جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قســـــم الدراســـــات الدولـــــية

تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا و إنعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

دراسة في التأثيرات و إستراتيجيات المواجهة 2011-2021

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: العلاقات الدولية

إعـداد الطالب
زكرياء بودن

تحت إشراف
أ.د التوفيق بوقاعدة

أعضاء لجنـــة المناقشـــــة

أ.د زهير بوعمامة..... جامعة تيبازة.....رئيســــــــاً

أ.د التوفيق بوقاعدة.....جامعة الجزائر 3.....مشرفـاً ومقرراً

أ.د زهرة تيغزة.....جامعة الجزائر 3.....عضــوا مناقشاً

د رضوان بوهيدل.....جامعة الجزائر 3..... عضــوا مناقشاً

د عومار بلحربي.....جامعة ميلة.....عضــوا مناقشاً

د عبد القادر شاقوري.....جامعة الشلف.....عضــوا مناقشاً

السنة الجامعية 2027/2026

إهداء

إلى عائلتي...

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

ورزقنا برهما ورضاهما...إحتراماً وتقديراً

إخوتي ...

أخواتي ...

شكراً وعرفاناً

حفظكم الله ورعاكم وألبسكم ثوب الصحة والعافية

إليكم جميعاً أهدي عملي المتواضع

شكر و عرفان

بداية نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذه الدراسة

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل

"التوفيق بوقاعدة"

لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة

الذي خصنا بكرم العناية و بتوجيهاته السديدة وإرشاداته القيمة

شكراً لك أستاذ وأثابك الله عنا خير الثواب

إلى الأستاذ عومار بلحربي

الذي كان عونا لنا في إتمام هذا العمل

شكراً لك أستاذ وجزاك الله عنا خير الجزاء

ملخص الدراسة

الغرض من هذه الدراسة؛ توضيح التهديدات المتزايدة للإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا وانعكاساتها السلبية على الأمن الوطني الجزائري، نظراً للطبيعة الصحراوية الشاسعة التي تميز الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الأفريقي، والفراغ الأمني الناتج عن الفشل متعدد الجوانب لدول المنطقة، أدى ذلك إلى تزايد نشاط الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، نتج عنها التنامي المطرد لكل أنواع الممارسات اللاّمشروعة التي أضرت بأُمون دول المنطقة.

إنعكس ذلك جليا على الأمن الوطني الجزائري؛ خصوصا في ظل المتغيرات الجيوسياسية التي مست المنطقة بعد أحداث ما عرف بالربيع العربي، متغيرات جعلت من الحدود الجغرافية للجزائر عرضة لتلك التهديدات؛ إنعكس تأثيرها بصفة مباشرة على الجانب الأمني والسياسي والإقتصادي والإجتماعي، في شكل إعتداءات مسلحة وتفجيرات إرهابية وإختطافات مقابل الفدية واستهدافات للمصالح الحيوية للجزائر في الداخل والخارج، كما جعلت من رقعتها الجغرافية مسرحاً لمختلف الأنشطة الإجرامية المنظمة من تهريب المخدرات وتجارة السلاح والبشر والهجرة غير الشرعية، كل ذلك إنعكس بشكل سلبي على الجزائر قوض أمنها واستقرارها وترابطها المجتمعي.

كإستجابة لذلك برزت العديد من الإستراتيجيات الوطنية (الجزائرية) والإقليمية والدولية، للوقوف في وجه تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، باعتبارها تهديدات هلامية غير معلومة الظهور والانجلاء تمس أُمُون الدول دون سابق إنذار، عكس الأخطار التقليدية واضحة المعالم والأبعاد يكون الجانب العسكري فيها كفيل بالرّدع ودَرْء العدوان من خلال المواجهة المباشرة، بذلك تم التطرق إلى الإستراتيجية المتبعة من قبل الجزائر على الصعيدين الداخلي والخارجي، لتحجيم ظاهرة الإرهاب والجماعات الإرهابية المسلحة التي تنشط على أراضيها أو ضمن مجالها الإقليمي، وكذا ظاهرة الإجرام المنظم وعصابات الجريمة العابرة للحدود عبر مجالها الجغرافي، بالإضافة إلى إستراتيجيات الدول داخل مجال التأثر على الصعيد الإقليمي كدول مجموعة إيكواس والإتحاد الأفريقي، مع التركيز على إستراتيجيات القوى الكبرى على المستوى الدولي على رأسها الإتحاد الأوربي، من خلال الدور الفرنسي المقرون بالعامل التاريخي، والولايات المتحدة الأمريكية ودورها المقرون بالهيمنة العالمية المرتبطة بمصالحها الحيوية وحربها الكونية على الإرهاب، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه منظمة الأمم المتحدة بصفتها منظمة أُوْجِدَت في هذا الجانب؛ لغاية مكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة بواسطة اللجان والفروع التابعة لها، كلجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي، وكذا منظومة القوانين الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي تهدف إلى محاربة مختلف مصادر تمويل الإرهاب على رأسها تجريم دفع الفدية

للجماعات الإرهابية لتحرير الرهائن المختطفين، كذلك عبر البرامج التنموية الموجّهة للدول الهشة والفاشلة التي تعتبر منبع لتصدير الإرهاب والجريمة بمختلف أشكالها.

الكلمات المفتاحية: تهديد – الإرهاب – الجريمة المنظمة – الأمن الوطني الجزائري – شمال غرب أفريقيا – إستراتيجيات المواجهة.

Summary

The aim of this study is to elucidate the increasing threats of terrorism and organized crime in the North-West African region and their negative impacts on national security. The immense desert nature of the Sahara and the Sahel, combined with the security vacuum resulting from the multifaceted failures of the region's states, has led to the rise of terrorist groups and transnational organized crime networks. This has led to a steady increase in illicit activities of all kinds, undermining the security of the region's states.

This situation has been particularly reflected in Algeria's national security, especially in light of the geopolitical shifts that followed the so-called Arab Spring. These changes made Algeria's borders vulnerable to threats with direct repercussions on its security, politics, economy, and society. Manifestations of this included armed attacks, terrorist bombings, kidnappings for ransom, and assaults on Algeria's vital interests both domestically and abroad. Algeria's territory also became a stage for various organized criminal activities, including drug trafficking, arms and human trafficking, as well as illegal migration. Collectively, these dynamics negatively affected Algeria, undermining its security, stability, and social cohesion.

In response, multiple national (Algerian), regional, and international strategies have emerged to counter the threats of terrorism and organized crime in all their forms. These are considered elusive threats that appear without warning, unlike conventional risks with clear contours and dimensions, which can be deterred militarily through direct confrontation.

The study therefore addresses Algeria's strategies, both internally and externally: to curb the phenomenon of terrorism and armed terrorist groups operating within their territories or regional spheres, as well as the phenomenon of organized crime and cross-border criminal gangs active across their geographical space. To examine the strategies of states within their sphere of influence at the regional level, such as those of ECOWAS member states and the African Union, with a focus on the strategies of major powers at the international level—chief among them the European Union, particularly through France's role linked to historical factors, and the United States of America, whose role is tied to global hegemony and vital interests.

Furthermore, emphasis is placed on the central role played by the United Nations, as an organization established precisely for the purpose of combating the scourge of terrorism and organized crime, through its committees and affiliated branches—such as the Counter-Terrorism Committee of the UN Security Council, and the body of laws issued by the General Assembly and the Security Council

aimed at combating various sources of terrorist financing, most notably the criminalization of paying ransoms to terrorist groups for the release of hostages.

This also includes development programs directed toward fragile and failing states, which are considered breeding grounds for the export of terrorism and crime in all its forms.

Key words: Threat – Terrorism - Organized crime - Algerian National security - North-west Africa – Confrontation strategies**.**

خطة الدراسة

مقدمـة

الفصل الأول: أطر نظرية ومحددات مفاهيمية للدراسة.

المبحث الأول: المداخل والمقاربات النظرية للأمن.

المطلب الأول: تطور مفهوم مصطلح الأمن.

المطلب الثاني: المقاربات الوضعية للأمن.

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن واتساع مضمون الأمن.

المطلب الرابع: الدراسات النقدية وإعادة بناء مفهوم الأمن.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب.

المطلب الأول: تطور مفهوم مصطلح الإرهاب.

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب وبعض المصطلحات ذات الصلة.

المطلب الثالث: الإرهاب؛ المسبّبات والوسائل المستخدمة.

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لظاهرة الجريمة المنظمة.

المطلب الأول: أصول نشأة ظاهرة الإجرام المنظم.

المطلب الثاني: مفهوم الجريمة المنظمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

المطلب الثالث: خصائص وأشكال الجريمة المنظمة.

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الجريمة المنظمة.

الفصل الثاني: دراسة جيوستراتيجية لمنطقة شمال غرب أفريقيا.

المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية لمنطقة شمال غرب أفريقيا.

المطلب الأول: المعالم الجغرافية للمنطقة.

المطلب الثاني: بنية الأنظمة السياسية ومقومات انتقال السلطة.

المطلب الثالث: بناء الدولة بين متغير الهوية والتأرجح في الأداء.

المبحث الثاني: المحددات السوسيو–اقتصادية لمنطقة شمال غرب أفريقيا.

المطلب الأول: الخصائص السوسيولوجية لمجتمعات شمال غرب أفريقيا.

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية لدول المنطقة.

المطلب الثالث: مداخل تمويل وإدارة شؤون الدولة في المنطقة.

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال غرب أفريقيا.

المطلب الأول: أهمية منطقة شمال غرب أفريقيا من منظور القوى الكبرى.

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية ومتغيرات فرص الاستثمار وأسواق الاستهلاك.

المطلب الثالث: صراع النفوذ القوى الكبرى في شمال غرب أفريقيا.

الفصل الثالث:مظاهر تهديد الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا للأمن الجزائري.

المبحث الأول: مظاهر اللاّإستقرار في البيئة الإقليمية للأمن الوطني الجزائري.

المطلب الأول: الصراعات الداخلية والبينية ومتغيرات النزوع إلى العنف.

المطلب الثاني: أزمة الطوارق المزمنة في منطقة غرب أفريقيا.

المطلب الثالث: فوضى الربيع العربي والانهيار الأمني للجوار الجزائري.

المطلب الرابع: التدخلات العسكرية الأجنبية وإنعكاساتها على المنطقة.

المبحث الثاني: مظاهر التهديد الإرهابي للأمن الوطني الجزائري.

المطلب الأول: كرونولوجيا ظاهرة الإرهاب في شمال غرب أفريقيا.

المطلب الثاني: مظاهر التهديد الأمني.

المطلب الثالث: مظاهر التهديد الاقتصادي.

المطلب الرابع: مظاهر التهديد الاجتماعي.

المبحث الثالث: مظاهر تهديد الجريمة المنظمة للأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: التهريب عبر الدولي للمخدرات عبر منطقة شمال غرب أفريقيا

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر

المطلب الثالث: تهريب وتجارة السلاح عبر منطقة شمال غرب أفريقيا

المطلب الرابع: الإرهاب والجريمة المنظمة؛ تكامل الأدوار ضمن إستراتيجيه اقتصاد الحرب

الفصل الرابع: إستراتيجيات مواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية

المطلب الأول: محددات ومرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الداخلية لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تهديدات الجوار

المطلب الرابع: سياسة اللاّحِوارَ مع الجماعات الإرهابية ومبدأ تحريم دفع الفدية

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الإقليمية والقارية

المطلب الأول: آليات التعاون الأمني الإقليمي

المطلب الثاني: المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا- إيكواس- (**ECOWAS**)

المطلب الثالث: الإتحاد الأفريقي(**UA**)

المبحث الثالث: الإستراتيجيات الدولية

المطلب الأول: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي (**UE**)

المطلب الثاني: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية (**USA**)

المطلب الثالث: إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة (**ONU**)

خاتمة

مقدمـــــــــــة

مقدمة

شهدت منطقة شمال غرب أفريقيا مع بزوغ البوادر الأولى للألفية الجديدة تحولات جذرية في طبيعة وجوهر التهديدات التي تقوض أُمون دول المنطقة وشعوبها، حيث لم تبقى الحروب وخطر اندلاعها الهاجس الأكبر لدى دول المنطقة الذي تُبْنى وِفقَه إستراتيجياتها الوطنية، في سبيل الحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها وشعوبها، بل طفت على السطح تهديدات جديدة تتصف بخاصية اللايقين من حيث ظهورها أو انجلائها، نظرا لهلاميتها وصعوبة تحديدها وكثرة الفواعل فيها من أفراد وجماعات ومنظمات وكذا تعدد وتنوع الوسائل المستخدمة فيها، إذ لم تعد دول المنطقة المهدد الرئيسي لأمن بعضها البعض، كما لم تبقى الآلة العسكرية الوسيلة الوحيدة المستخدمة في تهديد أمن الآخرين، حيث تجاوز التهديد الجانب الأمني لتلك الدول ليتعداه إلى جوانب أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

تعتبر ظاهرتا الإرهاب والجريمة المنظمة من بين التهديدات التي ارتفعت حدتها وتزايدت وتيرة نشاطها في منطقة شمال غرب أفريقيا، حيث يمثل انتشار الجماعات الإرهابية وما يرتبط بها من أعمال العنف من القتل والترويع والاختطاف والتفجير، وكذا الأعمال المرتبطة بالجريمة المنظمة من تهريب وتجارة المخدرات والسلاح والبشر والأعضاء البشرية؛ تحديا حقيقيا لدول المنطقة أمام تحقيق أمنها وأمن مجتمعاتها، لاسيما في ظل الإختلالات الهيكلية والبنيوية التي تعيشها تلك الدول، فالصراعات الداخلية والبينية واختلال أسس العدالة التوزيعية بين أفراد المجتمع الواحد من جهة، وبين المناطق الجغرافية للدولة الواحدة من جهة أخرى، وانتشار مظاهر ضعف التنمية المحلية بمختلف جوانبها، هي السمة البارزة تولدت عنها إختلالات وشروخ عميقة مست بشكل مباشر الحياة اليومية لمجتمعات المنطقة.

تتربع منطقة شمال غرب أفريقيا ذو الامتداد الجغرافي الشاسع المحصور بين حوض البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، على موقع جعلها منطقة ذات أهمية وبعد جيوستراتيجيين في السياسات الخارجية للقوى الكبرى في إطار تنافسها الدولي حول مناطق النفوذ، نظرا لما تزخر به من مقومات طبيعية باطنية وسطحية مختلفة، كما جعلتها تلك الشساعة مرتع للجماعات الإرهابية المتطرفة التي تتبنى العنف المسلح كنشاط مدفوع بالقناعة، سواء المحلية منها أو تلك التي وَجدت موطئ قدم لها في المنطقة للعديد من الاعتبارات المرتبطة بفشل الدولة في غرب أفريقيا، كما كانت في جانب آخر أرضية خصبة ومنطقة محورية لنشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، سواء كسوق استهلاكية صاعدة أو

كنقطة للعبور نحو الأسواق العالمية لمختلف الأنشطة غير المشروعة، على رأسها تهريب المخدرات والسلاح والبشر، وما زاد من تأثير تهديد الظاهرتين على دول المنطقة هي إستراتيجية التحالفات التي تشكلت بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تحالفات عبرت عن مدى تقارب وتداخل المصالح بينها، على الرغم من الإختلاف في منطلقات ممارستها لأنشطتها الإجرامية، فالمسعى الربحي كان كفيل بتحطيم كل الاختلافات وإن تعلق ذلك بالمبادئ والمعتقدات.

تُشكل الجزائر بجغرافيتها الشاسعة مجال تأثر مباشر بتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بحكم موقعها الجغرافي ضمن منطقة شمال غرب أفريقيا، حيث تمثل مساحة الصحراء تسعون بالمائة من مساحتها الإجمالية، وهي بذلك تشكل امتداد جغرافي للصحراء الأفريقية الكبرى التي يتخللها شريط الساحل الأفريقي، شريط أقل ما يوصف بأنه بؤرة مأزومة تضم مختلف التهديدات الأمنية الجديدة. على الرغم من تجربة الجزائر المريرة في حربها ضد الجماعات الإرهابية منذ تسعينيات القرن العشرين، وجدت نفسها مسرحا لمختلف الأنشطة الإرهابية والإجرامية المنظمة عبر حدودها الجنوبية الممتدة، نظرا لموقعها الإستراتيجي الذي يدخل ضمن خريطة نشاط الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة، الأمر الذي انعكس سلبا على أمنها الوطني في أبعاده المختلفة الأمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إجتمعت العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية؛ أدت في مجملها إلى حدوث إنكشافات أمنية على طول الحدود الجغرافية للجزائر، حيث شهدت البيئة الأمنية للجوار الجزائري حالة من اللاإستقرار المزمن، منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرون، لعبت حالات الفشل الدولاتي الذي تعاني منه دول التماس على طول الحدود الجغرافية للجزائر حجر الزاوية في تلك الحالة، حيث تعتبر أزمة الطوارق المتجددة في شمال مالي والنيجر؛ إحدى أبرز القضايا المؤدية إلى عدم الاستقرار في المنطقة، كما كان لأحداث الربيع العربي التأثير المباشر في إنهيار دول التماس على الحدود الشرقية للجزائر، التي أدت إلى إختفاء كامل أو شبه كامل لمعالم الدولة الوطنية في كل من ليبيا وتونس، كما تمثل الحدود الغربية للجزائر مع المغرب مصدر للتهديدات القديمة المتجددة، التي كانت أحد الأسباب التي أدت إلى غلق الحدود المباشرة بين البلدين منذ فترة تسعينيات القرن الماضي.

ما زاد من تعميق الآثار السلبية لتلك المتغيرات؛ هو نفوذ القوى الكبرى في المنطقة في شكله السياسي أو العسكري المتكرر عبر العديد من دول شمال غرب أفريقيا، حيث تعتبر فرنسا صاحبة النفوذ

الأقوى بحكم تاريخها الاستعماري للمنطقة، ولا يزال نفوذها هو الأقوى بعد أكثر من نصف قرن من إنجلاء الاستعمار الأوروبي التقليدي عن أفريقيا.

كل ذلك كان له تأثير جلي على الأمن الوطني الجزائري في مفهومه الموسع، كما أضحت تلك التهديدات تحدي حقيقي أمام صناع القرار والقائمين على الشأن الأمني في النظام الجزائري.

✓ أهمية الدراسة

يعتبر موضوع دراسة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا وتأثيراتها على الأمن الوطني الجزائري، من بين المواضيع ذات الأهمية بالنسبة للباحثين في مجال الدراسات الأمنية الجديرة بالدراسة، حيث أن الدراسات الأمنية الجديدة توفر إطارا نظريا للباحثين، لدراسة مفاهيم الأمن الموسع والتهديدات الأمنية الجديدة، التي تؤثر بصفة مباشرة على أمن الدول والجماعات والأفراد، حيث تسعي إلى معالجة النقص الحاصل في الأدبيات التي عالجت موضوع ظاهرتا الإرهاب والجريمة المنظمة، وتأثيراتها على أُمُون الدول في هذه المنطقة من أفريقيا على رأسها الأمن الوطني الجزائري.

كما أن الأهمية العملية للدراسة؛ تمكننا من تسليط الضوء على أنطولوجيا التنظيمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية الأخرى ذات الطابع المحلي، وكذا جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتحالفات الحاصلة بينها؛ وإبراز جوانب تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، بالإضافة إلى الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المجسدة لمواجهة تلك التهديدات، والهدف من ذلك هو محاولة إعطاء دراسة متكاملة حول هذا الموضوع، حتى تكون إضافة علمية يمكن أن يستفيد منها الطلبة الباحثون في هذا المجال.

✓ مبررات إختيار موضوع الدراسة

يعود سبب إختيار هذا الموضوع للتعمق فيه بالدراسة والتحليل، إلى العديد من المبررات يمكن حصرها في:

مبررات علمية موضوعية

تتمثل في تسليط الضوء على أحد أهم المواضيع التي تصب ضمن إطار الدراسات الأمنية الجديدة، التي تهتم بالقضايا غير التقليدية التي تقوض أمن الدولة، حيث يتطلب الأمر إجراءات غير تقليدية لمواجهتها والحد من تأثيراتها السلبية، إذ أن الترتيبات التقليدية التي تعتمد على تعظيم القوة عبر الترسانة

العسكرية لم تعد قادرة على مواجهة تلك التهديدات، بل تتطلب إستراتيجيات دقيقة تمكنها من معالجة الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها دول ومجتمعات شمال غرب أفريقيا، تقوم على مداخل التنمية المستدامة في جوانب الحياة المختلفة وأسس العدالة والمساواة والتشاركية، والتمتع بصفة كاملة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنتشار ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا، ما هي إلا إنعكاس لنسخة الدولة المشوهة التي تعاني الفشل السياسي والإقتصادي والأمني، وما نتج عنها من مظاهر الفساد السياسي والإقتصادي وإنتشار مظاهر الإستبداد والتسلط بالحكم.

كما تبرز الأهمية العلمية للدراسة أيضا في محاولة تِبيان مدى إدراك صناع القرار في النظام الجزائري لطبيعة التهديدات الجديدة، وتمييزها عن التهديدات الصلبة التقليدية التي غالبا ما توصف على أنها واضحة المعالم تتطلب إستراتيجية صلبة لمواجهتها، حيث أن الجزائر ومنذ خروجها من نفق العشرية السوداء، واجهت تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة بشكلهما المتطور والفعال، نظرا لإكتسابهما طابع العالمية في ممارستهما لأنشطتهم العدائية ضدها وضد دول المنطقة بشكل عام، كل تلك المنطلقات تفرض على القائمين بالشأن السياسي والأمني للجزائر، تكييف مبادئ عقيدة الجزائر الأمنية بما يتماشى وطبيعة تلك التهديدات، خصوصا بعدما أثبتت الإستراتيجية الصلبة محدوديتها في مواجهة التأثيرات السلبية للإرهاب والجريمة المنظمة، ومختلف التهديدات الأخرى المنتشرة عبر منطقة شمال غرب أفريقيا.

مبررات ذاتية

تتمثل في الأساس الأول في ميولات الباحث إلى الدراسات الأمنية في شقها الذي يُعنى بالتهديدات الأمنية الجديدة، التي أثرت بشكل واضح على أمن الدول والأفراد والمجتمعات، كما أن الإنتماء الوطني للباحث وإهتمامته بالشؤون السياسية والأمنية والإقتصادية للجزائر والمجتمع الجزائري الذي ينتمي إليه، كان دافع لتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل المعمقين، خصوصا في ظل التحولات الدولية التي تشهدها البيئة الإقليمية والقارية والدولية، في زمن تطور التقنية والمعلومة في إطار ما يعرف بالمجتمع الرقمي العالمي في زمن العولمة، وما نتج عنه من مظاهر عولمة الأزمات والتهديدات وسرعة إنتقالها عبر دول العالم المختلفة.

حدود الدراسة

من خلال عنوان موضوع الدراسة المراد دراسته المندرج تحت "تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري: دراسة في التأثيرات وإستراتيجيات المواجهة 2021/2011".

ارتأينا ضرورة معالجته ضمن الإطارين الزمني والمكاني:

الإطار الزمني

يشمل الإطار الزمني للدراسة الفترة الممتدة ما بين 2011-2021، وهي الفترة التي شهدت العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، من ضمنها إتساع دائرة نشاطات الإرهاب والجريمة المنظمة وإكتساب العديد من الجماعات الإرهابية الطابع الإقليمي والعالمي بعدما كانت محصورة في طابعها الوطني، دون إهمال التحالفات القائمة بينها في إطار تكامل الأدوار وتبادل المصالح بينها.

في جانب أخر تزامن الدراسة مع إندلاع ما عرف بأحداث الربيع العربي الذي مس العديد من دول شمال أفريقيا، حيث كانت له إنعكاسات وتأثيرات إقليمية مست جل دول منطقة شمال غرب أفريقيا على رئسها الجزائر، كل ذلك جعل الحدود الجزائرية أمام بيئة مأزومة تتطلب الدخول في حرب اليقظة؛ الحرب المكلفة والمنهكة للإقتصاد الجزائري.

الإطار المكاني

يشمل النطاق المكاني للدراسة حدود منطقة شمال غرب أفريقيا أو بمعنى أدق نطاق يجمع حدود إتحاد دول المغرب العربي وحدود دول الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا –إيكواس- مجتمعة، الأمر الذي جعلنا نستخدم مصطلح منطقة شمال غرب أفريقيا لتوجيه إدراك القارئ بصورة دقيقة حول حدود هذه الدراسة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإطار المكاني للدراسة هو من وضع الباحث، نظرا للضرورة التي تفرض علينا ضبط حدود الدراسة بشكل دقيق يتناسب مع الأهداف المسطرة المرجوا بلوغها.

✓ أدبيات الدراسة

بعد الإطلاع والتمحيص باللغة العربية واللغات الأجنبية لم نصادف أي دراسات أو بحوث أكاديمية، تتطابق من حيث الصياغة التي تم اقتراحها في موضوع دراستنا، "تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري: دراسة في التأثيرات وإستراتيجيات المواجهة 2021/2011"، غير أنه لمسنا العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت أحد أو بعض من المتغيرات التي شملتها هذه الدراسة، لذلك نحاول التطرق إلى البعض من تلك الدراسات:

– دراسة بعنوان The Algerian Strategy in The Sahel: Shift or Adaptation? مقدمة من طرف الباحث (Djallil Lounnas)[1]، تطرق فيها إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي بالنسبة للجزائر، ودورها التاريخي في هذه المنطقة التي تمثل عمق إستراتيجي للأمن الوطني الجزائري، حيث أن التناقضات والوقائع التي تحملها هذه المنطقة تؤثر بشكل مباشر على إستقرار الجزائر، فبقدر ما تحمله من أهمية إستراتيجة بالنسبة إليها تعتبر أيضا منطقة كل المخاطر والتهديدات التي عجزت دول هذه المنطقة على مواجهتها، كما تطرقت الدراسة إلى الإستراتيجية الجزائرية المتبعة لمواجهة تهديدات الساحل ومحاولة القضاء عليها، وهل هي متماشية وطبيعة تلك التهديدات أم تستوجب إعادة الضبط أو التكييف تماشيا مع ذلك.

كما تطرقت الدراسة إلى القضايا التي تعتبر على رأس إهتمامات القيادة الجزائرية، التي ترى فيها أنها من المقوضات لأمنها الوطني وتستوجب التصدي لها، في مقدمتها قضية الطوارق ومطالبهم الإنفصالية في منطقة الساحل، التي تشكل تهديدا للوحدة الجغرافية للدول التي تتواجد ضمنها منها الجزائر، وقضية التهريب غير المشروع في منطقة الساحل الأفريقي التي تشكل إقتصادا موازيا للإقتصاديات الرسمية، كتهريب البشر وتجارة الأعضاء البشرية وتهريب الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ومختلف الذخائر الحربية، وتهريب المخدرات والمهلوسات بمختلف أنواعها التي تذر أرباحا طائلة على عصابات الجريمة المنظمة المحلية والعابرة للحدود الوطنية، وقضية الجماعات الجهادية التي تمارس الأنشطة الإرهابية على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم الدولة الإسلامية فرع ولاية الساحل التي وجدت موطئ قدم لها في هذه المنطقة الهشة، بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية المحلية كأنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.

لتختتم الدراسة بجهود الجزائر المتمثلة في الحلول السياسية والأدوار الدبلوماسية، من خلال الوساطة التي تبنتها في سبيل حل أزمات الجوار على رأسها أزمة الطوارق المتجددة شمال مالي، طيلة أطوار الصراع المختلفة منذ إندلاعه إلى يومنا هذا، التي حافظت خلالها الجزائر على عقيدة جيشها التي تقضي بعدم تدخله خارج حدود الدولة، كما بينت الدراسة التحولات التي طرأت على هذه العقيدة مطلع سنة 2020 في محاولة للتكيف مع الأوضاع الجديدة في الساحل الأفريقي، وكذا التكيف مع طبيعة التهديدات التي تتصف على أنها تختلف في جوهرها وطبيعتها عن المخاطر التقليدية، وهي تحولات أعطت عقيدة

[1] Djallil Lounnas, **" The Algerian Strategy in The Sahel: Shift or Adaptation?"** ,RLS research papers on conflict and peace studies in north africa and the sahel, N° 01, 2021.

جديدة للجيش الجزائري تسمح له بالتدخل خارج الحدود الجغرافية للجزائر، حسب ما تقتضيه الضرورة الأمنية حسب التعديل الدستوري الذي تم إجراؤه في شهر نوفمبر سنة 2020.

– دراسة بعنوان The dilemmas of Algerian Foreign Policy Since 2011: Between Normative Entrapment and Pragmatic Responses to The New Regional Security Challenges مقدمة من طرف الباحث (Laurence Thieux)[1]، تطرق فيها إلى معضلة السياسة الخارجية الجزائرية منذ سنة 2011، التي وقعت بين المبادئ المعيارية التقليدية التي رسمتها منذ الإستقلال في ستينيات القرن العشرون، والإستجابات البراغماتية التي تفرضها الضرورة المصلحية إتجاه محيطها الإقليمي، الذي يعيش تحولات جذرية أفرزتها مظاهر العولمة. كما تطرقت الدراسة إلى العوامل الأمنية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي رسمت السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه محيطها الإقليمي والقاري والدولي، القائمة على الدفاع عن مبدأ السيادة ودعم تقرير مصير الشعوب وإنهاء الاستعمار، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم مختلف أشكال التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، والعمل على التقيد بهذه المبادئ في تعاملاتها مع جوارها الإقليمي أو الدولي.

كما تطرقت الدراسة إلى العوامل والمتغيرات الداخلية وتأثيراتها على صنع القرار في السياسة الخارجية، خصوصا بعد تفجر الصراعات في دول الجوار جراء أحداث الربيع العربي في ليبيا وإنعكاساته على ديناميات الصراع في شمال مالي، حيث بقيت الجزائر متمسكة بمبادئها التقليدية الموجهة لسياستها الخارجية، بالرغم من التحولات المترتبة عن إنهيار دول الجوار وبروز التهديدات الجديدة على رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة، وإعتمادها مبدأ الدبلوماسية والوساطة في حل نزاعات الجوار والنزاعات الإقليمية، إلى جانب إعتمادها على التدابير الإقتصادية المختلفة كإلغاء ديون العديد من الدول الوقعة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى وغرب أفريقيا، وهو ما سلكته الجزائر في تعاملها مع الأزمة الليبية والأزمة المالية كدول جوار وعمق للأمن الوطني الجزائري، رافضة بذلك التدخل العسكري في الأزمتين نظرا لدرايتها الواسعة بطبيعة المتغيرات المؤدية إلى العنف في المنطقة، التي تتطلب حلول جدرية تمس الجوانب الإقتصادية والتنموية، بمشاركة مختلف أطياف المجتمعات الأفريقية دون إقصاء أي طرف.

[1] Laurence Thieux, " **The dilemmas of Algerian Foreign Policy Since 2011: Between Normative Entrapment and Pragmatic Responses to The New Regional Security Challenges** ", The Journal of North African Studies, 22 MAR 2018.

– دراسة بعنوان **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية** مقدمة من طرف الباحث (عبد النور بن عنتر)[1]، تناول فيها حالة عدم الإستقرار التي تميز البيئة الإقليمية للجزائر، التي تعاني من إنتشار التهديدات الأمنية غير الدولاتية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية وغيرها، كما تطرق إلى العقيدة الأمنية الجزائرية المحكومة بمبادئها التقليدية، على رأسها عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود الدولة، والتسوية السلمية للنزاعات المسلحة ورفض التدخل الأجنبي بمختلف أشكاله، في المقابل إعتمادها سياسة العون الذاتي من خلال إستراتيجية التسلح عبر وتطوير قاعدة للصناعات العسكرية وصفقات السلاح، الأمر الذي يفسر إرتفاع نفقات التسلح في موازناتها العامة السنوية.

كما تطرق الباحث إلى التحولات الهامشية التي طرأت على عقيدة الجزائر الأمنية، التي فرضتها الضرورة الأمنية جراء ضغوطات البيئة الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي في ليبيا، وإنعكاساته على شمال مالي والتعارض الذي وقعت فيه ما بين الحفاظ على مبادئ عقيدتها والسعي وراء مستلزمات مصالحها (أمنها). كما تناول الإستراتيجية الأمنية الإقليمية للجزائر التي تقوم على المسارات التعاونية ثنائية ومتعددة الأطراف، لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية المتصاعدة وتسوية مختلف الأزمات في المنطقة عبر تفعيل دور الوساطة، وكذا من خلال إرساء المداخل التنموية عبر القروض والمساعدات المالية والمادية للدول التي تعاني الهشاشة في المنطقة.

– دراسة بعنوان Terror and Insurgency in The Sahara-Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad and The Mali War of 2012-2013 مقدمة من طرف الباحث (Stephen A. Harmon)[2]، تطرق فيها إلى حالة اللاإستقرار في منطقة الصحراء الكبرى والساحل الناتجة عن التمردات المستمرة، حيث لعب التنوع العرقي والأنثروبولوجي دور في خلق بيئة من عدم الإنسجام، ولدت بدورها دوامة من الصراع السياسي والعسكري بين الإثنيات والأقليات المشكلة للدولة في المنطقة، جعلها ذلك منطقة مفتوحة لتنامي مظاهر الفساد والتهريب، وكذا تصاعد مختلف الأنشطة الإرهابية والإنتشار الواسع للجماعات الجهادية، كما شملت الدراسة الخلفية التاريخية لمنطقة الصحراء والساحل كمنطقة ربط بين شمال أفريقيا وغرب أفريقيا جنوب الصحراء، التي تعرضت للإستعمار الفرنسي الذي

---

[1] بن عنتر عبد النور، "**عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 02 مايو/أيار 2018.

[2] Stephen A. harman, **"terror and insurgency in the sahara-sahel region: corruption, contraband, jihad and the mali war of 2012-2013"**, (USA: pittsburg state university, 2014).

إستخدم مختلف الإستراتيجيات لإخضاع المنطقة وإبقائها تحت سيطرة نفوذه السياسي والإقتصادي والإجتماعي والعسكري.

كما تطرقت الدراسة إلى تاريخ الصعود الإسلاماوي في الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرون ودخولها في حرب أهلية طويلة، وظهور الإرهاصات الأولى للجماعات الجهادية مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وتمدد تلك الأنشطة إلى منطقة الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي، عبر تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي تحت مسمى إمارة الساحل والصحراء، حيث كانت نقطة تحول من الجهاد الوطني إلى الإقليمي.

عالجت الدراسة في شقها الآخر حالة مالي كأحد الأزمات المستعصية في المنطقة، الممزوجة بالفشل الديمقراطي وإنتشار مظاهر الفساد السياسي والإداري والعسكري، والإنقلابات المتكررة منذ عام 1991 إلى 2012 لقبائل الطوارق في الشمال، ومختلف إتفاقيات السلام الموقعة في كل مرحلة من مراحل أطوار الصراع بين الطوارق وحكومات مالي المتعاقبة. كما تطرق إلى أزمة نيجيريا وتصاعد الإسلام الراديكالي في مناطق الشمال، عبر العديد من الجماعات الجهادية على رأسها جماعة بوكوحرام وأنشطتها الإرهابية.

تطرقت الدراسة أيضا إلى المبادرات الأمنية الممزوجة بالمصالح التي تبنتها و م أ في منطقة الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي، بعد تحويل إهتمامها الإستراتيجي نحو المنطقة مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرون الذي إرتبط بحربها الكونية على الإرهاب، وقد تجسدت تلك المبادرات في مبادرة عموم الساحل (بان ساحل)، والشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب والقيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بمنطقة أفريقيا المعروفة بإسم الأفريكوم، حيث ترى و م أ في المنطقة أنها بؤرة لتهريب المخدرات والبشر وإنتشار التطرف الإسلاماوي والجماعات الإرهابية، التي تمتهن الإختطاف مقابل الفدية التي تعتبر تهددا للمصالح الأمريكية، على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم بوكوحرام، خصوصا بعد التأثيرات السلبية التي خلفتها أطوار الصراع المتجدد شمال مالي، الذي تمخض عنه ظهور جماعات إرهابية محلية كأنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.

كما اختتمت الدراسة بالتأثيرات السلبية للتدخلات العسكرية في المنطقة، على رأسها التدخلات المتكررة لفرنسا وقوات التحالف الدولي، بالإضافة إلى المحاولات الإصلاحية في الجوانب السياسية والإقتصادية والتوزيعية في المنطقة، من ضمنها مالي التي تعتبر أحد أكبر البؤر المؤدية إلى عدم الإستقرار في منطقة الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي.

– دراسة بعنوان Connexions Entre Groupes Djihadistes et Réseaux de Contrebande et de Trafics Illicites au Sahel مقدمة من طرف الباحث (Serigne Bamba Gaye)[1]، تطرق فيها إلى منطقة الساحل الإفريقي كمنطقة تعيش تحولات جيوسياسية متعددة جعلتها ذات حركية دائمة، من حيث عدم الإستقرار الأمني والسياسي والإجتماعي، نتيجة للتمردات العسكرية والصراعات المزمنة على السلطة وكثرة النزاعات الإثنية الداخلية والبينية، كما تطرق للفواعل النشطة في هذه المنطقة من الجماعات الإرهابية الجهادية وعصابات الجريمة المنظمة المحلية وعبر الوطنية، والصلات القائمة بينها في إطار تبادل المصالح، وكذا الجهات الحكومية الممثلة في دول المنطقة وما يتبعها من قوات الجيش والأمن والفرق المختصة في محاربة الإرهاب والإجرام المنظم.

كما تطرقت الدراسة إلى إستجابة الأطراف الفاعلة للوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل، من خلال تبني إستراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية، من أجل مواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة والعلاقات القائمة بينها في المنطقة، حيث نتج عن ذلك عسكرة هذه الأخيرة نظرا لتكثيف العمل على الإجراءات الأمنية الداخلية أو ضمن الشراكات الأمنية بين دول المنطقة، أو من خلال التدخلات العسكرية تحت دريعة محاربة الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة ومافيا تهريب المخدرات والسلاح. كما تطرقت إلى إستراتيجيات التكيف التي تبنتها الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، من أجل مواجهة الضغوطات العسكرية لجيوش دول المنطقة، والقوات الدولية المتدخلة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا الساعية للقضاء عليها.

لتختتم الدراسة بتبيان التحديات الواجب مواجهتها التي تصب عموما في إطار محاربة الظاهرتين في المنطقة، والفرص الموجودة والمتاحة التي ينبغي إغتنامها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل دائم في منطقة الساحل الأفريقي.

تكمن الإضافة العلمية لهذه الدراسة بالتركيز عاى الجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة، من خلال محاولة التركيز على الأسباب العميقة المؤدية إلى عدم إستقرار منطقة شمال غرب أفريقيا، وهي في الغالب الشروخ التي مست هيكل الأنظمة القائمة التي أدت بها إلى الوقوع في دائرة الفشل متعدد الجوانب، حيث لا يمكن تجاوز ذلك الفشل إلا بالسعي الجاد إلى معالجة تلك الشروخ وفق سياسات جادة تعيد بناء هيكل الدولة في المنطقة ومنه إعادة فرض سلطانها وسيادتها على أراضيها.

[1] Bamba gay Serigne, **"Connexions Entre Groupes Djihadistes et Réseaux de Contre Bande et de Trafics Illicites au Sahel"**, Peace and Security Series, 2017.

كما تضيف الدراسة أيضا البحث في التأثيرات العميقة لتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري بمختلف جوانبه ومستوياته، حيث لا تقتصر الدراسة على الخوض في جوانب التغير والثبات في العقيدة الأمنية الجزائرية، بل التركيز على وجوب التعدي إلى ضرورة التكيف مع المتغيرات الإقليمية والتحولات التي مست طبيعة تلك التهديدات، لمجاراتها إستباقيا وعدم الإكتفاء بمبدأ الرصد والمواجهة على الحدود الجغرافية للجزائر.

✓ إشكالية الدراسة

في ظل التحولات الأمنية المتصاعدة التي مست منطقة شمال غرب أفريقيا، أدى ذلك إلى تصاعد تهديد الجماعات الإرهابية المسلحة والتزايد المطرد لنشاط عصابات الجريمة المنظمة وظهور تحالفات وثيقة بينها، قابله في جانب آخر الفشل المزدوج لدول وحكومات المنطقة وسقوطها في دائرة الصراعات السياسية والإثنية وكثرة الإنقلابات العسكرية، ما جعلها عاجزة وغير قادرة على تأمين أراضيها وحدود سيادتها الجغرافية ضد تلك التهديدات، كل ذلك كان له تأثير مباشر أو غير مباشر على الأمن الوطني الجزائري.

من هذا المنطلق نعتمد إشكالية الدراسة التالية:

كيف ساهمت الإستراتيجية الجزائرية والإستراتيجيات الإقليمية والدولية في مواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا، والحد من تأثيراتها على الأمن الوطني الجزائري؟.

تتفرع عن هذه الإشكالية بعض من التساؤلات الفرعية:

- ما هي مظاهر تأثير تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري؟.
- هل تم تغيير العقيدة الأمنية الجزائرية بما يتماشى وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة؟.
- هل أفلحت الجهود الوطنية الإقليمية والدولية في مواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا؟.

✓ فرضيات الدراسة

نسعى لمعالجة الإشكالية المطرحة في هذه الدراسة من خلال الفرضية التالية:

إذا كانت الإستراتيجيات الإقليمية والدولية تصب في إطار التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة، ضمن مصادر تواجدها حماية لأمن دولها ومصالحها الحيوية في المنطقة، فإن الجزائر مطالبة بتَكْيِيْف أسس ومرتكزات عقيدتها الأمنية التقليدية مع طبيعة تلك التهديدات، وتبني مقاربة أمنية إقليمية تمكنها من مواجهة ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة بكفاءة وفعالية عالية.

✓ **الإطار المنهجي للدراسة**

من منطلق أن طبيعة الموضوع هي المحدد للمنهج المتبع والمقاربات النظرية المستخدمة، فرض علينا موضوع الدراسة تبني مجموعة من المناهج والمقاربات تشمل:

أ: المناهج (Methods)

منهج تحليل المضمون: نستخدم هذا المنهج من أجل تحليل مضمون الإستراتيجية الجزائرية ومختلف السياسات الأمنية المتمخضة عنها على المستويين الداخلي والخارجي، إلى جانب الأخد بالدراسة والتحليل مدى نجاعتها وفعاليتها في مواجهة التهديدات القادمة من بيئتها الإقليمية، بالإضافة إلى تحليل مضامين مختلف الإستراتيجيات والمبادرات الأمنية الإقليمية والدولية، التي تعتبر الجزائر جزءا في أغلبها وفقا لمدركاتها وأولوياتها الأمنية بغية تحقيق أمنها وإستقرارها الداخلي.

المنهج الوصفي التحليلي: نستخدم هذا المنهج من أجل دراسة المعطيات والبيانات والمتغيرات كما هي في الواقع عبر الحدود المكانية والزمنية للدراسة، من خلال وصفها بطريقة كمية وكيفية قائمة على تفكيك عناصرها وتحليلها تحليلا دقيقا، وتفسيرها تفسيرا منطقيا مثبتا بالقرائن والأدلة لمحاولة إيجاد حلول لها، والتنبؤ بمساراتها المستقبلية المحتملة التي تمكننا من الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

ب: المقاربات Approaches

مقاربة التحليل النظمي(النسقي): المقترب القائم على تحليل النظم السياسية لصاحبه دافيد إستون من خلال دراسة مختلف التفاعلات، التي تحدث بين النظام والبيئة العامة (داخلية، إقليمية، دولية) التي يتواجد ضمنها، حيث أن عملية التفاعل تلك هي حالة دائمة ومستمرة، تشكل حلقة من مدخلات (Inputs) النظام من بيئته العامة، ومخرجات (Outputs) هذا النظام كإستجابة للمتغيرات التي فرضتها تلك البيئة، وهي بذلك تمثل مدى قدرات هذا النظام على التفاعل والتكيف والإستجابة، ومن ثمة حدوث عملية استرجاع عكسي (Feed-back) تعكس نتائج تلك الإستجابة، وهو ما ينطبق على النظام الجزائري ضمن بيئته الإقليمية.

مقاربة الفضاء الحيوي: تقوم مقاربة الفضاء الحيوي (Lebensraum) لصاحبها فريدريك راتزل (Friedrich ratzel) على دراسة الأمن الوطني للدولة في جانبه الجيوسياسي والإستراتيجي، الذي يربط بين الإمتداد الجغرافي للدولة وقدراتها المتاحة للحفاظ على بقائها، حيث ميز بين الفضاء الحيوي التقليدي المحصور بين حدود الدولة، والفضاء الحيوي المعاصر القائم على حدود مرنة تمتد حيث يصل أمن الدولة ومصالحها الحيوية فيما وراء الحدود، حيث لم تبقى الترسانة العسكرية التقليدية الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك الأمن، بل إلى جانبها وسائل أخرى مرنة مثل القوة الناعمة والتحالفات الأمنية والإعتماد المتبادل والإتفاقيات الأمنية، لضمان الأمن لما بعد الحدود الوطنية عبر الفضاء الإقليمي.

مقاربة مركب الأمن الإقليمي: تقوم مقاربة مركب الأمن الإقليمي لكل من باري بوزان وأولي وايفر، على فكرة أن الأمن هو ظاهرة ترابطية لا يتحقق بمعزل عن البيئة الإقليمية للدولة، نظرا لما يعرف بظاهرة الإعتماد المتبادل للتهديدات الأمنية التي تنتقل ضمن الإطار الجغرافي للدول المتجاورة بوتيرة متسارعة، لذلك من الضروري الأخذ بالمحيط الإقليمي كوحدة للتحليل كمتغير مستقل يقع بين المستويين الوطني والدولي، حيث تقوم هذه المقاربة على متغيرات بنيوية تشمل الحدود الجغرافية والبيئة الفوضوية وتوزيع القوة داخل الإقليم، بالإضافة إلى نماذج العلاقات القائمة على روابط الصداقة أو العداء داخل الإقليم.

✓ تبرير خطة الدراسة

من أجل البحث والتمحيص في موضوع هذه الدراسة وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها وفحص وإختبار فروض الدراسة المقترحة، تم معالجة البحث ضمن تقسيم من أربعة فصول رئيسية على النحو التالي:

الفصل الأول: نركز على الإطار المفاهيمي النظري للدراسة بحيث نتطرق إلى مختلف المفاهيم التي دارت حول مصطلحات الأمن والإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى مختلف الأطر النظرية والنقاشات الأكاديمية الدائرة حول تلك المصطلحات، بصفتها ظواهر تؤثر في أمن الدول والمجتمعات وتستوجب الدراسة والتحليل المعمق.

الفصل الثاني: نتطرق في هذا الفصل إلى الجانب الجيوستراتيجي لمنطقة شمال غرب أفريقيا، من خلال إبراز المحددات الجيوسياسية للمنطقة وكذا المحددات السوسيو-إقتصادية، كما نوضح الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال غرب أفريقيا بإعتبارها بوابة الولوج الجغرافية إلى القارة الأفريقية، الأمر الذي

جعلها تقع ضمن دائرة الإهتمام الدولي وكذا ضمن دائرة صراع النفوذ القوى الكبرى، والقوى الصاعدة الباحثة عن الثروات الطبيعية لإدارة عجلة إقتصادياتها الصاعدة.

الفصل الثالث: يتضمن دراسة تأثير تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة المتأتية من منطقة شمال غرب أفريقيا، على الأمن الوطني الجزائري من مختلف الجوانب الأمنية والإقتصادية والإجتماعية، والتحالفات القائمة بينها من خلال تكامل الأدوار وتبادل المصالح؛ من توفير الحماية من قبل الجماعات الإرهابية، وضمان التمويل والسلاح من قبل عصابات التهريب والجريمة المنظمة.

الفصل الرابع: تناول هذا الفصل مختلف الإستراتيجيات المتبعة؛ لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا، بالتركيز على الإستراتيجية الجزائرية المزدوجة القائمة على المقاربة التنموية التعاونية من جهة، والمقاربة العسكري لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة من جهة أخرى، إلى جانب دورها ضمن آليات التعاون الإقليمي.

بالإضافة إلى الإستراتيجيات الإقليمية المجسدة في دور الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا – إيكواس– والإتحاد الإفريقي، التي تصب في مجملها ضمن إطار التصدي لمختلف التهديدات التي تؤثر على أمن وإستقرار القارة الأفريقية بصفة عامة.

كما تطرقنا إلى الاستراتيجيات الدولية المجسدة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي وغلبة الدور الفرنسي المرتبط بالتاريخ الاستعماري في المنطقة، بالإضافة إلى الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة المرتبطة أساسا بحربها الكونية على الإرهاب، كما ركزنا في الأخير على دور منظمة الأمم المتحدة بصفتها منظمة أوجدت من أجل صيانة وحفظ السلم والأمن الدوليين من مختلف مقوضات الأمن على رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الفصـــــل الأول

أطر نظرية ومحددات مفاهيمية للدراســـــــــة

تمهيد

يعتبر الجانب النظري للدراسة تأصيلا دقيقا للمقاربات النظرية والمفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة في الدراسات العلمية الأكاديمية، حيث يشغل حيزا بالغ الأهمية لدى الباحثين والأكاديميين في الحقول المعرفية المختلفة، على رأسها حقل الدراسات الإنسانية والاجتماعية؛ التي تتطلب الرجوع والبحث في أصول البدايات والسياقات التاريخية، والنقاشات الدائرة حول مختلف النظريات والمفاهيم والمصطلحات، باعتبارها اللبنة الأساسية لترقية وتطوير هذا الحقل.

من هذا المنطلق وبوجه الضرورة يشمل هذا الفصل في مضمونه، تبيان معاني المصطلحات والمفاهيم التي تعتبر متغيرات أساسية لعنوان الدراسة، التي تدور أساسا حول كل من الأمن والإرهاب والجريمة المنظمة، واستخداماتها على المستويين التحليلي والممارساتي في الواقع الدولي، وبعض المفاهيم والمصطلحات القريبة والمشابهة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

كما هو ضروري توضيح أهم المقاربات النظرية التي تتطلبها هذه الدراسة، عبر التطرق إلى مختلف المقاربات النظرية والسياقات المعرفية، التي تعتبر القاعدة الأساسية للبناء المعرفي لمفهوم الأمن وتطوره خلال الحقب التاريخية المتعاقبة، بدءا بالمقاربات الوضعية (Positivism Approach) المرتبطة بمفاهيم (القوة، المصلحة ومضامين الأمن والأمن الموسع والأمننة)، والمقاربات ما بعد الوضعية (Post-Positivism Approach) المرتبطة بمفاهيم إعادة بناء الأمن (اللغة وفعل الخطاب) من منطلق أن الأمن ما نصنعه نحن، إلى جانب المقاربات النظرية التي أعطت تفسيرات مختلفة لظاهرة الإرهاب بمختلف أشكاله، والأسباب المؤدية إلى العنف والعنف الأصولي لدى الأفراد والتجمعات، وكذا توضيح المداخل النظرية والقانونية التي عالجت بالدراسة والتحليل ظاهرة الإجرام المنظم، الذي يمس حياة الأفراد والمجتمعات والدول في طابعه المحلي والإقليمي والدولي.

المبحث الأول

المداخل والمقاربات النظرية للأمن

- **المطلب الأول:** تطور مفهوم مصطلح الأمن
- **المطلب الثاني:** المقاربات الوضعية للأمن
- **المطلب الثالث:** مدرسة كوبنهاغن واتساع مضمون الأمن
- **المطلب الرابع:** الدراسات النقدية وإعادة بناء مفهوم الأمن

المطلب الأول: تطور مفهوم مصطلح الأمن

يُعتبر الأمن (Sécurité) الموضوع الأساسي الذي سيطر على التفكير الإنساني ووعيه منذ الحقب التاريخية الأولى لتواجد الأفراد والمجتمعات، فمنذ القِدَم وبإختلاف مراحل تطور التجمعات الإنسانية، من الإنسان البدائي إلى الإنسان القبلي وصولا إلى الإنسان المجتمعي الحديث ثم المعاصر، إختلفت وتغيرت الطُرق والكيفيات التي يَحفظ بها الفرد أمنه كما إختلفت الوسائل التي من خلالها يتم ذلك، فإذا إستخدم الإنسان الأول قطعة من الخشب أو من عظم حيوان ميت كوسيلة للحماية، فإنه كان على دراية بأنها كفيلة بردع الحيوانات الضارية والمفترسة وإصطياد الفرائس بواسطتها.

بظهور الحياة القبلية للأفراد ظهرت طرق جديدة ووسائل مختلفة للحفاظ على أمن وسلامة القبيلة وأفرادها، حيث كان التعاون على درء التهديد (Défis) السمة البارزة في الحياة القبلية، كما لم يبقى تهديد الضواري والمفترسات التهديد الوحيد؛ بل تعداه إلى تهديد القبائل الأخرى في شكل من أشكال الصراع بين أفراد التجمع الواحد والتجمعات الأخرى، كما لم يبقى الهدف من الحماية هو حماية الأفراد؛ بل تعداه إلى حماية ما يمتلكونه ويستغلونه في القبيلة من منازل ومراعي ومصادر المياه ومناطق الصيد.

بتبلور التجمعات الحديثة وظهور شكل الدولة الحديث، إزدادت الحاجة للأمن بإزدياد عدد أفراد المجتمع وإتساع دائرة التهديدات المرتبطة بذلك، أخذت الدول على عاتقها عملية تأمين الأفراد والتجمعات، بإعتبارهم من مكوناتها الداخلية يقبعون تحت مسؤوليتها المباشرة، كحتمية لدخول الأبعاد الفلسفية والمعرفية وظهور مصطلح السيادة (Sovereignty) لدى الدول، التي بموجبها يتم توفير الأمن لكل مَن يقع ضمن هذه السيادة، كما تطورت الوسائل والإمكانيات التي من خلالها يتم توفير الحماية والمحافظة على الأمن والشعور بالأمان، فكانت بذلك ترسانة الأسلحة مختلفة الأنواع والأحجام؛ وبزوغ عصر أسلحة الذرة والنواة وما تضمنته من قدرات تدميرية هائلة، أعطت الشعور الزائد بالأمان لمتلكيها كما بثت حالة اللاشعور بالأمان لفاقديها، وتكون في نفس الوقت أقوى وسيلة للحفاظ على الأمن من جهة، وأكبر تهديد لأمن الأفراد والمجتمعات والدول؛ والأرجح الناهي لحياتهم ووجودهم من هذا العالم من جهة أخرى، حيث كانتَا هيروشيما ونكزاكي الدليل الكافي على ذلك.

بدخول عصر العولمة (Globalization) أصبحت المجتمعات المعاصرة في علاقاتها أكثر تقاربا وتشابُكا، حيث اختُزِلَت المسافات في شكل شبكات عنكبوتية جعلت العالم قرية كونية، لِتَسهُل بذلك مختلف التعاملات اليومية للأفراد في شتى المجالات، كما أدت أيضا إلى ظهور تهديدات مختلفة مرتبطة

بمظاهر العولمة، هاته الأخيرة سهلت من تحركاتها وإنتقالها عبر الحدود وتهديدها للأفراد والمجتمعات والدول. رافق هذا التحول الذي مس مواضيع الأمن والوسائل المستخدمة في الحفاظ عليه، زخم علمي كبير من طرف الباحثين في هذا المجال، أو من طرف صُناع القرار على المستويات العليا لدى الدول، حيث دارت نقاشات واسعة حول العديد من التساؤلات؛ **ما الأمن؟ ما هو معناه؟ ماذا يجب أن نُؤمِّن؟ بأي وسيلة نقوم بالتأمين** وهو ما سنتطرق إليه في هذه المرحلة من الدراسة.

الفرع الأول: الدراسات الأمنية؛ الأصول والسياقات

شكلت الحرب العالمية الثانية (Second World War) مأساة مؤلمة في ذاكرة البشرية جمعاء خلال النصف الثاني من القرن العشرون، فالخسائر المرعبة في الأرواح والممتلكات أبانت عن مدى جنون القادة الذين كانت لهم اليد المباشرة في إندلاعها، فكانت بذلك نقطة سوداء في حياة الملايين من البشر، كما بينت أن الضمائر قد تغيب وتحل محلها الويلات وتكون تكلفتها باهظة. بإنجلاء الأفق؛ وضعت الحرب أوزارها مطلع عام 1945 بفاجعة إنسانية كان عنوانها هيروشيما ونكازاكي، كانت بمثابة إبراق لمرحلة جديدة تكون فيها قوة الذرة هي الفيصل على مدى العقود القادمة.

بعد تلك النتائج المدمرة التي خلفتها الحرب لم يبقى العالم مكتوف الأيدي إزاء ذلك، فقد ظهرت العديد من الأصوات المنادية بضرورة البحث والدراسة والتحليل، في أسباب إندلاع الحروب لتفاديها مستقبلا، والعمل أكثر على تقوية الأمن الوطني (National Security) للدول لحماية الأفراد المنضوون تحت سيادتها، فظهرت بذلك العديد من الاتجاهات ودارت نقاشات مختلفة حول كيفية الحفاظ على الأمن؟ وماذا يجب أن يُؤمَّنْ؟ وما هي الوسائل المتاحة للحفاظ على الأمن؟. كانت فترة الخمسينات من القرن الماضي الفترة التي برز فيها حقل العلاقات الدولية؛ كفرع ضمن تخصص العلوم السياسية (Political Science)، حيث إهتم المنظرين في هذا الحقل أمثال هانس مورغنتو (H.Morgenthau) وكنث وولتز (K.Waltz) وستيفن وولت (S.Walt) وجون ميرشهايمر (J.Mearsheimer) وغيرهم، ضمن الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية، بدراسة أسباب إندلاع الحروب بين الدول ومعطيات النزوع إلى العنف، محاولين بذلك وضع سبل لتفادي الحروب في المستقبل، وإيجاد وسائل يتم من خلالها الحفاظ على أمن الدولة والأمن الدولي على حد السواء.

يرى العديد من المنظرين ودارسي حقل العلاقات الدولية، أن دراسات الأمن أو ما يسمى بالدراسات الأمنية (Security Studies) هو أحد الفروع ضمن حقل العلاقات الدولية، فهو يُعتبر تخصص أنجلو-

أمريكي (Anglo-American) ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان هناك غياب إجماع وإختلاف حول إستخدام إسم دقيق لهذا الفرع من الدراسة بإختلاف المدارس والمناطق الجغرافية، فكان يُطلق عليه إسم دراسات الأمن القومي (National Security Studies) في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أطلق عليه إسم الدراسات الإستراتيجية (Stratigic Studies) في المملكة المتحدة[1]. يعود السبب في ذلك إلى الاهتمام الملفت بالدراسات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية وبحوث السلام، نتيجة لدخول العالم في صراع جديد ضمن الحرب الباردة (Cold War) والخوف من العودة لسيناريو الحرب العالمية الثانية، فكان كل فريق من الأكاديميين يطلق ما يراه الأنسب على دراسته التي قد تحقق الأمن والسلام، فظهرت بذلك دراسات القوة والمصلحة والردع والسلام الديمقراطي وغيرها.

إزدهرت الدراسات الأمنية مطلع خمسينات وستينات القرن الماضي، حيث إعتبر العديد من المنظرين أن هذه الفترة تُمثل العصر الذهبي (Gloden Age) لدراسات الأمن[2]، نظرا لإنتشار البحوث الأكاديمية ذات الطابع الإستراتيجي ضمن الاتجاه الواقعي، فظهرت بذلك نظرية الردع النووي (Deterrence Theory) وبعض المفاهيم الصلبة كالتهديد المتبادل في إطار (الضربة الأولى/الضربة الثانية)، سياسة المحافظة على الوضع الراهن، سياسة القوة (Power politics) والمصلحة (Interest) وغيرها من المفاهيم التي طورها الأكاديميين الواقعيين في تلك الفترة، خصوصا الأمريكيين منهم الذين يستخدمون مصطلح الأمن القومي، وغالبا ما كانوا يستخدمون مصطلحات الأمن/الدفاع (Security/Defence) كمترادفات لبعضها وتُستخدم بالتوازي[3]. في أواخر الستينات شهد مجال الدراسات الأمنية تراجع طفيف كان سببه تأثير بعض المتغيرات السياسية الدولية، في مقدمتها تراجع حدة الصراع بين المعسكرين في إطار الحرب الباردة، كما كان لخسارة الو م أ حرب فيتنام تأثير على دارسي الإستراتيجيا من الأكاديميين، من خلال التشكيك في صحة ما قدموه من دراسات حول الردع والقوة والمواجهة العسكرية، أدى ذلك بالعديد منهم إلى إعتزال العمل السياسي والتوجه إلى العمل ضمن أبحاث علب التفكير (Think Tanks)، في المقابل كان هناك نشاط صاعد لافت لمنظري المداخل التعاونية، كالمؤسساتية الليبرالية

[1] Paul D.Williams, **"Security Studies: an Introduction"**, (New York and Canada: Routledge, 2008), p 27.
[2] Ibid, p 28.
[3] Kestutis Paulauskas, **"The Security Studies: The Status Quo and The Trends"**, Instut of International Relations and Political Science, University of Vilnius / katolik university Leuven, Brussels, September, 2006, p 223.

ونظريات الاعتماد المتبادل (Interdépendance) التي إستطاعت أن تجسد أفكارها في واقع الإتحاد الأوروبي كمدخل تعاوني محض.

ببزوغ مرحلة الثمانينيات شهد حقل الدراسات الأمنية إنبعاثا ملحوظا، من خلال ظهور العديد من المتغيرات على الساحة الدولية، فبعد إنتهاء حرب فيتنام شهد الجانب الأكاديمي في دراسات الأمن ظهور العديد من المؤسسات البحثية، على غرار مؤسسة فورد (Fondation Ford) لدعم الأبحاث في هذا المجال، تمخض عن هذه المؤسسة مجلة الأمن الدولي (International Security) التي تعتبر مرجع أكاديمي مهم في مجال دراسات الأمن[1]، ويعود السبب في بروز العمل الأكاديمي بشكل لافت؛ إلى سهولة وصول الأكاديميين إلى المعلومات السرية، مثل قضية ووتر قايت (Watre Gate) وأرشيف قضايا الأمن السابقة، ما مكنهم من القدرة على صياغة عدد من النظريات وإظهار أوجه القصور في الدراسات السابقة، كما أن وصول رونالد ريغان (Ronald Reagan) إلى الحكم وإتساع رقعة النزاعات الدولية (النزاع مع إيران، قضية نيكاراغو، التدخل السوفيتي في أفغانستان...)، أنذر بنهاية الانفراج الدولي بين المعسكرين وعودة الاهتمام بالمسائل العسكرية وزيادة الاهتمام بالردع النووي[2].

1- إتساع حقل الدراسات الأمنية

بحلول عام 1983 شهد حقل الدراسات الأمنية طفرة نوعية، من خلال صدور كتاب باري بوزان (Barry Buzan) بعنوان "الإنسان الدولة والخوف" (People States And Fear) ، قوضَ فيه بعض الأفكار الرئيسية التقليدية في دراسات الأمن، حيث ناقش بشكل مقنع أن الأمن لا يتعلق فقط بالدول، ولا يمكن تحقيقه فقط بالقوة العسكرية، بل يتعلق أيضا بالجماعات البشرية كما بالإمكان تحقيقه بوسائل متعددة، ليحدد بذلك خَمسة قطاعات رئيسية (Five Major Sectors)؛ تشمل القطاع العسكري السياسي الاقتصادي الاجتماعي بالإضافة إلى القطاع البيئي[3]، بذلك أصبحت هناك طريقة مغايرة للتفكير في موضوع الأمن، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وظهور البوادر الأولى لعصر العولمة، حيث أصبح هناك مكان للتفكير إلى جانب القوة العسكرية بقضايا أخرى؛ داخل السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

---

[1] Barbara Delcourt, **"Théories de la sécurité"**, (Bruxelles: Institut d'Etudes Européenne), 2006, p 08.
[2] Sean M. Lynn-Jones, **"International Security Studies After the Cold War: an Agenda far The Future"**, Centre for Science and International Affairs (CSIA), Harvard University, December 1991, p 02.
[3] Paul D Williams, Op.Cit, p 28.

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت العديد من الإسهامات في مجال دراسات الأمن، من بحوث أكاديمية صادرة من قِبَل مدارس متخصصة كمدرسة كوبنهاغن (Copenhagen School)، ومدرسة ويلز (Wales School) أو كما يطلق عليها اسم مدرسة إبريستويث (Aberystwyth) ومدرسة باريس (Paris School) وغيرهم، قدمت تلك المدارس مفاهيم جديدة للأمن أكثر شمولا وأكثر موضوعية، بِاعتبار أن الأمن هو أمن الأفراد والمجتمعات (الأمن المجتمعي)، كما أنه تحرر وإنعتاق من الخوف ومن مختلف القيود المادية والإنسانية، ضمن حق التمتع بالحرية في إطار اِحترام حقوق الآخرين في ذلك، ونجد العديد من المفكرين الذين ينتمون إلى تلك المدارس؛ منهم كين بوث (Kan Booth) وريتا توارك (Rita Taureck)، وبيل ماكسويني (Bill Mcsweeney) وأولي وايفر (Ole Waever) وباري بوزان (Barry Buzzan) وأرنولد وولفرز (Arnold Wolfers)، وغيرهم من المفكرين المنتمين إلى حقل الدراسات الأمنية النقدية (Critical Security Studies) التي أعادت تعريف موضوع الأمن، ليشمل إلى جانب الأفراد والجماعات المؤسسات الفلسفية التي يقوم عليها كالسيادة والمواطنة والتدخل الإنساني وغيرها، مع بحث واِستقصاء حدود المعرفة الأمنية في الحقل وعلاقة النظرية بالممارسة في الواقع العملي، ليتسع بذلك حقل الدراسات النقدية ليشمل تخصصات موازية، كعلم الاجتماع والاقتصاد والفلسفة وعلم النفس وغيرها.

الفرع الثاني: مفهوم الأمن

يُعتبر الأمن من المسائل المثيرة للاستفهام والتساؤل؛ ليس في وقتنا الحاضر فقط بل كان كذلك منذ العصور الأولى، وسيبقى مثيرا للاستفهام في المراحل القادمة من حياة الأفراد والمجتمعات والدول، وبِاعتبار أن العنصر البشري عاش جنبا إلى جنب مع الأخطار والتهديدات، وأحاسيسه المتزايدة بالخوف وانعدام الثقة والشكوك عبر الحقب التاريخية المتعاقبة، فإن كل إحساس من هذه الأحاسيس أعطى تفسيرا وتحليلا مختلفا لمعنى ومضمون الأمن.

تُشير العديد من المؤلفات إلى أن الآثار الأولى لمصطلح الأمن؛ تعود إلى اليونان القديمة (La Grèce Antique) من خلال حروب البيلوبونيز (Péloponnèse wars) حوالي 400 سنة قبل الميلاد، ويعتبر تيوسيديد (Thucydide) من أبرز المؤرخين لها الذي كان متأثر تأثرا كبيرا بخسارة اليونان لهذه الحرب، وتجلى ذلك من خلال مقولته "اليونانيون مستعدون لمواجهة خطر المعركة..." لكن "... الأمن عند

الرجال الآخرين (العدو) هو نتيجة لتخاذلنا، بسبب تأثير الخوف علينا..."[1]، وقد ربط هنا بين الأمن والخوف فهذا الأخير يفقد الشعور بالأمن والأمان. ليأتي بعد ذلك أرسطو (Aristote) الفيلسوف يوناني الآخر حوالي 320 قبل الميلاد، الذي ركز على الطبيعة البشرية للفرد بإعتباره كائن إجتماعي بحاجة إلى تكوين علاقات صداقة (Philia الصداقة باليونانية القديمة) والإحساس بقيم الإنسانية (Humanitas)[2]، ويستطيع أن يحقق ذلك من خلال ميله الغريزي للعيش الجماعي ضمن الأسرة أو القرية أو المدينة، والمغزى العميق من حياة التجمع حسب أرسطو هو السعي لتحقيق السعادة والفضيلة واكتساب الثروة، كل ذلك يؤدي إلى الحصول على أمن فردي معين.

أما سينيكا (Sénèque) الفيلسوف الروماني فقد ربط بين الأمن والسعادة؛ معتبرا أن سعادة الفرد ما هي إلا إنعكاس لحالة أنه آمن، وتجلى ذلك من خلال كتابه المعنون بـ: (Le Bonheur se Sésume en Une securité Sans Faille) أي أن السعادة هي إنعكاس للشعور التام بالأمن من قِبل الأفراد، كما نجد الفيلسوف الروماني الآخر شيشرون (Siséron) رَجُل الدولة في عصره، قد ربط بين حالة القلق والأمن؛ فالأمن حسبَه هو غياب القلق الذي تتطلبه الحياة السعيدة، بمعنى حالة من الهدوء والاطمئنان الداخلي والصفاء والتوازن لدى الأفراد والمجتمعات[3].

بالدخول في عصر التنوير وبداية النهاية لمرحلة سيطرت فيها الأساطير والمعتقدات الدينية والخرافات، شهد العالم حركة فكرية أساسها العِلم، شملت جوانب الحياة المختلفة في التفكير والعلوم والفن والفلسفة وغيرها من الجوانب؛ كانت الأساسية منها تلك المتعلقة بموضوع الأمن، فبعد إنعقاد معاهدة واستفاليا (Westphalia Treaty) معلنة نهاية حربا دامت أكثر من ثلاثين عاما وظهور شكل الدولة ذات السيادة بمفهومها الحديث، ظهرت في تلك الفترة العديد من الأفكار للعديد من الفلاسفة على رأسهم توماس هوبز (T.Hobbes) الذي كانت له نظرة تشاؤمية لموضوع الأمن، حيث إعتبر أن الإنسان ذو طبيعة شريرة عدائية إتجاه الأشخاص الآخرين، معتبرا بذلك أن حالة إنعدام الأمن سببها التهديد الإنساني في حد ذاته، مطلقا في ذلك مقولته الشهيرة "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان" الشيء الذي

[1] Eric Dufés, **"Théorie de Sécurité global : Rétrospective et Perspective"**, Ecole Nationale Supérieure des Officiers de Sapeurs-Pompiers (ENSOSP), 2014, p 16.
[2] Ibid.
[3] Thierry Balzacq, **"Qu'est-ce Que La Sécurité Nationale?"** , Revue Internationale et Stratégique, N° 52, hiver 2003-2004, p 35.

يؤدي إلى ما أسماه "بحرب الكل ضد الكل"[1]، لذلك وجب على كل فرد التنازل عن إرادته لصالح تنظيم أعلى (الدولة) حتى يضمن أمنه والإحساس بالطمأنينة.

أما جون جاك روسو (J.J Rrousseau) الفيلسوف الآخر ضمن نظريات العقد الاجتماعي (Social Contract) إتخذ منحى آخر بإنتقاده لهوبز، حيث إعتبر أن الدولة هي شكل من أشكال التقييد للأفراد والمجتمعات، والتنازل عن الإرادة الفردية للأشخاص يكون لصالح إرادة عامة (الجميع للجميع)، وفق عقد اجتماعي يتمتع فيه كل فرد بحريته الكاملة وبالتالي إحساسه بالأمان، وهنا نرى أن الحرية والأمن حسب روسو مرتبطان إرتباطا وثيقا.

خلال الثورة الفرنسية المؤسسة لحقوق الإنسان والمواطن سنة 1789 ظهر إعلان حقوق الإنسان عبر البرلمان الفرنسي، الذي أقر مجموعة من الحقوق مثل حق الحرية وحق الملكية وحق السلامة ومقاومة القمع، وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك ذِكر حرفي للحق في الأمن من خلال هذا الإعلان، إلا أنه كان الأساس الذي بُني عليه الحق في الأمن لدى الفرد، فبتمتعه بالحرية والسلامة من التهديدات في مختلف جوانب الحياة؛ فهذا يعني أنه آمن.

1- إيتيمولوجيا المصطلح

قبل التطرق إلى المفاهيم المختلفة المندرجة ضمن الطرح التقليدي للأمن والأمن الموسع، يتوجب علينا بالضرورة التطرق إلى إيتيمولوجيا المصطلح، من خلال البحث في أصوله المعرفية الأولى لمعرفة كيفية أخذ مصطلح الأمن للمعنى الدال عليه الآن، ليتسنى لنا معرفة التغيرات التي طرأت عليه خلال المراحل التاريخية المختلفة.

في اليونان القديمة أعطى الفلاسفة اليونانيين للأمن معنيين متعارضين في جوهرهما، من خلال إطلاقهم كلمة (Asphaleia) التي تعني (الأمن، اليقين والأمان)، وكلمة (Sphallo) التي تعني (التعثر، الخداع، السقوط).[2]

كما أن الكلمة في أصلها اللاتيني (Sine-Cura) تحمل شقين متناقضين للكلمة ذاتها، فالشق الأول (Sine) يقابلها في الفرنسية (Sans) بمعنى (بدون)، أما الشق الثاني (Cura) يُقابلها في الفرنسية

[1] Eric Dufès, Op.Cit, p 17.
[2] Idem, p 16.

(Soin) بمعنى (رعاية)،[1] وبجمع شقي الكلمة نجد (Sans Soin) بمعنى (بدون رعاية) أو حالة غياب الرعاية.

في القاموس الفرنسي (Larousse)[2] نجد أن الأمن له عدة معاني؛ فهو يعني الأمان (Sureté) والثقة (La Confiance)، كما يدل على حالة يغيب فيها القلق (L'bsence d'inquiétude)، وبحسب هذه المعاني فإن محصلة الشعور بالأمان والثقة، والعيش بعيدا عن القلق والاضطرابات وسلامة الأفراد والممتلكات تدل على الأمن في حد ذاته.

في القاموس الإنجليزي (Oxford)[3] الذي أعطى للأمن معنى على أنه حالة من الشعور بالأمان والتحرر من القلق (The State Of Feeling Safe and Being Free From Worry)، كما يشمل أيضا مختلف الإجراءات الضرورية التي يجب إتخادها لتوفير الحماية، فالأفراد بحاجة إلى بيئة آمنة والحماية من التهديدات بالإضافة إلى خاصية دوام الأمن.

في القرآن الكريم وردت كلمة الأمن في العديد من السور؛ كما إرتبطت في العديد من الأحيان بالأشياء التي تُقوض الأمن، ذلك من أجل تبيان نعمة الأمن التي أنعمها الله على عباده، ويتجلى ذلك في قوله عز وجل: ﴿... **وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنا**...﴾[4] وأيضا قوله ﴿... **الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْف**...﴾[5]، ونرى هنا كلمة الأمن جاءت مقرونة بنوع التهديد وهو الخوف والجوع أي الأمان من الخوف والجوع، ونجد أيضا قوله تعالى ﴿... **وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتاً آَمِنِين**...﴾[6]، وقوله ﴿... **الذِّينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**...﴾[7]، بمعنى نعمة الأمن من الظلم والاعتداء بمختلف أشكاله، بالإضافة إلى نعمة المسكن والمستقر وما تمنحه من أمن وأمان للإنسان.

---

[1] Thierry Balzacq, Op.Cit, p 35.

[2] **Le dictionnaire Larousse de poche**, première édition, (Larousse, -Paris- France, 1998), p 745.

[3] Miranda Steel, **"Oxford word power dictionary"**, 1st published, (New York: Oxford University Press,2000), p 591.

[4] القرآن الكريم، سورة النور، الآية 52.

[5] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 04-05.

[6] القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية 82.

[7] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 83.

أما مصطلح الأمن في اللغة العربية فهو من الفعل أمّنَ يُؤَمِّنُ تأميناً، في معجم لسان العرب يعني الأمان والأمن ضد الخوف، كما يعني حالة الهدوء الناتجة عن عدم وجود خطر، وفي معجم اللغة العربية المعاصر الأمن يعني الطمأنينة، أما في قاموس المحيط فالأمن له معنيين؛ الأول يعني السلامة من الخطر والثاني يدل على أنه وسيلة لتوفير الحماية والأمان للأفراد والممتلكات.

من خلال الطرح السابق نرى أن معنى الأمن منذ حمله للتناقض الجوهري بين شقيه، تمركز عموما حول الجانب النفسي المتمثل في الأمن كإحساس (الطمأنينة، الأمان، عدم وجود خطر، التحرر من القلق...) وهي مرحلة من مراحل تطور المصطلح.

2- الطرح التقليدي للأمن

قبل التطرق لمختلف المفاهيم والتوضيحات لمعنى الأمن ضمن الاتجاه التقليدي، لزاما علينا توضيح بعض النقاط التساؤلية التي تعتبر منطلق لكل باحث في حقل الأمن والدراسات الأمنية، وبالإجابة عن تلك التساؤلات يمكن تحديد مختلف الاتجاهات داخل هذا الحقل، و يمكن تحديد أربع تساؤلات رئيسية:

- يتمحور الأول حول من الذي يجب تأمينه؟ ما الذي نتحدث عنه؟ (Whose Security are we Talking About ?)، الإنطلاق من هذا التساؤل يعتبر خطوة سليمة في التحليل، لأنه بدون وجود كائن مرجعي لا يمكن أن يكون هناك تهديد، فبالرجوع إلى ما تطرقنا إليه سلفا مع فلاسفة اليونان وما تبعهم كان الإنسان وأحاسيسه (السعادة القلق والتحرر من الخوف...) المرجع الأساسي للأمن، وبظهور شكل الدولة الحديث بعد صلح واستفاليا أصبحت الدولة المرجع الأساسي للأمن، خصوصا مع بداية الخمسينات وظهور المواثيق والمؤسسات الدولية ودمجه بمفهوم المصلحة الوطنية (The National Interest)[1].
- التساؤل الثاني يتمحور حول طبيعة التهديدات الأمنية (Nature of Threats)، أو بعبارة أخرى ما الذي يُعتبر مشكلة أمنية (What Counts as a Security Issue ?)، تختلف الإجابة على هذا الطرح بِاختلاف اِتجاه الأكاديميين وصُناع القرار، فبالقول ما الذي يُعتبر مشكلة أمنية يتطلب ذلك إنشاء جدول أعمال التهديد (Threat Aganda)، يحدد من خلاله الكيان المرجعي المهدِّد ثم نتساءل مِنْ ماذاَ التهديد؟ وهنا تختلف الأجندات من دولة لأخرى، قد تكون الأولوية هي حقوق الإنسان وقد تكون البيئة، فإذا كانت أجندة الو م أ مثلا تتضمن أولويات مثل التسلح والاِهتمام بالمنظومات الصاروخية

[1] Paul D. Williams, Op.cit, p 07.

الإستراتيجية، فإن أجندة دولة ليبيريا تتضمن أولوية القضاء على مرض إيبولا (Ebola) أو مرض إلتهاب الجهاز التنفسي على سبيل المثال، ووفقا لذلك حددت الأمم المتحدة أجندة تضم التهديدات العالمية الأكثر تحديا، تضم التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والصراع بين الدول، والصراعات الداخلية والأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية، بالإضافة إلى قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، غير أنه لا يوجد إجماع حول هذه الأجندة فما هو من الأولويات عند الو م أ هو شيء ثانوي عند إثيوبيا والعكس صحيح.

- التساؤل الثالث يتمحور حول كيفية تحقيق الأمن (How Can Security Be Achieved?) بمعنى آخر بأي وسيلة نضمن الأمن؟ وهنا تختلف الإجابات في هذا الجانب، فأصحاب الاتجاه الواقعي مثلا يؤكدون بأن الدولة هي الضامن الرئيسي للأمن من خلال وسائلها العسكرية، في حين الليبراليون يدخلون عوامل أخرى قد تكون شركات أمنية كما قد تكون المداخل التنموية عاملا في إرساء الأمن، كما يمكن للأفكار أو التفكير أن يبني الأمن ويجعلنا آمنين، ونجد على سبيل المثال دور أفكار الأسقف (Desmond Tutu) حول المصالحة بين أبناء جنوب إفريقيا وتعاملهم مع قضية التمييز العنصري[1].
- يتمحور التساؤل الأخير حول من يضمن الأمن؟ (Who Must Ensure Security?)، هل الدولة هي الضامن الرئيسي للأمن مثل ما قدمه أنصار الطرح الواقعي، أم أن الأفراد (Individuals) من يقع على عاتقهم ذلك، أم أن ضمان الأمن يتجاوز الدولة الوطنية إلى المنظمات الدولية (International Organisations) والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان (Human Rights Treaties)، وهذا الاختلاف راجع إلى تعدد الاتجاهات والمدارس الفكرية ضمن هذا المجال.

كرست وثيقة الأمن الصادرة في الو م أ عام 1949 مفهوم الأمن القومي للدولة (National Security) أو ما يطلق عليه "الأمن الوطني" في دراسات أخرى، حيث تم بموجب هذه الوثيقة خلق كل من مجلس الأمن الوطني (National Security Council) ومصلحة الاستخبارات المركزية (Central Intelligence Agency)، كما عُززت عقيدة الأمن التام (Total Security) وجعل الجيش ضمن الشراكة مع الجانب الاقتصادي، وتحديد مهام مجلس الأمن الوطني في إسداء المشورة للرئيس فيما يتعلق بدمج السياستين الداخلية والخارجية مع السياسة العسكرية فيما يتعلق بالأمن القومي[2].

[1] Idem, p 09.
[2] Bill Macsweeney, **"Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations"**, 1st published, (United Kingdom: Cambridge press, 1999), p 62.

سيطر أمن الدولة على المشهد السياسي كما اِعتبرت التهديدات الصلبة (العسكرية) الخطر الأول على قيم الدولة، المتمثلة في سلامة رقعتها الجغرافية والحفاظ على بقائها، إنطلاقا من ذلك ذهب دانيل كوفمان (Daniel Kaufmann) في كتابه الأمن الوطني الهيكل التحليلي، إلى أن الأمن يتسم بالغموض وشدة الاختلاف من مجتمع لآخر بحسب ثقافة المجتمع وموقعه، حيث عرفه على أنه حماية الدولة والمحافظة عليها من الأخطار الخارجية (Protection From External Threats)[1]، أما أرنولد ولفرز (A.Wolfers) يرى بأن الأمن القومي هو عبارة عن "غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة...وعدم تعرض هذه القيم للهجوم"[2]، فبالرغم من أن وولفرز لم يحدد طبيعة وشكل تلك القيم؛ هل هي الدولة أم الأفراد أم البقاء ...الخ، إلا أنه أكد على ضرورة سلامتها و الدفاع عنها حال تعرضها لهجوم محتمل قد يكون ذو طابع تقليدي عسكري.

أما وزير الدفاع الأمريكي السابق هارولد براون (Harold Brown) يرى بأن الأمن القومي، هو "المقدرة على المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها، وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي"[3]، وهنا براون يركز كلية على الدولة وما تحتويه بإعتبارها الوحدة المرجعية في تحليله.

في جانب آخر أقر ستيفن والت (S.M.Walt) بأن الاهتمام المركزي لدراسات الأمن، هي ظاهرة الحرب (War) بِاعتبار أن اِحتمالات الصراع بين الدول أمر قائم، واِستكشاف ظروف اِستخدام القوة أمر ضروري، وبذلك تكون هناك تأثيرات لِاستخدام تلك القوة على الدول والمجتمعات، ومن هذا المنطلق سياسات الدول هي عبارة عن اِستعداد دائم للحرب إما للانخراط فيها أو لتَجنبها[4].

حَصر وولتر ليبمان (Walter Lippmann) مفهوم الأمن الوطني في قوله "أن الأمة آمنة إذا لم تكن في حالة خطر التضحية بقيمها الأساسية، وتكون قادرة على صيانة أمنها وقيمها بالإنتصار في تلك الحرب[5]، بمعنى التركيز على الجانب العسكري لضمان الأمن لأن الدولة تكون آمنة بقدراتها على التصدي وحماية مصالحها.

---

[1] محمد جمال مظلوم، **"الأمن غير التقليدي"**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012)، ص 15.

[2] Christopher w. Hughes and lai Yew Meng, **"Security Studies: A reader"**, 1st published, (London and New York: Routledge, 2011), p 23.

[3] محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 15.

[4] Stephen M WaLt, **"The Renaissance of Security Studies"**, International Studies Quarterly, Vol 35, N°= 02, Juin 1991, P 212.

[5] Christopher w. Hughes and Lai yew Meng, Op.cit, p 20

أما باري بوزان (Barry Buzan) يرى بأنه في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي، ونلاحظ أن بوزان يركز على الدولة وقدراتها على الدفاع عن قيمها ووحدتها ضمن النظام الدولي، غير أنه أدخل مصطلح آخر إلى جانب الدولة هو المجتمع (The Society).[1]

ما يمكن ملاحظته من فحوى التعاريف السابقة هو غياب الإجماع وغياب التفسير لماهية القيم التي قد تتعرض للتهديد، بالإضافة إلى غياب الإجماع حول طرق وكيفيات حماية هذه القيم.

3- الطرح الموسع للأمن

كانت فترة منتصف الثمانينات وبداية التسعينات نقطة تحول في دراسات العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية خاصة، فبظهور التحولات الدولية الجديدة وتغير خريطة النظام الدولي بظهور الأحادية القطبية بزعامة الو م أ، ظهرت فواعل جديدة إلى جانب الدول من منظمات إقليمية ودولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والمليشيات المسلحة وغيرها، بحيث لم تبقى الدولة المرجع الأساسي في دراسات الأمن، كما لم تبقى الوسائل العسكرية هي الكافل لأمن الدولة، كما لم يبقى التهديد الخارجي هو المقوض لأمنها وأمن الأفراد الذين يعيشون ضمن حيز سيادتها، ففي عالم ما بعد الحرب الباردة في بعض مناطق هذا العالم المتعددة، أصبحت الدولة هي الخطر الرئيسي على شعبها وعلى أمنهم وحياتهم، حيث كانت مذابح رواندا أو مجاعة الصومال التي لم تستطع ترسانة الأسلحة الموجودة أن تحمي الصوماليين من خطر الجوع خير دليل على ذلك.

رافق التغير الحاصل في السياسة الدولية تحولات على المستوى الأكاديمي لدراسات الأمن، حيث ظهرت مصطلحات جديدة قائمة على مفهوم الأمن الإنساني (Human Security) ومفهوم الأمن المجتمعي (Societal Security)، تدمج الشق الفردي ضمن مفهوم الأمن بالتركيز على الأفراد عبر الحدود وليس داخل حدود معينة، كما أن إتساع رقعة تخصص دراسات الأمن وتداخله مع تخصصات أخرى كالفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد وغيرها، وبروز ثالث الحوارات في العلاقات الدولية بين نظريات حل المشكلات أو ما يطلق عليها بالاتجاه الوضعي (Positivism)، والاتجاه ما بعد الوضعي

[1] John Baylis, **"International and Global Security in The Post-Cold War Era "**, IN: John Baylis and Steve Smith –Ed-, **"The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations"**, 1st Published, (New York : Oxford University Press, 2001), p 255.

(Post-Positivism)، أدى إلى ظهور تفكير جديد أصبح فيه للأفكار وفعل الخطاب دور في بناء جوهر المصطلحات، بإعتبار أن الواقع هو من صُنع أفكارنا وخطابات لغتنا المتداولة.

كانت هناك إرهاصات أولى مهدت لظهور مفهوم الأمن الموسع خلال المرحلة التي ساد فيها المفهوم التقليدي للأمن، حيث كتب روبرت ماكنمارا (R.Mcnamara) وزير الدفاع الأمريكي في عهد جون كينيدي في كتابه "جوهر الأمن"، "أن الأمن يعني التطور والتنمية سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية في ظل حماية مضمونة"، وهو بهذا يكون قد أدخل جوانب أخرى غير أمن الدولة[1].

كتب العديد من المفكرين والأكاديميين المنخرطين في نادي روما (Club of Rome)، ضمن مشروع نماذج النظام العالمي (World Order Models Project) خلال سبعينات القرن العشرين، سلسلة مجلدات تضمنت مجموعة من المشاكل في العالم التي تؤثر على الأمن الفردي، كفقدان الثقة في المؤسسات وإنعدام الأمن الوظيفي ومشاكل التضخم والاضطرابات النقدية والاقتصادية...وغيرها، فهذه المشاكل تؤثر على الأفراد في العديد من المستويات والجوانب[2]، قد يقضي الفرد معظم حياته سعيا لإيجاد حلول لها.

في ثمانينات القرن العشرين قُدِمت إسهامات في مجال التنمية والأمن الإنساني من قبل لجنتان، الأولى هي اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية (ICIDI) برئاسة ويلي براندت (Willy Brandt) عبر تقرير الشمال والجنوب، حيث كتبت في مقدمة التقرير "... يعتمد تقريرنا على ما يبدو أنه أبسط مصلحة مشتركة...وهي البقاء على قيد الحياة، فهذا لا يُثير فقط قضايا الحرب والسلام، لكن أيضا طُرق التغلب على الجوع والبؤس الجماعي والتفاوت في الظروف المعيشية بين الأغنياء والفقراء"[3]، أما اللجنة الثانية فهي اللجنة المستقلة لنزع السلاح والأمن (ICDSI) برئاسة رئيس وزراء السويد ألوف بالمه (Olof Palme)، الذي أفاد بأن أمن العالم الثالث قد قوضه الفقر والحرمان وعدم المساواة الاقتصادية... بإعتبار أن الأمن المشترك يتطلب...عيش الناس بكرامة وأن لديهم ما يكفي من الطعام...وقادرون على تحقيق ذلك[4].

---

[1] محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[2] Kanti Pajpai, **"The Idea of Human Security"**, SAGE Journal, N°= 40, February 2003, p 198.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

في المقابل اِعتبر ريتشارد أولمان (Richard Ulman) في مقاله المعنون بإعادة تعريف الأمن (Redefining Security)، أن التركيز على أمن الدولة ضد التهديدات العسكرية المتأتية من الخارج هو منظور ضيق، محاولا بذلك إعطاء مفهوم شامل للتهديدات غير التقليدية "على أنها نشاط أو سلسلة أحداث تهدد بشكل سيء خلال مدى زمني محدود نسبيا بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل جوهري تقليص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة، أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها سواء كانت هذه الوحدات أفرادا أم جماعات أم مؤسسات"[1].

لعب تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1994 دورا مهما في إعطاء بُعد دولي لمفهوم الأمن الإنساني، بِاعتبارها منظمة دولية تأسست للحفاظ على السلم والأمن في العالم، حيث أكد هذا التقرير الحاجة إلى تحول عميق في التفكير من الأمن النووي إلى الأمن البشري، وكل ما يتمحور حول الإنسان الفرد بِاعتباره الوحدة المرجعية للتحليل الأمني.

ظهرت أصوات أخرى لدى السياسيين وصناع القرار على المستوى العالمي، تنادي بضرورة تبني مفاهيم الأمن الإنساني كأفكار وكسياسات مجسدة في الواقع الدولي، ونجد في ذلك الخبير الاقتصادي الراحل محبوب الحق (Mahbub Ul Haq)، من خلال ورقته المعنونة "بالضرورات الجديدة للأمن الإنساني" (New Imperatives Of Human Security)، أين أعاد طرح الأسئلة الرئيسية اِنطلاقا من[2]: الأمن لِمَنْ؟ وهنا أقر بأن الأمن مرتبط بالإنسان الفرد وليس بأمن الدول فقط، ما نوع التهديدات؟ وهي أجملها في تهديدات الفقر المخدرات المرض الإرهاب...، لتشمل في مقال آخر له تهديدات التنمية وهُوة شمال جنوب، وزيادة تهميش المؤسسات العالمية (صندوق النقد، اِتفاقيات بريتُون وودز...) لدول الجنوب، ما الذي يجب عمله؟ وهنا أقر بضرورة تحقيق الأمن الإنساني من خلال التنمية البشرية واِستدامتها، وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي للمساواة بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى وضع إطار جديد عادل للنظام العالمي.

في الجانب الآخر نجد الطرح الكندي لرؤية الأمن الإنساني الذي جاء به وزير خارجية كندا لُوِيد أكْسوَرثي (Lioyd Axworthy)، الذي رَبط ربطا وثيقا بين الأمن الإنساني والتدخل الإنساني

---

[1] مالك عوني، "**رهان الثورات... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية**"، في: مالك عوني وآخرون، "**الأمن غير التقليدي: اِتجاهات تهديد غير موازية للأمن في المنطقة العربية**"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 186، أكتوبر 2011.

[2] Kanti Pajpai, Op.Cit, p 200.

(Humanitarian Intervention)، حيث أكد خلال التدخل في أزمة كوسوفو بقوله أن "الأزمة في كوسوفو ورد الحلف عليها، تعبير ملموس عن ديناميكية الأمن الإنساني في العمل ..."[1]، كما أكد على ضرورة إنطواء الأمن الإنساني على نوعية مقبولة من الحياة، التي تعني السلامة الجسدية والرفاهية في حدها الأدنى، وضمان حقوق الإنسان والحريات، الاحتياجات الأساسية، التنمية المستدامة، العدالة الاجتماعية، سيادة القانون وحكم والرشادة وغيرها من القيم، فالنظرة الكندية تُقِر بأنه إذا كانت سيادة الدولة هي جوهر الأمن القومي التقليدي فإن سيادة الفرد هي جوهر مفهوم الأمن الإنساني.

نجد في المقابل الطرح الياباني لمفهوم الأمن الإنساني الذي يقوم أساسا على البعد التنموي في حياة الأفراد والمجتمعات، من خلال الاهتمام بمختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمن، بهدف تحرير الإنسان من الحاجة ومن الخوف من مختلف مهددات البقاء الإنساني (بيئية، صحية، الجريمة، الإرهاب ...)، وقد أعطى رئيس الوزراء الياباني الأسبق كيوزو أوباتشي (Keizo Obuchi)، مفهوما للأمن الإنساني بقوله: " أنه في ظل الأخطار التي تهدد البقاء البشري في القرن الحادي والعشرون، فإن هناك حاجة لتبني إقتراب جديد يتحول معه القرن الحادي والعشرون إلى قرن يجعل الإنسان محور الاهتمام"[2]، كما ترفض المقاربة اليابانية مبدأ التدخل الإنساني القائم على الوسائل العسكرية، وتلتقي نظرتها في هذا الجانب بمقاربة الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي، القائم على التنمية وتقديم المساعدات المالية لتنمية جوانب الحياة المختلفة لدى الأفراد والمجتمعات.

المطلب الثاني: المقاربات الوضعية للأمن

نحاول التطرق في هذا العنصر إلى أهم المقاربات النظرية التي إهتمت بالدراسة والتحليل بموضوع الأمن، وهنا يجدر بنا توضيح بعض اللبس حول كيفية دراسة الإطار النظري للأمن، هل هو إطار منفصل قائم بذاته؟ أم ندرسه في إطار أوسع هو حقل العلاقات الدولية، وبصورة مبسطة بعيدة عن التعقيد سنحاول دراسة الإطار النظري للأمن بإعتباره مجال أكاديمي فرعي في حقل العلاقات الدولية، وهذا الأخير يندرج ضمن تخصص أوسع وأشمل هو تخصص العلوم السياسية.

---

[1] Edward Newman, **"Critical Human Security Studies"**, Revue on International Studies, N°= 36, 2010, p 88.

[2] خديجة عرفة محمد الأمين، **"الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي"**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص 119.

الفرع الأول: المقاربة الواقعية للأمن

برزت البوادر الأولى للواقعية مع العديد من الفلاسفة من أمثال ثوماس هوبز (Thomas Hobbes) وميكيافِل (Machiavel) في إسهماتهم الفلسفية الأولى، فهوبز ينطلق في دراساته من تحديد الطبيعة البشرية الميالة إلى الشر والعدوانية ضد الأفراد الآخرين، لذلك يتوجب وضع سلطة عُليا يتنازل بموجبها الأفراد عن إراداتهم، تكون هذه السلطة حامية للأفراد من بعضهم البعض وبالتالي حامية لأمنهم وإستقرارهم، من ذلك المنطلق تبنى الآباء المؤسسين للواقعية مبادئ هوبز أمثال هانز مورغينتو (H.Morgenthau) ورينولد نيبور (R.Neipuhr)، ضمن الاتجاه الواقعي التقليدي (Traditional Realism) الذي يركز على محورية الدولة وأمن الدولة، مؤكدين في ذلك على إمتداد مشاعر الأنانية والمصلحة الذاتية في السياسة الدولية، فمعظم الرجال (صناع القرار) تحركهم رغبات أخرى غير الرغبة في السلطة، كما أن العمل على إكتساب القوة ليس هو الجانب الوحيد في العلاقات بين الدول غير أنه يعتبر العامل الأقوى[1].

سعي الدول المستمر لتعظيم قوتها كما أشار إليه مورغنتو بقوله " إن الوجود اليومي للقوة (Power) والاعتماد المتكرر عليها يمثلان شؤون الأمم"[2]، أدى إلى خوف الكل من الكل والدخول في حالة تعظيم القوة للحفاظ على الأمن من جهة وتحقيق المصالح (Intirests) من جهة أخرى، أدى هذا بدوره إلى حالة من الفوضى الدولية (International Anarchy) وأدخل الدول في حالة الشك والريبة المتبادلين، كما ذهب جون هيرز (Jhon Herz) أبعد من ذلك في تحليلاته للفوضى الدولية، حيث يرى أنها دليل على مركزية الصراع من أجل السلطة حتى في حالة عدم وجود عدوانية أو عوامل مماثلة[3]، فحصول الدولة على سلطة عالمية يجعلها في مركز سيطرة تمكنها من تحقيق أمنها ومصالحها الخاصة.

نجد في الجانب الآخر إسهامات الواقعية الجديدة (Neorealism) من خلال مُنظريها، أمثال كنيث والتز (K.Waltz) وجون ميرشهايمر (J. Mearsheimer) وغيرهم ممن كانت لهم دراسات بارزة في هذا الاتجاه، حيث كان لكتب والتز (Theory Of International Politics) و (Man The State And War) حجر الزاوية والفكر المركزي للواقعية المعاصرة، وقد كان فِكر والتز عكس إسهامات مورغنتو بحيث يجادله في حالة الطبيعة الإنسانية الشريرة المؤدية إلى الفوضى، فهو يرى بأن البنى الاجتماعية

[1] Jack Donnelly, **"Realism and International Relation"**, 1st Published (United Kingdom: Cambridge University, 2000), p 09.
[2] Ibid, p 10.
[3] Idem

والعلاقات الاجتماعية لها تأثير واضح كذلك على تصرف الأفراد، فالفرد يتصرف حسب الواقع الاجتماعي المنتمي إليه إذا كانت بيئة اجتماعية شريرة سيتصرف بطرق شريرة، وعكس ذلك إذا كانت البيئة جيدة؛ فالوسط الذي نعيش فيه هو من يحدد سلوكياتنا وتصرفاتنا[1].

أسقط والتز تلك الأفكار على الواقع الدولي معتبرا أن الفوضى الدولية هي بسبب تصرف الدول بطرق معينة، قائمة على الشك والريبة والنزوع إلى تعظيم القدرات العسكرية، بهدف الحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها بإعتبارها الفاعل الأساسي ووحدة التحليل المركزية، ونلمس ذلك من خلال مقولته في كتابه نظرية السياسة الدولية (International Anarchy is The Permissive Cause of War)[2] "الفوضى الدولية هي السبب الرئيسي المؤدي إلى الحرب"، ويُرجع سبب الفوضى في النظام الدولي إلى غياب سلطة عليا رادعة تُحافظ على أمن الدول ضد بعضهم البعض، كما أكد على غياب إرادة جادة عند صناع القرار لدى الدول للدخول في إتفاقيات مشكلة لسلطة عليا، والسبب يعود حسبه إلى حالة الريبة واللايقين لدى هؤلاء لأن هدفهم هو المحافظة على البقاء في عالم مضطرب.

بعد إستعراضنا للفكر الواقعي نلمس العديد من الأفكار المشتركة، يلتقي من خلالها الاتجاه الواقعي بشقيه التقليدي والحديث نذكر منها:

- فوضوية النظام الدولي (International Anarchy) بغض النظر عن سبب الفوضى (تعظيم القوة/ فوضوية النظام الدولي).
- مركزية الدولة في التحليل وإن لم تكن إلى الحد المطلق في واقعية والتز (Statism) .
- الهدف الأسمى للدولة هو الحفاظ على بقائها (Survival).
- الدولة ذاتية العون (Selfhelp) في النظام الدولي .
- توازن القوى (Balance of Power) هو أفضل حالة للحفاظ على الأمن، بغض النظر إذا كان (ثنائي/متعدد الرؤوس).

[1] Cynthia Weber, **"International Relations Theory: A Critical Introduction"**, 3rd Edition, (London and New York: Routledge, 2010), p 16.
[2] Ibid.

الفرع الثاني: الواقعية ومعضلة الأمن

حدثت نقاشات وتجادبات ضمن الاتجاه الواقعي في دراسة السياسة الدولية، بين شقي الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية (Defensive/Offensive Realism)، حول أولويات السياسة الأمنية وطرق الحفاظ على الأمن في عالم مضطرب، هل يقتصر ذلك على إجراءات دفاعية عند الحدود لدفع الأخطار والتهديدات المختلفة؟ أم يتطلب الأمر إجراءات هجومية تقضي على التهديد في مكان تواجده. المعضلة الأمنية (Security Dilemma) هي إحدى الأفكار التي أتت بها الواقعية الدفاعية، وتشير الدراسات بأن هذا المصطلح ورد لأول مرة في إسهامات جون هيرز (Jhon Herz) خلال خمسينات القرن العشرين، ليطوره فيما بعد أرنولد ولفرز خلال السبعينات من القرن نفسه، وفحوى المعضلة الأمنية هو أن السعي لِاكتساب القوة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الأمن بشكل منهجي، بل قد يُؤدي إلى نتائج عكسية من خلال تعزيز حالة اِنعدام الثقة لدى دول الجوار[1]، فمعضلة الأمن بالنسبة للدفاعيين هي حالة قد تجعل الحرب حتمية بين الدول، كما هو ممكن أن تُحدِثَ حالة من التعاون الحقيقي بينهم يتجسد في شكل تحالفات ضد تهديد مشترك.

الجهود التي تبذلها دولة ما في سبيل الحفاظ على أمنها من خلال رفع ترسانتها العسكرية وتقوية نُظُمها الدفاعية، قد يُفهَم هذا الفعل من طرف دولة مجاورة على أنه تصرف عدواني وأن تلك الِاستعدادات ما هي إلا مرحلة ما قبل إعلان الحرب ضدها، تتخذ بذلك ردة فعل مماثلة لمواجهة أي هجوم محتمل؛ الأمر الذي يؤكد شكوك الدولة الأولى، فيتم الدخول في حالة من الفعل (Action) ورد الفعل (Reaction) المصحوب بالشك والريبة، وهو ما يعبر عنه بحَلقة (اللأمن الأمن اللأمن). يؤكد أنصار الاتجاه الدفاعي أن المعضلة الأمنية هي السمة السائدة في النظام الدولي، عكس أنصار الاتجاه الهجومي؛ الذين يرون بأن المعضلة الأمنية ما هي إلا حالة ظرفية نتيجة لظروف معينة، وفي نظام فوضوي يجب على الدول المبادرة من خلال الأعمال الهجومية (إعلان الحرب، إبادة دولة أخرى...) حتى تحافظ على أمنها وبقائها[2].

يرى الاتجاه الدفاعي الواقعي أنه يمكن تخفيف حالة الفوضى الدولية واحتمالات نشوب الحرب من خلال:

---

[1] Jean – Jacques Roche, **"Théories des Relations Internationales"**, 5eme Edition (Paris: Montchrestien, 2004), p 82.

[2] Shipping Tang, **"A Theory of Security Strategy for Our Time: Defensive Realism"**, 1st Published, (U.S.A: Palgrave Macmillan, 2010), p 15.

- العمل على تحقيق الحد الأدنى من الأمن لأن البحث عن حالة الأمن الكامل من شأنه الاصطدام بالدول الأخرى.
- الإدراك الجيد للتهديد من قبل السياسيين والزعماء قد يسمح باتخاذ قرارات عقلانية، بإعتبار أن الجهات الفاعلة على المستوى الدولي لديها بيئتها ومرجعيتها الثقافية، التي تنعكس على نظامها السياسي وبالتالي قد تكون بعيدة عن لغة العنف والتهديد.
- الأخذ في الاعتبار التوزيع النسبي للسلطات وليس التوازن العام في النظام الدولي، فالتوزيع النسبي يتعلق بقدرة الدولة على الدفاع على/أو غزو إقليم معين فقط في حالات معينة، وليس على خوض الحرب بشكل مستدام كأداة للسياسة الدولية[1].

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن وإتساع مضمون الأمن

تُعتبر مدرسة كوبنهاغن (Copenhagen School) المدرسة الأكثر رسوخا في مجال دراسات الأمن النقدية من خلال أبرز روادها باري بوزان وأولي وايفر، برزت أعمال هذه المدرسة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث كان لتلك الأعمال الأثر الكبير في إعطاء تفكير جديد في مجال دراسات الأمن، كما عملت على توحيد القوى الفكرية في هذا المجال، يرى (Macsweeney) أن أعمال مدرسة كوبنهاغن تندرج ضمن الموضوعية الواقعية، بينما يرى كل من (Huysmans) و (Williams) أن إسهاماتها مزيج من الواقعية والبنائية (Constructivisme)، كما وُصِفَ بوزان على أنه واقعي جديد بنيوي (Néoréaliste Structurel) من طرف كنيث والتز، ويرى وايفَر نفسه على أنه واقعي كما أنه ما بعد بنيوي (Post-structuraliste) بذلك هي مزيج بين هذا وذاك.[2]

تستند مدرسة كوبنهاغن في دراساتها على ثلاثة فرضيات أساسية شكلت المفهوم الموسع للأمن[3]:

- الأولى تفترض أن الأمن هو ما نقوله/ أو ما نعتقد أنه (La Sécurité Est ce Que L'on dit /Croit Qu'elle Est)، أي الأمن ما يصنعه كل منا.
- الثانية تفترض بأن الأمن لا يشمل فقط المسائل العسكرية (La Sécurité ne se Réfère Pas Uniquement aux Questions Militaires).

---

[1] Jean- Jacques Roche, Op.Cit, p 84.
[2] Alex Macleod, **"Les Etudes de Sécurité: du Constructivisme Dominant au Constructivisme Critique"**, Cultures & Conflits, N°= 54, Eté 2004, p 14.
[3] Salim Chena, **"L'Ecole de Copenhague en Relations Internationale et La Notion de Sécurité Sociétale: Une Théorie à La Manière d'Huntington"**, Revue Asylon, N° 04, Mai 2008, p 03.

- الثالثة تفترض أن الأمن لا يعني أمن الدولة فحسب، بل يمكن أن تكون مسائل الهوية (La Question Identitaires) مرجع للأمن، وهو ما يُعبر عنه بالأمن المجتمعي (La Sécurité Sociétale).

من خلال الفرضيات الثلاثة لم تنفي مدرسة كوبنهاغن أي دور للدولة كمرجع للأمن، بل أضافت مسائل أخرى لتكون هناك شمولية واِتساع في دراسة الأمن الدولي، لتكسر بذلك الانطولوجيا المادية الضيقة المحصورة في القدرات العسكرية وسياسات الردع التي يرتكز عليها الاتجاه الواقعي.

من بين المفاهيم التي أتت بها مدرسة كوبنهاغن التي أحدثت نقلة نوعية في التفكير في المجال الأمني، هي التحليل عبر القطاعي للأمن (Sectoral Analysis)، ومفهوم الأمننة (Securitization) بالإضافة إلى مُركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complexes).

الفرع الأول: التحليل عبر القطاعي للأمن

جاء التحول في مفهوم الأمن نتيجة للتحول في طبيعة مصادر التهديد للدول والمجتمعات الإنسانية، بحيث لم يعد التهديد العسكري الخارجي هو المصدر الوحيد المهدد لأمن الدولة بالضرورة، فالدول أصبحت تواجه عدة أنماط من مصادر التهديدات غير العسكرية، كتهريب وتجارة المخدرات وتجارة السلاح والبشر والإرهاب، وقضايا الفقر والأمراض والأوبئة (الإيدز، الإيبولا...)، وغيرها من التهديدات التي تمس بصفة مباشرة حياة الأفراد والمجتمعات، لذلك حدد (Buzan) خمسة قطاعات أساسية للأمن تشمل القطاع العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي[1]:

– القطاع العسكري (Military Sector)

يعتبر القطاع العسكري حجر الأساس للحفاظ على الأمن القومي سواء في حالات الدفاع أو الهجوم، بِاعتبار أن التهديدات العسكرية يمكن أن تَضر ببقاء الدولة ومؤسساتها القائمة، كما يمكن أن تتعداه إلى الإضرار بحدود طبقات المجتمع وحدود المصلحة الاجتماعية والفردية، وقد يكون للتهديدات العسكرية أهداف سياسية (الاستيلاء على الأراضي، تغيير حكومة دولة ما، التلاعب بسياسة أو سلوك دولة معينة).

[1] Barry Buzan, **"People States & Fear: An Agenda for International Security Studies in The Post-Cold War Era"**, 2ed Edition, (Great Britain: WHEATSHEAF BOOKS LTD, 1983), p 75.

– القطاع السياسي (Political Sector)

يتمحور الأمن السياسي حول الاستقرار التنظيمي والهيكلي للدول وأنظمتها السياسية، ونظم الحكم والإيديولوجيات التي تستند عليها في تحصيل شرعيتها السياسية، وقد تنشَأ التهديدات السياسية الهيكلية بين دولتين من خلال عدم تمكنهما من تجاهل بعضهما البعض، حيث يدخل نظاميهما في شبه اللعبة الصفرية (Zero-Sum Game) ربح نظام معناه خسارة النظام الآخر، كالحرب الإيديولوجية بين الإتحاد السوفيتي والو م أ والصراع القائم بين الكوريتين، فَتَفوق أحد الأطراف يؤدي تلقائيا إلى تآكل المكانة السياسية للطرف الآخر الأمر الذي يصنف على أنه مساس بالأمن القومي للدولة[1].

– القطاع الإقتصادي (Economical Sector)

يشمل الأمن الاقتصادي عموما القدرة على الوصول إلى مختلف الموارد الطبيعية والمادية والأسواق المختلفة، ويمكن تمييز عدد كبير ومتنوع من التهديدات الاقتصادية التي تؤثر بطرق غير مباشرة كما قد يكون تأثيرها غير مرئي، مثل طرق الاستيراد وتقييد الأسعار والتلاعب بالديون والأفعال الحمائية وفرض ضوابط على العملة النقدية، ومعظمها لها تأثيرات خطيرة على اقتصاديات الدول الأخرى من عدم القدرة على المنافسة والتدهور الاقتصادي الحاد.

– القطاع المجتمعي (Social Sector)

يرتكز مضمون الأمن المجتمعي على قدرة المجتمعات المختلفة على التمتع بخصوصياتها وهوياتها، والمحافظة على لغتها وثقافتها وهويتها الوطنية والدينية، بِاعتبار أن التهديدات المجتمعية قد تمس حرية الأديان وحقوق الأقليات والحضارات المعبرة عن تاريخ الشعوب والأمم، كما هو ضروري التمتع بحق المحافظة على تلك القيم في إطار يضمن تطورها المستمر لدى جميع الشعوب.

– القطاع البيئي (Environmental Sector)

يهدف الأمن البيئي إلى المحافظة على المحيط البيئي الذي يعتبر المجال الذي يمارس فيه الأفراد حياتهم اليومية على الصعيدين المحلي والدولي، وتعتبر التهديدات البيئية عامل مؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات، وهي قد تأتي من الاستغلال اللاعقلاني للموارد البيئية بصفة مباشرة، كما يمكن أن تأتي كنتيجة غير

[1] Ibid, p 76.

مقصودة كظاهرة الاحتباس الحراري والتصحر وذوبان جليد القطبين، فهي تهدد كوكب الأرض وتقلص من فرص الحياة عليه، لذلك أصبح موضوع البيئة وتغيرات المناخ من المواضيع التي يشملها التفكير الأمني، بِاعتبار أن الترسانة العسكرية لا يمكنها أن تعالج مثل هذه القضايا بل تتطلب تفكير من نوع آخر.

الفرع الثاني: الأمنَنَة (Securitization)

يعتبر (Waever) من رواد مدرسة كوبنهاغن الذين أسسوا لمفهوم الأمننة، فبعكس الطروحات التقليدية التي تهتم بالتهديدات الذاتية والموضوعية، تمحور مضمون الأمننة على دور اللغة والخطاب (Language/Speech) في إعادة بناء مفهوم الأمن، حسب وايفر كلما اِتسع نطاق الأمن كلما كان أكثر إشكالية، لذلك هو ينحصر بين – الدولة والتفكير– من خلال مصطلح "الدفاع ضد..." (Défense Contre)[1]، بِاعتبار أنه لا توجد أشياء موضوعية ثابتة أو مختلفة للتهديد فهذا الأخير قد يكون ما نراه نحن وما نتحدث عنه.

الأمن وفق وايفر يجب أن يفهم على أنه " فعل الكلام" (Speech Act) من خلال تحديد قضية ما واجهت صعوبة في المعالجة بواسطة السياسة الطبيعية (Normal Politics)[2]، هذه القضية تحمل في طياتها تهديدا وجوديا أو تعتبر أساسا تهديد وجودي في حد ذاتها، حيث يقوم الساسة وصُناع القرار بإستخدام خطابات اللغة لتوجيه الرأي العام حول تلك القضية، لِتَحظى بالقبول وكسب التأييد داخل المجتمع وبالتالي شرعنة وسائل مواجهتها، فالأمننة (Securitization) تهدف إلى إضفاء الطابع الأمني على رهان ما؛ لا يحمل في الواقع أي طابع أمني (تأثير الاحتباس الحراري على البيئة التي تؤثر بدورها على الأمن الموسع للدولة والمجتمع)، ليكون العكس في المقابل من خلال العمل على نزع الطابع الأمني (Desecuritization) على رهان ما، بالنظر إليه على أنه بالإمكان معالجته ضمن السياسة الطبيعية للدولة.

يجادل كل من وايفر وبوزان على إمكانية وضع تعريف موضوعي للأمن، حيث يزعمون أن الأمن مفهوم شخصي يتم بناؤه بفعل اللغة والخطاب، وهو ما لقي اِعتراضات من قبل كتاب آخرين خصوصا أنه قد يُساء اِستخدام مصطلح الأمننة في مواضيع تمس جوانب حيوية للمجتمع.

[1] Barbara Delcourt, Op.Cit, p 58.
[2] Kestutis Paulauskas, Op.Cit, p 223.

الفرع الثالث: مركب الأمن الإقليمي

تبلورت فكرة مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex) في كتاب باري بوزان "الشعوب الدول والخوف" سنة 1983، لتُطور فيما بعد هذه الفكرة من خلال العمل المشترك لبوزان ووايفر المندرج تحت عنوان "المناطق والقوى: هيكل الأمن الدولي" (Regions and Powers –The Structure of International Security) سنة 2003[1]، يتمحور مضمون هذه الفكرة حول دراسة الأمن والتعاون الأمني في منطقة معينة أو إقليم من الأقاليم مُحدد المعالم، حيث برزت فكرة الإقليمية (Regionalism) تحديدا بعد نهاية الحرب الباردة بعدما كان الاِهتمام قبل ذلك بالدولية (Internationalism) والدراسات في إطار النظام الدولي، وذلك لاِزدياد القناعة بالاِرتباطات الإقليمية لدى جماعات الإقليم الواحد، من خلال الهويات والثقافات المشتركة وحتى العداءات والصداقات القائمة بينها خلال الحقب التاريخية المتعاقبة.

يعرف بوزان مركب الأمن الإقليمي على أنه "مجموعة من الوحدات التي ترتبط عملياتها الرئيسية من خلال الأمننة أو نزع الأمننة أو كليهما، بحيث من غير الممكن تحليل أو معالجة مشكلاتها الأمنية بمعزل عن بعضها البعض"[2]، وينشأ الترابط الأمني بين الدول من خلال عدة أبعاد كإدراك المصالح المشتركة والسلوكيات والتصورات المترابطة ضمن حيز جغرافي إقليمي محدد، باِعتبار أن المجمعات الأمنية تميل إلى التفاعلات فيما بينها نظرا للقلق لدى دولها بشأن بيئتهم الإقليمية، وما تواجهه من تهديدات مختلفة خصوصا على الصعيدين السياسي والعسكري.

يمكن تحليل مركب الأمن الإقليمي من خلال أربعة متغيرات رئيسية:[3]

- الحدود (Boundary) التي تميز المجمع الإقليمي عن باقي المجمعات.
- البنية الفوضوية (Anarchic Structure) وهي ضرورة أن يتكون المجمع من وحدتين مستقلتين أو أكثر.
- القطبية (Polarity) وهي توزيع القوة بين وحدات المجمع.
- البناء الاجتماعي (Social Construction) ويشمل أنماط المودة و العداوة بين وحدات المجمع.

---

[1] Ludmila Stuparu, **"An Empirical Application of Regional Security Complex Theory on Eastern Partnership Region"**, REVISTA DE STIINTE POLITICE, VOL III, N°= 4 (10), 11/2015, p 299.

[2] Barry Buzan and Ole Waever, **"Regions and Powers: The Structure of International Security"**, (United Kingdom: Cambridge University Press, 2003), P 491.

[3] Ibid, p 53.

جادل بوزان المرتكز الواقعي القائل بأن الدول هي الفواعل في النظام الدولي دون التفريق بينها من حيث القوة والحجم، فهو يرى أن الدول ذات القوة العظمى ترى بأن أبعد المناطق عنها جغرافيا، تندرج ضمن مجال نفوذها وأمنها ما وراء الحدود كروسيا مثلا أو الو م أ، والعكس من ذلك بالنسبة لدول مجهرية ترى أن مجال أمنها لا يتعدى الإقليم الذي تتواجد ضمنه، الأمر الذي يدعم حسبه نظريته لمركب الأمن الإقليمي.

المطلب الرابع: الدراسات النقدية وإعادة بناء مفهوم الأمن

تندرج الدراسات النقدية (Critical Studies) ضمن الإبستيمولجيا ما بعد الوضعية (Post-Positivism Epistemology)، وهي فلسفة ترى بان العالم الاجتماعي الذي يحياه الأفراد هو عالم من صنع الأفراد أنفسهم، أو بالأحرى هو من صنع البشر بفعل اللغة والخطاب والأفكار المتبناة فمن خلالها يتم بناء معاني الأشياء، ذلك عكس ما جاء به أصحاب الإبستيمولوجيا الوضعية (Positivism Epistimology) التي ترى أن حياة المجتمعات تحكمها قوانين فيزيائية شأنها شأن عالم الطبيعة، وبالتالي أفكارنا هي من تفسر تلك القوانين وليس بناؤها.

ظهرت الدراسات النقدية منتصف تسعينات القرن العشرين كرد فعل وإنتقاد للمقاربات التقليدية للأمن، حيث إعتبرها (Steve Smith) النقد الأكثر استنادا وإتساقا للدراسات الأمنية التقليدية[1]، ويعتبر كل من الكنديين كيث كروس (Keith Krause) ومايكل ويليامز (Michael Williams) من الذين برزوا في هذا الإتجاه، من خلال إنتقاداتهم الواسعة لمفاهيم الأمن التقليدية (الدولة، الوسائل العسكرية)، إلى جانب كل من كن بوث (Ken Booth) وريتشارد وين جونز (Richard Wyn Jones) المنتميان إلى مدرسة أبريستويث (Aberystwyth) المعروفة بإسم مدرسة ويلز لدراسات الأمن، حيث يَعتَبِران أن الأمن يعني التحرر (Emancipation) تحرر الناس كأفراد وكجماعات من القيود الجسدية والاقتصادية والسياسية وغيرها من القيود التي تمنعهم من القيام بما يريدون القيام به[2].

الفرع الأول: المقاربة البنائية وفعل الخطاب في بناء الأمن

تجسدت أفكار البنائية الاجتماعية (Social Constructivism) في أعمال ثلاثة من المفكرين، هم فريديريك كراتشويل (Friedirich Kratochwil) ونيكولاس أونوف (Nicholas Onuf) في كتابه

[1] Alex Maccleod, Op.Cit, p 06.
[2] Ibid, p 07.

"عالم من صنعنا" (World Of Our Making) سنة 1989، وألكسندر وندت (Alexander Wendt) في مقاله لعام 1992 بعنوان " الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة[1] (Anarchy is What States Make Of It: The Social Construction Of power Politics).

تندرج البنائية ضمن الإبستيمولوجيا ما بعد الوضعية وروادها يَعتبرون أنفسهم منظرين نقديين، وجزء من عائلة واسعة من النظريات الدولية النقدية التي تضم ما بعد الحداثة والماركسية والبنيوية وغيرها، غير أن العديد من مفكري حقل العلاقات الدولية، يعتبرونها مزيج من الإبستيمولوجيا الوضعية وما بعد الوضعية نظرا للأفكار والفرضيات التي بَنَت عليها إسهاماتها الفكرية. اِنطلقت البنائية في تحليلاتها من الاِنتقادات التي وجهتها لأبرز اِفتراضات طرفي الحوار الجديد/الجديد (Neorelism/Neoliberalism)، فيما يخص الفوضى الدولية ومسألة المكاسب المطلقة، وهي الافتراضات التي تكون فيها الدولة فاعل أساسي في السياسة الدولية، فالبنائيين يرفضون فكرة أن الفوضى هي معطى مسبق وهي من يحدد سلوك الدول، كما لا يؤمنون بدور المؤسسات الدولية وقدرتها على التخفيف من الفوضى الدولية وبالتالي من حالة اللاأمن بين الدول.

تركز البنائية على ما أهملته المقاربات التقليدية وهو دور البنى الاجتماعية وعلاقاتها التفاعلية، وكذلك الهويات (Identities) والمصالح داخل المجتمعات ودورها في صياغة سياسات الدول وسلوكياتها في النظام الدولي، فعِوَض التركيز على الوسائل المادية (العسكرية/العون الذاتي) في تفسير الفوضى الدولية، لا بد من التركيز على دور اللغة والخطابات التي تتبناها البنى الاجتماعية، وهي غالبا ما تعبر عن أفكار وهويات وثقافات وتقاليد الأفراد، وتميز حدود المجتمعات بعضها ببعض التي تنعكس في نظم دولها وبالتالي في تصرفاتها وسلوكياتها في النظام الدولي، فمبادئ الاشتراكية جعلت من الإتحاد السوفيتي في حالة صراع (فوضى) مع الو م أ التي يمثل نظامها مبادئ الفلسفة الليبرالية، أين كان للغة وفعل الخطاب من قبل الزعماء في كلى المعسكرين دور في صياغة الحرب الباردة في النظام الدولي.

الأمن بالنسبة للبنائيين هو بناء اجتماعي مَحض يُبنى بطريقة تَذَاتية (Inter-Subjectivity) من خلال ممارسات تحكمها المصالح والهويات والتوجهات الفكرية للحركات والبنى الاجتماعية، تنعكس في

[1] Steve Smith, **"New Approaches to International Theory"**, IN: John Baylis and Steve Smith -Ed- **"The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations"**, 1st Published, (New York: Oxford University Press, 2001), p 244.

ممارسات اللغة وفعل الخطاب الموجهة للرأي العام والجماهير، حيث من خلالها يبنى ما يعتبر أمن لدى هذه البنى (الدول) وما يعتبر تهديدا.

الفرع الثاني: المقاربة النقدية والمفهوم الإنعتاقي للأمن

بزغت الإرهاصات الأولى للنظرية النقدية (Critical Theory) في العديد من أفكار الفلاسفة القدامى، أمثال هيغل (Hegel) وكارل ماركس (K.marx) حول القيم المادية والروحية، لترتبط أفكارها فيما بعد بمدرسة فرانكفورت (Frankfurt School) من خلال أعمال ماكس هوركهايمر (M. Horkheimer) وتيدور أدورنو (T.Adorno) ووالتر بنيامين (W. Benjamin) وغيرهم[1]، وقد تجلت أفكار المقاربة النقدية في دراسات كل من أندرو لانكليتر (A.Lanklater) ومارك هوفمان (M. Hoffman) وروبارت كوكس (R.cox)، هذا الأخير يعتبر الأب الروحي للنقدية من خلال عبارته الشهيرة (Theory is Always For Somone And For Some Purpose)[2]، النظرية دائما لشخص ما ولهدف معين؛ هذه العبارة لخصت مضمون المقاربة النقدية بمنتهى الدقة.

في دراساتها وتحليلاتها أعادت النقدية طرح النقاش الدائر بين طرفي الإبستيمولوجيا الوضعية وما بعد الوضعية، وطرق دراستهما للحقائق الوجودية في السياسة الدولية، وبإنتمائها إلى حقل النظريات ما بعد الوضعية فهي ترفض حُجَج الوضعية التقليدية القائلة، أن العالم تحكمه قواعد وحقائق تنتظر إكتشافها بطرق ومناهج ونظريات علمية، تكتشف جذورها وقوانينها المتجذرة في الطبيعة والحياة الإنسانية بطرق موضوعية مستقلة، بعيدة كل البعد عن الذاتية في تفسير وتحليل الظواهر المختلفة، فكوكس ومختلف النقديين يرون أنه من غير الممكن لعلماء الاجتماع والعلوم الإنسانية، أن يكونوا مستقلين ونزيهين فيما يخص نظرياتهم ومواضيع أبحاثهم، بإعتبارهم جزء من المجتمع محل الدراسة عكس علماء الدراسات الطبيعية، فمن خلال البنى الاجتماعية تُبنى معاني الأشياء بواسطة قواعد اللغة والتواصل، انطلاقا من ممارسات تحكمها العادات والتقاليد السائدة والهويات الاجتماعية، والمبادئ والقيم والأهداف التي تحكم المجتمعات التي ينتمي إليها هؤلاء المنظرين، وبإمكاننا تمييز الكيفية التي بُنيت من خلالها مصطلحات الدولة والسيادة الوطنية ضمن المجتمع الواستفالي في أوروبا، أو مصطلحات الأمن القومي والقوة ضمن المجتمع الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة.

---

[1] Scott Burchill, Andrew Linklater and Others, **"Theories of International Relations"**, 3ed Edition, (New York: Palgrave Macmillan, 2001), P 138.
[2] Steve Smith, Op.Cit, p

من ذلك المنحى يتجه أصحاب النظرية النقدية إلى القول بأنه بإمكاننا تبني خطاب يقوم على الأفراد كمرجع للتحليل في دراسات الأمن، فأمن الأفراد هو الأساس الذي شُكِلت لأجله الدول خصوصا بعدما تحولت هذه الأخيرة المهدد الرئيسي لأمن الأفراد في بعض دول عالم ما بعد الحرب الباردة، لذلك ربط أصحاب النظرية النقدية الأمن بالتحرر، هذا الأخير حسبَهم يتمثل في إزالة مختلف القيود غير الضرورية عن الأفراد، التي تم إنشاؤها اجتماعيا والتي تمنعهم من القيام بما يريدون القيام به بكل حرية، بذلك يعرف ريتشارد آشلي (Richard Ashley) التحرر على أنه "التحرر من القيود المختلفة غير المعروفة وعلاقات الهيمنة وظروف التواصل والتفاهم المشوهين، التي تحرم الأفراد من القدرة على بناء مستقبلهم بإرادة ووعي كاملين"[1].

على هذا الأساس؛ النظرية النقدية على غرار النظريات النقدية الأخرى؛ اِنطلقت في دراساتها من نقطة كيف نبني الأمن؟ بمعنى آخر الأمن كيف؟ مبرزة دور الأفكار وخطابات اللغة في ذلك، هذا عكس الأطر التقليدية التي اِنطلقت من نقطة الأمن من ماذا؟، أي هناك أخطار في شكلها المادي يجب مواجهتها بكل الوسائل والقوى المادية المتاحة.

من خلال ما تم التطرق إليه نخلص إلى أن مفهوم الأمن خلال المراحل التاريخية المتعاقبة، شهد تطورا واِتساعا منذ تضمنه للتناقض الجوهري بين شقيه في بدايات ظهوره، تدرج ليضم فواعل مختلفة بدءا بالدولة (أمن الدولة) منذ المجتمع الواستفالي، وصولا إلى المجتمع (الأمن المجتمعي)، ثم إلى الأفراد (أمن الأفراد) وتحررهم من مختلف الظروف التي تعوق حياتهم اليومية، كما اِتسع مضمونه ليشمل جوانب مختلفة اقتصادية سياسية اِجتماعية بيئية وغيرها من الجوانب، التي تمس بصفة مباشرة أمن الأفراد والمجتمعات، كما شهد حقل الدراسات الأمنية أتساعا وتطورا حيث لم يبقى ضمن حدود حقل الدراسات الإستراتيجية، بل أصبح كأحد الفروع المتبلورة عن حقل العلاقات الدولية القائمة بذاتها التي تُعنى بجانب مهم من حياة الأفراد والدول.

رافق ذلك التطور والأتساع في المجال الأكاديمي؛ تطورا في الجانب الممارساتي، من خلال تبني العديد من صناع القرار والحكومات المقاربات المختلفة للأمن الإنساني، وتبني خطابات حول أمن الأفراد وتأثير آفات الفقر والعَوَز والأمراض في حياتهم اليومية، كما تَبنت الأمم المتحدة (United States) برامج تنموية لفائدة الشعوب والدول الفقيرة في العالم الثالث والدول التي تعاني الحروب والمجاعات، كما

[1] Scott Burchill, Op.Cit, p 145.

أسست لمؤتمرات وبرامج على المستوى العالمي للحفاظ على البيئة ومكافحة ظاهرتي التصحر والاحتباس الحراري، بِاعتبارهما ظواهر تؤثر بصفة مباشرة على حياة الفرد العالمي الذي يعيش ضمن كوكب الأرض.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي لظاهرة للإرهاب

- **المطلب الأول:** تطور مفهوم مصطلح الإرهاب
- **المطلب الثاني:** مفهوم الإرهاب وبعض المصطلحات ذات الصلة
- **المطلب الثالث:** الإرهاب؛ المسببات والوسائل المستخدمة
- **المطلب الرابع:** المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب

المطلب الأول: تطور مفهوم مصطلح الإرهاب

إرتبط وجود العنف البشري بالتواجد الأول للإنسان على هذه البسيطة، وبتطور حياة البشر واتساع طبيعة الحياة الاجتماعية (المجتمع)، إزدادت مظاهر العنف واتسعت جغرافيتها كما تمددت لتصبح أشكالا أكثر عنفا ووحشية (عنف الأفراد ضد بعضهم البعض، العنف ضد مجتمعاتهم، عنف المجتمعات ضد بعضها البعض) وغيرها من الأشكال، كما تطورت واختلفت الوسائل المستخدمة في هذا الجانب؛ من عظم لحيوان ميت إلى متاريس الحديد والسيوف، وصولا إلى البنادق والمتفجرات ومختلف الأسلحة المتطورة، وبالرجوع إلى السبب الأساسي للعنف والترهيب لا محالة نجده غريزة الإنسان الميالة للعدوان، بالإضافة إلى أسباب وعوامل مختلفة تتغير بتغير الفترات الزمنية من حياة الأفراد والمجتمعات.

يُعتبر الإرهاب من بين أشكال العنف المنتشرة في المجتمعات بالرغم من أنه مصطلح جديد نسبيا على القواميس والمعاجم، إلا أنه كأفعال وكممارسات هو قديم قِدم الحضارات والممالك لإرتباطه بالجانب السياسي في البداية، ثم تطور فيما بعد إلى أشكال مختلفة إلى أن أصبح لغة للتعبير عن الذات، أو كوسيلة للحفاظ على المصالح أو طريقة للتغيير أو للحفاظ على واقع معين، كما كان في العديد من الأحيان طريقة لتمرير رسائل لجهات معينة.

الفرع الأول: البوادر الأولى لظاهرة الإرهاب

تُعتبر الحضارة الرومانية من أعرق الحضارات الإنسانية عبر التاريخ ومهد للفلسفة وأعظم الفلاسفة، ومختلف العلوم التي تعتبر القاعدة الأساس التي إنطلق منها العلم الحديث، حيث بَنى عليها علماء العصر مختلف نظرياتهم وأبحاثهم في شتى مجالات الحياة المعاصرة.

وكغيره من الأفكار والمظاهر الاجتماعية التي ظهرت في المجتمع الروماني، برزت الملامح الأولى لظاهرة الإرهاب أو بأكثر دقة بروز الفكر الترهيبي المقرون بالفعل المادي، من عمليات الإغتيال والتصفية للشخصيات الحاكمة أو لأشخاص لهم صلة بمسؤوليات الإمبراطورية، وقد وَردَ في مؤلفات المؤرخ فلافيوس جوزيف (Josèphe Flavius) عن مظاهر التعصب والترهيب في روما القديمة، جماعة اليهود المتطرفين التي تطلق على نفسها طائفة الجَليليين (Galiléens)، كانت تستهدف في نشاطها تصفية الشخصيات الرومانية رفيعة المستوى، ولم تقتصر هذه الأعمال على اليهود المتعصبين بل إمتدت إلى الطائفة المعتدلة منهم التي تطلق على نفسها اسم الطائفة العبرانية (Hébreux)، بسبب التهميش وفرض

الضرائب المرهقة عليهم كيهود دون غيرهم وإعلانهم التمرد ضد حكم وهيمنة الرومان[1]، وكانت نتيجة ذلك تصفية يُوليُوس قيصر (Jules César) وإغتيال شيشرون (Cicéron) وهم من عظماء روما في ذلك الوقت.

تجمع الدراسات على أن الفعل الإرهابي كعمل إجرامي هو صنيع اليهود، فالطائفة التي إبتَدَعت القتل للترهيب من اليهود أطلق عليها الرومان اسم طائفة المخنجرين، نظرا لإستخدامهم الخناجر في إغتيال ممثلي السلطة الرومانية، وتصفية أبناء جلدتهم من اليهود ممن كانوا يعتبرونهم كفار خارجين عن تعاليم الشريعة التوراتية[2]، وقد توالت الأفعال الإرهابية في جميع أوروبا في ذلك الوقت محافظة على طابعها السياسي، عبر تصفية رجال السياسة وكل من له علاقة بمسؤوليات الحكم، كإغتيال الملك الشاب شيلدريك الثاني (Childeric II) سنة 675 ملك أوستراسيا (Austrasia)، وهي مملكة كانت تضم أراضي من فرنسا وألمانيا وبلجيكا.

لم يكن العالم العربي والإسلامي بِمنْأى عن هذه الظاهرة فخلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، ظهرت في إيران وسوريا الطائفة الإسماعيلية (The Ismaili Sect) الشيعية، المعروفة أكثر بإسم النزاريين (Nizarites) نظرا لتعاطيهم مخدر الحشيش (Haschischins) قبل تنفيذ إغتيالاتهم ضد الصليبيين والأتراك السلاجقة السنة، ويُعد الحسن بن الصباح (E.Benesabah) المؤسس الأول لهذه الطائفة[3].

في أواخر القرن الثالث عشر حتى بدايات القرن السابع عشر إتسعت دائرة الأعمال الإرهابية وإمتدت إلى جنوب شرق أسيا مع طوائف الهندوس (Hindouistes) المتشددين، الذين مارسوا أعمال القتل والترهيب للأشخاص من قاصدي المعابد للصلاة والتعبد، كما ظهرت طوائف أخرى في إفريقيا كطائفة رجال ليوباردس (Hommes-Léopards) أو رجال النمر، التي كانت تقوم بإختطاف الأشخاص وإغتيالهم في طقوسهم كقربان للتقرب من الآلهة، بالرغم من أن أعمال تلك الطوائف لا ترقى إلى مستوى الأعمال الإرهابية الحديثة.

بحلول أواخر القرن الثامن عشر ظهر نوع آخر من الإرهاب في أوروبا تميز بطابعه النازل، فإذا كانت من قبل أعمال العنف تسير في إتجاه صاعد أي بمعنى عنف الأفراد اتجاه دائرة الحكم وممن يتقلدوا

---

[1] Jérome Calauzénes, **"Le Terrorism Depuis 1945"**, Institut Supérieur de Préparation Aux Grandes Ecoles (ISP), Annales 2012.

[2] هارون فرغلي، "**الإرهاب العولمي: وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**"، (دار الوافي للطباعة والنشر، 2006)، ص 30.

[3] Jérome Calauzénes, Op.Cit.

المسؤوليات المختلفة في الحكم، فإنه في الفترة المصاحبة للثورة الفرنسية التي أسقطت العهد الملكي في فرنسا، أصبح العنف وأعمال الترهيب في إتجاه نازل بمعنى عنف الدولة إتجاه مواطنيها، فالثورة الفرنسية (1789-1799) التي كان لها الفضل في إرساء حقوق الفرد والمواطن، كانت تكلُفتها باهظة على الشعب الفرنسي، حيث أن مصطلح الإرهاب (Terrorism) هو صنيع الثورة الفرنسية، كما كان أول إستخدام سياسي له ما بين 1793 و1794 في الفترة التي إستولى فيها اليَعَاقِبَة أو ما يُسمى بإرهاب يعقوب (Terreur Jacobine) وتنفيذهم محاكمات لأنصار العهد الملكي[1]، حيث مارَس زعماء تلك الفترة على رأسهم رروبسبيير (Robespierre) وسان جوست (Saint-Just) ما أسموه (عام الرهبة)، أين إستخدموا الترهيب والعنف السياسي على أوسع نطاق، قطعوا خلالها أزيد من أربعون ألفا من رؤوس الفرنسيين وإعتقالهم لأزيد من ثلاثمائة ألف آخرين[2]، ولم يتوقف إرهاب الدولة إتجاه مواطنيها حتى أَبْصَمت الثورة على نهايتها.

بحلول القرن التاسع عشر أصبحت أعمال العنف والإرهاب روتينية في حياة الشعوب الأروبية، أعمال ترهيب متبادل بين الأفراد ودولهم في مقدمتها مرة أخرى فرنسا، من خلال محاولة إغتيال نابوليون بونابرت (N. Bonaparte) وإستهدافه بتفجير في شارع (Saint-Nicaise) في 24 ديسمبر 1800، لتستمر عملية إستهداف الحكام في هذه الفترة بمحاولة إغتيال لويس فيليب (L.Philippe) ملك فرنسا وعائلته عام 1835، ومحاولة إغتيال نابوليون الثالث (Napléon III) عام 1858 من طرف أحد الثوريين يُدعى فِليس أورسيني (Felice Orsini)[3]. إتسعت ظاهرة الإرهاب إلى دول أروبية أخرى وظهور العديد من الفرق والتنظيمات الإرهابية، كتنظيم الألوية الحمراء في إيطاليا وجماعة ماينهوف في ألمانيا، كما برزت تنظيمات أخرى تتبنى العنف والترهيب مرتكزة على منطلقات فكرية متطرفة، كالفوضوية والعدمية التي إنطلقت من أفكار فلسفية في تفسيرها للواقع السياسي في الأوساط التي تواجدت ضمنها.

بِبُروز ملامح القرن العشرين إتسعت رقعة العنف كما تعددت الدوافع والمنطلقات، كان لأفكار فلاسفة ذلك العصر دور في إشباع نفسيات شريحة واسعة من الأشخاص، فنجد على سبيل المثال هَرْبرث ماركوز (Harbert Markouz) الذي وصف نظام المجتمعات الصناعية بالعدو، لِيُشَرعِن

---

[1] هارون فرغلي، مرجع سابق، ص 30.

[2] محمد عوض الهزايمة، "**قضايا دوليّة: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**"، (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، 2005)، ص 51.

[3] Guy Pervillé, **"Qu'est-ce Que Le Terrorisme?"** , Revue Guerre et Histoire, N°= 07, Septembre 2006, pp 06-13.

إستخدام الوسائل القانونية وغير القانونية ضد النظام الرأسمالي الظالم حسب رأيه[1]، كما شهدت أوروبا الشرقية إنتشارا للظاهرة من طرف الجماعات المتطرفة، كالمنظمة الثورية الداخلية المقدونية (ORIM) التي نفذت العديد من الاغتيالات والتفجيرات داخل مقدونيا، وتنظيم اليد السوداء (Main Noir) الذي نفذ تفجير 1914، الذي راح ضحيته فرانسوا فريديناند (François Ferdinand) ولي عهد النمسا وعائلته، من طرف أحد القوميين المتعصبين وهي الحادثة التي أشعلت فتيل الحرب العالمية الأولى.

خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين شهدت قيام أعنف تنظيم خلال هذه الفترة، وهو ما عرف بإسم الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) الذي مارس كل أنواع العنف والترهيب والأعمال الإرهابية، من إغتيالات وتفجيرات خُصوصا في جناحه الذي يضم القوميين الراديكاليين، من أجل الإنفصال عن التاج البريطاني، كما إستمرت الأعمال الإرهابية في أوروبا الشرقية من خلال بروز الجماعات اليمينية المتطرفة، المستعدة للقيام بمختلف أعمال العنف والإرهاب ضد أعدائهم أو نيابة عن جهات أخرى مقابل الأموال والمصالح، هذا إذا لم نستثنى القومية الفاشية والنازية ومختلف الأعمال الترهيبية التي كانتا تمارسانها بهدف بلوغ هرم الحكم في كل من إيطاليا وألمانيا.

الفرع الثاني: العنف والترهيب المُرتبط بحركات التحرر

بنهاية الحرب العالمية الثانية إرتبطت أعمال العنف والترهيب أساسا بحركات التحرر الوطنية، التي ناضلت بهدف نيل الاستقلال وإخراج القوى الاستعمارية من بلدانها المحتلة، وكانت حرب إستقلال الهند الصينية ضد فرنسا في بدايات الخمسينات ثم ضد الو م أ حتى منتصف السبعينات، مثال للعنف الممنهج الذي تبنته مختلف الحركات القومية فيما بعد، في مقدمتها حرب التحرير الجزائرية التي قادتها جبهة التحرير الوطني (FLN) ضد المستعمر الفرنسي، كما نجد المنظمات الفلسطينية المسلحة التي تقاوم ضد الكيان الصهيوني المحتل، ومختلف الحركات القومية في العالم التي تناضل من أجل الاستقلال والحرية، وهي حركات إستخدمت مختلف وسائل الكفاح (الاغتيالات، التفجيرات، حرب العصابات...) ضد الجيوش النظامية للمستعمر وضد المدنيين المعمرين وغيرهم، دون أن ننسى إرهاب الاستعمار ضد الشعوب المستَعمَرة وما إرتكبه من جرائم كالمجازر ضد الشعب الفلسطيني (مجازر صبرا و شاتيلا) والمجازر ضد الشعب الجزائري إبان الاستعمار وغيرها من الأمثلة، كجبهة تحرير مورو في الفلبين والشيشان

[1] محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص 52 .

والبوسنة والحركات الأوروبية كحركة إيتا الانفصالية، ومنظمة الألوية الحمراء في إيطاليا ومختلف الحركات التحررية في أمريكا اللاتينية وغيرها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مختلف التنظيمات وحركات التحرر تلجأ إلى إستخدام العنف والترهيب غير المباشر، بسبب القصور في الإمكانات العسكرية المادية والبشرية ولتعويض هذا القصور والضعف، تعتمد على عنصر المفاجئة لتنفيذ الاغتيالات أو وضع قنابل للتفجيرات دون التفريق بين ما هو عسكري نظامي او مدني معمر، عكس ما تُمليه القوانين الدولية الخاصة بالحروب التي تلزم عدم المساس بالمدنيين والأسرى والإقتصار على الجنود المسلحين فقط.

من جانب آخر نوضح بأن من صَنف أعمال العنف والترهيب الذي تمارسه حركات التحرر القومية، من أجل تقرير المصير على أنه يندرج ضمن العمل الإرهابي، هي الاتجاهات الفكرية الغربية والإعلام الأوروبي والأمريكي، بالرغم من إعتراف منظمة الأمم المتحدة (ONU) في بداياتها بقضايا الاستعمار وضرورة نيل الدول المستعمرة إستقلالها، كما أنها بنظر الشعوب والدول المستعمَرة هي قضايا حقوقية مرتبطة بالدفاع ضد المعتدي على سيادة الشعوب والدول، كما أنها مرتبطة بجانب شرعي ديني بالنسبة للدول المسلمة وهي متعلقة بالجهاد في سبيل الله.

الفرع الثالث: العنف والترهيب المرتبط بالتطرف الإسلاماوي

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرون ظهر نوع آخر من العنف والإرهاب المرتبط بالعامل الديني، أو يمكن القول العنف المرتبط بالنزاعات العرقية والدينية خصوصا في أوروبا الشرقية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وإتحاد جمهوريات يوغوسلافيا، أين ظهر عداء شديد للدول المستقلة عنهم التي تدين بالديانة الإسلامية، كما ظهرت من جانب آخر حركات إسلامية متطرفة متشددة عكس ما تمليه تعاليم الدين الإسلامي المبني على التسامح، تلك الحركات أو الجماعات مارست العنف والغلو والإرهاب بشكل مروع في حق المدنيين الأبرياء عبر بقاع العالم، ولم تكن شبه الجزيرة العربية وقارة إفريقيا بمنأى عن هذه الجماعات وعن أعمالها العدائية، ضد كل من يعتبرونه غير مسلم أو مسلم مرتد حسبهم.

يُعتبر تنظيم القاعدة (Al-Qaida) أبرز تلك التنظيمات التي تنطلق من خلفيات دينية في نشاطها المسلح، وهو تنظيم أسسه السعودي أسامة بن لادن (O.ben Laden) عام 1987، حيث إنتشر العمل الإرهابي لهذا التنظيم من خلال ثلاثة فتوى أصدرها مفتي التنظيم، كانت الأولى عام 1996 أعلن

فيها الحرب ضد الو م أ، والثانية كانت عام 1998 أعلن من خلالها الحرب على الدول الغربية والكيان الإسرائيلي، ليُعطي بذلك الإشارة لِاستهداف مختلف المصالح الغربية عبر العالم، وكانت نتيجتها الهجوم على سفارتي الو م أ في نيروبي بكينيا ودار السلام بتنزانيا بواسطة سيارات مفخخة، كما تم اِغتيال 62 سائحا أجنبيا في شهر نوفمبر عام 1997[1]، لتنتشر بعدها التفجيرات والإغتيالات التي تبناها هذا التنظيم في أماكن مختلفة من العالم.

في شمال إفريقيا وبعد إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر وإنتشار أعمال العنف والعنف المضاد، ظهر تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة (Groupe Islamique Armé) الذي كان يهدف إلى ترسيم الحكم الإسلامي في الجزائر، لذلك أعلنها معركة مفتوحة ضد النظام الحاكم نتج عنها سقوط مئات الآلاف من الأرواح من كلى الطرفين، كانت أرواح الأبرياء النسبة الأكبر إن لم نقل النسبة الكاملة من خلال الاغتيالات العشوائية والمجازر والتفجيرات المختلفة.

شهد تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة خلال سنة 2007 تغييرات في هيكله وطبيعة تنظيمه، حيث أعلن اِنضمامه إلى تنظيم القاعدة العالمي ليصبح تحت إسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ليركز مرة أخرى مختلف نشاطاته الإرهابية ضد الجزائر وضد مواطنيها ومصالحها الحيوية، كما يوجد العديد من التنظيمات ذات المنطلق العقائدي الواحد في نشاطاتها الإرهابية في مختلف مناطق العالم، من بينها تنظيم داعش (DAESH) بمختلف فروعه وتنظيم بوكوحرام في نيجيريا وحركة الشباب المجاهدين بالصومال وحركة طالبان في كل من أفغانستان وباكستان وغيرها.

من خلال المراحل والأحداث التي تطرقنا إليها نلاحظ بأن الإرهاب منذ القديم يدل على العنف والترهيب والإغتيالات، حيث كان ظاهرة متبادلة بين الأفراد والدول التي ينتمون إليها عبر الحقب التاريخية المتعاقبة منذ ظهوره، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية توصيف مصطلح الإرهاب كانت من خلال النتائج المترتبة عن أفعال الأشخاص، فالإرهاب يعني العنف أو الترهيب أو الاِغتيال وغيرها من المصطلحات، فكل من اِرتكب مثل تلك الأفعال هو إرهابي أو تَرهيبي.

[1] Jérome Caluzénes, Op.Cit.

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب وبعض المصطلحات ذات الصلة

يُعتبر مصطلح الإرهاب من المصطلحات التي يغيب عنها الإجماع في المفهوم، حيث يُقر العديد من الأكاديميين ومراكز البحث والدراسات بوجود ما بين مائة وخمسون إلى مائتي تعريف لمصطلح الإرهاب، والسبب الرئيسي في ذلك هي حالة التعقيد والتشابك التي تميزه كظاهرة، فهناك تعاريف أعطت مدلوله على أنه حالة نفسية سلوكية، وهناك من أكدت على أنه ظاهرة اِجتماعية وبالتالي سلبية من سلبيات المجتمع، كما أن بعض المدارس الفكرية الشرقية ربطته بسلبيات المجتمع الرأسمالي الغربي، لتربطه المدارس الغربية بسلبيات المجتمع الشرقي الشيوعي في نوع من اللاموضوعية في البحث الأكاديمي، كما ربطه الغرب بالدين الإسلامي والمسلمين في نظرة يشُوبها قُصور مقصود، لأن العديد من الأعمال الإرهابية نفذها أفراد غير مسلمين ومن منطلقات بعيدة كل البعد من أن تكون دينية، فمن الضروري عدم الخلط بين ظاهرة التشدد والتطرف التي لا تنتمي إلى دين معين أو طائفة معينة.

بالرغم مما سبق نجد شبه إجماع على أن الإرهاب أوروبي المنشأ ظاهرة ومفهوما خلال الثورة الفرنسية، لذلك نحاول التطرق إلى بعض المفاهيم المختلفة للإرهاب، وهي في الغالب مفاهيم لأكاديميين ومراكز بحث ومؤسسات رسمية دون الخوض في المذاهب والمرجعيات المختلفة.

الفرع الأول: تعاريف مختلفة للإرهاب

في اللغة العربية وبالإطلاع على مختلف القواميس والمعاجم خَلصنا إلى وجود العديد من الكلمات الدلالية لمصطلح الإرهاب، فَرَهَّبَ تعني خَوَّفَ والترهيب بمعنى التَّخْوِيفْ والتّرْوِيعْ والرَّهَبْ والرَّهبةْ بمعنى الخَوفُ والوَجَلُ، بذلك فالإرهاب في اللغة العربية يدور حول معاني الخوف والترويع والفزع والرعب والتهديد، وهي كلها تصب في معنى واحد هو إلحاق الأذى النفسي والجسماني والمادي بالأفراد.

في العالم الغربي نجد أن مصطلح الإرهاب مشتق من الكلمة اليونانية (Ters) التي تعني الرهبة والخَوف، أما كلمة إرهاب (Terrorisme) أو (Terreur) فهي من الكلمة اللاتينية (Terrere) ومعناها تَخْوِيْفِهِ وجَعْلِهِ في حالة من الارتباك، أما تبني مصطلح (Terrorisme) بالمعنى الواضح فقد كان خلال الثورة الفرنسية عام 1794[1].

[1] محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص 47.

في القاموس الفرنسي لاروس (Larousse) كلمة إرهاب تُشير إلى العنف المستخدم من أجل أغراض أو أهداف سياسية، كما وردت كلمة (Terreur) التي تعني حالة الذعر والرعب[1].

أما في القاموس الإنكليزي (Oxford) نجد أن كلمة (Terror) تعني الخوف الشديد، وكلمة (Terrorism) تعني عملية اِغتيال الأشخاص العاديين لمقاصد أو لأهداف سياسية بِاعتباره فعل ترهيبي[2].

في الشريعة الإسلامية وَرَدَ في القرآن الكريم منذ النزول كلمات دالة على الترهيب بمعناه الحديث في العديد من الآيات الكريمة، فنجد قوله تعالى ﴿...**فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ**...﴾[3]، فكلمة اِسترهبوهم بمعنى أخافوهم أي أخافوا الناس، أيضا قوله تعالى ﴿...**لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللهِ**...﴾[4]، بمعنى يخافونكم أكثر من خوفهم من الله، كما نجد في الآية الكريمة قوله ﴿...**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**...﴾[5]، بمعنى حالة الفزع والهروع إلى الله عز وجل رغبة ورجاءا وخوفا بحثا عن المغفرة .

من خلال ما تضمنته الآيات السابقة نلاحظ ورود كلمة رَهَبْ، ومعناها اللغوي الذي يدل على الخوف والإخافة للأشخاص الآخرين، وللخوف من الله لعظمته وجلاله وشدة بطشه وعقابه، لإحقاق الحق وإظهار الطريق السوي للعباد واِبتعادهم عن الظلمات والمفاسد ما ظهر منها وما بطن.

في الجانب الآخر عند الأكاديميين وفقهاء القانون والمختصين الدارسين للإرهاب وقضاياه، نجد العديد من التعاريف التي يغيب عنها الإجماع في إعطاء مفهوم واضح للإرهاب، حيث ركز كل تعريف على جانب معين من جوانب الظاهرة المختلفة. يعرفه أليكس شميد (Alex Schmid) وألبيرت جونغمان (Albert Jongman) على أنه أسلوب مثير للقلق من أعمال عنف متكررة، ينفذها أشخاص أو جماعات منفصلة أو جماعات فاعلة تابعة للدولة، يغلب عليها طابع السرية وتكون في الغالب من منطلقات شخصية أو إجرامية أو سياسية، بحيث تعتبر الأهداف المباشرة للعنف مجرد أهداف عشوائية (الضحايا)، تُمرر عبرها رسائل للأهداف المقصودة أو للفت الانتباه أو قد تكون للتخويف أو الإكراه أو

---

[1] **Le dictionnaire Larousse de poche**, Op.Cit, P 1025.
[2] Miranda Steel, **"Oxford: Word Power Dictionary"**, Op.Cit, P 678.
[3] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 115.
[4] القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية 13.
[5] القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 89.

للدعاية[1]، وهنا نرى أن شميد وألبيرث قد ركزوا على منهج الإرهاب وطرقه المستخدمة من طرف الأفراد والجماعات والمنظمات الإرهابية.

يعرفه بروس هوفمان (Bruce Hoffman) على أنه فعل سياسي بشكل لا لُبس فيه من حيث الأهداف والدوافع، فهو عملية اِستخدام العنف أو التهديد بِاستخدامه لتكون له تداعيات نفسية تتجاوز الضحية المباشرة في أبعادها وأهدافها، ينفذ من قبل أشخاص أو جماعات قد تكون مأجورة أو ذات دوافع إيديولوجية، قد تمتلك نوع من التنظيم والقيادة وبِزَي (لباس) غير موحد، كما يمكن أن يكونوا مواطنين عاديين أو أشخاص غير تابعين للدولة[2]، فهوفمان هنا يقر على أن الإرهاب فعل سياسي محض وبدوافع سياسية أو إيديولوجية ينتمي إليها الأفراد أو الجماعات المنفذة. أما بريان جينكز (Brian Jenkins) يرى أن الإرهاب هو العنف الممارس ميدانيا الذي يهدف إلى تهديد ضحاياه، من طرف أفراد أو جماعات بغرض التخويف والترهيب للضحية، التي في الغالب ليس لها علاقة بقضية الجماعة المنفذة، فالغرض من العملية هو الأثر الذي تخلفه لدى الأهداف المستهدفة (غير المباشرة)[3].

يحدد نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) مضمون الإرهاب على أنه كل محاولة لإخضاع أو قسر السكان المدنيين أو حكومة ما، عن طريق الاغتيال والخطف وأعمال العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية، سواء كان الإرهاب فرديا أو تقوم به مجموعات أو تمارسه دولة وهو الإرهاب الأكثر خطورة[4]. هنا تشومسكي أدخل مفهوم آخر غير إرهاب الأشخاص، هو الإرهاب المتأتي من الدولة اِتجاه الأفراد هم على الأرجح مواطنيها.

أما الفقهاء والأكاديميين العرب فقد وضعوا العديد من التعاريف للإرهاب، وكما هو في الفقه الغربي نجد غياب الإجماع في وضع تعريف موحد في العالم العربي والإسلامي، لذلك نحاول التطرق لتعاريف بعض الفقهاء منهم محمد عزيز شكري (M.A.Chokri) الذي يرى بأن الإرهاب هو عمل عنيف وراءه دافع سياسي أيا كانت وسيلته، وهو مخطط بحيث يخلق حالة من الرعب والهلع في قطاع معين من الناس، لتحقيق هدف بالقوة أو لنشر دعاية لمطلب أو ظُلامة، سواء كان الفاعل يعمل لنفسه أم بالنيابة

---

[1] Alex P. Schmid & Albert J. Jongman, **"Political Terrorism: A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories & Literature"**, (Cambridge: Harvard University, 1988), p 28.

[2] Bruce Hoffman, **"Inside terrorism"**, 2nd Edition, (New York: Colombia University Press, 2006), p 40.

[3] James M. Lutz and Brenda J. Lutz, **"Global terrorism"**, 1st Edition, (New York and Canada: Routledge, 2004), p 11.

[4] عبد الحسين شعبان، " **التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات علمية (مع إشارة خاصة إلى العراق)**"، (مصر: مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، 2017) ص 15.

عن مجموعة تمثل شبه دولة (كجماعات التحرر الانفصالية)، أو بالنيابة عن دولة منغمسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العمل المرتكب، شريطة أن يتعدى العمل الموصوف حدود دولة واحدة إلى دولة أو دول أخرى، سواء اِرتكب العمل الموصوف في زمن السلم أم في زمن الحرب[1]، نلاحظ بذلك أن الفقيه شمل عنف الأفراد وعنف الدولة أي الإرهاب الممارس من كلا الطرفين أو حتى الدول ضد بعضها البعض، خلال الحروب أو من خلال من ينوب عنهما في طابع من السرية أيام السلم.

يرى شريف بسيوني (Charif Basyoni) أن الإرهاب عبارة عن إستراتيجية من العنف المحرم دوليا، تحفزه بواعث عقائدية وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين، لتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب أو لمظلمة، بغض النظر عما إذا كان مُقتَرِفوا العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها أم نيابة عن دولة من الدول[2]، وبالمختصر أن الإرهاب عبارة عن إستراتيجية من الخوف ذات بعد عقائدي، تهدف إلى تحقيق مكسب سياسي قد يكون وراءه أفراد أو دول. يعرفه نبيل حلمي (Nabile Hilmi) بأنه الاِستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به، بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة، ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية، يكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها اِتجاه موضوع ما[3].

الفرع الثاني: تعريف بعض المؤسسات الرسمية لمصطلح الإرهاب

قدمت مؤسسات رسمية مختلفة العديد من التعاريف لمصطلح الإرهاب يغيب عنها الإجماع في الغالب، نظرا للخلفيات والمنطلقات التي بَنت عليها كل مؤسسة تعريفها للمصطلح الشيء الذي يبرر مرة أخرى ظاهرة التعدد، التي غالبا ما تتعداه إلى حالة تمييع المصطلح وربطه بالدين الإسلامي، حيث ظهر في أروبا ما يُعرف بالإسلام فوبيا (L'Islamophobie) لِاعتبار أن الإسلام دين عنف ودين ترهيب في حالة من الخلط بين التطرف والتشدد والإسلام كعقيدة.

عرفته اللجنة الخاصة لخبراء العرب في اِجتماعها بتونس سنة 1989، على أنه "فعل منظم من أعمال العنف أو التهديد به، يسبب فزعا أو رعبا من خلال أعمال القتل أو حجز الرهائن أو اِختطاف

---

[1] محمد محي الدين عوض، "**تعريف الإرهاب**" في كتاب أبحاث الندوة العلمية حول: "**تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي**"، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص ص 53-54.

[2] نفس المرجع ، ص 52 .

[3] شريف عبد الحميد حسين رمضان، "**الإرهاب الدولي – أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقه الإسلامي– دراسة مقارنة**"، رقم 31 (الجزء الثالث)، (السعودية: جامعة الطائف)، ص 1117.

الطائرات أو تفجير المفرقعات وغيرها، مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب الذي يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى، أو مجموعة أخرى من الأفراد...غير حالات الكفاح الوطني...حق تقرير المصير...ومواجهة جميع أشكال الهيمنة الاستعمارية وغيرها،...حركات التحرر المعترف بها من طرف الأمم المتحدة...النضال وفق مبادئ الأمم المتحدة..."[1].

أما الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 عرفت الإرهاب، بأنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو إحتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[2]، من خلال التعريف نلاحظ أنه لم يتضمن قضايا التحرر على الرغم من وجود دول عربية تقع تحت وطأة الاستعمار، فمضمون التعريف يشوبه نوع من القصور وهو يتضمن في مجمله نوع الإرهاب الداخلي فقط.

نجد في العالم الإسلامي تعريف مجمع الفقه الإسلامي الذي أصدره عام 2001، الذي أقر فيه بأن الإرهاب هو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بَغْياً على الإنسان في دينه أو دمه أو عرضه أو عقله أو ماله، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، فكل هذا من صور الفساد في الأرض كما قال تعالى ﴿**وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِن اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**﴾ – القصص 77–"[3].

تتضمن مختلف التشريعات القانونية لدول العالم نصوص ومواد تجريمية لظاهرة الإرهاب والأعمال الإرهابية، سواء كانت تشريعات خاصة أو نصوص واردة في قوانين العقوبات لهذه الدول، ففي التشريع الجزائري لعبت فترة العشرية السوداء دورا بارزا في صياغة إجراءات جزائية ردعية لمحاربة الإرهاب، إذ إعتُبر

---

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، "**الأمن والتنمية**"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص ص 82–83.

[2] هارون فرغلي، مرجع سابق، ص 25.

3 الهاشمي ناصر، "**الإرهاب: الجذور، المظاهر وسبل المكافحة**"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص 92.

جريمة يُعاقب عليها أمام القانون، حيث تضمنت المادة 87 مكرر من قانون العقوبات الجزائري، تعريف الفعل الإرهابي على أنه "يُعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة أو الوحدة الوطنية والسلامة الترابية، وإستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يلي[1]:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو من إنعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطريق أو التجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.
- الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور.
- الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة، والاستحواذ عليها أو إحتلالها دون مسوغ قانوني.
- الإعتداء على المحيط أو إدخال مادة سامة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية، والتي من شأنها تُعرض صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية للخطر.
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة، وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.
- عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الإعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم، أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.

نلاحظ من خلال التعريف أن التشريع الجزائري إعتبر الإرهاب فعل إجرامي وربطه بقرائن مادية، يكون الغرض من تلك القرائن هو الترويع والتخويف للأفراد وزعزعة إستقرار أركان الدولة.

تضمن التشريع المصري أيضا قوانين وإجراءات رادعة لظاهرة الإرهاب ومختلف الأعمال الناتجة عنها، حيث حدد مفهوم الإرهاب في قانون العقوبات المصري في مادته 86، التي حددت مختلف الأعمال التي تصنف في خانة الإرهابية المعاقب عليها لكل من يرتكبها، فحسب ما أوردته المادة أنه يقصد بالإرهاب كل إستخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شان ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر

[1] نفس المرجع، ص ص 96-97.

بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات، أو الأموال أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الاستيلاء عليها، أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين واللوائح[1].

يمكن القول من خلال التعريفين أن التشريعات القانونية والقوانين الجنائية وقوانين العقوبات، تنظر إلى الإرهاب على أنه فعل إجرامي يستلزم عقوبات جزائية حسب درجة النتائج المترتبة عن تلك الأفعال، فهي لا تُعطينا تعريف متكامل متفق عليه على المستوى الداخلي أو الدولي أو ضمن المؤسسات الدولية.

نجد في الجهة الأخرى العديد من التعاريف لمؤسسات رسمية غربية تختلف فيما بينها من مؤسسة لأخرى، فدائرة المعارف الروسية ترى بأن الإرهاب هو عبارة عن سياسة التخويف المنهجي للخصوم بما في ذلك استئصالهم ماديا[2]، فالخصوم هنا قد تكون دول أو جماعات أو أفراد، كما أنه عمل ممنهج لإنهاء وجود الخصم دون تحديد نوعية هذا الخصم. في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2001 تم تعريف الإرهاب على أنه أعمال من العنف متعددة الجوانب، ذات دوافع سياسية ترتكب ضد أهداف غير قتالية (مدنية)، يرتكبها أفراد أو مجموعات داخل الدولة أو عملاء سريين تهدف في العادة إلى التأثير على الجمهور[3]، في هذا التعريف إعتُبِرَ الإرهاب شكل من أشكال العنف المرتبطة بالهدف السياسي، فهو عبارة عن ممارسة سياسية عنيفة تؤدي إلى التأثير على الأفراد وعموم الجمهور.

أعطت وزارة الدفاع الأمريكية تعريفا للإرهاب بإعتباره الاستخدام المقصود للعنف غير القانوني أو التهديد غير المشروع بإستخدامه، بهدف تخويف أو إجبار حكومة ما أو مجتمع ما لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو إيديولوجية بوجه عام[4]، وهو تعريف يتماشى مع كل من تعريف مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) ووكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) للإرهاب، والواضح أن التعريف الأمريكي للإرهاب فيه إنتقائية وخلط متعمد مع مفهوم حركات التحرر الوطنية.

نخلص من خلال التعاريف السابقة إلى أنه لا يوجد تعريف محدد للإرهاب، يحظى بإجماع الأكاديميين وصُناع القرار والمؤسسات الرسمية الوطنية والدولية، فهي إما تعاريف غير دقيقة أو فضفاضة تقتصر على

---

[1] محمد محي الدين عوض، مرجع سابق، ص 72.

2 هارون فرغلي، مرجع سابق، ص 27.

[3] Leonard Weinberg and William L.Eubank, **"The Roots of Terrorism: What is Terrorism?"** , (New York: Chelsea House Publishers, 2006), p 04.

[4] Bruce Hoffman, Op.Cit, P31.

جانب محدد من جوانب الظاهرة، كما تتضمن أيضا عملية الخلط المقصود وغير المقصود بين مصطلح الإرهاب وبعض المصطلحات الأخرى خصوصا لدى المجتمع الغربي، أين وصل ذلك إلى الربط بين الإرهاب كظاهرة والدين الإسلامي كعقيدة سماوية بعيدة عن العنف والتطرف، لذلك يمكننا القول أن عملية تعريف الإرهاب تخضع للمصلحة والإيديولوجيا التي تتبناها الجهة الواضعة للتعريف، كما أنها تعاريف لها مقاييس متباينة ومتقابلة لم يتم الحسم فيها بعد.

الفرع الثالث: الإرهاب وبعض المصطلحات ذات الصلة

يتقاطع مفهوم الإرهاب مع العديد من المفاهيم الأخرى حيث يمثل هذا التقاطع صفات ومميزات مشتركة بين المفهومين، أو قد يكون المفهوم بحد ذاته خاصية من الخصائص التي تميز ظاهرة الإرهاب، لذلك نحاول أن نبين في هذا العنصر النقاط العلائقية بين الإرهاب وبعض المصطلحات التي لها علاقة مباشرة بما يخدم موضوع بحثنا، ويشمل ذلك مصطلحات العنف التطرف الكفاح المسلح بالإضافة إلى الجريمة المنظمة.

1- الإرهاب والعنف

يُعتبر العنف (Violence) والميول للعداء من الصفات المتجدرة في الطبيعة البشرية التي جُبِلَ عليها الإنسان، فبقدر ما تسود روابط التواصل المبنية على التعاون وتقاسم المنافع والعيش المشترك، تسود أيضا روابط العنف وعلاقات الصراع المرتبطة بالأنا والمصلحة الشخصية داخل المجتمع الواحد أو بين مجتمعات مختلفة، فهو بذلك وسيلة لتحقيق الأهداف والغايات خصوصا المادية منها، في حال عدم قدرة الحصول عليها وإمتلاكها بالطرق السلسة والمقنعة ومراعاة مبدأ الأحقية في غالب الأحيان.

العنف هو عبارة عن الاستخدام الفعلي والصريح للقوة أو التهديد بإستخدامها، لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص أو الإتلاف للممتلكات، ومختلف الأنماط والصفات المعبرة عنه التي يتسم بها فردا كان أم جماعة[1]، ولا يقتصر العنف على الاعتداءات الجسدية بل أيضا الاعتداءات اللفظية والنفسية ومختلف ما يمس بحياة وكرامة الأفراد داخل المجتمعات المختلفة، وبالنظر إلى الإرهاب والعنف وبإعتبار أن العنف مرتبط بالترويع والتهديد بإستخدام القوة كما أسلفنا، فإنه بهذه الصفات يعتبر أداة ووسيلة للأعمال الإرهابية لتنفيذها وإلحاق الهلع والضرر بالآخرين، وإن كانت الغاية من الفعل هي لفت النظر

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "**الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر**"، ((ب.م.ن): كتب عربية للنشر، 2006)، ص 29.

دون ما هدف محدد بعينه، وبما أن الإرهاب من الرهبة والترهيب فهو يتقاطع مع العُنف من خلال إلحاق أو محاولة إلحاق الأذى بالآخرين، مع ضرورة التأكيد على وجود بعض الفروقات بين العنف والإرهاب، فكل إرهاب يولد العنف وإلحاق الضرر بالآخرين، بينما ليس بالضرورة كل عنف يعني إرهاب أو يرتبط بأفعال إرهابية، قد لا يتعدى ذلك سوى لأهداف مادية متعلقة بالإجرام والممارسات اللامشروعة، من تهريب ومُتاجرة ممنوعة بالسلع والمنتجات والكسب دون وجه حق، أما إذا كان منطلق العنف ذو طابع سياسي أو ديني أو أفكار متطرفة، فهذه تعد من نقاط التداخل بين العنف والإرهاب وعلى الأرجح الأول وسيلة قهر في يد الثاني.

2- الإرهاب والتطرف

يُعتبر التطرف (Radicalism) من الظواهر المتفشية داخل المجتمعات عبر الحقب التاريخية المتعاقبة، حيث يعتبر مبدأ حياة لدى العديد من الأشخاص أو الفئات في مختلف ممارساتهم الاجتماعية أو السياسية منها، فالمتطرفون في الغالب يبتعدون عن الوسطية والاعتدال والميل إلى التزمت والتشدد اليساري أو اليميني، في الأفكار والممارسات والإيمان بالفكر الأحادي وإلغاء الطرف الآخر، والسعي إلى فرض قيم معينة قد تنتهك في الغالب القيم الإنسانية والاجتماعية والسياسية القائمة داخل المجتمعات.

وتميل ظاهرة التطرف إلى الخطورة إذا تعلقت بالفكر الإيديولوجي الممزوج بالدوافع الدينية التكفيرية، هذه الأخيرة قد تؤدي إلى تشويه أصل وروح الديانات ومُعتنقيها، كالتشدد الإسلاماوي الذي لا يمت بصلة إلى الدين الإسلامي السمح كعقيدة جامعة لكل العقائد، فالمواقف الراديكالية المبالغ فيها قد تكون مرجع وأساس لِاستخدام وسائل متطرفة عنيفة وعدوانية، تلحق الذي بالآخرين الذين يحملون أفكار منفتحة متقدمة، أو من عامة الناس لنشر الرعب كنوع من الفرض القسري لتلك الأفكار المتطرفة. تجدر الإشارة إلى أن التطرف العقائدي لا يقتصر على التشدد الإسلاماوي فحسب بل ينتشر في مختلف العقائد والديانات الأخرى، فعلى سبيل المثال نجد جماعة الأمم الآرية المتطرفة (Aryan Nations) المسيحية في أمريكا، وكذا جماعة الدفاع اليهودية (The Jewish Defence League) في إسرائيل وأمريكا[1]، وغيرهم من الجماعات التي اِختارت سبل التطرف والعنف لفرض منطقها وتفكيرها.

[1] محمد محي الدين عوض، "**الإتجاهات العالمية للإرهاب**" في: "**الإرهاب والقرصنة البحرية**"، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص 91.

التطرف هو الجنوح فكرا وسلوكا إلى أقصى طرف اليمين أو إلى أقصى طرف اليسار، وينشأ من التناقض في المصالح أو القيم بين أطراف تكون على وعي وإدراك لما يصدر منها، مع توافر الرغبة لدى كل منهما للاستحواذ على موضع لا يتوافق وربما يتصادم مع رغبات الآخرين، مما يؤدي إلى إستعمال العنف الذي يؤدي إلى تدمير الجانب الحضاري في الكيان البشري، فالتطرف ما هو إلا الإطار العقائدي والفكري الذي يخلق الإرهاب ويؤدي إليه[1]. كما أن التطرف ينحدر لأن يكون عنفا إرهابيا وفعلا عدائيا ضد الإنسانية، بتزاوجه مع خطاب المشاعر والعواطف الذي يصحبه في الغالب عمليات غسيل للمخ والأدمغة وإعماء البصيرة، الشيء الذي يؤدي إلى إرتكاب أعمال مروعة في حق الإنسانية داخل المجتمعات المختلفة.

3- الإرهاب والكفاح المسلح

بالنظر إلى تأصيل كلمة الإرهاب الدالة على الترهيب والتخويف، فإن الأعمال الإرهابية لا محالة تعتمد على الاستخدام المفرط للقوة والعنف، ذلك ما يجعله يتداخل مع أفعال أخرى مِنها المقاومة المسلحة المندرجة ضمن الكفاح التحرري الذي مارسته الشعوب، شعوب قبعت أو لا تزال تقبع تحت وطأة الاستعمار والاحتلال لأراضيها، بغرض نيلها استقلالها وحريتها التي يكفلها القانون الدولي في بنوده ويشرعها الدين الإسلامي في محكم تنزيله، كقوله ﴿...**فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ**...﴾[2] بهدف درئ العدوان عن النفس.

اِنتشرت موجة التحرر من الاستعمار عقب نهاية الحرب العالمية الثانية التي شملت العديد من بلدان العالم الثالث، غير أن ثورة التحرير الجزائرية (Algerian Revolution) وثورة التحرير في الهند الصينية (Indochine Revolution) كانتا الأعنف، كما كان لهما الفضل في إسماع أصوات الشعوب المستعمرة في المحافل الدولية، وتصنيف قضايا الاستعمار على أجندة الأمم المتحدة كقضايا لا بد من تصنيفها في جميع أنحاء العالم.

بالرجوع إلى العنف المستخدم في كل من الإرهاب والكفاح المسلح، يمكن تمييز عدة نقاط بارزة نلخصها في:

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 22.

[2] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 194.

- **من حيث طبيعة أعمال العنف**: تعتبر المقاومة المسلحة وما ينجر عنها من عنف عمل مشروع بِاعتباره أداة لنيل الحرية والاستقلال، فالدول التي تعرضت للاستعمار تُعتبر ضحية لها الحق في الدفاع عن نفسها، وهو ما يُكسبها تأييد الجماهير سواء في الداخل أو الخارج بِاستثناء نظرة الدول المستَعمِرة، ولاحظنا مدى الدعم الشعبي والتضامن الدولي لكل من الثورة الجزائرية وثورة الهند الصينية، حيث كان هناك إلتفاف كبير حول قضايا التحرر ضد الاستعمار بِاعتبارها قضايا وطنية تعمل على تحرير الأوطان المحتلة، بينما الإرهاب لا يحظى بالدعم والتعاطف الجماهيري، كما يختلف من حيث المنطلق والمبدأ عن الكفاح المسلح، فهو دائما ما يُقابَل بالرفض والتنديد من مختلف الشعوب والدول.
- **من حيث الهدف من العنف**: الهدف الأساسي من الكفاح المسلح وما يرتبط به من عنف هو إخراج المستعمر وتحرير الوطن، فالهدف في جانبه السياسي والمعنوي هو لفت الانتباه وكسب الدعم لإقامة دولة مستقلة كاملة السيادة، أما في جانبه المادي فهو إستهداف قِوى العدو العسكرية (المادية، جيش العدو، المتعاونين)، مع عمليات المقاومة عن طريق التفجيرات بواسطة القنابل في الأماكن العمومية التي قد تُصيب المدنيين المستوطنين، وهي النقطة التي تَتَحجَّج بها الدول الغربية في تصنيفها لحركات المقاومة التحررية على أنها جماعات إرهابية، أما العنف المتعلق بالإرهاب أهدافه مختلفة وغير واضحة قد يكون مردها إلى عوامل وأمراض نفسية، أو منطلقات شخصية أو تَنشِئة عقائدية غير صحيحة، كلها عوامل أدت إلى تبني العنف من طرف أشخاص أو جماعات ضد أهداف عشوائية، غالبا ما يكون الغرض منها إثبات الذات أو إثبات الوجود أو التعريف بقضية ما من القضايا.
- **من حيث شرعية العنف المتبع**: تُعتبر المقاومة المسلحة وما ينجر عنها من عنف من الأعمال التي شرعها القانون الدولي للدول التي تقبع تحت الاستعمار، حيث كان لتلك الأعمال الأثر الإيجابي لنيل الشعوب إِستقلالها وتقرير مصيرها بنفسها، وقد نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثانية، على ضرورة إِحترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب بأن يكون لكل منها حق تقرير المصير، ونفس المنحى الذي تضمنه العهدين الدوليين المكملين لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية لسنة 1966، لتأتي بعدها مختلف القوانين والحقوق المقرة بتصفية الاستعمار بصفة نهائية في جميع أنحاء العالم. أما العنف الناتج عن الأعمال الإرهابية فيفتقد لأي شكل من أشكال الشرعية داخل الدول أو في النظام الدولي بل يحضى بالنبذ والتنديد على المستوى العالمي، كما وضعت قوانين مختلفة رادعة للإرهابيين وللأعمال الإرهابية المندرجة ضمن التطرف والتحريض، التي لا تمتلك أدنى غطاء شرعي وتمس الأفراد والدول في حياتهم اليومية.

4- الإرهاب والجريمة المنظمة

تُعتبر الجريمة المنظمة (Organized Crime) من الآفات المنتشرة داخل المجتمعات الحديثة، حيث يتمحور نشاطها في مختلف الأعمال اللامشروعة والممنوعة، وفقا للقوانين المعمول بها داخل الدول الوطنية أو القوانين الدولية، وتعود تلك الأعمال بعوائد مربحة لممتهنيها بإعتبارها مكاسب للربح السريع بأقل جهد مبذول، لذلك تُكرس تلك الجماعات كل الوسائل للحفاظ على هذه الأنشطة والمكاسب المترتبة عنها، وهي في الغالب لا تقل عنفا عن تلك المستخدمة من طرف الجماعات الإرهابية، من عمليات الترويع والتهريب للأشخاص داخل المجتمع، من خلال القتل والاختطاف والتصفية الجسدية للأشخاص العاديين أو لرجال الأمن أو مسئولي الدولة، والتفجيرات في الأماكن العمومية بالقنابل والسيارات المفخخة وإحتجاز الرهائن وإختطاف الطائرات، بهدف بث الرعب لدى الأفراد وتسهيل ممارستها لنشاطاتها، أو لبعث رسائل لمن يعترض سبيلها ومكاسبها على رأسها الساسة والقادة ورجال القانون.

فالجريمة المنظمة حسب المادة الثانية (02) من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي أطلقت عليها إسم "الجماعة الإجرامية المنظمة"، هي جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، تعمل بصورة متضافرة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[1]، وهي بذلك لا تختلف عن الجماعة الإرهابية من حيث الهيكل التنظيمي أو تعدد الأفراد وتقسيم الأدوار، الشيء الذي جعلها أكثر قوة ونفوذا كعصابة لاكامورا (La Camorra) الإيطالية والياكوزا (Yakuza) اليابانية وكارتل ميديلين (Cartel Medellin) الكولومبية، وغيرها من أكبر وأقوى عصابات الجريمة المنظمة العالمية، التي لا تختلف عن الجماعات الإرهابية من حيث العنف والوسائل المستخدمة.

تسعى في المقابل الجماعات الإرهابية إلى ممارسة نشاطات عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كالتهريب والمتاجرة بالمخدرات والسلع الممنوعة، كما تعمل من جهة أخرى على توفير الحماية والمسالك الآمنة لعصابات التهريب والجريمة المنظمة، كل ذلك من أجل ضمان التمويل (اقتصاد الحرب) وتجنيد العناصر، والحصول على الأسلحة من الأسواق السوداء لضمان إستمرارية نشاطها وتواجدها.

---

[1] تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "**خلاصة قضايا الإرهاب**"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، يناير 2010، ص 51.

يعتبر الهدف أو الغاية من العنف والوسائل المستخدمة في العنف للوصول إلى الأهداف، نقطة الاختلاف بين عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، فالدافع المادي المحض والابتزاز هو المحرك لأفراد الجريمة المنظمة بُغية الكسب السريع بطرق لامشروعة، أما الدوافع لدى الجماعات الإرهابية فهي إيديولوجية مرتبطة بالعقائد والأفكار والتمويل من خلال ممارسات الجريمة المنظمة، وهذه الأخيرة ما هي إلا خدمة لتحقيق الخلفية الإيديولوجية لدى الإرهابيين، كما أن العديد من أفراد عصابات الجريمة المنظمة تحولوا إلى عناصر إرهابية، ممن لديهم تقارب في المبادئ أو القناعات مع الإرهابيين والنشاطات الإرهابية.

المطلب الثالث: الإرهاب؛ المسببات والوسائل المستخدمة

إختلفت الأسباب المؤدية للإرهاب والمظاهر المغذية له بإختلاف الأفراد والمجتمعات والثقافات والمعتقدات، كما إختلفت الوسائل المعبرة عنه بإختلاف رُؤى وقناعات مُعتَنقيه وأهدافهم المسطرة من وراء ذلك. في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية المصاحبة للحرب الباردة (Cold War)، إنتشر ما يُعرف بالإرهاب اليميني أو اليساري الذي تبنته الأحزاب والحركات والمجموعات التي إبتعدت عن مبدأ الوسطية في التفكير، إنعكاسا في ذلك لصراع شرق/ غرب الذي يحمل في طياته تناقضات جوهرية إيديولوجية فلسفية وعقائدية، قسمت العالم إلى نصفين قرابة نصف قرن من الزمن.

بمطلع تسعينات القرن العشرين ظهر ما يعرف بالإرهاب الراديكالي أو الأصولي (Radical Terrorism) النابع من التشبع الروحي والديني الخاطئ، حيث ساعد إستخدام التكنولوجيا بأشكالها المختلفة النشاط الإرهابي وترسيمه في بدايات القرن الحادي والعشرون، غير أن العنف وما يتبعه من إغتيالات وتفجيرات وإختطافات بقي الوسيلة التقليدية الصالحة لكل زمان ومكان.

الفرع الأول: مسببات الإرهاب

تُعتبر مسببات الإرهاب (Causes of Terrorism) ودوافعه من أهم النقاط التي يجب البحث فيها ومعرفتها، للفهم والإلمام بخلفيات هذه الظاهرة التي شغلت العالم بأسره لخطورتها على حياة الشعوب والمجتمعات، ونظرا للتشعب الذي يميز الجوانب المختلفة للظاهرة وكثرة المتغيرات ضمنها وتداخلها ببعضها البعض، يصعب تحديد سبب بعينه مؤدي للإرهاب والعنف المترتب عنه، لأن الوصول إلى جوهر السبب يعتبر أول خطوة للحل والتعامل مع الظاهرة.

نحاول من هذا المنطلق التطرق إلى أهم الأسباب الرئيسية المؤدية إلى ظهور وإنتشار ظاهرة الإرهاب، حيث كل عنصر منها يحمل نقاط متعددة ومختلفة في محاولة لفهم ما سبب الجنوح إلى لعمل الإرهابي؟ عبر التطرق إلى الأسباب السياسية والإقتصادية والاجتماعية والفكرية والدينية المؤدية إلى ذلك.

1- الأسباب السياسية

يُعتبر النظام السياسي للدولة الجانب الأساسي الذي يخلق مؤسساتها وينظم عملها وسيرورتها، ويضمن الظروف الملائمة لمواطني الدولة لممارسة حياتهم اليومية وضمان أمنهم وإستقرارهم، وكذا السهر على توزيع الحقوق والامتيازات بصورة عادلة والحرص على أداء الواجبات بطرق منتظمة، بإعتبار أن المواطن (الشعب) من الأركان التي تقوم عليها الدول إن لم نقل أن سبب وجود هذه الأخيرة هو الفرد المواطن، فإذا كانت الدولة كذلك في العالم الغربي المتقدم فإنها عكس ذلك في العالم الثالث الذي شهد نسخة مشوهة من دولة المواطنة، من خلال دول يشوبها اللاعدل واللامساواة وسوء التسيير وإستغلال السلطة والنفوذ والتسلط، والإستبداد بالحكم وغلبة الطغم العسكرية على الحياة السياسية والمدنية، نتج عن ذلك هضم الحقوق المدنية والسياسية وتحييد المشاركة السياسية وغلق المجال أمام حرية التعبير وإبداء الرأي، وعدم ضمان حقوق الأقليات وتغليب الخطاب الهوياتي في الحياة السياسية لتلك الدول.

أدى ذلك إلى تولد عدم الرضا والشعور بالقهر لدى الأفراد والأقليات والإثنيات المختلفة، التي وجدت من الإرهاب والعنف الأداة المتاحة لنيل الحقوق والتعبير على ذواتها ورد الاعتبار لها داخل الدولة، كما قد يتعدى إلى الأجانب والمؤسسات الدبلوماسية الأجنبية التي قد تراها داعمة ومساندة لنظام دولتهم الجائر.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الإرهاب والعنف الذي كان سائدا صاحب سلبيات الأنظمة الشيوعية والأنظمة الرأسمالية، التي كرست هُوة وتباين شاسع في توزيع القيم والمصالح، كما لا يجب الخلط بين الإرهاب الناتج عن الظلم والتحييد السياسي ونضال الشعوب لنيل إستقلالها وحريتها، الحق المكفول من طرف المؤسسات الدولية.

2- الأسباب الإقتصادية

يُعد الجانب الاقتصادي للدولة الركيزة الأساسية وعمود الحياة سواء لإستمرارية بقائها أو لتوفير متطلبات حياة مواطنيها ورفاهيتهم، فإعتماد نظام إقتصادي قائم على قوة التصنيع والابتكار بإستخدام

أُصول التكنولوجيا المتطورة، يمنح إمكانية التطور والتقدم نحو الأفضل والتخلص من التخلف والتبعية للخارج، وهو ما تتميز به الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا وجنوب شرق آسيا، غير أن الشأن عكس ذلك في دول العالم الثالث التي تشهد اِختلالات بنيوية في اِقتصادياتها القائمة على الريع في معظمها (Rentier Economy)، وهي اقتصاديات تمتاز بالتململ وعدم الثبات الشيء الذي ينعكس سلبا على حياة مواطنيها ورفاهيتهم ويؤسس للمظاهر السلبية داخل المجتمع، من بطالة وتدني مستوى المعيشة والتخلف وسوء توزيع الثروة بين الأفراد وبين المناطق، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء بسبب سطوة رجال المال والنفوذ، وهي مظاهر تؤسس بدورها للعنف والترهيب والانخراط ضمن الجماعات الإرهابية (Terrorist Groups)، الأمر الذي عناه ويليام نوك (William Nock) في كتابه "عالم جديد متغير" بقوله أن الإرهاب غالبا ما يكون رد الفعل المقابل للمتغيرات الاقتصادية المستقبلية، وأخطر تعبير عن سخط المجتمعات والفئات المطحونة...، وهذا في خضَم اِنتشار المصالح الشخصية وفرض سيطرة التجارة والمال وغياب القيم والأخلاق التي تحكم حياة المجتمعات[1].

فإذا كانت الأوضاع التي ذكرناها متعلقة بالشأن الداخلي للدول وهشاشة إقتصادياتها وسوء تسييرها، فإن المؤثرات الخارجية لا تقل أهمية عن ذلك من حيث اِنعكاساتها في توليد العنف والإرهاب في تلك الدول، فالنظام الاقتصادي الدولي الجائر المبني على أسس الرأسمالية المتوحشة (Savage Capitalism) والمؤسسات المالية المجحفة، قائم على اِستغلال الدول الضعيفة والدول السائرة في طريق النمو عبر نهب مُقدراتِها وثرواتها وإمكاناتها الطبيعية والاقتصادية، سواء بالاستعمار قديما أو بنظام اقتصادي مالي مُجحف حديثا جعل الفجوة تتسع بين الشمال والجنوب، فالعنف والإرهاب المتفجر في البلدان المتخلفة ما هو إلا ردة فعل على ذلك وعلى الانعكاسات السلبية التي أثرت على شعوب العالم الثالث.

3- الأسباب الإجتماعية

يُعتبر المجتمع البيئة الحاضنة لأفراده بِاعتباره الوسط الذي يعيشون فيه ويديرون شؤون حياتهم وتفاعلاتهم اليومية، فاِحتكاك الأفراد وتفاعلهم داخل بيئتهم يجعل منهم إيجابيين بنائين اِتجاه مجتمعهم، ويكون ذلك بتوفر سبل الراحة والرفاه وشرط العيش الكريم، لكن بغياب مؤشرات العدالة واِنعدام مضامين المشروعية (Légitimité) لدى الأنظمة في دول العالم الثالث، أسس لمظاهر اللامساواة وغياب أُسس العدالة التوزيعية للثروات بين الأفراد وبين المناطق، والتفاوت الصارخ في الدخل وفي مستوى تقديم

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص 96.

الخدمات ومؤسسات الصحة والتعليم وإنعدام الشغل بصفة شبه تامة، كل ذلك يُعد من العوامل المؤدية للإحباط والسخط المجتمعي، الذي بدوره يولد العنف والتطرف الفكري الذي هو أساس الإرهاب وما ينجر عنه من أعمال إرهابية.

كما أن التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع وداخل الأسرة تلعب دورا مهما في إرساء معالم التسامح والأخوة والبُعد عن التعصب والعنصرية، الأمر الذي يسمح بإيصال أسس الفهم الصحيح للعقيدة الدينية والابتعاد عن التطرف والغلو في الدين، الذي يُصاحبه في غالب الأحيان الوقوع في الإرهاب بمختلف أنواعه، وهنا يكمن دور رجال الدين في المجتمع بإعتبار أن الدين هو بوصلة الشعوب ولا يمكن إنتظار غير ذلك من سوء التنشئة والتفكك الأسري داخل المجتمعات.

من جهة أخرى نجد أن للنظام الدولي الأثر الاجتماعي على شعوب دول العالم الثالث بإعتباره نظام جائر، مؤسس على مبدأ نهب مقدرات الدول المتخلفة التي تُعتبر بؤر للإرهاب حسب رؤية الدول المتقدمة، زيادة على ثقل الديون وخدمة الديون التي زادت من الشرخ الاجتماعي لدى الدول المدانة، وهي كلها تصب في تغذية العُنف والإرهاب ضد الحكومات الوطنية وحتى الأجنبية، التي تعتبرها الجماعات الإرهابية سبب السطوة على إمكانات أوطانهم، بالتواطؤ مع حكامهم في الداخل وبالتالي إستهدافهم ورعاياهم في مختلف أماكن العالم.

4- الأسباب الدينية والفكرية

تُعتبر التنشئة الدينية والفكرية مبدأ أساسي في حياة الأفراد كما تُعتبر الأسرة البيئة الحاضنة لتلك التنشئة، فالفهم الصحيح لأُصول وتعاليم الدين والبناء الفكري السليم يعد البوصلة الموجهة لحياة الفرد داخل المجتمع، الذي من خصائصه تعدد الهويات (Identities) والثقافات (Cultures) والمراجع الفكرية (Intellectual Reference)، في شكل يغيب عنه التجانس في معظم الأحيان بين أفراده وطوائفه. نقص الفهم المعمق للعقيدة ومحدودية البناء الفكري السليم يُظهر الغلو والتعصب الديني، والتشدد في الأفكار والرؤى لدى فئة معينة من الأفراد، حيث تعتبر كل ما هو مُخالف لتلك الأفكار هو عدو مباشر يجب محاربته، إستنادا لمرجعية خاطئة أساسها الفهم الخاطئ لأصول الدين سواء كان الإسلام أو غير الإسلام في ذلك.

شَهِد العالم في مراحله المختلفة أنواع متعددة من العنف الأصولي ضمن العقائد المختلفة، فعلى سبيل المثال نجد جماعة (Shoko Asahara) اليابانية التي إرتكبت هجوم بغاز الأعصاب (Nerve Gas) على

مترو الأنفاق بطوكيو، مرجعين ذلك في بيان لاحق لهم إلى خلفيات دينية محضة يؤمنون بها، كما نجد نفس الخلفيات الدينية لدى جماعة باتريوت (Patriot Movement) الأمريكية المسيحية، التي شنت حملة تفجيرات إنتحارية واغتيالات مُناهضة في ذلك الحكومات الأمريكية، ومغزاها من ذلك جملة من المعتقدات أساسها أن التعنيف والترهيب واجب ديني، وهو نفس التبرير الذي قدمه المتطرف اليهودي يغئال عمير (Yigal Amir) قاتل رئيس وزراء إسرائيل إسحاق ربين (Yitzhak Rabin)، الذي عبر عن عدم ندمه لذلك لأن تصرفه كان بأوامر من الله وهو ما يدل على التشبع الديني الخاطئ[1]، وينطبق الأمر نفسه على التطرف الإسلاماوي وما يصحَبه من قُصور في الأفكار لدى بعض الطوائف التي تبنت الأعمال الإرهابية بإسم الإسلام، كتفجيرات مدريد وألمانيا وبريطانيا التي نفذها متطرفون إسلاميون، ما جعل الغرب يربط بين الإسلام كدين والإرهاب في تصنيف مقصود.

بناءا على ذلك تعتبر تلك الطوائف المتطرفة أن العنف والإرهاب واجب ديني وعمل من الأعمال المقدسة واجبة على كل فرد، كما تُشرعن مختلف الوسائل للقيام بذلك ما يؤدي إلى المزيد من سفك الدماء وسقوط مزيد من الضحايا.

الفرع الثاني: الوسائل المستخدمة في الإرهاب

بالعودة إلى ما تطرقنا إليه سلفا ضمن أصل كلمة الإرهاب التي تعني الرهبة والترهيب وإنزال الرعب في نفوس الأفراد وإلحاق الأذى بهم، يؤدي بنا إلى التساؤل التالي ما هي الوسائل المستخدمة في ذلك؟ وما هي الغاية من إستخدام وسيلة معينة دون الأخرى في عمل إرهابي معين؟، هذا إذا أجمعنا على تعدد الوسائل التي بإمكان الجماعات الإرهابية إستخدامها دون قيود، فهناك ما تمتلك ضمنه طابع المفاضلة بين هذا وذاك، وهناك وسائل أخرى أتاحها التطور والتقدم التكنولوجي المعاصر، لذلك إرتأينا أن نفرد خمسة نقاط تكون جامعة لأكثر الوسائل شيوعا:

1- العنف والتصفية الجسدية

العُنف والاغتيالات (Violence/Assassinat) هي لغة الإرهاب وهي الوسيلة الوحيدة التي يُثبت بها وجوده، فالعنف الإرهابي بشتى أنواعه موجه لإزهاق الأرواح البشرية وإلحاق الخسائر المادية، فبقدر ما يكون عبارة عن فعل إنتقامي قد يكون رسالة مفادها خلفيات معينة، وفي الغالب ما يتم إستهداف

[1] Bruce Hoffman, Op.Cit, p 82.

المدنيين الذين يعتبرونهم من الرجعيين والمرتدين عن شريعة ما، أو أفكار أو توجهات يعتنقها هؤلاء المتطرفين مما يستوجب إستهدافهم كفرادى أو كمجازر جماعية دموية، حيث دأبت تلك الجماعات على إستهداف المسئولين الحكوميين ورجال الدولة منذ القديم إلى وقتنا الحاضر، كإغتيال الرئيس الأمريكي (John Kennedy) وإغتيال كل من الملك فيصل (King Faisal) والرئيس المصري أنور السادات (Anwar Sadat) وغيرهم من المسؤولين العاديين أو رفيعي المستوى، وهي أعمال تعكس في الغالب رفض النظام السياسي القائم بصفة شاملة أو رفض جزء منه ومن سياساته، التي قد تكون ظالمة لهؤلاء في الواقع المعاش أو لا تعكس قيم العقيدة التي يعتنقونها، في شكل من أشكال التكفير والتخويف لما يعتبرونه المبدأ الصحيح، ولا يستثني العنف في ذلك مختلف العناصر والأجهزة الأمنية من شرطة وجيش وحتى أفراد المنظمات والهيئات المدنية المختلفة.

2- التفجيرات

تُعتبر التفجيرات (Explosions) بإستخدام القنابل والمتفجرات والعُبوات الناسفة من الوسائل الأكثر عنفا ودموية، حيث تُلحق الأذى بشريحة واسعة من الأفراد قد لا تكون لهم صلة بذلك، كما تصيب الهياكل العمرانية والهياكل الرمزية كالأبراج ووسائل النقل وأماكن التجمعات العامة، مثل المقاهي والملاعب ودور السينما والمعابد ومترو الأنفاق ومحطات النقل، بُغية القتل ونشر الخوف وإثارة الرعب وبعث حالة عدم الأمن والاطمئنان. يعود السبب لإستخدام هذه الوسيلة (التفجيرات) هو سهولة الحصول على المتفجرات والمواد السائلة عالية الانفجار وسريعة الالتهاب، كما تُعتبر وسيلة آمنة لمستخدميها بحيث لا تعرضهم للخطر وتلحق أكبر ضرر بأقل تكلفة، وتُعتبر أيضا وسيلة ناجعة لإستهداف المقرات الحكومية وهياكل الدول لإلحاقها خسائر معتبرة، بالتالي تحقيقها صدى أكبر وضغط أكثر على الجهات المستَهدَفَة.

شاع في السنوات الأخيرة من القرن العشرون ما يُعرف بالتفجيرات الإنتحارية (Suicide Bombing) من خلال تفخيخ الانتحاري (Kamikazee) لنفسه بحزام أو أحزمة ناسفة (Explosive Belt)، أو من خلال سيارات مفخخة (Car Bombs) يلقى حتفهم بموجبها المنفذين، في شكل من أشكال التشبع الروحي الخاطئ أو التزمت الفكري بقناعات تعبر عن التطرف بمجمل أنواعه. تختلف الرؤى حول طبيعة ومشروعية هذه الطريقة من العنف فهي عمليات إنتحارية لدى الغرب، كما هي

جهاد وعملية اِستشهادية في سبيل الوطن والدين والمبادئ لدى المسلمين[1]، والجانب الذي نركز عليه نحن هو اِعتبارها وسيلة عُنف تترتب عنها نتائج عنيفة وأكثر دموية.

3- الإختطاف

يُعتبر الاختطاف (Kidnapping) أحد الوسائل المستخدمة في العمل الإرهابي بِاعتباره الوسيلة الأكثر فعالية بالنسبة للإرهابيين، لتحقيق الأهداف الفورية أو حتى للضغط من أجل تحقيق الأهداف الأساسية الكامنة وراء ممارسة العمل الإرهابي، وتتعدد عمليات الاختطاف والاحتجاز حسب الفرص والإمكانات المتاحة لدى الخاطفين، فاِختطاف المواطنين العاديين أو المسئولين أو الموظفين الحكوميين، غرضه اِحتجازهم كرهائن (Otages) أو اِستخدامهم كدروع بشرية أو لتصفيتهم في وقت لاحق، لبث الرعب والهلع في نفوس المواطنين أو لإرسال رسائل معينة، كما يُستهدف أيضا الأجانب من العمال والسياح والبعثات الدبلوماسية، بغية التعريف الدولي بقضية الخاطفين أو اِنتقاما من سياسات الدول الخارجية نتيجة لمواقفها اِتجاه قضيتهم، أو للحصول على مكاسب مادية محضة في شكل من أشكال الابتزاز، ولا تقتصر عمليات الاختطاف على الأفراد فقط بل يتعدى إلى إختطاف الطائرات واِحتجاز ركابها وتحويل مسارها قسرا، بُغية فرض شروط سياسية أو عسكرية أو مالية على الجهة المقصودة الذين هم في نزاع معها، ومفهوم الرهائن هنا يشمل الأفراد غير العسكريين وغير المقاتلين الذين لا يحملون السلاح[2]، ونفس الشأن بالنسبة للقرصنة البحرية (Maritime Piracy) عبر اِعتراض السفن والاستيلاء عليها بالقوة واِحتجاز من بداخلها رهائن أو دروع بشرية، وغالبا ما تنتهي عمليات الاختطاف بتصفية الرهائن في مشاهد دموية، كحادثة رهائن مسرح الفن في روسيا أين قضى أكثر من خمسمائة رهينة ضحايا للحادث.

4- التمويل اللامشروع

يُعتبر التمويل (Funding) عامل أساسي في النشاط الإرهابي، حيث بواسطته تتمكن الجماعات الإرهابية من ممارسة أعمالها الترهيبية بصفة دائمة ومستمرة، فعامل التجنيد والقدرة على اِمتلاك السلاح هو المعيار لقوة وقُدرة تلك الجماعات، لممارسة نشاطها المسلح وتجديد نفسها بعد الخسائر التي تلحقها

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 111.
[2] محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص 59.

خلال صراعها ضد الحكومات والدول، لذلك تَعمَد تلك الجماعات إلى عدة طرق لضمان تمويلها تختلف حسب السبل والإمكانات المتاحة لدى أفرادها.

الشائع من تلك الطرق هي العمل على إيجاد خلايا تمويلية من المتعاطفين وأصحاب رؤوس الأموال وحتى المواطنين العاديين، ما يُعرف تحت إسم جماعات الدعم والإسناد وإن كان ذلك بالابتزاز والترهيب، غير أن التضييق الذي فرضته مختلف الدول والحكومات على تلك الجماعات وعلى مصادر تمويلها، لجأت إلى طرق بديلة للتمويل تتقاطع من خلالها مع عصابات الجريمة المنظمة، تقوم على عمليات الاختطاف وإحتجاز الرهائن خصُوصا الأجانب والدبلوماسيين، وإختطاف الطائرات وتحويل مسارها وإحتجاز ركابها طلبا للفدية (Ransom) أو تنفيذ هجمات بواسطتها، كما نجد عمليات إحتجاز السفن وطواقمها في شكل من أشكال القرصنة البحرية، وهي كلها أعمال ينفذها عناصر منتمين إلى الجماعات الإرهابية بهدف الحصول على مقابل مادي. كما أثبتت مختلف التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية عن إنخراط الجماعات الإرهابية في ممارسة التهريب والاتجار بالسلع بمختلف أنواعها، والمتاجرة بالمخدرات الصلبة (قنب هندي، كوكايين، هيروين)، بالإضافة إلى إبرام شراكات مع عصابات الجريمة المنظمة لتوفير الحماية لها، كل ذلك مقابل الأموال غالبا ما تكون بالعملة الصعبة ضمن إستراتيجية التمويل الذاتي.

5- وسائل الإتصالات الحديثة

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي المصاحب لعصر العولمة من الجوانب التي سهلت الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات، كالتعليم والصحة والتنقل عبر وسائل النقل العصرية والتواصل عبر الشبكة العنكبوتية للأنترنات، بإستخدام الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي (Social Media)، نظرا لمرونتها وسهولة إستخدامها والوصول إليها من طرف شرائح واسعة من المجتمع، كل ذلك جعل العالم قرية صغيرة يعلم كل فرد ما يدور من أحداث في أبعد نقاطها.

فإذا كان ذلك بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الذين يستغلون مظاهر هذا التطور في قضاء حياتهم وحوائجهم اليومية، فهو كذلك أيضا بالنسبة للأشخاص أو المجموعات التي تمتلك شذوذ فكري أو ديني، فالجماعات الإرهابية تكيفت مع هذا التطور ما مكنها من إستغلال واقع التكنولوجيا في عملها المسلح، من طرق تقنية متطورة لصنع المتفجرات والعبوات الناسفة شديدة الفعالية، وسهولة الاتصال بين عناصرها وإمكانية الحصول على الأسلحة البيولوجية والكيميائية وإستخدامها، وتسخير مواقع التواصل الاجتماعي للدعاية لنشاطها المسلح عبر نشر فيديوهات لخطب تحريضية أو لعمليات تفجيرية انتحارية، أو لتبني

الأهداف عن بعد وترصد الثغرات الأمنية بطرق دقيقة، بالإضافة إلى سهولة حصولها على الأموال والتحويلات النقدية بين عناصرها عن طريق الشبكات البنكية المتطورة.

مكن ذلك الأمر الجماعات الإرهابية من ممارسة نشاطها أو الدعاية له بأريحية، فالتكنولوجيا الحديثة وفرت لها فضاء من دون حدود لم توفره لها الجغرافيا من حدود وسيادات الدول في الواقع.

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب

إن عملية التنظير (Theorizing) ومحاولة وضع أطر ومقاربات نظرية سواء لتفسير ظاهرة الإرهاب وسلوكياته المختلفة، أو لوضع نظرية عامة يمكن من خلالها دراسة هذه الظاهرة وتأثيراتها، يعتبر أمرا معقدا إن لم نقل مستحيلا نظرا لتعقيد الظاهرة وكثرة المتغيرات المؤثرة فيها وتداخلها مع بعضها البعض، شأنها في ذلك شأن تبيان ماهيتها حسب ما تطرقنا إليه آنفا، فالتعقيد وكثرة المتغيرات هي صفة ملازمة لمختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية ولا تخص ظاهرة بعينها من الظواهر.

المحاولات الحثيثة لإيجاد أطر نظرية لمعرفة الأسباب الكامنة وراء اِنتشار ظاهرة الإرهاب والفكر الترهيبي، غالبا ما تقع في تفسيرات محدودة تشمل جانب معين من جوانب الظاهرة، كالجانب النفسي للسلوك الإرهابي الذي ساد كاِفتراض خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي، بِاعتبار أن الإرهابيين عادة ما يكونوا من أصحاب الأمراض النفسية، ليتغير ذلك مع مطلع التسعينات ويفسر على أنه تطرف ديني (Religious Extremism) مع صعود التيار الإسلاماوي المتطرف، في حين يؤكد علماء الاجتماع والمنظرين الإقتصاديين على أن الإرهاب هو نتاج للمظاهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية داخل المجتمعات، لذلك سنحاول التطرق إلى بعض الأطر والمقاربات التي اِرتأينا أنها تعطينا فكرة قد تكون المرجع لدراسة المسببات العامة للإرهاب.

الفرع الأول: المقاربة السياسية

تُعتبر المقاربة السياسية (Political Approach) من أهم المقاربات التي ركز عليها المفكرين والباحثين في هذا المجال، بِاعتبار أن المخرجات السياسية (Political Outputs) للدولة تصب من شأنها في مصالح مواطنيها، من خلال الحقوق والواجبات في شكل من أشكال التوزيع العادل والمرضِي بين مختلف شرائح المجتمع، بذلك يرى كل من رُوس (Ross) وتِيد رُوبَرت قير (Ted Robert Gurr) وهيْدسون (Hudson) أصحاب هذا الاتجاه، أن ما أطلق عليه قير "الحرمان النسبي" (Relative Deprivation)

فكرة مضمونها أن بعض السياسات التي تتبعها العديد من الدول؛ الملخصة في الحرمان الممنهج سياسي وإقتصادي وإجتماعي، لفئة من فئات المجتمع أو لشرائح واسعة داخل المجتمع يعد من الأسباب الرئيسية للإرهاب، لأنه يولد الفقر والحاجة واللامساواة والإحساس بعدم القدرة على الحصول على متطلبات الحياة، يتولد بذلك الإحباط المؤدي للعنف الاجتماعي والسياسي لدى الأفراد ليكون بذلك الأرضية الخصبة للإرهاب[1].

حسب هيدسون يمكن التوصل إلى الأسباب الكامنة للإرهاب داخل البيئة الاجتماعية متعددة الجوانب، التي تُعَبر بطرق صريحة عن سياسات الإقصاء والحرمان للفئات المجتمعية، بذلك تكون الساحات الوطنية مجالا لصعود الإرهاب، كالجامعات من خلال الطبقة المثقفة والهياكل المنظمة للمجتمع المدني والأفراد البسطاء من عامة الناس، إذْ لا تقتصر على الفئة التي تمتلك تعقيدات ومشاكل نفسية، بل تشمل شرائح واسعة لفئات المجتمع ترسخت لديها قناعات للانتفاض ضد الحرمان والقهر الممنهج.

الفرع الثاني: المقاربة السوسيو–اقتصادية

تُعتبر المقاربة السوسيو–اقتصادية (Socio-Economic Approach) من المقاربات التي أعطت تفسيرات موضوعية للعوامل المؤدية للإرهاب، بِاعتبار أن الجانبين الاجتماعي والاقتصادي جزء لا يتجزأ من حياة الأفراد اليومية، والتأثر السلبي لأحد الجانبين يؤثر لا محالة على الجانب الآخر، فالحرمان الاجتماعي والافتقار لمتطلبات الحياة اليومية مرده في غالب الأحيان إلى تردي الجانب الاقتصادي للدول، هذا بغض النظر عن التنشئة الاجتماعية ودورها في نبذ العنف، فالندرة الناتجة عن الإقتصاديات الهشة تولد الرفض والتذمر واللجوء إلى الإرهاب بمثابة التعبير عن الرفض للأوضاع القائمة.

يرى طوماس أوكونر (Thomas R Oconnor) أن الظروف الاجتماعية القاهرة والعطالة عن العمل تُفَعِّل بشكل آلي نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory)، فالحسابات الذهنية والتكاليف النفسية في مداخل حساب الفوائد والتكاليف الربحية، لدى فئة من الأفراد تؤدي بهم إلى الانخراط في الإرهاب والعمليات الإرهابية، بإعتبار أنها تؤمن فوائد وأرباح تفوق بكثير أي أعمال أخرى أو أفضل من أي عقوبة قد تنجر عنها، ومدخل الربح والخسارة قد يكون هو الدافع للاختطاف وطلب الفدية لدى الإرهابيين، فالإختيار الرشيد يشمل حسابات المكان والوقت والظروف المحيطة لِما يمكن

[1] **"Concepts of Terrorism: Analysis of The Rise, Decline, Trends and Risk"**, Institut for Transnational Terrorism, Security & The Rule of Law, European Union, Report N°= 05, December 2008, pp 13-14.

تحقيقهُ أو عدم القدرة على تحقيقهِ في إطار محدد[1]، كما ميز أوكنر بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية في درجة النزوع إلى العنف، نظرا للخاصية المنغلقة لدى الأنظمة الاستبدادية التي قد تزيد من حدة العنف وإنتشاره.

ينطبق الإختيار العقلاني بذلك على الحالة الاجتماعية لدى العديد من الأفراد بغض النظر عن الأفراد الميالين للعنف بالفطرة، فحسابات الفائدة والربح في تغيير الحالة الاجتماعية قد تؤدي إلى خيار الإرهاب كإختيار عقلاني عند فئة معينة داخل المجتمع.

الفرع الثالث: المقاربة النفسية

إن عملية التحليل وفق المقاربة النفسية (Psychological Approach) لمحاولة فهم وتفسير السلوك الإرهابي يلعب دورا مهما في دراسة ظاهرة الإرهاب، فالتركيز على الجانب النفسي من خلال دراسة دوافع وشخصيات ومعتقدات الأفراد وميلهم إلى العنف قد يؤدي بنا إلى تفسير سلوكيات الإرهابيين، فعلماء النفس يرفضون الإقرار بوجود مفهوم "الشخصية الإرهابية" (Terrorist Personality)، غير أنهم لا ينكرون وجود ضعف في جانب من القيم لدى الإرهابيين، من خلال عدم إمتلاكهم لقُدسية الذات الإنسانية وحقها في الحياة.

وفقا للمقاربة النفسية لا يوجد شعور لدى الإرهابيين بالخطأ لقتلهم أو جرحهم للأفراد، وإن كان ذلك شاذا ومرضيا ويعبر عن حالة من عدم الاستقرار العقلي، فالتحليل النفسي في هذا الاتجاه أثبت أن إضطراب الشخصية المعادية للمجتمع (Antisocial Personality Disorder) هي سمة مشتركة بين الإرهابيين وهي حالة معروفة تدل على الاضطرابات الشخصية والنفسية[2].

يرى كل من بروس هوفمان (Bruce Hoffman) ومارك ساجمان (Marc Sageman) أنه من الضروري التركيز على شخصية ومعتقدات ومواقف الإرهابيين، كما هو ضروري التركيز أيضا على سمات وخصائص الجاني الفردي (الإرهابي) أو الجماعة (جماعة إرهابية)، لمعرفة سلوكهم وشخصياتهم ووظائفهم وملفاتهم الشخصية، للإلمام بقدر كبير من المعطيات للتحليل والتفسير[3]، كما لا يمكن الإنكار بوجود

[1] Kevin Borgeson and Robin Valeri, **"Terrorism in America"**, (Massachusetts: Jones and Bartlett Publishers, 2009), pp 30-31.
[2] Ibid, pp 34-35.
[3] **"Concepts of Terrorism: Analysis of The Rise, Decline, Trends and Risk"**, Op.cit, pp 14-15.

حالات محسوبة على العنف الناتج عن الاختلال العقلي وإضطراب الشخصية، لأسباب مرضية مؤقتة كانت أو مزمنة.

الفرع الرابع: المقاربة الدينية

برزت المقاربة الدينية (Religious Approach) لتفسير السلوك الإرهابي في أواخر القرن العشرين مع بروز التيار الإسلاماوي الراديكالي (Radical Islamism)، وهو تيار يمتاز بالتشدد والغلو في تعاليم الدين الإسلامي وتفسير أصوله، وفقا لقناعات وأهواء بعيدة في الغالب كل البعد عن تعاليم الشريعة الإسلامية الحقة، أدى ذلك إلى ظهور خطاب تحت مسمى الإسلاموفوبيا (Islamophobia) لدى الغرب، تم بموجبه الربط الصريح بين الإسلام كدين والإرهاب الذي أثبت في مناسبات عدة أنه لا دين له بإستهدافه الأفراد من كل الأعراق والديانات.

يربط أصحاب هذه المقاربة بين الأفكار اللاهوتية (Theological Ideas) والدينية (Religious) والفلسفية (Philosophy) وظاهرة الإرهاب، فمعظم الأبحاث والدراسات أثبتت أن أخطر الأفراد والجماعات الإرهابية هي تلك المدفوعة بأفكار دينية فلسفية لاهوتية، لإعتقادهم وإيمانهم الراسخ بقدسية أفعالهم وهم ينفذون أوامر الله على الأرض[1]، فالتفسير الديني كمسبب للإرهاب لا يتعلق بالتطرف أو التشدد الإسلاماوي فحسب، بل يتعلق أيضا بالتفسير الأصولي لبعض المبادئ والقناعات ومحاولة إيصالها بطرق عنيفة، وفرضها على الآخرين بإستخدام الترهيب مع إعتبار العنف والقتل وسيلة مقدسة لفرض ما هو أقدس.

وفي محاولة منه للوصول إلى أسباب الإرهاب الانتحاري (Suicide Terrorism) قام المفكر روبرث بايب (Robert Pape)، بدراسة شملت 188 حالة تفجير إرهابي انتحاري، خلص فيها إلى أن معظم الحالات كانت لأسباب إجتماعية وسياسية ونفسية مع وجود حالات فقط كانت لدوافع دينية[2]، فسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإقصاء السياسي والتهميش، يسهل من عمليات التجنيد والانخراط في الأعمال الإرهابية، كما يكون الإقبال على الانتحار وسيلة للتعبير عن الاحتياج وهو شكل من أشكال التصرف البشري.

[1] Kevin Borgeson and Robin Valeri, Op.Cit, P 25.
[2] **"Concepts of Terrorism: Analysis of The Rise, Decline, Trends and Risk"**, Op.Cit, p 15.

الفرع الخامس: المقاربة الفوضوية

تنطلق المقاربة الفوضوية (Anarchist Approach) من فكرة محورية ترتكز أساسا حول رفض وجود الدولة في شكلها المعنوي والمؤسساتي، فأصحاب هذه المقاربة يُقِروا بأن مختلف المسببات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وحتى النفسية، المؤدية للإرهاب هي نتاج مخرجات الدولة وفشلها، بِاعتبارها شكل من أشكال الهيمنة والحكم القسري الإستغلالي، حيث لا يمكن بأي شكل من الأشكال ربط الإرهاب بمصطلحات القومية والدينية والتطرف.

كانت البوادر الأولى للفوضوية (Anarchism) في منتصف القرن التاسع عشر أين اِسْتُخدم المصطلح لأول مرة، من قبل الاقتصادي بيير جوزيف برودون (Pierre Joseph Proudhon) لوصفه المعادين لوجود الدولة من الشيوعيين، لتتطور بعد ذلك مع أفكار كل من كارل هاينزن (Karl Heinzen) ويوهان موست (Johann Most) ذات الصبغة التحريضية، التي تدعوا إلى الثورة على الدولة بِاستخدام مختلف أشكال القتل والتفجير الانتحاري، كما دافعت تلك الأفكار عن اِستخدام أسلحة الدمار الشامل والأسلحة البيولوجية، ومن أجل إحداث أكبر تأثير وصدى من الضروري اِستهداف الأبرياء، في الأماكن العامة ودُور السينما والمسارح ومراكز المال من بنوك وبورصات ومختلف المباني المالية[1].

ومنه تكون هذه المقاربة الأقرب لتصوير ما يحدث من أعمال إرهابية في عالمنا الحالي، دون الإنقاص من الإسهامات التي قدمتها المقاربات الأخرى، فبالرغم من صعوبة التحديد الدقيق لمسببات ودوافع الإرهاب، إلا أنه يمكن أن تكون هذه المقاربات زُكام معرفي ما قبل نظري يمهد الطريق للوصول إلى مقاربة عامة لتفسير سلوكيات الإرهاب كظاهرة.

في ختام هذا المبحث نخلص إلى أن الإرهاب عبارة عن مصطلح فضفاض متعدد المعاني والإيحاءات، بسبب تعدد صوره واِختلاف أسبابه وكثرتها ما يصعب من تدقيقها وتحديد أبعادها، فالإختلاف لا يتوقف حول معنى الإرهاب فحسب بل هناك غياب للرؤى المتقاربة ولا يوجد إتفاق دولي موحد حول تعريفه، كما أن الخلاف الأكاديمي والفقهي غالبا ما يكون مرده إلى الخلفيات الإيديولوجية للباحثين والفقهاء، المهتمين بدراسة الإرهاب كظاهرة لمعرفة أسبابها وخلفياتها وسبل مكافحتها.

[1] Kevin Borgeson and Robin Valeri, Op.Cit, pp 19-20.

أما الإختلاف على المستوى الواقعي الممارساتي يعود إلى كثرة الفواعل الدولية (International Actors)، من دول ومنظمات إقليمية وحقوقية ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، فعامل المصالح ومظاهر الصراعات والعداءات السياسية والتوجهات الإستراتيجية بين تلك الفواعل، أدى إلى تعدد التعاريف والمفاهيم كل من موقعه ومصالحه ورؤيته الإستراتيجية، كل ذلك صعب إن لم نقل أغلق المجال أمام الجهود المبذولة لوضع إطار تعريفي موحد للإرهاب.

إلى ذلك سنبقى أمام التمييع المقصود الذي يربط بين الإسلام كدين والإرهاب كظاهرة مجتمعية، والمساواة بين المقاومين من أجل التحرر والإرهابيين الذين لا هدف لهم ولا مستقبل.

المبحث الثالث

الإطار المفاهيمي لظاهرة الجريمة المنظمة

- **المطلب الأول:** أصول ونشأة ظاهرة الإجرام المنظم
- **المطلب الثاني:** مفهوم الجريمة المنظمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود
- **المطلب الثالث:** خصائص وأشكال الجريمة المنظمة
- **المطلب الرابع:** المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الجريمة المنظمة

المطلب الأول: أصول نشأة ظاهرة الإجرام المنظم

تُعتبر الجريمة (Crime) من بين الصفات والمظاهر التي اِلتصقت بالإنسان منذ وَطِئَت قدمه وجهَ هذه البسيطة، فقد أسس أبناء آدم قابيل وهابيل لجريمة القتل كما أسس أبناءهم لجرائم أخرى مختلفة ومتعددة بتعدد الحقب التاريخية وتعاقبها، فكانت بذلك من السنن السيئة في حياة الأفراد ومن ثمة المجتمعات؛ التي تمس بشكل أساسي حياتهم وممتلكاتهم والأهم أمنهم وطمأنينتهم، فالسكينة وعدم الخوف عنصر تُبنى من خلاله المجتمعات وتتطور عبر مراحل التاريخ المختلفة.

بِتطور المجتمعات (Societies) واِتساعها تطور إطار الجريمة واِتسع محيط نشاطها لإعتبار أن المجتمعات هي الأرضية الخصبة للجريمة، حيث أخذت تتجه إلى الهيكلة والتنظيم شيئا فشيئا لتشمل مجالات الاقتصاد والسياسة والتجارة والرياضة وغيرها من المجالات، هذا إن لم نقل أنها من سلبيات التطور الذي مس مختلف جوانب الحياة المعاصرة.

يعالج هذا المبحث مراحل تطور الجريمة وبعض المفاهيم المختلفة ذات الصلة، ومختلف العناصر التي تُعطينا نظرة موسعة وشاملة حول الجريمة المنظمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

الفرع الأول: البوادر الأولى لظاهرة الإجرام

اِرتبَطت الجريمة في المجتمعات البدائية (Primative Societies) بالقيم والمعتقدات والقوانين التي تربط بين أفراد المجتمع، وتنظم سلوكياتهم وتصرفاتهم اِنطلاقا من ثوابت روحية قوية لا يمكن تجاوزها، بحيث يقع في الجرم كل من يتجرأ على تلك المعتقدات والقيم، وكل من يثبت بحقهم ذلك تُفرض عليهم عقوبات من الأعيان، تتنوع ما بين القتل أو التهجير أو التحنيط أو تقديم الجاني كقربان للتكفير عن الذنب في أحيان أخرى.

المعتقدات في تلك الفترة كانت تُقر بأن أسباب اِرتكاب الجرائم مردها إلى قوى الشر الخفية في الطبيعة، ومرتكبي الجرائم هم من تعرضوا لغضب الطبيعة ودخول الأرواح الشريرة إلى أجسادهم، وأي أذى يُسببه هؤلاء الأشخاص لأفراد قبيلتهم ما هو إلا اِعتداء من قوى الشر عليهم، بذلك وجب التخلص منهم لتذهب الأرواح الشريرة بداخلهم ليحافظوا بذلك على حياتهم واِستمرار بقائهم. بقي هذا النوع من التفكير سائدا عبر الحضارات الإنسانية القديمة المتعاقبة، بل أكثر من ذلك بعدما تبناه رجال الدين والفلاسفة والمثقفين في عصرهم، ففي الحضارة الفرعونية القديمة (Pharaonic Civilization) يرى الكهنة (Priests) أن روح المجرم لا تخلوا من قوى الشر الموجودة في الطبيعة، لذلك يجب تشديد

مختلف العقوبات على المجرمين من سجن وتعذيب وتجويع، وحتى الاستغلال في الأشغال الشاقة في بناء الأهرام والمعابد وصروح الألعاب القتالية المختلفة، وما نَلحظه هنا بداية ظهور نظام محاربة الإجرام وإن كان أشد قسوة من الجرم في غالب الأحيان.

في الحضارتين الإغريقية والرومانية (Romans/Greeks) اِنطلق الفلاسفة من تفسيرات ميتافيزيقية (Metaphysics) وأخرى واقعية متعلقة بالمجتمع، حيث يرى أرسطو (Aristotle) أن الجريمة مردها إلى أشخاص يملكون نفوس فاسدة لتأثرِهم بشرور الطبيعة، كما تناول في مؤلفاته حول الفضيلة والطبيعة تأثير الفقر على الأفراد ودوره في إثارة الجريمة والعنف الثوري داخل المجتمعات، لذلك وجب فرض العقاب على المجرمين في أقصى صوره، أما أفلاطون (Platon) في كتابه الجمهورية (The Republic) ركز على النفس البشرية الفاسدة وما تحمله من ضغينة وحسد واِنفعالات شيطانية شريرة، حيث يرى أنها دائما ما تبحث عن الغرائز والملذات التي تشتهيها ما يدفع بها إلى اِرتكاب الجرائم، كما ركز أيضا على الفقر والفاقة التي كانت منتشرة بكثرة في جوانب الإمبراطورية المترامية، حيث يؤكد أن الفقر يؤدي إلى الجريمة وعدم الإستقرار داخل المجتمع.

توجد إسهامات وكتابات للعديد من الفلاسفة حول أسباب اِرتكاب الجريمة وسبل المعاقبة عليها، كسنيكا (Lucius Seneca) وإيبوقراط (Hippocrates) وسقراط (Socrates)، أين أجمعوا في تحليلاتهم لشخصية الإنسان المجرم؛ أن مرتكب الجريمة يملك مواصفات النفس المنحرفة، نتيجة لعيوب خلقية وجسمية ونفسية سببها تأثير القوى الشريرة للطبيعة التي تمس أشخاص دون غيرهم [1].

في القرون الوسطى في مرحلة من مراحل تغلغل الكنيسة (Church) أوساط المجتمع الأوروبي، بدا جليا تأثيرها على حياة الأفراد وسلوكياتهم، ذلك بظهور مصطلحات الخطيئة (Sin) والتسامح (Tolerance) والغفران (Forgiveness)، وهي كلها مفاهيم أبرزتها المذاهب المختلفة للمسيحية (Christianity)، فالجريمة وفقا لتعاليم الكنيسة هي فعل شاذ وغير طبيعي لذلك هي مخالفة لتعاليم القداس الكنسي وهي مرفوضة ومنبوذة في القانون الوضعي، فمرتكب الجريمة وجب عليه التوبة وطلب الصفح من قداس الكنيسة، بِاعتبار أن الخطيئة حسب تعاليم الكنيسة نابعة من الروح الشريرة (Evil Spirit) وهي بذلك اِنتهاك للقانون الإلهي الذي تمثله الكنيسة.

[1] محمد شلال حبيب، **"أصول علم الإجرام"**، (القاهرة: العاتك لصناعة الكتب، 1985)، ص 13.

نظرا لسيطرة الكنيسة وتأثيرها في تلك الفترة كان يُستند إلى تعاليمها في صياغة القوانين الوضعية، التي كانت قوانين ردعية صارمة إتجاه المجرمين دون إعتبارات السن أو الجنس، فالسجن الإنفرادي كان مصير أخطر المجرمين والإعدام علنا والتنكيل بطرق غير إنسانية فالجرم مساو للإثم، مع إنزال الرحمة والتسامح مع صغار المخطئين الذين تعتبر أخطائهم خفيفة تشجيعا لنشر قيم الكنيسة.

في تاريخ العرب في فترة الجاهلية تحديدا رغم تشبع العرب في ذلك الوقت بالبعض من قيم الفضيلة كالجود والكرم والشهامة، إلا أن حياتهم لم تخلوا من جرائم القتل وسفك دماء بعضهم البعض بسبب الثأر (Revenge) المرتبط بجرائم الدم، وهي عادة أدت إلى حروب طويلة الأمد من قاتل ومقتول، بالإضافة إلى الحروب والقتل من أجل مناطق الرعي والماء وغيرها من الأسباب والدوافع للقتل والسبي. بنزول الإسلام الذي وضع حد لتلك المظاهر وتقنينه للثأر عبر فرض القصاص العادل (Just Retribution)، الذي يُعتبر من الوسائل الحاسمة في تطبيق العدالة والردع لجريمة القتل، وترتبط الجريمة في الدين الإسلامي بالجانبين الروحي من خلال سوء الاعتقاد وسوء النية إتجاه الأفراد وإتجاه المولى عز وجل، والجانب السلوكي المرتبط بالفعل المادي كجرائم القتل والسرقة والغش والتدليس، وما يقابلها من عقوبة القصاص وقطع اليد والجلد، مع الأخذ بمعيار العدالة والموازنة بين الجريمة والعقاب فالنفسُ بالنفسِ والعينُ بالعينِ والسنُ بالسنِ، كما أن السجن من بين العقوبات التي طبقها المسلمون منذ القدم سواء لإنتظار تنفيذ الحكم أو للمجرمين أو للأسرى، كل ذلك في إطار من العوامل الإنسانية التي تحفظ كرامة المسجون.

الفرع الثاني: الإجرام في العصر الحديث

في الفترة الممتدة من نهاية القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، شهدت الجريمة المنظمة إنتشارا ملحوظا بسبب التطور الذي شهدته المجتمعات الإنسانية ودخولها في مظاهر الحياة الحديثة، حيث شهدت الجريمة إتساعا لتمس جوانب مختلفة من الحياة كالقرصنة البحرية للسفن التجارية (Marine Piracy)، وإنتشار ممارسات القمار (Gambling) والبغاء (Prostitution) والابتزاز (Extortion) والسرقة (Theft)، وغيرها من الأعمال الإجرامية في مناطق متفرقة من العالم، كما إتجهت الجريمة لتكون أكثر تنظيما في إطار القوانين وتقسيم العمل والأدوار بين الأفراد أو ما يُصطلح على تسميته بالعصابات (Gangs).

ظهر في الاتجاه المقابل اِهتمام جلي لدى العديد من الباحثين في الأوساط الأكاديمية من مختلف التخصصات الاجتماعية والإنسانية، للبحث والتمحيص في الأسباب المؤدية إلى تنامي ظاهرة الإجرام والأعمال اللامشروعة، ويعتبر العالم البلجيكي كيتليه (Kitelet) من أوائل الباحثين في هذا المجال عبر مؤلفه "الإنسان وتطور ملكاته"، حيث تناول فيه تأثير العوامل الفردية والاجتماعية المؤدية إلى الجريمة، كالظروف الاقتصادية وأحوال الطقس ونوع الجنس وغيرها، كما تناول بطريقة إحصائية من خلال المنهج الإحصائي (Statistical Method) تنظيم وتبويب الأرقام والإحصائيات الجنائية، بهدف معرفة السلوك الإجرامي للفئات محل الإحصاء، محاولة منه الوصول إلى قواعد عامة تمكننا من فهم الجريمة كظاهرة شأنها شان الظواهر الطبيعية[1].

نجد أيضا أحد علماء الاجتماع وأشهرها وهو أوغست كومث (Auguste Comte) الذي نادى بضرورة اِستخدام المنهج التجريبي (Experimental Method) في دراسة الظواهر الإجتماعية، وبِاعتباره أن الجريمة من بين هذه الظواهر؛ من الضروري إجراء تجارب مختلفة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء تفشي الإجرام داخل الوسط الاجتماعي[2]، كما نجد عالم الاجتماع الآخر إميل دوركايهم (Emile Durkheim) الذي يعتبر أن الجريمة ظاهرة إجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، رغم أنها تتناقض مع الحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية للمجتمع وتمثل خطرا عليه، فهو يرى أن مظاهر نمو وتطور المجتمع وازدياد التعقيد في نظامه تنشأ حالة من الإفتقار إلى التكامل، فيزداد التناقض واللاتجانس بالرغم من محاولات التنظيم وتقسيم العمل، يؤدي ذلك إلى حالة أطلق عليها اسم الآنومي (Anomie) التي تَعني فقدان القواعد والمعايير الاجتماعية، ما يؤدي بالعديد من الأفراد إلى ممارسة أفعال تتقاطع مع تلك القيم والقواعد[3].

يوجد مفكرين آخرين أمثال سيزار بيكاريا (Cesare Beccaria) وأندري جيريه (André Guerry) وسيزار لومبروزو (Cesare Lombroso)، وغيرهم من الذين حاولوا وضع أطر واِستراتيجيات لدراسة ظاهرة الجريمة، وسبل الوقاية منها وطرق الردع لمحاربتها بقوانين أقرب إلى معيار العدالة، يتناسب حجم الفعل الإجرامي بالعقوبة المسلطة على مرتكبيها، حيث أسست كل تلك الإسهامات لظهور علم قائم

---

[1] محمد شلال حبيب، مرجع سابق، ص 14.

[2] نفس المرجع، ص 13 .

[3] أكرم عبد الرزاق المشهداني، "**واقع الجريمة واتّجاهاتها في الوطن العربي: دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات**"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005)، ص 41.

بذاته في السنوات التي تلتها، هو علم الإجرام (Criminology) أو علم الجريمة الذي يرتكز على أسس ومناهج البحث العلمي.

الفرع الثالث: الإجرام في العصر المعاصر

ظهر مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أول إستخدام لمصطلح الجريمة المنظمة (Organized Crime)، حيث شهدت تلك الفترة أحداث الثورة الفرنسية في أوروبا التي كان لها دور في إعادة هيكلة النظام العالمي وظهور الدولة الحديثة، كما شهدت المجتمعات الإنسانية إزدهارا واتساعا حضاريا ملفتا، الأمر الذي وفر بيئة خصبة لظهور شكل جديد ومنظم للممارسات الإجرامية، فظهرت العديد من المنظمات المافياوية على شاكلة كامورا (Camorra) بمدينة نابولي ولَكوزَا نُوستْرا (La Cosa Nostra) بميدنة صقلية في إيطاليا، والياكوزَا (Yakuza) في اليابان وعصابة ثلاثي هونغ كونغ (Hong Kong Triads) في الصين، وعصابات الشوارع الأيرلندية مثل بوري بويز (The Bowery Boys) وحُماة أوكُونيل (O'Connell's Guards)[1]، وغيرها من العصابات المتواجدة في روسيا وأمريكا وأمريكا اللاتينية، وهي كلها عصابات مارست الجريمة والقتل والسرقة والمقامرة والدعارة، والمتاجرة في أسواق مربحة لا مشروعة تغلغلت فيما بعد إلى دواليب الاقتصاد والسياسة.

شهدت كل من إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرون إنتشارا واسعا للأعمال الإجرامية من طرف العصابات والمافيا، حيث سيطروا على مفاصل الحياة اليومية وإنتشرت مظاهر القتل والاختطاف والتصفيات الجسدية للمسئولين ورجال الشرطة، وأصبح الابتزاز ظاهرة يومية لكسب الأموال من طرف العصابات. في إيطاليا ظهر ما يُسمى بعصابة اليد السوداء (La Mano Nera) تعتمد على إبتزاز السكان المحليين من الأثرياء والتجار وكبار المستثمرين والمصنعين، عن طريق بعث رسائل تُطالب فيها دفع مبالغ لضمان عدم الأذية من عناصرها، ومن يعارض غالبا ما يتم تصفيته أو المساس بعائلته أو أعماله التجارية[2].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية مهد الجريمة في عشرينيات القرن العشرون، ونظرا للأضرار السلبية للخمور (Alcohol) التي رجحت الحكومة الأمريكية أنها السبب الرئيسي لتفشي الإجرام، قامت في

---

[1] Federico Varese, **"What is Organized Crime?"** , IN: Federico Verse (ED), **"Organized Crime: Critical Concepts in Criminology"**, (London: Rutledge, 2010), P 17.

[2] Legal Encyclopedia, **"Organized crime history: American Law and Legal Information"**, (Law Library), P 1624. **Available At:** https://law.jrank.org/pages/1624/organized-crime-history.html

تعديلها الثامن عشر للدستور بسن قانون الحظر الوطني (National Prohibition)، ومضمونه حظر إنتاج ونقل وبيع الخمور بمختلف أنواعها محاولة للحد من النشاط الإجرامي[1]، غير أنه حدث عكس ذلك من خلال حدوث اِنفجار واسع لبيع الخمور وإنتاجها بطرق لا مشروعة من طرف العصابات الأمريكية، حيث قدرت بعض التقارير آنذاك أن عصابة شيكاغو المعروفة باسم آل كابو (Al Capone) كسبت دخول سنوي قدره 105 مليون دولار[2]، كعوائد من المتاجرة بالخمور ومنتجات مختلفة أخرى غير مشروعة، تُستخدم تلك الأموال في تمويل اِستثمارات وأعمال قانونية وغير قانونية، الأمر الذي ألحق الضرر بالاقتصاد الأمريكي ما إضطرها إلى إلغاء قانون الحظر عام 1933.

أسست مطلع الخمسينات لجنة مكافحة الجريمة في مجلس الشيوخ الأمريكي برئاسة إِستِيس كِيفُوفر (Estes Kefauver)، قامت هذه اللجنة بعرض جلسات تحقيق مع كبار المجرمين قيد الاعتقال، حيث كشفت تلك الجلسات عن تطورات سرية حدثت في عالم الإجرام، فقد كشف الاستجوابات مصطلحات التسلسل الهرمي (The Hierarchy) في هيكل العصابات[3]، كما خَلَصت اللجنة في تقريرها إلى أن العصابات في الو م أ، تملك شبكات وثيقة من العلاقات والتعاون والتنسيق مع عصابات المافيا الإيطالية، وحتى المافيا الكندية التي كانت تتعامل مع المافيا الأمريكية منذ قانون حظر الخمور، بذلك يُعتبر بداية لظهور الإجرام الدولي العابر للحدود الوطنية للدولة الذي اِتسع مطلع الستينات والسبعينات، وتصبح عصابة لَكُوزَا نوسترا على سبيل المثال تنشط في أوروبا وأمريكا وغيرها من العصابات ذات النفوذ الدولي، كما اِخترق نشاطها السياسة والاقتصاد ومنظمات العمل في أمريكا وأوروبا ودول شرق آسيا.

بعد نهاية الحرب الباردة ودخول العالم عصر العولمة وما صاحبها من تطور في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، أصبح الاقتصاد العالمي (World Economic) أكثر ترابطا وتعقيدا بظهور تكتلات اِقتصادية إقليمية ودولية، وسهولة النقل والتبادل التجاري للسلع ورؤوس الأموال، كما ظهرت شبكات الأنترنت (Internet Networks) والتواصل الرقمي بين الأفراد في بقاع العالم المختلفة، وكما أشرنا من قبل بأن كل تطور إيجابي في مختلف الجوانب يصحبه جانب من السلبيات، فقد تطورت واتسعت الجريمة بمختلف أنواعها مستفيدة من المزايا سابقة الذكر، فإلى جانب جرائم العنف والقتل والسرقة التقليدية ظهرت جرائم الفساد (Corupption) في الإدارة والموظفين الحكوميين، وغسيل الأموال (Money

[1] Ibid.
[2] Idem.
[3] Federico Varese, Op.Cit, p 04.

Laundering) وتجارة المخدرات (Illicit Drug Trafficking)، كالكوكايين والهروين والقنب الهندي والحبوب المهلوسة وتجارة الأسلحة وتهريبها (Arms Trafficking)، وكذا تهريب البشر وتجارة الأعضاء البشرية (Humans Organs Trafficking) دون حساب لقيمة حياة الأفراد.

من جهة أخرى زاد تغلغل المافيا والعصابات في المجال السياسي بهدف توفير الغطاء والحماية لأعمالها اللامشروعة، فالمافيا الإيطالية تُعتبر خامس منظمة اقتصادية في إيطاليا من ناحية حجم الاستثمارات، وكانت السبب وراء إقالة العديد من الوزراء من مناصبهم، كما كان رئيس الوزراء الإيطالي السابق جوليو أندريوتي (Giulio Andreotti) محط اِتهام بتورطه في أعمال المافيا منتصف التسعينات[1]، كما سيطرت المافيا الكولومبية على حكومة كولومبيا عن طريق كارتل مِيدلينْ، حيث أصبح يطلق عليها حكومة (المافيوقراط) التي اِستغلت مختلف دواليب السلطة في البلاد لصالحها، ولم تتوقف مافيا الجريمة عند التغلغل في المجالين السياسي والاقتصادي، بل تعدت إلى إقامة علاقات واِتفاقيات مع الجماعات الإرهابية يتم بموجبها الدفع مقابل الحماية (pay for Protection) والمسالك الآمنة (Safe Ways) في المناطق التي تقع ضمن مجال نشاط الجماعات الإرهابية.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرون طفت على السطح صور أخرى من الجريمة المنظمة تتعلق أساسا بالجريمة السيبرانية (Sybercrime)، من خلال الأعمال المنفذة بواسطة الحواسيب التي تمس بالمعلومات والمعطيات السرية للدول والشركات الكُبرى وشبكاتها المعلوماتية، الهدف منها هو السعي للحصول على مكاسب مالية شخصية عبر بيع المعلومات أو لتعطيل النظم المعلوماتية للدول المستهدفة، وما يقلق قادة الدول هو إمكانية وصول قراصنة الأنترنت (Hackers)، إلى منظومات منصات إطلاق الرؤوس النووية والصواريخ الباليستية (Ballistic Missiles) فيكون بذلك خطر دمار العالم قائم في أي لحظة.

المطلب الثاني: مفهوم الجريمة المنظمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود

إن محاولة وضع تعريف متكامل للجريمة المنظمة أمر غير وارد؛ والشأن في ذلك يعود للأسباب ذاتها التي أوردناها عند محاولتنا وضع تعريف للإرهاب أعلاه، فتعدد الأسباب والمتغيرات والمنطلقات يحول دون ذلك، وتبقى في الغالب الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية أرضية الانطلاق

[1] محمد فتحي عيد، "**الإجرام المُعاصر**"، الطبعة الأولى، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص14.

لمختلف التعاريف الموضوعة حد الساعة، وغير الوارد في جانب وضع تعريف للجريمة المنظمة ليس مرده غياب التعاريف، وإنما لتعددها وتعدد الجوانب التي يرتكز عليها كل تعريف، فلا غرابة من غياب الموضوعية في بعضها كما يعوز البعض الآخر أسباب الجريمة إلى سِحر الجريمة والافتتان بها، فأشخاص عاديون تأثروا بأفلام الجريمة أضحوا مجرمين إما تقليدا أو حبا فكانت البداية لهم في عالم الإجرام.

نحاول بذلك التطرق إلى بعض التعاريف لمفكرين وأكاديميين ومؤسسات رسمية وحتى لتشريعات قانونية لدى بعض الدول.

الفرع الأول: تعاريف مختلفة للجريمة المنظمة

بالبحث والتمحيص في معاجم وقواميس اللغة العربية حول معاني مصطلح الجريمة المنظمة، وجدنا معاني وتفسيرات مشتركة فيما بينها، فكلمة الجَرِيمَة من الجُرْمْ أي الذنب وجَرَمَ أي اِرتكَب ذنباً وجَرَّمَ بمعنى اِتّهَمَ شخص بِارتكَاب ذنبْ أو جُرْم، أما كلمة المنظمة فهي من التنظيمْ أي الترتيبْ والتدبير ونظمَ الشيء بمعنى جَعَلَه مُرتب وِفْق نسق مُعين، وبجمع شقي المصطلح نجده بمعنى اِرتِكَاب جُرْم بطريقة مُدَبرة وفق تخطيط معين.

وردت في قاموس اللغة الفرنسية (Larousse) كلمة (Crime) بمعنى جريمة القتل العمد أو الخرق الخطير للقانون، أو اِرتكاب جريمة ضد أمن الدولة، أما (Criminalité) فتعني مجموع الجرائم المرتكبة في بيئة محددة في وقت معين[1].

وردت في القاموس الإنجليزي (Oxford) كلمة (Crime) بوصفها شيء من السلوك أو النشاط غير القانوني، يعاقب عليه الناس بإرسالهم إلى السجن على سبيل المثال، كما أن إلحاق الضرر بالملكية العامة يُعتبر جريمة، كما ورد أن شُعور الناس بالجوع وعدم حصولهم على الطعام يُعتبر جريمة أخلاقية، تمس بإنسانية الأفراد وحقهم في العيش والحصول على ضروريات الحياة[2].

ترتبط الجريمة في الشريعة الإسلامية اِرتباطا وثيقا بمفهوم الذنب؛ فالمسلم مقيد بالنهي عن بعض الأفعال، كما هو واجب عليه القيام بأفعال أخرى حتى لا يكون مذنبا وواقعا في الجُرم، بذلك فالجريمة هي الكف على ما نهى الله عنه واِتخاذ ما أمر به، بمعنى أن مخالفة شرع الله ينجر عنه عقابا دنيويا ينفذه

[1] **Le dictionnaire Larousse de poche**, Op.Cit, P 196.
[2] Miranda Steel, **"Oxford: Wordpower Dictionary"**, Op.Cit.

الحاكم الشرعي أو عقابا أخرويا (الآخرة) ينفذه الله عز وجل[1]، حيث وردت في القرآن الكريم مصطلحات الإجرام إما لوصف المجرمين بها أو لوصف الأعمال الإجرامية، فنجد قوله تعالى ﴿...**إن الذينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الذِينَ آَمَنُوا يَضْحَكُون**...﴾[2] لوصف حالة إستهزاء الكفار من الذين آمنوا بالله ورسوله، كما نجد قوله تعالى ﴿...**إن المُجرِمينَ فِيْ ظَلَالٍ وَسُعُرٍ**...﴾[3] لتوضيح ما ينتظر المجرمين من عذاب، وقوله ﴿...**وَلَا يُجَرِمَنَّكُمْ شَنئانُ قَوْمٍ عَلَى أَلَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتقْوَى**...﴾[4] للإقرار بالعدل والقسطاس ولو كانت هناك بغضاء وعداوة لأحد طرفي الخصام أو الإقتتال.

ويمكن تقسيم الجريمة في الشريعة الإسلامية إلى ثلاثة أنواع متباينة[5]:

1- **جرائم تعدي حدود الله:** وهي الجرائم التي لا تسقط ولا تقبل التعديل أو التغيير أو الإسقاط وهي توجب الحد، منها الردة والبغي والقذف والسرقة والحرابة وشرب الخمر، فمرتكبها يُقام عليه الحد دون رأفة نَكالا من الله.

2- **جرائم القصاص والدِيات:** والقصاص بمعنى الإقتصاص وهو إنزال العقاب بقدر التساوي مع الذنب على الجاني لإحقاق العدل، فالقاتل يُقتل والدية هي الدفع لأهل القتيل في حالة القتل الخطأ.

3- **جرائم التعزيز:** وهي متعلقة بجريمة المعاصي التي ليس فيها حد ولا كفارة وتستوجب إنزال العقاب، وهي عقوبة غير مقدرة حقا لله تعالى و(العزز) يعني التأديب بهدف تأديب مرتكبي بعض الجرائم.

نجد من الناحية الأكاديمية والفقهية زَخم لا بأس به من البحوث والدراسات، التي سَعَت إلى وضع تعريف محدد للجريمة المنظمة، فكان بذلك أزيد من مائة تعريف لمفكرين وباحثين أكاديميين، وتشريعات وقوانين وتقارير حكومية ومؤسسات رسمية وطنية ودولية، حيث إلتقت العديد من تلك المفاهيم في نقاط عدة منها السعي إلى الربح بطرق غير مشروعة، بالإضافة إلى التسلسل الهرمي المنظم الذي يعطي الاستمرارية لتلك التنظيمات، ومنه سنحاول التطرق إلى البعض من تلك التعاريف.

---

[1] محمد أبو زهرة، "**الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: الجريمة**"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص 20.

[2] القرآن الكريم، سورة المطففين، الآية 29.

[3] القرآن الكريم، سورة القمر، الآية 47.

[4] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 08.

[5] أكرم عبد الرزاق المشهداني، مرجع سابق، ص ص 38-39.

يرى (Jay Albanese) أن الجريمة المنظمة هي عمل إجرامي يتميز بطابع الاستمرارية، يعمل بشكل واعي للإستفادة من الأنشطة غير المشروعة التي في الغالب ما تكون مطلوبة لدى العامة، وتضمن بقائها وإستمراريتها باللجوء إلى إستخدام القوة والتهديد والسيطرة والاحتكار، وبالخصوص على فساد الموظفين العموميين[1]، وهو في الغالب تعريف واضح يضم الأركان التي تجب في أي فعل إجرامي منظم.

يعرفها جيمس ديفز (J.Davis) بانها كل سلوك ينحرف عن معايير المجتمع السياسي، ويقصد به ذلك المجتمع الذي تحكمه القوانين التي تشرف على صياغتها وتنفيذها سلطة منظمة ذات إعتراف اجتماعي ورسمي، بالتالي الجريمة هي كل فعل يعاقب عليه القانون[2]، بذلك يكون ديفز قد ربط بين المجتمع السياسي والقوانين الوضعية حيث كل فعل مخالف للتشريعات الوضعية يُعتبر جريمة. ويعرفانها كل من هيربرت (Herbert) و سميث (Smith) على أنها شكل من أشكال السلوك الإنحرافي، يهدف في الغالب إلى فساد النظام الاجتماعي القائم[3]، وهما يَعتبِران بذلك أن الجريمة المنظمة هي إنتهاك للمعايير والنظم الاجتماعية القائمة بحيث تسبب الأذى للمجتمع، أما كوسون (Cusson) فيعرفها بأنها منظمة إجرامية تشكل شبكة مستقلة من مجموعة من المجرمين القادرين على إرتكاب جرائم القتل، وإستمرار بقاء هذه الشبكة مرهون بإرتباط أعضائها بالسكان وبالدولة بعلاقات تتنوع بين الحماية والترويع والرشوة[4].

في العالم العربي من خلال الباحثين والأكاديميين العرب نجد العديد من الإسهامات التي حاولت إعطاء مفهوم شامل للجريمة المنظمة، منهم محمد فاروق النبهان (M.Farouk Annbhan) الذي يرى بأن الجريمة المنظمة هي نتاج إفرازات الحضارة المادية، التي تُمكن الإنسان المجرم من تحقيق أهدافه الإجرامية بطريقة متقدمة لا يتمكن القانون من ملاحقته، بفضل ما أحاط به نفسه من وسائل يخفي بها أغراضه الإجرامية، ولا بد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين[5]، ونلاحظ هنا أن النبهان ربط بين الجريمة والتطور الذي وصلت إليه الحضارة الحالية وهي ربما نقطة قُصور في هذا التعريف، فالجريمة المنظمة يعود تاريخها إلى القِدم مع مختلف الحضارات المتعاقبة كما أوضحنا في عناصر سابقة. ويُعرفها عبد الجبار عريم (Abdeljabbar Arim) بأنها إنتهاك للقيم الاجتماعية، التي حددتها الغالبية العُظمى من الهيئة التي

---

[1] Jay S. Albanese, **"Organized Crime: Form The Mob to Transnational Organized Crime"**, Seventh Edition, (USA: Anderson Publishing, 2015), P 05.

[2] أكرم عبد الرزاق المشهداني ، مرجع سابق، ص 42 .

3 نفس المرجع، ص 43.

4 أحمد فاروق زاهر، **"الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها"**، في: الندوة العلمية بعنوان **"العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم"**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2007.

5 محمد فتحي عيد، **"الإجرام المعاصر"**، مرجع سابق، ص 79.

وضعت القانون الذي يُجسد هذه القيم[1]، ويجمع هذا التعريف على أن الجريمة المنظمة هي خرق للقيم الاجتماعية من جهة وللقوانين الوضعية من جهة أخرى ما يستوجب العقوبة.

الفرع الثاني: تعاريف قانونية للجريمة المنظمة

حاولت العديد من المؤسسات الرسمية والمؤتمرات الدولية والقوانين التشريعية للدول وكذا العديد من الاتفاقيات الدولية، وضع مفاهيم للجريمة المنظمة لتتقارب بذلك في بعض المحددات وتختلف في أخرى حسب المنطلقات التي ركزت عليها كل جهة.

عرفها المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين للأمم المتحدة (ONU) المنعقد بجنيف عام 1975 بسويسرا، على أنها نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، تهدف إلى تحقيق ثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص، وهي مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي[2]، فهذا التعريف بالرغم من عدم إشارته إلى عنصر الإستدامة وطابع العنف لدى التنظيمات الإجرامية، إلا أنه يُقر بأن الجريمة المنظمة مرتبطة أساسا بالهدف الربحي لمخالفتها القانون وإرتباطها بالفساد السياسي للمسئولين.

عرفت منظمة الشرطة الجنائية الدولية (Interpol) في مؤتمرها السنوي لعام 1988 الجريمة المنظمة، على أنها أي مشروع إجرامي أو مجموعة من الأشخاص ينخرطون في أنشطة إجرامية مستمرة، هدفها جني الأرباح المتحصل منها بغض النظر عن أي حدود وطنية وتتضمن بذلك أربعة عناصر أساسية:[3]

- مجموعة من الأشخاص.
- أنشطة إجرامية مستمرة.
- هدف الجريمة هو الربح.
- ليس للجريمة المنظمة حدود معينة للنشاط.

---

1 أكرم عبد الرزاق المشهداني، مرجع سابق، ص ص 44.

2 عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، "**الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات**"، الطبعة الأولى، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص ص 24-25.

3 محمد فتحي عيد، "**الإجرام المُعاصر**"، مرجع سابق، ص 93.

ونرى أن التعريف قد أغفل عناصر كالتخطيط وإستخدام العنف وإستشراء الفساد، وهو قصور يطال مختلف التعاريف المطروحة في هذا الصدد.

عرفها المؤتمر السادس للجمعية الدولية لقانون العقوبات عام 1999 ببودابست، على أنها عبارة عن أنشطة مرتكبة بواسطة منظمات محترفة ومهيكلة بصورة صارمة، هذه المنظمات تميل إلى الإجرام ولا ينطبق نموذج المجرم العادي على أعضائها، وهي ترتكب جرائم جسيمة كوسيلة للحصول على الربح المالي، أو بهدف الحصول أو المحافظة أو توسيع سلطاتها، أو بهدف ممارسة تأثير إقتصادي أو بهدف إستغلال الأشخاص[1]، ونلاحظ من هذا التعريف أنه متوازن شامل لمختلف عناصر وأركان الجريمة من تنظيم وإستمرارية ووجود أهداف على رأسها الهدف المالي، وهو من الضرورة في التعاريف الجنائية المختلفة أن تكون متوازنة ودقيقة، حتى يكون هناك فاصل لعدم المساس بالحقوق والحريات الشخصية والعامة.

تُعرفها إتفاقية باليرمو لعام 2000 بإيطاليا على أنها الجريمة التي ترتكبها جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري للجرم، ولا يلزم أن يكون لأعضائها أدوار محدّدة رسميا أو أن تكون عضويتهم مستمرة أو أن تكون بنيتها متطورة، وهذه الجماعة مكونة من ثلاثة أشخاص فأكثر ومستمرة لفترة من الزمن، تقوم بالتخطيط والتدبير لإرتكاب جريمة خطيرة أو جريمة من الجرائم المقررة وفقا للاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو مادية أخرى[2]، وهنا حددت الاتفاقية جملة من الجرائم المصنفة في خانة الخطيرة كما أقرت لها عقوبات سالبة للحرية (السجن)، وجرائم أخرى التي قد تضفي عليها صفة الجريمة المنظمة تُرتكب من طرف جماعة معينة.

التشريعات القانونية وقوانين العقوبات لدى الدول نجد بعضها قد أشار بصفة مباشرة وواضحة لمفهوم الجريمة المنظمة كما لم تَرِد عند بعضها الآخر، بذلك نحاول التطرق لبعض التعاريف الواردة في تشريعات بعض الدول.

يعرف القانون الاتحادي للرقابة على الجريمة المنظمة للو م أ الجريمة المنظمة، بأنها مشروع إجرامي لهُ نوع من الديمومة يمارس أنشطة إجرامية عدة، يقوم عليه عدد من الأشخاص متفقين أو متعاونين على

[1] أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق.

[2] محمد فتحي عيد، "**الإرهاب والمخدرات**"، الطبعة الأولى، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005)، ص 14.

الاستثمار المخطط والحصول على الربح من خلال السوق غير المشروعة[1]. كما يعرفها التشريع الإيطالي على أنها جريمة ترتكب بواسطة ثلاثة أشخاص منظمين، بغرض إرتكاب المزيد من الجرائم الخاصة بالفساد سواء تم تشكيل التنظيمات الإجرامية أو المشاركة فيها.[2]

وضعت لجنة مكافحة المخدرات والجريمة للإتحاد الأوروبي تعريفا للجريمة المنظمة، حيث إعتبرتها جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا، ينطوي على إرتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، وكذلك بهدف الحصول على السطوة أو تحقيق الأرباح[3]، بذلك يركز الإتحاد الأوروبي على ثلاثة صفات هي تجمع أكثر من شخصين وإرتكاب جرائم جسيمة بهدف تحقيق الأرباح، فإذا إجتمعت تلك الصفات يتم إدراج كل فعل على أنه جريمة منظمة.

في التشريعات القانونية للدول العربية على الرغم من إنضمام غالبيتها إلى الاتفاقيات الدولية، التي تحرم الإجرام المنظم من الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وغيرها، تكاد تخلو تشريعاتها من مفاهيم حول الجريمة المنظمة، مع أن مختلف الاتفاقيات الدولية تحث الدول المنخرطة فيها على تكييف منظوماتها التشريعية وفق ما جاء في بنود تلك الاتفاقيات، فما يوجد مجرد نصوص مختلفة ضمن قوانين العقوبات لها علاقة مباشرة بالجرائم المختلفة من السرقات والقتل والاعتداءات وغيرها.

يعتبر التشريع المصري التشريع الوحيد الذي أَفْرَدَ قوانين خاصة لمحاربة بعض صور الجريمة المنظمة، كقانون مكافحة عمليات غسيل الأموال وقانون مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، وبعض القوانين الأخرى المتعلقة بمكافحة سرقة الملكية الفكرية وجرائم البيئة، كما تضمن قانون العقوبات المصري نصوص قانونية لمكافحة جرائم الكمبيوتر والفساد، وسرقة السيارات والرشوة لدى الموظفين العامين وهي عبارة عن جرائم مجتمعية شائعة [4].

---

[1] إمام حسنين خليل، **"التعاون القضائي الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة: دراسة مقارنة بين الإتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الإماراتي"**، رُؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، المجلد الثالث، عدد 09، يناير 2015، ص 17.

[2] نفس المرجع، ص 18.

[3] أدية محمد صالح، **"الجريمة المنظمة: دراسة قانونية مقارنة"**، (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص ص 18-19.

4 نفس المرجع، ص ص 30-31.

ركز المشرع في التشريع الجزائري في نصوص قانون العقوبات على جمعيات الأشرار ومساعدة المجرمين، إبتداءا من المادة (176) التي نصت على أن كل جمعية أو إتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر، أو لجنحة أو أكثر معاقب عليها بخمس (5) سنوات على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك تكون جمعية أشرار، وتقوم هذه الجريمة بمجرد التصميم المشترك على القيام بالفعل[1]، فهنا القانون يعاقب ليس فقط على الجريمة مكتملة الأركان أعلاه بل تتعداها إلى مجرد التفكير المشترك للقيام بتلك الجريمة، وفي المادة (177) وردت مختلف العقوبات التي تطال تأسيس جمعية أشرار أو المشاركة فيها، تختلف تلك العقوبات بين الحبس (عقوبة سالبة الحرية) وغرامات مالية مختلفة، وكذلك المادة (77) مكرر التي جاء فيها أنه دون الإخلال بأحكام المادة (42) من هذا القانون، يعد إشتراكا في جمعية الأشرار المنصوص عليها في هذا القسم:

1- كل إتفاق بين شخصين أو أكثر لإرتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (176) من هذا القانون بغرض الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى.

2- قيام الشخص عن علم بهدف جمعية الأشرار أو بعزمها على إرتكاب جرائم معينة بدور فاعل في:

أ- نشاط جمعية الأشرار وفي أنشطة أخرى تضطلع بها هذه الجماعة، مع علمه أن مشاركته ستساهم في تحقيق الهدف الإجرامي للجماعة.

ب- تنظيم إرتكاب جريمة من قبل جمعية الأشرار أو الإيعاز بإرتكاب تلك الجريمة، أو المساعدة أو التحريض عليه أو تيسيره أو إبداء المشورة بشأنه.

الغرض من هذه المادة هو معاقبة عناصر دعم وإسناد جمعيات الأشرار (جماعات الجريمة المنظمة)، حيث يعتبر كل شخص بصفة مساعد أو مهيأ لظروف إرتكاب الجريمة مشاركا فيها.

نلاحظ بذلك أن القانون الجزائري لا يتضمن تشريعات خاصة لمحاربة الجريمة المنظمة، كغسيل الأموال والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة وتهريب البشر وغيرها، فالمواد المذكورة أعلاه تمس الجرائم التي لا ترقى إلى صفة الجرائم المنظمة الكبرى التي لها إرتباطات عالمية مختلفة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، قانون رقم 15-19 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المادة 176، العدد 71، السنة 52، ديسمبر 2015، ص 76.

كتعريف عام للجريمة المنظمة يمكن القول بأنها كيان إجرامي قائم على شخصين أو أكثر، وفق قانون داخلي وتنظيم هرمي يضم قادة مسئولين وعناصر للتنفيذ، يتسم بطابع الاستمرارية في ممارسة أعمال غير مشروعة وفق خطط مدروسة، يهدف إلى تحقيق منافع ربحية مالية ومادية بإستخدام مختلف الطرق المشروعة وغير المشروعة، كالعنف والتهديد والسيطرة بواسطة فساد أجهزة الإدارة والمسئولين وفساد نظم العدالة عبر الابتزاز والرشوة.

الفرع الثالث: تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود

بعدما تطرقنا إلى مفهوم الجريمة المنظمة نحاول أن نوضح مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التعاريف التي تطرقنا إليها آنفا فيما يخص الجريمة المنظمة هي تنطبق شكلا ومضمونا على الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بإعتبارها أيضا عمل أو جرم غير مشروع منظم يمارسه أشخاص بهدف تحقيق ربح مادي معين، فالإضافة هنا تشمل مصطلح عبر الوطنية (Transnationalism) وهي بمعنى عابرة للحدود الوطنية للدول، حيث لم تبقى بالميزة المحلية بل تعدتها لتصبح ذات طابع دولي.

نجد أنفسنا هنا أمام تساؤل هو متى يمكن إطلاق صفة عبر الوطنية؟ والمرجح هنا هو أن تكون عدة دول مسرح لسلوك إجرامي معين، أو أن تكون المرحلة الأولى من إرتكاب الجرم وهي مرحلة التخطيط في دولة ما ويكون التنفيذ في دولة أخرى، كما يمكن أن تصل تأثيرات الجرم وإنعكاساته السلبية إلى دولة أخرى ثالثة، بذلك حددت إتفاقية باليرمو لعام 2000 أربعة محددات إذا توافر أحدها فهي تصنف ضمن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[1]:

1- إذا إرتكبت الجريمة في أكثر من دولة كإنتاج السلع غير المشروعة في دولة وتسويقها إلى أكثر من دولة، كالمخدرات الأسلحة الأقراص المهلوسة (المؤثرات العقلية) وغيرها.

2- إذا إرتكبت الجريمة في دولة لكن تم التخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها في دولة أو دول أخرى.

3- إرتكاب جريمة في دولة معينة من طرف عصابات تنشط في أكثر من دولة، كأن تقوم إحدى العصابات بتصفية شخص في دولة ما لإمتناعه تسديد دين قمار أو لأسباب أخرى.

[1] محمد فتحي عيد، **"الإرهاب والمخدرات"**، مرجع سابق، ص ص 16-17.

4- إذا اِرتكبت الجريمة في دولة واحدة وكان لها تبعات سلبية في دولة أخرى، كأن تقوم إحدى العصابات بِاغتيال شخص ينتمي لدولة أخرى كان يمارس نشاط تجاري في الدولة التي اغتيل فيها، فتحدث أزمة دبلوماسية بين الدولتين، أو قد يدخل الأشخاص في كِلا الدولتين في حالة من القتل والقتل المضاد للأشخاص الذين يزاولون التجارة من الدولة الأخرى، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2003 وبلغ عدد أعضائها 93 دولة، وبذلك تكون الإتفاقية قد ضبطت صفة "العابرة للحدود" من خلال المحددات الأربعة، بالتالي يمكن تصنيفها إذا توافر إحداها على أنها تهديد دولي وجب مجابهته وفق طرق وإمكانات دولية مشتركة.

على الرغم من التشابه بين الجريمة المنظمة المحلية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، من حيث الطابع التنظيمي الهرمي والسرية في تنفيذ الجرم والهدف الربحي من العمل الإجرامي، نميز بعض الصفات الأخرى التي تتميز بها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

1- النشاط عبر الوطني؛ بحيث لا يوجد أي اِعتبار للحدود بين الدول في العمل الإجرامي.

2- حجم المنظمة الإجرامية نفسها؛ فهي في الغالب ضخمة من حيث الأفراد والتنظيم والقوانين.

3- ضخامة النشاط الإجرامي؛ ما يفسر تخطيه حدود الدول.

4- تحقيق مستويات عالية من الأرباح؛ نظرا للترويج عبر الدولي لمنتجاتها وأنشطتها.

5- إمتلاك رؤوس أموال ضخمة؛ يمكنها من تسخير مختلف الإمكانيات في نشاطها.

6- إمتلاك مختلف عناصر القوة والنفوذ؛ ما يسهل حركة نشاطها وسهولته.

إجمالا يمكن القول أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود تتحقق إذا توافرت شروط معينة بداية من عامل الجُناة، من خلال إشراك ثلاثة أشخاص أو أكثر على درجة من التنظيم المحكم والاستمرارية في التواجد، تمارس نشاطها بتخطيط عالي الدقة نظرا لتلاقي إرادات المنخرطين فيها على مَلَكَة الإجرام وممارسته، كما يتمحور العامل الآخر على السلوك الإجرامي ومدى خطورته، بصفته قائم على التخطيط والنية المسبقة لِارتكابه، بحيث يكون السلوك عبارة عن فعل إجرامي يعاقب عليه القانون بعقوبات مختلفة، كما يتعدى هذا السلوك أو تأثيراته المترتبة حدود الدول الوطنية سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة التنفيذ والمتابعة.

المطلب الثالث: خصائص وأشكال الجريمة المنظمة

تُعتبر الجريمة المنظمة ذات طابع خصوصي خارج نطاق الجرائم العادية الناتجة عن سلوك أفراد، إجتمعوا لممارسة نشاطات إجرامية لا ترقى لدرجة الجريمة المنظمة نظرا لإفتقادها التنظيم والتخطيط العميق المحكم، ولا تتعدى مقصد الحصول على مكاسب يومية لا ترقى أيضا إلى مكاسب ومظاهر الجريمة المنظمة، هذه الأخيرة تمتلك من الخصائص التي تمكنها من ممارسة نشاطات قد تنعكس نتائجها سلبا على أمن الأفراد والدول واقتصادياتها القائمة، لذلك نحاول توضيح بعض من خصائص الجريمة المنظمة وطبيعة الأعمال التي تصنف في خانة الخطيرة جدا، التي تقوم بها على الصعيدين الداخلي والدولي.

الفرع الأول: خصائص الجريمة المنظمة

لكل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية والإنسانية مميزاتها الخاصة التي تمنحها خاصية الاختلاف مع غيرها من الظواهر، فالجريمة كظاهرة لها خصائص ومميزات ربما قد تكون من بين العوامل المعبرة عن قوة التنظيمات الإجرامية وكيفية عملها وإستمرارها لعقود طويلة، ومدى خطورتها وخطورة ما تقوم به من أنشاطة؛ ومن تلك الخصائص نجد:

1- طبيعة أعضاء التنظيم

يتميز أعضاء التنظيمات الإجرامية المنظمة بالدافع المادي والعقيدة الربحية المحضة في نشاطاتهم الإجرامية، بحيث لا يندرجون ضمن أي إتجاه سياسي أو عقيدة سياسية أو حتى أهداف سياسية، فالغرض من الأعمال الإجرامية هو الكسب المادي من عائدات الإجرام، والسعي إلى السيطرة على إنتاج السلع اللامشروعة وأسواق تصريفها بمختلف الطرق الممكنة، وهذا لا ينفي من وجود قادة الإجرام في مناصب سياسية وحكومية لغرض حماية أعمالهم الإجرامية، كما من الممكن إستدراج مسئولين أو موظفين حكوميين إلى عالم الجريمة عن طريق توريطهم بالرشوة والامتيازات وغيرها، ويمكن أيضا للجماعات الإرهابية الانخراط في أعمال الجريمة أو ربط شراكات مع التنظيمات الإجرامية المنظمة، بهدف البحث عن العائد المادي لتمويل نشاطاتها الإرهابية، فالكسب المادي هو العقيدة الأساسية للجريمة المنظمة.

2- طابع التنظيم والاستمرارية

يُعتبر التنظيم عامل مهم لدى الجماعة الإجرامية فهي تأخذ اسمها (الجريمة المنظمة) من خاصية التنظيم، هذا الأخير يُعطيها عامل الاستمرارية (Continuity) والديمومة (Permanenty) في ممارسة نشاطها، فمصطلح العائلة المافيوزية (The Mafiosi Family) هي جماعات متنوعة تعتمد على هيكل متدرج يقوم على العلاقات شبه العائلية إلى شبكات مرنة، تشمل بمعناها الواسع الأعضاء الذين ينتمون إليها عن طريق الدم والتحالف والتجنيد والولاء في شكل من أشكال العائلة الحقيقي[1].

يخضع كل أعضاء المنظمة الإجرامية إلى ما يشبه الدستور الداخلي نظرا لصرامته، بحيث تحدد من خلاله مختلف الأدوار داخل المنظمة من أعلى مستويات القيادة إلى قاعدة التنفيذ وكذا نظام الترقية والتصفية، فهي بذلك تنظيم مؤسسي ثابت يقوده أشخاص دوو حنكة، في إعطائها صورة تدل على النقاء والاحترام والالتزام بالقانون تضمن من خلالها الاستمرارية في البقاء[2].

3- سرية النشاط

يُعتبر عامل السرية الخاصية المميزة لحركة ونشاط الجماعات الإجرامية المنظمة، فطبيعة النشاطات ونوعيتها تفرض عليها طابع السرية؛ سرية التخطيط والتنفيذ والتزام الصمت في حالة إلقاء القبض على أحد الأعضاء، فما يعرف بقانون الصمت (Law Of Silence)[3] يلزم على الأعضاء التكتم والسر في كل ما يتعلق بالمنظمة ونشاطها، خصوصا في مواجهة رجال الشرطة والأمن لأن عقوبة الإخلال بقانون الصمت هي التصفية الحتمية، كما أن القادة غالبا ما يستخدمون حياة الطبقة الراقية من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، لكسب إحترام وتقدير المجتمع لتكون بذلك غطاء لنشاطهم الإجرامي، ويكونوا على مسافة من مواقع النشاط تحسبا للمداهمات والاعتقالات.

4- النشاط والكسب المادي اللامشروع

تعتبر النشاطات اللامشروعة المحرمة في مختلف التشريعات القانونية داخلية كانت أم دولية، الوظيفة الأساسية لمختلف الجماعات الإجرامية المنظمة، بإعتبارها مصدر سريع وهام للربح والكسب المادي،

---

[1] أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق.

2 جمال محمد خليفة المري، "**الأمن القومي: الإرهاب- الجريمة المنظمة- التجسس- الإشاعة- التخريب**"، الطبعة الأولى، (دبي: أكاديمية شرطة دبي، كلية القانون وعلوم الشرطة، 2005) ، ص 48.

[3] أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق.

فتجارة المخدرات (Drug Trafficking) وتجارة الأسلحة (Arms Trafficking) والمتاجرة بالبشر والدعارة (Prostitution)، وعمليات غسيل الأموال (Money Laudering) والابتزاز (Blackmail) بمختلف أشكاله (تهديد مساومة رشوة...)، كلها مصادر دخل لتلك الجماعات تذر عليها ثروات طائلة غير نظيفة، تقوم بتنظيفها عبر إعادة تدويرها في النشاطات المشروعة، ولتحقيق ذلك تُبيح تلك الجماعات لنفسها مختلف الطرق المتاحة من العنف والتصفية والاختطاف والرشوة، إتجاه كل من يعترض نشاطها في مقدمتها المصالح الأمنية المختصة في مكافحة مثل هذه النشاطات.

5- النشاط الإجرامي العابر للحدود

نظرا للتطور الهائل في الجانب التكنولوجي والتقني ووسائل الاتصالات والمواصلات الحديثة، أعطى ذلك سهولة بالغة للجريمة المنظمة لعبور أنشطتها الحدود الوطنية للدول، حيث أصبح يتم تسويق المنتجات غير المشروعة لتعبر أكثر من دولة، مستعينين في ذلك بمزايا التكنولوجيا لمعرفة الأسواق الجيدة للاستهلاك وتصريف تلك المنتجات، ومن ثمة نقلها بوسائل حديثة سريعة كالقوارب والطائرات عبر رحلات سرية آمنة، تستخدم فيها الرشوة لشراء الذمم وضمان الطريق للوصول بتلك المنتجات بصفة آمنة، هذا الأمر أدى بعصابات الجريمة المنظمة في العديد من المناطق إلى ربط علاقات مع الجماعات الإرهابية، لضمان العبور على مسالك آمنة ضمن الأراضي التي تخضع لسيطرة الإرهابيين، كمنطقة الساحل الإفريقي في أفريقيا وأفغانستان وكمبوديا في مناطق أخرى من العالم، أين يتم إنتاج وتسويق المخدرات برعاية الجماعات الإرهابية المسلحة.

توجد مميزات أخرى للجريمة المنظمة كالغموض والعنف الدموي وحسن إستخدام التكنولوجيا الحديثة للتواصل مع شبكاتها المتفرعة عبر العالم، وسهولة التواصل بين قادتها وتحويل رؤوس الأموال عبر حسابات آمنة، كما تعمد إلى حماية تلك الأموال عن طريق اللجوء إلى ملاذات آمنة (Safe Harbours) كل ذلك جعلها تتميز عن الجرائم العادية، فهي أكثر مأسسة من بعض دول العالم الثالث من حيث البنى والهياكل والتنظيم والأرباح.

الفرع الثاني: أشكال الجريمة المنظمة

تتعدد النشاطات التي تمارسها جماعات الجريمة المنظمة التي تذر عليها أرباحا خيالية، تفوق حجمها حجم ميزانيات دول صغرى أو متوسطة، وهذا يعني أننا لا نتحدث على صغار المجرمين والجرائم التي لا تتعدى سرقات الشوارع من النشالين (Pickpockets) والنصابين (Scammers)، فحديثنا هنا يدور

حول جرائم خطيرة تحقق الثراء في فترات وجيزة، تصل خطورتها ليس إلى تهديد حياة الأفراد والمجتمعات فحسب بل تهدد اقتصاديات دول بكاملها، لأنها تشكل اقتصاد غير مشروع موازي للاقتصاد الوطني لتلك الدول، لذلك سنحاول التطرق إلى الأهم والأخطر من تلك الجرائم.

1- التهريب والإتجار بالمخدرات

تعتبر المتاجرة بالمخدرات (Drug Trafficking) والتوابع من مشتقاتها، من الأنشطة الرئيسية لجماعات الجريمة المنظمة بإعتبارها الأكثر رواجا وإدرارا للأرباح، ويتم ذلك إما بزراعتها وإنتاجها أو بإعادة تدويرها كسلع جاهزة للاستهلاك، كمخدر الخشخاش والقنب الهندي والكوكايين والهيروين، أو كالمهلوسات المخدرة كيميائية المصدر على شاكلة المورفين والميثامفيتامين والبيثدين والبروبردين، وغيرها من الأنواع التي تصنف في خانة الخطر القصوى على صحة الأفراد.

تعتبر تجارة المخدرات المصدر الأول للأموال غير المشروعة على مستوى العالم، إذ تشكل ما يقارب 75% من إجمالي أموال الجريمة المنظمة، ساعدها في ذلك التطور الحاصل في مجال تقنية التصنيع والتسويق عبر العالم[1]، حيث أثبتت التقارير السنوية لبرامج الأمم المتحدة للرقابة الدولية على المخدرات، أن حجم الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات وحدها يقدر سنويا بحوالي 400 مليار دولار، كما أن الأرباح التي تتحصل عليها جماعات الجريمة المنظمة متعددة الجنسيات تصل إلى حوالي 750 مليار دولار سنويا[2]، كل تلك الأرقام كانت حافزا وعاملا مغريا للانضمام إلى الإجرام لدى الأفراد العاديين وحتى رجال الدولة.

2- التهريب والإتجار بالأسلحة

يُعتبر تهريب السلاح (Arms Trafficking) والمتاجرة به من طرف جماعات الجريمة المنظمة في المرتبة الثانية من حيث إدراره للأموال بعد المخدرات، نظرا لإرتباطه بالمناطق الساخنة من النزاعات والحروب والأعمال الإرهابية والإجرامية المختلفة، لذلك تعتبر سلعة رائجة في الأسواق الرسمية والأسواق الموازية، وتعتبر الأسلحة الخفيفة (Small Arms) الأكثر رواجا كالمسدسات والبنادق الآلية الهجومية، والقنابل وقاذفات الصواريخ المحمولة المضادة للطائرات والدبابات ومختلف الذخائر بمختلف أعيرتها، وقد قدر

[1] جمال محمد خليفة، مرجع سابق، ص 72.

[2] أدية محمد صالح، مرجع سابق، ص 100.

مجلس العلاقات الخارجية للو م أ لعام 2012 القيمة المالية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بحوالي 01 مليار دولار سنويا، ويكون الاتجاه الدولي للاتجار غير المشروع بالأسلحة؛ من الدول المتقدمة المصنعة لها إلى المشترين من البلدان النامية في مختلف بقاع العالم لأغراض كثيرة ومختلفة.[1]

ما يمكن أن نقف عنده هو رحلة الأسلحة المهربة منذ إنطلاقها من المصانع، إلى الوجهات المرغوبة تحت رعاية وإدارة جماعات الجريمة المنظمة، التي تملك أتباع لها عبر مختلف الأماكن والهياكل في الدول التي تمر عبرها، ويتم ذلك عن طريق إرشاء المسئولين الفاسدين داخل تلك الدول، حيث نجد على سبيل المثال إقرار لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة بشأن حظر الأسلحة إلى ليبيريا وأنغولا، بضلوع مسئولين حكوميين في كلا البلدين في إدخال الأسلحة والمتاجرة بها بطرق غير شرعية، عبر إستخدام الرشوة لمنح تراخيص لإدخال الأسلحة[2]، بالتنسيق مع مافيا الجريمة المنظمة نظرا لسيطرة هذه الأخيرة على مخازن السلاح، بسبب ضعف التأمين أو بسبب الحروب وإنكسار منظومات الجيوش النظامية كما حدث في ليبيا وسوريا، وغالبا ما تلجأ الجماعات المتمردة والمنظمات الإرهابية إلى شبكات الجريمة المنظمة للحصول على مختلف الأسلحة مقابل مبالغ طائلة[3].

3- التهريب والإتجار بالبشر

تهريب البشر (Human Trafficking) والاتجار بهم من أبشع ما ترتكبه عصابات الجريمة المنظمة من جرائم، حيث يمكن تمييز ثلاثة صور متباينة للتهريب والمتاجرة بالبشر، الصورة الأولى هي الأخطر حيث تستهدف مختلف شرائح المجتمع، ويتعلق الأمر بالمتاجرة بالأعضاء البشرية (Human Organ Trade)، الصورة الثانية تتعلق بتهريب النساء والمتاجرة بهن من أجل البغاء حيث يتم تهريبهن من دول العالم الثالث، وبيعهن للعمل في الدعارة في الدول المتقدمة خصوصا دول جنوب شرق آسيا وأروبا ودول أمريكا الشمالية، فهي الأسواق المستقبلة لشحنات البشر القادمة من هذه الدول، الصورة الثالثة تتعلق بعمليات الهجرة غير الشرعية (Illegal Immigration) وفق شحنات تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة عبر رحلات بحرية أو مسالك برية، مقابل مبالغ مالية طائلة يدفعها المهاجرين غير الشرعيين من أجل

---

[1] Eduardo Salcedo- Albaran and Diana Santos, **"Introduction to fire arms trafficking"**, **The Global Observatory of Transnational Criminal Networks (GOTCN),** N°= 15, 2017.
[2] Rachel Stohl, **"The Tangled Web of Illicit Arms Trafficking"**, Centre for American Progress (CAP), P 22
[3] Eduardo Salcedo- Albaran and Diana Santos, Op.Cit.

الوصول إلى وجهتهم المقصودة في الضفة الأخرى، وهي رحلات تنطلق من أفريقيا إتجاه أوروبا أو من أمريكا الجنوبية إتجاه أمريكا الشمالية أو من آسيا إتجاه أوروبا أو أستراليا.

أقر تقرير الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2011 أن الأفعال المحصورة في تهريب الأشخاص والاتجار بهم، من خلال نقلهم أو إخفائهم أو إستلامهم بواسطة التهديد، أو بإستخدام القوة أو بأي شكل من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الخداع، عن طريق إستخدام السلطة أو إستغلال موقف ضعف من خلال منح مدفوعات لغرض الاستغلال، هذا الأخير يشمل إستغلال بغاء الغير أو أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي، أو الأعمال الشاقة أو الرق والاستعباد أو نزع الأعضاء البشرية[1]، هي كلها أعمال محرمة دوليا يعاقب مرتكبيها عقوبات صارمة، كما أن المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، الذي إعتمدته الأمم المتحدة بموجب القرار رقم 217A، تنص على أن حقوق الإنسان مكرسة في مبدأ يولد جميع البشر أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق بغض النظر عن الجنس أو العرق أو المعتقد، ولا يمكن بذلك إستعباد البشر بأي شكل من الأشكال.

4- غسيل الأموال

تُعتبر عملية غسيل الأموال (Mony Laundering) من بين الجرائم غير المصدر، فالجريمة المصدر هي التي يُكْسَبْ من خلالها أموال طائلة كالمتاجرة بالمخدرات والأسلحة والبشر وغيرها، إذ تبقى تلك الأموال مكدسة بطرق غير شرعية خارج أسواق المال الشرعية، ومن أجل إعطائها صبغة الشرعية وجب إدخالها إلى الأسواق الشرعية دون إحداث أي شبهة، بهدف عدم الكشف عن مصدرها حتى لا يخضع صاحبها للملاحقات القانونية، لأنه بإعتبار وجود عملية لغسيل الأموال يعني وجود جرائم سابقة لها يعاقب عليها القانون.

تعتبر جريمة غسيل الأموال أكبر وأخطر جرائم العصابات والمافيا التي تتطلب إستخدام التخطيط الدقيق، حيث تأتي حسب الباحثين في هذا المجال في المرتبة الثالثة بعد تجارة النفط وأسواق الأوراق المالية، إذ يبلغ حجم الأموال المغسولة سنويا حوالي 600 مليار دولار والأمر الذي سهل ذلك، هو حالة

[1] Michael Chibba, **"Understanding Human Trafficking: Perspectives form Social Science, Security Matters, Business and Human Rights"**, International Centre for Development Effectiveness and Poverty Reeducation, Toronto, Ontario, Canada, October 2012.

التطور والتقدم التقني لحركة رؤوس الأموال وإنتقالها[1]، فجريمة غسيل الأموال هي عملية تنظيف وتطهير الأموال المكتسبة، من التهريب والمتاجرة اللامشروعة والابتزاز والبغاء والمقامرة، حيث يتم تدوير تلك الأموال لتكسب صفة الشرعية عن طريق إستخدام الشركات والاستثمارات والعقارات، وحتى الأشياء الثمينة كالمجوهرات واللوحات الفنية والتحف الأثرية لإدخالها إلى أسواق المال الشرعية، وتتم عملية غسيل الأموال عبر ثلاثة مراحل رئيسية[2]:

1- مرحلة الإيداع (Placement) أو ما يطلق عليها بعملية التنسيب، وهي بداية إدخال المبالغ الضخمة المتحصل عليها من أعمال الجريمة المنظمة، إلى الأسواق المالية الشرعية أي إلى دائرة التعامل الاقتصادي المشروع، وغالبا ما تُستخدم لشراء السلع الثمينة باهظة الثمن بغرض تحويلها من النقد إلى أصول أخرى لتفادي الكشف عن عدم مشروعيتها.

2- مرحلة التمويه (L'Empilage) وهي مرحلة يتم من خلالها إجراء عمليات واسعة وطبقات مكثفة، من التحويلات المالية بين حسابات مختلفة في الداخل والخارج، بهدف إخفاء أثر تلك الأموال ومصدرها لأن المعاملات المالية تتم بطرق مستمرة يوميا، الشيء الذي يصعب من معرفة الأموال المشروعة وغير المشروعة.

3- مرحلة الإدماج (Integration) بمرور المرحلتين السابقتين بنجاح تكون تلك الأموال قد دخلت ضمن التعاملات الاقتصادية المشروعة، بذلك يكون قد تم الإخفاء التام لمصدر الأموال المغسولة بإعتبار أنه قد تم تدويرها مرارا في الاستثمارات والعقارات والمعادن الثمينة.

إذا كانت المراحل التي تطرقنا إليها من المظاهر الرئيسية لعملية غسيل الأموال، هناك مظاهر أخرى تستخدمها جماعات الجريمة المنظمة بغية تحقيق ذلك، سواء لإدارة أعمالها أو لتحقيق عمليات غسيل بطرق ناجحة، منها إستخدام العنف والتهديد وحتى التصفيات الجسدية، إستخدام الرشوة بمختلف صيغها كرشوة الأفراد ومختلف الأجهزة الإدارية، وكذا رشوة المؤسسات الاقتصادية والسياسية وحتى البنوك والمؤسسات المالية، بهدف تسهيل حركة الأموال لغسيلها وإخفاء أثرها ومصدرها اللامشروع.

[1] أدبية محمد صالح، مرجع سابق، ص 123.
[2] أحمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص 17.

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الجريمة المنظمة

شهد الحقل الأكاديمي في مجال دراسة الجريمة المنظمة بحوثا ونقاشات متعددة ومختلفة، في محاولة لمعرفة الخلفيات الكامنة وراء ظهور العمل الإجرامي وإنتشاره داخل المجتمعات، لإعتباره من المظاهر المرضية التي تُقوض حياة الأفراد وأمنهم وإستقرارهم وتؤثر في علاقاتهم البينية بصورة سلبية، والمبتغى من الدراسة والبحث في هذا المجال هو محاولة وضع أسس مقاربات نظرية يمكن تفسير من خلالها السلوك الإجرامي، أو وضع تحليلات علمية تمكننا من فهم الإجرام كظاهرة والمجرم كفرد غير عادي، قد تكون هذه التحليلات في السياق الصحيح اتجاه إيجاد السبل الكفيلة لمعالجة هذه الظاهرة، التي تعتبر من الميزات السلبية الخفية داخل المجتمعات لذلك نحاول التطرق لبعض من أهم تلك المقاربات.

الفرع الأول: المقاربة الفردية

إرتبطت المقاربة الفردية تحديدا بالسلوك الفردي للمجرم إنطلاقا من مورثاته الجينية وصولا إلى التأثيرات النفسية ونوعية حياته اليومية، فأصحاب هذه المقاربة يؤمنون بتأثير تلك الصفات على الإنسان التي تجعله يسقط في عالم الإجرام، نجد بذلك كل من سيزاري لومبروزو (Cesare Lambroso) وغارلس جورنج (Gharles Goring)، في أبحاثهما حول دور الخصائص الوراثية لدى المجرمين في إرتكاب الجرائم، حيث قاما بدراسة المجرم من الناحية التكوينية لمعرفة الأسباب والعوامل الداخلية التي دفعته إلى تبني السلوك الإجرامي[1]، عن طريق إستخدام دراسة تجريبية على العديد من المجرمين شملت عناصر التجربة مظاهرهم العضوية والنفسية وظروف النشأة، وقد تم التوصل إلى أنه توجد صفات تكون قوية لدى شريحة من الأشخاص أكثر من غيرهم، حيث لا يمكنهم التحكم في سلوكياتهم وأفعالهم الميالة إلى العنف، وقد لقي هذا الاتجاه إنتقادات عديدة بإعتبار أن الإنسان لا يولد مجرم بالفطرة.

يركز أصحاب هذه المقاربة أيضا على دور العوامل العقلية والنفسية في تكوين الفرد المجرم، من بينهم شذرلاند (Sutherland) الذي خلص في نتائج دراساته التجريبية والبحثية، إلى أن مجموع المجرمين في التجربة يعاني معظمهم من الضعف والخلل العقلي منذ الولادة، فهم إما في حالة جنون عام أو جنون متقطع أو حالة من الجنون الوهمي (Paranoia) يجعلهم أشخاص أشد خطورة[2]، لأن إقرار الخبرات

---

[1] محمد شلال حبيب، مرجع سابق.

[2] إسحاق إبراهيم منصور، "**موجز في علم الإجرام وعلم العقاب**" الطبعة الثانية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)، ص ص 44-45.

الطبية والعقلية بجنونهم الدائم قد ترفع عنهم مسؤولية الجرائم، الأمر الذي يُبقيهم خطر محدق بالأشخاص داخل المجتمع.

يُضاف إلى ذلك مختلف الأمراض النفسية والعصبية التي قد تصيب الأفراد العاديين، فهي قد تؤدي بهم لأن يكونوا مجرمين في أي لحظة، كالهستيريا واليقظة النومية (Sommairilisme) التي تؤدي بالمصاب بها إلى القيام بأفعال خارجة عن الإرادة أثبتت العديد من التقارير خطورتها وعدوانيتها، أو كالشذوذ النفسي (Pcychopathie) الذي ينجر عنه عدم التحكم في الغرائز والانحراف والأنانية القاتلة وغيرها من المظاهر[1]، كما تركز هذه المقاربة أيضا على الصفات الفردية المكتسبة لدى الأفراد المجرمين التي تؤدي بهم إلى الإجرام، كالإدمان على المخدرات بمختلف أنواعها وهي من بين أكثر الأسباب إنتشارا المؤدية إلى مختلف الجرائم عبر العالم.

الفرع الثاني: المقاربة الإجتماعية

ترتكز المقاربة الاجتماعية في تفسيرها لظاهرة الجريمة المنظمة على مدخل السببية (Causality) في الإطار الاجتماعي، فالظروف الاجتماعية والمظاهر السلبية للمجتمعات خصوصا المادية منها، هي السبب في ظهور السلوك الإجرامي والسلوكيات المنحرفة لدى الفرد المجرم، فالفقر والبطالة وتدهور الجانب الصحي والتعليمي ومظالم المجتمع لبعض أفراده، جراء تدهور الجانب الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية يؤدي إلى إنتشار الإجرام وظهور المجرمين كنتيجة لذلك.

يرى بونجيه (Bonger) أن النظام الرأسمالي الذي يقوم على قوة رأس المال، ولد فروقا إجتماعية خطيرة بإزدياد الغنى للأغنياء وإزدياد الفقر للفقراء، أدى ذلك إلى توجه الطبقة العاملة إلى عالم الجريمة كما أدى إلى إنتشار الفساد والرشوة والاختلاس والتزوير والخيانة، وهي كلها من مساوئ النظام الرأسمالي[2].

أما عالم الاجتماع ثورستن سيلين (Thorsten Sellin) ربط بين المجتمعات الحضارية وانتشار ظاهرة الإجرام، حيث أجرى دراسة معمقة من خلال المقارنة بين نسبة إنتشار الجريمة في المدن الحضرية والتجمعات السكانية الريفية، وكانت نتيجة الدراسة هي ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية في المجتمعات

[1] نفس المرجع، ص ص 48-49.

[2] أكرم عبد الرزاق المشهداني، مرجع سابق، ص ص 139-140.

المتحضرة وإنخفاضها بشكل كبير في المجتمعات الريفية، ليُرجع بذلك سبب الإجرام إلى التفكك الأسري والمجتمعي، الذي يعتبره السمة المميزة للمجتمع المعاصر ونادى بضرورة تحقيق الترابط المجتمعي والأسري[1]، بإعتبار أن الأسرة هي من يقع على عاتقها البناء الأولي للفرد، ثم المجتمع بإعتباره الوسط الذي يعيش ضمنه ذلك الفرد.

تركز هذه المقاربة في جانب آخر على دور العامل الثقافي والسلوك الإجرامي وهي تشمل المجتمعات ذات الثقافات المتعددة، حيث بوصول إثنية إلى السلطة لها نفس القيم من عادات وتقاليد تعمد إلى تهميش من يخالفها في القيم من إثنيات أخرى، ومع غياب قيم العدالة المعاملاتية والتوزيعية وسيادة الظلم والتحيز، تجد نفسها الإثنيات الأخرى أمام ظروف صعبة مع تولد الفكر الانتقامي من أفكار الدونية (دون مستوى الإثنية الحاكمة) لديها، الأمر الذي يولد صراع الهوية والخروج عن القانون وإنتشار أعمال الجريمة من السرقة والقتل والسلب، وغيرها من الأعمال الإجرامية تحت تأثير فكرة الحقوق المهضومة والحق للجميع، وعلى الرغم من وجود بعض الأحقية في ذلك إلا أنها لا تُشرع الحق في الإجرام ، لذلك يبقى صوت القوانين والاحتكام إليها أرقى وأسمى الطرق للحفاظ على الدول والمجتمعات.

الفرع الثالث: المقاربة الإقتصادية

اتجهَ أصحاب هذه المقاربة إلى التركيز على العوامل الاقتصادية في تفسير سلوكيات الجريمة، حيث أن الفاقة والاحتياج لدى الفرد تدفعه إلى ارتكاب أعمال منافية للقيم الأخلاقية والاجتماعية، كأعمال السرقة وممارسة الأنشطة غير المشروعة التي تؤدي في الغالب إلى القتل وغيرها، فتدني المستوى الاقتصادي للدول وما ينجر عنه من الفقر والحرمان وإرتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى المعيشة داخل المجتمع، يُولد لنا الفرد المجرم أو الجماعة الإجرامية وبالتالي السلوك الإجرامي.

يرى بونجيه أن المظاهر الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي تدفع الفرد إلى إرتكاب الجريمة، فحسب نظريته أن العوامل التي تحقق الظروف غير الملائمة في النظام الرأسمالي والفروق الاجتماعية السائدة في ظله، من شانها أن تثير الحقد والأنانية لدى الطبقة العاملة ضد طبقة أرباب العمل أو أصحاب رؤوس

[1] محمد شلال حبيب، مرجع سابق، ص 123.

الأموال، الشيء الذي يدفع بهذه الطبقة إلى التصرف بالغرائز الفردية بإنتهاج طرق الشر والجريمة في محاولة حصولها على حقوقها المهضومة[1].

تجلت البوادر الأولى لهذه المقاربة مع إسهامات الماركسيين (Marxists) الذين أكدوا بالقول أن الجريمة هي نتاج فساد النظام الرأسمالي (Capitalist System)، المليء بالتناقضات والمظالم بسبب ما يسوده من نظام طبقي بغيض نتج عنه تفاوت في توزيع الثروات، الأمر الذي ساهم في السعي لإرتكاب الجرائم من طرف الطبقة العاملة لإسترداد حقوقها المهضومة، أو من طرف الطبقة المالكة بغية زيادة أرباحها[2]، وتعتبر واحدة من الأفكار والحجج التي تقدمت بها الماركسية في حوارها الأيديولوجي مع الرأسمالية، بهدف إثبات عيوبها وعدم صلاحيتها كنظام قائم على أسس علمية لإدارة شؤون الدول، بإعتباره نموذج لا يضع الطبقات العاملة والكادحة ضمن أولويات الاهتمام، بل يركز على معيار رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج ومالكيها فقط.

الفرع الرابع: المقاربة المتعددة

عملت هذه المقاربة في دراستها لظاهرة الجريمة ومحاولة إعطاء تفسيرات لها كظاهرة إجتماعية، على تبني رؤية متعددة موجهة في ذلك إنتقادات إلى المقاربات النظرية الأحادية، بإعتبار أنها قدمت تفسيرات أحادية الجانب لا ترقى إلى تفسير ظاهرة منتشرة داخل المجتمعات، ظاهرة معقدة ناتجة عن متغيرات مختلفة إجتماعية سياسية اقتصادية ثقافية وفردية تُنتِج في مجملها سلوكيات إجرامية متعددة، ومحاولة فهم الإجرام كظاهرة من الضروري دراسة وتحليل كل تلك المتغيرات.

التناقضات القائمة داخل النظم الفرعية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهياكلها المختلفة، تؤدي إلى ظهور أنشطة وصور لجماعات الإجرام المنظم، هذا الأخير يعكس حالة سوء تنظيم ومعاناة تلك الأنساق، والإجرام المنظم شكل من أشكال ردود الفعل للصراعات القائمة وصور التناقض الطبقي والاجتماعي وغياب الوعي وتزييفه[3]، لذلك وبُغية تحقيق تفسير تكاملي لظاهرة الإجرام كان لا بد من تضافر جهود كل الأبحاث والدراسات في هذا الميدان، ليتحقق بتعاون البيولوجيين وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد والسياسة وغيرهم، كما يجب أن تقترن الدراسات النظرية حسب أصحاب

---

[1] نفس المرجع، ص 135.

[2] إسحاق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 81.

[3] عبد الفتاح مصطفى الصيفي، مرجع سابق، ص 122.

هذه المقاربة بالدراسات التجريبية في دراسة ظاهرة الإجرام، لأن الأطر النظرية هي الوعاء الذي يعطي الصبغة العلمية للدراسات، والإطار التطبيقي يعطينا نتائج أكثر دقة ومصداقية خصوصا بعند إستناده إلى تلك الأطر.

يطلق على المقاربة التعددية في بعض الكتابات مسمى المدرسة التكاملية، وهي تضع ثلاثة نقاط رئيسية في تفسيرها للسلوك الإجرامي[1]:

1- **الشمولية**؛ بمعنى أن الجريمة لا ترتبط بالفرد الفاعل فقط قد تكون شبكة من الفواعل والمنفذ يكون فرد واحد أو عدة أفراد.

2- **عدم الارتباط بِاختصاص معين في محاولة تفسير السلوك الإجرامي**؛ بل من الضروري الإلمام بجميع الاختصاصات التي عالجت السلوك المنحرف للمجرم.

3- **ضرورة الإلمام بمختلف العوامل على تعددها**؛ أي لا يمكن الأخذ بعامل واحد في التفسير والتحليل للسلوك الإجرامي.

تكون هذه المقاربة بذلك الأقرب والأنسب لتفسير ودراسة شخصية الفرد المجرم والسلوك الإجرامي، لأنه في بعض الأحيان تُرتكب جرائم بالخطأ من قِبل أشخاص بعيدة كل البعد عن الإجرام والمجرمين.

الفرع الخامس: المقاربة الإسلامية

تعتبر المقاربة الإسلامية في تفسير السلوك الإجرامي لدى عامة المسلمين الأقوم والأشمل، لأنها تعطي تفسيرات متكاملة وفق النهج الإسلامي وهي أسبق من كل القوانين الوضعية إلى وقتنا الحالي، ففي الشريعة الإسلامية كلمة ذنب تعني اِرتكاب الجرم، لذلك أقرت عقوبات صارمة ثابتة على بعض الجرائم التي تعتبر الأخطر على المجتمع وعلى أخلاقه ودينه، كجريمة الزنا وشرب الخمر ورمي المحصنات بالزنا وجريمة القتل وغيرها، كما أن العقوبات التي تفرضها الشريعة الإسلامية تتماشى ومعيار المساواة بين الجريمة والعقوبة، فالعقاب يكون من جنس الجريمة ليكون ذلك أشفى لصدور المجني عليهم[2].

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني، مرجع سابق، ص 147.
[2] محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص 25.

الجريمة في الإسلام تقوم على اِعتبارات المخالفة للدين فمن يخالف ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله هو مذنب، فإذا كان القرآن قد أنزل عقوبات قاطعة على الزنا وقطع الطريق والسرقة والبغي وقذف المحصنات والقصاص بكل شعبه، فالسنة النبوية أضافت عقوبة شرب الخمر والردة عن الدين وغيرها، كما خُول لولاة الأمور تقرير عُقوبات في جرائم عدة لم تذكر في الكتاب والسنة، عقوبات تتناسب والجرم المرتكب بغية إصلاح العامة وسيادة الأمن والطمأنينة، وهو ما يعرف بالتعزيز الذي يعتبر الأصل الثاني من أصول العقاب في الإسلام[1].

تحرص العقيدة الإسلامية على البناء الصحيح والسليم للمجتمع، بإعتباره النواة الأساسية لإقامة دولة الإسلام المبنية على الحق والشرع والمساواة والعدل، ذلك من خلال الصياغة الأخلاقية الموحدة التي تقوم على تلقين القواعد الأخلاقية للإنسان الفرد، لأنه نواة المجتمع الصالح وهو الغاية من الإعداد وليس وسيلة، فالالتزام الأخلاقي يبرز الشخصية الإنسانية والذات الصالحة التي تتناسب والذوات الأخرى في المجتمع[2]، وبالتالي التعايش الإيجابي بعيدا عن كل الموبقات وسلبيات التجمع الإنساني، كما أن تربية الضمير الديني للإنسان الفرد هي الميزة التي تُبقي الفرد على صلة وثيقة بالمولى عز وجل، وهي رابطة تجعل الإنسان على دراية بوجود رقيب على أفعاله وتصرفاته[3]، ما يجعله يحافظ بسلوكه على طريق الخير والرشاد والابتعاد عن الذنوب والشرور واِرتكاب المعاصي، وكل ما يؤثر سلبا على المجتمع الذي يعيش ضمنه، فقوة الوازع الديني والتمسك بأسس العقيدة وتربية الضمير على الأخلاق والالتزام بالطريق الصحيح، يكون أقوى رادع لعدم اِرتكاب أي جُرم وهو أقوى من كل القوانين الوضعية المختلفة.

من خلال ما سبق نكون قد قدمنا نظرة شاملة وفق ما تتطلبه دراستنا حول الجريمة المنظمة، منذ بدايات ظهور الإجرام والإجرام المنظم ثم الإجرام العابر للحدود الوطنية، ومظاهر الأعمال الإجرامية التي تمتهنها مختلف الجماعات الإجرامية، وأهم المقاربات النظرية التي سعت جاهدة لوضع تفسيرات مختلفة للظاهرة الإجرامية، في محاولة لمعرفة الأسباب المؤدية إليها وبالتالي إمكانية الحد من ظهورها أو اِنتشارها، بإعتبارها من أخطر المظاهر السلبية داخل المجتمعات الإنسانية.

وتبقى المقاربة الشاملة أو المتعددة أحسن مقاربة لمجابهة اِنتشار ظاهرة الإجرام، فالاهتمام بتكوين وتأهيل الفرد وفق أسس التربية والتعليم الصحيح، خصوصا في الجانب الديني الذي يعتبر بوصلة حياة

---

[1] نفس المرجع.

[2] محمد شلال حبيب، مرجع سابق، ص 143.

[3] نفس المرجع.

كل فرد، بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية للمجتمعات، لأن تردي مستوى المعيشة هو السبب الرئيسي لظهور الإجرام ويصبح المجتمع بيئة حاضنة لمختلف المظاهر السلبية التي تضر بحياة الأفراد.

خلاصة الفصل

من خلال ما قدمناه في هذه المرحلة التي تندرج ضمن الإطار النظري للدراسة، نكون قد تطرقنا إلى مختلف المفاهيم والأُطر النظرية والكلمات المفتاحية المستخدمة، المتمثلة في الأمن والإرهاب والجريمة المنظمة وهي في مجملها مصطلحات تفتقد للإجماع في محاولة وضع تعريف محدد لها، أو في محاولة لوضع نظريات عامة تمكننا من تحليلها أو تفسيرها كظواهر ملفتة داخل المجتمع أو الدولة، فغياب الإجماع هنا هو نتيجة لكثرة المفاهيم والمقاربات النظرية الأُحادية، ما يَعكس تعدد وإختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية للأكاديميين والساسة وصُناع القرار، مع غياب الموضوعية التي زادت من الشرخ والهُوة بين المفكرين والدراسات الصادرة عنهم.

كما أن طبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية التي تمتاز بحركيتها وعدم ثباتها، وكثرة المتغيرات المؤثرة فيها أو ضمن مجال سيرورتها، يُصعب من عملية وضع مفاهيم عامة وشاملة لها، أو مقاربات نظرية عامة بإمكانها إعطاء تحليل أو تفسير علمي شامل لتلك الظواهر، وهو ما صادفناه خلال بحثنا ومحاولتنا إيجاد تعريف محدد للإرهاب، نظرا لسيطرة المفاهيم الغربية على المصطلح التي تخضع لمصالح الدول الكبرى وسياساتها الدولية، ونجد نفس المنحى مع مصطلح الأمن الذي تعكس معظم مفاهيمه الرؤية الغربية، المقرونة بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعولمة والتدخل الإنساني؛ المعبرة في الغالب عن الرغبة في كسر سيادة الدول تحت تلك المسميات، كما نجد كثرة الاتجاهات القانونية والسلوكية والسياسية التي حاولت تفسير الجريمة المنظمة كظاهرة، من خلال محاولة إعطائها تفسيرات قانونية أو اعتبارها نتاج مسببات فردية سلوكية أو سلبية من سلبيات المجتمعات، ليفسرها آخرون على أنها نتاج فشل الأنظمة السياسية ومخرجاتها، وهي في الأخير كلها إختلافات ذات ميزة تراكمية ما قبل نظرية، قد تصب في اتجاه محاولات الوصول إلى نظرية عامة شاملة لدراسة وتفسير الظاهرة، بذلك نكون قد أعطينا رؤية واضحة وشاملة للمصطلحات والمقاربات المستخدمة، بحيث تُمكننا من البحث والتحليل أكثر تركيزا في المراحل المتبقية من هذه الدراسة.

يجدر التوضيح هنا إلى أن الغرض من إستخدام المقاربات الوضعية وما بعد الوضعية للأمن، هو الضرورة العلمية التي فرضتها الدراسة حول هذا الموضوع، حيث أن التهديدات المنتشرة في الإطار الجغرافي للدراسة تتراوح مابين تهديدات تقليدية (صلبة) وتهديدات جديدة (مرنة)، كما أن الإستراتيجية الجزائرية المتبعة في مواجهة تلك التهديدات هي مزيج بين المقاربة الصلبة (العسكرية) والمقاربة مرنة (التنموية).

الفصـــــل الثاني

دراسة جيوستراتيجية لمنطقة شمال غرب أفريقيا

تمهيد

شمال غرب أفريقيا منطقة المتناقضات كما يطلق عليها؛ المنطقة التي كان يتطلع سكانها كما بقية سكان القارة إلى غد أفضل غداة الإستقلال عن الإستعمار الغربي، استعمار جعلها تكدح تحت وطئته لعقود طويلة أباد خلالها سكانها ونهب ثرواتها ومقدراتها، فبقدر ما كان ذلك عامل من عوامل التطور للدول الاستعمارية، كان عاملا رئيسيا في تخلف دول المنطقة وإدخالهم في دوائر التخلف والفقر والجهل والفُرقَة والتناحر القَبَلي والإثني، لتضيع بذلك البوصلة ومعها معالم الطريق الذي حذَته بعض دول جنوب شرق آسيا، التي بلغت مكانة من التقدم والرقي وهي التي كانت تَنَبؤات ما بعد الإستقلال، تشير إلى عدم قدرتها على إثبات نفسها وإستحقاقها إستقلالها، في المقابل فشلت جل دول المنطقة رغم إمكاناتها الطبيعية والبشرية في حذو ذلك الطريق، بل بقيت تحت إستعمار جديد من خلال نظام دولي سياسي وإقتصادي جائر، أساسه النفوذ المباشر لتلك القوى من جهة وعَبر نخب محلية تعمل لصالح تلك القوى من جهة أخرى، نخب إختارت خيانة أوطانها على الإخلاص لها والعمل على بناء وتطوير شعوبها.

تُعتبر منطقة شمال غرب أفريقيا كغيرها من مناطق القارة مترامية الأطراف، لها من الإمكانات ما تمكنها من الرقي لمصاف الدول المتقدمة، غير أن ذلك لم يحدث..؛ فعدوى الانقلابات العسكرية والصراعات السياسية والصدامات الإثنية والتجادبات الإجتماعية لم تكن أقل وطأة على المنطقة، فالخلل البنيوي للأنظمة والفشل الهيكلي لمؤسسات الدولة، كانت السمة البارزة في حياة دول المنطقة وشعوبها، فعمليات النمذجة لأنظمة المنطقة لم تكن في الاتجاه الصحيح الذي حدَته الدول الغربية، ولم تكن في مستوى تطلعات قادة دول المنطقة مستوردي تلك النماذج، فالتطبيق الهيكلي الحرفي لتلك النماذج دون مراعاة خصوصيات المنطقة ومميزات البنى الإجتماعية لشعوبها، أتى بنتائج عكسية إن لم نقل كارثية جعلها في وضع المتخبط سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وأمنيا، مع شروخات مزقت هيكل الدولة وجعلتها في واقع ما تعيشه اليوم.

المبحث الأول

المحددات الجيوسياسية لمنطقة شمال غرب أفريقيا

- **المطلب الأول:** المعالم الجغرافية للمنطقة
- **المطلب الثاني:** بنية الأنظمة السياسية ومقومات انتقال السلطة
- **المطلب الثالث:** بناء الدولة بين متغير الهوية والتأرجح في الأداء

المطلب الأول: المعالم الجغرافية للمنطقة

تتطلب دراستنا هذه في جانبها التطبيقي من هذا الفصل؛ التطرق إلى الحدود الجغرافية لمنطقة شمال غرب أفريقيا، حيث نعمل على ضبط أبعادها الجغرافية وفق رؤيتنا البحثية، وما يتماشى مع المتغيرات المختلفة ذات التأثير المباشر على الأمن الوطني الجزائري، وهنا نشير إلى أنه قد لا تتماشى الأبعاد التي نحددها مع ما هو متعارف عليه بصورة عامة لدى باحثي الجغرافيا، بذلك سنجمَل دول إتحاد المغرب العربي (AMU) ودول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) تحت مسمى منطقة شمال غرب أفريقيا، كدائرة جيوسياسية تقع ضمنها الجزائر بإعتبارها مجال تأثير وتأثر لأمنها الوطني نظرا لما تحتويه من تهديدات غير تقليدية، بإعتبار أن عامل الجغرافيا والمساحات الشاسعة التي لا تخضع للسيطرة أو الرقابة الدولاتية متغير مفصلي من متغيرات بحثنا قيد الدراسة، وعليه نحاول توضيح معالم التضاريس والمناخ وتوزيع الكثافة السكانية عبر حدود المنطقة، لِاعتبار أن المناطق منعدمة الكثافة التي تقع ضمن دول يتخللها الفشل السياسي والإقتصادي والأمني، تعتبر مرتعا للجماعات الإرهابية (Terrorisme groups) وجماعات التهريب (Smuggling Groups)، واللصوصية (Banditry) التي من المرجح أن يحترفها السكان المحليين (Local Population)، نظرا لِانتشار البطالة بمعدلات مرتفعة وعائدات التهريب والفدية المرتفعة ما يجعلها قبلة مفروضة أو مفضلة للكسب اللامشروع.

الفرع الأول: الطبيعة التضاريسية

الشيء اللافت للمتمعن في خريطة منطقة شمال غرب أفريقيا، إنطلاقا من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى المحيط الأطلسي جنوبا، تلك المساحة الشاسعة الممتدة على شريطين ساحليين مطلين على البحر الأبيض المتوسط من وادي النيل من جهة، وبلاد المغرب الأقصى مرورا بمصر وليبيا وتونس والجزائر من جهة أخرى، إقليم يضم أراضي تتخللها مجموعة جبال الأطلس التلي وسهولها الساحلية، بمساحة تقدر بحوالي 280 ألف ميل وبطول حوالي 1400 ميل من الشرق إلى الغرب، وبعرض حوالي 200 ميل من الشمال إلى الجنوب[1]، كما تمتد على شريط ثاني مطل على سواحل المحيط الأطلسي يمتد غربا عبر عدة دول، هي نيجيريا وبنين وتوغو وغانا وبوركينافاسو وساحل العاج وجنوب مالي وغينيا والسنغال وغامبيا وغينيا بيساو وسيراليون وليبيريا، في اِمتداد إلى الشمال بمساحة عرض شاسعة عكس الشريط المطل على البحر الأبيض المتوسط، يمتاز هذا الشريط بالسهول الواسعة والهضاب الصالحة للزراعة

[1] يسرى الجوهري، **"شمال أفريقيا"**، الطبعة السادسة، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980)، ص 16.

والأنهار مثل الفولتا والنيجر، ويمكن حصره بالتحديد في المنطقة الممتدة من موريتانيا غربا حتى النيجر شرقا ومن موريتانيا شمالا حتى ليبيريا جنوبا، ومن ليبيريا غربا حتى نيجيريا شرقا على طول الساحل المطل على المحيط الأطلسي[1].

المنطقة الواقعة بين الشريطين المطلين على كل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، تعرف بمنطقة الصحراء الكبرى ذات المناخ الصحراوي الجاف والمناخ شبه الجاف، تحتل الجزء الأكبر من شمال أفريقيا وتعتبر ثاني أكبر صحراء في العالم، تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا، على مسافة تقدر بحوالي 3500 ميل[2]، ما بين دائرتي عرض 15 درجة و 35 درجة شمالا بمساحة تقدر بحوالي 04 مليون ميل مربع[3]، تشمل عدة بلدان من شمال وغرب أفريقيا هي الجزائر تونس المغرب ليبيا تشاد النيجر الصحراء الغربية موريتانيا ومالي، وتمثل هذه الدول نسبة 80 % من المساحة الإجمالية للصحراء الكبرى، تتميز بمناخها القاسي الجفاف على مدار السنة حيث تسجل فيها أضعف نسب التساقط في العالم، كما تسجل درجات حرارة قياسية في فصل الصيف إذ تعتبر من أسخن المناطق في العالم، وتتميز بالكثافة السكانية شبه المنعدمة إلا في التجمعات أو المدن الرئيسية، وتمثل النسبة الكبرى منها أراضي قاحلة مع غطاء نباتي من السفانا الصحراوية والحياة البرية المختلفة.

يُرجِع الباحثين أسباب قلة الكثافة السكانية في الصحراء الكبرى، إلى المناخ الجاف وشبه الجاف الذي يمس الجزء الأكبر من أراضيها، مما حد من مساحة الأراضي الصالحة للزراعية وجعلها مقتصرة على ضفاف نهر النيجر كزراعات تقليدية معاشية، كما أن العديد من الدول الواقعة ضمن الصحراء الكبرى أو الدول التي تشمل جزء من أراضيها، هي دول حبيسة لا تمتلك منافذ بحرية مثل النيجر ومالي وبوركينافاسو وتشاد[4]، الأمر الذي يفسر في أحد الجوانب ظاهرة الهجرة سواء إتجاه الجنوب أو بإتجاه الشمال، بحثا عن العمل في الزراعة ومختلف الحرف لمواجهة تكاليف العيش المنعدمة في دولهم، بسبب الفقر والجفاف وغيرها من العوامل المناخية والاجتماعية الأخرى، نحاول بذلك توضيح التضاريس الجغرافية ومختلف الأقاليم المناخية التي تميز المنطقة من خلال الخرائط التالية:

---

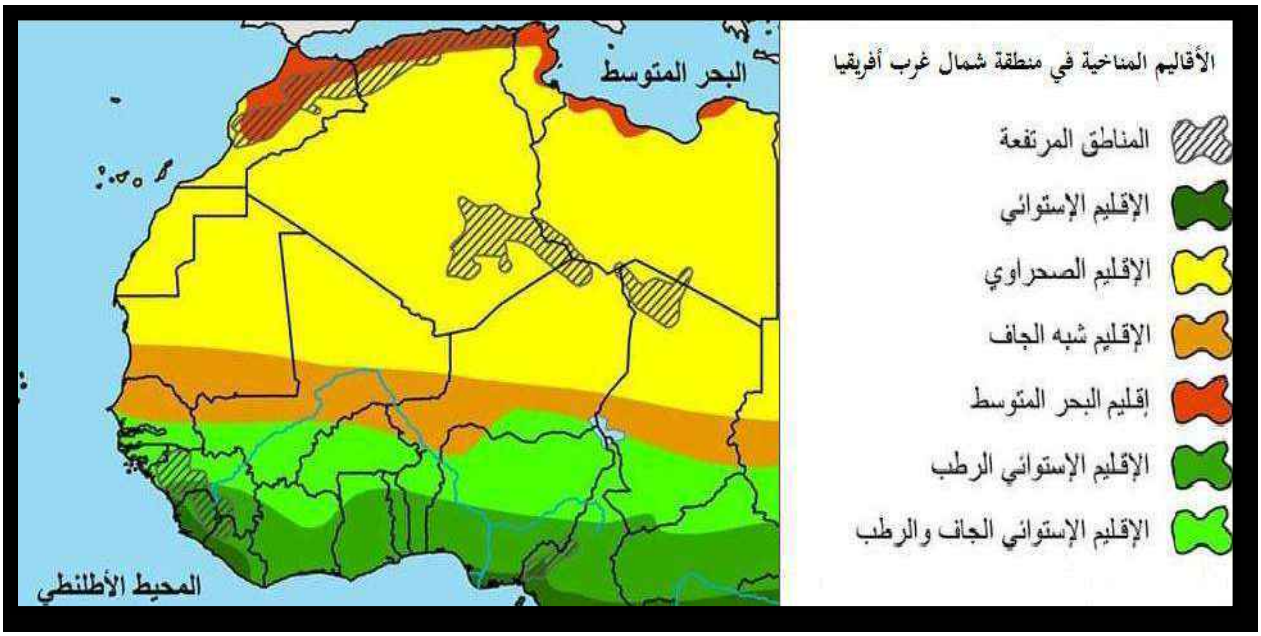
[1] عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، **"جغرافية القارة الأفريقية وجزرها"**، الطبعة الأولى، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000)، ص 159.

[2] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **"أفريقيا: دراسة لمقومات القارة"**، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص 127.

[3] يسري الجوهري، مرجع سابق، ص 19.

[4] أحمد نجم الدين فليجة، **"أفريقيا دراسة عامة وإقليمية"**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998)، ص 296

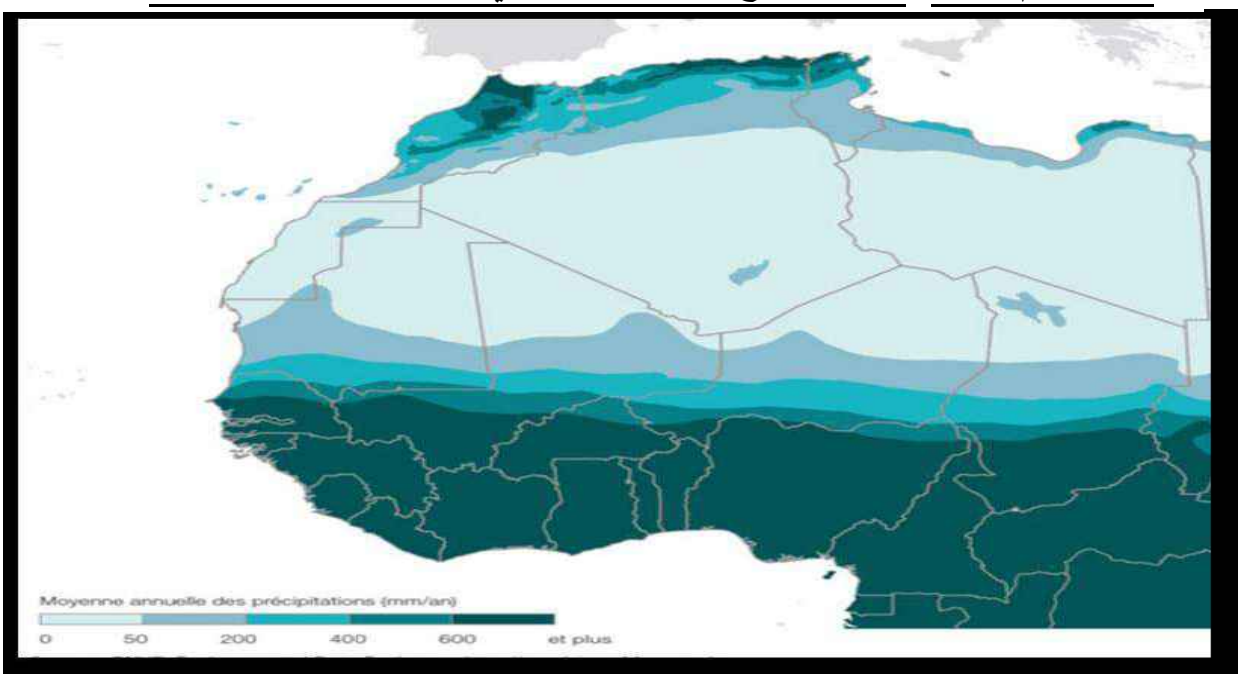
خريطة رقم (01): خريطة توضح الأقاليم المناخية السائدة في منطقة شمال غرب أفريقيا



المصدر: خريطة الأقاليم المناخية في أفريقيا، موقع كوكب المنى (بتصرف)، **متوفر على**:
https://www.merefa2000.com/2020/02/blog-post_22.html

نلاحظ من خلال الخريطة المناطق المعلمة بالخطوط مثل الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط وهو قاري غير صحراوي، والمناطق المطلة على المحيط الأطلسي الممتدة في العمق نحو الشمال، وهي مناطق قارية ذات مناخ استوائي رطب على السواحل يتبعه مناخ استوائي جاف، ثم تتمركز الصحراء الكبرى ما بين الشريطين القاريين الساحليين.

خريطة رقم (02): خريطة توضح نسب التساقط في منطقة شمال غرب أفريقيا



Source : Laurent Bossard, **"An Atlas of the Sahara-Sahel: Geography, Economics and Security"**, Sahel and West Africa Club, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2014, p 17.

نلاحظ من خلال ما توضحه الخريطة التفاوت في نسب التساقط من الأمطار على المنطقة، حيث تتجاوز 600 ملم سنويا على المناطق المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وكذا المناطق المطلة على المحيط الأطلسي الممتدة في العمق إلى الشمال، وتبدأ تلك النسبة في التناقص لتصل إلى حد لا يتجاوز 50 ملم في السنة في عمق الصحراء الكبرى، ذلك ما يوضح الندرة الكبيرة في المياه التي تتطلبها حياة السكان اليومية من الزراعة وتربية الأنعام، وتعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري (Global Warming) السبب الرئيسي في إزدياد قساوة مناخ الصحراء الكبرى، من خلال درجات الحرارة المرتفعة في طبيعتها في هذه المنطقة، وإختلال التساقط من الأمطار الرعدية الموسمية التي تتساقط بشكل دوري قبل اتساع حجم ثقب الأوزون (Ozone Hole)، الذي أثر على المناخ العالمي بشكل عام وليس على الصحراء الأفريقية فحسب.

الفرع الثاني: التوزيع السكاني في المنطقة

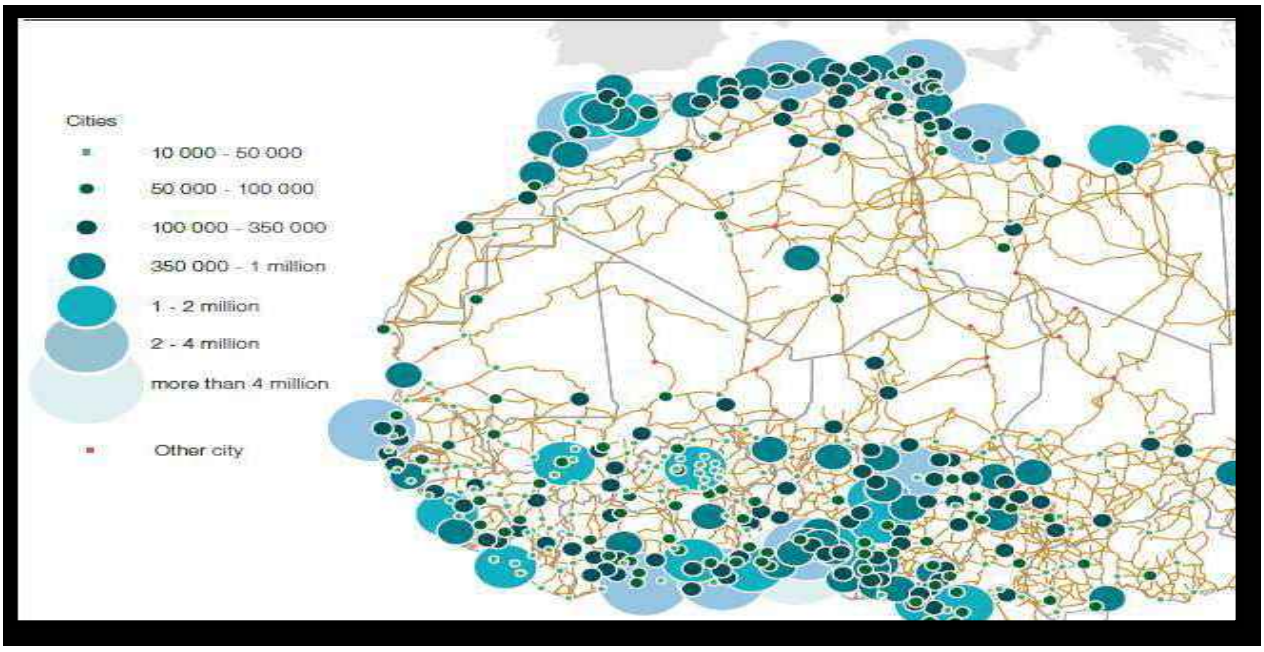
بالنظر إلى سكان المنطقة من حيث الخصائص ونمط العيش والتوزيع السكاني، نلاحظ أنه لا يوجد فرق تقريبا مع الخصائص العامة المنتشرة في عموم القارة الأفريقية، وإذا أقرينا أن هناك إستثناءات في تلك الخصائص؛ هي بكل تأكيد تشمل مناطق شمال القارة المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فمن حيث التوزيع السكاني نلاحظ أن دول شمال أفريقيا كمصر وتونس والجزائر والمغرب وفي أحد الجوانب ليبيا، أن معيار التمركز السكاني يخضع لمنطق (المدينة/الريف) وليس على الأساس القبلي أو العشائري، وإن كانت كذلك فهي نسب لا تتجاوز النسبة الضئيلة، حيث يتمركز سكان شمال أفريقيا في مدن رئيسية وأخرى فرعية في مختلف المناطق الساحلية والداخلية، تبدأ في التناقص إلى مدن رئيسية كلما إتجهنا إلى الجنوب نحو المناطق الصحراوية، حيث نجد نوع آخر من التوزيع يحكمه طابع البداوة والترحال الذي يغلب عليه الطابع القبلي والعشائري، وهو نفس النمط من التوزيع السكاني نجده في المناطق المطلة على المحيط الأطلسي في غرب أفريقيا، حيث المناخ الاستوائي الرطب وشبه الرطب الملائم للعيش، وكلما إتجهنا نحو الشمال بإتجاه الصحراء الكبرى وجدنا كثافة سكانية منخفضة أو شبه منعدمة، وهو شكل من التوزيع نتاج عن مجموعة من العوامل؛ نذكر منها:

- طبيعة الظروف المناخية القاسية في الصحراء الكبرى وسيادة المناخ الجاف وشبه الجاف، الذي لا يساعد على ممارسة الحياة اليومية بسهولة.

- تعتبر النشاطات الاقتصادية في المنطقة زراعية الطابع، فبوجود عوامل قيامها يؤدي إلى جلب السكان وعدم وجودها يؤدي إلى تخلخل في التوزيع السكاني[1].
- حركة التجوال المستمر للقبائل الرعوية الكثيرة في المنطقة، تزيد من عدم إمكانية التمركز في تجمعات ثابتة[2].
- تمركز مظاهر التنمية الاقتصادية في المناطق المطلة على السواحل والمناطق الداخلية القريبة منها، جعلها نموذج حياة مستقر جاذب للتمركز السكاني.
- هجرات العمل من الريف (المناطق الصحراوية) إلى المدن، حيث مراكز الصناعة والتعدين بغية البحث عن العمل في ظروف أفضل[3].
- إرتباط السكان بالموارد المتاحة والتربة الصالحة للزراعة والأنهار والمصادر المائية، خصوصا على ضفاف نهر النيجر على طول إمتداده المقدر بـ 4184 كلم، ويقطع عدة دول في غرب أفريقيا.

نحاول بذلك توضيح توزيع الكثافة السكانية في شمال غرب أفريقيا من خلال الخريطة التالية:

خريطة رقم (03): خريطة توضح توزيع الكثافة السكانية في منطقة شمال غرب أفريقيا



Source: Laurent Bossard, op.cit, p 38.

[1] عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، مرجع سابق، ص 126.
[2] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، مرجع سابق، ص 198.
[3] نفس المرجع.

بالتمعن مع الخريطة نلاحظ أن من بين أهم العوامل المتحكمة في التوزيع السكاني وبصورة منطقية، إرتباطها بعوامل التساقط والأراضي الصالحة للزراعة، بإعتبار أن شرائح واسعة من سكان مختلف الأقاليم المناخية في أفريقيا، تعتمد على الزراعات المعاشية في إدارة شؤونها اليومية، بذلك يعبر البعض على الكثافة السكانية بمصطلح الكثافة الفيزيولوجية (Physiological Density)، وهي التي تحسب فيها الأراضي الخالية من السكان؛ وتمثل نسبة السكان كل الأراضي الصالحة للزراعة فقط، حيث نجدها مرتفعة بشكل واضح على الأنهار والمسطحات المائية، لارتباط السكان بالموارد المتاحة على رأسها التربة الصالحة للزراعة، الأمر الذي أنتج مراكز عمرانية دائمة أو شبه دائمة أو مؤقتة[1]، والكثافة الفيزيولوجية يمكن إسقاطها على حساب الكثافة داخل دولة معينة، أو على حساب توزيعها في منطقة من مناطق القارة المختلفة، ويمكن حصرها في منطقة الصحراء الكبرى ذات المناخ الجاف وشبه الجاف؛ في ضفاف الأنهار والواحات المختلفة التي تتميز بصعود المياه الجوفية من الأحواض المائية الباطنية، حيث تحتوي الصحراء الكبرى في مناطقها الواقعة جنوب الجزائر وليبيا وشمال النيجر ومصر والسودان، على أحد أكبر أحواض المياه الجوفية لا يتجاوز عمق 300 متر من سطح الأرض.

كما تتمركز الكثافة السكانية بشكل كبير في الإقليم الاستوائي الرطب وشبه الرطب في الدول المطلة على المحيط الأطلسي، كنيجيريا وبنين وغانا وساحل العاج والسنغال وغينيا وسيراليون وغيرهم، نظرا لخصائص المناخ الاستوائي من التساقط والرطوبة والأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة وتوفر المستنقعات المائية والأنهار وغيرها، بذلك يتماشى توزيع الكثافة السكانية حسب المنطقة والأقاليم المناخية السائدة، فشكل التضاريس والجغرافيا السائدة التي تسهل من حياة الإنسان، تعتبر نقاط جذب للسكان وإقامة المراكز العمرانية وتوسعها.

الفرع الثالث: الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الأفريقي

تحتل الصحراء الأفريقية الكبرى الجزء الأكبر من قارة أفريقيا في الجزء الشمالي من خط الإستواء ما بين دائرتي عرض 15^0 و35^0 شمالا، حيث تحتل مساحة دول شمال القارة المطلة على البحر الأبيض المتوسط بنسبة 80 **%** من المساحة الكلية، مثل مصر وليبيا وتونس والجزائر وبأقل من النصف المغرب الأقصى، وبصفة شبه تامة لدول مثل النيجر وموريتانيا والصحراء الغربية وشمال مالي وتشاد والنيجر والسودان، هذه الأخيرة يقع جنوبها ضمن منطقة الساحل الأفريقي شبه الجاف، إلى جانب دول أخرى

[1] عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، مرجع سابق، ص 130.

مثل بوركينافاسو وجنوب موريتانيا. تمتد صحراء أفريقيا الكبرى من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا على مسافة 4800 كلم، كما تتربع على مساحة تقدر بـ 8 ملايين و 600 ألف كيلو متر مربع حسب التقديرات[1]، كثاني أكبر صحراء في العالم بعد صراء القارة القطبية الجنوبية أركتيكا (Arctica)، التي تقدر مساحتها بحوالي أربعة عشرة (14) مليون كلم[2]، وتمتاز تلك الإمتدادات بالتنوع التضاريسي القاسي، فهي عبارة عن مجموعة من المناظر الطبيعية القاحلة من كثبان رملية وسهول صخرية وهضاب منخفضة، بالإضافة إلى سلاسل جبلية صخرية وعرة ممتدة التضارس، وغطاء نباتي ضعيف أو منعدم في بعض المناطق نظرا لِانعدام التساقط أو قلته على مدار السنة.

تعتبر هضبة الحجار (Hadjar) وكتلة تبستي (Tibesti) وهضبة تاسيلي (Tassili)، من بين أكبر الهضاب والسلاسل الجبلية التي تخترق الصحراء الكبرى، من حيث الإمتداد والإرتفاع على مستوى سطح البحر بحوالي 3265 متر، بقمة إمي توسيدية وقمة إمي كوسي بـ 3360 متر وغيرها من الكتل والهضاب، مثل قمة أتاكور (Atakor) بالجزائر وتادمايت (Tedmait) وادرار إيفوراس (Adrar Ifauras)[2] شمال مالي، كما توجد بها أدنى نقطة بـ 133 متر تحت مستوى سطح البحر، وما يميز الصحراء الأفريقية الكبرى هي المساحات القاحلة الشاسعة الخالية من الحياة بمختلف أنواعها خصوصا البشرية منها، حيث هناك بعض المناطق لم تطأها أقدام البشر وتعتبر مناطق تيه مميتة للسكان والحيوانات المختلفة، بإستثناء الواحات (Oases) المنتشرة في المناطق الرملية والصخرية المختلفة، وإحتوائها على المياه والنخيل والغطاء النباتي الأخضر.

يحد الصحراء الكبرى من الجنوب منطقة الساحل الأفريقي (Sahel) المنطقة ذات المناخ شبه الجاف في شكل حزام، يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى السودان والبحر الأحمر شرقا بمتوسط عرض يبلغ حوالي 350 كلم، ما بين الصحراء الكبرى والدول المطلة على المحيط الأطلسي أو الدول الداخلية التي تليها، وهي منطقة قليلة التساقط بمتوسط 150 إلى 600 ملم في السنة حيث تتذبذب من سنة إلى أخرى، وتستمر مدة الجفاف من ثمانية إلى تسعة أشهر في السنة. الساحل الأفريقي هو عبارة عن سهوب

[1] Jeffrey Allman Gritzner, " Sahara: Desert, Africa", **Britannica Encyclopedia**. **Avaible at**: https://www.britannica.com/place/sahara-desert-Africa.

[2] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، مرجع سابق، ص 83.

مفتوحة بشكل عام، يسوده غطاء نباتي من الأعشاب الحولية من جنس (Aristida) و(Cenchrus) والأشجار الشوكية من نوع (Acacia) ما يشكل غطاء نباتي شبه كثيف في عمومه[1].

على الرغم من صعوبة تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي، نظرا لتعدد الأطر الجغرافية التي وضعها الباحين والأكاديميين وعلماء الجغرافيا للمنطقة، إلا أنه يمكننا تحديد أبعاد هذه المنطقة الممتدة عبر المساحة المشتركة لجميع الدول الواقعة على مدار السرطان (Tropic Cancer)، حيث يقع جزء من كل تلك الدول ضمن منطقة الساحل ولا يوجد أي منها موجود بالكامل داخلها[2]، بذلك هو يمتد من المحيط الأطلسي غربا مرورا بجنوب موريتانيا وشمال السينغال، عبر وسط دولة مالي وشمال بوركينافاسو وجنوب النيجر، ووسط تشاد والسودان وصولا إلى شواطئ البحر الأحمر، كله شريط شبه خالي من الكثافة السكانية، غير أنه يعتبر منطقة عبور وتحرك للأشخاص والقوافل بإعتباره منطقة قريبة من الدول الساحلية، وتجنبا للصحراء الكبرى التي يستحيل إختراقها والتنقل عبرها، لأنها مناطق تيه في معظمها لإنعدام المياه وقساوة الظروف الطبيعية وشساعة المساحة.

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي منطقة عبور للتجار والبضائع على مر العصور، منذ القرن الثالث عشر مع الإمبراطوريات التي كانت سائدة في المنطقة، كإمبراطورية غانا (770-1240 م) التي ضمت مناطق تشمل العدد من الدول الحالية مثل السنغال ومالي وموريتانيا، وإمبراطورية السونغاي (1468-1592 م) التي إمتدت إلى حدود بحيرة تشاد والمناطق الشمالية لدولة بنين ونيجيريا المعاصرتين، حيث كانت القوة الاقتصادية لتلك الإمبراطوريات مرتكزة على تجارة البضائع المختلفة كالذهب والعاج وتجارة الرق، وقد كانت هذه الإمبراطوريات مسيطرة ومتحكمة في الطرق والمدن التجارية عبر منطقة الساحل، مثل أوداغوست (Aoudaghost) وكومبي (Koumbi) وغاو (Gao) وتومبوكتو (Tombouctou) وولاتا (Walata) وجيني (Djénné) وغيرهم[3]، وهو نفس المنحى لدى سكان المنطقة اليوم في تنقلاتهم وتجارتهم القائمة على المقايضة، كما كانت كذلك بالنسبة للجماعات الإرهابية والإجرامية التي تنتقل بين أجزاء المنطقة مترامية الأطراف، من خلال ذلك نحاول توضيح حدود الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الأفريقي عبر الخريطة التالية:

---

[1] **" Les paysages de l'Afrique de l'oust: une fenêtre sur un monde en pleine évolution"**, La comité Permanent Inter-états de Lutte Contre la Séchresse dans le Sahel (CILSS), Ouagdougou. Burkina Faso, 2016, p 08.

[2] Yann Bedzigui, **" Les Dynamiques Régionales en Zone Sahélienne"**, Centre Thucydide (CT) Annuaire Français de Relations Internationales (AFRI), vol XIV, 2013, p 171.

[3] Ibid., p 172.

خريطة رقم (04): خريطة توضح حدود كل من منطقة الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي



المصدر: خريطة الصحراء الكبرى، موقع معلومات الإلكتروني، **متوفر على**: https://www.almalomat.com/282575/الصحراء الكبرى

حسب الخريطة المبينة نرى مدى شساعة الصحراء الأفريقية الكبرى، ومنطقة الساحل الأفريقي وامتداداتهما عبر الحدود الجغرافية للعديد من الدول، حيث تعتبر عائق أمام إمكانية الترابط أو التواصل عبر الجغرافي، بين دول شمال أفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ودول غرب أفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي بطرق سهلة وممكنة، ونقصد هنا المسالك البرية عبر الطرقات وخطوط السكة الحديدية، التي تعتبر حجر الأساس في عملية التطور والنمو في مختلف الميادين، كما أن ظروف البيئة القاسية تجعل الإمكانيات المتوفرة لدى دول المنطقة غير كافية مهما كان حجمها وطبيعتها.

المطلب الثاني: بنية الأنظمة السياسية ومَقومات اِنتقال السلطة

الفرع الأول: بنية الأنظمة السياسية لدول المنطقة

إن الحديث عن تقدم دولة ما مهما كان حجمها وموقعها أو مهما كان تاريخها في حاضرها ومستقبلها، يتطلب منا الفهم العميق لنظامها السياسي كمجموعة من الأنساق، تشكل في مجملها مجموع القوانين والمؤسسات الرّسمية المختلفة، التي تتفاعل فيما بينها مشكلة الهيكل العمودي الذي تقوم عليه الدولة، حيث من خلالها يُحدد شكل الحكم ونوعية النظام وكيفية تفاعل مختلف أجزائه بما يخدم

بقاء هذه الدولة والحفاظ على مصالحها، وبالتالي الحفاظ على بقاء شعوبها وصيانة مصالحها في الداخل والخَارج.

1- السمات البارزة لأداء الأنظمة في المنطقة

بالرجوع إلى القارة الأفريقية والتركيز على النظم السياسية لدولها عموما وأنظمة دول المنطقة محل الدراسة على وجه الخصوص، ندرك مدى التشوه الحاصل لدى تلك النماذج من الأنظمة عند الأخذ بمعايير جودتها السياسية، وممارستها للتقاليد الديمقراطية من الشفافية والمشاركة السياسية والتداول الحر والنزيه على السلطة، وإرساء سيادة القانون وإحترام مبدأ الحقوق والحريات، وترقية مبادئ الحكم الراشد (Good Governance) وتعددية الأحزاب وإستقلاليتها في ممارساتها السياسية، والقبول بحق المعارضة وإبداء الرأي بكل حرية لدى الأشخاص داخل النخب السياسية وخارجها، وكذا حرية الإعلام والصحافة وإستقلالية النظام القضائي وتحرره من هيمنة السلطات التنفيذية، وغيرها من المبادئ والأسس التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية الحديثة.

منذ إستقلال معظم دول شمال غرب أفريقيا عن الإستعمار الغربي، عمدت دول هذا الأخير إلى إقامة نمط من الأنظمة الموالية بقيادة نخب تضمن مصالحها داخل تلك الدول، ذلك النمط من الحكم لما بعد الإستعمار سواء كان مدنيا أو عسكريا، لم يكن له علاقة بإدارة الشأن العام لصالح الأفارقة، بل سعى للحفاظ على علاقات غير متكافئة بين القوى الإستعمارية ومستعمراتها السابقة[1]، حيث فرض على النخب بطرق شتى تبني نموذج أنظمته الليبرالية، دون مراعاة للخصوصيات وحدود الإنتماءات لشعوب المنطقة وطابعها القبلي وتنوعها الإثني، الذي يلعب دورا مهما في قيام الأنظمة السياسية وإستقرارها إن تم مراعاة ذلك بالشكل المناسب، وبالتدقيق في هذا المنحى نجد أن المستعمر الأوروبي قد أسس لسياسة التفرقة عبر زرع نعرات القبلية والإثنية، حيث عمد أواخر القرن التاسع عشر (مؤتمر برلين 1885) إلى ترسيم حدود وهمية للدول الأفريقية، لم يكن ذلك الترسيم على أساس التنوع العرقي والإثني، بل كان على أساس أماكن تموقع الثروات الباطنية وإنتشارها، بذلك ظهر ما يعرف بالحدود الموروثة عن الاستعمار بعد إستقلال الدول الأفريقية، نظرا لما واجهته من عقبات في تأسيس أنظمتها السياسية

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، "**معضلة الإصلاح السياسي و(القدوم الثالث) لإفريقيا**"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، السعودية، عدد 44، إبريل 2020، ص 34.

والمطالب الإنفصالية للقبائل والإثنيات، التي فرقها الموروث الخرائطي الإستعماري عن اِنتماءاتها الإثنية والعرقية القديمة.

إنقسمت الأنظمة السياسية لدول المنطقة منذ تشكلها مطلع ستينات القرن الماضي، بين غالبية رأسمالية ديمقراطية وقلة اِشتراكية شرقية، كان للحرب الباردة آنذاك تأثير واضح في ذلك الاِنقسام، فإن كان الأمر كذاك ظاهريا فإن الواقع يثبت عكس ذلك، فمعظم أنظمة دول المنطقة قَبعت ولا تزال تقبَع تحت فَرْدَنَة (من الفرد) السلطة والتسلط والإنفراد بالحكم، والغياب الكلي لمؤسسات الدولة أو شبه تواجدها على أرض الواقع، وتنحصر فردنة الحكم في شكل بوتقة من الحكم العسكري (Military Rule)، ناتج عن الاِنقلابات العسكرية التي ميزت الساحة السياسية للعديد من الدول، مثل ليبيا وغانا ومالي والنيجر وغينيا بيساو وموريتانيا وبوركينافاسو وبنين وغيرها، ولا غرابة في حدوث من ثمانية إلى عشرة اِنقلابات عسكرية في بعض من تلك الدول، حيث وصلت إلى قرابة المائتين (200) اِنقلاب في مجمل القارة الأفريقية منذ ستينات القرن الماضي، أو من خلال طابع من الحكم المدني التسلطي (Authoritarian Civilian Rule) كان رواده قادة عسكريين من الذين شاركوا في تحرير أوطانهم، عبر إرتدائهم عباءة الرجل المدني وتقلدهم الحكم في دولهم لعقود طويلة، مستغلين شخصياتهم الكاريزمية (Charismatic Personality)، أو عبر تبنيهم خطابات ثورية لامست عواطف شعوبهم ما بعد الاستقلال تحت جعجعة الشرعية الثورية، لتكون بعد ذلك عقود طويلة من الحكم باءت بالفشل معظمها، عدا بعضها نظرا لضعف مَلَكَة الحكم عند بعضهم وسوء التسيير والفساد والمحسوبية والرشوة لدى البعض الآخر، وكانت نتيجة ذلك إهدار مقومات وإمكانيات بلدانهم، وصرفها بعيدا عن قنوات التنمية والتعليم والاقتصاد ومحاربة البطالة والأمية، الصفات والمميزات التي لا تزال لصيقة بشعوب دول المنطقة حد الساعة.

بالنظر إلى الأنظمة القائمة لدى دول المنطقة نجد أن غالبيتها يتبنى أسس ومبادئ الديمقراطية، ومقومات التداول على السلطة وفق نظم إنتخابية نزيهة لا تعكس الواقع الممارساتي، فبوصول إحدى الإثنيات إلى قمة الهرم وسيطرتها على دواليب الحكم، تتجه إلى الرسوخ في السلطة ورفضها أو إلغائها لمبدأ التداول السياسي السلمي، بذلك يتم إقصاء الأقليات الأخرى التي بالإمكان أن توصلها آليات التداول الديمقراطي إلى السلطة، الأمر الذي حدث في معظم الدول كنيجيريا ورواندا على سبيل المثال لا الحصر ولا يزال يحدث بصفة روتينية، فالإقصاء السياسي والاقتصادي والاِجتماعي من الأسباب الرئيسية لاِنتشار النزاعات في دول المنطقة، وكان وراء خلق أنظمة عاجزة فاقدة للشرعية السياسية.

بالحديث عن الجانب الإقتصادي لدى دول المنطقة، باعتبار أن الجانبين السياسي والإقتصادي وجهين لعملة واحدة في النظام القائم، إن كانت المؤشرات الاقتصادية في إتجاه صاعد من الإستثمارات وحركات التصنيع، وأسواق رؤوس الأموال وإرتفاع معدلات النمو ومؤشرات التنمية، ما هو إلا إنعكاس لمخرجات النظام السياسي القائم داخل الدولة؛ أو بصيغة أخرى هو مؤشر على قوه النظام السياسي وفعالية مؤسساته داخل الدولة، غير أن تلك المؤشرات تكاد تنعدم في واقع دول شمال غرب أفريقيا، نظرا لمعدلات النمو المنخفضة ومؤشرات التنمية شبه النعدمة، نتيجة لفشل النماذج التنموية التي تبنتها دول المنطقة ومحدوديتها في إدارة شؤون مجتمعاتها، وتحقيق رفاهيتهم وتوفير حقوق المواطنة والحكم الراشد، فالشائع هو إنتشار البطالة وإرتفاع مؤشرات الفقر (أقل من نصف دولار للفرد في اليوم) وإتساع مظاهر اللاإستقرار المجتمعي، وسيطرة الخطابات الأمنية لدى أجهزة ومؤسسات الدولة كنوع من التغطية عن العجز السياسي والإجتماعي والإقتصادي، وهي كلها دلالات على إنتشار الفساد والممارسات الفاسدة في مختلف هياكل النظام القائم، ما يؤدي إلى دخول تلك الدول دائرة الفشل بمختلف جوانبه.

على الرغم مما سبق؛ نلمس في العديد من دول المنطقة محاولات إصلاح حقيقي، عندما وافق كبار القادة على عقد مؤتمرات دستورية شعبية غير عادية من منظمات سياسية ونقابية ودينية، حيث إستندت تلك المؤتمرات على شريحة واسعة من المصالح الاجتماعية المنظمة، كما عمد قادة آخرون إلى تبني نقاشات دستورية داخل الأحزاب الحاكمة، كل ذلك بهدف وضع دساتير جديدة يشارك فيها شرائح واسعة في بعض الدول مثل بنين والتوغو، كما كانت فرص لتأسيس شكل جديد من الحكومات والمؤسسات الدستورية في دول مثل مالي والكاميرون وبوركينا فاسو[1]، كما شهدت دول أخرى مأسسة نظام إنتخابي قائم على تعددية الأحزاب والتداول على السلطة عن طريق الإنتخابات الدورية، منها تونس وساحل العاج ونيجيريا والسنغال وليبيريا وغيرها من دول المنطقة، التي سارت تدريجيا إتجاه ترسيخ ثقافة التداول على السلطة والقبول بالمعارضة السياسية السليمة، وكيفية إدارة شؤون الدولة بالإحتكام إلى إرادة الشعوب، لترسيخ الشرعية السياسية التي كانت تقليد غريب لدى دول عموم القارة الأفريقية.

2- الدمقرطة وجدلية النموذج المستورد

بمطلع ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وإستقلال الجزء الأكبر من الدول الأفريقية، وجدت تلك الدول نفسها أمام تحد منطلقه يتمحور حول سؤال جوهري، هو كيف يمكن بناء دولة ما بعد

[1] حمدي عبد الرحمان، "**معضلة الإصلاح السياسي و(القدوم الثالث) لإفريقيا**"، مرجع سابق.

الإستقلال؟ أي كيف يمكن الخروج من إرث إستعماري مثقل من كل الجوانب؟، نظرا لحالة التخلف والجهل وإرتفاع نسبة الأمية وإنعدام النخب المثقفة في المجتمع، وكثرة المتغيرات الدولية التي كانت تطبع الواقع الدولي آنذاك، أدى بقادة الدول الأفريقية المستقلة إلى البحث عن حلول آنية عبر إستيراد نماذج حكم لأنظمة جاهزة، فكان هيكل الدولة الوستفالية هو الشكل المتبنى كما كان للإيديولوجيتين الاشتراكية والرأسمالية الميزة المتبعة لنوع الحكم في تلك الدول، ولم تتوقف عملية الاستيراد عند هيكل الدولة وشكل النظام، بل تعدتها إلى الإقتصاد والقانون والأنماط الإجتماعية المختلفة وحتى شكل ونوعية الهندسة المعمارية، ليكون بذلك الإتجاه نحو الغربنة (Occidentalisme) في شكل من الإبتعاد عن الهوية القبلية والإثنية وخصوصيات المنطقة.

يقول في هذا الصدد ألفين توفلر (Alvin Toffler) في كتابه حضارة الموجة الثالثة (The third Wave)، أن الجهود الرامية إلى تقليص الهوة بين العالم الغني والعالم الفقير يتطلب إستراتيجية خاصة، تنطلق أساسا من فكرة ما أسماه بمجتمعات الموجة الثانية، التي تتميز بذروة التقدم التطوري (Evolutionary Progress) وهي مجتمعات الثورة الصناعية، حيث ينبغي على كافة المجتمعات الأخرى لحل مشاكلها ومعالجتها، أن تقلد نماذج الثورة الصناعية التي تقوم على أسس الديمقراطية الليبرالية في أنظمة الحكم، فالتطور حسبه يتطلب تقليدا صحيحا لنموذج ناجح فعلا والإيمان به، وهذا النموذج مجسد في النظام الديمقراطي الليبرالي[1]، وهنا بالضرورة نطرح التساؤل التالي؛ هل تم توريد تلك النماذج من الحكم إلى أفريقيا بطرق طوعية أم قسرية؟.

لا يخفى عن أي مختص أو متابع للشؤون الأفريقية، أن الظروف التي تعيشها الدول الأفريقية بعد الإستقلال جعلتها خاضعة للمتغيرات الدولية وتأثيراتها، فحاجتها للمساعدات المالية والقروض من أجل إعادة البناء والهيكلة، كان لزاما عليها الإنخراط تحت جناح أحد المعسكرين خلال الحرب الباردة، نظرا لسياسة المشروطية (Conditionality) التي كان يتبعها المعسكرين في تقديم الإعانات للدول الحليفة التي تتبنى نفس الإيديولوجية، لذلك إنقسمت الدول الأفريقية إلى قسمين ما بين إشتراكية ورأسمالية عبر نضمها القائمة. إستمرت سياسة المشروطية (Political Conditionality) بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة مع المؤسسات المالية الدولية، المتمثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وصندوق النقد الدولي (IMF) أوما يطلق عليهما بمؤسسات العولمة، اللذان يفرضان المشروطية على

[1] ألفين توفلر، **"حضارة الموجة الثالثة"**، (ترجمة: عصام الشيخ قاسم)، الطبعة الأولى، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990)، ص 364.

الأنظمة الأفريقية عن طريق الضغط والمساومة في منح المساعدات، من أجل إقامة نظم ديمقراطية مدنية تستمد شرعيتها من الإنتخابات التنافسية متعددة الأحزاب، بذلك يتم إجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي وإجراء إصلاحات سياسية على مستوى أنظمتها[1]، وإتباع نفس المنحى عبر المشروطية الاقتصادية لتوجيهها نحو إقتصاد السوق، بذلك لم تكن لدى النخب الأفريقية أي خيارات في بناء دولهم المستقلة خارج إطار متغيرات النظام الدولي القائم.

لَقي ذلك الأمر جدلا أكاديميا واسعا حول نماذج الأنظمة المستوردة والسياسات وهياكل القوانين، بين من يعتبره غربنة (Westernization) وهو فرض القيم الغربية على الدول النامية، وهناك من يراه مجرد تقليد (Imitation) وهو مرغوب في جانبه الإيجابي، بينما إعتبره آخرون على أنه عبارة عن تبعية (Dependency) وبالتالي يخضع لمنطلق المركز والمحيط (Centre/Periphery)[2]، بذلك ومهما كان الترجيح فإن النظم الأفريقية في مجملها لها ميزاتها الخاصة في طرق الحكم وإدارة شؤون أنظمتها، فهي لم تَنهل من إيجابيات الأنظمة أو الإيديولوجيات أو السياسات التي إستوردتها أو بالقول التي فُرضَت عليها، فهي اتخذت طابعا خاصا يقوم على الإستبداد بالحكم والإنفراد به، فالرئيس يقدم شخصيته الثورية عوض برنامجه الانتخابي، وبقائه في الحكم وفق شرعيته الثورية بدلا عن شرعية صندوق الإقتراع، كما أن التداول على السلطة يكون وفق الإنقلابات العسكرية أو الإنقلاب على الدستور، وبهذا هناك من عمر في حكم بلاده قرابة نصف القرن كالرئيس التوغولي (Faure Gnassingbé)، والرئيس الليبي (Mouammar Kadhafi) ورئيس بوركينافاسو (Blaise Compaoré) وغيرهم ممن رسخوا في الحكم في عموم قارة أفريقيا.

يرى برتراند بادي (Bertrand Badie) حول إستيراد النماذج السياسية التي يعتقد أنها قد تكون مفروضة تخدم أجندة الموردين، أو قد تكون في خدمة القادة المستوردين ومصالحهم في السلطة، فهو يرى أن تلك النماذج تمثل تاريخ متسلسل من أوضاع المجتمعات الغربية، وهي بذلك تتعارض مع أوضاع مجتمعات لها تاريخ آخر غير التاريخ الغربي، وبناء سياسي آخر إعتمد قديما غير البناء السياسي الذي يعمل على كونتهِ حاليا، وثقافة هي غير الثقافة التي تقوم عليها الهوية الغربية، فإنتقال نموذج أو ممارسة ذات طابع سياسي أو إقتصادي أو مجتمعي إلى داخل مجتمع معين، هو نموذج نشأ في بيئة وتاريخ غريب

---

[1] عصام عبد الشافي، "بين المشروطية السياسية والحكم الراشد"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية (EIPSS)**، 03 ديسمبر 2013.

[2] Jean-François Leguil-Bayart ,"L'historicité de l'état Importé "**Science Po Centre de recherches internationales**, , Cahiers du (CERI), N°= 15, 1996, p 07.

عنه، والتنافرات الثقافية ما هي إلا اِنعكاس للخلل الوظيفي المرافق لعملية الإستيراد[1]، وصورة للخلل الوظيفي والتناقض الجوهري الذي تحمله الأنظمة الأفريقية في طياتها في هيكلتها وأدائها، فهذه النمذجة قضت على تقاليد الحكم القديمة في أفريقيا، وأنهت نماذج من النظم التقليدية القائمة على النظام الأبوي (Paternal System) ونظام المشايخ (Sheikhs System) ونظام زعيم القبيلة (Chieftain System)، وهي كلها أنماط تقليدية من الحكم قائمة على قواعد عرفية نظمت الحياة الجماعية في أفريقيا بشكل فعال ومنظم.

الفرع الثاني: مقومات اِنتقال السلطة

يُعتبر مبدأ التداول على السلطة بطرق تنافسية سلمية من المميزات الأساسية للنظم الديمقراطية (Democratic Systems)، فهو يُعبر عن نظام حزبي قائم على أحزاب منها من في السلطة ومنها من يمارس حق المعارضة، وفق برامج تعبر عن سياساتها وقناعاتها داخل الدولة، وفي الأخير منافسة على تقديم الأفضل للمواطن والعمل على بناء دولة القانون والمواطنة والرفاه الإجتماعي، بمشاركة النخب المثقفة من شرائح المجتمع المختلفة، فالديمقراطية كما هو معروف تعني حكم الشعب لنفسه وفق آليات الشفافية والأحقية والجدارة، وكل ذلك يجب أن يصب في بوتقة الرشادة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والمؤسساتية وكل ما ينتج من سياسات وبرامج.

يُعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الحكم الرشيد، على أنه ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بإلتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم وفق مرتكزات المشاركة (Participation) والشفافية (Transparency) وحكم القانون (Rule of Law) والإستجابة (Responsiveness) والتوافق (Consensus) [2]، بالإضافة إلى تحمل المسؤولية وفعالية الأداء والكفاءة والعدالة في التسيير والتوزيع داخل الدولة.

تختلف أعراف الحكم وتقاليد إدارة شؤون الدولة في المنطقة، وإمتلاك ميزات خاصة تعبر في العموم عن ميزات دول القارة ككل، يعتبر مبدأ التداول السلمي على السلطة حجر العطرة أمام الديمقراطية الأفريقية، فالشغف بالسلطة يُبيح إستخدام مختلف الوسائل سواء للوصول إليها أو من أجل البقاء فيها

---

[1] برتراند بادي، "**الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**"، (ترجمة: شوقي الدويهي)، الطبعة الأولى، (لبنان: دار الفرابي للنشر، 2006)، ص 176.

[2] عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

وفق مرجعيات مختلفة، في مقدمتها الانقلابات العسكرية كآلية مُهَيمنة لِانتقال السلطة في أعلى الهرم، وهي ما تعبر عن الحكم العسكري (Military System) السائد في المنطقة، والِانقلابات المدنية إذا أمكننا القول من خلال الالتفاف على الدستور وعدم الِانصياع للقانون، وتفسيره بما يتماشى والبقاء في السلطة لفترات رئاسية أخرى.

1- الِانقلابات العسكرية

ترتبط ظاهرة الِانقلابات العسكرية (Military Coups) أساسا بالِانتقال غير العادي للسلطة في أعلى هرم الدولة، متخطية بذلك الظروف العادية المعروفة للتداول السلمي عن طريق الِانتخابات (Elections) النزيهة والشفافة، في التنظيم والنتائج لأنها ببساطة تعبر عن اختيار الشعب لمن يحكمه، بهذا فالِانقلاب العسكري هو عملية نقل غير منتظم للرئيس التنفيذي للدولة من قِبَل القوات المسلحة النظامية (Regular Armed Forces)، أو قوات الأمن الداخلي عبر اِستخدام أو التهديد بِاستخدام القوة[1]، لأسباب مختلفة وخلفيات متعددة قد تكون لسوء إدارة شؤون البلاد أو طمعا في السلطة من طرف القادة العسكريين.

تعتبر الِانقلابات العسكرية السمة الغالبة لِانتقال السلطة في منطقة شمال غرب أفريقيا أو في عموم القارة الأفريقية ككل، فما بين فترة الستينات إلى تسعينات القرن الماضي شهد ما يقارب 90 % من مجموع 45 دولة أفريقية حصلت على اِستقلالها؛ اِنقلابا عسكريا ناجحا أو محاولة اِنقلاب فاشلة، ففي حوالي 115 تغييرا حكوميا منظما كان منها 52 عملية اِنقلاب ناجحة و 56 محاولة انقلاب فاشلة، وتسجيل حوالي 102 مؤامرة بهدف الانقلاب العسكري على السلطة[2]، بذلك كانت أكثر من نصف الدول الأفريقية تكدح تحت أنظمة حكم عسكرية، من خلال قادة كانوا جنرالات أو ألوية في المؤسسات العسكرية، يتم خلالها مصادرة السلطة والِاستبداد بها ولا يكون التنازل عنها إلا بِانقلاب آخر في شكل من أشكال عسكرة السلطة السياسية، وما يتبعها من مصادرة للحقوق والحريات وإهمال المعارضة واِختلاق أزمة الهويات وغيرها.

بالنظر إلى التاريخ السياسي لدول شمال غرب أفريقيا نلاحظ جانب متسلسل من الِانقلابات العسكرية، حيث نجد في البعض منها عدد الِانقلابات يفوق عدد الانتخابات النزيهة في دول أخرى، ما

---

[1] J. Craig Jenkins and Augustine J. Kposowa, **"The Political Origins of African Military Coups: Ethnic Competitions, Military Centrality, and the Struggle Over the Postcolonial Stat"**,Iternational Studies Quarterly, Oxford Academic, volume 36, ISSUE 03, September 1992, p 272.

[2] Ibid., pp 271-272.

يوضح التنازع والتناحر على هرم السلطة في هذه الدول، لذلك سنحاول توضيح الصورة حول كيفية الإستحواذ على السلطة في دول المنطقة، من خلال الإنقلابات العسكرية وعددها في كل دولة منذ الإستقلال في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): جدول بياني يوضح عدد الإنقلابات العسكرية في بعض دول شمال غرب أفريقيا

الدولة	عدد الانقلابات	الدولة	عدد الانقلابات
سيراليون	10	موريتانيا	06
غانا	10	مالي	05
غينيا بيساو	08	النيجر	04
بنين	08	غامبيا	01
نيجيريا	08	توغو	01
بوركينافاسو	08	ليبيا	01

*

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على دراسات ومؤشرات بنك التنمية الأفريقي (بتصرف)

نلاحظ من خلال الجدول أن كثرة الإنقلابات العسكرية في المنطقة، جعلها تعطي صورة مشوهة للممارسة السياسية وللديمقراطية في عموم القارة الأفريقية، ويرى العديد من الأكاديميين أن الخلفيات من هذه الظاهرة هي الصراع على السلطة وحلم الوصول إليها، بالإضافة إلى الدور الخفي الذي تلعبه القوى الكبرى في المنطقة حفاظا على مصالحها الحيوية، وإدارة اللعبة الإستراتيجية لصالحها في إطار صراع المصالح والنفوذ مع القوى الكبرى، وقد لعبت المنظمات الأفريقية على رأسها الإتحاد الأفريقي والمنظمة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، دورا مهما في محاولة وضع حد لظاهرة الإنقلابات العسكرية، بتسليط أقصى العقوبات على الإنقلابيين وتعليق عضوية دولهم في كل التنظيمات داخل القارة، لإعادة السلطة الشرعية للبلاد كما حصل في مدغشقر في مارس 2009.

*

للإطلاع أكثر راجع الموقع الإلكتروني: https://www.sasapost.com/african-models-to-get-rid-of-military.rule/ .

2- معضلة البقاء في السلطة (التسلط)

شهدت مختلف الدول الأفريقية عوائق عدة أثناء تشكلها في فترة ما بعد الإستقلال، حيث واجهت صعوبات متعلقة ببناء الأنظمة السياسية وإرساء قواعد الممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية، فمبدأ التداول على السلطة الذي يعد احد السمات المميزة للديمقراطية، لم يكن ولا يزال غير ساري المفعول في عموم القارة وليس في المنطقة حدود الدراسة فقط، بالنظر إلى عدد الدول الأفريقية البالغ عددها أربعة والخمسون (54) دولة، نجد أن معظمها قبع ولا يزال يقبع تحت وطأة حكم رئيس واحد فاقت مدة حكمه عدة عقود، ولم تزدها تلك العقود إلا تخلفا وإنهيارا حتى صنفت في خانة الدول الفاشلة (Failed State) في مختلف الجوانب وعلى جميع المستويات، وهو الحال مع رُبارث موغابي في زيمبابوي (36 عام) من الحكم، وتيودور أوبيانج نغوما في غينيا الإستوائية (38 عام)، وإدوارد دوسانتوس في أنغولا (26 عام) وإدريس ديبي أنتو في تشاد (27 عام) وغيرهم.

يبلغ عدد دول منطقة الدراسة تسعة عشرة دولة عانى تسعون في المائة 90 % منها من تسلط القادة بالحكم، والنسبة الباقية منها عانت من عدم إستقرار في الحكم نتيجة الإنقلابات العسكرية، فلا تتعدى فترة حكم الرئيس الانقلابي السنة أو السنتين، ليغادر الحكم في إنقلاب آخر مثل ما حدث في سيراليون ونيجيريا وغانا وغيرهم، بذلك نحاول توضيح أطول فترات الحكم للرؤساء في المنطقة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): جدول بياني يوضح أطول فترات الحكم في بعض دول شمال غرب أفريقيا

الدولة	الرئيس	عدد السنوات	الدولة	الرئيس	عدد السنوات
ليبيا	معمر القذافي	39	غامبيا	داودا جاوارا	24
توغو	فور غناسينغبي	38	موريتانيا	معاوية ولد سيد أحمد الطايع	21
بوركينا فاسو	بليز كومباوري	27	الجزائر	عبد العزيز بوتفليقة	20
تونس	زين العابدين بن علي	24	بنين	ماثيو كيريكو	15

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على إحصائيات بعض التقارير حول الأنظمة السياسية في أفريقيا.

فالديمقراطية التي تتبناها دول المنطقة في دساتيرها لا تعدوا في الواقع سوى على شكلها الصوري عبر الإنتخابات الشكلية، أو كما يسميها باتريك كانتين (Patrick Quantin) بديمقراطية الإنتخابات في

دول أفريقيا جنوب الصحراء، التي تعتمدها الدول ذات الأداء الضعيف من حيث نوعية الديمقراطية ولا يتمتع مواطنيها بجميع حقوقهم السياسية[1]، فحدود الفترة الرئاسية (Presidential Term) التي تتبناها مختلف دساتير دول العالم؛ التي تتيح مبدأ التداول السلمي على السلطة لا تجد صداها لدى قادة دول المنطقة، فالرئيس المنتهية ولايته يستغل مختلف الطرق المتاحة بغض النظر عن شرعيتها للبقاء في السلطة، فهو يدير جهاز الدولة بصورة أحادية وعنيفة لتحويل الإنتخابات إلى مجرد لعبة سياسية، قائمة على الغش والتزوير لا تضمن أي ممارسة لحق الإختيار لدى الناخبين، حيث يتم إفراغها من مضمونها الحقيقي بالإعتماد على وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة[2].

تولد عن تلك الممارسات رفض التخلي عن السلطة في بعض الدول، كما قامت أخرى بإلغاء حدود المدة الزمنية لفترة الرئاسة والعمل على محاولة التوريث في بعضها الآخر، كما رفض البعض الإنصياع لنتائج الإنتخابات مثل ما حدث مع الرئيس الغامبي السابق يحي جامي (Yahya Jammeh) الذي رفض تسليم السلطة للرئيس الفائز في الاقتراع آداما بارو (Adama Barrow)[3]، ولم يتم ذلك إلا بعد التدخل من طرف الإتحاد الأفريقي والجماعة الإقتصادية لغرب أفريقيا (إيكواس)، ولم يقف الأمر عند رفض تسليم السلطة بل عمد العديد من القادة الأفارقة إلى إجراء تعديلات دستورية، لإزالة القيود المفروضة على الفترة الزمنية للرئاسة؛ التي غالبا ما تكون محصورة في عهدتين من أربعة أو خمسة أو ستة سنوات، وهو إتجاه أسماه البعض بحالة العجز الديمقراطي في أفريقيا الحاضر، حيث خُلِق مصطلح الولاية الثالثة (Third Term) التي تعتبر إنقلابا دستوريا يعد حجر عثرة أمام الديمقراطية في أفريقيا[4].

في الفترة الممتدة ما بين عامي 2000 و2015 تم تسجيل أكثر من خمسة عشرة (15) إنقلابا سياسيا (Political Coup)، من خلال الإعتداء على الدساتير لإلغاء حدود المدة الزمنية للرئاسة ومحاولة البقاء لفترات غير محددة، والغريب أنه تم إقتراح إضافة الفترة الثالثة من الرئاسة في إجتماعات الجماعة الإقتصادية لغرب أفريقيا (إيكواس)، غير أنه قوبل برفض قاطع من غينيا وتوغو[5]، ولا غرابة أن

---

[1] سيدي أحمد ولد الأمير، **"الديمقراطية في أفريقيا: قراءة في المسار والمصير"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 15 مارس 2017.

2 حمدي عبد الرحمان حسن، **"الإتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الأفريقية نموذجا"**، الطبعة الأولى، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008)، ص 54.

[3] سيدي أحمد ولد الأمير، مرجع سابق.

[4] حمدي عبد الرحمان حسن، **"الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في أفريقيا: مسارات متناقضة"**، مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، السعودية، عدد 37، يوليو 2018، ص ص 29-30.

[5] Adrienne Lebas,**"** Termlimits and Beyond: Africa's Democratic Hurdls **"**, **National Endowment for Democracy (NED)**, Volume 115, ISSUE 781, May 2016, pp 169-170.

معظم الرؤساء الذين حظروا ذلك الإجتماع، وصوا إلى السلطة عن طريق إنقلابات عسكرية وأطالوا المدة فيها عبر إنقلابات سياسية على الدساتير.

إتبعت فئة من القادة الأفارقة تقليدا آخر للبقاء في السلطة من خلال محاولات توريثها لأبنائهم أو أحد أفراد عائلاتهم، الأمر الذي سعى إليه العقيد معمر القذافي في ليبيا بعد أن سمى ابنه سيف الإسلام منسق عام للقيادة الشعبية في أكتوبر 2009، المنصب المؤدي إلى سدة الحكم حسب ما أكده القذافي في عديد المرات، ونفس الأمر حدث مع الرئيس السنغالي عبد الله واد من خلال توريث ابنه كريم واد الذي كان مستشاره الخاص منذ سنة 2001، والرئيس التوغولي غناسينغبي أياديما بعد وفاته تم توريث الحكم لإبنه إسيوزيما أياديما، غير أن تلك المحاولات لم تتم وإنتهت بإحتجاجات دامية أنهت حكم هؤلاء القادة، ويرجع السبب في التشبث بالسلطة أو محاولة توريثها إلى عدة عوامل رئيسية[1]، منها عدم وجود ضوابط وتوازنات سياسية ومجتمعية وضعف وترهل مؤسسات الدولة، وسوء أوعدم ثبات النظم الانتخابية وإنتشار الفساد والجشع السياسي والمادي، المؤدي إلى الخوف من العقاب بعد نهاية الحكم، كل ذلك يجعل من البقاء في السلطة الأمر الآمن لهم لتفادي المتابعات القضائية.

المطلب الثالث: بناء الدولة بين متغير الهوية والتأرجح في الأداء

شكلت الدولة الوطنية (Nation State) منذ ظهورها عبر العصور الحيز الجامع لمختلف أركانها وعناصرها، متجاوزة حدود الطابع البدوي القبلي القائم على المشايخ والزعماء القبليين والولاء العشائري والإثني، فقد تلاشت تلك الحدود وإنصهرت القوميات والولاءات الداخلية الضيقة لصالح الكيان الجديد، ليكون بذلك عالم من مجموع كيانات قائمة على السيادة (Sovereignty) والحدود المعلومة (Terriroty) وسلطة قائمة (Government) على إدارة شؤونها في الداخل والخارج، ولم يتوقف الأمر على تأسيس كيان مستقل ذو سيادة فحسب، بل تعداه إلى مأسسة هيكل قائم على مرجعية دستورية وأُطر قانونية، تسعى في مجملها إلى خلق متطلبات الحياة لمواطنيها والسهر على حماية مصالحهم، وتمكينهم من سبل الرفاه في شتى الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية، من منطلق أن الإنسان الفرد هو جوهر كل ممارسة سياسية.

[1] Foday Darboe, **"A critical Analysis of Presidential Term Limits in Africa: A mixed Methods Case Study of Causes of Political Violance in Burundi"**, (Florida : NOVA Southeastern University (NSU), 2018), pp 52-53.

إذا كان الأمر كذلك في جوهر التفكير الغربي فإن الشأن غير ذلك في واقع أفريقيا المعاش، حتى وإن كان التفكير الأكاديمي الأفريقي يسعى جاهدا الوصول إلى ما وصل إليه التفكير الغربي في هذا الجانب، فالدولة في أفريقيا أخذت صفة الدولة الغربية الحديثة على مستوى الشكل فقط كهيكل أو كمؤسسات، فهي موجودة فعلا في ثنايا الدساتير والمناشير الرسمية لا كممارسات على أرض الواقع، فالتسلط بالحكم والإنفراد به هو السمة البارزة للسياسة الأفريقية، والعمل خارج الإطار الدستوري وخارج الهيكل المؤسساتي للدولة هو الإعتياد، وإنتشار مظاهر الفساد داخل مؤسسات الدولة هو السائد، ناهيك عن الفقدان التام لشرعية الأنظمة والغياب الكامل للولاء للدولة الوطن، وسيادة الولاءات الفرعية للعشيرة والقبلية وغيرها، كل ذلك يؤدي بنا بوجه محتم للتساؤل لماذا يحدث ذلك للدولة في أفريقيا؟ وما سبب إنتكاستها عكس ما هي عليه في العالم الغربي؟.

الفرع الأول: الدولة الأفريقية؛ التقليد التاريخي أم النمط المُستورد

بعد تحرر الدول الأفريقية ونيل إستقلالها كما ذكرنا في مواضع سابقة، لم تتجه تلك الدول نحو العودة إلى نمط ما قبل الاستعمار في إدارة شؤونها من حيث السلطة و نوعية الحكم، معتبرة أن الطابع القبلي والعشائري والمشايخي قد تجاوزه الزمن، خصوصا أنها وجدت نفسها أمام حرية التصرف في شؤونها للمرة الأولى بعد عقود من الإستعمار، ضمن حيز جغرافي يحكمه مبدأ حرمة الحدود يضم قبائل وعشائر مختلفة الثقافات ومتعددة اللغات واللهجات وحتى الديانات، كان بذلك شكل الدولة الغربي الحديث التقليد المتاح والبديل الأفضل الجاهز، على أساس كيان قائم على السيادة الوطنية جامع للولاءات الداخلية المتعددة، ومؤسسات قائمة تحل محل الأعراف التقليدية السائدة والأدوار المنوطة للمشايخ وزعماء القبائل، فضلا على أنها أداة أنهت الخلافات الداخلية التي كانت سابقة لتأسس الدولة الغربية الحديثة.

كان الإتجاه واضحا بالنسبة للقادة أو للمختصين الأفارقة الذين كانت لهم المسؤولية آنذاك على دولهم، من خلال إستيراد شكل الدولة والأطر القانونية الغربية (القوانين، المؤسسات، الدساتير...)، يقول في هذا الصدد كل من أندريه كابانيس (André Cabanis) وباباكار غوي (Babacar Guèye)، أن الفقهاء الأفارقة قد نسخوا نظرائهم الفرنسيين؛ بل وإعتمدوا على صندوق مشترك ذي أصول متنوعة، يمكن إكتشاف آثاره إلى حد كبير في معظم البلدان الأفريقية[1]، بذلك أصبحت الدول الأفريقية المستقلة

[1] Ismaila Madior Fall, **"La Construction des Régimes Politiques en Afrique: Insuccés et Succés"**, (Sénégal: L'université Cheik Antadiop -Dakar- (S.A.P)), p 03.

إمتداد للبنى الحكومية والمؤسساتية للمستعمر السابق، حيث كان شكل بناء الدولة ودستور الجمهورية الفرنسية الخامسة نقطة إلهام في أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وكخيار لبناء الدولة الأفريقية دون مراعاة ما إذا كان ذلك الأنسب أم لا، لأن العديد من المختصين يؤكدون أن نظام الجمهورية الخامسة ما هو إلا مزيج من الأنظمة الكلاسيكية مقارنة مع هياكل أنظمة غربية أخرى[1]، كما أنه من غير الثابت أن نجاح نظام حكم في دولة ما بالضرورة نجاحه في دولة أخرى.

مما هو جلي لدى الباحثين والأكاديميين هو أن الدولة الأوربية تشكلت وفق مراحل تاريخية متعاقبة، تخللتها تفاعلات داخلية للقوى الإجتماعية بين تعاون وصراع حول الإحتياجات والمصالح المختلفة، فشكل الدولة الواستفالية هو نتاج التفاعلات الصراعية الطاحنة ذات البُعد الديني بين مختلف المقاطعات الألمانية، حيث أنهت بتشكلها حرب الثلاثون عاما بين تلك المقاطعات، لذلك هي عبارة عن توافق مزيج من الأفكار ومُفْرَزَات حقب من التاريخ الأوروبي بوجه العموم والألماني بوجه الخصوص كان الدور الكنسي فيه جلي إلى حد كبير، بذلك تظهر المفارقة بكل وضوح في هذا الصدد للدولة في أفريقيا، فالتاريخ الأوربي غَير التاريخ الأفريقي وسيرورة حقب التاريخ الأفريقي مختلفة كل الإختلاف على التاريخ الأوربي، فالمستعمر الغربي وحفاظا على مصالحه الدائمة عَمَدَ إلى نقل تجربته، عبر تكوين نخب سياسية محلية تابعة أو متواطئة لتبني مفهوم الدولة الحديث، ونقلها نقلا سطحيا دون تغيير أو تكييف في الشكل أو في المضمون، متجاوزا الخصوصيات المحلية والتركيبة البشرية الإثنية والثقافية والدينية والقبلية المعقدة صعبة الفهم للقارة الأفريقية[2].

يرى موريس دوفرجيه (Maurice Duverger) أن هدف الدستور هو التحديد المسبق لنوع النظام السياسي للدولة والقوانين التي تحكمها، بذلك هو مزيج من الجوهر والوجود (L'Essence/ L'Existence) بإعتباره مزيج من النصوص القانونية المفترضة؛ هي في الغالب تعكس نظام المعتقدات والقيم والمبادئ ومفرزات التطور التاريخي لمجتمع من المجتمعات، وما الدولة إلا إنعكاس لذلك النظام أي لتلك القيم والمعتقدات والمبادئ، ولا يمكن فهم النظام السياسي لدولة ما إلا من خلال مزيج من النصوص المفترضة والواقع المعاش[3]. نميز بوضوح هنا أن شكل الدولة الأفريقية ما هو إلا واجهة لا تعكس التاريخ الأفريقي، ولا تمثل القيم أو المبادئ أو أعراف المجتمعات الأفريقية، تلك المميزات التي

---

[1] Ibid.

[2] الحافظ النويني، "**أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)** "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 422، 2013.

[3] Ismaila Madior Fall, Op.cit, P 04.

عملت القوى الإستعمارية على محاربتها، بدءا بالحدود الوهمية التي تبنتها على أرض الواقع إبان الإستعمار، ضمت من خلالها جماعات غير متجانسة إثنيا في دولة واحدة أو تقسيم إثنية واحدة على عدة دول بطرق قسرية، وصولا إلى فرض حرمة المساس بالحدود الموروثة لضمان عدم الإستقرار للدولة الأفريقية، ناهيك عن تحقيقها للتطور والتنمية وخدمة مصالح شعوبها ومجتمعاتها.

بقيت الدول الأفريقية بذلك نسخ عاجزة ومشوهة من الدولة الغربية، لم تستطع تحقيق الإرتقاء والوصول إلى ما وصلت إليه النسخة الغربية الأصلية من تقدم وتطور حضاري في شتى الجوانب، حيث بقيت مرتبطة بولاءاتها في حالة ما قبل الاستعمار وحنينها لإعادة بناء الانتماءات الإثنية المشتركة، التي تميزها وتربطها بهوياتها المتنوعة الممتدة عبر حقب التاريخ، من مماليك وقبائل وعشائر أو على الأقل ضمن دول تضم هويتها الإثنية المشتركة.

الفرع الثاني: أزمة التداول وبناء الدولة في أفريقيا

يعبر مصطلح الدولة (Concept of State) في عمومه عن كيان أو تجمع إنساني ذو طابع سياسي منظم، يحكمه مبدأ السيادة على رقعة جغرافية معينة، تمارس فيها سلطة مركزية عبر منظومة من المؤسسات، ميزتها الأساسية الديمومة (Permanence) والإستمرارية (Continuation) ما يخولها ذلك؛ حق الإستخدام المشروع للقوة على حد تعبير ماكس فيبر (Max Weber)، من أجل فرض النظام والأمن لحماية مواطنيها في حدود إقليمها بإعتبارها صاحبة السيادة.

يعرف فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) في كتابه بناء الدولة في القرن الحادي والعشرين، عملية بناء الدولة على أنها القدرة على تقوية المؤسسات القائمة والسعي لبناء مؤسسات جديدة، ذات فعالية وقدرة على البقاء والإستقامة وإكتفائها الذاتي في إدارة شؤونها، بهدف السير وفق مسار تطوري صاعد يضمن بقائها وتحقيقها لمتطلبات مجتمعها المتزايدة والمتنوعة[1]، إنطلاقا من ذلك وبالتمعن في مسار الدولة الأفريقية لما بعد الإستعمار نجد أنها حدَت حذوا آخر غير ذلك، فعِوض خلق دولة مؤسسات وتكريس سيادة حكم القانون وسمو الدستور، والعمل على خلق ثقافة ديمقراطية الحكم ومبدأ التداول على السلطة وفق ما يضمنه دستور الدولة، سارت الدولة الأفريقية لما بعد الإستقلال عبر إعتماد ما يسمى بحكم الحزب الواحد الذي قاد حرب التحرير ضد الاستعمار الغربي، وإعتباره آلية وحيدة لبناء

[1] فرانسيس فوكوياما، **"بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"**، (ترجمة: مجاب الإمام)، (السعودية: العبيكان، 2007)، ص 48.

دولة الإِستقلال الأمر الذي رأيناه في غالبية الدول الأفريقية، حيث تقبع كلها تحت نظام حكم الحزب الواحد أقل ما يقال عنه انه مستبد.

يعود السبب الرئيسي في شخصنة الحكم داخل الدولة عبر حاكم مدني مستبد أو قائد عسكري، إلى الصورة النمطية التي يصورها هؤلاء القادة؛ يدور مضمونها حول أن الحكم الفردي هدفه الحفاظ على الدولة وعلى الإِستقلال كمكسب من الضروري عدم خسارته مرة أخرى[1]، مستخدمين في ذلك مختلف الوسائل القمعية المتاحة بما فيها تجاوز الدستور القانون الأسمى للدولة، تحت مبررات الضرورة القصوى للحفاظ على الدولة، حتى وإن تعلق الأمر بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن وحرمانه حق ممارسة الحياة السياسية، وغلق أبواب المعارضة ومنع تشكيل الأحزاب وغيرها.

السبب الآخر من أسباب شخصنة السلطة والتمسك بمقاليد الحكم في دول أفريقيا، هو إِستشراء الفساد (Corruption) وتورط معظم القادة في قضاياه المختلفة، لذلك وجب البقاء في المناصب الحكم وإدارة المصالح الشخصية الممزوجة بالرشوة (Bribe) والامتيازات (Adventages) والحصانة السياسية (Politcal Immunity) وغيرها، فالفساد يعتبر عائقا أمام بناء الدولة الحديثة في أفريقيا عبر تقويض مؤسساتها وهيئاتها الرقابية، المسئولة عن الضوابط والتوازنات في إِستخدام السلطة وإدارة الدولة والحكم، ويقف حاجزا أمام التحول الديمقراطي الذي تسعى إليه الشعوب الأفريقية قاطبة، كما يسعى القادة من خلال تكتيكات مختلفة البقاء داخل هرم السلطة، من خلال تزوير الانتخابات وتعديل الدساتير وتمديد الفترات الرئاسية وفتح القيد على عدد فترات الحكم، علاوة على الاستلاء على مؤسسات الدولة سياسيا وتحويلها إلى وسائل قمعية وآلية لتوسيع دائرة الفساد، ما يعيق في مجمله أي جهود أو مساعي لقيام دول حديثة في أفريقيا[2].

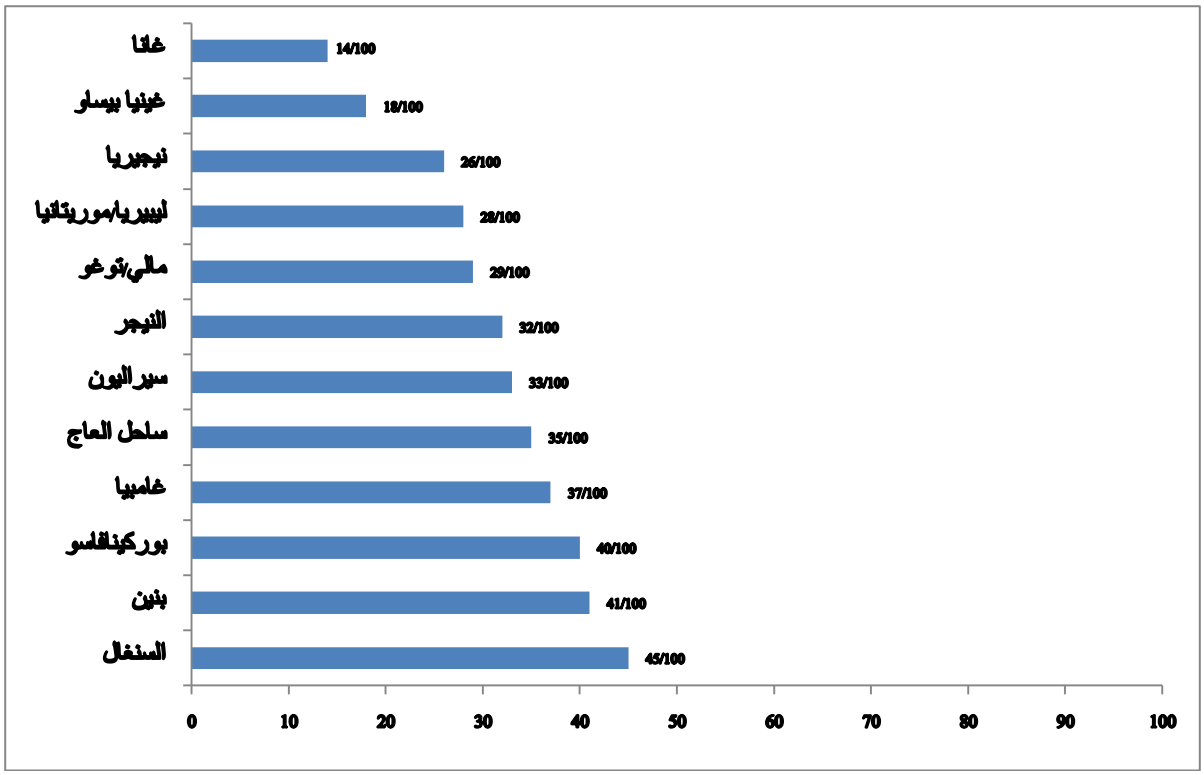
تصدرت معظم الدول الأفريقية مقدمة الترتيب في مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index)، الصادر عن منظمة الشفافية الدولة (Transparency International) الذي بين مدى تغلغل الفساد في القطاع العام (Public Sector)، وأكثره وطأة كان في دول شمال غرب أفريقيا، تتقدمها في ذلك غينيا بيساو وسيراليون ومالي وغيرها، من باقي دول المنطقة كما سنوضحه من خلال الشكل البياني التالي:

---

[1]: الحافظ النويني، مرجع سابق.

[2] Jorum Duri, "Sub-Saharan Africa: Overview of Corruption and Anti-Corruption", **CMI/U4 Ant-corruption Resource Centre**, 20 March 2020, p 04.

شكل بياني رقم (01): ترتيب بعض دول شمال غرب أفريقيا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 لمنظمة الشفافية الدولية



المصدر: مؤشر مدركات الفساد (CPI) في دول أفريقيا جنوب الصحراء التابع لمنظمة الشفافية الدولية، 2019. (بتصرف)

بالنظر إلى المؤشرات السابقة تتضح لنا خلفيات عدم اِحترام مؤسسات الدولة في أفريقيا، وعدم التقيد والخضوع للقوانين الدستورية داخلها، في مجال التداول السلمي على السلطة واِحترام الفترات الرئاسية، فقد عمل العديد من القادة الأفارقة على إقامة تعديلات على الدساتير تسمح لهم بالبقاء في السلطة دون قيود قانونية، أو في سبيل عدم وصول المعارضة السياسية للسلطة وخلق عراقيل أمامها تحول دون ذلك، ويتعدى الأمر إلى تزوير الاِنتخابات وتسييرها بما يتماشى وبقائهم في السلطة أو بما يخدم من يخلفهم، حيث أصبحت الانتخابات مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على ممارسات القادة الأفارقة اللامشروعة[1]، وغالبا ما كانت تندلع إحتجاجات رافضة للتعدي على الأحكام الدستورية ومدد الرئاسة.

يطلق بعض متتبعي ودارسي الشأن السياسي الأفريقي على أزمة الرئاسة والتشبث بالحكم في أفريقيا، العديد من المسميات منها ظاهرة الرئاسة المهيمنة أو الرئاسة الإمبراطورية أو سياسة الرجال الأقوياء[2]،

[1] Rapport du Groupe des Sages de l'Union Africaine, **"Les Conflits et la Violence Politique Résultant des Elections"**, La Collection Union Africaine & International Peace Institute (IPINST), Décembre 2012, p 28.

[2] حكيم ألادي نجم الدين، **"الرئاسة المهيمنة ومعضلة تغيير الدستور في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 21 سبتمبر/أيلول 2020.

نظرا لمختلف الأساليب والتقنيات والتبريرات التي يلجأ إليها هؤلاء القادة، ويؤكد ذلك ما حدث في ساحل العاج بعد التعديلات التي قام بها الحسن وترا (Alassane Ouattara) الذي فاز بفترة رئاسية ثالثة، بعد أن وصل إلى السلطة على وقع أحداث دامية مع سابقه لوران غباغبو (Laurent Gbagbo)، وكذلك الرئيس الغيني ألفا كوندي (Alpha Condé) الذي قام بفتح مدة الرئاسة عن طريق تعديل الدستور للترشح لفترة رئاسية ثالثة، ونفس الأمر بالنسبة للرئيس سام نجوما (Sam Nujoma) في ناميبيا وغناسينغبي في توغو[1]، وغيرهم من القادة الذين سيطروا على مؤسسات دولهم، وإدارتها لصالح بقائهم في السلطة لأسباب مختلفة تخدم مصالحهم الشخصية، كما أوصلوا اِقتصاديات دولهم إلى حالة من الانهيار نظرا لتحويل مواردها وعائداتها لصالح النخب الحاكمة، وتسخيرها لفائدة القوى الكبرى نظير بقائهم في السلطة وشراء صمتهم إزاء ذلك.

من خلال ما سبق يبقى بناء الدولة ومؤسساتها في أفريقيا، أشبه بمعادلة متعددة المتغيرات يصعب حلها إن لم نقل يستحيل، نظرا لِإفتقاد النضج السياسي لدى النخب في أفريقيا وسيادة الممارسات الديمقراطية المشوهة، التي أدت إلى تفاقم الأوضاع وإنفجار النزاعات المسلحة والإِحتجاجات العنيفة، المرتبطة بالحكم والتداول على السلطة خاصة في الدول متعددة الإثنيات.

الفرع الثالث: أزمة الهوية وبناء الدولة في أفريقيا

كانت التوقعات حول الدولة في أفريقيا لما بعد الإِستعمار تشير إلى غدٍ مُشرق، نظرا لما تحويه القارة من تنوع أنثروبولوجي (Anthropological Diversity) وجغرافي (Geographic) ولما تزخر به من ثروات طبيعية وباطنية مختلفة، ذلك إذا تقاطعت مع إرادة سياسية مسئولة ونخب ذات كفاءة في اِستغلال موارد بلدانها للسير بها إلى طريق التقدم، لتحدو حذو بعض دول جنوب شرق آسيا كأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، التي خلقت من التنوع العرقي والديني دافع وحافز لتصبح إحدى أقوى الإقتصاديات في العالم، غير أن تلك التوقعات لم تكن ضمن الإطار الصحيح لما آلت إليه الدولة في أفريقيا، فالتنوع الاجتماعي والثقافي والديني واللغوي هو الميزة الأساسية في المجتمعات الأفريقية، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك أزيد من ألفين 2000 ما بين لغة ولهجة في واقع أفريقيا، من مزيج اللغات

[1] نفس المرجع.

الأفرو–أسيوية والأفرو_أروبية واللغات المحلية وما يتبعها من مجموع اللغات واللهجات الفرعية، فدولة أوغندا وحدها على سبيل المثال تتحدث حوالي عشرون (20) ما بين لغة ولهجة[1].

أكثر اللغات إنتشارا في المنطقة هي الزولو (Zulu) والهوسا (Haoussa) ونجوني (Nguni) والإيغبو (Igbo) والفولاني (Fulfulde)، والأمهرية (Amarinna) والتماشكية (Tamasheq) والأمازيغية (Amazigh) والسواحلية وغيرها[2]، كما ينتشر في واقع القارة الأفريقية ديانات متعددة ما بين الديانات السماوية كالإسلام (Lislam) والمسيحية (Critianity) واليهودية (Judaïsme)، والعديد من الديانات المحلية ذات الطابع الشفاهي غير المكتوب كديانة الإيوي (Ayoui) في بنين وتوغو، والفودو (Vaudou) في غانا واليوروبية (Yorobanism) في نيجيريا، والبوذية (Buddhism) والهندوسية (Hinduism) في كل من موريشيوس وجنوب أفريقيا، وديانة أكان (Akan) في ساحل العاج والسيريرية (Sererism) في السنغال وغيرها من الديانات، التي تمثل الجانب الروحي لسكان القارة بمختلف مناطقها.

يعتبر التنوع اللغوي والديني إنعكاس للتنوع السلالي والعرقي لسكان أفريقيا، حيث ترجح الإحصائيات وجود أكثر من 2500 إثنية في القارة موزعة على حوالي 54 دولة أفريقية، كل إثنية أو عرقية لها خصائصها ومقوماتها وتشترك في بعض المقومات البيولوجية، كالجنس والسلالة البشرية والأصل العرقي كما ترتبط بروابط الدين واللغة والعادات والتقاليد، فالإشكال القائم في هيكل الدولة الأفريقية الحديثة، هو كثرة التنوع العرقي والإثني داخل الدولة الواحدة بحيث تتجاوز العشرات داخل بعضها، فدولة مالي مثلا تقوم على إثنيات مختلفة كالعرب والفولان والمالنيك والبامبارا والطوارق والمانيانكا وغيرها، وفي سيراليون نجد إثنيات الكارانكو والفولاني وتيماني والماندينغ، وهي كلها تملك خصائص تميزها عن بعضها البعض، كما تتمركز إثنيات اليوروبا وإيجاو والشوانا والإيغبو في نيجيريا وغيرها من دول شمال غرب القارة، كليبيا وموريتانيا والسنغال وساحل العاج التي شهدت حروب إثنية طاحنة على مر تاريخها.

حدود الصراع الإثني في أفريقيا قائم بين الولاء لما هو قبلي إثني تحت قطري وما هو وطني قطري، ويعود تاريخه كما ذكرنا سلفا إلى الحدود المعلمة من قبل قوى الإستعمار في مؤتمر برلين 1884–1885

---

[1] أحمد غالب محي، "**مستقبل السيادة الوطنية في أفريقيا: نماذج مختارة**"، مجلة تحولات، (العراق: كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد)، العدد الثاني، جوان 2018، ص 85.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، "**الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**"، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة الغربية، 1993)، ص 118.

لدول القارة الأفريقية دون أية مراعاة لحدود الإثنية أو العرقية[1]، فبعضها ضُم قسرا داخل دولة واحدة وبعضها قسم قسرا بين عدة دول، وهي الحدود التي أكدها مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1964 تحت مبدأ حرمة المساس بالحدود الموروثة عن المستعمر (Le Principe de L'intangibilité des Frontières)، من خلال مقولة موديبو كايتا (Modibo Keita) "...تتطلب الوحدة الأفريقية من كل منا الاحترام الكامل للتراث الذي ورثناه عن النظام الاستعماري، أي الحفاظ على الحدود الحالية لدولنا..."[2]، فالطوارق (Twareg) كإثنية قُسمت بين العديد من دول هي الجزائر ومالي والنيجر وليبيا وبوركينافاسو، كما تمتد إثنية الهاوسا إلى داخل العديد من دول غرب أفريقيا كنيجيريا والنيجر وغانا وساحل العاج، وهو نفس الإمتداد لإحدى أكبر الإثنيات في المنطقة هي إثنية الفولاني (Fulani)، التي تتواجد في كل من مالي ونيجيريا وسيراليون وبوركينافاسو وغينيا وغينيا بيساو، وغيرها من الإثنيات التي وجدت نفسها مقسمة بين عدة دول متناحرة وبحدود مغلقة أحيانا، وهي التي تمتد بينها علاقات القرابة وروابط الدم والمصاهرة وغيرها.

ظهر نظير ذلك في أفريقيا ما بعد الاستقلال؛ دول غالبا ما كان يطلق عليها صفة الدول الرخوة (Soft States) على حد تعبير جنار ميردال (Gunnar Myrdal)، وهي دول تكون فيها الانتماءات الأولية سواء كانت قبلية أو إقليمية أو دينية، هي المسيطر على الأفراد والقادة والساسة على حد السواء لِاعتبارهم أنها مصدر للسلطة والمال في آن واحد[3]، فمنطق الإقصاء (Exclusion) ومبدأ تحت الوطنية (Sub-National)، هي المرجعية في الحكم لدى القادة الأفارقة عند وصولهم إلى الحكم، إذ يعملون دون هوادة لترجيح الكفة لصالح إنتماءاتهم الإثنية وإقصاء الإثنيات الأخرى وإجحافهم، الأمر الذي يتولد عنه مطالب إثنية للعرقيات الأخرى المقصية، وهي تتأرجح عادة ما بين مطالب معنوية محصورة في الهوية الجماعية للإثنية ومكانتها في المجتمع، وبين المطالب المادية التي تشمل المساواة في التوزيع بين مختلف الإثنيات على أرض الواقع[4]، وخير ما نستدل به في ذلك هو صراع الإثنيات الكبرى في نيجيريا

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص 28.

[2] Pieer-François Gonidec, **" Les Systèmes Politique Africaine: les Nouvelles Démocraties"**, 3eme édition, (Paris: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence (L.G.D.J), 1997), p 02.

[3] خيري عبد الرزاق جاسم وعلي دريول محمد، **"بناء الدولة في أفريقيا: دراسة في التحديات"**، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية)، العدد 61، أفريل 2015، ص 67.

[4] محمد عاشور مهدي، **"التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية"**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص 78.

الهوسا والفولاني في الشمال والإيغبو في الشرق واليوروبا في الجنوب، حيث تسعى كل إثنية إلى فرض لغتها وثقافتها على بقية الإثنيات دون مراعاة خصوصياتها الهوياتية[1].

نجد في جانب الآخر إثنيات أقلية مسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة داخل الدولة، من خلال إعتبار نفسها صاحبة النواة العرقية (Ethnic Cores) داخل الدولة ما يجعلها صاحبة الحق بالسلطة وما يتبعها من مناصب، وهو تقليد يعارض أسس الديمقراطية التي تقوم على حكم الأغلبية مع إحترام حقوق الأقلية، وفي هذه الحالات يكون إقصاء شامل للإثنيات الأغلبية وكمثال عن ذلك نجد الأقلية الإثنية بيتي باهوين (Peti-Pahuin) في الكاميرون، وأكان (Akan) في ساحل العاج وشيوا (Chewa) في ملاوي والبامبارا (Bambara) في مالي و وُلوف (Wolof) في السنغال وغيرها من الأقليات، ففي غينيا سيطرت الأقلية الإثنية المالينكي (Malinke) على الرئاسة لأزيد من 34 سنة من أصل 59 سنة من الاستقلال، وهي تمثل ما نسبته 25 % فقط من العدد الإجمالي لسكان غينيا[2]، وهناك أمثلة مشابهة في عموم قارة أفريقيا كلها تعطي الصورة النمطية لكيفية إدارة التنوع الإثني داخل الدولة الأفريقية.

من خلال ما وضحناه يمكن القول أن الدولة في أفريقيا، لم تنطلق في تشكلها من واقع المجتمع الأفريقي الذي يتميز بالتنوع الثقافي والعرقي، فإستراد النمط الغربي تبعه إلغاء عنصر يعتبر حجر الزاوية في قيام الدولة في أفريقيا، وهو القبيلة أو الإثنية أو العرقية أو مهما ما يطلق عليها من مصطلحات، فالدولة في أفريقيا لا بد أن تنطلق من إطار يحترم التنوع الثقافي والخصوصيات الهوياتية والشعور الجماعي المشترك، كما أن الدولة يجب أن تكون هيكل مؤسساتي قائم عبر توفير ما يلزم المجتمعات الأفريقية، من أمن وتنمية وإستقرار ومساواة في الحقوق والواجبات والرشادة في إدارة ثروات الدولة، للتمكن من نقل الولاءات الضيقة للدولة الوطن وليس للقبيلة الأصل.

الفرع الرابع: أزمة أداء الدولة في أفريقيا

لا تعاني الدولة في أفريقيا من الإختلالات الهيكلية والبنيوية التي طالت عملية تشكلها منذ الإستقلال فحسب، بل إنعكست بصفة آلية ومنطقية تلك الإختلالات على أدائها ومخرجاتها إتجاه شعوبها ومكوناتها الداخلية، فالأمل الذي كان يحذو شعوبها قد توقف في إتجاهه الصاعد وأصبح يراوح مكانه إن

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص 30.

[2] Elliot D. Green, "Ethnicity National Identity and State: Evidence from Sub-Saharan Africa", **the London School of Economics and Political Science (LSE)**, September 2017, p 07.

لم نقل أنه إتخذ سبيله الهابط، نظرا لما آلت إليه مؤشرات الحياة لدى أغلبية الشعوب الأفريقية، فأقل ما يقال عنها أنها تتأرجح بين الفقر وما تحت مستوى خط الفقر.

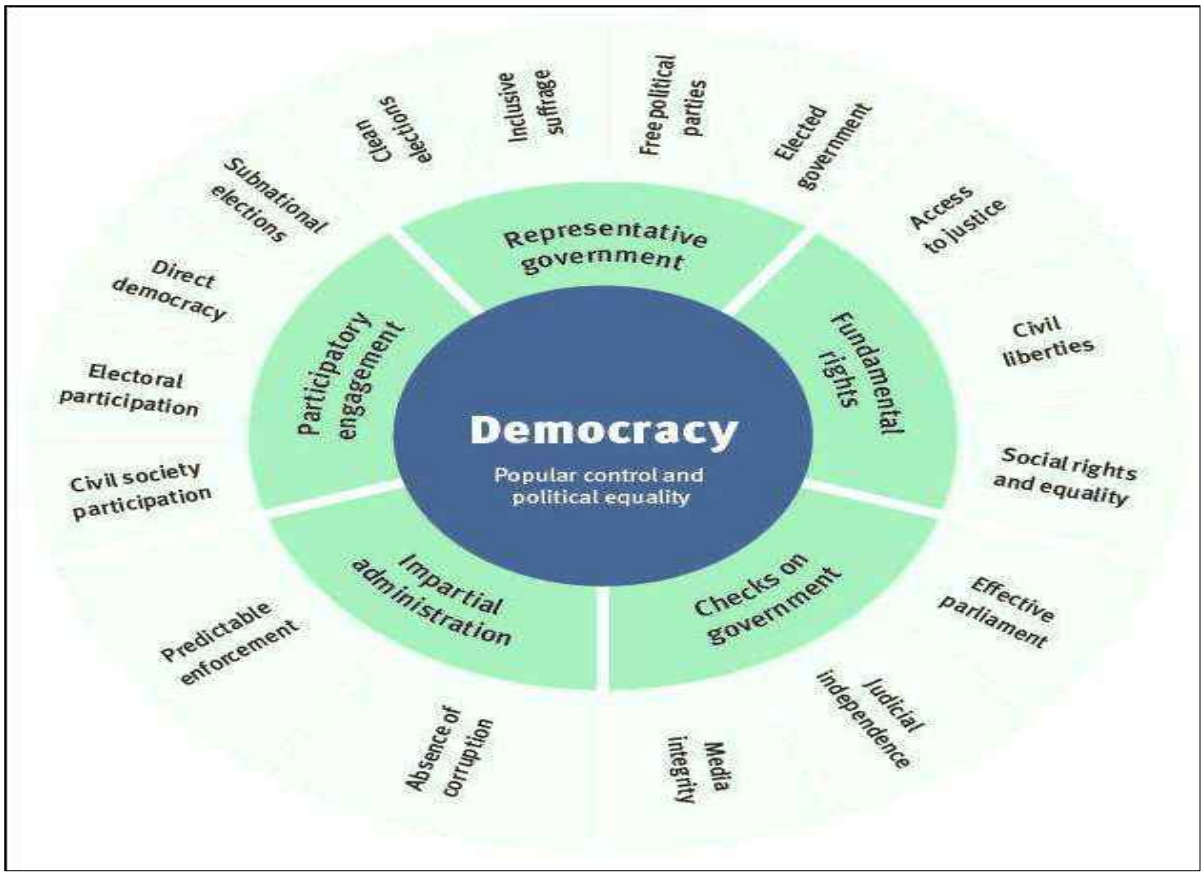
بالحديث عن نوعية الأداء الديمقراطي في الدول الأفريقية أو كما يطلق عليها بالديمقراطيات الجديدة، نجد ميزتها الأساسية هي الضعف والهشاشة وتدهور مبدأ حكم القانون، وغياب آليات الرقابة الدستورية على ممارسات السلطة التنفيذية، وإنتشار سياسات الإقصاء بمختلف أنواعها وغياب مظاهر التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وسوء العدالة التوزيعية بين الأفراد أو العرقيات من جهة وبين المناطق الجغرافية من جهة أخرى، ولا مكانة للحديث فيها عن الإستدامة خصوصا في ظل إنتشار مظاهر الفساد والبطالة وغيرها، فوعود الديمقراطية في أفريقيا عبارة عن شعارات لا أساس لها في واقع الفرد الأفريقي المعاش.

يؤكد التقرير الصادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات لعام 2019 في أحد أجزائه، على أن معظم أشكال الديمقراطيات المختلطة والديمقراطيات الشكلية، التي تقوم في باطنها على التسلط والإستبداد والأنظمة غير الديمقراطية، لم تحقق في عمومها نتائج ملفتة او أكثر إستدامة في مختلف السياسات على الرغم من وجود بعض الإستثناءات[1]، ذلك بالقياس وفق معايير مختلفة أهمها المساواة والتكافؤ في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، ومدى إنتشار مظاهر الفساد وإرتفاع درجة الرفاهية، ومدى الحفاظ على البيئة وغيرها من المعايير، ويؤكد التقرير أن الديمقراطيات التي تحترم تلك المعايير تكون أكثر ملائمة لتوفير ظروف التنمية المستدامة[2]، فالديمقراطيات العريقة إستطاعت أن تحقق تقدما في مجال التنمية بمختلف جوانبها السياسية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال المزج بين المعايير سالفة الذكر دون تهميش أحدها أو تغليب معيار على الآخر، وهو الشيء الذي لم يتحقق في الديمقراطيات الحديثة في أفريقيا وآسيا وجنوب القارة الأمريكية، بذلك نحاول توضيح مدى إرتباط تلك المعايير بجودة الممارسة الديمقراطية للدولة، ومخرجاتها إتجاه مكوناتها الداخلية في شكل سياسات تصب في مسار إدارة شؤون الحكم عبر المخطط التالي:

[1] "**الحالة العالمية للديمقراطية 2019: معالجة العلل، إحياء الوعد**"، ترجمة: علي برازي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات (IDEA)، 2019، ص 05.

[2] نفس المرجع، ص 06.

شكل بياني رقم (02): شكل بياني يوضح معايير قياس درجة الأداء الديمقراطي للدول



Source : **"The Global State of Democracy 2019: Addressing the Ills, Reviving the Promise"**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IIDEA), Stockholm, 2019, p 03.

ندرك من خلال المعايير التي تضمنها المخطط مدى العجز الديمقراطي الذي تعانيه الدول الأفريقية وضعف مخرجات أدائها الحكومي، فلو أسقطنا تلك المعايير على رأسها الحقوق الأساسية التي تقوم على إحترام الحريات المدنية وحقوق الإنسان، وتجسيد المواطنة والمساواة الإجتماعية والحق في العدالة والتقاضي العادل، وفي إبداء الرأي والتوجه السياسي وغيرها من الأسس، نجد أنها غائبة لدى الدول والشعوب الأفريقية فإبداء الرأي أو التوجه السياسي قد يكون مصيره الإعدام، ناهيك عن الإنتقائية في تطبيق القانون وغلق المجال السياسي أمام مشاركة الأفراد والأحزاب المعارضة للنظام السياسي القائم، كما أن المجال المغلق أمام القضاء وحرية الإعلام والقيود المفروضة على البرلمان، لا تسمح بقيام رقابة حقيقية واضحة على السلطة التنفيذية من طرف الشعوب الأفريقية أو ممثليهم، لأن التمثيل النيابي هدفه شكلي لإكتساب الواجهة الديمقراطية للأنظمة الأفريقية لا أكثر.

تصدرت الدول الأفريقية مراتب متقدمة في مجموعة الأمم المتحد للبلدان الأقل نموا في العالم في تصنيفها لعام 2003* (Least Developed Countries)، تضمنت أكثر من خمسون 50 بلدا منها 34 بلد يقع في منطقة شمال غرب القارة أفريقية ومنطقة جنوب الصحراء، حيث يبلغ مجموع سكان تلك الدول حوالي 227 مليون نسمة أي ما يعادل 11 % من سكان العالم[1]، وهي الدول الأفقر والأضعف في العالم، التي تعاني من ضعف في الأداء وهشاشة في الاقتصاد وإختلال في التوزيع وإنتشار الفساد، وذلك العجز راجع أساسا إلى غياب روح الولاء للوطن وإنحصارها في الولاءات الضيقة وإنحصار السلطة لدى فئة ضيقة من شرائح المجتمع.

في دراسة لمنظري التنمية السياسية والبشرية والتنمية المستدامة على رأسهم لوسيان باي (Lucien Paye) وجوزيف لابلومبارا (Joseph Laplombara)، أرجعوا فيها عجز أداء الدولة في أفريقيا إلى خمسة أزمات، تعتبر عقبات أمام بناء الدولة وأدائها في محيطها الداخلي والخارجي[2] وهي:

– أزمة الهوية (Identity Crisis) تحدث نتيجة لتعدد الهويات تحت الدولاتية، وعدم القدرة على نقل الولاءات التحتية إلى الولاء الوطني، إذ يمثل ضعف أداء الدولة السبب الرئيسي في ذلك.

– أزمة الشرعية (Crisis of Legitimacy) وهي نتاج آليات إنتقال السلطة غير السليمة، المنافية لمبدأ الديمقراطية والتداول النزيه على السلطة، لأن الإنقلابات العسكرية هي السمة البارزة لإستلام السلطة في أفريقيا خصوصا في دول كمالي و النيجر وغانا وغيرهم، كما أن الإنقلاب على الدستور أصبح من مميزات الديمقراطية في الدول الأفريقية، عبر تمديد فترات الرئاسة أو عدم الإمتثال لنتائج الانتخابات، هذه الأخيرة غالبا ما تكون صورية أمام الرأي العام الداخلي والدولي.

---

* من بين 34 دولة أفريقية المصنفة ضمن الدول الأقل نموا نجد 13 دولة تقع ضمن منطقة شمال وغرب أفريقيا وهي بوركينافاسو بنين تشاد غامبيا غينيا غينيا بيساو ليبيريا مالي موريتانيا النيجر السنغال سيراليون والتوغو، ومعايير الأمم المتحدة في التصنيف هي الدخل القومي الإجمالي للفرد وضعف التنمية البشرية والحساسية الاقتصادية، وقد تم إدراج السنغال لقائمة الدول الأقل نموا سنة 2001 كما تم إخراج دول أخرى خارج التصنيف في 2017 كالمالديف وساموا وغينيا الاستوائية لتحسّن مؤشراتهم.

[1] تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي، **"المشاكل الإقتصادية للبلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، المجلد 26، العدد 01، 31 ديسمبر/كانون الأول 2005، ص 119.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، **"النظم السياسية الحديثة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة"**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص 134.

– أزمة المشاركة السياسية (Participation Crisis) نتيجة للإنفراد بالحكم وإدارة السلطة، وهيمنة المؤسسة العسكرية وتدخلها في تعيين الرؤساء وأصحاب المناصب الحساسة في الدولة، كما أن النخب المدنية تتبع سياسة اللعبة المغلقة أمام المشاركة في العملية السياسية بمختلف صورها، ونجد على سبيل المثال ليبيا وهيمنة قبيلة القذاذفة التي ينحدر منها الرئيس معمر القذافي على مقاليد الحكم في الدولة، سيطرة إثنية البامبارا على مقاليد الحكم في مالي منذ الاستقلال وإقصاء الطوارق من حق المشاركة السياسية داخل البلاد.

– أزمة التغلغل الذاتي (Penetration Crisis) وهي مرتبطة بقدرة الدولة على فرض وجودها عبر حدود إقليمها مهما كان شاسعا، فإثبات التواجد يكون عبر وجود مؤسسات قائمة قادرة على فرض القانون وتطبيقه على كامل إقليم الدولة، وتواجد مختلف الهيئات المدنية والعسكرية يهدف لضمان سيطرة الدولة وإثبات وجودها مدنيا وأمنيا وعسكريا، وفق رضا الأفراد أو عن طريق الإكراه المادي إن تطلب الأمر ذلك. وفقا لفريديريك راتزل (Friedrich Ratzel) يجب أن تتضمن الحدود والأطراف الجغرافية للدولة على الأجهزة المؤسساتية التي تمثل وجودها وسلطانها كدولة، وليس مجرد حدود (خطوط) وهمية مصطنعة تقسم الأراضي بين القبائل والدول، وغير ذلك فإن عدم الإستقرار والتفكك والأزمات الدائمة أمر لا مفر منه[1]، فوقوف كيان الدولة في مواجهة مختلف المظاهر غير الشرعية كالجريمة والإرهاب والفوضى، وتمكين الأفراد من إحتياجاتهم وفق مبدأ العدالة والتطور في مجال التنمية وتكافؤ الفرص، هو ما ينتج الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي وغيره.

– أزمة التوزيع (Distribution Crisis) تتمحور جوانب هذه الأزمة حول سوء إدارة وتوزيع مقدرات الدول وثرواتها، فالأجدر هو التوزيع بالطرق عادلة وليس بطرق المتساوية كما يجب أن يشمل مختلف أفراد المجتمع وطبقاته من جهة، وبين المناطق الجغرافية لإقليم الدولة من جهة أخرى، فالتوزيع العادل يرتبط إرتباطا وثيقا بالإستقرار السياسي والعكس من ذلك، فالدول الأفريقية تعاني في مجملها من أزمة التوزيع نظرا لإرتباط إدارة السلطة داخل الدولة بمظاهر الفساد والسيطرة على مقدرات الدولة وإدارتها لصالح النخب الحاكمة، أو لصالح الإثنيات التي يرتكز بيدها الحكم والسلطة (ثراء عائلة القذافي في ليبيا والعائلة الحاكمة في المغرب وعائلة ولد الطايع في موريتانيا وغناسينغبي في توغو وعائلتي غباغبو وواترا في ساحل العاج وغيرهم)، فالحرمان الاقتصادي ومظاهر الفقر والتفاوت الطبقي هو ما يميز

[1] Leonid Grinin, **"State and Socio-Political Crisses in The Process of Modernization"**, Social Evolution & History Review, Vol 12, N°= 02 September 2013, p 38.

المجتمعات داخل الدول الأفريقية، كما أن الأوضاع المتردية هي السبب المباشر في اِندلاع مختلف الصراعات في أفريقيا وعدم الاستقرار فيها، حيث يرى هيبس (Hibbs) وآخرون أن الاِضطرابات الاِجتماعية الناتجة عن الخلل في الدخل الفردي والنمو الاقتصادي، تؤثر بشكل مباشر على الاِستقرار السياسي[1]، فعجز الدولة عن تحقيق متطلبات سكانها يؤدي بهم إلى البحث عن ولاءات أخرى تحت دولاتية، بهدف توفير اِحتياجاتهم اليومية وغالبا ما يكون الاِتجاه إلى القبلية الأم أملا في تحقيق ذلك.

من كل ما أوردنا نخلص إلى أن عملية بناء الدولة في أفريقيا مرتبطة أساسا بأدائها اِتجاه محيطها الداخلي، لأن أي تقصير في ذلك يبقيها في حالة تأرجح بين أمل الولاء الوطني الدولاتي وبين الولاءات تحت الدولاتية للقبلية والإثنية، مع ضرورة الأخذ بطبيعة الاِختلافات الثقافية والأنثروبولوجية وصياغة دساتيرها لتكون إطار حافظ جامع لتلك الاِختلافات.

[1] Alberto Alesina and Roberto Perotti, **"Incom distribution, political instability, and investement"**, European Economic Review, Volume 40, ISSUE N°= 06, June 1996, p 1206.

المبحث الثاني:

المحددات السوسيو-إقتصادية لمنطقة شمال غرب أفريقيا

- **المطلب الأول:** الخصائص السوسيولوجية لمجتمعات شمال غرب أفريقيا
- **المطلب الثاني:** المقومات الطبيعية لدول شمال غرب أفريقيا
- **المطلب الثالث:** مداخل تمويل وإدارة شؤون الدولة في شمال غرب أفريقيا

المطلب الأول: الخصائص السوسيولوجية لمجتمعات شمال غرب أفريقيا

تمتلك مجتمعات أفريقيا ميزات التنوع والتعدد والتبَاين في مختلف جوانب الحياة الإجتماعية والثقافية والدينية واللغوية أكثر من غيرها من المناطق، حيث تُرجح الدراسات والبحوث أن السلالات البشرية في أفريقيا قديمة قدم التاريخ البشري، كما أن إختلاط السلالات الأصلية الأفريقية بالسلالات الأخرى، نتيجة للرحلات الإستكشافية والهجرات البشرية الناتجة عن الظروف المختلفة (الجفاف، الكوارث الطبيعية، الحروب، التجارة...إلخ)، أدى إلى ظهور مجتمعات من مزيج من الثقافة والدين واللغة والعادات والتقاليد، شكلت في مجملها تنوع أنثروبولوجي (Anthropological) حضاري واضح داخل القارة، كما ظهرت العديد من الممالك (Kingdoms) والإمبراطوريات (Empires) غرب القارة، كإمبراطورية غانا التي إمتدت ما بين النيجر والسنغال، وإمبراطورية مالي ومملكة السونغاي والهوسا ومملكة بنين، وغيرهم من الممالك والإمبراطوريات التي تعتبر جزء من تاريخ شعوب ومجتمعات أفريقيا[1].

الفرع الأول: التنوع العرقي والإثني لمجتمعات المنطقة

من مميزات مجتمعات شمال غرب أفريقيا في جانبها الإيجابي هو التنوع في اللغة والعرق والثقافة والعادات والتقاليد، فالتنوع عند علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا هو حافز لعملية التطور والبناء، نتيجة لتنوع الثقافة والأفكار إن تم إستغلال ذلك في إطاره الصحيح. تشير الدراسات الأكاديمية للمؤرخين ودارسي التاريخ الأفريقي أن هناك سلالات بشرية مختلفة تستوطن أفريقيا منذ القديم إلى العصر الحالي، كسلالة الأقزام (Pygmies) (صفات الأقزام قصار القامة) التي تستوطن الكونغو ومنطقة الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا، وسلالة الخويزان (Khoi-San) (البوشمن والهوتنتوت) في بوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا وأنغولا وزيمبابوي، وسلالة الزنوج التي تمثل أغلبية سكان أفريقيا والتي تضم سلالات فرعية، كالزنوج القدماء (الأصليين) (Palaéonegride) وزنوج الكافير (Kafride) والبانتو (Pantu) وزنوج السودان (Sudanide) والنيل (Nilotide)[2]، وتنتشر هذه السلالة في عموم القارة الأفريقية إذ تمثل ميزة الإنسان الأفريقي وخصائصه الفيزيولوجية، نجد أيضا السلالة البربرية (Berbers) في شمال أفريقيا وغربها أو ما يطلق عليهم إسم الأمازيغ (Amazighs)، بمختلف فصائلهم وهم السكان الأصليين لشمال أفريقيا، بالإضافة إلى سلالات أخرى متعددة كالسلالة القوقازية (Caucasian) سلالة إستوطنت أفريقيا

---

[1] فيصل محمد مرسي، "**موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**"، (بنغازي: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997)، ص ص 54-55.

[2] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، "**أفريقيا: دراسة لمقومات القارة**"، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015)، ص ص 183-184.

بسبب الهجرات في شكل جماعات أو أفراد عبر قناة السويس وباب المندب، والسلالات العربية نتيجة الفتحات الإسلامية وغيرهم من السلالات المختلفة[1].

تنقسم تلك السلالات في عصرنا الحالي إلى قبائل وعشائر مختلفة ومتعددة، حيث تندرج داخل السلالة الواحدة العشرات من القبائل ذات ميزات خاصة من العادات والتقاليد واللهجات واللغات وكذا الإنتماءات والولاءات، فالسلالة البربرية على سبيل المثال ترتكز بشكل كبير في دول المغرب العربي، تتضمن في إطارها العديد من الأقليات كالقبائل (Kabyls) في شمال الجزائر وبني مزاب (Bani M'zab) والطوارق (Touareg) في جنوبها، وهي بحد ذاتها تضم فصائل أصغر كالشاوية والصناهجة والشلوح وبنو زيان والعذاورة وغيرهم، وفي ليبيا قبائل السعدية وفروعها في برقة، وقبائل بني هلال وبني سالم في طرابلس وقبائل القذاذفة، ونفس التعدد والتنوع نجده في المغرب الأقصى والصحراء الغربية وموريتانيا ومختلف دول غرب أفريقيا، تضم دولة مالي جزء من إحدى أكبر الإثنيات في شمال أفريقيا وهي الطوارق، كما تضم العشرات من الإثنيات الأخرى مثل الدونغو (Dongo) والمالينكي (Malinke) والتماشق (Tamasheq) والسونغاي (Songhai)، وفي نيجيريا إثنيات اليوروبا (Yoruba) والشوانا (Chouana) والفولاني (Fulani) والإيغبو (Igbo) والهوسا (Haussa)، ونفس التنوع في سيراليون وبوركينافاسو وغانا وساحل العاج وليبيريا والسنغال وغيرهم.

توجد العديد من الإمتدادات والتداخلات في جوانب الحياة المختلفة بين مجتمعات المنطقة، وهي خاصية تعكس التنوع والترابط فيما بينها عبر حقب التاريخ، حيث هناك إمتدادات وتفرعات للعديد من الإثنيات عبر دول مختلفة كإثنية الطوارق التي تمتد عبر ليبيا والجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، والهوسا (إثنية وهي لغة أيضا) تمتد عبر النيجر ونيجيريا وغانا وساحل العاج، والفولاني عبر غينيا ونيجيريا ومالي وسيراليون وبوركينافاسو، وغيرهم من الإثنيات التي تمتد عبر شمال أفريقيا وغَربها، هذا إذا إفترضنا العرب كأقلية تمتد عبر دول شمال أفريقيا وشمالها الغربي عبر ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصحراء الغربية الأمر الذي يعكس التنوع الأنثروبولوجي الشديد لمجتمعات المنطقة.

عملت قوى الإستعمار جاهدة على إدارة التعدد الإثني والعرقي لهذه المجتمعات لصالح تواجدها في المنطقة، دون مراعاة حدود الأقليات وإنتماءاتها الإجتماعية ونمط حياتها محاولة لطمس هويتها الإجتماعية الضاربة في عمق التاريخ، لذلك نلاحظ العديد من الصفات والأنماط التي إندمجت وفقها

[1] أحمد نجم الدين فليجة، **"أفريقيا : دراسة عامة وإقليمية"**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، (ب.س.ط))، ص 191.

مجتمعات شمال أفريقيا كنمط العمران مثلا واللباس ونمط الحياة العصرية وحتى اللغة والدين، حيث هناك مجتمعات افريقية اتخذت لغة المستعمر لغة رسمية بعد الإستقلال، في إتجاه تخلت بموجبه عن إحدى الأسس الهوياتية الأصلية هي اللغة أو اللهجة الأصلية.

الفرع الثاني: التعدد والتنوع اللغوي داخل مجتمعات المنطقة

تعتبر اللغة (Language) الركن الأساسي لهوية المجتمع بإعتبارها وسيلة للتواصل والتعبير، وأداة لنقل ما يجول داخل تفكير الأفراد إلى مجتمعاتهم، كما يتم بواسطتها توثيق حياتهم المادية والروحية وكل الجوانب المتعلقة بها، بذلك تعددت لغات التواصل الرسمية عبر العالم كما تعددت اللهجات المحلية (Dialect)، فمنها ما يمتلك أبجدية وقواعد ومنها ما هي لهجات مسموعة مجرد أداة للتواصل السمعي.

تعتبر أفريقيا أكبر قارات العالم تنوعا وتعددا في جانب اللغات الرسمية واللهجات المحلية، حيث تُشير المراجع والتقارير الحديثة إلى أن عدد اللغات الأفريقية يصل إلى حدود 2035 لغة أي ثُلث عدد لغات العالم تقريبا، وهو رقم غير ثابت بإعتبار أنه هناك لغات قيد الإستكشاف حد الساعة وإستبعاد لغات أخرى قليلة المتحدثين[1]، فبالنظر لهذا الرقم المهول الذي يتوزع على عموم أفريقيا، لا غرابة من وجود حوالي خمسة عشرة (15) مليون نسمة من سكان دولة الكونغو يتحدثون حوالي 518 لغة مختلفة، حسب أستاذ اللغة جاستون فان بولك (G.van Bulck) وهي كلها من لغات البانتو (Pantu)[2]، هذه الأخيرة تتحدث بها شريحة واسعة من سكان الكاميرون والغابون وكينيا وبورندي، وتصنف ضمن مجموعة اللغات السودانية التي إستوطنت غرب أفريقيا والتي تضم في حد ذاتها مجموعة لغات ولهجات أخرى.

كما نجد لغة كوا (Kwa) التي تتحدث بها شريحة واسعة من سكان نيجيريا وليبيريا وتضم لغات ولهجات مختلفة، مثل الإيدو (Edo) والنوب (Nupe) والفون (Fon) واللغة السواحلية وغيرهم[3]، والأمر ينطبق أيضا على اللهجة الأمازيغية حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن إستخدام مصطلح اللهجة، يدل على عدم إستعمالها كلغة رسمية لدولة ما، غير أنه هناك بعض الدول كالجزائر والمغرب قاما بترقيتها كلغة رسمية ثانية بالرغم من غياب إجماع حول أبجديتها وقواعدها بإعتبارها من اللهجات المسموعة، وهي أيضا ذات لسان متعدد النطق يشمل القبائلية والشاوية في الجزائر والسوسية والريفية في المغرب، والطارقية في كل من

---

[1] Bernd Heine and Derek Nurse, **"African Languges: An Introduction"**, 1st Published, (United Kingdom: Cambridge University Press, 2000), p 01.

[2] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، مرجع سابق، ص ص 191-192.

[3] ب.س لويد، **"أفريقيا في عصر التحول الإجتماعي"** (ترجمة: شوقي جلال)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 34.

الجزائر وليبيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو، والشلحية في تونس والغدامسية والنفوسية والزوارية في ليبيا، وهي كلها تنقسم إلى لهجات أخرى فرعية حسب التعدد القبلي والإثني.

تضم المنطقة أيضا لغات دخيلة إستوطنتها عبر الحقب الزمنية المختلفة، على رأسها اللغة العربية التي صاحبت الفتحات الإسلامية، ولغات أخرى كالفرنسية والإنجليزية والإسبانية والبرتغالية لغات المستعمر التي فرضها على سكان المنطقة خلال الفترة الإستعمارية للقارة، ففرنسا كدولة إعتمدت كل الوسائل لإرغام المغاربة والأفارقة بصفة عامة على تعلم اللغة الفرنسية وتلقينها لأبنائهم لطمس لغتهم الأم[1]، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين اللغة كوسيلة إتصال رسمية تتبناها الدولة في تعاملها الرسمي، التي تمتلك أبجدية (Literacy) وقواعد لغوية وصوتية تمكن من قراءتها وكتابتها، واللهجة التي هي عبارة عن وسيلة تواصل أيضا أو كما يُطلق عليها مصطلح "لسان العامة" اللهجة الأم (Mother Tongue)[2]، التي تستعمل مشافهة في الحياة اليومية للمجتمعات وهي غالبا بدون أبجدية ولا قواعد لغوية، وتقتصر على التواصل السمعي فقط وتكتسب داخل العائلة والقبيلة منذ الولادة.

للفهم أكثر في جانب التعدد اللغوي والتنوع في اللهجات في أفريقيا، نعمد إلى إتباع التصنيف الذي وضعه كل من (Bernd Heine) و (Derek Nurse)، وهو تصنيف يضم أربعة شعب لغوية تعتبر الفرع الأكبر؛ تضم كل شعبة عدد غير محصور من اللغات واللهجات الفرعية وهي:[3]

- شعبة اللغات النيجرو-كنغولية (Nigero-Congolese).
- شعبة اللغات النيلو-صحراوية (Nilo-Saharan).
- شعبة اللغات الأفرو-أسيوية (Afro-Asiatic).
- شعبة لغات الخويزان (Khoisan).

تمثل هذه الشعب اللغوية وما يتفرع عنها ثلث لغات العالم، إذ يتواصل بها حوالي مليار وثلاثمائة مليون شخص في قارة أفريقيا، ويبقى هذا الرقم نسبي نظرا لإختلاف المعايير والأسس التصنيفية من معهد لآخر ومن مؤسسة بحثية لأخرى.

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص 113.

[2] نفس المرجع.

[3] Bernd Heine and Derek Nurse, Op.Cit, p 01

1- شعبة اللغات النيجرو-كنغولية: تعتبر من أكبر الشعب اللغوية في القارة الأفريقية إن لم تكن في العالم ككل، تضم أزيد من 1500 لغة وتغطي أكثر من نصف مساحة القارة الأفريقية[1]، حيث نجد ضمنها لغة البانتو التي تضم لوحدها حوالي 500 لغة[2]، وقد توصل جوزيف غرينبيرغ (Joseph H. Greenberg) في أحد دراساته حول أصول اللغات الأفريقية، إلى مجموعة وراثية تتكون من ستة فروع أولية لهذه الشعبة، هي الأطلسي (Atlantic) والماندي (Mande) والغور (Gur) والكوا (Kwa) والبينوكونغو (Benue-Congo) وأداموا الشرقية (Adamowa-Eastern)[3]، إلى جانب لغات فرعية متعددة مثل الكردفانية (Kordofanian) وإيجويد (Ijoid) وغيرها، وتتمركز هذه الشعبة عموما في وسط وغرب أفريقيا في مالي والسنغال والنيجر والكونغو وغانا ونيجيريا وإفريقيا الوسطى، ويتكلمها حوالي أربعمائة (400) مليون نسمة.

2- شعبة اللغات النيلو-صحراوية: تضم هذه الشعبة في إطارها حوالي 196 لغة[4]، تنتشر فيما يقارب خمسة (15) عشرة دولة من شرق ووسط وغرب أفريقيا، منها السودان ومصر وأفريقيا الوسطى ونيجيريا وبنين وبوركينافاسو ومالي وليبيا والجزائر والكاميرون، ويبلغ متحدثيها حوالي ثلاثون (30) مليون نسمة[5]، تضم هذه الشعبة عدة لغات كفروع رئيسية وكل فرع منها يضم لغات ولهجات مختلفة، منها لغة السونغاي (Songhay) التي تضم على سبيل المثال الداندي (Dendi) والزارما (Zarma)، واللغة الصحراوية (Saharienne) التي تضم مثلا الكانوري (Kanuri) والتيدا (Teda) والزغاوة (Zaghawa)، واللغة السودانية الوسطى التي تضم حوالي 60 لغة، والسودانية الغربية التي تضم النوبين (Nobin) والكنزي (Kenzi) وغيرهم[6].

3- شعبة اللغات الأفرو-أسيوية: تضم هذه الشعبة مجموع اللغات أسيوية الأصل، التي دخلت واستوطنت قارة أفريقيا وإنتشرت لأسباب وظروف مختلفة على مر الزمن، وتشتمل على اللغات الحامية الكوشية (Cushitic) لغة الصوماليين، والجالا (Ghala) والبجة (Beja) ولغات البربر في شمال أفريقيا والمصرية القديمة ولغات التشاد الهوسا (Haoussa)، وكذا اللغات السامية كالأمهرية (Amharic)

---

[1] Gerrit J.Dimmendaal and Anne Storch, **"Niger-Congo: A Brief State of the Art"**, Oxford University Press, 2018, p 01.

[2] Bernd Heine and Derek Nurse, Op.Cit.

[3] Gerrit J.Dimmendaal and Anne Storch, Op.Cit.

[4] Ibid.

[5] عمر عبد الفتاح، **"اللغات الأفريقية وتحديات العولمة"**، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، المجلد 03، العدد 07، ماي 2007، ص 48.

[6]: Gerrit J.Dimmondaal and Anne Storch, Op.cit.

لمسيحيوا الحبشة واللغة العربية (Arabic) بدخول الإسلام إلى أفريقيا[1]، ويبلغ عدد لغات هذه الشعبة حوالي 371 لغة ويتحدثها ما يقارب 265 مليون نسمة[2]، كما يمكن القول أنها نتاج الحضارات المتعاقبة على المنطقة.

4- شعبة لغات الخويزان: أو ما يُعرف بمجموع لغات البوشمن (Bushmen) والهوتنتوت (Hottentot) وهي أقدم اللغات الأفريقية، تتمركز جنوب كل من ناميبيا وزامبيا وجنوب أفريقيا وبعض دول جنوب القارة الأفريقية وتضم في إطارها حوالي 35 لغة[3]، يتحدثها بضع الألاف من الأفارقة أبرزها الخوا (Khoe) والهادزا (Hadza) والكوادي (Kwadi)[4]، وغيرهم من الفروع التي اِندثرت بإنحصار الأقليات التي تتحدثها نتيجة لعوامل مختلفة.

يرى البعض أن مجموع ما تضمه القارة الأفريقية من لغات رسمية ولهجات، لا يمكن إحصاؤها أو ضبطها بطريقة دقيقة لأسباب مختلفة، بذلك أطلقت أكاديمية اللغات الأفريقية (African Academy Of Languges) مصطلح "اللغات الحدودية"[5] (Cross-Border Languges)، على اللغات التي تتحدث بها أقلية أو إثنية ما تقع في منطقة جغرافية مقسمة بين دولتين أو عدة دول معترف بها دوليا، وهو ما نحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول بياني رقم (03): جدول بياني يوضح اِمتدادات اللغات الحدودية في شمال غرب أفريقيا

اللغات	الدول/ النسبة المئوية المتداولة في بعض الدول	اللغات	الدول/ النسب المئوية المتداولة في بعض الدول
العربية المعيارية	كل دول شمال أفريقيا + جيبوتي (13%) + إريتيريا (01%) + السودان (72.6%)	الحسانية	موريتانيا، جمهورية الصحراء الغربية
		الهَوْسَا	الكاميرون، إفريقيا الوسطى، غانا، النيجر، نيجيريا (18%)
فَلْفَلدِي (بَوْلَا، بُوْلَرْ فُولَاني)	بنين، بوركينافاسو، الكاميرون (07%)، غامبيا (21%)، غينيا (22%)، غينيا بيساو (16%)، مالي، موريتانيا (07%)، النيجر	كَانُورِي، كَانِمْبُو	الكاميرون، النيجر (4.8%)، نيجيريا، تشاد
		اللهجة المغاربية	الجزائر، تونس، المغرب

[1] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، مرجع سابق، ص 193.

[2] Bernd Heine and Derek Nurse, Op.cit.

[3] Ibid.

[4] عمر عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 49.

[5] إسماعيل زنغوبرزي، "لغات أفريقيا نحو تنمية مستدامة...مقاربة وصفية"، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد 29، يوليو- سبتمبر 2016، ص 95.

	(07%)، نيجيريا (08%)، السنغال، سيراليون، تشاد (1.7%)	مَنْدِينغ	بوركينافاسو (8.8%)، ساحل العاج، غامبيا (38%)، غينيا (23%)، غينيا بيساو (10%)، ليبيريا (1.4%)، مالي، السنغال، سيراليون (29.5%).
غِينْ، إِيْوِيْ، مِنَا.	بنين (2.1%)، غانا، توغو (20%)	صَنْغَاي	بنين، مالي، النيجر (4.7%)، توغو.
غُلْمَنْسِيْمَا	بوركينافاسو، مالي، النيجر	سُوْنُنْكِي	مالي، موريتانيا (02%)، النيجر، السنغال.
وُلُوْفْ	غامبيا (17%)، موريتانيا، السنغال (36%)		
الأمازيغية	الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، مصر	يُوروبا	بنين (07%)، نيجيريا (19%)، توغو.

المصدر: إسماعيل زنغوبرزي، مرجع سابق، ص ص 96-97 (بتصرف).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول مدى التنوع الإثني واللغوي لمجتمعات دول شمال غرب أفريقيا، ومدى التشابك في الإنتماءات القبلية والعائلية بين شعوب المنطقة، وهي بلا أدنى شك ميزة إيجابية إن تم إدارتها ضمن البوتقة الصحيحة، الأمر الذي يعتبر صعب المنال في قارة أفريقيا المليئة بالمتناقضات.

الفرع الثالث: إدارة التنوع الإثني واللغوي داخل المجتمع

تعتبر التعددية الإثنية داخل المجتمع الأفريقي واقعا مُعاشا تقتضي المسلمات عدم الخوض عميقا في هذا التعدد، والأجدر هو البحث عن السبل الناجعة لكيفية إدارة هذا التنوع بُغية الوصول إلى مجتمعات متجانسة ذات هوية وطنية واحدة موحدة، ولم يخطئ الرئيس الموزمبيقي سَمُورَا مَاشيل (Samora Machel) عندما قال "...لكي تعيش الأمة يجب أن تموت القبيلة..."[1]، ذلك ما يفسر توجه معظم الدول الأفريقية إلى بناء هويات وطنية مشتركة بعد نيل الاستقلال، في محاولة واضحة لتجاوز التباين العرقي والإثني والهوياتي.

وُضعت العديد من الدراسات من طرف باحثين وأكاديميين مختصين، ضمت نظريات ومداخل تسعى في مضمونها إلى محاولة فهم ما سيؤول إليه التنوع الإثني والثقافي داخل المجتمع الأفريقي، هل سيكون في وضع تصارعي تنافسي؟ أم سيؤول إلى شبكة من علاقات التعاون والتناغم المجتمعي، نجد في مقدمتها

[1] Elliot Green, "**Explaining African Ethnic Diversity**", Development Studies Institute (DESTIN), London School of Economics and Political Science, N° 122, March 2011, p 13.

نظرية الصراع (Conflict Theory) التي يتوقع من خلالها كل من بلومر (Blumer) وكويليان (Quillian) وجلاسر (Glaser) أهم رواد هذه النظرية، أن الجماعات ذات التنوع الإثني سوف يتنافسون بشدة على الموارد، حيث يأخذ التنافس الطابع الصراعي الأمر الذي يزيد من تعميق الإختلافات العرقية القائمة، فهم يفسرون العداوات العرقية القائمة وإنعدام الثقة على أنها نتاج للمنافسة على الموارد ضمن السياق الوطني المتنوع إثنيا، فحسب مِيلسن (Melson) ووُلْب (Wolpe) يحدث ذلك التنافس إما من خلال السعي غير العقلاني وراء السلع المادية، أو من خلال الإستجابة النفسية الجماعية لعدم المساواة الاجتماعية، الناتجة عن تلك المنافسة أو عن عدم التوزيع العادل للموارد المتاحة[1].

أعطت نظرية أخرى هي نظرية الإتصال (Contact Theory) تفسيرات مغايرة لما قد يؤول إليه التعدد والتنوع الإثني داخل المجتمع، تفسيرات قائمة على العامل النفسي؛ بحيث أن المعتقدات السلبية حول الإثنيات الأخرى النابعة من الجهل وتدني المستوى التعليمي والثقافي، تؤدي لا محالة إلى اختلالات عرقية تصارعية بين الجماعات الإثنية داخل المجتمع الواحد، فحسب ألبورت (Allport) وفوربس (Forbes) أحد رواد هذه النظرية؛ أن عامل الإتصال (Communication) وعملية التواصل بين أفراد الإثنيات والجماعات المختلفة، المحددة بالثقافة واللغة والمعتقدات ولون البشرة وغيرها، من شأنه أن يعطي نظرة مغايرة تُقوض تلك النظرة النمطية السلبية اتجاه بعضهم البعض، وتقلل من الكراهية المتبادلة بينهم وتعيد رسم علاقات أكثر إندماجية وأكثر إستعدادا للتعامل مع بعضهم البعض، ضمن إطار جامع تحكمه المساواة بين الأفراد والجماعات[2].

إنطلاقا من ذلك ونظرا للتنوع العرقي والإثني الشديد داخل المجتمعات الأفريقية، سعت معظم الدول الأفريقية بعد نيالها إستقلالها إلى بناء مجتمعات موحدة داخل دولة ذات سيادة، يكون فيها الولاء لكيان الدولة وتجاوز كل الكيانات الفرعية داخلها، من منطلق الدولة الوطنية وليس العشيرة وحدود العشيرة، غير أن ذلك المسعى لم يتحقق ولم تستطع الدولة الأفريقية خلق مجتمع متجانس يكون ولائه للوطن، وتمتعه بالوطنية والمواطنة داخل هذا الوطن، فسرعان ما تَكشف للقادة الأفارقة أن الولاءات التحتية للقبيلة والعشيرة أقوى من أن تكون للمجتمع الموحد وللدولة ذات السيادة، لذلك يتوجب علينا التساؤل لماذا لم تستطع الدولة في أفريقيا خلق إطار للتجانس داخل الدولة؟.

---

[1] Amanda Lea Robinson, **"Ethnic Diversity, Segregation, and Ethnocentric Trust in Africa"** Afrobarometer Institute (AFRO), N° 166, June 2016, p 03.
[2] Ibid, p 02.

في محاولة للإجابة عن التساؤل يمكن القول بصفة واضحة أن الدولة في أفريقيا هي من خلقت ظاهرة عدم التجانس داخل المجتمعات الأفريقية، وإن كان التنافس القبلي على مناطق الرعي والصيد ومصادر المياه صفة متجذرة في أفريقيا منذ القِدم، فإساءة إدارتها للتنوع الإثني والعرقي هو ما خلق عدم التجانس داخل المجتمع، على الرغم من بعض التجارب الناجحة نسبيا لبعض الدول كبوتسوانا التي يرى كل من أسموغلو (Acemoglu) و جونسون (Jonson)، أن تجانسها العرقي المرتفع وقوة مؤسساتها السياسية التي سعت إلى ذلك، عن طريق خلق فضاءات عرقية متجانسة وإندماجها في الحياة الوطنية للدولة، هو سبب تحقيقها لنسبة نمو بلغت حوالي 7.1 % ما بين 1960 و 2000 وهي من أعلى النسب في العالم[1]، كما لم تستطع غالبية الدول الأفريقية خلق أطر للتجانس داخل مجتمعاتها، ما أدخلها في دائرة الصراع العرقي (Racialism) كجنوب أفريقيا، كما دخلت أخرى مثل مالي في دائرة الإقصاء لمناطق الشمال وإقصاء الإثنيات الأخرى داخل المجتمع، وهو ما يحدث في ليبيا وموريتانيا والنيجر والتوغو وبنين وسيراليون، أين يُسيطر على حكم الدولة أشخاص منتمون إلى إثنيات معينة، يحظى فيه المنتمون للإثنية الحاكمة بالحظوة والسلطة والمناصب العليا، كما يسعون للعمل على البقاء فيها وإلغاء مبدأ التداول على السلطة بشتى الوسائل، يقابله في الجانب الآخر سياسات إقصاء إتجاه الإثنيات الأخرى في جميع الجوانب.

الإقصاء الإثني في أفريقيا نقطة محورية في عدم قيام إطار تجانسي داخل المجتمع المتعدد، بل أدى في بعض الدول إلى إرتكاب مجازر لاَإنسانية في حق الإثنيات الأخرى لإبعادها عن دوائر الحكم، فمجزرة روندا سنة 1994 لم تتوقف عند الإقصاء المادي لشريحة من المجتمع؛ بل تعدت إلى التصفية الجماعية لإثنية التوتسي (Tutsi) من طرف إثنية الهوتو (Hutu)، في صورة واضحة للتناحر داخل المجتمع بعيدا كل البعد عن الشعور بالهوية الوطنية؛ بل الهوية الضيقة في أبشع صورها.

في مجتمعات أفريقيا لِما قبل الإستعمار كانت النظم الاجتماعية القبلية بسيطة واضحة، من التفاعلات داخل المجتمع القبلي وطرق توزيع الأدوار وأنماط توزيع الثروات داخل القبيلة، أين كان يسود الرضا عن تلك الأنماط والقيم، غير أن ذلك لم يحدث في مجتمعات ما بعد الإستقلال عندما وجدت نفسها أمام الضم القسري تحت إطار الدولة التي فرضها المستعمر السابق، وأمام التقييد كلي لعاداتها وأنماطها الحياتية القديمة تحت قوانين الدولة الحديثة، فبدل التركيز على أهمية البناء الاجتماعي والتعبئة المجتمعية والسياسية للمجتمعات العرقية في أفريقيا، الذي يتطلب الإعتراف (Recognition) بالتنوع من

[1] Elliot Green, Op.Cit, p 13.

قبل مؤسسات الدولة، وإتاحة الظروف لجميع شرائح المجتمع بمختلف أطيافه للمشاركة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، والإستفادة على قدم المساواة من عائداتها ومقوماتها[1]، حدث عكس ذلك بسبب أن المستعمر الأروبي عمد إلى خلق مجتمعات قسرية غير متجانسة، كما فرض نخب موالية له تعمل على تسييس الإختلافات العرقية في منافساتها السياسية والإنتخابية للحفاظ على مصالحه في المنطقة[2]، ما أدى إلى إنتشار الفساد الإداري (Administrative Corruption) والفساد المالي (Financial Corruption) لدى النخب الحاكمة وتمتعهم بالحماية وضمان البقاء في السلطة.

كل تلك المعطيات فتحت الباب لتلك النخب للعمل لحسابها الخاص، وتوجيه قدرات الدولة لصالح فئة معينة من الإثنيات ومن يواليها دون الأخرى، ما أدى إلى البحث عن المرجعيات الإجتماعية الضيقة ومحاولة العودة إلى النظم التقليدية بعيدا عن الدولة الحديثة، التي يرون أنها آلية لصالح فئة من فئات المجتمع المتعدد دون غيرها، وخير ما يمكن الإستدلال به في هذا الجانب؛ قضية بيافرا (Biafra) في نيجيريا التي أشعلت حرب الموارد بين قبائل الهوسا والفولاني في الشمال، وإثنية اليوروبا في الجنوب الغربي والإيغبو المسيحيين في الجنوب الشرقي، حيث تسيطر هذه الأخيرة على مناطق تواجدها التي تزخر بالنفط والثروات الزراعية والمنجمية، في مقابل نجد شمال يقطنه غالبية مسلمة يعيش معظمها تحت مستوى خط الفقر، ما أدخل نيجيريا في دوامة من اللاإستقرار الإجتماعي والسياسي والاقتصادي، بسبب سوء إدارة توزيع مقومات الدولة بين شرائح المجتمع من جهة وبين المناطق الجغرافية من جهة أخرى، وهي من بين أهم الأسباب المؤذية إلى الإنقسام المجتمعي وعدم الإنسجام بين الإثنيات والهويات الفرعية داخل الدولة.

يُعتبر دور النظام السياسي للدولة عامل حاسم في عملية توزيع الموارد الوطنية، على كافة شرائح المجتمع بمختلف طوائفه ومكوناته وفق مبدأ العدالة، كما هو ضروري إقامة إطار قانوني لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة في الحياة السياسية، سواء من خلال حرية تشكيل الأحزاب السياسية وممارستها لدورها السياسي دون إقصاء او ضغط، أو من خلال الإنتخابات النزيهة لإختيارهم من ينوب عنهم داخل مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى تبني مبدأ التمكين والإستحقاق في تولي المناصب العليا وفق مبدأ

[1] Bruce J. Berman, **"Ethnicity and Democracy in Africa: Policies for Harmonious Development"**, Japan International Cooperation Agency Research Institute, JICA-RI Working Paper, N°= 22, November 2010, pp 02- 03.
[2] Amanda Lea Robinson, Op.cit., p 17.

الجدارة والإِستحقاق، والعمل على إنهاء ممارسات المحسوبية والوساطة التي همشت الأفراد داخل المجتمع، أحد العوامل الأساسية المؤدية إلى حالة اللاإستقرار داخل الدولة.

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية لدول المنطقة

قارة أفريقيا أو "جنة الثروات الطبيعية" كما يطلق عليها أهل الإِختصاص في هذا الجانب، فهي ولا شك ميزة تتميز بها القارة عن باقي القارات الأخرى، جعلتها أغناها وأكثرها تنوعا في الثروات والمناخ بأراضي غنية في باطنها كما على سطحها، فإمكاناتها الطبيعية إذا ما إِقترنت بآمال شعوبها الطامحة قد تضعها لا محالة في مركز الريادة العالمي، كما تعتبر سوق إِستهلاكية مفتوحة لتصريف منتجاتها والإِرتقاء بذاتها لتحقيق متطلبات شعوبها وتطوير دولها.

الفرع الأول: أفريقيا؛ النفط والغاز

يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programme –UNEP-) في المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة ثروات ضخمة متنوعة تزخر بها قارة أفريقيا، تتراوح ما بين أراضي صالحة للزراعة ومصادر للمياه والنفط (Oil) والغاز الطبيعي (Natural Gas) والمعادن (Minerals) وغيرها من الثروات الغابية والحيوانية (Live Stock)، حيث تحتل نسب مئوية مرتفعة من إِحتياطات تلك الثروات على المستوى العالمي، حيث تمثل نسبته 30 % من الإِحتياطي العالمي من المعادن و08 % من الغاز الطبيعي ونحو 12 % من إِحتياطات النفط في العالم، كما تنام القارة على 40 % من إِحتياطي الذهب العالمي وحوالي 90 % من الكروم (Chrome) والبلاتين (Platinum)[1]، كما تحتوي شواطئ القارة الأفريقية على حوالي 100 مليار برميل من النفط تنتظر إِستغلالها فهي تعتبر بحر شمال أفريقيا، كما تشير الإحصائيات إلى أن القارة الأفريقية تحتوي على إِحتياطي قدره 132.4 ترليون برميل من النفط، فعلى سبيل المثال أنتجت 9.4 مليار برميل من النفط الخام خلال سنة 2011، وهي ثروة ترتكز بشكل رئيسي في نيجيريا والجزائر وأنغولا وليبيا والسودان وغينيا الإِستوائية والكونغو والغابون وفي دول أخرى بدرجة أقل[2]، وتنتج الدول الأفريقية مجتمعة كميات ضخمة من النفط الخام تقدر بحوالي 10.285 مليون

[1] **African Ministerial Conference on the Environment**, United Nations environment programme (UNEP), November/December 2020.

[2] حسنين عماد شبع، **"ما لا تعرفه عن الثروات الأفريقية"**، مركز الدراسات الأفريقية (ASC)، أكتوبر، 2018.

برميل يوميا[1]*، هذا إلى جانب القدرات الضخمة في مجال الغاز الطبيعي اِحتياطا وإنتاجا، حيث تحتل القارة الأفريقية المرتبة الثالثة عالميا بِاحتياطي قدره 513 ترليون قدم مكعب[2]؛ حسب تقرير إنتاج البترول والغاز الطبيعي في أفريقيا، وتسيطر على ما نسبته 91% من إنتاج أفريقيا من الغاز الطبيعي كل من الجزائر وليبيا ومصر ونيجيريا، يوجه بشكل كبير للتصدير نحو أوروبا عبر الأنابيب أو عبر النقل البحري بناقلات الغاز، كما يتم اِستهلاك جزء منه داخليا كاِحتياجات مختلفة.

تشير العديد من التقارير إلى أن اِحتياطات النفط المعبر عنها بالمؤشرات العددية، أو ما يُطلق عليها مفهوم الاِحتياطات المؤكدة (Proved reserves)، هي اِحتياطات واقعية أثبتتها البيانات الجيولوجية التي تم قياسها وتقديرها ماديا وليست مجرد أرقام مجردة، على الرغم من أنه قد تكون تلك التقديرات أحيانا غير دقيقة لعدة أسباب، منها ضعف قدرة الحكومات على مراقبة شركات النفط خاصة الأجنبية منها لعدم رغبتها في كشف بياناتها الدقيقة، أو لأسباب جيوسياسية لحكومات الدول التي لا ترغب في كشف اِحتياطاتها، أو قد تكون لأسباب متعلقة بضعف تقنية البحث والتنقيب والمسح الجيولوجي لباطن الأرض[3]، لذلك قد تكون اِحتياطات القارة الأفريقية أكبر بكثير من الأرقام المعلن عنها وإن كانت من طرف مراكز دراسات وبحوث غربية، لذلك نحاول توضيح حجم موارد النفط والغاز وأكبر الدول المنتجة لها في عموم القارة الأفريقية من خلال الجدول البياني التالي:

---

[1] Ezzideen Alhamyoni, **"Reality and Futur Prospects of Oil and Gas on the African Contnent "**, IN: High Level Forum on Arab-African Cooperation in Investment and Trade, Under the Theme **"For an Arab-African Economic Partnership"**, Tripoli, 25-26 October 2010.

* يخضع الإنتاج اليومي للنفط إلى نظام المحاصصة داخل منظمة أوبك (OPEC) بهدف الحفاظ على سعر مرجعي يخدم المنتجين والمستهلكين، لذلك لا يمكن تحديد كمية الإنتاج اليومي بدقة مع وجود منتجين خارج أوبك.

[2] Ibid.

[3] Supplement African Development Report, **"Oil and Gas in Africa"**, Africa Development Bank and The African Union, 29 July 2009, pp 41-42.

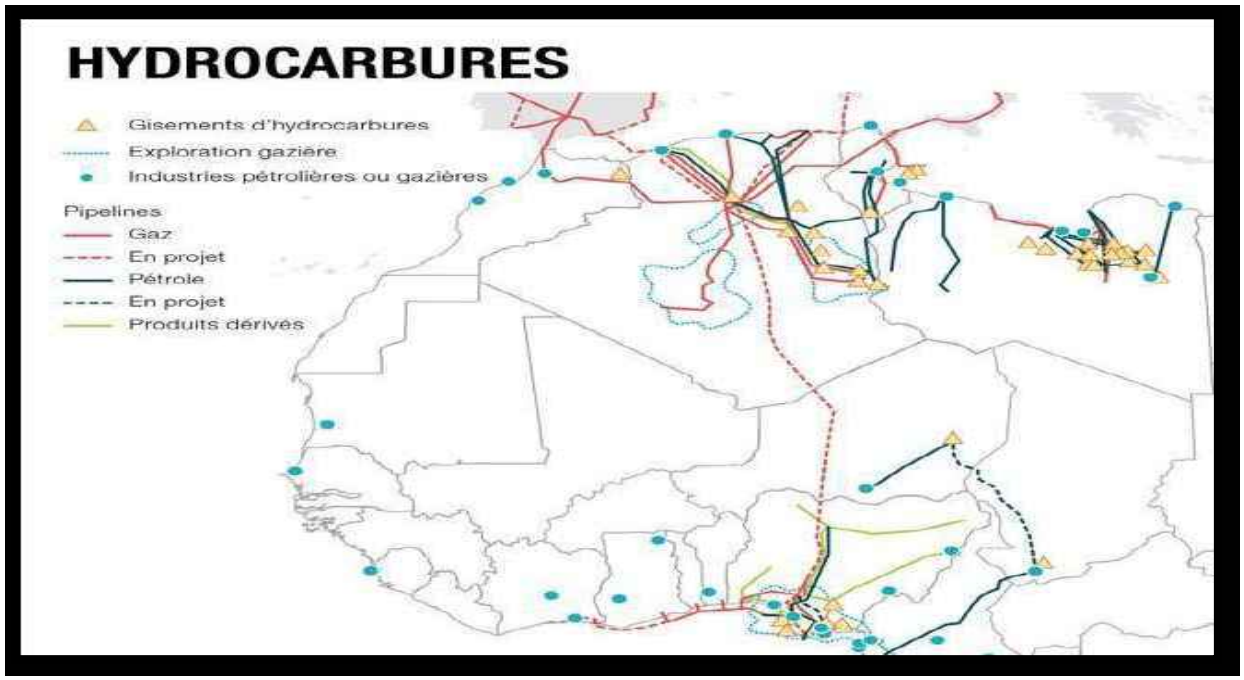
جدول بياني رقم (04): جدول بياني يوضح احتياطات النفط والغاز في بعض دول أفريقيا

State	Deposit Name	Size of Resource (Barrels)	Status
Algeria	Hassi Messaoud North & South	>300 million	Continuously producing
Algeria	Rhourde El Baguel; Hassi Berkine South; ZarzanTine; and Edj'leh	All 4 resources: 160–300 million	Continuously producing (all)
Angola	29 offshore and onshore blocks	Several resources >160 million within blocks	Some producing
Chad	Doba	160–300 million	Deposit never exploited
Egypt	El Morgan; and July Oilfield	160–300 million	Continuously producing
Gabon	Emeraude; Loango	>300 million	
Libya	Zelten	160–300 million	Derelict mine
Libya	Waha; Amal; Serir; Gialo; and Dahra	All resources: 160–300 million	Continuously producing (all)
Morocco	Meskalia	160–300 million	Continuously producing
Nigeria	Usan; Ukot; Aparo; Agabami; and Bonga Sw	All resources: 160 million	Continuously producing (all)
Nigeria	Jones Creek	160–300 million	Continuously producing
Tunisia	El Borma	160–300 million	Continuously producing

Source: Supplement African Development Report, **"Oil and Gas in Africa"**, Op.Cit, p 45.

يتوزع إنتاج النفط والغاز في أفريقيا عبر العديد من دول حيث بالقدر الذي إرتفعت فيه الإحتياطات المكتشفة التي بلغت سنة 2016 نسبة 2.5 %، إرتَفَع مستوى الإنتاج بمعدل 0.7 % سنويا خلال الفترة ذاتها، ويتمركز إنتاجه في دول مثل ليبيا والجزائر ومصر والسودان وتونس ونيجيريا وأنغولا والغابون والكونغو، كما بلغ معدل إحتياطي الغاز المكتشف في القارة 2.4 % في عام 2016، ليبلغ مستوى الإنتاج حوالي 07 % من نفس السنة[1]، ويتمركز إنتاجه في نيجيريا في المرتبة الأولى ثم الجزائر ومصر وليبيا في المراتب الثانية والثالثة والرابعة، ونفس الترتيب من حيث حجم الإحتياطات المؤكدة من الغاز، ولا ينحصر إنتاج البترول والغاز على الدول المذكورة، حيث يتواجد بنسب مختلفة بين ضئيلة ومتوسطة في دول أخرى كجنوب أفريقيا وزيمبابوي وتنزانيا وجنوب السودان والصومال وغيرهم، هذا ولم تستطع الدول الأفريقية إستغلال وإستخراج ثرواتها النفطية بمفردها، فإلى جانب مؤسساتها المحلية الضعيفة نجد الشركات الغربية الضخمة التي تحوز على عقود التنقيب والإستخراج داخل تلك الدول، مثل شركة شيفرن (Chevron) الأمريكية وتوتال (Total) الفرنسية، وشركتا إكسون (Exon) وشل (Shell) الأمريكيتين وغازبروم (Gazprom) الروسية، وبريتيش بتروليوم (British Petroleum) البريطانية والنرويجية ستات أويل (Statoil)، بذلك نحاول إستعراض خريطة لأهم الدول المنتجة للنفط والغاز في شمال غرب أفريقيا:

خريطة رقم (05): خريطة لأهم الدول المنتجة للنفط والغاز في منطقة شمال غرب أفريقيا



Source: Spplement African Development Report, op cit, p 44.

[1] مظفر البرازي، **"التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الأفريقية"**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول -أوابك-، المجلد 44، العدد 165، سنة 2018، ص ص 17-18.

تمتلك منطقة شمال غرب أفريقيا نسب متفاوتة من إجمالي إنتاج القارة الأفريقية، من الغاز والبترول ومن إجمالي نسب الاحتياطي الخام من المادتين، حيث يعود تاريخ إكتشاف البترول والغاز في المنطقة إلى خمسينات وستينات القرن العشرين، فنيجيريا إكتشف فيها النفط أول مرة سنة 1958 ليبلغ إنتاجها سنة 2017 ما بين 1.47 و1.53 مليون برميل يوميا، كما تقدر الإحصائيات إحتياطاتها النفطية بحوالي 37.2 مليار برميل سنة 2016، وفي الجزائر تم إكتشاف البترول أول مرة سنة 1958 ليبلغ إنتاجها سنة 2017 مابين 1.05 و1.11 مليون برميل يوميا، وتقدر الإحصائيات احتياطاتها النفطية بحوالي 12.2 مليار برميل سنة 2016، أما في ليبيا التي تدبدب إنتاجها من النفط بسبب عدم استقرارها الداخلي منذ 2011، هي أيضا من أقدم الدول التي إكتشف فيها النفط في المنطقة منذ سنة 1961، حيث بلغ إنتاجها سنة 2017 ما بين 0.39 و0.83 مليون برميل يوميا، وهي أضعف نسبة مقارنة قبل دخولها حالة الاإستقرار الداخلي، كما قدرت إحتياطاتها النفطية حوالي 48.4 مليار برميل سنة 2016[1]، تأتي بعدها دول أخرى بنسب هامشية كتونس والنيجر وغانا والتشاد والكامرون، التي تم إكتشاف النفط فيها في بدايات القرن الحادي والعشرون، وتقدر الإحصائيات إمتلاكها إحتياطات لا تزال قيد الإستكشاف بإستخدام التكنولوجيا الحديثة.

بالنظر للإحتياطي الإجمالي للنفط في القارة الأفريقية المقدر بحوالي 128 مليار برميل سنة 2016[2]، يتمركز ما قيمته 97.8 مليار برميل من تلك الإحتياطات في الجزائر وليبيا ونيجيريا، أي ما يقدر بحوالي 74% من الاحتياطي الإجمالي لأفريقيا من النفط. يبلغ الإحتياطي الإجمالي لقارة أفريقيا من الغاز الطبيعي حوالي 14.660 مليار متر مكعب أي ما نسبته 07.9% من الاحتياطي العالمي، تسيطر عليه العديد من دول شمال غرب أفريقيا بما مقداره 13.430 مليار متر م^3، من ذلك الإحتياط أي ما نسبته 97% من النسبة الإجمالية لقارة أفريقيا، وتحتل الجزائر المرتبة الأولى كأكبر منتج في أفريقيا بإسهامها بنسبة تقدر بـ 2.6 % من الإنتاج العالمي للغاز سنة 2016، تليها نيجيريا كثاني أكبر منتج للغاز في أفريقيا بإسهامها بـ 1.3% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي لسنة 2016، بعدها ليبيا التي تعيش حالة عدم الإستقرار الداخلي أثر على إنتاجها من الغاز، ففي سنة 2010 قبل الدخول في حالة الفوضى بلغ إنتاجها ما مقداره (304 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم)، تقلصت تلك الكمية بعد ذلك إلى أقل من

---

[1] Benjamin Augé, **"Oil Exploration and Production in Africa Since 2014: Evolution of The Key Players and Their Strategies"**, French Institute of International Relations (IFRI) and OCP Policy Center, May 2018, P 07.

[2] مظفر البرازي، مرجع سابق، ص 15.

[3] Ezzideen Alhamyoni, Op.Cit, P 13.

(180 برميل مكافئ نفط) سنة 2016، إلى جانب مصر التي يبلغ إنتاجها ما مقداره 01.2% من الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي[1].

نلاحظ من خلال ما ذكرناه؛ الأهمية القصوى لمنطقة شمال غرب أفريقيا أو القارة الأفريقية ككل، نظرا للقُدرات الضخمة التي تحتويها من الثروة النفطية والغازية، ثروة تجعلها منطقة ذات أبعاد إستراتيجية هائلة كما تجعلها محط أنظار القوى الكبرى.

الفرع الثاني: أفريقيا؛ الثروات المعدنية

لا تُعتبر أفريقيا خزان للنفط والغاز فحسب بل تزخر بالثروات الباطنية المعدنية أيضا، ولا تكاد تخلو من الموارد المعدنية الباطنية الموجودة عبر مناطق العالم، من أبسط أنواع المعادن وأرخصها إلى أندر المعادن وأنفسها، فهي كثيرة ومتنوعة منها الفوسفات (Phosphates) المادة متعددة الاستخدامات للزراعة والصناعة، وخام الحديد (Iron Ore) والبوكسيت (Bauxite) والمعادن (Minerals)، كالأسبِستوس (Asbestos) والجبس (Gypsum) ومادة الكلس (Limestone) والتالك (Talc)، والمواد الطاقوية كالفحم (Coal)، والعناصر المعدنية (Metallic Elements) كالكوبالت (Cobalt) والرصاص (Lead) والزئبق (Murcury)، والفضة (Silver) واليورانيوم (Uranium) والزنك (Zinc) والليثيوم (Lithium) والمنغنيز (Manganese) والنحاس (Copper)، بالإضافة إلى المعادن الثمينة كالذهب (Gold) والألماس (Diamond)، فمتوسط الإنتاج السنوي العالمي من الذهب خلال السنوات الخمسة إلى غاية 2012 بلغ حوالي 2400 طن، تمثل أفريقيا 20% من هذه الكمية أي ما يعادل 480 طن خلال السنة الواحدة، في مقدمتها دولة جنوب أفريقيا التي تنتج أكبر بقليل من نصف تلك الكمية، أي ما يعادل 250 طن سنويا ما يمثل نسبة 10% من إنتاج القارة الأفريقية، في حين تسيطر على باقي النسبة كل من غانا ومالي وغينيا وتنزانيا والنيجر، بالإضافة إلى حوالي 34 دولة أفريقية تنتج كميات هامشية مختلفة من معدن الذهب[2]، كموريتانيا والسنغال والمغرب والكاميرون حيث يستخدم في صناعة المجوهرات أو في الصناعات الإلكترونية الدقيقة.

بلغت نسبة الإنتاج العالمي من معدن الألماس خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرون، ما مقداره 176.8 مليون قيراط بقيمة إجمالية تقدر بـ 12 مليار دولار، تحتل روسيا المرتبة الأولى عالميا تليها

[1] مظفر البرازي، مرجع سابق، ص ص 21-22.

[2] Ousman Gajigo and Others, **"Gold Mining in Africa: Maximizing Economic Returns for Countries"**, African Development Bank Group (ADBG), N°= 147, March 2012, pp 02-03.

دولة بوتسوانا في أفريقيا ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وناميبيا وأفريقيا الوسطى، كما توجد 16 دولة أفريقية أخرى منتجة للألماس بقيمة مقدرة بـ 94.2 مليون قيراط ما يعادل نسبة 53% من الإنتاج العالمي[1]، هذا مع إختلاف فارق الجودة والنقاوة والألماس من نوعية الأحجار الكريمة والألماس الصناعي.

نجد أحد أهم العناصر المعدنية الأخرى الأكثر طلبا وإحتياجا في العالم وهو اليورانيوم، الذي يلعب دورا مهما في إنتاج الطاقة والأسلحة، حيث تم إكتشاف هذه المادة في أفريقيا في عشرينات القرن المنصرم، في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي كانت تخضع آنذاك لحكم الإستعمار البلجيكي، كما كانت أولى إستخداماته مقتصرة على المجال الطبي، لتتوسع بعدها لمجالات أخرى منها الجانب العسكري والطاقوي، وتعد كل من النيجر وناميبيا وجنوب أفريقيا الدول المنتجة لهذه المادة، حيث يبلغ إنتاج القارة الأفريقية من اليورانيوم ما نسبته 16.6% من الإنتاج العالمي، فمناجم ناميبيا على سبيل المثال تنتج حوالي 3449 طن سنويا أي ما نسبته 08% من الإنتاج العالمي، وكذا مناجم النيجر التي تنتج ما مقداره 1743 طن من اليورانيوم سنويا ما يعادل نسبة 04% من الإنتاج العالمي[2].

نظرا للحاجة الملحة لهذه المادة وإستخداماتها الحساسة إرتفع سعرها في السوق العالمية، حيث قفز في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرون إلى 14 مرة ضعف السعر تقريبا، نظرا لإتساع الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك والعجز الكبير في تلبية طلبات الإستهلاك العالمية، خصوصا بعد بداية التفكير في التراجع عن إستخدام الوقود التقليدي (النفط) في توليد الطاقة الكهربائية للحفاظ على البيئة، نظرا للقيود العالمية المفروضة التي أفرزتها إتفاقيات كيوتو (Kyoto Protocol)، لمكافحة التغير المناخي الناتج عن العمل البشري، وصل بعد ذلك سعر الرطل الواحد من أكسيد اليورانيوم (Uranium Oxide) إلى حوالي 137 دولار أمريكي[3]، وهو انعكاس طبيعي بالنظر لعدد المحطات النووية المتزايدة عبر العالم، خصوصا في الو م أ والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل والإتحاد الأوروبي وروسيا، وهي الدول الأكثر تصنيعا في العالم والمستهلك الأول للمواد الطاقوية التقليدية، وتعد في نفس الوقت المتسبب الأول في الإنبعاثات وتلوث المناخ المؤدي إلى الاحتباس الحراري، لذلك تعتبر الطاقة الكهربائية من الطاقات النظيفة التي بإمكانها إستخلاف المواد التقليدية وبأكثر كفاءة.

---

[1] Raf Custers and Ken Mattysen, **"Africa's Natural Resources in a Global Context"**, International Peace Information Service (IPIS), August 2009, p 32.

[2] Frank Winde and Others, **"Uranium From Africa –An Overview on Past and Current Mining Activities: Reappraising Associated and Chances in Global Context"**, Journal of African Erath Sciences (JAES), December 2016, p 06.

[3] Ibid, P 03.

نحاول توضيح أهم الموارد المعدنية التي تزخر بها القارة الأفريقية، من ضمنها المنطقة مجال الدراسة عبر الشكل البياني التالي:

جدول بياني رقم (05): جدول بياني يوضح أهم الموارد المعدنية في أفريقيا

Mineral	African percent of world production	Rank	African percent of world reserves	Rank	Major African producers
Platinum	54%	1	+ 60%	1	Zimbabwe – South africa
Phosphate	27%	1	66%	1	Morocco- Tunisia-Egypt- South africa - Senegal
Gold	20%	1	42%	1	South africa- Ghana-Mali- Tanzania
Chromium	40%	1	44%	1	Zimbabwe-South africa
Manganese	28%	2	82%	1	South africa – Ghana- Gabon
Vanadium	51%	1	95%	1	South africa
Cobalt	18%	1	+ 55%	1	Democratic republic of Con-go- Zambia - Morocco
Diamonds	78%	1	88%	1	Botswana- South africa – Angola- Namibia – DRC
Aluminium	04%	7	45%	1	Guinea- Mozambique
Uranium	17.5%	-	-		Niger- Namibia- south africa - Gabon

Source: Sustainable Development Report on Africa IV, **"Managing Africa's Natural Resource Base for Sustainable Growth and Development",** United Nations Economic Commission for Africa (UNE-CA), December 2013, p 63.

يرى المهتمين بالشؤون الأفريقية أن ما تزخر به القارة الأفريقية من ثروات سطحية وباطنية؛ بقدر ما كانت نعمة على دول القارة كانت نقمة عليها أيضا، فجذور أزمة الدولة في أفريقيا بدأت كما أسلفنا في مؤتمر برلين عندما وُضِعت خريطة تقسيم أفريقيا، التي كانت مدفوعة بتأثيرات الحركة التجارية والصناعية التي تحتاج إلى الموارد الطبيعية الأولية، نتج عنها حدود معينة تقوم على أساس مناطق تمركز كل ثروة أو معدن.

اِستمر ذلك بعد اِستقلال الدول الأفريقية عبر النفوذ الذي تمارسه الدول الاستعمارية السابقة، حيث اِعتمدت على سياسة التغلغل الجديدة لنهب ثروات أفريقيا، من خلال مؤسسات الإمبريالية الجديدة

المعروفة بالشركات متعددة الجنسيات (Multinational Corporation)، منها شركات النفط العالمية مثل إكسون موبايل وبريتيش بتروليوم ورويال داتش وشل النرويجية، وشركة شيفرون الأمريكية وتوتال الفرنسية وشركة إيني الإيطالية والروسية غاز بروم وغيرهم، كما نجد الشركات الأجنبية الأخرى المستثمرة في مجال إستخراج المعادن والتعدين التي سيطرت على هذه الصناعة في دول أفريقيا، منها شركة أريفا (Areva) الفرنسية التي تستحوذ على اليورانيوم في النيجر وفي دول أخرى، وشركة نيوبارك (New Park) للتنقيب وصناعة الذهب، التي تعمل وفق شراكة مع شركة راند غولد (Ran Gold)، وكذا الشركات النشطة في مجال التنقيب على الألماس، كالشركة الروسية ألروسا (Alrosa) وشركة ريو تينتو ديامونذز (Rio Tinto Diamonds) شركة الألماس التي تنشط في عدة قارات، وغيرهم من الشركات العالمية التي تنشط في مختلف الأنشطة الاستخراجية والتحويلية في مجال التعدين والصلب.

لم تستفد دول القارة الأفريقية من ثرواتها الباطنية والسطحية بسبب النزاعات العرقية المسلحة والصراع على السلطة، خلف ذلك إقتصاديات منهارة على جميع الأصعدة، كما أن التخلف التكنولوجي في مجال الصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية، إضطر قادة الدول الأفارقة إلى فتح المجال للشركات الامبريالية للخوض في إستغلال ثرواتها وتحويل عائداتها إلى دولهم الأم، كل ذلك أبقى الدول الأفريقية قابعة تحت مظاهر الفقر واللااستقرار في جميع النواحي.

المطلب الثالث: مداخل تمويل وإدارة شؤون الدولة في المنطقة

حاز التفكير في طرق بناء إقتصاد الدولة غداة إستقلال الدول الأفريقية حيزا ليس بالضيق، نظرا لما يكتسيه من أهمية بالغة لبناء دولة ما بعد الإستقلال، فخيار النهج المتاح آنذاك ينحصر بين مشاعية الاشتراكية أو ليبرالية الرأسمالية أو كخيار ثالث المزج بينهما، لأنه لا يمكن الحديث عن عدم الإنحياز في الجانب الإقتصادي عكس ما يمكن القيام به في الجانب السياسي، غير أن هناك إجماع على أن كِلا النهجين يقومان على مبدأ الإنتاج، مهما كان نوعه أو طبيعته فالإنتاج هو المصدر الوحيد لرأس المال. في خضم البحث عن كيفية الإنتاج للنهوض بالإقتصاد تزامن ذلك مع إرتفاع أسعار النفط في بداية سبعينات القرن العشرين، الإرتفاع الذي صاحب حرب الجيوش العربية ضد الكيان الصهيوني، ظهر في الأفق ما عُرف بمصطلح الريع (The Rent)؛ هذا الأخير فتح مسار جديد في تاريخ الاقتصاديات الأفريقية وطرق تمويل الدولة، حيث كان مسار ذو فاعلية من حيث مردوده المالي من جهة، كما كان حجر عثرة أمام بناء إقتصاديات قوية ثابتة من جهة أخرى، وعكس ذلك بقيت إقتصاديات الدول الأفريقية تسير في دائرة الهشاشة والفشل بالرغم مما تمتلكه من موارد.

الفرع الأول: الريع والاقتصاد الريعي

يُؤكد الأكاديميين الاقتصاديين أن ظهور مصطلح الريع إرتبط أساسا بمبادئ الاقتصاد، فحسب الموسوعة السياسية (Political Encyclopedia)؛ يعود استخدام المصطلح للاقتصاديين أمثال آدم سميث (Adam Smith) في كتابه ثروة الأمم (The Wealth of Nations) ودافيد ريكاردو (David Ricardo) وغيرهم، وهو مصطلح إقتصادي الإستخدام أكثر منه سياسي لإرتباطه بالجانب الإقطاعي في أوروبا أو ما يعرف بالريع الزراعي (Agricultural Rent)[1]، منذ ذلك الوقت تعددت مفاهيم الريع من فترة إلى أخرى ومن مفكر إلى آخر.

كلمة الريع في اللغة العربية تعني المرجُوع أو الغلة، وفي الإقتصاد السياسي تعني الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى المالك من غلة الأرض، مقابل إستغلال قواها الطبيعية التي لا تقبل الهلاك، كما عرفه الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال (A.Marshall) في منتصف القرن العشرين، على أنه الفائض الاقتصادي الذي يعطيه كل عنصر إنتاج، حينما يكون عرضه عديم المرونة بالنسبة للطلب عليه خلال فترة الأجل القصير[2]، أي عائد من عوائد الإنتاج يكون عرضه ثابتا في فترة ثابتة من الزمن ويمكن تمييز نوعين من الريع، ريع داخلي ناتج عن الخدمات العامة أو الخاصة والمضاربات المالية والمضاربات العقارية وغيرها، وريع خارجي وهو ما يهمنا في هذا الشق من الدراسة يأتي من مصادر متنوعة كريع النفط والغاز والمعادن والسياحة، وريع التحويلات المالية للمغتربين من الخارج، وكذا ريع النقل الإستراتيجي والممرات البحرية، وهناك من يضيف المساعدات الخارجية ضمن إطار الريع وغيرها من المصادر.

أما الإقتصاد الريعي (The Economic Rent) فمضمونه إعتماد دولة ما من الدول على مصدر طبيعي في الدخل القومي، كالنفط أو الغاز أو المعادن الباطنية أو حتى السطحية كالسياحية، وهي مصادر غالبا ما تذر أموالا طائلة على الدولة من خلال جباية ذلك الريع، ما يخلق إقتصادا قائما على المبادلات التجارية دون الإهتمام بإقامة قاعدة صناعية أو صناعات تحويلية أو زراعية داخل الدولة، الشيء الذي يخلق إقتصاد هش (Fragile Economy) يسيطر عليه طابع الاستيراد، وكذا مجتمع ذو طابع إستهلاكي غير منتج[3]، ما يجعل الاقتصاد رخوا يتأثر بتأثر صعود أو تدني أسعار الموارد التي يقوم عليها، فتكون بذلك الدولة غير منتجة وفي حالة من الضعف والهشاشة، تقتصر وظيفتها على عملية

---

[1] Political Encyclopedia , **"The Concept of Rent"**, **Available at**: https://political encyclopedia. Org/diction ary/.

[2] Ibid.

[3] صالح ياسر، **"النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة –حالة العراق–"**، مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب الأردن والعراق)، تشرين الثاني 2013، ص 04.

التوزيع بدلا من الإنتاج[1]، هذا الأخير القادر على خلق قاعدة اقتصادية تمتاز بالقوة والثبات، أمام التغيرات والتقلبات التي تمس الاقتصاد العالمي.

مما سبق نجد أنفسنا أمام ضرورة توضيح مفهوم الدولة الريعية (Rentier State)، التي تعتبر الأكثر إنتشارا في دول العالم الثالث (Third World) في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، وقد إستخدم مصطلح الدولة الريعية أول مرة من طرف العالم الإيراني حسين مهداوي (Hossein Mahdavy) في مقال له سنة 1970، ثم طور جوهر هذا المصطلح أو الفكرة كل من الاقتصاديان حازم الببلاوي (Hazem Beblawi) وجياكومو لوتشياني (Giacomo Luciani) في مجلد لهما نُشر سنة 1987[2]، حيث أُطلق المصطلح على الدول التي تعتمد على الريع المتأتي من مصادر مختلفة، وإستخدامه في التمويل العام للدولة عوض سياسة فرض الضرائب المختلفة على السكان المحليين، ومنه فدولة الريع حسب حسين مهداوي، هي الدولة التي تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم، والريع الخارجي بدوره يعرف على أنه ريع يتم دفعه من قبل أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية، إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلدان المعنية، بذلك فالممرات البحرية كقناة السويس أو رسوم مرور أنابيب نقل النفط في أراضي الدولة المعنية أو عائدات النفط في حد ذاتها كلها تعتبر ريعا خارجيا[3].

يعطي العديد من الباحثين توصيفات للدولة الريعية بإعتبار أنها الدولة التي يقوم إقتصادها على مصادر تمويل متأتية من تصدير الموارد الخام، حيث يتجاوز الدخل المحقق من تجارة الموارد الأولية الخام؛ الدخل الناتج عن سياسات الضرائب المختلفة المفروضة على مواطنيها في الداخل، حيث يعتبرون هذا المنحى له إنعكاسات سلبية على المجتمع الذي قد يمارس ضغط أقل على الدولة، من أجل المزيد من التمثيل أو إعادة التوزيع، كما لا تكون الدولة في حاجة لمشاركة مواطنيها في رسم سياساتها الداخلية والخارجية نظرا لتوفر التمويل المتأتي من الريع، الذي يضمن تمويل سياساتها ومشاريعها المنفردة حتى وإن كانت تصب في منحى الإستبداد وإنتشار مظاهر الفساد[4].

ربط لوتشياني بين الدولة الريعية ومظاهر ضعف التنمية والتخلف في هذه الدول، حيث ركز أساسا على الدول التي تعتمد على ريع النفط (Oil Rent)، من خلال مفارقة العائدات الضخمة التي تستقبلها

---

[1] نفس المرجع، ص 03.

[2] Meliha Benli Altuisik, "Rentier State Theory and The Arab Uprising: An Appraisal" , **Uluslararasi Iliskiler**, Vol 11, N°= 42, Summer 2014, p 76.

[3] محمد عز العرب، "**الدولة الريعية**"، الطبعة الأولى، (مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2010)، ص 11.

[4] Isabelle Beaulieu, **"Etat Rentier, Gouvernance et Développement: Le cas de la Malaysia"**, Chaire de Recherche du Canada en Citoyenneté et Gouvernance (CCCG), Mars 2006, p

تلك الدول، والمظاهر الطاغية من تخلف وضعف التنمية التي تميزها، حيث أوعز ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية؛ السبب الأول هو أن عائدات النفط تُدفع للحكومات في شكل ريع، ما يعني أن العلاقة بين تكلفة الإنتاج وسعر السوق تبقى ضعيفة، لحقيقة أن النفط يعتبر سلعة إستراتيجية (Strategic Commodity) ولا يخضع في الغالب لقانون العرض والطلب، السبب الثاني يعود لكيفية تحديد سعر عائدات النفط، التي يتم تحديدها خارجيا نظرا لتسويقه مباشرة في الإقتصاد العالمي، أما السبب الثالث فيتمثل في الصورة المباشرة التي تَقبض من خلالها الدولة عائدات النفط، ما يمنحها حرية التصرف المباشر في تلك العائدات وإن كانت في غير محلها وفي قنوات لا تصب في مصلحة الدولة ومواطنيها[1]، كل ذلك يجعل من الدولة في حالة تململ وعدم إستقرار إقتصادي ومالي، وتتأرجح بطريقة غير مباشرة بين مظاهر التخلف وضعف التنمية، الأمر الذي ينطبق على مختلف الدول الريعية التي تعتمد على النفط والغاز في موازنتها العامة، أو على ثروات أخرى من المعادن والخدمات والسياحة وغيرها.

الفرع الثاني: إقتصاد الريع والدولة في أفريقيا

بالنظر لما تزخر به قارة أفريقيا من موارد طبيعية (Natural Resources) ضخمة وبيئة غنية، تتراوح ثرواتها ما بين متجددة وغير قابلة للتجدد، حيث يُرجح أن عملية البناء والتطوير للدولة في أفريقيا لا ينقصها إلا الإرادة السياسية، كتلك التي توفرت في بعض دول جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية وجنوب القارة الأمريكية، التي عملت جاهدة على تثمين ثرواتها لخلق قفزة نوعية في مجال التقدم والتنمية بمختلف جوانبها، بالتالي خلق قاعدة ثابتة صلبة تقوم عليها إقتصادياتها الوطنية، فالدول الأفريقية من ضمنها المنطقة مجال دراسة، عملت بعد إستقلالها جاهدة على الإكتشاف (Discovering) والتنقيب (Prospecting) على ما تزخر به من ثروات طبيعية سطحية كانت أم باطنية، فكانت بذلك إكتشافات مبهرة في مقدمتها الموارد الهيدروكاربونية (Hydrocarbons) والمعادن الصناعية، وهي موارد تصنف في خانة الإستراتيجية كالنفط واليورانيوم، المستخدمة في توليد الطاقة وإدارة عجلة التصنيع الأكثر طلبا على المستوى العالمي.

إنقسمت الدول الأفريقية إلى أقطاب مختلفة من حيث نوعية المورد المصدر، أو بالمصطلح الأدق نوعية الريع الذي يقوم عليه اقتصاد كل دولة، فظهر بذلك قطب الدول الأفريقية المنتجة المصدرة للنفط والغاز، وقطب الدول المصدرة للمعادن والحديد وقطب الدول المصدرة للمعادن الثمينة وغيرها من الأقطاب، فالتقديرات تشير إلى أن الإنتاج العالمي اليومي من النفط يقدر بحوالي 81.8 مليون برميل،

[1] Meliha Benli, Altuisik, Op.Cit, p 77.

يبلغ إنتاج أفريقيا من تلك النسبة حوالي 26.2 مليون برميل أي ما نسبته 32% من الإنتاج العالمي اليومي[1]، وتندرج ضمن هذا القطب حوالي عشرة دول أفريقية تتمايز فيما بينها من حيث الإنتاج، منها ستة دول ذات إنتاج متواضع هي الكاميرون جنوب السودان الغابون جمهورية الكونغو الديمقراطية غينيا الاستوائية وجمهورية مصر العربية، وأربعة دول ذات إنتاج ضخم على رأسها نيجيريا وأنغولا والجزائر وليبيا، حيث بلغت عائداتها مجتمعة من النفط سنة 2014 حوالي 226 مليار دولار، بإعتبار أن مداخيل النفط تمثل حوالي 95% من إجمالي صادراتها الوطنية بإستثناء بعضها كمصر والكاميرون[2].

في مجمل الأمر تعاني تلك الدول من تقلبات سوق النفط العالمية وغالبا ما تواجه هبوط حاد في الأسعار، نتيجة للظروف الدولية المختلفة في مقدمتها الأزمات والحروب، والإختلاف في الرؤى بين الدول المنتجة سواء داخل منظمة أوبك (OPEC) أو خارجها، ذلك ما ينعكس في شكل إهتزازات إقتصادية واختلالات في التمويل والميزانية العامة، للدول التي تعتمد على ريع النفط أو ريع موارد طبيعية أخرى، الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى خلق ما يعرف بصناديق الثروة السيادية (Sovereing Wealth Funds) في فترات الوفرة في الإرادات الريعية، وتعرف صناديق الثروة السيادية على أنها صناديق إستثمار حكومية، يتم تمويلها من فائض عائدات الريع من العملة الأجنبية، ويتم إدارتها بشكل منفصل عن إحتياطات الصرف للعملة الأجنبية الرّسمية، حيث يمكن للصناديق السيادية الاحتفاظ بأسهم وسندات الشركات وأصول أخرى، لذلك تعتبر ذات أهمية في إستقرار الأسواق المالية[3]، وقد إختلفت التعاريف حول صناديق الثروة السيادية بإختلاف الأكاديميين والمراكز البحثية، غير أن بعضهم يرى بوجود نقاط إشتراك بين تلك التعاريف، وهي نقاط تجعلها مختلفة عن صناديق الإستثمار الأخرى[4]:

- تعتبر صناديق مملوكة للدولة.
- لا تخضع صناديق الثروة السيادية لإلتزامات محددة أو محدودة بشكل واضح.
- صناديق الثروة السيادية منفصلة عن إحتياطات النقد (الصرف) الأجنبي الرسمية.

الأسباب الكامنة وراء خلق صناديق الثروة السيادية تعود إلى ما أَطلق عليه تيري لاين كارل (Terry Lynn Karl) "لعنة الموارد الطبيعية" (Curse of Natural Resources)، حيث يرى أن نتائج التنمية القائمة على تصدير الموارد الطبيعية على رأسها النفط، كانت سلبية عبر مجمل السنوات التي تلت

---

[1] Ibid.

[2] تقرير حول قارة أفريقيا، "**الأسواق العقارية في قارة من الازدهار والفرص**"، معهد نايت فرانك للبحوث)، 2017، ص 04.

[3] Djordje Cuzovic, **"Growth, Finance and Regulation"**, Economic &Business Review, Perspectives of Innovation, Vol 10, Issue 1, 2012, pp 5-6.

[4] Ibid., p 06.

إكتشاف النفط والإعتماد عليه في الدخل القومي، ومن النتائج السلبية نجد بطء النمو الاقتصادي وضعف عملية التنويع في الاقتصاد وتقهقر مؤشرات الرفاه الاجتماعي، وإنتشار الفقر واللامساواة وإستشراء مظاهر الفساد وضعف الأداء الديمقراطي وغيرها من المظاهر[1]، التي سنوضحها بالتفصيل في العنصر التالي من هذا الجزء من الدراسة. في نفس السياق أطلق جون بابلو بيريز ألفونزو (J P.P Alfonzo) أحد مؤسسي منظمة (OPEC) مصطلح "فضلات الشيطان" على مادة النفط، معتبرا في ذلك أن واقع البلدان التي تعتمد على النفط، هي بلدان تعاني إضطرابات إقتصادية وشمولية في الحكم، وهي البلدان الأكثر عرضة للصراعات في العالم[2].

كان لابد على تلك البلدان أن تستثمر عائدات الريع في إنشاء قواعد صناعية وإستثمارات مختلفة، تساهم في تنويع الاقتصاد والصادرات من المنتجات نحو الخارج، بالتالي الإنتقال من اقتصاد منخفض القيمة يعتمد على الصادرات الأولية؛ إلى قاعدة تصنيعية كبرى كثيفة العمالة، تضمن بناء مؤسسات دولة قوية توفر مناصب الشغل بصفة واسعة ودائمة، فالعمالة في الدول الريعية تعتبر الأضعف بالنسبة للدول التي لا تعتمد على الريع، لأن الدول المصنعة تشغل عمالة كثيفة في مختلف مراحل التصنيع والإنتاج والتسويق، وغيرها مما يرتبط بعملية إدارة عجلة الصناعة، عكس الدول الريعية التي تقتصر على نسبة ضعيفة من العمالة التي تشتغل في أماكن الاستخراج، بإعتبارها تقوم على إقتصاد تجارة الموارد الخام، الأمر الذي يفسر ظاهرة البطالة المنتشرة في مختلف الدول الأفريقية، سواء المعتمِدة على النفط والغاز أو الثروات المعدنية الأخرى في دخلها القومي.

تعود الخلفيات الرئيسية في فشل ثروات الموارد الطبيعية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لدى الدول الأفريقية القائمة على الريع إلى عدة أسباب نذكر منها[3]:

1) التقلبات في أسعار الموارد الأولية في السوق العالمية وعدم تناسق التعديل، فمن السهل رفع وتيرة الإنفاق ومن الصعب تقليصه مرة أخرى في حال انهيار الأسعار.
2) عدم المرونة في أسواق العمل والمنتجات والأصول.
3) خلق توترات بين المناطق الجغرافية المنتجة للمورد الخام والمناطق غير المنتجة.

---

[1] تيري لاين كارل، **"فهم لعنة الموارد"**، في: راندال دود وآخرون مؤلفين: **"الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية"**، معهد المجتمع المنفتح (OSI)، 2005، ص ص 25-26.

[2] نفس المرجع ،ص 25.

[3] **"Africa's Natural Resources: The Paradox of Plenty"**, The African Bank (AB), October 2007, pp 96-97.

4) سعي النخب وراء عائدات الريع وإستخدامها في إطار مصالحهم الشخصية وإنتماءاتهم القبلية، وتسخيرها من أجل بقائهم في السلطة عوض إستغلالها في مصلحة الدولة ومواطنيها.

5) الوقوع في ظاهرة المرض الهولندي (Dutch Disease) وهو مصطلح ورد عام 1977 في المجلة البريطانية الإيكونوميست (The Economist)، إستخدمته لوصف ظاهرة الركود في القطاع الصناعي الهولندي بعد إكتشافها للغاز في بحر الشمال، ومضمونه هو تراجع القطاعات التصنيعية المؤثرة في عجلة النمو الاقتصادي، نتيجة لصعود القطاعات الإستخراجية للموارد الطبيعية التي تذر عائدات ضخمة على الدولة، حيث تقوم هذه الأخيرة برفع قيمة عملتها المحلية مقابل قيمة العملات الأجنبية، وهو ما يترتب عنه إضعاف القدرات الإنتاجية للقطاعات الأخرى على رأسها الصناعية والزراعية، نظرا لفقدانها القدرة التنافسية أمام السلع الأجنبية في الأسواق العالمية، بإعتبار أن السلع المستوردة تصبح أقل تكلفة من إنتاجها محليا ما يتسبب في إنهيارها، حيث تفسح المجال أمام صادرات الموارد الإستخراجية ما ينعكس سلبا على إقتصاد الدولة.

نخلص من خلال ما سبق إلى أن طرق تمويل الدولة في أفريقيا خاضع لمداخيل الريع، حيث لم يتم إستغلال تلك المداخيل في خلق قاعدة صناعية وزراعية واسعة داخل الدولة، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد؛ بل أصبحت تلك المداخيل من الريع نقمة إنعكست سلبا على إستقرار دول القارة، لما خلفته من صراعات على الموارد وإنتشار مظاهر الفساد وغياب إرادة جادة للنهوض بإقتصاديات دول القارة.

الفرع الثالث: الريع والإستبداد في أفريقيا

يؤكد دارسي الأنظمة من المختصين الأكاديميين على العلاقة الوطيدة المترابطة، بين ريع الموارد الأولية والإستبداد بالحكم في النظم السياسية في أفريقيا، حيث أن طريقة تمويل الدولة وضبط ميزانيتها يكون من إيرادات الريع، التي تذرها الموارد المستخرجة على رأسها النفط والغاز، فالدولة هنا يقتصر دورها على توزيع العائدات والخدمات والمزايا على مواطنيها، ما يؤدي إلى خلق حالة من الرفاه الاجتماعي هو في الأصل أقرب إلى رفاه مزيف قد ينقلب إلى إحتياج متعدد الجوانب، ولا يتوقف الأمر في الجانب الاجتماعي فحسب؛ فلِعائدات الريع تأثيرات سياسية سلبية عميقة، تعتبر الأصل في عدم إستقرار الدولة وسوء إدارتها للعملية السياسية الأمر الذي يجعلنا نتسأل كيف يحدث ذلك...؟

ترى ليزا أندرسون (Lisa Anderson) أن ما يسمى بالدول الريعية هي في مجملها دول إستبدادية (Authoritarian States)، نظرا لإرتباطها بالطبيعة الخارجية لعائدات الموارد المصدرة في مقدمتها النفط والغاز، التي تُدفع مباشرة للحكومة من قبل الشركات الأجنبية التي تمتلك عقود الاستغلال والتسويق، أو

من طرف الدول المستوردة بصفة مباشرة، ذلك ما يكسبها عائدات ضخمة تستخدم في تمويل الدولة وإدارة مشاريعها وسياساتها الحكومية المختلفة، الأمر الذي يجعلها بِمنأى عن تحصيل الضرائب (Tax Collection)، التي تعتبر المصدر الأول والأهم للجباية لتمويل الدولة وإدارة شؤونها الداخلية، التقليد المتعارف والمتفق عليه في إدارة وتمويل شؤون الدول عبر مختلف دول العالم[1].

في دراسة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) قدم عبرها تفسيرا للطبيعة العلائقية بين الريع والإستبداد في بعض الأنظمة، حيث أن الدولة الريعية تميل إلى تجاهل مسؤولياتها إتجاه المجتمع، من خلال عدم الإستجابة لمطالبهم المتعلقة بتحسين ظروفهم المعيشية ومتطلبات الرفاه الاجتماعي، فمن خلال رفعها اليد على المطالبة بدفع الضرائب لتحصيل عائدات الريع، التي تستخدمها كبديل للضرائب في تمويل مؤسساتها وسياساتها الداخلية، تقوم بإتباع سياسة قائمة على مبدأ "لا ضرائب؛ لا تمثيل" (No Taxation, No Representation)[2]، فرفع اليد عن تحصيل الضرائب يقابله مصادرة حق المشاركة في الحياة السياسية وهي سياسة منتشرة في مختلف الدول الريعية، ذلك الإقصاء دائما ما يقابله خلق نخبة موالية لنظام الدولة القائم؛ ولاء قائم على التوجه السياسي أو الانتماء العشائري أوالمناطقي، حيث تستخدم عائدات الريع من النفط والثروات الأخرى في شراء قطاعات مختلفة من النخب المثقفة، التي تعتبر في الأصل نخب مؤهلة للعب دور فاعل في عملية بناء المجتمع المدني داخل الدولة، الأمر الذي قد يؤسس عند استغلالها إستغلالا صحيحا نظم ديمقراطية عبر القارة الأفريقية[3].

كما أن سياسة "لا ضرائب، لا تمثيل" خَلقت نوع من الرِضا الملائم لكل من النظم الإستبدادية والمجتمعات في هذه الدول، حيث أن عدم المطالبة بدفع الضرائب من طرف الدولة يتبعه عدم مطالبتها القيام بأعباء أخرى مختلفة، وهي حالة يقابلها أفراد المجتمع بالرِضا ظاهريا لأن المطالبة السياسية بالديمقراطية والمشاركة في الحكم، من شأنه أن يزيد في حجم الأعباء المفروضة عليهم من طرف الدولة في مقدمتها الضرائب، وهو ما أطلق عليه الباحثين "بالتأثير القمعي" (Repression Effect) الذي يزيد من درجة التسلط بالحكم والتضييق على الممارسات الديمقراطية داخل النظام[4].

الهدف الأساسي من سياسة الإقصاء وعدم المساواة في توزيع عائدات الريع، هو لأجل البقاء داخل دواليب السلطة والتسلط بالحكم، وبغية تحقيق ذلك تُوجه تلك العائدات صوب إغداقها على المؤيدين

---

[1] Fatiha Talahite, **"Le Concept de Rente Appliqué Aux Economies de La Région MENA Pertinence et Dérives"**, Centre National Français de La Recherche Scientifique (CNFRS), Février 2005, p 03.
[2] Ibid, p 02.
[3] صالح ياسر، مرجع سابق، ص 06.
[4] محمد عز العرب، مرجع سابق، ص 19.

من الدوائر المحيطة والمقربة من النخبة الحاكمة المستبدة، هذه الأخيرة تتنوع في الغالب ما بين نخب سياسية من أحزاب وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط والمصالح، ونخب اقتصادية من مستثمرين من رجال الأعمال وكبار الصناع والمنتجين، ونخب عسكرية من كبار الضباط والمسؤولين العسكريين، وحتى الانتماءات القبلية والعشائرية التي تنتمي إليها تلك النخب التسلطية، في حين يقابل ذلك عمليات إقصاء وتهميش للنخب الأخرى سياسية كانت أم إقتصادية وحتى القبائل والإثنيات الأخرى، فالريع يصبح حكرا على نخب معينة دون غيرها كما تستفيد منه أقلية من الشعب دون الأغلبية، ذلك ما يولد دافع لإنفجار صراعات مسلحة على الموارد داخل الدولة، مثل ما هو قائم في مالي ونيجيريا وليبيا في عهد القذافي وغيرها من الدول، فَرِيعُ الموارد وسوء إدارة توزيعه يعتبر الخلفية الأساسية لكل الصراعات.

يرى بعض المحللين أن ريع الموارد من شأنه أن يخلق بنية اِجتماعية غير مواتية للديمقراطية، لأنه لا يمكن أن يخلق طبقة وسطى مستقلة بإمكانها أن تصبح مصدرا للمعارضة الحقيقية هيكلا وممارسة، بل يَعْمَد إلى خلق طبقة رِيعية (Rentier Class) موالية من التكنوقراط (Technocrats) المدنيين في الإدارة العامة وكذا من الضباط العسكريين، وكنتيجة مسلمة لذلك غياب النقابات العمالية المعارضة نظرا للاِفتقار إلى المؤسسات الصناعية والأنشطة الإنتاجية، وإن حدث وكانت هناك أحزاب سياسية أو نقابات مختلفة، خارجة عن إطار الموالاة يكون مآلها التهميش والإقصاء، كما أن غالبية السكان بشكل مباشر أو غير مباشر تجد نفسها في حالة الاعتماد على الدولة في تحصيل دخلها ومكاسب عيشها، الأمر الذي يولد حالات المنافسة السياسية بهدف الوصول إلى السلطة؛ بالتالي الوصول إلى مستودعات النفط "مركز الثروة"، الشيء الذي يفسر الرغبة الملحة في التداول على السلطة، التي تكون سعيا للوصول إلى مركز الريع وليس رغبة في تطبيق مبادئ الديمقراطية[1]، وهي كلها ممارسات تصب في صالح نظام الدولة الاستبدادي، لأن الريع يخلق شكلا من أشكال القوة لدى الدولة أو الحكومة التي لا تفرض الضرائب، وتكسب القوة من خلال توزيع الإرادات والوظائف وفرص الرعاية الاجتماعية، كما توفر أيضا سلطة إدارة علاقات النخبة؛ الأمر الدي يعتبره بعض الدارسين بديلا أوسع للشرعية السياسية[2]، بالتالي أكثر تكريسا للاستبداد والابتعاد أكثر عن الممارسات الديمقراطية.

---

[1] Camilla Sandbakken, **"The Limts to Democracy Posed by Oil Rentier States: The Cases of Algeria, Nigeria and Libya"**, Democratization Journal, Vol 13, N°= 01, February 2006, p 139.

[2] سيلين م. بولي، **"جذور الاِستبداد في الشرق الأوسط– رؤية تركية"**، المعهد المصري للدراسات (EIS)، 11 أكتوبر 2019، ص 28.

نفهم من ذلك بصفة واضحة وجلية حالة اللاإستقرار السائد في الدول الأفريقية، وحالات الاضطراب والإنقلابات العسكرية المسلحة، وغيرها من المظاهر التي تطرقنا إليها في صلب هذا الجزء من الدراسة، فنعمة الريع في أفريقيا لم تكن كذلك (نعمة)؛ بل كانت الخلفية المضطربة التي تعيشها مختلف الأنظمة السياسية في عموم القارة، وهي بذلك وإن كانت خاصية في الواقع المعاش، فإن اليد الخفية للقوى الإقليمية والدولية التي تسعى وراء مصالحها في المنطقة، لها كل التأثير الظاهر والخفي في إستغلال تلك الخاصية (التأثير السلبي للريع) بغية تحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

المبحث الثالث

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال غرب أفريقيا

- **المطلب الأول:** أهمية منطقة شمال غرب أفريقيا من منظور القوى الكبرى
- **المطلب الثاني:** المقومات الاقتصادية ومتغيرات فرص الاستثمار وأسوق الاستهلاك
- **المطلب الثالث:** صراع النفوذ القوى الكبرى في شمال غرب أفريقيا

المطلب الأول: أهمية منطقة شمال غرب أفريقيا من منظور القوى الكبرى

لطالما كانت منطقة شمال غرب أفريقيا ذات أهمية قُصوى وبُعد إستراتيجي في أجندات القوى الكبرى، نظرا لموقعها الجغرافي الذي جعلها همزة وصل ومفترق طرق بين أوروبا وأفريقيا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط بإتجاه الأمريكيتين، وقد تجلت تلك الأهمية بوضوح مع إحتدام معارك الحرب العالمية الثانية، التي صاحبها دخول الو م أ الحرب العالمية الثانية بحملتها العسكرية في نوفمبر 1942، وإستمرار تواجدها في المنطقة في إطار الصراع الإيديولوجي شرق- غرب، الذي إرتكز في مجمله على سياسات الإستقطاب الدولي في البداية، ليتحول فيما بعد إلى سياسة النفوذ التي تسعى إليها الدول الكبرى سعيا منها إلى تأمين مصادر الموارد وطرق إمداداتها، على رأسها تدفقات النفط والغاز من المنتجين الأفارقة إلى المستهلكين في الأسواق العالمية.

إرتفعت أهمية منطقة شمال غرب أفريقيا إلى الدرجة القصوى مع العقد الأول من القرن الحادي والعشرون، خصوصا مع الصعود الصيني الملفت ودخول المنطقة ضمن الإهتمامات التوسعية للصين نحو، سعيها للسيطرة على الاقتصاد العالمي ووصولها إلى الموارد ضمن مبادرة الحزام والطريق (Bilt and Road Initiative)، وكذا التوجه الروسي نحو أفريقيا من مدخل عسكري لإثبات نفوذها وتواجدها في المنطقة في العديد من دول غرب أفريقيا، وهو المنحى الذي إنتهجته العديد من الدول المصنفة كقوى صاعدة على غرار الهند وتركيا وإيران وغيرها.

كما أن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة جعلتها داخل إهتمامات ما عُرف بالحرب الكونية على الإرهاب التي يخوضها العالم بقيادة الو م أ، حرب أدت إلى تكثيف التواجد العسكري للقوى الكبرى في المنطقة بدعوى دحر الجماعات الإرهابية الجهادية، التي وجدت من المنطقة ملاذا آمنا لنشاطاتها العدائية ضد دول المنطقة، وضد مصالح القوى الكبرى في مقدمتها من شركات التعدين والنفط وطرق إمدادات والتجارة الدولية، إنعكست في شكل إعتداءات مسلحة وعمليات إختطاف منظمة للمطالبة بالفدية في شكل من أشكال التمويل الذاتي لتلك الجماعات، الأمر الذي أدى إلى إبراز مدى أهمية السيطرة على هذه المنطقة، وجعلها ضمن الإتفاقيات والمبادرات الأمنية المختلفة الإقليمية منها أو الدولية.

بذلك نحاول في هذا الجزء من الدراسة إبراز بعض من أهم النقاط الرئيسية، التي تبرز مدى أهمية منطقة شمال غرب أفريقيا ضمن رؤى القوى الكبرى في إطار صراعها حول مناطق النفوذ.

الفرع الأول: بوابة القارة وجسر الوصل بين المتوسط والمحيط

أُعتبرت منطقة شمال غرب أفريقيا منذ القديم بوابة الولوج إلى قارة أفريقيا، وهي رؤية تجلت مع بداية ظهور الحملات الإستعمارية لأفريقيا، فالسيطرة على دول شمال القارة وغربها يعتبر خطوة بإتجاه عمق أفريقيا الزاخر بمختلف الموارد الأولية، بذلك كانت الدول الأوروبية على رأسها فرنسا على رأس تلك الحملات نظرا لقربها الجغرافي جنوب حوض المتوسط، حيث رأى الفرنسيين في تلك الحقبة أنه تبذيرا للجهد أن تُعنى فرنسا في سياستها الإستعمارية بدول بعيدة على غرار سوريا ولبنان، فمصالح فرنسا ترتكز غرب المتوسط الأمر الذي يفسر إقامة ربع الجيش الفرنسي العامل آنذاك في هذه المنطقة، بِاعتبارها مركزا ممتازا في حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية إِنجلاء الإستعمار الأوروبي من القارة الأفريقية وتغير الخريطة الجيوسياسية للعالم، إِزدادت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال غرب أفريقيا خصوصا بظهور كيانات جديدة في إطار سياسات التكامل والإندماج، فبظهر الإتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي إقتصادي ظهرت الحاجة معه إلى الموارد الأولية المختلفة لإدارة عجلة الاقتصاد والصناعة للاتحاد، فكان الإتجاه وفق تحليلات وتخمينات تقنية إلى القارة الأفريقية الجارة الجنوبية لحوض المتوسط، ولا يتم ذلك إلا ببسط النفوذ على دول شمال القارة وغربها لتسهيل عملية الوصول إلى عمقها الجغرافي، كان لسهولة المواصلات البحرية التي تضمنها ضفتي المتوسط والمحيط دورا كبيرا لهذا التوجه، حسابا لمداخل الربح والخسارة التي تبنى عليها إقتصاديات الدول، كان بذلك الإتحاد الأوروبي لاعبا أساسيا في حرب النفوذ منذ الحرب الباردة حتى اللحظة حول هذه المنطقة.

مع نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وإمساكها لدفة القيادة العالمية، أظهرت إهتمامها البالغ بمنطقة شمال غرب أفريقيا في غمار توجهاتها العالمية نحو حماية وضمان مصالحها

---

[1] السيد فرج، **"في شمال أفريقيا: الحملة الإنجليزية الأمريكية والقتال الكبير في برقة وطرابلس وتونس أكتوبر 1942 – مايو 1943"**، (مصر: مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر، (ب.س.ن)، ص 61.

الحيوية، على رأسها ضمان مصادر جديدة للنفط وحماية خطوط الإمدادات نحو إقتصادها، والعمل على تقويض مختلف الأخطار والتهديدات التي قد تعرقل تلك الإمدادات، الأمر الذي يبدو جليا من خلال حربها الكونية على الإرهاب وسعيها للقضاء على الجماعات الإرهابية المسلحة في المنطقة.

ولا تقتصر أهمية منطقة شمال غرب أفريقيا على توجهات ونفوذ الإتحاد الأوروبي و الو م أ فحسب، بل تعتبر ذات أهمية قصوى لروسيا أيضا كقوة كبرى على الساحة الدولية، حيث تجلى ذلك منذ حقبة الإتحاد السوفياتي كحامل لمشعل الإيديولوجية الشيوعية ومساندتها للدول ذات التوجه الإشتراكي، أين تبنت العديد من الدول من شمال أفريقيا وغربها النهج الإشتراكي في أنظمتها السياسية والإقتصادية، الأمر الذي ضمن التواجد الدائم والتغلغل نحو عمق القارة الأفريقية، ومع مطلع الألفية الجديدة تزايد الاهتمام الروسي بالمنطقة وتعداه إلى جوانب أخرى غير العسكرية.

تنافست على ذلك النحو القوى الدولية العظمى والقوى الإقليمية على المدخل الرسمي للقارة، أين أولت إستراتيجياتها أهمية كبيرة للبحر الأبيض المتوسط لمكانته ولوضعه الجيوستراتيجي المتميز وتأثيره على التجارة والمواصلات العالمية[1]، بالإضافة لإطلالته الممتدة عبر المحيط الأطلسي التي تعتبر مدخل إلى عمق القارة الأفريقية عبر خليج غينيا، بذلك كانت المنطقة دائما في قلب صراع النفوذ العالمي أو ضمن فحوى الشراكات أو الإتفاقيات الثنائية أو الجماعية بين القوى الكبرى ودول المنطقة، فلغة المصالح كانت ولا تزال المحرك الأساسي للتعامل مع المنطقة، وكلما تلاقت مصالح تلك الدول إتسعت دائرة التعاون والتنسيق والتعامل فيما بينها، والعكس من ذلك كلما ضاقت تلك الدائرة كلما تناقضت المصالح واحتدم التنافس، وكان دليل على إخفاق تلك القوى المتنافسة في تقنين تلك المنافسة[2].

لعل ما يبرز أهمية منطقة شمال غرب أفريقيا كبوابة للولوج إلى عمق القارة حيث المصالح المتضاربة، هي تلك التدخلات العسكرية في المنطقة تحت خلفية الدرائعية (Instrumentalism)، التي تطفو على السطح عندما يتحول صراع النفوذ، إلى صراع علني عند الإحساس بتهديد المصالح الحيوية في المنطقة من

---

[1] بدرة قعلول، **"الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال أفريقيا والساحل والصحراء وصراع الأقطاب العالمية"**، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية الأمنية والعسكرية (ICSSMS)، 09 أكتوبر 2020.

[2] نفس المرجع.

طرف القوى الكبرى، وهي غالبا تدخلات تهدف إلى إعادة التوازنات في المنطقة وإعادة رسم خريطة جيوسياسية جديدة، الأمر الذي يجب أن تعيه جيدا دول المنطقة ما يسمح لها بناء تحالفات وتكتلات تراعي فيها مصالحها الحيوية ضمن لعبة المصالح الكبرى، كما تخفق في بعض الأحيان دولا أخرى من دول المنطقة ما يجعلها تحت وطأة ذلك النفوذ يستنزف ثرواتها ومقدراتها دون مراعاة لمصالحها الحيوية، الأمر الذي ظهر جليا بإرتفاع عدد الدول الفاشلة في غرب أفريقيا وشريط الساحل والصحراء الكبرى، جعلها عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية سياسيا وإقتصاديا وعسكريا وأمنيا.

الفرع الثاني: منطقة نفوذ مباشر للثروات الطبيعية

لم تكن الإتفاقيات والشراكات الإقليمية أو الدولية القائمة في منطقة شمال غرب أفريقيا التي تضم في أطرافها القوى الكبرى، ذات منطلقات تضع في الحسبان المصالح الحيوية لدول المنطقة، بل تُخفي في أعماقها أطماعا ومصالح خفية لا تختلف في طبيعتها عن الأطماع الإستعمارية القديمة، بل وتعتبر إستمرارية لها وأكثر حِدية خصوصا في ظل المتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، التي تسعى للبحث عن مصالحها الحيوية ما وراء حدودها الجغرافية في ضفاف أخرى من البحار والمحيطات بغية دفع عجلة إقتصادياتها الداخلية، التي تحتاج إلى ضمان خطوط تمويل دائمة من الموارد الطبيعية، وكذا من المخزونات الإستراتيجية التي تضمن سير عجلتها الصناعية على المدى البعيد.

تعتبر منطقة شمال غرب أفريقيا من بين أهم المناطق وأغناها بالموارد الطبيعية، على رأسها الموارد الطاقوية من البترول والغاز واليورانيوم، حيث تمثل المنطقة ما نسبته 23% من إجمالي إنتاج القارة من النفط يصدر عموما نحو الو م أ، و 14% للصين و 08% لكل من إيطاليا والهند، وما نسبته 25% نحو دول الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي الذي يبلغ إنتاج القارة منه حوالي 6.5% من الإنتاج العالمي للغاز، كما تحتوي على إحتياط يقدر بحوالي 500 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي وهو ما نسبته 10% من إحتياطي الغاز العالمي[1]. تعتبر الدول مثل الجزائر وليبيا ونيجيريا وغينيا الاستوائية ومالي من بين أكبر الدول المنتجة للثروات الطاقوية، يلعب عنصر اليورانيوم فيها دورا هاما في

[1] الغياني مراد، **"أفريقيا من منظور القوى الكبرى ... ساحة للتنافس على مخزون إستراتيجي"**، مجلة آراء حول الخليج، عدد 125 ، 30 تشرين الثاني 2017.

نفوذ القوى الكبرى بإعتباره الوقود الأساسي لمحطات الكهرباء ومختلف الصناعات النووية، وتنتج القارة الأفريقية ما مقداره 18% من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم[1] في العديد من الدول على رأسها النيجر. ولا يقتصر الأمر على الموارد الطاقوية فحسب بل تمثل المنطقة خزان من الثروات الطبيعية جعلتها في صلب الإهتمام والنفوذ الدوليين، على رأسها الذهب والألماس والبلاتين والكوبالت والحديد والزنك والرصاص وغيرهم.

تعتبر المنطقة في جانب آخر بما تتنوع به من مناخ؛ خزان للثروات السطحية خصوصا في المجال الزراعي، ولا نقصد هنا الزراعات المعيشية فحسب بل أيضا الزراعات الصناعية كزراعة القطن وزراعات إنتاج الزيوت والسكر والبُن والتمور وزيت الزيتون، بالإضافة إلى زراعات إنتاج الخشب ومشتقاته خصوصا في الدول الواقعة ضمن المناطق الاستوائية، التي تحتوي على غابات كثيفة من مختلف الأشجار التي تدخل في الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى توافر الأراضي الصالحة للزراعة إذ تمثل الأراضي الزراعية غير المستغلة ثلثي إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في القارة الأفريقية، كما يعيش ثلث سكان القارة على الزراعة لذلك تمثل ما بين 20% إلى 60% من إجمالي الناتج القومي للدول الأفريقية. يلعب التنوع البيئي والمناخي دورا هاما في جعل القارة الأفريقية من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الزراعي خصوصا المناطق الاستوائية[2]، كل ذلك جعل من منطقة شمال غرب أفريقيا بصفة خاصة والقارة الأفريقية بصفة عامة، وجهة مقصودة ضمن إستراتيجيات البحث عن مناطق النفوذ الدولي.

تلعب الثروات السمكية والحيوانية دورا بارزا ضمن الأهمية التي تكتسبها المنطقة، حيث يبلغ إنتاج الدول الأفريقية من الأسماك حوالي 4.5 مليون طن سنويا في منطقة غرب أفريقيا لوحدها، أما في جانب الثروة الحيوانية تصنف القارة الأفريقية في المركز الرابع، في إنتاج الماشية على المستوى العالمي بمقدار 161 مليون رأس[3].

---

[1] نفس المرجع.

[2] إبراهيم كرنسي، **"التوجه نحو أفريقيا: الفرص والتحديات"**، مركز دبي لبحوث السياسات العامة، 10 يناير 2021 ، ص 04.

[3] نفس المرجع.

بناءا على المعطيات التي تم التطرق إليها؛ إعتبرت منطقة شمال غرب أفريقيا خزان من الموارد الطبيعية سواء من حيث الإنتاج أو من حيث الاحتياطات، كما أن إطلالتها المزدوجة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، جعلها ذات موقع إستراتيجي يتم عبره النفوذ إلى عمق القارة الأفريقية، كما يسهل شريطها الساحلي المترامي من الوصول إلى الموارد ونقلها عبر الخطوط البحرية خصوصا الموارد الطاقوية من النفط والغاز واليورانيوم، كل ذلك جعل المنطقة في طليعة المناطق ذات الاهتمام والنفود العالميين، سواء من طرف القوى التقليدية أو من طرف القوى الصاعدة من شرق أوروبا وآسيا، أو ضمن التوجه الإستراتيجي العالمي للو م أ لضمان مصالحها الحيوية.

الفرع الثالث: منطقة عبور ومواصلات للتجارة الدولية

تعتبر منطقة شمال غرب أفريقيا من بين أهم المناطق التي تمثل أحد الممرات الإستراتيجية للمواصلات العالمية، ومنطقة ربط بين الشرق والغرب لضمان خطوط الإمداد المختلفة تجارية كانت أو خطوط النقل العادية النظامية، حيث تخترق هذه المنطقة حسب رؤية مفوضية الإتحاد الأوروبي خمس ممرات إستراتيجية، ذات أهمية بالنسبة للتجارة والنقل التي يجب الإهتمام بها لضمان ذلك، في مقدمة هذه الممرات نجد ممر أبيدجان لاغوس بغرب أفريقيا الذي يمر بساحل العاج وغانا وتوغو وبنين ونيجيريا، والممر الثاني هو ممر أبيدجان واغادوغو الذي يربط كل من ساحل العاج وبوركينافاسو، والممر الثالث هو ممر دكار أبيدجان الذي يمر عبر السنغال وغامبيا وغينيا بيساو وغينيا وسيراليون وليبيريا وساحل العاج ثم الرأس الأخضر، ويعد من أهم الممرات وأنشطها في المجال التجاري والنقل النظامي، أما الممر الرابع هو ممر كوتنو نيامي الرابط بين دولة بنين ودولة النيجر، والممر الخامس هو ممر ليبروفيل كريبي دوالا إنجامينا الذي يمتد من غرب أفريقيا إلى وسطها، عبر كل من الغابون وغينيا الإستوائية والكاميرون وتشاد وساوتومي برنيسيب[1]. ممرات لها من الأهمية ما يجعلها خطوط إختراق للوصول إلى الموارد الطبيعية المنتشرة في غرب ووسط وشرق أفريقيا، نظرا للإطلالة الشاسعة على سواحل المحيط الأطلسي وخليج غينيا، اللذين يسهلان عملية النقل البحري لمختلف الموارد بإتجاه الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا.

[1] تقرير مفوضية الاتحاد الأوروبي، "**الاتحاد الأوروبي– أفريقيا: حزمة الاستثمارات**"، مكتب الاتحاد الأوروبي للنشر، البوابة العالمية (Global: Gateway)، لوكسمبورغ، نوفمبر 2022.

كما يُعتبر شمال أفريقيا عبر دوله المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط من بين أهم ممرات خطوط الإمداد والتجارة الدولية، حيث يكتسب أهمية إستراتيجية بالغة منحته إياها قناة السويس التي اختصرت الزمن والمسافة على السفن التجارية وسفن النقل البحري للأشخاص وكذا السفن الحربية، كما يأخذ رؤية ذات بعد إستراتيجي بإعتباره بوابة لضمان خطوط التجارة الدولية الصاعدة/النازلة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية، حيث يمثل القرب الجغرافي الذي يضمن نقل النفط والغاز عبر الأنابيب عبر المتوسط، خصوصا في ظل الأزمات التي تعانيها أوروبا التي تمس عملية التزود بالغاز الطبيعي، وحالات التذبذب التي تواجهها في التزود بالغاز الروسي في ظل الأزمات السياسية القائمة بين روسيا كأكبر مورد للغاز نحو أوروبا، ودول أوروبا الشرقية والغربية المنضوية تحت راية حلف شمال الأطلسي.

ولعل أهمية شمال أفريقيا كمنطقة للنقل البحري هي الأهمية ذاتها التي يكتسيها حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر واصلة بين ضفتي القارتين الأفريقية والأوروبية شمالا وجنوبا، وبين قارة آسيا شرقا عبر الشرق الأوسط ومضيق جبل طارق بإتجاه الأمريكيتين غربا، لذلك يُشكل منطقة رهان بين مختلف القوى الدولية وسعيها للسيطرة عليها، كما يعتبر الدافع العسكري من بين أهم الدوافع إذ لا يقف الأمر على الدافع الاقتصادي فحسب، بل يعتبر شمال أفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط رهان عسكري لبسط النفوذ وضمان تحرك الأساطيل العسكرية، على رأسها الو م أ في إطار سعيها لتأمين مصالحها الحيوية والتواجد قرب مصادر النفط، وكذا روسيا التي ترى في المنطقة مسلك لأسطولها البحري وممر للوصول إلى المياه الدافئة، وضمان تواجدها العسكري في إطار علاقاتها الإستراتيجية مع شركائها من دول شمال القارة الأفريقية، وهو نفس المنحى الذي تسعى إليه الصين القوة الصاعدة التي تسعى إلى الهيمنة العالمية عبر استراتيجيتها المعروفة بمبادرة الحزام والطريق، المبادرة القائمة على المداخل الاقتصادية ظاهريا والتوجهات العسكرية الرامية إلى مزاحمة الو م أ ومصالحها الحيوية، ردا على التواجد العسكري الأمريكي في جنوب شرق آسيا خصوصا في بحر الصين والمحيط الهادي.

بذلك يمكن القول أن منطقة شمال غرب أفريقيا هي همزة وصل جغرافية تتوسط القارات، جعلها ذلك تلعب دورا محوريا في ضمان مرور مختلف المواصلات والإمدادات البحرية الدولية، ما أكسبها أهمية

إستراتيجية واقتصادية وعسكرية إلتقت فيها المصالح المختلفة للقوى الكبرى والقوى الصاعدة، الأمر الذي جعلها في قلب التجاذبات السياسية والعسكرية، وهي في الغالب تدخل ضمن إطار حروب الحاضر والمستقبل، التي تضع ضمن استراتيجيتها السيطرة على طرق الإمداد العالمية وبسط النفوذ على المضائق البحرية، لضمان التفوق والسيطرة على الموارد الطبيعية التي تعتبر عنصر أساسي ومحرك لاقتصاديات الدول، وكذا آلتها العسكرية في حالات الحروب أثبتت الحربين العالميين الأولى والثانية فرضية ضمان الموارد لضمان التفوق في الحروب وإدارتها.

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية ومتغيرات فرص الاستثمار وأسواق الاستهلاك

تعتبر منطقة شمال غرب أفريقيا من المناطق التي تمثل بعدا إقتصاديا في توجه السياسات الاقتصادية للدول الكبرى والصاعدة منها على حد السواء، حيث تعبر من جهة خزان موارد يتيح لها الإستثمار في مختلف الصناعات الثقيلة والخفيفة وحتى الخدماتية منها، ومن جهة أخرى تعتبر سوق استهلاكية واسعة نظرا لعدد الدول المتواجدة ضمن هذه المنطقة واتساع مجتمعاتها ونموها السريع، بذلك تُعتبر من أكبر الأسواق الإستهلاكية عبر العالم وأكثرها حركية من حيث التجارة والاستثمار.

دفع الأمر بالقوى الكبرى والسائرة في طريق الصعود إلى توجيه بوصلتها إلى شمال غرب أفريقيا، في شكل من أشكال صراع النفوذ الاقتصادي انعكست مظاهره في إتفاقيات الشراكة الثنائية أو متعددة الأطراف من دول أوروبا وآسيا وأمريكا، كانت في الغالب ضرورية لدول المنطقة التي لا تملك الإمكانيات المادية والتقنية لإستغلال مقدراتها الطبيعية، خصوصا تلك الواقعة ضمن شريط الساحل والصحراء الكبرى، بالرغم مما تملكه من إمكانيات طبيعية حالت مظاهر الفشل متعدد الجوانب من رسم استراتيجيات ناجعة للقيام بذلك. إنتشرت نظير ذلك مختلف الشركات الاستثمارية الدولية في شتى القطاعات في دول المنطقة، على رأسها الشركات الغربية الكبرى النشطة في مجال الصناعات البتروكيماوية والتنقيب المنجمي، وكذا في مجال الخدمات والصناعات التحويلية والاستخراجية وحتى في مجال الصناعات الغذائية والنسيجية والتكنولوجية منها.

أدى ذلك بدول المنطقة لأن تكون في صلب الإستراتيجيات الاقتصادية الدولية، وهي ولاشك فرص سانحة يجدر بها استغلالها أحسن استغلال من أجل النهوض باقتصادياتها الداخلية، والخروج بها من دائرة الريع إلى دائرة الاقتصاديات الصناعية التي تجعلها دول منتجة وليست مستهلكة فقط، الأمر الذي يضمن لها مستقبل أكثر إستقرارا بعيد عن الهزات الاقتصادية التي تعود بشكل حتمي بأثر سلبي على أمن واستقرار مجتمعات المنطقة.

الفرع الأول: متغيرات فرص الاستثمار في المنطقة

برزت القارة الأفريقية مطلع الألفية الجديدة كسوق إقتصادية صاعدة حيث أصبحت قبلة مقصودة من قبل المستثمرين الأجانب، لما لها من مقومات طبيعية ضخمة من الموارد الطبيعية الباطنية وما تزخر به من إمكانيات سطحية هائلة، كالأراضي الصالحة للزراعة خصوصا الزراعات الصناعية كزراعة القهوة والكاكاو والنخيل والفول السوداني والقطن والخشب، وغيرها من التي تعتبر مادة أساسية لإدارة عجلة الصناعة، بالإضافة إلى امتلاكها ثروة حيوانية هائلة تدخل في إنتاج اللحوم والألبان والأجبان المختلفة والجلود، كما تملك ثروة سمكية ضخمة لإطلالتها على العديد من البحار والمحيطات، ويرى البعض أن الأسواق العالمية بلغت ذروتها ومستواها من الإشباع السلعي، إذ لم يبق فيها مساحات إستهلاك لتصريف المنتجات، في المقابل تواجد سوق واعدة في أفريقيا نظرا لتزايد الطبقة المتوسطة في هذه القارة وتحول مجتمعاتها إلى مجتمعات استهلاكية[1]، من ضمنها منطقة شمال غرب أفريقيا التي تعد أحد أكبر مناطق القارة اكتظاظا وحركية ونموا.

تتنافس على القارة الأفريقية عموما ومنطقة شمال غرب أفريقيا خصوصا، العديد من الدول في مقدمتها الو م أ وفرنسا والصين، بالإضافة إلى الدول الصاعدة في طريق النمو كإيران وتركيا وماليزيا والهند وكوريا وتايوان والبرازيل، كلها دول تسعى إلى النفاذ إلى ثروات القارة المختلفة على رأسها النفط والغاز واليورانيوم، وهو أمر أكده إيان غاري (Ian Garry) خبير السياسة النفطية في ائتلاف شركات أوكسفام (Oxfam)، بأن القارة الأفريقية أصبحت بقعة ساخنة لسباق دولي محموم للإستثمار في قطاع النفط[2]،

[1] إبراهيم كرسني، مرجع سابق، ص05.

[2] محمد المختار، **"الاستثمار في أفريقيا: آمال وتحديات"**، مجلة قراءات أفريقية، العدد الرابع، سبتمبر 2009 ، ص 07.

فالاندفاع الغربي نحو الإستثمار عبر أبعاد القارة الأربعة جاء نتيجة لصحوة القادة الأفارقة، الغارقة بلدانهم في شتى أنواع التخلف والفساد السياسي والاقتصادي والإداري وعدم الاستقرار الأمني، فبإدراك عجزهم عن قيادة دفة التنمية بصفة منفردة محليا، عمدوا إلى العمل من أجل خلق بيئة خصبة وجو ملائم للإستثمار الذي تسعى إليه الدول الغربية، من خلال التعديلات الهيكلية في الجانب الاقتصادي ووضع قوانين خاصة بالاستثمار الأجنبي داخل الدولة، كما عمدت إلى خلق هيئات للتخطيط والاستشراف وخلق إمتيازات غير محصورة للفت أنظار المستثمرين الأجانب، والعمل على تخفيف الإجراءات الخاصة بطلبات الإستثمار وتسهيلها، الأمر الذي سهل من تغلغل الشركات الدولية داخل القارة الأفريقة، من ضمنها منطقة شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى.

أدى ذلك إلى ظهور شراكات مختلفة تحت مسميات عدة مع الإتحاد الأوروبي من جهة منذ تسعينات القرن العشرين، من مجموعة 5+5 إلى مسار برشلونة في إطار الشراكة الأوروميتوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط، وهي كلها تهدف إلى الحمائية الإستثمارية من خلال ربط دول جنوب المتوسط بدول شماله عبر استغلال العلاقات التاريخية التي تربط بين دول الضفتين، من جهة أخرى التنافس الأمريكي على المنطقة حيث لا تقتصر الشراكة الأمريكية العابرة للصحراء على كونها آلية لمكافحة الإرهاب، بل تعتبر درع الحماية للمصالح الأمريكية في المنطقة، الذي يمهد للشركات الاستثمارية مزاولة نشاطها تحت قبة الحماية الأمريكية، زيادة على ضمان خطوط الإمدادات نحو الو م أ عبر هذه المنطقة.

كما لا يمكن إهمال الاندفاع الصيني نحو القارة الأفريقية وهو إِندفاع يوصف على أنه ناعم وسلس، غالبا ما يجسد بعلاقات ثنائية مع دول المنطقة في مجالات مختلفة كالتنقيب والبناء والصناعة والتجارة وغيرهم، وأعمق من ذلك هو الدور المحوري الذي يلعبه شمال أفريقيا ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية، كأحد أهم المشاريع الاقتصادية في العالم في القرن الحادي والعشرون، مشروع تسعى الصين من خلاله إلى التغلغل داخل أفريقيا والاستفادة من ثرواتها ومقدراتها الطبيعية من جهة، وإعتبارها سوق إستهلاكية مكتظة لتصريف منتجاتها ضمن إستراتيجية غزو الأسواق العالمية بالسلع الصينية ذات الميزة المنخفضة من حيث الأسعار، وينطبق الأمر على الدول الأخرى كروسيا والهند وتركيا وإيران ومختلف الدول الصاعدة،

فهي تشترك في نفس الرؤية مع القوى الكبرى الساعية للبحث عن الإستثمار في مختلف القطاعات وتصريف السلع والمنتجات نحو أفريقيا السوق الواعدة.

أشار صندوق النقد الدولي في العديد من تقاريره إلى الفرص المتزايدة للإستثمار الأجنبي في دول غرب أفريقيا، على غرار السنغال والنيجر ونيجيريا نظرا للاكتشافات النفطية والغازية في مجال الطاقة، فشأن ذلك أن يخلق فرص جيدة للعمل وتدعيم البنى التحتية لتلك الدول، وهي بدورها تعتبر فرص لتشجيع مزيد من الإستثمار الأجنبي كبناء شبكة الطرق والموانئ والمطارات وتدعيم أسس التنمية المحلية، ما يسهل من عملية تدفق رؤوس الأموال التي تعتبر محور أساسي في عملية الاستثمار، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على دول المنطقة تجسد في إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي بنسب مريحة، خصوصا لدى الدول التي بادرت بإصلاحات اقتصادية داخلية جدرية.

من الضروري هنا الإشارة إلى الإنعكاسات السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف دول القارة الأفريقية، حيث يشكل آثار مدمرة في بعض الحالات على اقتصادياتها في مقدمتها اختلال التنمية وتباطؤها، نتيجة لارتباط اقتصادياتها بالأسواق الأوروبية والأمريكية والآسيوية، حيث أن الدول التي فتحت أبواب اقتصادياتها على مصراعيها في قطاعها المالي، سبب لها إشكالات إقتصادية كبيرة مثل جنوب أفريقيا التي حدث إنكماش حاد لاقتصادها، بسبب الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى تركيز الدول الأجنبية على الاستثمارات قصيرة المدى، ما أدى إلى التضخم النقدي وارتفاع أسعار العملات وما تبعه من فساد إداري ومالي، بالإضافة إلى جعل الاقتصاد الجنوب أفريقي عرضة للصدمات المالية نظرا لاندماجه وارتباطه باقتصاديات الدول المتقدمة.

من خلال ما سبق وضحنا الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية عموما ومنطقة شمال غرب أفريقيا على وجه الخصوص، في التوجهات الاقتصادية للدول الكبرى باعتبارها بيئة عذراء للموارد وأرضية خصبة للإستثمار، الوصول إليها يعني ضمان المصالح الاقتصادية للدول المتنافسة على النفوذ الاقتصادي في هذه المنطقة.

الفرع الثاني: متغيرات أسواق الاستهلاك في المنطقة

تمثل منطقة شمال غرب أفريقيا فضاء مفتوح يعتبر من بين أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، حيث أنه يضم حوالي عشرين دولة ذات بناء اجتماعي عريض يتميز بحركية وتطور دائمين، فمجتمعات هذه المنطقة تصنف على أنها ذات طاقات شبانية مرتفعة لاتساع فئة الشباب فيها، الفئة التي تمثل يد عاملة ضرورية بما كان في العملية الإنتاجية لهذه الدول، كما أن البنية الإجتماعية لمجتمعات المنطقة تعتبر سوق إستهلاكية متزايدة نظرا للزيادة الديمغرافية المرتفعة، فهي من بين الأسواق المتعارف حولها على أنها تفتقد للتشبع السلعي، نظرا للطلب المتزايد على مختلف المنتجات والسلع بمختلف أنواعها وأصنافها.

لعب النمو الاقتصادي المتزايد لدول المنطقة عاملا محفزا لتوفير الحاجيات الأساسية التي كانت مفقودة بالأمس القريب، حيث أن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة يعتبر عائقا أمام ظهور مجتمع استهلاكي، فعلى الرغم من عدم اختفاء ظاهرتي الفقر والبطالة خصوصا في دول شمال غرب أفريقيا، إلا أنها تبقى من بين المناطق الأسرع نموا منذ مطلع سنة 2000م بعد آسيا الناشئة وفي نفس المستوى مع منطقة الشرق الأوسط، نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها القارة الأفريقية على وجه العموم والمنطقة[1]، بذلك وفي الأدبيات الحديثة المتعلقة بالتحولات الاقتصادية نحو مجتمعات حديثة ومتطورة، أطلق روستو(Rostow) مصطلح عصر الاستهلاك الشامل (Rage of Mass Consumption)[2]، وهي عملية التحول التي تمس المجتمعات داخل الدول النامية، حيث تمر بمرحلتين أساسيتين الأولى عبر الزراعة والثانية عبر التصنيع، إذ تسمح الثورة الزراعية بزيادة نصيب الفرد من الناتج الأمر الذي يسمح لشريحة واسعة من الأفراد، بالتوجه المباشر والهجرة نحو المناطق الحضرية نتيجة تحسن مداخيلهم المادية، يؤدي ذلك إلى انخراط شرائح من المجتمع في مجال التصنيع، الذي بدوره يؤدي إلى مكاسب إنتاجية مرتفعة تسمح بعمليات التوظيف في القطاع الصناعي القائم على الأجور، يخلق ذلك مجتمع قائم على الاستهلاك ضمن اقتصاد قائم على الإبتكارات التكنولوجية والتقدم في رأس المال البشري[3].

---

[1] ديفيد فاين، "**من داخل ثورة الاستهلاك في أفريقيا** "، مركز الجزيرة للدراسات (jsc)، 08 نوفمبر 2012.

[2] Landry Signe, **"Africa's consumer market potential**: **trends**, **drivers**, **opportunities**, **and strate-gies"**, the Global Economy and Development program at Brookings, December 2018.

[3] Ibid.

من ذلك المنطلق نجد أن معظم مجتمعات غرب أفريقيا تعيش على الزراعة منذ القدم، فالزراعة كانت أساسا لظهور قطاعات أخرى على رأسها الصناعة، وتركز أساسا على الزراعات الصناعية التحويلية التي تنتشر بكثرة، نظرا لوقوع المنطقة في الدائرة المدارية وقربها من المناخ الاستوائي، وما زاد من تحول تلك المجتمعات إلى مجتمعات صناعية هو ظهور الصناعة البتروكيماوية الاستخراجية، كل ذلك أدى إلى إرتفاع مؤشرات اقتصاديات المنطقة وارتفاع الثقافة الاستهلاكية لدى مجتمعاتها، جعل منها سوق استهلاكية مفتوحة تعاني من عدم التشبع السلعي (حوالي 567 م/ن عدد سكان المنطقة)، وهو نفس الأمر ينطبق على دول شمال أفريقيا على الرغم من إختلاف العديد من المعطيات والمتغيرات.

تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن التجمعات السكانية في إفريقيا عموما تعتبر الأسرع نموا على المستوى العالمي وأكثرها شبابا، حيث لا يتجاوز نصف سكانها عمر العشرين عاما، حيث تقدر الأمم المتحدة أن قارة أفريقيا ستمثل أكثر من 40% من نمو سكان العالم مطلع عام 2030، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد السكان الذين بلغوا سن العمل نظيره في الصين مطلع عام 2040[1]، كل تلك المؤشرات وضعت المنطقة في واجهة المناطق المستهدفة التي تتوفر على مناخ استثماري واعد على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

مؤشرات الأسواق في المنطقة

بالحديث عن مؤشرات الأسواق في المنطقة من الضروري بما كان الحديث عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – إيكواس –، الأمر الذي يجعلنا نركز على منطقة التجارة الحرة وكذا السوق المشتركة داخل الجماعة، نظرا لإعتبارها فضاءات مفتوحة لتنشيط الأسواق المحلية وإدارة التجارة بطريقة ناجعة، لما لها من دور في تحقيق الوفرة السلعية داخل المنطقة، حيث أن الإستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية تتطلب أسواق لتصريف المنتجات بمختلف أنواعها. تشير الإحصائيات إلى أن حجم التبادل التجاري البيني بلغ سنة 2020 حوالي 10,4% مقابل 11.5% عام 2019[2]، حيث أن المنتجات الرئيسية

[1] ديفيد فاين، مرجع سابق.

[2] تقرير الإتحاد الأفريقي، "**التقرير عن التكامل الأفريقي 2023: وضع التكامل الإقليمي والعادي في أفريقيا** "، الإتحاد الأفريقي، نيروبي-كينيا، 16 يوليو 2023، ص 89.

المتداولة داخل إقليم الجماعة هي المنتجات المعدنية ومنتجات الصناعات الغذائية، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي خارج إقليم الجماعة بما يعادل 34.5 مليار دولار من مختلف السلع والبضائع، تليه آسيا بما يعادل 27 مليار دولار ثم الو م أ بما يعادل 09.8 مليار دولار بالإضافة إلى مؤشرات التجارة غير الرسمية داخل الإقليم[1]، وعلى الرغم من أن تلك المؤشرات لا تعكس الفضاء الحقيقي لأسواق غرب أفريقيا إلا أنها تعتبر ذات مستقبل متصاعد، نظرا للتطور الملحوظ لمجتمعات غرب أفريقيا وتحسن مؤشرات التنمية بمختلف جوانبها، التي بدورها اِنعكست على المستوى المعيشي للأفراد.

من أجل توسيع حجم السوق الداخلي في منطقة شمال غرب أفريقيا، يتطلب التعامل بحزم مع جوانب عجز البنى التحتية والارتفاع المطرد للتكاليف التجارية، فالعجز في مجال النقل وشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والطاقة، يشكل عائقا كبيرا أمام التطور الصناعي خصوصا في شبكات تكنولوجيا المعلومات التي تسهل من حركة رؤوس الأموال والتواصل[2]، حيث أن معظم دول القارة الأفريقية تعاني من العجز في هذين الجانبين. من أجل خلق فضاء استثماري داخل أسواق المنطقة على رأسها الاِستثمار الأجنبي، من الضروري خلق بيئة قابلة للاستعمار على جميع الجوانب خصوصا التقنية منها، لتسهيل عملية نقل المواد الأولية بصفة مستمرة منتظمة، في المقابل تساعد أيضا على ضمان تصريف السلع والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة، لضمان توفير مختلف الحاجيات لمجتمعات المنطقة دون الوقوع في الندرة التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد.

المطلب الثالث: صراع النفوذ القوى الكبرى في منطقة شمال غرب أفريقيا

لطالما كانت قارة أفريقيا مسرحا للتنافس الدولي لما تحتويه من مقومات طبيعية وجغرافية متنوعة، فبعدما ساد التنافس التقليدي في شكله الاستعماري على القارة ما بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، اِرتُكِبَت أبشع صور الاِستغلال والنهب لمقدرات أفريقيا وثرواتها والتنكيل بشعوبها، بعد نهاية فترة الإستعمارَ فتَحت القوى الإستعمارية السابقة حقبة جديدة بخصوصيات ناعمة وتغلغل سَلِسْ عبر الشركات الاحتكارية العالمية التي تمتلكها، التي تشكل مفاصل النظام الرأسمالي العالمي

[1] نفس المرجع، ص89.

[2] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **"تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا؛ تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر"**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونتكاد–، جنيف، 2025، ص 14.

الجديد؛ الذي يقوم أساسا على الموارد الزاخرة التي تحتضنها دول العالم الثالث، هذا الأخير لم يجد طريقا إلى التصنيع (Industrialization) غير تصدير تلك الموارد، التي لا يملك القدرة على إستخراجها من باطن الأرض وجعلها في وضعية نصف مصنعة على أقل تقدير، بذلك نحاول التطرق إلى القوى الكبرى الأكثر نفوذا في المنطقة والمكامن الخلفية لهذا التنافس.

الفرع الأول: خلفيات التنافس الدولي المتزايد على المنطقة

بدأت البوادر الحقيقية للتفكير في السيطرة على أفريقيا منذ البعثات الأوروبية الاستكشافية الأولى للمنطقة ونهلهم من خيرات القارة، من تجارة العاج والمحاصيل الزراعية المتنوعة والثروات الغابية الإستوائية المختلفة وتجارة العبيد، وقد إستمر ذلك الوضع إلى غاية بداية حملتهم الاستعمارية، حيث أرجع العديد من المؤرخين ذلك إلى طموحات ملك بلجيكا ليوبولد الثاني (Léopold II)، في بناء إمبراطورية على ضفاف حوض الكونغو، وكذا قيام ألمانيا بضم الكاميرون والعديد من مناطق شرق أفريقيا وجنوبها الغربي، لذلك دعا المستشار الألماني بيسمارك (Bismarck) عام 1884، لعقد مؤتمر دولي يهدف إلى تخفيف حدة التنافس والعمل على إقتسام مناطق الهيمنة والنفوذ في القارة، وهو ما تم تحت إسم مؤتمر برلين (Birlin Conference)[1]، الذي تم خلاله قيام العديد من الدول الأوروبية بتوسيع مناطق نفوذها وحدود سيطرتها إلى مناطق شمال القارة ووسطها وشقها الغربي، على رأسها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا والبرتغال، وقد إستمر ذلك الأمر لعقود من السيطرة والاستغلال لمقدرات القارة ومواردها البشرية، فالأفارقة إستُخدِمُوا كَعَمَالة (Workforce) وفق مبدأ العبودية (Slavery)، كما سُخِّرت قارتهم لتكون خزان الموارد لإدارة عجلة الصناعة الأوروبية، التي تعتبر حجر الزاوية في القفزة نحو التطور والازدهار الذي تشهده غالبية دول أوروبا الغربية اليوم.

بعد نيل الدول الأفريقية إستقلالها نهاية خمسينات وبداية ستينات القرن العشرين، قابلت واقعها المرير الذي يتخلله أقصى درجات الفقر والتخلف، أدى بها ذلك مضطرة ربط نفسها من جديد عبر إتفاقيات وترتيبات إقتصادية مع دول الاستعمار السابق، والأرجح أنها وجدت نفسها عديمة المعرفة بطرق إستغلال مواردها بنفسها[2]، وضعها ذلك الأمر تحت وطأة إستعمار جديد قائم على إستغلال الشركات متعددة

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، "**سياسات التنافس الدولي في أفريقيا**"، مجلة قراءات أفريقية، (السعودية: المنتدى الإسلامي)، العدد الثاني، سبتمبر 2005، ص 52.

[2] نادين الكحيل، "**نحو القارة السمراء...**"، في: مؤلف جماعي بعنوان، "**التوجهات الدولية تجاه القارة الأفريقية**"، الطبعة الأولى، (برلين-ألمانيا-: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2020)، ص 14.

الجنسيات (Multinational Corporation)، تحت مسمى الشراكة الاستثمارية (Investment Partnership). ولا غرابة أن جل الدول السائرة في طور النمو من مختلف مناطق العالم، تتجه بوصَلتها صوب القارة الأفريقية لدفع عجلة نموها بما تحتاجه من موارد طبيعية وطاقوية، وهو نفس الإتجاه تسلكه الصين والهند وتركيا وغيرهم من القِوى الحديثة الصاعدة، إلى جانب القِوى التقليدية الأوروبية وحتى االأمريكية في العقود الأخيرة.

أبانت مرحلة ما بعد الحرب الباردة عن تغيرات هيكلية في النظام الدولي، الذي كان يرتكز على اِستراتيجيات المجابهة كسمة بارزة للسياسة الدولية، ليحل محلها توجه آخر قائم على المداخل الاقتصادية (Econosentic) القائمة على النفوذ الاقتصادي العالمي، للحفاظ على المصالح الاقتصادية ومناطق تمركز الموارد الطبيعية والطاقوية، ويمكن أن نختصر هذا التوجه في مقولة وزير الخارجية الأمريكي في إدارة كلينتون (Clinton) وارن كريستوفر (Warren Christopher)، التي ألقاها أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ "...لن نخجل من ربط دبلوماسيتنا الرفيعة بأهدافنا الإقتصادية...، باعتبار أن العالم دخل حقبة... تتفوق فيها المنافسة الإقتصادية على التنافس الأيديولوجي...، لذلك سيتم...دفع الأمن الاقتصادي لشن الحرب الباردة..." [1]، وهو نفس المنحى اِتخذته الدول الأوروبية سعيا منها لضمان نفوذها في القارة الأفريقية، وقد تجلى ذلك تحت مسميات مختلفة من حوار 5+5 إلى مبادرة الشراكة الأورو- متوسطية ثم الإتحاد من أجل المتوسط وغيرها من المبادرات، هي في مجملها وخلفياتها تسعى إلى خلق قنوات مباشرة للتغلغل إلى القارة وحماية المناطق التي ترى أنها ضمن مجالها الجيوستراتيجي، والملاحظ لتلك المبادرات أنها تضم مجموعة من الدول الأوروبية دون أخرى، الشيء الذي يعكس منطق التنافس والإقصاء الذي تتبعه الدول الأوروبية في صراعها حول مناطق النفوذ الإستراتيجي.

تعتبر الموارد المصنفة في خانة الإستراتيجية هي الدافع الأكبر في صراع النفود في المنطقة، والمتمثلة أساسا في الموارد الطاقوية (Energy Resources) من نفط وغاز ويورانيوم، ثم تأتي الموارد الطبيعية الأخرى وإن كانت لا تقل أهمية عنها، لذلك نحاول التطرق إلى بعض إحصائيات القارة من تلك الموارد، وأهميتها الاقتصادية التي جلبت سوء الطالع لعموم القارة الأفريقية.

---

[1] مايكل كلير، "**الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**"، (ترجمة: عدنان حسن)، (بيروت-لبنان-: دار الفكر العربي، 2002)، ص13.

1- الموارد الطاقوية

تنحصر الموارد الطبيعية ذات الطابع الطاقوي الاستراتيجي التي تحتويها أفريقيا في صنفين رئيسيين، الصنف الأول هي الموارد الهيدروكاربونية المتمثلة في النفط والغاز بمختلف أنواعه (N-Hexane, Propane, Ethane, Methane)، والموارد الانشطارية (Isotope Fissile) المتمثلة أساسا في مادة اليورانيوم الصلب (Uranium) ومشتقاته، وتشير التقديرات إلى أن إحتياطي أفريقيا من النفط يصل إلى حوالي 114 مليار برميل، في بداية العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرون حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو ما يمثل نسبة 08% من الاحتياطي العالمي[1]، حيث يقدر احتياطي نيجيريا لوحدها حوالي 40 مليار برميل سنة 2010، وغينيا الاستوائية بحوالي 28 مليار برميل والغابون بـ 5.2 مليار برميل، كما قدر الاحتياطي الليبي بحوالي 40 مليار برميل و الجزائري بـ 12.4 مليار برميل، وأقل نسبة في الكونغو بوسط أفريقيا بحوالي 1.5 مليار برميل[2]، ناهيك عن المؤشرات المصنفة في خانة الضعيفة في عدة دول أفريقية تعتبر هامشية في إنتاج النفط.

يمكن تحديد نفس المؤشرات في احتياطي الغاز الطبيعي بمختلف أنواعه ومشتقاته، فإحتياطات القارة الأفريقية تقدر حسب الإحصائيات بحوالي 07.9% من نسبة الاحتياطي العالمي، أي ما يعادل حوالي 14.660 ألف مليار متر مكعب، تسيطر أربعة دول أفريقية على حوالي 90% من احتياطات القارة، هي نيجيريا بـ 35.6% والجزائر بـ 30% ومصر بـ 14.8% ثم ليبيا بـ 10.5%[3]، وهي كلها إحتياطات ذات أهمية قصوى في التفكير الإستراتيجي الطاقوي للدول الكبرى.

تكمن أهمية النفط ومكانته في التنافس الدولي من خلال ما عبر عنه خبير النفط إدوارد مورس (E.Morse)، بقوله "... يعد النفط أكثر مصدر للوقود تعددا للإستعمالات يكتشف حتى الآن، وهو يقع في لُب الاقتصاد الصناعي الحديث... لأنه مصدر الطاقة الوحيد الذي يمكن إستعماله بلا حدود..."[4]، كما يُشكل اليورانيوم أيضا حجر الأساس في صلب التنافس الدولي على موارد الطاقة في أفريقيا، بإعتباره مادة أساسية تدخل في عملية توليد الطاقة الكهربائية، حيث يخفيف الطلب المتزايد على

---

[1] نجلاء محمد مرعي، **"الثروة النفطية... والتنافس الدولي (الاستعماري) الجديد في أفريقيا"**، مجلة البيان (التقرير السابع)، الرياض: دار الكتب المصرية، 2010، ص 418.

[2] نفس المرجع، ص ص 418-419.

[3] **"الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الأفريقية"**، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الإستثمار والتجارة، الجماهيرية الليبية، 26/25 سبتمبر 2010.

[4] مايكل كلير، مرجع سابق، ص ص 41-42.

المواد البترولية عن طريق إستغلال الطاقة النووية (Nuclear Energy)، هذا وقد قدر مجلس الطاقة العالمي أن أفريقيا تحتوي على ما نسبته 20% من إحتياطات اليورانيوم الآمنة في العالم[1]، وهي نسبة مقسمة على أربعة دول رئيسية مثلما أشارت إليه تقديرات الجمعية الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC)، حيث أن إحتياط جنوب أفريقيا يمثل ما نسبته 8.6% وناميبيا بـ 5.3% والنيجر بـ 7.4%، أي ما يعادل 750 ألف طن من الاحتياطي العالمي من اليورانيوم[2]، ويتم إستغلال مناجم اليورانيوم الأفريقية من قبل شركات دولية مختلفة منها شركة أريفا (Areva) الفرنسية وشركة ريو تينتو (Rio tinto) الأنجلو-أسترالية متعددة الجنسيات وشركات أخرى مختلفة.

إرتفعت وتيرة وحدة التنافس الدولي على موارد أفريقيا الطاقوية، على رأسها الموارد البترولية لعدة إعتبارات نذكر منها[3]:

- إعتبارات الجودة في النفط الأفريقي؛ الخاصية التي يفتقدها نفط الشرق الأوسط والنفط الأمريكي لإحتوائه على نسب ضئيلة من مادة الكبريت.
- إعتبارات قرب النفط الأفريقي من الأسواق الاستهلاكية الأوروبية (النقل بالأنابيب) وحتى الأمريكية (نقل مباشر دون المرور بالقنوات المائية)، نظرا للإعتبارات السياسية والأزمات الدبلوماسية التي قد تؤدي إلى غلق قنوات العبور الدولية.
- إعتبارات وجود دول أفريقية خارج أوبك التي تمتلك حرية أكبر في الإنتاج والتسويق دون قيود.
- اعتبارات الإستهلاك المنخفض في دول أفريقيا المنتجة للنفط، حيث تعتبر في مجملها دول قائمة على ريع النفط والغاز في دخلها القومي (هذه الخاصية آخذة في الزوال نظرا لارتفاع الاستهلاك السنوي من النفط في السوق المحلية).

2 – الموارد الطبيعية والأولية

تتنوع الموارد الطبيعية والأولية في أفريقيا كما تطرقنا إليه في عناصر سابقة من هذا البحث، فأفريقيا تعتبر خزان لا متناهي من الثروات الباطنية سواء الاحتياطات المكتشفة أو التي لا تزال قيد الاكتشاف،

---

[1] Emily Meierding, "**La Sécurité Energétique et l'Afrique Subsaharienne**", Revue Internationale de Politique de Développement, Février 2011, p 58.

[2] عباس محمد شراقي، "**اليورانيوم والطاقة النووية في أفريقيا**"، التقرير الإستراتيجي، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2007)، ص 03.

[3] نجلاء محمد مرعي، مرجع سابق، ص 420.

فما فوق الأرض من إمكانيات وثروات سطحية لا تقل أهمية عن باطنها، فبالنظر لمساحتها الإجمالية المقدرة بحوالي 30 مليون كم^2؛ تحتوي على 26% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وحوالي 18% من المساحات الغابية، و13% من المزارعين الذين يزاولون مهنة الزراعة في العالم[1]، بالإضافة إلى الزراعات الإنتاجية كالبن والشاي والكاكاو والمطاط وغيرها، التي تسهم بحدود 35% من الناتج القومي للقارة و 60% من إجمالي صادراتها، ويعمل بها نحو 70% من القوى العاملة[2]، كما تمتلك طاقة بشرية مقدرة بمليار و 200 مليون نسمة تمثل نسبة الشباب فيها حوالي 60% من إجمالي سكان القارة أي ما يعادل حوالي 720 مليون نسمة، وهي بذلك تعتبر رأسمال بشري لا يقل أهمية على الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة.

الفرع الثاني: قوى التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة

1- النفوذ الفرنسي

إستمر التواجد الفرنسي في أفريقيا حتى بعد نيل معظم الدول الأفريقية إستقلالها، حيث بقيت فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث النفوذ في القارة، نفوذ في شكل تواجد سياسي وإقتصادي وعسكري، الهدف منه حماية مصالحها الإستراتيجية القائمة أساسا على تأمين موارد الطاقة وإحتياجاتها من الموارد الطبيعية المختلفة، ففرنسا تمتلك رابع احتياطي عالمي من الذهب (Gold Reserve) يقدر بحوالي 2436 طن بعد كل من الوم أ وألمانيا وإيطاليا، تقترب في ذلك من إحتياطي صندوق النقد الدولي المقدر بـ 2814 طن، وهو ما يمثل رقم ضخم لإعتبار أنها لا تمتلك مناجم للذهب ذات إنتاج ضخم، فمعظمه من مناجم القارة الأفريقية كمناجم مالي التي تعتبر أحد أكبر دول غرب أفريقيا إنتاجا لهذا المعدن، إلى جانب غانا وبوركينافاسو وجنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي جنوب القارة، حيث تعتبر شركة أورامين (Auramin) من أكبر الشركات الفرنسية لتعدين الذهب النشطة في أفريقيا.

تعتبر شركة توتال (Total) الفرنسية أحد أكبر شركات النفط في العالم، حيث تمثل يد فرنسا الممدودة في أفريقيا في مجال إستغلال النفط والهيمنة على موارد الطاقة الهيدروكاربونية، وفق إتفاقيات إستغلال طويلة الأمد؛ بعضها وُقِع ضمن إتفاقيات إستقلال الدول الأفريقية التي كانت تقبع تحت إستعمارها، ولا

---

[1] عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، **"جغرافية القارة الإفريقية وجزرها"**، الطبعة الأولى، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000)، ص 135.

[2] نفس المرجع، ص 138.

تزال تهيمن على مصادر النفط في العديد من الدول كالكونغو ونيجيريا وجنوب أفريقيا وأنغولا والغابون وليبيا وغيرها.

تعتبر فرنسا أكبر مستغل لمناجم اليورانيوم في أفريقيا حيث تحصل على 75% من إحتياجاتها من الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية، أي عبر تخصيب اليورانيوم (Uranium Enrichment) الذي تحصل عليه من أفريقيا، حيث تعتبر هذه الأخيرة المورد الأساسي للطاقة بالنسبة للمفاعلات النووية الفرنسية (Nuclear reactors)، ويقوم بذلك الدور شركة (Areva) التي تنتج حوالي 08.5 مليون طن من اليورانيوم في السنة، يوجه في شكله الخام نحو فرنسا وفق عقود إمتياز طويلة المدى، كما تبسط فرنسا هيمنتها على السياسة النقدية لحوالي 14 دولة أفريقية؛ هذه الأخيرة تتخذ من الفرنك الأفريقي عملة لها (تماشيا مع الفرنك الفرنسي)، حيث تتعامل بشكل مباشر مع البنوك الفرنسية في إيداع إحتياطاتها النقدية، كما يمتد النفوذ الفرنسي إلى الجانب الثقافي من خلال تواجد أكثر من 31 دولة أفريقية تتحدث اللغة الفرنسية سواء كلغة رسمية أولى أو كلغة ثانية، ومعظمها دول أعضاء في منظمة الفرانكفونية (Organisation Internationale de la Francophonie).

شهد النفوذ الفرنسي خلال العقود المتعاقبة منذ إستقلال الدول الأفريقية تنافسا حادا مع القوى العالمية الأخرى، كالولايات المتحدة وروسيا وحاليا الصين وتركيا والهند وإيران وغيرهم، الأمر الذي دفع فرنسا إلى محاولة إستغلال الإتحاد الأوروبي عبر طرحها لمفهوم الرابطة الأورو-أفريقية، وهي رابطة تهدف إلى محاولة إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الأفريقية لفرنسا[1]، وفي سبيل الحفاظ على الهيمنتها ونفوذها في أفريقيا ومجابهة نفوذ القوى الكبرى الأخرى، عمدت فرنسا إلى الاعتماد على آلتها العسكرية من خلال التواجد العسكري الدائم، عبر نافذة قواعدها العسكرية (Military Bases) في أفريقيا، أو من خلال التدخلات العسكرية (Military Interventions) المتكررة، وربما أشهرها هي عملية برخان (Barkhane) سنة 2014، التي ضمت قوة قوامها 4500 جندي وهي ذات خلفيات لا تحيد عن حماية مصالحها الإستراتيجية وضمان تواجدها في المنطقة.

كان لفرنسا اليد الخفية في هندسة مختلف الانقلابات العسكرية في المنطقة، والتصفيات الجسدية للزعماء الأفارقة الخارجين عن موالاتها، فعلى سبيل المثال وقوف فرنسا وراء وصول ليون مبا (Léon Mba) إلى السلطة في الغابون، وبعد وفاته دبرت وصول عمر بونغو (Omar Bongo) وإسمه الحقيقي

[1] نجلاء محمد مرعي، مرجع سابق، ص 425.

ألبيرت بيرنارد (Albert Bernard)، إلى الحكم سنة 1967 وتوفير الدعم له حيث دام حكمه إلى غاية 2009، ثم دعمت إبنه (Ali Bongo) لخلافة والده حفاظا على مصالحها، وهناك أمثلة أخرى كقيادتها للانقلاب على الرئيس البينيني ماثيو كريكو (Mathieu Kérékou)، وغيرها من الهندسة الخفية في إدارة النظم الأفريقية إتجاه مصالحها الإستراتيجية، حيث يرى العديد من الأكاديميين أن فرنسا مرتبطة في بقائها؛ بهيمنتها على القارة الأفريقية.

2- النفوذ الأمريكي

يعود الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية خارج إطار الحرب الباردة، ومحاصرة المد الشيوعي للإتحاد السوفيتي عبر سياسة الاحتواء (Containment Policy) إلى تسعينات القرن العشرين، حيث أخد هذا الإهتمام مدخلا عسكريا وأمنيا عبر غارات جوية على السودان، بعد الهجمات الإرهابية على سفارتيها بكينيا وتنزانيا، تلاها بعد ذلك العديد من المبادرات المختلفة أخدت طابع الشراكات الأمنية، كمبادرة بان ساحل لتعزيز التواجد العسكري في منطقة الساحل الأفريقي سنة 2002، ومبادرة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب خلال سنة 2005، ثم تبعها مشروع القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا – الأفريكوم – الذي يهدف إلى إدارة وقيادة قواتها على الأراضي الأفريقية، وهي كلها مبادرات أو شراكات ظهرت إلى الوجود الفعلي بعد هجمات الحادي عشرة من سبتمبر 2001، حظى فيها البعد الأمني بالأولوية في الخططات الأمريكية للتعامل مع القارة[1].

في المقابل لا يخفى أمر السعي وراء مصادر الطاقة والموارد في التوجه الأمريكي نحو أفريقيا، حيث إتجهت إدارة كلينتون (Clinton) إلى تسليط الاهتمام على التجارة والاستثمار والفرص والقدرات الكامنة في قارة أفريقيا، متبنية بذلك قانون النمو والفرص في أفريقيا **(** African Growth and Opportunity Act (AGOA)**)** سنة 2000، القانون الذي أتاح وصول بعض السلع الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية، وكذا إستثمار الشركات الأمريكية في مجال الطاقة والاستخراج عبر القارة[2]، فالسيطرة على منابع النفط الأفريقية يقع ضمن التخطيط الإستراتيجي الأمريكي المستقبلي، لتنويع مصادر الواردات إذ تشير الإحصائيات أنها إستوردت ما نسبته **53%** من إحتياجاتها النفطية خلال سنة 2013

[1] علي حسين باكير، **"التنافس الدولي في أفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، أغسطس 2009.

[2] Michelle D.Gavin, **"Major Power Rivalry in Africa"**, The Council on Foreign Relations (CFR), Discussion Paper Series on Managing Global Disorder, N°= 5, May 2021, p 05.

وصلت إلى نسبته 62% خلال سنة 2020[1]، فتأمين واردات النفط الأفريقي يدخل ضمن ما يعرف "بمبدأ كارتر"، الذي أعطى المؤسسة العسكرية دورا في حماية تدفقات النفط من مختلف التهديدات، خصوصا أنه شاع إستخدام النفط كوسيلة ضغط سياسية ما قد يعرقل عجلة الاستهلاك الأمريكي المتزايد[2].

تنتشر مختلف الشركات الاستثمارية الأمريكية في مختلف دول أفريقيا في مجال النفط والغاز وموارد أخرى، على غرار شركة أنادارکو للنفط (Anadarko oil) وبلاك ساندز باسيفيك (Black Sands Pacific) وشيفرون (Chevron) وشركة كونوكو فليبس (Conoco Phillips) وإيكسون موبيل (Exxon Mobil) وشل أويل (Shell Oil)، وغيرها من الشركات التي تسيطر على منابع النفط والإنتاج أو على عقود التنقيب عن الاحتياطات غير المكتشفة، فالو م أ تنفرد بمفهوم خاص لتأمين النفط الذي لا يقتصر فقط على مجرد البحث عن مصادر النفط وطرق الوصول إليها، بل يشمل أيضا حماية تلك المصادر من الأخطار والتهديدات[3]، كما تهدف الو م أ من خلال تواجدها في القارة الأفريقية إلى محاصرة التمدد الصيني الناعم إلى أفريقيا، ومنافسة العدو التقليدي الروسي من منظورها الإستشرافي الذي يقر بأن القرن الحادي والعشرون، هو القرن الذي ينذر بصعود المارد الصيني الذي قد يكون أحسن حليف لروسيا، أي تحالف أكبر مستهلك للنفط مع أكبر منتج له في المنطقة في إطار صراع الزعامة العالمي.

3- النفوذ الروسي

تواجَد النفوذ الروسي في أفريقيا منذ الحقبة السوفيتية إبان الحرب الباردة، حيث أن الدول الأفريقية المستقلة حديثا توجب عليها إختيار توجهها القيمي، فكانت بذلك 35 دولة أفريقية ذات توجه إشراكي في نظامها السياسي والاقتصادي، الأمر الذي ساعد على تغلغل النفوذ السوفيتي إلى القارة وإستمر في عهد روسيا القيصرية، وفق استراتيجيه مختلفة عن إستراتيجيات القوى الأخرى ذات النفوذ في أفريقيا، فروسيا كدولة مترامية المساحة جعلتها جغرافيتها خزان للثروات السطحية والباطنية من موارد الطاقة والمعادن الصناعية والمعادن النفيسة وغيرها، كما أن البعد الأمني في سياستها إتجاه القارة أقل من ذلك

---

[1] أيمن شبانة، "**النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!!**"، مجلة أفريقيا قارتنا، (مصر: الهيئة العامة للإستعلامات)، العدد الثاني، فبراير 2013، ص 02.

[2] نفس المرجع، ص 03.

[3] نفس المرجع.

الموجود لدى الو م أ[1]، الأمر الذي أبعد صفة النفوذ النابع من خلفية السعي وراء الموارد، وهو ما يجعلنا نتساءل ما هي خلفيات النفوذ الروسي في أفريقيا؟.

ترتكز الخلفيات الأساسية للتواجد الروسي في أفريقيا على السعي الحثيث إلى إعادة النفوذ الجيوسياسي للإتحاد السوفياتي، مستخدمة في ذلك "البصمة التاريخية" في علاقاتها مع دول المنطقة أثناء الحرب الباردة، حيث أن العديد من الساسة والقادة الأفارقة والمسئولين العسكريين تلقوا تكوينهم وتدريباتهم في الإتحاد السوفيتي سابقا[2]، وقد إستمرت تلك العلاقات والعمل على إستغلالها لبسط النفوذ الروسي في المنطقة، ومثال ذلك دَعْم زعيم المتمردين في أفريقيا الوسطى ميشيل دجوتوديا (Michel Djotodia)، الذي عاش في روسيا في فترات تكوينية ويجيد اللغة الروسية بطلاقة، حيث أصبح أول رئيس مسلم فيما بعد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الدولة التي إتخذت منها روسيا نقطة ربط لنفوذها في القارة وتوسيعه إلى مصر ورواندا وزامبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وغيرهم[3].

تستخدم روسيا لبسط نفوذها في أفريقيا صورة الحليف القديم الذي دافع عن قيم التحرر الأفريقي ضد الامبريالية الغربية، وهي نفس الصورة التسويقية اليوم حيث إنعكس ذلك جليا في القمة الروسية الأفريقية المنعقدة سنة 2019 في سوتشي (Sotchi) الروسية، أين أبرزت نفسها بصفتها عضو دائم في الأمم المتحدة؛ بأنها على أتم الاستعداد لمساعدة الدول الأفريقية في مواجهة نفوذ القوى الغربية وإحباط تأثيرها على الشؤون الأفريقية[4]، بذلك حافظت روسيا على سوق مبيعاتها من الأسلحة في أفريقيا خصوصا وأن الدول الغربية تتمنع عن بيع الأسلحة النوعية للأفارقة، بذلك وجدت روسيا نافذة بيع مختلف الأسلحة الخفيفة والثقيلة لما تسميه بالشركاء الأفارقة وبناء المفاعلات النووية للأغراض السلمية، رابطة ذلك بالحصول على الامتيازات الاستثمارية في المنطقة في مقدمتها الاستثمار في قطاع الطاقة، فروسيا تمثل ثلث جميع ورادات الأسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء، كما وقعت أزيد من عشرون اتفاقية تعاون دفاعي مع العديد من دول المنطقة[5]، وكذا في مجال عمل الشركات الأمنية الروسية ودورها في القارة الأفريقية.

---

[1] علي حسين باكر، مرجع سابق.

[2] Maxim Matusevich, **"Russia in Africa: A Search for Continuity in A Post-Cold War Era"**, Insight Turkey, Vol 21, N°= 01, 2019, p 36.

[3] Ibid.

[4] Michel D. Gavin, Op.Cit, p10.

[5] Joseph Siegle, **"Russia's Strategic Goals in Africa"**, Africa Center for Strategic Studies (ACSS), May 2021.

يعتقد بعض المهتمين بالشأن الروسي الأفريقي أن زيارة الرئيس الروسي ديميتري مدفيدف (Dmitri Medvedev) إلى أفريقيا في عام 2009، التي شملت كل من مصر ونيجيريا وناميبيا وأنغولا هي ذات طابع عسكري أكثر منه اِقتصادي اِستثماري، الأمر الذي ولد قلق لدى قِوى النفوذ الغربية كفرنسا وبريطانيا والو م أ معتبرين ذلك تهديد روسي لمصالحهم الحيوية في أفريقيا[1]، على الرغم من ذلك لا يُمكن إلغاء المدخل الاقتصادي للنفوذ الروسي في أفريقيا، خصوصا في مجال التنقيب وإستخراج النفط والغاز ومختلف المعادن الصناعية والمعادن الثمينة، والمبتغى من ذلك هو السعي للتحكم في مصادر وخطوط إنتاج وتوزيع الطاقة والموارد الطبيعية، والاستحواذ على القطاعات الإستراتيجية الحساسة[2]، فعلى الرغم من اِمتلاكها أكثر من ذلك فهي تهدف إلى السيطرة على موارد الطاقة، بغية خلق تضييق تنافسي على القوى الغربية لمحاصرتها ومنعها من اِختراق مجالها الجيوستراتيجي.

4- النفوذ الصيني

وجدت الصين الشعبية طريقها إلى أفريقيا وفق إستراتيجية مدروسة ومحكمة في نهاية تسعينات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، حيث أصبحت شريك لا غنى عنه لدى الدول الأفريقية لعدة اِعتبارات أساسية، يحكمها العامل النفسي والتاريخي المرتبط بالسيادة وقدسيتها التي أُنتزعت بكفاح طويل من براثن الاِستعمار، كما أن الصين تتبنى مدخل تنموي مغاير لما تتبناه الو م أ القائم على مشروطية الدعم السياسي والتنموي والمساعدات الاقتصادية (Political and Economic Conditionalty)، التي تتطلب إجبارية تبني النهج الديمقراطي الأمريكي، فالحزب الشيوعي الحاكم الذي طالما وُصِف بإنتاجه لنظام اِستبدادي منغلق، يقدم نموذج مساعدات إنمائي واِقتصادي قائم على التعامل بدون عقدة مع الأنظمة التسلطية في أفريقيا، واِعتبارهم شركاء واِلتزامه بعدم التدخل في شأنهم الداخلي وعدم إخضاعهم لأي نوع من المشروطية، في تقديم المساعدات والبرامج التنموية وإبرام الشراكات الثنائية أو متعددة الأطراف، فالصين تسعى في تعاملاتها إلى إقامة علاقات وثيقة مع الأحزاب الحاكمة لبسط نفوذها، الأمر الذي يجعل منه نهجها جذابا بشكل خاص لدى الحكومات الأفريقية[3].

قام دونوفان شو (Donovan Chau) في تقرير له سنة 2007 إلى إطلاق مصطلح الحرب السياسية (Political Warfare) في وصفه للإستراتيجية الصينية في اِختراق القارة الأفريقية، حيث يعرفها على أنها

---

[1] Maxim Matusevich, Op.Cit, p 35.

[2] علي حسين باكير، مرجع سابق.

[3] Michel D. Gavin, Op.Cit, p 09.

إستراتيجية تنطوي على أهداف مسطرة وأنشطة منسقة، تهدف إلى إحداث تأثيرات ملموسة بإستخدام المساعدات الاقتصادية والتبادلات التجارية والبرامج التنموية والاتفاقيات الأمنية، القائمة على تجهيز وتسليح القوات العسكرية والأمنية للدول الأفريقية، وكذا تكثيف الزيارات المتبادلة والتصريحات العلنية الثنائية[1]، حيث حدث ذلك مع العديد من الدول الأفريقية على غرار إثيوبيا والسودان وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وأوغندا وأنغولا وغانا وغيرهم، أين قُدمت مساعدات ضخمة وعُقدت إتفاقيات إستثمارية وتجارية مختلفة على رأسها صفقات السلاح، وحتى المشاركة في عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية والدعم اللوجستي في مكافحة القرصنة البحرية.

تعتبر الصين خامس أكبر منتج للأسلحة في العالم بعد الو م أ وفرنسا وألمانيا، حيث قامت بتسليم الأسلحة (صفقات تسلح) إلى حوالي 53 دولة بين سنة 2014 و2018، أغلبها دول أفريقية حسب معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، كما زادت مبيعات الأسلحة الصينية إلى أفريقيا بنسبة 55% ما بين 2008 و2018، وتعتبر تنزانيا والجزائر من أكبر المستوردين للأسلحة اللصينية، حيث قُدرت قيمة واردات الجزائر بحوالي 746 مليون دولار[2]، ويعتبر منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) الذي إستضافته ونظمته الصين سنة 2000، النهج الأكثر رسمية وتنظيم للشراكة الصينو-أفريقية[3]، حيث طرح الرئيس الصيني بعدها في عام 2013 ما أُطلق عليه مبادرة الحزام والطريق (The Belt and Road Initiative) التي تعبر عن الإستراتيجية الدولية للصين، تمتد هذه مبادرة عبر 68 دولة على الأقل بإستثمارات ضخمة معلنة تصل إلى 08 ترليون دولار، لشبكة واسعة من البنى التحتية للنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية تربط آسيا وأوروبا وأفريقيا، فهي مبادرة لتمويل البنية التحتية لجزء كبير من العالم، وهو ما يبين الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية والتوجهات الخارجية الرئيسية للحكومة الصينية[4]، حيث تؤكد بذلك إستراتيجيتها الناعمة في التغلغل نحو جميع مناطق العالم، وفق مدخل اقتصادي قائم على الإستثمار والتجارة خصوصا في مجال التعدين والصناعات الثقيلة وغيرها.

---

[1] Donovan C. Chau, **"Political Warefar in Sub-Saharan Africa: Us Capabilities and Chaninese Operations in Ethiopia, Kenya, and South Africa"**, Strategic Studies Institute (SSI), U.S Army Warcollege, March 2007, p 05.

[2] تقرير محور المسار الإستراتيجي للناتو في الجنوب، **"انخراط الصين في أفريقيا والشرق الأوسط: نهج تحليلي منظم"**، محور المسار الإستراتيجي للناتو في الجنوب (NSD-S HUB)، يوليو 2021، ص 15.

[3] Michel D. Gavin, Op.Cit.

[4] John Hurley and Others, **"Examining the Debt Implications of the Belt and Road Initiative from a Policy Perspective"**, Center for Global Development (CGD), March 2018, p 01.

بلغت الإستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا نحو 26 مليار دولار خلال سنة 2013، حيث مثلت هذه الإستثمارات ما نسبته 04.5% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2015[1]، الأمر الذي يترجم حجم الاتفاقيات والشراكات التي أبرمتها مع مختلف الدول الأفريقية. تجدر الإشارة هنا إلى أن الإستراتيجية الصينية لا تقل في مضمونها الإستغلالي عن إستراتيجيات والنفوذ للقوى الكبرى الأخرى، فتعامل الصين مع الأفارقة يترتب عنه ديون ضخمة على هذه الأخيرة، حيث أن عجزها عن السداد قد يؤدي إلى فقدانها أصول ذات قيم سيادية لصالح الصين، ما يؤدي إلى تهديد سيادتها وحرية التصرف في شئونها الداخلية، شأنها شأن ما قامت به الو م أ عبر مؤسسات العولمة والمشروطية إتجاه دول أفريقيا، فكل ما تصبوا إليه الصين عبر إستراتيجيتها الناعمة لا ينفك عن خلفية الحصول على المقدرات الضخمة من الموارد والطاقة للقارة الأفريقية.

5- النفوذ التركي

كانت السنوات الأولى للقرن الحادي والعشرون بداية توجه بوصلة السياسة الخارجية التركية إتجاه القارة الأفريقية، معتبرة إياها من أهم الدوائر الجيوستراتيجية لسياستها الخارجية، في غمار بحثها عن إعادة إحياء أمجادها القديمة للدولة العثمانية، ولا يختلف هذا التوجه في مضمونه وأهدافه عن التوجه الصيني، فهو مؤسس على التغلغل الناعم القائم على العامل الاقتصادي، وما يضمه من مداخل إستثمارية وتجارية وشراكات في قطاعات الخدمات والسياحة وغيرها، حيث أن التجسيد الفعلي لهذا التوجه تزامن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، الذي عمد إلى مد جسور التقارب الاقتصادي والتجاري كمدخل للتأثير في القارة السمراء[2]، نظرا لما تزخر به هذه الأخيرة من مقومات طبيعية باطنية وسطحية تعتبر محرك اقتصاد أي دولة تطمح للصعود في سلم التنافس الدولي.

بغية إرساء نفوذها عمدت تركيا إلى فتح تمثيليات دبلوماسية في حوالي 40 دولة أفريقية من خلال فتح 27 سفارة مند سنة 2009، كما أن أول سفارة تركية تجسدت في أفريقيا كانت سنة 1926 في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا[3]، كما تجلت العديد من المبادرات للتعاون الاقتصادي والانفتاح على أفريقيا، كقمة التعاون الأفريقي التركي بجولاتها الثلاث 2008 و2014 و2017، بالإضافة إلى المنتدى

---

[1] جهاد عمر الخطيب، "**الوجه المظلم للإستثمارات الصينية في أفريقيا**"، مجلة قراءات أفريقية، (السعودية: المنتدى الإسلامي)، العدد 37، يوليو 2018، ص 56.

[2] مصطفى صلاح، "**الدور التركي في أفريقيا... إقتصاد يحرك السياسة**"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2017.

[3] محمود سمير الرنتيسي، "**الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب**"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 15مارس 2015.

الإعلامي التركي الأفريقي، الذي يسعى إلى إرساء جسور التعاون بين الدول الأفريقية وتركيا في شتى المجالات[1]، زيادة على مختلف الشركات العاملة في أفريقيا والمغرب العربي في مجال النسيج (في تونس) والبناء والتشييد (في الجزائر) والشركات البترولية على غرار شركة (TPAO)، التي يزيد رأس مال إستثماراتها على 180 مليون دولار في ليبيا منذ سنة 2000[2]، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول الأفريقية أرقاما قياسية، ففي 2014 بلغ حوالي 23.4 مليار دولار منها 05.7 مليار دولار مع دول أفريقيا جنوب الصحراء[3]، وهو يشمل مختلف المنتجات من ضمنها المنتجات الزراعية والنسيجية والأجهزة المختلفة.

كما كان للجانب العسكري حيز ضمن استراتيجيه النفوذ التركي في أفريقيا، فزيادة عن مبيعات تركيا من الأسلحة المختلفة والطائرات بدون طيار (Drons)، تأخد حيزا ضمن مقتنيات الدول الأفريقية من الأسلحة، كما يضمن لها تواجد عسكري دائم عبر تأسيس قواعد عسكرية في أفريقيا، وتحقق ذلك من خلال القاعدة العسكرية (Turksom) بالصومال، التي أقامتها سنة 2016 وتستوعب أزيد من 1500 جندي بمختلف معداتهم، كما أبرمت إتفاق مع دولة جيبوتي لإنشاء قاعدة عسكرية على أراضيها، بالإضافة إلى قاعدتين عسكريتين في ليبيا التي تدخلت فيها عسكريا، لدعم حكومتها ضد الميليشيات المسلحة التي تعمل على إسقاط الحكومة المعترف بها دوليا، كما سعت تركيا إلى إبرام إتفاقيات عسكرية مع عدة دول في غرب أفريقيا كالنيجر وتشاد ونيجيريا، بغية تزويدهم بالأسلحة المختلفة والقيام بمهام التدريب لمختلف قواتهم العسكرية.

على الرغم مما سبق لا يمكن إخفاء النوايا الحقيقية لتركيا في نفوذها نحو أفريقيا، حيث يُعتبر نفوذ ذو منطلقات عقائدية وطموحات ذات مرجعية تاريخية لإعادة إحياء الهيمنة العثمانية في المنطقة، كما تُعتبر إمكانيات أفريقيا الطبيعية من ثروات ومعادن وموارد طاقوية؛ السبيل الذي تصبوا إليه تركيا بغية تمويل عملية صعودها كقوة إقليمية، مستخدمة في ذلك غطاء عقائدي ومدخل الاقتصادي ناعم، وحتى المساعدات الإنسانية والمرجعيات الثقافية للوصول إلى أهدافها الإستراتيجية المسطرة.

---

[1] نفس المرجع.

[2] أحمد القرني، "**النفوذ التركي في الأزمة الليبية...التداعيات السياسية والأمنية**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (IIIS)، 06 يناير 2021، ص 09.

[3] مصطفى صلاح، مرجع سابق.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نصل بالقول إلى أن منطقة شمال غرب أفريقيا، هي منطقة ذات بعد جيوستراتيجي لما تحتويه من موقع جغرافي يتربع على مساحات شاسعة؛ قارية وصحراوية غنية بمختلف الثروات السطحية والباطنية، كما تتميز بتنوع ديموغرافي شديد من مختلف أطياف المجتمعات الأفريقية، ميزات أدت بها لأن تكون منطقة جدب وإهتمام لدى القوى الكبرى، كما جعلتها عرضة للحملات والتدخلات العسكرية منذ القديم، جعلها ذلك تكدح تحت وطئة الإستعمار لأزيد من قرن ونيف.

إستمر نفوذ القوى الكبرى في المنطقة حتى بعد إستقلال دولها عن الإستعمار الغربي نظرا للإكتشافات اللافتة لمصادر الطاقة، فبإزدياد الحاجة للموارد الطاقوية يشتد صراع النفوذ في شكل تدخلات سياسية وإقتصادية في شؤون دول المنطقة، وكذا في شكل تدخلات عسكرية عبر الدرائعية التي تعتمدها القوى الكبرى، للحفاظ على مصالحها الحيوية في مختلف مناطق العالم بإستخدام الوسيلة العسكرية.

أدت الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة بالقوى الكبرى في إطار صراع النفوذ، إلى خلق أنظمة موالية تحكمها نخب عمرت لفترات طويلة على هرم السلطة، أين إختلطت مصالحها الشخصية مع الولاءات والعمالة من قِبل تلك النخب، الأمر الذي ولد أنظمة تسلطية مستبدة ضيقت المجال على شعوب المنطقة، أمام المشاركة في جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لدولهم، خصوصا في مجال الحريات الأساسية والممارسات الديمقراطية، والأكثر من ذلك هو لعب تلك النخب على عصب النعرات الإثنية والهوياتية التي ولدت نزاعات معقدة داخل مجتمعات المنطقة.

بذلك يمكن القول أن الموقع الجيوستراتيجي لمنطقة شمال غرب أفريقيا إنعكس سلبا رغم أهميته على دول وشعوب المنطقة، فبقدر ما تمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية هائلة بقدر ما جعلها ذلك تقبع تحت وطأة نفوذ القوى الكبرى، الأمر الذي جعلها عاجزة وفاقدة لسلطة إتخاذ القرار لتقرير ما هو الأنسب لها ولشعوبها

الفصـــل الثالث

مظاهر تهديد الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا للأمن الوطني الجزائري

تمهيد

نتطرق في هذا الفصل من الدراسة بالتحديد إلى مظاهر اِنتشار ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا، المنطقة التي تُعتبر فضاء جيوسياسي للأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فالاِمتداد الجُغرافي الواسع وكثرة الفواعل من غَير الدول (Non-State Actors)، كلها فواعِل ذات ممارسات لا مشروعة تُعتبر تهديد مباشر أو غير مباشر للأمن الوطني الجزائري، بِاعتبار أن البُعد الجغرافي عن التهديد لا يعني الأمن والأمان للدول في زمن العولمة، حيث لا يمكن الحديث عن أمن وطني دون الحسبان للجوار الإقليمي الملتهب، فالأمن الإقليمي يُعتبر مسافة أمان بين أمن الدولة وتهديدات ما بعد الجوار الإقليمي.

يجعلنا ذلك نركز على كرونولوجيا تطور ظاهرة الإرهاب في شمال غرب أفريقيا؛ بالتطرق إلى أبرز التنظيمات الإرهابية وأماكن تمركزها ونشاطاتها، ومظاهر تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري بأبعاده الموسعة، كما نركز بالتدقيق على نشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بالمنطقة؛ حيث أن طريق أمريكا اللاتينية منطقة الساحل الأفريقي يعتبر الأمل لمنظمات وكارتلات الجريمة، بعد التضييق الذي شهده طريق التهريب التقليدي؛ أمريكا الجنوبية أروبا عبر جزر الكناري، الأمر الذي أدى إلى تسمية طريق الساحل الأفريقي بِاسم طريق الأمل، الأمل الذي أدخل منطقة شمال غرب افريقيا دوامة الجريمة العابرة للحدود بمختلف أنواعها.

المبحث الأول

مظاهر اللاّإستقرار في البيئة الإقليمية للأمن الوطني الجزائري

- **المطلب الأول:** الصراعات الداخلية والبينية ومتغيرات النزوع إلى العنف
- **المطلب الثاني:** أزمة الطوارق المزمنة في منطقة غرب أفريقيا
- **المطلب الثالث:** فوضى الربيع العربي والانهيار الأمني للجوار الجزائري
- **المطلب الرابع:** التدخلات العسكرية الأجنبية وإنعكاساتها على المنطقة

بالنظر لما تطرقنا إليه في جزء سابق من هذه الدراسة حول التنوع الأنثروبولوجي الشديد؛ الذي تمتاز به منطقة شمال غرب أفريقيا، هي ولا شك ميزة كانت نذيرُ شؤمٍ على دول المنطقة؛ فهي لم تُستغل لخلق روح المنافسة للرقي بالأفراد والمجتمعات داخل دولهم، هذه الأخيرة لا تزال تكبح تحت دوامة العنف والعنف المضاد بين أفراد المجتمع الواحد داخل الدولة أو بين مجتمعات عبر دولية أو حتى صراعات بين دول المنطقة، والنتيجة هي الوضع المتردي الذي هي عليه اللحظة.

المطلب الأول: الصراعات الداخلية والبينية ومتغيرات النزوع إلى العنف

تُعد منطقة شمال غرب أفريقيا مثالا يُستدل به من ناحية الفوضى الناتجة عن الحروب والصراعات المندلعة، حيث يُنظر إليها على أنها المنطقة الفرعية التي تعاني من النزاعات الدموية المسلحة، فالإنقلابات العسكرية المتكررة والإنتهاكات المستمرة لِاتفاقيات السلام والصراعات المختلفة خير دليلٍ على مظاهر عدم الاستقرار والفوضى، وبُغية وضع تلك الصراعات في سياقها التحليلي يمكن تمييز نوعين من الصراعات، الأول المتعلق بعدم الاستقرار الداخلي بين مكونات المجتمع داخل الدولة الواحدة، والثاني يتمثل في الصراع ما بين الدول الذي تُغذيه عوامل مختلفة (الحدود، مناطق الرعي، مصادر المياه...إلخ). إلى جانب الصراعات المرتبطة بقضايا التحرر وتصفية الإستعمار القديم كقضية الصحراء الغربية (Western sahara) الذي يعد أحد أقدم الصراعات في المنطقة.

الفرع الأول: الصراعات الداخلية والبينية

تُشكل الصراعات الداخلية الميزة الأساسية التي أدت إلى تهالك العديد من دول شمال غرب أفريقيا؛ فلا تكاد تخلو المنطقة من العنف والعنف المضاد سواء جماعات ضد بعضها، أو جماعات إنفصالية ضد كيان الدولة التي تتواجد ضمنها، قضية صراع بَاكَاسي (Bakassi) في الكاميرون هي مثال حي عن نزاع بين دولتين في البداية ليتحول إلى نزاع إنفصالي بعد ذلك، فبعد نيل كل من نيجيريا إستقلالها عام 1960 والكاميرون بين عامي 1960 و1961، طفت على السطح قضية الحدود بين الدولتين في منطقة بَاكَاسِي، حيث إدعت كل دولة ملكيتها على الإقليم ودارت العديد من المعارك بين البلدين على الحدود على مدار 15 سنة، إلى أن حكمت محكمة العدل الدولية بتبعية الإقليم إلى دولة الكاميرون سنة 1994، وبمطلع عام 2006 تشكلت في الإقليم ما يُسمى بجبهة باكاسي لتقرير المصير (BSDF)[1] (Le Front L'autodétermination de Bakassi)، التي أعلنت الحرب ضد حكومة الكاميرون من

[1] Conflit barometer report,**"Disputs non-violent wars crises violent cises limited wars" ,** Heidlberg Institue for International Confilt Research, N°= 21, 2012, p 31.

أجل تقرير المصير، ولا يزال الصراع قائما رغم قانون المصالحة الذي أعلنته الحكومة الكاميرونية لصالح المتمردين عام 2009.

كما نجد في جانب آخر النزاع الحدودي بين مالي وبوركينافاسو حول إقليم أغاشير (Agacher Stripwar)، الذي إندلع مطلع سبعينات القرن العشرين حول ملكية الإقليم الواقع على الحدود بين البلدين الذي يبلغ طوله 160 كلم، ولم يتم التوصل إلى حل طيلة سنوات إلا من خلال جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي أدت إلى تقسيم الإقليم بين البلدين وفقا لحكم محكمة العدل الدولية. كما لا يختلف النزاع الموريتاني السنيغالي في إطاره عن سابقيه، باعتباره نزاع حدودي مائي إندلع بداية تسعينات القرن العشرين حول نهر السنيغال (Senegal River)، فالنزاعات الحدودية حول أقاليم معينة أو حول المصادر المائية هي صفة لصيقة بقارة أفريقيا ككل، وأشهرها صراع البحيرات الكبرى بين دول الكونغو وروندا وأوغندا وبورندي، وكذا الصراع حول مياه النيل بين إثيوبيا والسودان ومصر.

كما أن الصراعات الداخلية كان لها حصة الأسد في الفوضى وعدم الإستقرار في المنطقة، فهي غالبا ما تتجلى في صراع أقلية مُعارضة ضد كيان الدولة بدوافع سياسية، أو مجموعات ضد بعضها البعض بدوافع إما هوياتية أو دينية، أو صراعات مناطقية تكون فيها الموارد الدافع الخلفي للنزاع، فبأخذنا دولة نيجيريا كمثال نجدها صورة حية لما ذكرناه عبر تاريخها الطويل منذ الإستقلال، بداية باالصراع الديني بين إثنية الهوسا فولاني التي تدين بالديانة الاسلامية المتمركزة في شمال نيجيريا، وإثنيات الإيغبو واليوروبا المسيحية المتمركزة بالجنوب، حيث لا زالت تبعات هذا النزاع إلى يومنا هذا، إذ يعتبر الخلفية وراء ظهور جماعة بوكوحرام شمال نيجيريا، ولم يكن الدافع الديني وراء نشوب النزاعات فحسب، فالخلفيات الرئيسية المتمثلة في سوء توزيع عائدات النفط، كانت السبب في قيام نزاع آخر في إقليم أوغونيلاند (Ogoiland)[1] بدلتا النيجر (Niger Delta) جنوب نيجيريا، الإقليم الذي إكتشف فيه النفط أواخر الخمسينيات من قبل الشركات البريطانية، حيث أن خلفيات النزاع كانت بسبب إعلان سكان الإقليم الحرب ضد شركات النفط التي إستولت على أراضيهم بهدف التنقيب، وكذا ضد الحكومة النيجيرية التي منحتهم إمتيازات التنقيب، وهي نفس أسباب قيام نزاع آخر في إقليم إيجاو (Ijaw)[2] في دلتا النيجر ضد الشركات البترولية الأجنبية والحكومة الإتحادية النيجيرية. كلها نزاعات داخلية صدرت أزمات إقليمية

[1] Ibid.
[2] Idem.

لدول الجوار، باعتبار أن مناطق النزاع هي أراضي خصبة لإنتشار مظاهر اللاّأمن والإرهاب والجريمة بمختلف أنواعها.

كما تعتبر سيراليون من بين الدول التي عانت من الصراعات الداخلية في المنطقة، حيث يمكن تمييز ستة أطراف رئيسية فاعلة داخل دائرة الصراع، وهي الفواعل السياسية (Political Actors) كالأحزاب والمجالس المحلية المشيخة (Local and Chiefdom Councils)، والمجموعات الشبابية (Youth Groups) والجهات الحكومية الفاعلة (Government Actors)، والمؤسسات الأمنية (Security Institutions)، بالإضافة إلى المجتمع المدني (Civil Society)، حيث أن تلك الأطراف تفاعلت في شكل تصارعي عبر فترات طويلة أدخلت دولة سيراليون في دوامة اللاّإستقرار، والسبب كما هو في كل مرة الصراع على الموارد على رأسها الألماس الذي تزخر به أراضيها، وكذا الصراع على السلطة بين الأطراف السياسية الفاعلة، كحزب شعب سيراليون (SLPP) وحزب برلمان كل الشعب (APC) وأحزاب سياسية معارضة أخرى، كما أن الدور الفعال الذي تلعبه المجالس المحلية والمشيخة كان له تأثير واضح في إذكاء الصراعات الداخلية، حيث بلغ عددها تسعة عشرة مجلسا تمنح لها سلطة تحصيل الضرائب ومختلف الإيرادات، تحت رئاسة أعيان ورؤساء القبائل (Paramount Chiefs)، وتستفيد حتى من عائدات التعدين وجزء من الفوائد والأرباح، وهذه الأخيرة تعتبر من بين أهم نقاط الإختلاف والعنف.

كما لعبت المجموعات الشبابية ضمن المجتمع المدني الدور المباشر في الحرب الأهلية في سيراليون، من خلال طلاب الجامعات وإحتجاجاتهم، بغية فتح التمثيل بمختلف أنواعه في المجال السياسي والإجتماعي وتحرير المجال الاقتصادي، أين تم اِستغلال وتوجيه تلك الإحتجاجات من طرف أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة بغية تغليب الكفة في إطار الصراع مع الطرف الآخر، وهي الحجرة الأساس التي أججت الحرب الأهلية.

كما أن فساد مؤسسة الجيش في سيراليون جعلها تكتسب سمعة أقل ما يُقال عنها أنها سيئة، ففي صراعه مع الجبهة الثورية المتحدة (Revolutionary United Front) وبغية الرفع من تعداده، ضم في صفوفه اللصوص ومدمني المخدرات والمنخرطين في مجال التهريب والجريمة المنظمة، حيث كانوا يمثلون السلطة العسكرية الرسمية نهارا ويمارسون اللصوصية والسرقة والنهب ليلا؛ للإتجار اللاّمشروع بالألماس

(Illegaly Mining Diamonds) وهو ما يسمى بظاهرة "السوبيل" (Sobels)[1]، ما أذي إلى إنحصار الفرص للقضاء على حالة النزاعات في الداخل وإعادة إستتباب الأمن والإِستقرار.

نجد في الجانب الآخر مثال من حالات الصراع الداخلي الشائك متعدد الأطراف والأبعاد وهو الصراع في مالي، هذه الأخيرة عانت من دوامة العنف منذ إِستقلالها عن الإستعمار الفرنسي سنة 1960، حيث أن الجغرافيا أدت إلى خلق وضعين مختلفين داخل مالي، جعلت من الجنوب أو ما يعرف بأراضي ما تحت نهر النيجر التي تتميز بأراضيها الخصبة التي تتوفر على شروط الحياة الطبيعية، ومناطق الشمال التي تعرف بأراضي شمال نهر النيجر، التي تعتبر صحاري قاحلة شبه منعدمة لظروف الحياة الطبيعية، يقطنها قبائل الطوارق والعرب يقدرون بحوالي 01 مليون نسمة. فأطوار الصراع إِندلعت بسبب ما أسماه سكان شمال نهر النيجر في مدن تومبوكتو (Tombuktu) وكيدال (Kidal) وغاو (Gao) بالتهميش الممنهج ضدهم من طرف حكومات مالي المتعاقبة، وإقتصار الإستفادة من ثروات البلاد على مناطق الجنوب حيث العاصمة باماكو (Bamako)، ذلك ما أشعل أطوار من الصراع بين مناطق الشمال والجنوب خلال سنوات 1964 و 1990 و 2006 و 2012، وتجدر الإشارة إلى أن دولة مالي تضم إثنيات مختلفة مثل الماندينغ والبامبارا والمالنكي والسنوكيين والطوارق والسونغاي والبوبو والمينيوناكا[2]. فالأحاسيس القبلية الضيقة وسوء العدالة التوزيعية كانت الفتيل الذي أشعل الصراع في مالي، وأدخلها دائرة الفشل وجعلها قبلة للجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة.

أما النزاعات الداخلية في دولة النيجر فهي متعددة الأطراف بين النخب السياسية المشكلة للحكومة، كالحزب النيجري للديمقراطية والإشتراكية (PNDS) والأحزاب المنافسة كالحركة الوطنية للتنمية الاجتماعية (MNSD) والحركة الوطنية الجمهورية (MPRJ) والأحزاب الأخرى التي تدور في فلك المعارضة، فالتململ والوهن الذي تعاني منه الحكومة النيجرية جعلها عرضة لتسلل المجرمين والمهربين إلى دواليب الإدارة والسلطة[3]، بإِعتبار أن الأحزاب السياسية تعتمد على كبار تجار الجريمة والتهريب في تمويل نشاطاتها السياسية، بذلك تعتبر منطقة أغاديز (Agadez) نقطة إلتقاء لمختلف الأنشطة الإجرامية، وكذا العنف الأصولي بين الجماعات المتطرفة والمؤسسات الأمنية النيجرية، فحركة إيزالا (Izala

[1] Marianne Ducasse-Rogier, **"Resolving Intractable Conflicts in Afriva"**, Clingendael Institute, 2004, p 10.

[2] **"أزمة مالي والتدخل الخارجي"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 فبراير 2013.

[3] Peace & security report, **"Niger conflict insights"**, Institute for peace and security studies (IPSS), Addis Ababa, April 2021, p 08.

Movement)، تعرف على أنها حركة متطرفة عنيفة في طرق وعظها وتجنيدها للعناصر، وغالبا ما تتصادم في إقليم أغاديز مع حركات متطرفة أخرى كالأخوية الصوفية (Sufist Brotherhood)، منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي[1].

ولا تختلف المؤسسة العسكرية النيجرية عن باقي المؤسسات العسكرية في أفريقيا، حيث شهدت النيجر عدة اِنقلابات عسكرية منذ الإستقلال، مثل ما حدث في سنوات 1974 و 1996 و1999 وسنة 2010، والسبب في تلك الاِنقلابات يعود إلى اِتهامات صغار الضباط لكبار القادة العسكريين بالاِختلاسات الفاضحة لأموال المؤسسة العسكرية، وكذا تورطهم في قضايا الفساد والتهريب اللّامشروع دون العمل من أجل مصالح البلاد الوطنية.

فالحالات التي تطرقنا إليها في هذه الدول هي على سبيل الإستدلال وهي تحدث بنفس المنحى أو بآخر، في دول أخرى من منطقة شمال غرب أفريقيا مثل السنغال وغينيا بيساو وغامبيا وساحل العاج وموريتانيا وغيرهم، فحالات الصراع الداخلي واللّااِستقرار في مختلف الجوانب هي الميزة الأبرز لدى دول المنطقة.

الفرع الثاني: الصحراء الغربية وقضايا تصفية الإستعمار

يعتبر حل قضية الصحراء الغربية عامل أساسي لدعم الأمن والإستقرار في منطقة شمال غرب أفريقيا ككل، حيث يعتبر هذا النزاع من أقدم النزاعات المرتبطة بقضايا تصفية الإستعمار التي لم تحل بعد، فالصحراء الغربية كباقي دول المنطقة كانت ضمن الكعكة التي قسمت في مؤتمر برلين لعام (1884-1885) أين تم وضعها تحت السيادة الإسبانية، هذه الأخيرة أعلنت مباشرة على أن الصحراء الغربية (الساقية الحمراء و وادي الذهب) ذات سلطة محلية إسبانية خاضعة للسلطة المركزية في مدريد.

في نفس منحى المقاومة الذي اِتخذته دول الجوار ضد المستعمر الفرنسي، وتكللها بالنجاح ما بين 1956 و 1962؛ قامت مقاومة شرسة ضد الإستعمار الإسباني نهاية الخمسينات، غير أنها قوبلت بتحالف بين الجيشين الفرنسي والإسباني، ضد جيش المقاومة الصحراوية المنذرج أنذاك تحت إسم جيش تحرير المغرب الجنوبي في منطقة طرفاية (Tarfaya)، في عملية أُطلق عليها إسم (L'opération

[1] Aoife Mccullough and others, **"Understanding Trajectories of Radicalisation in Agadez"**, Overseas Development Institute report (ODI), February 2017, p 06.

Ecouvillon) لإنهاء تلك المقاومة[1]. إلا أن الكفاح ضد الإسبان اِستمر في مناطق مختلفة متفرقة إلى غاية شهر ماي من عام 1973، أين تهيكلت المقاومة الصحراوية تحت مسمى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليزاريو) (Frente Popular de Liberacion de Saguia El Hamra y Rio de Oro)، التي يتعارض مسعاها الرامي إلى الاِستقلال مع ما تصبوا إليه إدارة الإقليم التابعة للمستعمر الإسباني، حيث عملت على تجنيد القوات المشكلة من الصحراويين الذين خدموا في الجيش الإسباني، كما أقامت هيكل تنظيمي محكم لأجزائها القيادية والعسكرية، ثم قدمت مطالبها السياسية الهادفة لنيل الإستقلال[2]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قضية إستقلال الصحراء الغربية قد سجلت سنة 1963 لدى الأمم المتحدة، كإحدى القضايا التي يجب أن يطبق عليها مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة، بموجب القرار رقم 1514 الصادر في 14 ديسمبر 1960، وكذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2072 الصادر في 16 ديسمبر 1965 الذي يدعم ذلك[3]، بذلك نالت الصحراء الغربية اِستقلالها عن الإستعمار الإسباني في أواخر سنة 1975، بموجب إتفاقية مدريد مع كل من المغرب وموريتانيا المنعقدة في شهر أكتوبر عام 1975، التي نصت على تخلي إسبانيا عن إدارة الصحراء الغربية لصالح البلدين.

الاحتلال الموريتاني المغربي للصحراء الغربية

بعد الخروج الرسمي لإسبانيا وإيداعها للأراضي الصحراوية تحت الإدارة المغربية الصحراوية، تم إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية في 26 فبراير 1976 وتشكيل أول حكومة صحراوية، تجلى في الأفق نزاع آخر متعدد الأطرف كان مضمونه واحد هو الصحراء الغربية، أطرف مباشرة في النزاع وأطراف مؤيدة لهذا أو ذاك، فالأطراف المباشرة هي المغرب وموريتانيا وجبهة البوليزاريو (Polisarion)، والأطراف غير المباشرة أو المؤيد هي الجزائر وليبيا وإسبانيا وفرنسا كل من منطلق مصالحه الاِستراتيجية الخاصة، فموريتانيا ومن مبدأ الحفاظ على حدودها وضمان اِستقرارها الداخلي، طالبت بحقها في اِمتدادها الهوياتي في إقليم وادي الذهب، حيث تؤكد على علاقاتها العرقية والثقافية القوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني، أعلنت على إثرها فيما بعد الحرب على الصحراء الغربية وجبهة البوليزاريو عرفت

[1] Khadidja Mohsen-Finan, **"Trente ans de Conflit au Sahara Occidental"**, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), Janvier 2008, p 06.

[2] Francesco correale, **"Les origines de la Questions du Sahara Occidental: Enjeux Historiques, Défis Politique"**, IN: Marco Balaboni and Givliana Laschi, ED: **"The European Union Approach Towards Western Sahara"**, (Peter Lang Publishing, 2016), p 49.

[3] Ibid.

بحرب الصحراء، غير أن جبهة البوليزاريو المدعومة من الجزائر وليبيا إستطاعت أن تشن عمليات عسكرية ضد الأراضي الموريتانية، خصوصا على المناجم وخطوط سكك نقل الحديد، ما أدى إلى تدخل فرنسا جويا إلى جانب القوات الموريتانية في عملية أُطلق عليها إسم "خروف البحر" (Lamantin) سنة 1977، إنتهت بعقد إتفاق سلام في الجزائر بين موريتانيا وجبهة البوليزاريو في الخامس من أغسطس، تم بموجبه إنهاء حالة الحرب بين الطرفين عام 1979[1].

أما الإحتلال المغربي للصحراء الغربية بعد إستقلالها عن الإستعمار الإسباني، قد أبان عن الأطماع التوسعية لدولة المغرب وعدم إحترامها لمبدأ الحدود المتوارثة عن الإستعمار الأوروبي، حيث طالبت بتبعية الصحراء الغربية إلى الأراضي المغربية مستندة في ذلك على عدة منطلقات تاريخية، بإعتبار أن منطقة الصحراء عبر التاريخ كانت تحت إشراف ملوك المغرب وهي جزء من الأراضي المغربية وإمتدادا طبيعيا لها، وهو ما تؤكده العديد من الدراسات التاريخية الغربية وحتى الإسبانية منها[2]، وإدارية بإعتبار أن عملية تعيين القادة والقُضاة في منطقة الصحراء كان يتم من قبل سلاطين وملوك المغرب، الذين كانت لهم السلطة الكاملة على المنطقة، وقانونية بإعتبار أن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأروبية من جهة؛ وبين الدول الإستعمارية الأوروبية من جهة أخرى أكدت على مغربية الصحراء الغربية[3].

مع مطلع شهر أوت سنة 1979 قام الجيش المغربي بإحتلال الأراضي الصحراوية في الجنوب، منها الأراضي التي كانت تحت سيطرة موريتانيا، لتتحول بذلك قضية الصحراء الغربية إلى نزاع مغربي صحراوي، أو بالأحرى إحتلال مغربي للأراضي الصحراوية سيطرت على حوالي 80% من أراضيها، ثم قامت بتشييد جدار عازل على طول حدود الأراضي المحتلة، ليبقى حوالي 20% من الأراضي خاضع لسلطة جبهة البوليزاريو، بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين الواقعة بتندوف داخل الأراضي الجزائرية[4]. أعلن بعدها ملك المغرب في أواخر سنة 1987 سياسته الإستيطانية داخل مناطق الصحراء الغربية من خلال المسيرة الخضراء الثانية في سبتمبر 1991، حيث كانت المسيرة الخضراء الأولى في نوفمبر 1975، التي تم نقل بموجبها آلاف المغاربة إلى الأراضي الصحراوية بالجنوب في عهد الملك الحسن الثاني، بخلفية تأكيد إنتماءات الصحراء الغربية إلى المملكة المغربية، ثم تبعتها المسيرة الخضراء

[1] جاسم شعلان، **"مشكلة الصحراء الغربية وإنعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي: بحث في الجغرافية السياسية"**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد 19، العدد 04، 2011، ص 679.

[2] Francesco Correale, op.cit, p 55.

[3] جاسم شعلان، مرجع سابق، ص ص 678-679.

[4] Francesco Correale, op.cit, p 55.

الثالثة والرابعة في منتصف سنة 1993 ونهاية 1994 وأخرى خامسة في بدايات 1995، وهي كلها سياسات تهدف إلى الإخلال بالتعداد الديمغرافي لسكان الصحراء الغربية، تحسبا لأي إجراء يمهد لإستفتاء تقرير المصير.

في سبتمبر عام 1991 تم التوصل إلى إتفاق لوقف إطلاق النار (Cease Fire)، تحت جهود ومراقبة بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم إستفتاء تقرير مصير المنطقة مينورسو (Minurso)، غير أن التوترات بين الطرفين لم تنقطع، حيث وصلت في العديد من المرات إلى إشتباكات مسلحة عبر حدود التماس، كما عينت الأمم المتحدة العديد من المبعوثين إلى الأراضي الصحراوية منذ إندلاع النزاع، بغية الإشراف على ضبط قوائم السكان الصحراويين الأصليين تحسبا لإجراء إستفتاء تقرير المصير.

الفرع الثالث: متغيرات النزوع إلى العنف

يعتبر العنف الميزة الأساسية في أفريقيا في أبعادها الجغرافية المترامية، فالعنف السياسي والعنف الإثني الأكثر شيوعا في القارة زيادة على كثرتها وتكرارها، في فترة ما بين 1946 و 2006 سجلت أفريقيا أعلى رقم من الصراعات بأربعة وسبعون 74 صراعا مقارنة بآسيا بـ 68 صراع، والشرق الأوسط بـ 32 صراع وأروبا 32 صراع والأمريكيتين بـ 26 صراع[1]، وتعتبر منطقة غرب أفريقيا أنشط مناطق القارة من حيث عدد الصراعات، والمبتغى في هذه النقطة من الدراسة ليس في عدد الحروب ولا في حجمها وتكرارها، بل في معرفة الأسباب الجذرية (Root Causes) للنزوع إلى العنف في هذه المنطقة من القارة. ما يتفق عليه أغلب الباحثين والدارسين في هذا المجال؛ أن للجانب السياسي القسط الأكبر في حالة عدم الاستقرار، حيث أن معظم دول المنطقة بعد نيلها إستقلالها عن المستعمر الأروبي، سيطر على هرم السلطة في معظمها طغم من الذين يطلقون على أنفسهم إسم الوطنيين أو القوميين (The Nationalists) وهم في الغالب ممن شاركوا في رسم إستقلال دولهم، حيث كانوا عالقين في تناقضات بين حلم بناء مشروع وطني جامع، وبين الولاء أو الميل بشكل مباشر للمستعمر السابق، لإكمال المشروع الإستعماري لما بعد الاستقلال مقابل بقائهم في السلطة، المستعمر الذي كان سببا في وصولهم إلى هرم السلطة في إطار الحزب الواحد التسلطي؛ الذين غلبوا مصالحهم الذاتية على المشاريع الوطنية[2].

---

[1] دايفيد ج. فرانسيس، **"أفريقيا السلم والنزاع"**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 16.

[2] Boubacar N'diaye, **"Conflicts and Crises in West Africa: Internal and International Dimensions"**, IN: Thomas Jaye and Others, (ED): **"Ecowas and the Dynamics of Conflict and Peace-Building"**, (Dakar: CODESRIA, 2011), p 30.

فالسيادة الوطنية كمصطلح أخذها رجال السلطة القوميين على أنها شيء كافحوا لأجله لِاسترجاعه، بذلك لهم حق السيطرة على الحكم في دولهم لأنه من غير المعقول التنازل عن السلطة في إطار الديمقراطية الحزبية لفائدة أشخاص آخرين، فالحزب الواحد هو الطريقة الأسلم لبقائهم في الحكم، كما في اِعتقادهم أن غيرهم مِمن لم يعايش فترة الإستعمار ومحاربته، لا يستحقون أن تترك لهم السيادة الوطنية والقدسية التي يرونها فيها، بصفتهم غير أهل و على غير دراية بتكلفة اِسترجاع سيادة وطن كَدَح تحت وطئة الإستعمار لعقود.

من جانب آخر ميزت وزارة التنمية الدولية البريطانية (Britani Department for International Development) بين ثلاثة مستويات من المحددات المؤدية إلى العنف، أسباب عميقة جدرية تشمل إنهيار الدولة والتدهور الاقتصادي بالإضافة إلى ثقافة العنف الموروثة عن الدولة الإستعمارية، وأسباب ثانوية تشمل في مقدمتها البطالة وتدني أو نقص في مستوى التعليم، والضغط الديموغرافي وإستخدام العرق كأداة، والإنتشار الكبير للأسلحة وتوافرها بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني، وأسباب أخرى ثالثة تشمل حالة تخطي النزاعات للحدود الداخلية إلى الحدود الإقليمية، وكذا ضعف عمليات صنع وحفظ وبناء السلام التي تحول دون إستئناف الأعمال العدائية[1].

بالنظر إلى معظم الإقتصاديات الأفريقية الهشة القائمة على الإستراتيجية الإستخراجية للموارد الطبيعية، يرى منظري مدرسة الصراع القائم على الموارد (Resource Conflicts School) من أمثال هومر ديكسون (Homer Dixon) وكولير (Collier) وهوفلر (Hoeffler) وغيرهم، بأن الصراعات الأفريقية هي صراعات على من يتحكم في الموارد الطبيعية الإستراتيجية وعائداتها المتراكمة، فهي بذلك عامل أساسي أو عامل محفز مؤدي إلى العنف[2]، ويُجادل كولير وهوفلر بأن ما أطلق عليه مصطلح "الجشع والفرص" (Greed and Opportunities)، هي المسئولة عن اِنتشار الجماعات المتشددة والمعارضة المسلحة في العديد من البلدان المتأثرة بالصراعات في أفريقيا والعالم الثالث[3]، فالتنافس على السيطرة على الموارد المؤدي إلى العنف شمل عدة حالات يمكن الإستشهاد بها في أفريقيا، كحركة التمرد في أنغولا بقيادة جوناس سافيمبي (Jonas Savimbi)، والجبهة الثورية المتحدة في سيراليون بقيادة فوداي

[1] Mamoudou Gazibo, **"Introduction à la Politique Africaine: L'instabilité en Afrique et ses Déterminants"**, (Montéréal: Presses de L'université de Montéréal, 2022), p 05.
[2] Kenneth Omje, "**Conflicts in West Africa, introduction: the conceptual issues"**, United States International University-Africa (USIS AFRICA), 2006, p 12.
[3] Ibid.

سانكو (Foday Sankoh)، والجبهة الوطنية القومية في ليبيريا بقيادة تشارلز مكارثر تايلور (Charles Mcarthur taylor)، وكذا صراع دلتا النيجر في نيجيريا على الموارد وغيرهم من الأمثلة.

كل ذلك أدى إلى فشل معظم دول شمال غرب أفريقيا في إرساء مؤشرات التنمية والحكم الرشيد، فهي بذلك حالة مزدوجة بِإعتبارها سبَبا في قيام العنف ونتيجة حتمية من نتائج العنف، فمُعظم التقديرات الدولية اِتسمت بالإحباط اِتجاه مؤشرات التنمية في عموم أفريقيا، ففي إعلان القمة العالمية بالأمم المتحدة سنة 2005، ورد بأن أفريقيا القارة الوحيدة التي لا تتخذ سُبل تلبية أي من أهداف إعلان الألفية (Millenium Declaration) بحلول 2015، هذا الأخير نشأ كإطار تنموي لمؤسسات الحكم العالمية والمؤسسات المالية الدولية والهيئات المانحة، في شراكاتها التعاونية التنموية مع أفريقيا سيما الدول محدودة الدخل[1].

كما لا ينقص في الجهة المقابلة من دور المسببات الخارجية في قيام النزاعات والعنف، ففي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاعات، وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا لعام 1998، حدد أسباب وصَفها بالرئيسية في مقدمتها إرث الماضي الإستعماري من جهة، وتأثيرات الحرب الباردة من جهة أخرى[2]، فالصراعات الموروثة عن الإستعمار كانت نتاج ديناميات فترة إنهاء الإستعمار وفترة ما بعد الإستعمار، حيث اعتبرت أرضية خصبة لها؛ كان للحدود الوطنية الفوضوية العشوائية التي رسمها المستعمر اليد المباشرة في ذلك، لأنه من غير تلك الحدود لوجدنا حدود وطنية أخرى أساسها الهويات الإثنية والقبلية، كما كان للحرب الباردة الدور البارز في إذكاء النزاعات في أفريقيا، بِإعتبار أن الإنقسام بين الإديولوجية الشرقية والإديووجية الغربية لم يقسم المعسكرين الغربيين فحسب، بل قسم دول أفريقيا ما بين الشرق والغرب بل وقسم حتى التوجهات السياسية داخل الدولة الأفريقية الواحدة، وبإمكاننا إسقاط التصادم بين المعسكرين على التصادم بين الإتجاهات السياسية داخل كل دولة، وهو التصادم الذي دعمه كل معسكر بما له من قوة ونفوذ، ونتيجة لذلك تحولت الدول الأفريقية إلى ساحات لحرب النفوذ والحروب العسكرية بالوكالة ما جعلها دولا منكوبة، ولم يقتصر الأمر على الصراع بين المعسكرين المختلفين إديولوجيا بل حتى داخل المعسكر الواحد في إطار صراع النفوذ والمصالح، تجلت خيوطه في حالة تعتبر عينة لجزء من شعب أباد الجزء الآخر من نفس الشعب داخل

[1] دايفيد ج. فرنسيس، مرجع سابق، ص ص 17-18.

[2] Mamoudou Gazib, Op.cit, p 05.

دولة روندا، في مجزرة تناقض كل قيم حقوق الإنسان والبشرية التي أتى بها الغرب وتشدق بها كل ما سنحت له الفرصة عبر مختلف المنابر.

المطلب الثاني: أزمة الطوارق المزمنة في منطقة غرب أفريقيا

يُعتبر الطوارق (Tuareg) إحدى القبائل من بين القبائل المنتشرة في عموم غرب القارة الأفريقية، تمتاز بهويتها البربرية الخاصة وموطنها الذي تتواجد به لآلاف السنين عبر التاريخ، وبالنظر إلى عنوان هذه النقطة من الدراسة قد يتساءل القارئ؛ إذا كان الطوارق كغيرهم من القبائل المنتشرة في أفريقيا لماذا...؟ يعتبرون أزمة مزمنة إذا، خصوصا وأنها تمارس حياتها اليومية على أراضي أجدادها منذ الأزل فكيف هي في أزمة مزمنة وفي بيئة غير مستقرة؟.

الفرع الأول: الطوارق؛ الإسم والأصل والموطن

الرجال الزرق (Blue Man/ People) أو الملثمون (Masked Man/People) كما يُطلق عليهم، فالرجال الزرق نسبة للباس الأزرق الذي يرتدونه، أما الملثمون فنسبة لعاداتهم التي تفرض على الرجل الطارقي إرتداء اللثام على وجهه ولا يُظهر سوى عينيه، عكس نساء الطوارق اللائي يُظهرن شعورهن ووجوههن دون أي حجاب، أما الطوارق فيطلقون على أنفسهم أسماء مختلفة بإختلاف القبائل الطارقية من منطقة إلى أخرى عبر أراضيهم الشاسعة، غير أن كلمة إمازيغن أو إيماجغن (Imazighen) التي تعني الرجل الحر (Free Man) هي الإسم الجامع لمختلف الفصائل الطارقية المتفرقة، ومعنى إمازيغن كما يرويها الأستاذ محمد عبد الرحمان، هي نسبة إلى جدهم إمازيغ (Imazigh) بن حام بن نوح[1]، ويَختلف نُطق كلمة إمازيغن بإختلاف فصائل الطوارق وتمركزها، فعند طوارق الجزائر وليبيا يلفظ إموهاغ (Imohagh) وعند طوارق مالي يلفظ إيموشاغ (Imochagh)، أما طوارق النيجر يلفظونها إماجغن (Imadjghen) فلفظ المصطلح يختلف حسب إختلاف نطق الحروف في اللهجة الطارقية.

أما مصطلح الطوارق إختلف الباحثين والدارسين وحتى العامة من غير الطوارق في أصل المصطلح أو التسمية، ففي إعتبار البعض أن أصل الكلمة أو التسمية مشتق من إسم وادي تارقة الذي سكنته قبائل الملثمين قديما، ويسمى بالطارقية تاركا (Tarka) ومعناه الوادي أو مجرى النهر[2]، كما يرى آخرون أن

---

[1] محمد سعيد القشاط، **"الطوارق: عرب الصحراء الكبرى"**، الطبعة الثانية، (القاهرة: مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، 1989)، ص 28.

[2] أكناته ولد النقرة، **"الطوارق...: من الهوية إلى القضية"**، نواكشط: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية (CMERS)، 2014، ص 33.

أصل التسمية اِشتق من كلمة تارقا (Targha) وهو الإسم الآخر الذي يطلق على منطقة فزان بليبيا أحد أماكن تواجد الطوارق في ليبيا[1]، بذلك جاءت كلمة التارقي مفرد التوارق، غير أن بعض الإسهامات تشير إلى أن الطوارق في العصور الوسطى كانوا يُعرفون باسم إسجلماسن (Isgelmasen)؛ التي ترجمت بعد إنتشار الإسلام بما يقابلها بالعربية كلمة الملثمون، حيث أصبح المصطلح يطلق على قبائل البربر في الصحراء الأفريقية الكبرى نظرا للزومهم عادة التلثيم[2]. يشير الطوارق إلى أنفسهم باسم كَلْ تماشق (Kel Tamasheq) أولئك الذين يتحدثون اللغة الطارقية، ما يدل على أن الثقافة واللغة القاسم المشترك بين مختلف الفصائل الطارقية[3]، ويطلق على أبجدية الطوارق إسم التيفيناغ (Tifinagh) وهي مكونة من عدة رموز يصعب فهمها وتفكيكها على غير الطوارق، وهي لا تزال تُستخدم حتى اليوم ويتم تدريسها داخل الأسر الطارقية على الورق، بعدما كانت في القديم تنقش على الصخور والجبال البركانية[4].

تعود الأصول الأولى لمجتمع الطوارق حسب بعض الدراسات والبحوث من قبل علماء التاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى البربر الأمازيغ، كما يرى البعض أن أصلهم يعود إلى الصنهاجية العربية حسب إبن خلدون (Ibn Khaldoun)، ففي حديثه عن الطوارق يقول "هذه الطبقة من الصناهجة هم الملثمون الموطنون بالقفر وراء الرمال الصحراوية بالجنوب،... واتخذوا اللثام خطاما تمايزوا بشعاره بين الأمم..."[5]، وهو نفس ما ذهب إليه عبد الوهاب بن منصور بقوله "قبائل تاركة من قبائل شعب صنهاجة البرانس... وهي إحدى قبائل الملثمين الصحراوية[6]، بذلك فالإجماع على أن الطوارق من فصائل البربر غير العربية ذو هوية وثقافة ضاربة في عمق التاريخ، يحافظون على الإحساس القوي بالهوية والتاريخ المشترك على الرغم من تعدد الفصائل والطوائف داخل مجتمعهم، ويعيشون في تنظيم هرمي تنازلي يبدأ من الطبقة الأرستوقراطية المحاربة يطلق عليها مصطلح إيماجغن (Imageghen)، وطبقة المتعلمين ورجال الدين تسمى إينسلمن (Ineslmen) وإيمغاد (Imghad) الطبقة الغارمة، وكذا طبقة الحرفيين والصناع تسمى إينادن (Inaden)، وطبقة أخيرة اِختفت غير أنها كانت موجودة قديما وهي

[1] نفس المرجع.
[2] محمد سعيد القشاط، مرجع سابق، ص 27.
[3] Edmond Bernus, **"Les Touaregs Traditions Nomades et Réalités du Désert"**, Clio Voyage-Culturels, Juillet 2002.
[4] Ibid.
[5] أكناته ولد النقرة، مرجع سابق، ص 38.
[6] نفس المرجع، ص 40.

طبقة العبيد وتدعى إيكلان (Iklan)، يترأس كل قبيلة أو فصيل شيخ يطلق عليه إسم أمينوكال (Aminoukal)[1]، يعيشون على الرعي والترحال بين مناطق الرعي المختلفة لذلك إكتسبوا إسم البدو الرحل (Nomads) لممارستهم مهنة تربية المواشي لكسب قوت معيشتهم.

ينتشر الطوارق على أراضي واسعة عبر عدة بلدان في منطقة شمال غرب أفريقيا ووسطها حتى حدود السودان وفي مناطق كبيرة من الصحراء الكبرى، حيث تمتد الأراضي التي يشغلونها بين دائرتي عرض 14 و30 درجة شمالا، وبين خطي طول 05 درجات غربا و15 درجة شرقا[2] مشكلين في ذلك سبعة مجموعات رئيسية تمثل وحدات سياسية مهمة[3]:

- **سلطنة أزقر (Kel Ajjer)**: تشمل سهول ووديان وواحات جبال تاسيلي تمتد من غدامس ومرزق في ليبيا إلى جانت وإليزي جنوب شرق الجزائر، تضم عدة قبائل مثل إيفوغاس ومنغاستن وأوراغن وغيرهم.
- **سلطنة الهقار (Kel Ahaggar)**: تشترك مع حدود سلطنة أزقر شرقا، وتشمل مدينة تامنغست وتمتد إلى جبال الهقار مع حدود مالي والنيجر، تضم عدة قبائل مثل كل أغلا وتاغِت ملت وكَلْ أغري.
- **سلطنة أطرام (Kel Ataram)**: يطلق عليها أيضا إسم الليمدن وتعني أهل الغرب، وتشمل منطقة أزواغ الغربي ومنحنى نهر النيجر من الشرق، تتداخل مع سلطنة تكريقريت وهضبة تنزروفت من الشمال، تضم عدة إمارات قبلية منها إمارة كل النصر وإمارة تنكريقيف وغيرهم.
- **سلطنة تكريقريت (Kel Dinnik)**: ويعني إسمها المنطقة الوسطى لأنها تتوسط السلطنات التي ذكرناها، بالإضافة إلى سلطنة كَلْ أقرس من الجنوب وسلطنة تمزقدا وأيير من الشرق، تضم عدة قبائل منها كَلْ نان وكل أغلال وغيرهم.
- **سلطنة أيير (Kel Air)**: نسبة إلى جبال أهيير وتشترك شمالا مع سلطنة أزقر والهقار وجنوبا مع سلطنة تمزقدا، سكانها دوو الأصل التركي ومن قبائل الهوسا، تضم عدة قبائل منها إهقارن وإمزواك و كَلْ تدلي وغيرهم.

---

[1] Edmond bernus, Op.cit..

[2] J.Nicolaisen and E. Bernus, **"Etudes sur les Touaregs"**, (Niamey: Institut de Recherches en Sciences Humaines, 1982), p 07.

[3] محمد سعيد القشاط، مرجع سابق، ص 39.

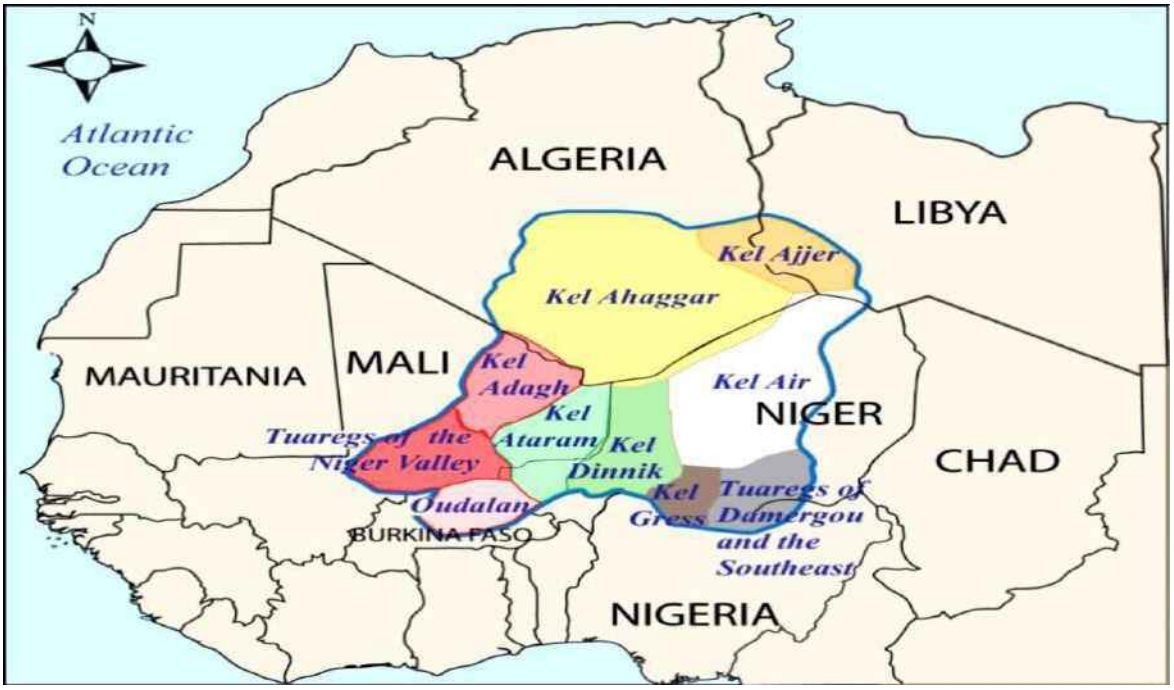
- **سلطنة تمزقدا (Kel Damergou)**: تعتبر من أقوى السلطنات نظرا لموقعها المطل على الأراضي الخصبة وطرق عبور القوافل التجارية، كما تربطها علاقات متعددة مع العديد من القبائل في المنطقة، تضم عدة قبائل منها الشريفن وإيكزكزن وإقدالن وغيرهم.
- **سلطنة أقرس (Kel Gress)**: تقع جنوبا من سلطنة أيير وتقرقريت وتمزقدا وتتميز بإختلاطها بين القبائل، مثل القرويين السود وقبائل الهوسا التي يشتركون معها في اللغة والعادات، تضم عدة قبائل منها كَلْ إقلال وإغاون وكَلْ أمنير وغيرهم.

نميز بذلك مدى تربع إمارات الطوارق على أراضي شاسعة عبر العديد من دول شمال وشمال غرب ووسط أفريقيا، حيث ترجح الإحصائيات ما بين 1.2 و3 ملايين نسمة من قبائل الطوارق[1]، تربطهم علاقات عائلية وهوية ومصاهرة وعادات وتقاليد لا تعترف بحدود الدول.

بالنظر إلى أماكن إنتشار الطوارق من خلال حدود الدول الوطنية الحديثة، نجد أنهم متواجدين عبر ستة 06 دول في شمال غرب أفريقيا مع التواجد المتناثر في دول أخرى بشكل محدود، بذلك تعتبر أراضي الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو ونيجيريا موطنهم، ومجال تنقلهم بين أقاليم رعيهم ومختلف نشاطاتهم اليومية، كما أن تواجدهم في الدول الستة يختلف من حيث الكثافة من دولة لأخرى، فاكثرهم تواجدا وحدة في جنوب الجزائر مناطق الهقار (Hoggar)، جانت (Djanet) وإليزي (Illizi) وتمنراست (Tamenrasset)، وكذا شمال مالي في أكبر ثلاثة ولايات تجمعا هي كيدال (Kidal) وتومبوكتو (Tombouctou) وغاو (Gao) وتيساليت (Tissalit)، ثم النيجر كثالث أكبر تواجد للطوارق في مدن أغاديز (Agades) وتينيري (Ténéré) وتاهوا (Tahoua)، ثم ليبيا حيث ينتشرون في مدن فزان (Fezzan) وغدامس (Ghadamès) وغات (Ghat) وأوباري (Oubari)، كما يتواجدون بأقل حدة شمال بوركينافاسو في مناطق دوري (Dori) و وبندياغرا (Bandiagara) وشمال نيجيريا، ويمكن تقريب فهم القارئ بشكل أدق من خلال الخريطة التي توضح مناطق تواجد مختلف المجموعات الطارقية وأماكن إنتشارها.

[1] Patricio Asfura-Heim, **"The tuareg: A Nation Without Borders?"** , A CNA Startigic Studies Conference Raport, May 2013, pp 01- 02.

خريطة رقم (06): خريطة توضح أهم المجموعات الطارقية وأماكن تواجدها



Source: Patricio Asfura-Heim, Op.cit, p 04.

الفرع الثاني: الطوارق من مقاومة الإستعمار إلى المقاومة من أجل الهوية والتمكين

تعرضت مناطق إنتشار الطوارق إلى الإستعمار الأروبي كغيرها من مناطق أفريقيا الشاسعة، حيث يمارسون الرعي والصيد لكسب عيشهم وحتى التجارة في مناطق أخرى، وكغيرهم من القبائل إختار الطوارق الغوص في أعماق الصحراء الشاسعة في البداية؛ ليختاروا فيما بعد طريق الثورة وحمل السلاح للمقاومة ضد الإستعمار الكافر حسبهم على غرار ثورة الشعب الجزائري، هذا الأخير قدموا لثورته إمدادات ومساعدات مختلفة، وحتى حماية قادة جبهة التحرير الوطني الذين إستجاروا بهم، فإستقبلوهم داخل خيمهم وأخفوهم داخل الصحراء الواسعة التي يدرون دهاليزها حق الدراية، كونهم مطلوبين من طرف سلطات المستعمر باعتبارهم إرهابيين كما أسماهم، فالطوارق يولون الاهتمام بالدين الإسلامي الذي يجمعهم بإخوانهم في الشمال.

بدأت مقاومة الطوارق عندما شرع المستعمر الفرنسي التفكير في التوسع جنوبا إلى أراضي الصحراء، وكان غرضه من ذلك هو محاولة الربط الجغرافي بين مستعمراتها في شمال القارة وجنوبها الغربي، من الدول المطلة على المحيط الأطلسي وكذا دول الساحل والصحراء الكبرى، وقد تجلت فكرة المستعمر للتوسع جنوبا؛ في سياسة الوالي الفرنسي على السنغال فرونسوا بارون روجي (François Baron Roger)

الذي كان يشغل أيضا رئيس لجنة المستعمرات بالبرلمان الفرنسي[1]، حيث تجلت فكرته الإستيطانية في العمل على القيام برحلات إستكشافية ذات الخلفيات الإستعمارية، من خلال رسالته الموجهة لوزير البحرية الفرنسي قائلا "إن القيام برحلة اِستكشافية بغية معرفة وسائط الربط بريا بين الجزائر والسنغال، ستكون له أهمية بالغة للتجارة والعلوم والسياسة معا"، وهو الربط الميكانيكي الذي يتطلب إحتلال موريتانيا أو مالي، باعتبارهما تفصلان الأراضي الجزائرية على الأراضي السنغالية[2]، وكان ذلك من خلال إرسال العديد من الرحلات والرحالة المستكشفين عبر أراضي الصحراء موطن الطورق، أمثال كايي (Caillié) وإبن مقداد (I.Elmaghdad) وباني (Panet) ودولس (Douls) وغيرهم.

عمل الرحالة المستكشفين على محاولة التواصل مع الطوارق بإتباع سياسات سلمية إغرائية بشتى المغريات من المنح والمناصب والعطايا، وتوج ذلك بمعاهدة أطلق عليها إسم معاهدة غدامس (Treaty of Ghadames) بين فرنسا وزعيم الطوارق الشيخ إيخنوخن في 26 نوفمبر 1862، يلتزم بموجبها الطوارق فتح طرق التجارة للفرنسيين وتوفير الحماية لقوافلهم[3]، غير أن إرسال فرنسا أول فرقة عسكرية مع المستكشفين بقيادة المقدم فلاترس (Flatters) سنة 1880 إلى منطقة الهقار، إجتمعت مختلف القبائل الطارقية في منطقة غات (Ghat) وأجمعوا على مقاومة هذا التغلغل للمستعمر في الصحراء الكبرى، حيث ظهرت اول مقاومة لهم تحت قيادة أمنوكال طوارق الهقار المدعو أهتغال محمد بسيكا بن الحاج البكري، من خلال توحيده لمختلف القبائل الطارقية وتصديه لحملة فلاترس وإبادتها كلها، ومن ثمة التصدي لجميع محاولات التوغل الفرنسي إلى الصحراء الجزائرية[4].

أكدت الدراسات الشحيحة في مقاومة الطوارق للمستعمر الفرنسي، على وقوع العديد من المعارك التي تصدت للتوسع الإستعماري إتجاه الجنوب، على غرار معركة تينْ بلاَ أو المعروفة باسم تِكَنْبَاوت التي وقعت في 15 يناير 1894 التي عاد فيها الإنتصار للطوارق، ومعركة تَاكومْباوت في نفس العام وكذا إنتفاضة كَلْ تَنْجريجيف بقيادة الزعيم الطارقي إينغونا (Ingouna)، بالتحالف مع القبائل الطارقية العربية الأخرى[5]، وقد اِستمرت مقاومة الطوارق المتفرقة عبر الصحراء الشاسعة، خصوصا مع زعماء إيولمدن

---

[1] أكانته ولد النقرة، مرجع سابق، ص 80.

[2] نفس المرجع.

[3] Elkali Gherbi, **"La Résistance des Touaregs Face a La pénétration Française dans le Sahara Algérien (1881-1928)"**, Istanbul Medeniyet Universites, Siyasal Bilgiler Facültesi Dergisi (ISMUS),1/2, 2016, pp 04-05.

[4] Ibid, p 05.

[5] محفوظ آغ عدنان، "**وقفة مع النضال الأزوادي من أجل اِسترجاع حقوقه المسلوبة**"، الرابطة الأممية للعمال، الأممية الرابعة، نوفمبر 2021.

المنتمين إلى طبقة النبلاء من قبائل إيموشاغ، الذين يتصفون بالشجاعة والبطولة في مواجهة فرنسا الإستعمارية، حيث دامت سلطنتهم إلى غاية مقتل زعيمهم فرهمون آغ الأنصار في ساحة المقاومة سنة 1916 م[1]، وهو ما عرف بالتمرد العظيم بين سنتي 1915-1917 الذي اطفأته ضربات المستعمر الحاسمة التي تفوقهم عدة وعتادا، بذلك تمزق المجتمع الطارقي بسبب الهروب من المستعمر إلى مناطق مختلفة متفرقة[2]، أدى إلى تفتيت علاقات القرابة والروابط العائلية نتيجة لسياسة التهجير المتبعة من طرف المستعمر الفرنسي والمستكشفين، الذين كانوا يعملون على دراسة جغرافيا بلاد الطوارق وما تحويه من ثروات مختلفة.

كنتيجة لضربات المستعمر لثورات الطوارق والتقديرات التي وضعها المستكشفين الأروبيين على رأسهم الفرنسيين، قامت الإدارة الإستعمارية بتقسيم الموطن الأم للطوارق، وهو سلطنات ما قبل الإستعمار المتمثلة في أولدان وأير وأزواغ وأهاقار وتاسيلي، إلى خمس(05) مقاطعات إدارية إستعمارية التي أصبحت نواة للدول الأفريقية الحالية، حيث كان مؤتمر برلين الثاني (1884-1885) القشة التي قصمت موطن الطوارق وإن تأخر تجسيد ذلك، فهو مزق أراضيهم وموطنهم أزواد (Azawad) بين خمس دول هي الجزائر وليبيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو، وكرس ذلك التقسيم قرار منظمة الوحدة الأفريقية لسنة 1964، الذي أكد على ضرورة التقيد بمبدأ الحدود الموروثة عن الإستعمار، المبدأ الذي يقره القانون الدولي بغية الحد من النزاعات الحدودية بعد الإستقلال، غير أن ذات المبدأ هو الذي اشعل صراع الهوية والحداثة لدى مجتمع الطوارق، ذوو الهوية الفريدة والثقافة الضاربة في أعماق تاريخه، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الأزمة مضمونها هو العمل على إعادة لم الشمل الطارقي في موطنه أزواد، خصوصا في ظل التمييز الصارخ الذي تنتهجه بعض الدول الأفريقية ضد شعب الطوارق، والتهميش الممنهج الذي أدى إلى ظهور حاجتهم للعودة إلى أصولهم مهما كلف الأمر في ذلك.

الفرع الثالث: أزمة الطوارق لما بعد الإستقلال

بعد نيل معظم الدول التي تتوزع عليها أراضي أزواد مملكة الطوارق استقلالها عن المستعمر، وجد الطوارق أنفسهم منقسمين وقابعين تحت حكم وسلطة مجتمعات تختلف عنهم كل الإختلاف في الثقافة والعادات والتقاليد والخصوصيات المجتمعية، بل وجدوا أنفسهم أمام عوائق منعتهم من ممارسة علاقات

[1] نفس المرجع.

[2] Hélène Claudot Hawad, **"Exit et Résistance ou la Continuité Touarègue"**, Revue du Monde Musliman et de la Méditerranée, N°=57, 1990, p 09.

القرابة التي تربطهم مع السلطنات الأخرى المكونة لمملكة أزواد التي يعتبرونها موطنهم الأم، فبعد نيل ليبيا إستقلالها عام 1951 وكل من النيجر ومالي وبوركينافاسو عام 1960 والجزائر سنة 1962 إنطلقت رحلة لم الشمل لدى الطوارق، ليتبين لهم أن معركة العدو التي خاضوها سابقا، ستندلع مجددا ضد سلطات دولهم التي لم يقتنعوا يوما أنهم جزء منها، والدافع الرئيسي في هذه المعركة الجديدة هي التهميش والإقصاء بمختلف أنواعه.

عانت النيجر بعد الإستقلال من موجات من الجفاف الحاد؛ موجات زادت من ضُعف هذه الدولة وهشاشتها، حيث تزامن ذلك مع ممارسات السلطة الحاكمة في الجنوب، التي تقوم على سياسات الإقصاء إتجاه سكان الشمال من قبائل الطوارق، ما أدى إلى تمردهم في منتصف تسعينات القرن العشرين، ففي سنة 1990 شنت الحركة المعروفة باسم حركة النيجريين من أجل العدالة (La Mouvement des Nigériens pour la Justice) أو ما يرمز لها بـ (MNJ)؛ هجوما كاسحا على قوات الجيش والأمن النيجيري، والأسباب الحقيقية للتمرد هي ما جاء على لسان مانودياك (M.dayak) أحد قادة التمرد، وهي الرد على الهجوم الذي نفذته قوات الجيش على بلدة تشينتا بارادان (Tchinta Baraden) في 07 ماي 1990، والتسوية السيئة للقضية من طرف المنشطون للمؤتمر الوطني[1]، وكذا الهجمات المتكررة ضد سكان الشمال من البدو الطوارق من طرف قوات الجيش والأمن النيجري، بالإضافة إلى إتهام السلطات بتهميش مناطق الطوارق في الشمال وحرمانهم من البرامج التنموية بمختلف أشكالها. إنتهى التمرد بإتفاق للسلام سنة 1995 من خلال جهود الوساطة التي قدمتها ليبيا، تضمن تعهدات من طرف حكومة النيجر بالإهتمام أكثر بالشمال حيث الطوارق، من خلال البرامج التنموية والتوزيع العادل لثروات بين مختلف المناطق، غير أن تقاعس السلطات في تطبيق تعهدات الإتفاق أدى إلى قيام تمرد آخر سنة 2007، إتهمت بموجبه الحركة النيجرية من أجل العدالة السلطات بالتماطل في إرساء خطط تنموية وسياسات واقعية للإهتمام أكثر بمناطق الطوارق.

تفاقم الشعور بالإقصاء لدى مجتمع الطوارق شمال النيجر خلال معالجة الحكومة في الجنوب أزمة الغذاء مطلع 2005، أين إستفاد المزارعون في الجنوب من رسائل الإنذار المبكر للجفاف والأزمة الغذائية والبرامج الهادفة لمواجهة الأزمة، في حين لم يُتخذ أي إجراء لمساعدة سكان مناطق الطوارق في الشمال، حيث إختفت من 50% إلى 90% من قطعان الماشية التي تعتبر سبيل العيش الوحيد للبدو

[1] Mamoudou Djibo, **"Rébellion Touaregue et Question Saharienne au Niger"**, Revue Autrepart, Presses de Science po, N°= 23, 3/2002, p 136.

الطوارق[1]، كما أن سياسة اللامركزية (Decentralization) كانت من أهم مطالب الحركة في إتفاق السلام لعام 1995 بغية الإدارة الذاتية والإستقلالية لمناطق الطوارق[2]، النقطة التي قابلتها الحكومة النيجرية بالبطء في التنفيذ وعدم الإستجابة، بذلك يُعتبر التهميش والتوزيع غير العادل لب الأزمة في صراع الطوارق مع حكومة النيجر.

عرفت مالي أيضا أطوار من الصراع بين الطوارق في الشمال وحكومات مالي المتعاقبة في جنوب، حيث كان أول تمرد للطوارق بعد الإستقلال سنة 1963، بسبب سياسات بماكو المعادية للطوارق بحيث لم تمس وضعهم الاقتصادي والإجتماعي المزري فحسب، بل حتى تركيبهم الاجتماعي القائم على الطبقية التقليدية، ذلك ما إرتأى الطوارق أنها تهدف إلى المساس بتقاليدهم الضاربة في عمق التاريخ، وقد إنتهى ذلك التمرد سنة 1964 بعد إتفاق سلام بين الطوارق والحكومة المالية، نتج عنه فرار الآلاف من الطوارق إلى الدول المجاورة.

نظرا لسياسات الحكومة المالية المتسمة بالعدائية والإقصاء والتهميش للطوارق في الشمال، وعدم تطبيق بنود إتفاق السلام التي تقضي بالإهتمام بالعدالة التوزيعية بين مناطق الدولة على حد السواء، إندلع تمرد آخر سنة 1990 نتيجة لموجات الجفاف التي ضربت مناطقهم ومست إقتصادهم المعيشي الذاتي، فضلا عن سياسات الدولة التي فضلت مناطق الجنوب على نحو منهجي، أدى بمجتمع الطوارق إلى التمركز في المعسكرات لتلقي المعونات، أو مغادرة البلاد إلى دول مجاورة أو الهجرة إلى الجنوب بحثا عن العمل[3]، وقد بدأ التمرد بقيام الحركة الشعبية لتحرير أزواد (The People's Libiration Movement of Azwad- MPLA-) بهجمات مسلحة على نقاط عسكرية للجيش في مدينة ميناكا (Menakka)، حيث طالب المتمردون بتقليل الوجود العسكري في الشمال، وإعطاء المزيد من السلطات السياسية للجهات المحلية وتوفير المزيد من المشاريع التنموية في الشمال[4]، في نهاية الأمر خضع الرئيس المالي موسى تراوري (M. Traouri) للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع المتمردين في ولاية تمنراست الجزائرية، أين تم توقيع إتفاق آخر للسلام في السادس من يناير سنة 1991 بين الطرفين الرئيس المالي

---

[1] Ferdaous Bouhlet hardy et Autres,**"Crises Touarègues au Niger et au Mali"**, Institut Français des Relations International (Programme Afrique Subsaharienne), 27 Novembre 2007, P 02.

[2] Ibid.

3 سيفاني بيزارد ومايكل شوركين، **"تحقيق السلام في شمال مالي: الإتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة"**، مؤسسة راند للبحث والتطوير (RAND)، 2015، ص 12.

4 ريم أبو حسين، **"الحدود الهشة وإنتشار الإرهاب في أفريقيا: معضلة تبحث عن حل (مالي والنيجر نموذجًا)**، مجلة متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد05، أغسطس 2020، ص 17.

والحركة الشعبية لتحرير أزواد (MPLA)، غير أن الاتفاق سرعان ما تجمد نتيجة للإنقلاب العسكري على الرئيس موسى تراوري، ليخلفه الإنقلابي أمادو توماني توري (Amadou Toumani Touré)؛ حيث إستمرت المفاوضات إلى غاية الإعلان الرسمي عن إنتهاء النزاع، ونهاية التمرد في السادس والعشرين من مارس سنة 1996[1].

حدث نفس السيناريو مع الرئيس توماني توري سنة 2006، حيث شنت فصائل من الطورق هجوما مسلحا على القواعد العسكرية للجيش المالي في مدينة كيدال (Kidal) شمال مالي، معلنة بذلك تمردا آخر مطالبين فيه بالحكم الذاتي وإيلاء أهمية أكثر للمشاريع التنموية لمناطق الشمال، وقد تم إنهاء التمرد بتوقيع إتفاق للسلام في الجزائر في جويلية 2006 تحت إسم "تحالف مايو من اجل التغيير"[2]، غير أن عدم الاهتمام بالمشاريع التنموية في الشمال والعدالة التوزيعية بين الشمال والجنوب من طرف الحكومة المالية أفاض الكأس بالنسبة للطوارق، حيث قاموا سنة 2012 بتمرد آخر صاحبه هجوم كاسح إتجاه الجنوب وصولا إلى نهر النيجر؛ ألحقوا فيه هزائم متتالية بالجيش المالي المتداعي، أعلنوا خلالها وباكثر إصرارا عن قيام دولة الطوارق شمال مالي تحت إسم دولة أزواد (Azwad)، حيث كان الهجوم الذي شنه الطوارق مدعوما بالعديد من الجماعات الإرهابية المسلحة (Armed Terrorist Groupes)، على غرار جماعة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد وغيرهم، والأمر الذي عمق من أزمة الطوارق في مالي هي الإنقلابات العسكرية المستمرة، فإنقلاب 22 مارس 2012 جاء كرد فعل على تمرد الطوارق، تبعته إنقلابات أخرى سنة 2020 على الرئيس إبراهيم أبو بكر كايتا، وإنقلاب 2021 الذي أطاح بالرئيس باه نداو من سدة الحكم.

ندرك بذلك مدى اللاإستقرار في الموطن الأم للطوارق وإنقسامهم بين عدة دول، حيث بقي مجتمع الطوارق يعيش أوضاع إجتماعية وإقتصادية وهوياتية غير مبررة، حتى وإن جار عليهم التاريخ بفقدان وطنهم الأم، لابد أن يجدوا ما يحفظ تاريخهم وهويتهم ومواطنتهم في الدول التي ينتمون إليها، لإنهاء أزمتهم العضال وتمتعهم بالأمن والإستقرار.

[1] بوحنية قوى، "**الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في شمال مالي**"، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 03 يونيو 2012.
[2] نفس المرجع.

المطلب الثالث: فوضى الربيع العربي والإنهيار الأمني للجوار الجزائري

نركز في هذه النقطة من الدراسة على أشهر وأبرز عبارة رددت خلال الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، وهي عبارة "الشعب يريد إسقاط النظام (The People Want to Bring Down the Regim) ، هي ولا شك عبارة أقرب إلى التجريد منه إلى الواقع، لأن الأنظمة المحترمة عبارة عن شبكة من المؤسسات التي تستمد شرعيتها وسلطتها من الشعب لخدمة الشعب، التي من الصعب إسقاطها بمجرد إحتجاجات في الشارع، غير أن تلك العبارة إنطبقت على الأقل على العديد من الأنظمة العربية التي أقل ما وصفت بالهشة والقمعية، بداية من تونس ثم ليبيا ومصر وسوريا واليمن وصولا إلى السودان، حيث تهاوت أنظمتها بمجرد تصادمات بين المحتجين في الشوارع وقوات الأمن، فتهاويها أكد مدى هشاشتها وتعريتها، واقتصار دورها على حماية مصالح النخب الحاكمة المدنية والعسكرية وإرتباطها بالأجندات الخارجية، هذه الأخيرة الأسطوانة التي تكررت نغمتها من طرف الطغم الحاكمة، كتهمة للساخطين في الشوارع على سوء الظروف المعيشية الإقتصادية والإجتماعية والصحية، وإغلاق الحياة السياسية أمام العامة من معارضة ومجتمع مدني وغيرهم، وبسقوط تلك الأنظمة أصبحت أراضيها مرتعا للتهديدات الأمنية المختلفة.

الفرع الأول: مضمون مصطلح الربيع العربي

الربيع العربي (The Arab Spring) مصطلح تم إستخدامه بشكل دقيق من طرف المجلة السياسية الأمريكية فورين بوليسي (Foreign Policy)، حيث إستخدم مارك لينش (Marc Lynch) المصطلح في مقاله الذي نشره في المجلة، في وصفه للإحتجاجات التي إندلعت في العديد من الدول العربية، معتبرا أنها تتراوح ما بين عنيفة وأقل عنفا، قامت ضد ما وصفه بقواعد الإستبداد طويلة الأمد للحكام المستبدين في الوطن العربي[1]. إختلفت التسميات والتوصيفات لتلك الأحداث بِاختلاف الباحثين والأكاديميين وبِاختلاف التوجهات الفكرية والعقائدية، فهناك من أطلق عليها مصطلح الصحوات العربية وكذا الصحوات الإسلامية، أما رواد المؤامرات الخارجية أسموها بالمؤامرة الأمريكية لتقسيم العالم العربي، ليذهب البعض الأخر إلى وصفها بالربيع الأمريكي[2].

---

[1] Abdul Qadir Mushtaq and Muhammad Afzal, **"Arab Spring: its Causes and Consequences"**, Journal of The Punjab University Historical Society, vol 30, N°=01, January - june 2017.

[2] محسن محمد الزين، **"الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير"**، الطبعة الأولى (بيروت، لبنان: دار القلم الجديد، 2013)، ص 08.

عرف تاريخ الشعوب والمجتمعات العديد من الإنتفاضات والثورات ضد الإضطهاد، سواء الممارس من طرف النخب الحاكمة أو من طرف الكنيسة أو حتى من طرف طبقات النبلاء داخل المجتمع، وفي مجملها إنطبق عليها مصطلح الثورة (Revolution) ذات الطابع الشعبي الجماهيري، بداية بالثورة الفرنسية سنة 1789 التي أسقطت الملكية وأرست النظام الجمهوري، وفعلت مبدأ الحقوق والحريات العامة في فرنسا، والثورة البلشفية سنة 1917 التي قادها الحزب البلشفي والطبقات العمالية التي أسست للإشتراكية العظمى وقيام الإتحاد السوفياتي، وكذا الثورة الإيرانية سنة 1979 والثورة البولونية وثورة نيكاراغو في أمريكا الجنوبية[1]، في مطلع القرن الحادي والعشرين ظهرت الثورة البرتقالية في أوكرانيا سنة 2004، وهي سلسلة من الإحتجاجات شهدتها البلاد بعد الانتخابات الرئاسية وما شاع حولها من تزوير وفساد وتوجيه للناخبين، غير أن العامل الأساسي تمثل في سوء الأوضاع الاقتصادية وتردي المعيشة، فمصطلح الثورة يعتبر بغير الجديد في المعاجم السياسية؛ بدلالاته على كل الإحتجاجات أو الإنتفاضات الشعبية والإجتماعية الرافضة للواقع المتردي المعاش.

الربيع العربي الذي ظهرت معالمه نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011 بالإحتجاجات الشعبية في تونس، أفضت إلى إسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي (Zine El-Abidine ben Ali)، حيث أن تلك الأحداث وما تبعها في العديد من الدول مثل مصر وليبيا وسوريا واليمن والسودان، اِنعكست بصورة سيئة على الداخل قبل الخارج، فالأصوات التي أطلقت على تلك الأحداث إسم الربيع العربي وكذا الثورات الملغومة والربيع العربي، والربيع العربي بين الثورة والفوضى، كان من منطلق أن الربيع يأتي بكل شيء مُزهِر، غير أنه أتى بالفوضى أو كما أسماه البعض بأوهام الربيع العربي وربيع المغفلين وغيرها من الإصطلاحات[2]. في داخل الدول التي مستها فوضى الإحتجاجات سقطت أنظمتها الهشة مثل تونس وليبيا ومصر واليمن، وورثت بحر من الفوضى وسقوط مؤسسات الدولة والإنهيار التام للحياة السياسية والإجتماعية لما يقارب الخمس (05) سنوات على الأقل. دوامة العنف التي أنهت وجود الدولة الوطنية بصفة شبه كاملة مثل سوريا واليمن وليبيا، من إحتجاجات شعبية سلمية إلى صراعات مسلحة إستخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة وشهدت مختلف صور التدخلات الخارجية، حيث تحولت إلى

[1] صلاح جواد شبّر، **"ثورات الربيع العربي: نظرة من الداخل، وعامل ثقافة التشييع"**، ((ب.م.ن)، دار روافد، (ب.س.ن))، ص 12.

[2] عبد الوهاب الأفندي، **"كتابة وقائع الثورة المتلفزة: حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي"**، مجلة سياسات عربية، العدد 18، كانون الثاني، يناير 2016، ص 176.

صراعات بالوكالة بين القوى العُظمى والصورة جلية في سوريا وليبيا واليمن، أين إندثرت بصفة تامة مصطلحات الربيع بمختلف أوصافه وتجسد شتاءا بمختلف صفاته العاصفة.

ربطت العديد من الدراسات الغربية بين الإحتجاجات الشعبية التي إندلعت في الوطن العربي، بموجات التحول الديمقراطي في العالم عبر فترات التاريخ المختلفة، وتجدر الإشارة إلى أن العالم العربي طالما إعتبر عصي الإختراق أمام تلك الموجات، التي جسدها صامويل هنتنغتون في كتابه الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، حيث إعتبر البعض أن الموجة الرابعة للتحول شملت العالم العربي بعد الموجة الأولى التي مست دول أمريكا وأروبا ما بين 1828 و1926، والموجة الثانية عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية إلى منتصف سبعينات القرن العشرين، والموجة الثالثة التي شملت دولا مثل الفلبين وبعض دول جنوب شرق آسيا وكذا دول أروبا الشرقية ودول أمريكا الجنوبية.

فمضمون مصطلح الربيع العربي تأرجح بين معاني مختلفة بعضها كان فضفاضا وبعضها الآخر كان موجها، مرتبطا أساسا بالتوجه الديمقراطي للفلسفة الليبيرالية، وبعضها الآخر بالهواجس المرتبطة وبالصعود الإسلاماوي، والغريب أنه يتماشى مع تبريرات النخب الحاكمة في الدول التي مستها الإحتجاجات، والغرض من ذلك بالطبع هو الحفاظ على بقائها ومصالحها في هرم السلطة، ذلك ما جعلها تركب موجة الهاجس الإسلاماوي وربطه الدائم بالتشدد والعنف، غير أن الواقع الذي أفرزته إحتجاجات الشارع المنطلقة من السخط على الواقع الاقتصادي المتردي والقمعي المعاش، أفرز خريطة سياسية جديدة داخل الدول التي أُسقطت أنظمتها، وحتى في دول أخرى فهمت الدرس وإستبقت ذلك بإصلاحات سياسية مثل المغرب، حيث وصل إلى السلطة أحزاب محسوبة بتوجهها الإسلامي مثل تونس، من خلال تعيين الأمين العام لحركة النهضة في ذلك الوقت؛ المحسوبة على التيار الإسلامي السيد حمادي الجبالي، رئيسا للحكومة في أواخر ديسمبر سنة 2011 ودامت إلى غاية شهر مارس سنة 2013، وسط تجاديات وفوضى في الحياة السياسية التونسية، كما أُنتُخب راشد الغنوشي رئيسا للبرلمان في نوفمبر سنة 2019.

تعدى الأمر أيضا إلى مصر بإنتخب محمد سعد الكتاتني (M.S.Kitatni) المحسوب على حزب الحرية والعدالة النابع من جماعة الإخوان المسلمين، رئيسا لمجلس الشعب المصري في بدايات 2012 بعد الثورة المصرية[1]، وقبل ذلك في نفس السنة تم إنتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر في أول انتخابات حرة نزيهة عن حزب الحرية والعدالة، وهي كلها مفرزات إحتجاجات الشارع العربي التي أسقطت أنظمة

[1] Bichara Khader, **"Le printemps Arabe »: Un Premier Bilan"**, Alternatives Sud, Vol 19, 07/2012, P 12.

التسلط والطغيان. أما المغرب فقد بادر نظام المخزن في خطى إستباقية في 2011 لتهدئة الشارع من حمى الفوضى المنتشرة، من خلال تنظيم إستفتاء يهدف إلى نقل بعض من سلطاته للبرلمان وإعادة تعزيز سلطات رئيس الوزراء، تمخض عن ذلك وصول إبن كيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي إلى رئاسة الحكومة المغربية[1]، هو ولا شك أمر أقلق قادة الغرب فاللعب على وتر إثارة القلاقل تحت مسمى الربيع العربي بهدف إثارة موجة تحول ديمقراطي أخرى، لإختراق العالم العربي في إطار إستكمال عولمة القيم الغربية، تحولت تلك الرغبة إلى مأزق آخر ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل حتى على الصعيد الأمني من خلال ظهور جماعات إسلامية متطرفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توازي إمكاناتها الإمكانيات العسكرية لبعض الدول، كما وجدت أمامها جغرافيا واسعة للتحرك وممارسة نشاطها المسلح عبر الدول التي إنهارت أنظمتها في العالم العربي، وهي المظاهر التي تؤكد بصورة واضحة مدى زيف مصطلح الربيع العربي.

الربيع العربي هو تلك الموجة التي إنتشرت عبر العديد من الدول العربية، من إحتجاجات ومسيرات حاشدة تباينت في طابعها بين السلمية والعنف، ظهرت في بدايات عام 2011 وإستمرت تبعاتها سنوات بعد ذلك، حيث إنطلقت شرارتها من تونس إحتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية والإقتصادية، وإمتدت إلى كل من الأردن والعراق وسوريا والمغرب والسودان والكويت وعمان والبحرين والإمارات، تم الإطاحة خلالها بالعديد من الرؤساء والأنظمة مثل ما حدث في ليبيا وتونس ومصر واليمن[2].

الفرع الثاني: أسباب إندلاع أحداث الربيع العربي

لم تكن أحداث الربيع العربي مجرد حدث عارض أو فريد أتت به الصدفة، فالمتتبع للشأن العربي وللفَلَك الذي تدور فيه الأنظمة العربية وممارساتها الداخلية إتجاه شعوبها ومقدراتها، يمكن إدراك الدوافع الخلفية والخفية التي أدت إلى إنفجار تلك الإحتجاجات بتلك الطريقة دون سابق إنذار، فالإختلالات الهيكلية في بنى إقتصاديات الدول التي عرفت الربيع العربي، أنتجت ظروف إقتصادية ومعيشية أقل ما يقال عنها أنها مزرية، أدى ذلك ببعض الدارسين إلى وصفها بمصطلح ثورة الجياع (Revolution of The Hungry) لوصف وتبرير تلك الإحتجاجات التي أفضت إلى سقوط العديد من الأنظمة، فتدني المستوى المعيشي وإنتشار البطالة بنسب متفاوتة وإرتفاع مستويات التضخم، وكذا إستفحال مظاهر الفساد السياسي والإقتصادي والمالي، والتهميش الممنهج لمختلف شرائح المجتمع وغيرها من الأسباب،

[1] Ibid, P 11.
[2] Ayodri k. Perrin, **"Introduction to The Special Issue on The Arab Spring"**, University of Pennsylvania, Journal of International Law, vol 34, 2013, p 11.

أفرزت تغيرات جيوسياسية عصفت بإستقرار العديد من الدول، كما فاقمت كذلك التدخلات الخارجية المختلفة من أزماتها الداخلية.

1) الأسباب السياسية

تُعتبر الأسباب السياسية قاسم مشترك بين مختلف الدول التي شهدت أحداث الربيع العربي، على الرغم من أنه من غير الممكن إسقاط كل العوامل التي أدت إلى حدوثها على كل الدول التي مستها، فمختلف الأدبيات تؤكد على ضرورة دراسة كل إنتفاضة على حدى لأنه غالبا ما تكون هناك عوامل فريدة خاصة بكل دولة. مصطلح العقد الإستبدادي (Authoritarian Contract) الذي إستخدمه بعض الباحثين أمثال وينكلر (Winkler)، يُنِم على الصورة الواضحة لكيفية إدارة الأنظمة العربية لشؤونها الداخلية إتجاه شعوبها، فالعقد الإستبدادي أو الصفقة الإستبدادية هو عبارة عن عقد إجتماعي إقصائي، قائم على تقديم الأنظمة للخدمات والعمالة والطاقة الغذائية والمتطلبات الضرورية، مقابل الدعم السياسي أو بتعبير آخر مقابل الإمتثال الشعبي، وهو السبب الرئيسي لفقدان الأنظمة العربية للشرعية ومقابلتها بالغضب والثوران الشعبي[1]، فالتزايد اللافت في عدد السكان في الدول العربية قابله الفشل الواضح في آداء الأنظمة السياسية، فبدل إستغلال الإمكانات المالية المتدفقة من الريوع؛ في إرساء المشاريع التنموية والإنتاجية الضخمة لتحريك عجلة النمو، إتجهت تلك الأنظمة إلى إستغلال فوائض الريوع في شراء السلم الاجتماعي (Social Peace) وهو أقل ما يقال أنه إهدار للمقدرات المالية للدول، بحيث لا يُنقص من معدلات البطالة المرتفعة بإعتبار أن ما يعادل 30 % من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشرة (15) وتسعة وعشرون (29) عاما، الأمر غير الرشيد سياسيا في إدارة شؤون الدول وإدارة مواردها[2].

إعتماد سياسة شراء السلم الاجتماعي يُنم عن حكم أنظمة دكتاتورية فردية تتوارث الحكم من الأب إلى الإبن في الغالب، كما عمدت إلى التضييق على الحريات العامة وإغلاق الحياة السياسية بمنع المشاركة السياسية وتاسيس الأحزاب[3]، والعمل على خلق طُغم سياسية وعسكرية موالية غارقة في الفساد السياسي والإقتصادي والمالي، ما يدل على فساد الأوليغارسية الحاكمة في الغالب، في مقابل تلك

---

[1] Iffat Idris, **"Analysis of the Arab spring"**, Governance Social Development Humanitarian Conflict (GSDRC), Helpdesk Research Report, 08-04-2016, p 02.

[2] Abdul Qadir Mushtaq and Mumammad Afzal, op.cit,p 02.

[3] هاشم أحمد نخيمش الحمامي، **"ربيع الثورات في العالم العربي وأثره على مستقبل العلاقات العربية مع دول البحار الثلاث"**، ورقة بحثية مقدمة في الندوة الدولية حول إدارة الثقافة المشتركة ومشاكل إعادة الهيكلة في دول البحار الثلاث، بغداد – العراق، 13-16 تشرين الثاني 2011.

المظاهر والمعطيات وغياب الإصلاحات سادَ الإحساس بإنعدام الثقة والأمل في التغيير نحو الممارسات الديمقراطية الأكثر تحررا أمام الشرائح الواسعة في المجتمع، كل ذلك أدى إلى إشتعال الإحتجاجات بين الشعوب والأنظمة القائمة عليها داخل تلك الدول.

2) الأسباب الاقتصادية

بالحديث عن الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى إنفجار أحداث الربيع العربي في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نركز على أحد أهم التحديات التي تعبر عن الإختلالات داخل الإقتصاديات التي تعتمد على الريع في دخلها القومي، وهو تحدي توزيع عوائد الريع (The Challenge of Domestic Rent Distribution)[1]، بين الأفراد من جهة وبين المناطق الجغرافية من جهة أخرى، في العديد من الدول حدث إختلال في ذلك التوزيع بين شرائح المجتمع، إذ تقتصر على طبقات من المجتمع دون أخرى وغالبا ما تكون الطبقة المحيطة بدائرة الحكم، كما قد تقتصر على مناطق دون أخرى حيث نجد مناطق إستخراج الثروات المختلفة (النفط، الغاز، الذهب، الألماس...)، لا تستفيد من ريع تصديرها في حين تستفيد منها مناطق أخرى. الطفرة النفطية التي شهدتها أسعار النفط في الدول المصدرة له بداية سنة 2003، التي بلغت أشدها مطلع جويلية 2008 أين بلغ سعر البرميل من النفط 146.02 دولار، ادت تلك الزيادة إلى تخمة في سوق النفط ما أدى إلى تدنى سعره تدريجيا إلى 28.47 دولار مطلع جانفي 2016، وهي تقلبات إنعكست سلبا على مداخيل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أدى بها الأمر إلى تبني سياسات تقشفية لتفادي الأزمات الاقتصادية، هذه الأخيرة خلفت واقعا من عدم الرضا وإتساع دائرة النذرة السلعية وتفشي البطالة بمؤشرات عالية، ففي الجزائر بلغت سنة 2012 9.8 % وفي مصر 11.9 % وفي تونس 12.8 % وفي ليبيا 8.9 % وكذا في اليمن 17.6 % والمغرب 9.0 % وغيرها من الدول التي مسها الربيع العربي[2]، وهي كلها مؤشرات مرتفعة تدل على ما واجهته الشعوب المحتجة، من شح المناصب وغلاء الأسعار وتدني متوسط الدخل الفردي وغيرها من المظاهر.

ما زاد الأوضاع سوءا هو الفشل متعدد الجوانب للسلطات والطغم الحاكمة، وسوء إدارتها في تثمين وترشيد إستغلال مقدرات دولها المتاحة، وهي الدافع المباشر الخفي لإندلاع إحتجاجات الربيع العربي

[1] Giacomo Luciani, "**On the Economic Causes of The Arab Spring and Its Possible Devlopments**", Graduate Institue of International and Development Studies (GIIDS), January 2015, p 196.
[2] Ibid., p 194.

التي ضمت مختلف شرائح المجتمع بكافة الأعمار من الجنسين، من الطبقات العاطلة أو العاملة ولم تقتصر على المعارضة السياسية من نشطاء ومعارضين فحسب.

3) نظرية الدومينو والربيع العربي

ظهرت بوادر نظرية الدومينو (Domino Theory) أول مرة مع الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) في منتصف أربعينات القرن العشرين، من خلال إقراره تقديم مساعدات عسكرية ومالية لكل من تركيا واليونان بغية محاصرة المد الشيوعي، وقد جسدها الرئيس دوايت إيزنهاور (Dwight Eisenhower) كإستراتيجية في جنوب شرق آسيا في الهند الصينية، حيث تصور إيزنهاور أنه إذا إمتدت الشيوعية إلى فيتنام فإنها ستمتد إلى باقي دول الهند الصينية، وبسقوط دولة تحت الشيوعية سيمتد السقوط من دولة إلى أخرى، مستندا في ذلك إلى مضمون نظرية الدومينو حيث بسقوط وحدة الدومينو الأولى ستليها باقي الوحدات (If The Firest Domino Isknoched Over Then The Restcopple in Turn)[1]، فهي تفترض وجود قوة خارجية بإمكانها ضرب حالة الاستقرار السائدة بين كيانات متجاورة في ترتيب معين، كما تفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوى في زعزعة إستقرار أحد الكيانات، تنطلق موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر[2]، أي بسقوط فيتنام في دائرة الشيوعية فسيؤدي حتما إلى سقوط أنظمة اللاووس وكامبوديا في نفس الدائرة.

من بين القوى والتأثيرات التي أدت إلى إنتقال عدوى إحتجاجات الربيع العربي ذات التأثير الفعال هي الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي، من خلال إيصال المعلومات والأحداث بشكل مباشر للشعوب، حيث كانت حاسمة في كسر حاجز الخوف والمطالبة بالحقوق وبالمحاسبة ضد فساد الطغم الحاكمة والطبقات المحيطة بها، كما أنها ساهمت في نقل صور بؤس الواقع الاجتماعي والإقتصادي المعاش.

---

[1] نسرين الشحات الصباحي علي، "**نظرية الدومينو «الإختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»** "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية (DACSPES)، 09 يوليو 2016.

[2] آية يوسف عبد السلام، "**أسباب قيام ثورات الربيع العربي**"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية (DACSPES)، 23 مايو 2014.

الفرع الثالث: الإنهيار الأمني للجوار الجزائري

بعد إشتعال فتيل إحتجاجات الربيع العربي وإنتقال لهيبها من تونس إلى ليبيا الدولة الجوار للجزائر، هذه الأخيرة تمتلك حدود برية شاسعة تقدر بحوالي 982 كلم مع ليبيا و 1000 كلم مع تونس إضافة إلى 1329 كلم مع مالي، فسقوط النظام الليبي كانت له إمتدادات وتأثيرات مختلفة على دول الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، على رأسها مختلف الفصائل الطارقية المنتشرة في المنطقة، حيث كان ينشط لواء من المقاتلين الطوارق خارج ليبيا تابع لنظام القدافي يستخدمه في تنفيذ أجنداته ونفوذه في المنطقة، فبسقوط النظامين الليبي وكذا النظام المالي بقيادة أمادو توماني توري جراء الإنقلاب العسكري، أصبحت الحدود الجزائرية مفتوحة على مختلف التهديدات جراء ذلك.

1) تونس شرارة الربيع العربي

إنطلقت شرارة الربيع العربي في السابع عشر من ديسمبر سنة 2010؛ جراء سوء معاملة من شرطية لأحد الباعة على الرصيف من الشباب البطال في تونس، جعلت هذا الأخير يشعر بالجور والظلم أدى به الأمر إلى إدرام النار في نفسه، فكانت أولى الإحتجاجات التي لم تهدأ إلا بإحداث تغيرات جيوسياسية عميقة، إتسعت رقعتها إلى دول أخرى أدت إلى سقوط أنظمتها السياسية بشكل دراماتيكي مهيب. ثورة الياسمين هي ما أطلقه المحتجين على إحتجاجاتهم وهي نفسها ما أطلق عليها الغرب مصطلح الربيع العربي، وقد إستمرت منذ إنطلاقها في ديسمبر إلى غاية الرابع عشر من جانفي 2011، بتخلي رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي عن الحكم ومغادرته البلاد إتجاه السعودية، فالإحتجاجات إِشتدت حدتها بمنحى تصاعدي في العديد من المدن، منها مدينة سيدي بوزيد وبنزرت ورأس الجبل والعاصمة تونس وغيرها، شاركت مختلف فئات المجتمع في الإحتجاجات من نقابيين وحقوقيين؛ ومحامين وأساتذة ومثقفين وفنانين وعامة الناس من مختلف الأعمار، قابلها في ذلك حملة إعتقالات واسعة أدت إلى إضراب نقابة المحامين بنسبة 95 % بسبب إستخدام السلطات للقوة المفرطة، كما تم تعليق الدراسة في المدارس والجامعات إلى أجل غير مسمى، نتج عنها هروب الرئيس بن علي من البلاد ليخلفه رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزع في منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت[1].

دخلت تونس إثر ذلك مرحلة من الفوضى واللاأمن أضعفت المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى، ما أدى إلى حالة من الفراغ الأمني نتج عنها ظهور نشاطات لجماعات إسلامية متطرفة، مثل

[1] صلاح جواد شبّر، مرجع سابق، ص 365.

أنصار الشريعة (Ansar al-Eharia) السلفية بجبل الشعابني؛ وشنها هجمات عدائية ضد الجيش التونسي، ومازاد من إحتمالات الفوضى هو وصول الحركات الإسلامية مثل النهضة إلى دوليب السلطة، الصورة السوداوية التي كانت تتشاركها النخبة الحاكمة في تونس مع النخب الحاكمة في الجزائر، وهي العداء للتيار الإسلامي نتيجة لتجربة الإسلاميين في الجزائر في فترة التسعينات المعروفة بالعشرية السوداء، وقد دل الهجوم الإرهابي على متحف باردو في تونس، على الحالة التي آل إليها الوضع الأمني بعد أحداث الربيع العربي.

تواصلت حالة الفوضى السياسية وحالة الإحتقان على مستوى هرم السلطة في تونس، حيث شهدت الساحة السياسية أكثر من عشرة (10) حكومات وأربعة (04) رؤساء جمهورية، كما شهدت تونس أزمة إقتصادية خانقة جراء حالة الأمن وإنتشار الأعمال الإرهابية، بإعتبار أن إقتصاد تونس يقوم على ريع السياحة التي إختفت تماما جراء تلك الأحداث. بضعف السيطرة الأمنية في تونس أدى ذلك إلى إضعاف السيطرة الأمنية على الحدود الشرقية للجزائر، ما جعلها عرضة لخطر أكبر بوصف أن تونس تُعتبر ممرا إستراتيجيا وإمتدادا للمناطق الشرقية للجزائر، بإتجاه ليبيا التي تعاني هي الأخرى من أحداث الربيع العربي، بإعتبار أن إستقرار تونس يشكل عمقا إستراتيجيا للجزائر ضد التهديد المتصاعد للجهادية العابرة للحدود التي تستخدم ليبيا قاعدة لزعزعة إستقرار المنطقة[1].

2) أحداث الربيع العربي في ليبيا

لم تكن أحداث الربيع العربي في ليبيا أقل وطئة من سابقيها، حيث شكلت جرعة أمل وولدت الشعور بعدم الإستحالة في الخروج من تحت غطاء نظام القذافي المستبد، بذلك إشتعلت شرارة الإحتجاجات في الخامس عشرة 15 من فبراير 2011 في مدينة بنغازي، وعلى غرار ما عانت منه شعوب كل من تونس والمغرب، كان كذلك بالنسبة للشعب الليبي الذي عاني من ظروف إقتصادية متراكمة منذ ثمانينات القرن الماضي، ظروف أثرت بشكل مباشر على المستوى الاجتماعي من تدني مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة وإنتشار البطالة، وظهور إختلالات على المستوى الاجتماعي بين الليبيين، كلها مظاهر زاد من حدتها سياسات النهب التي تنتهجها المؤسسات أو الشركات النفطية الدولية العاملة في ليبيا بتواطؤ مع الطغة الحاكمة في الداخل، كل ذلك ولد إحتقان داخل القاعدة الاجتماعية أدى إلى الإحتجاجات في مختلف مناطق الجمهورية.

[1] The Middle East and North Africa Report, **"Algeria and Its Neighbours"**, International Crisis Group (ICG), N°= 164, 12 Octobre 2015, p 19.

تدرجت الإحتجاجات في منحنى تصاعدي من خلال سيطرة المحتجين في 18 فبراير على مدينة بنغازي التي أصبحت خارج سيطرة قوات الأمن النظامي، تبعها إستقالة وزير العدل الليبي مصطفى عبد الجليل، تلاها سيطرة المحتجين على مقر التلفزيون الرسمي الليبي في طرابلس[1]، الأمر الذي بدا جليا على بداية إنهيار نظام القذافي وعدم قدرته على إعادة فرض إستتباب الأمن في طرابلس. نظرا لتسارع الأحداث وإتساع دائرة العنف الموجه ضد المحتجين من طرف قوات الأمن والجيش الليبي، فرض الإتحاد الأروبي في 23 فبراير 2011 عقوبات على ليبيا تشمل تجميد مختلف الأرصدة والأصول المالية، والتوقف عن منح التأشيرات لدخول الليبيين، كما قام المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو (Luis Moreno Ocampo) بفتح تحقيق حول إحتمال إرتكاب القذافي وأولاده جرائم ضد الإنسانية في ليبيا[2]، وهنا إنتقلت الإحتجاجات في ليبيا من البعد الداخلي إلى البعد الدولي، وتحولها إلى حرب أهلية داخل ليبيا نظرا للإنقسامات التي حدثت داخل مؤسسة الجيش، وإنقسام الشعب الليبي في صورة حرب قبلية عشائرية أدت إلى إنهيار النظام والدولة الليبية.

عمل وزراء الخارجية العرب في إجتماعهم الطارئ في 12 مارس 2011 بصفة مباشرة، على دعوة مجلس الأمن لتحمل المسؤولية إتجاه الوضع في ليبيا وفرض حظر جوي على الأجواء الليبية[3]، في 19 مارس 2011 تدخلت قوات التحالف الدولي المشكلة من فرنسا والو م أ وبريطانيا وبمشاركة قطر، من خلال القرار رقم 1973 الذي تقدمت به فرنسا وبريطانيا والمجموعة العربية[4]، وبدأت بقصف المواقع الهامة للجيش الليبي ومختلف المواقع العسكرية والأمنية، ما أدى إلى سقوط مختلف المدن منها العاصمة طرابلس في يد المعارضة المسلحة، وشهدت بذلك على الإنهيار التام لنظام القذافي الذي أُلقي عليه القبض وتصفيته بداية أكتوبر 2011.

دخلت ليبيا دوامة الفوضى واللاأمن بعد ذلك وإنهارت مؤسسات الدولة، وأصبحت ليبيا كرقعة جغرافية مفتوحة لا وجود لسلطان الدولة فيها، حيث أصبحت ملاذا أمنا لمختلف الجماعات الجهادية، كما إحتدم القتال بين القبائل الليبية الأمر الذي أدى إلى إختفاء شكل الدولة ما قبل الفوضى، وظهور دويلات إثنية مختلفة ذات طابع عشائري، الهاجس الذي حذرت منه الجزائر من أن التدخل العسكري

[1] صلاح جواد شبر، مرجع سابق، ص 440.

[2] نفس المرجع.

[3] فريحة عروض الترهوني، **"المؤامرة الكبرى: فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا"**، الطبعة الأولى، (مصر: نيولينك للنشر والتدريب، 2014)، ص ص 70-71.

[4] صلاح جواد شبر، مرجع سابق، ص 441.

سيؤدي إلى الإقتتال بين القبائل، ويعمل على إنتشار الأسلحة بمختلف أنواعها في المنطقة ما يقوي من شوكة الجماعات الجهادية في المنطقة.

أدى إنهيار نظام القذافي إلى ظهور ملاذ آمن للمقاتلين كما أدى إلى إندلاع أزمة أخرى شمال مالي نتج عنها تدخل عسكري فرنسي سنة 2013[1]، خصوصا أن الجزائر تمتلك حدود برية مع ليبيا تقدر بحوالي 982 كلم، كما أن عملية مراقبة وتأمين الحدود تكون وفق تنسيق أمني مشترك بين البلدين، فما حذرت منه الجزائر هو أن إنهيار الدولة الليبية ستكون له إنعكاسات سلبية على دول المنطقة ككل، نظرا للمناطق الواسعة ذات الطبيعة الصحراوية في ليبيا، التي أصبحت مستقر للجماعات الإرهابية مثل المرابطون (الموقعون بالدماء فيما بعد) بقيادة مختار بلمختار، وتنظيم أنصار الشريعة وتنظيم داعش الذي وجد في ليبيا وشمال مالي مستقر لنشاطه بعد الضربات التي تلقاها في العراق وسوريا، وكذا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيمات إرهابية أخرى بالإضافة إلى عصابات الجريمة المنظمة.

3) أزمة شمال مالي إنعكاس لأحداث الربيع العربي في ليبيا

دخلت مالي مطلع 2012 فصل جديد من فصول الصراع المستمر منذ الإستقلال؛ وكان ذلك بسبب حدثين مهمين كان الثاني سببا في الأول، فالأول كان بتاريخ 22 مارس 2012 عندما تمت الإطاحة بالرئيس المالي أمادو توماني توري (A.T. Touré) في إنقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط، متخذين دريعة عدم الاهتمام بتسليح الجيش المالي الذي مني بهزائم أمام مقاتلي الطوارق في الشمال، المدعومة بالجماعات الجهادية مبررا للإنقلاب، أما الثاني الذي يُعتبر السبب المؤدي إلى الإنقلاب؛ هو عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا بعد إنهيار نظام القذافي، أين كانوا منضوون في الفيلق الإسلامي كمقاتلين مرتزقة تحت القيادة المباشرة للقذافي، هذا الأخير دعم قيام دولة أزواد الخاصة بالطوارق في الصحراء الكبرى كحل لأزمتهم[2]، وكلهم ممن أجبرتهم ظروف سوء المعيشة للهجرة والإنخراط في العمل العسكري، مقابل أجور وإمتيازات يحصلون عليها تحت قيادة القدافي.

نظرا لضغط مقاتلي الطوارق المدعوم بالجماعات الجهادية في الشمال في مدن غاو وتومبوكتو وميناكا وأغلهوك، تم إعلان قيام دولة الطوارق في السادس أفريل 2012 تحت إسم أزواد (Azwad)، من طرف الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)[3]، ولا يخفى أن الدوافع العميقة للأزمة في شمال مالي تتجلى في

[1] The Middle East and North Africa report, op. cit, p16.
[2] Ibid., p18.
[3] Luis Simon et Autres, **"Une Stratégie Cohérente de L'UE pour le Sahel"**, Le Parlement Européen (PE), Mai 2012, P 20.

سياسات الإقصاء الممنهج وسوء العدالة التوزيعية بين الشمال والجنوب في مالي، التي تبنتها الطغمة الحاكمة المنحدرة من قبيلة الماندينغ (Manding) المتحالفة مع قبائل البامبارا (Bambara) والسونغاي (Sounghai) وغيرهم، بالتالي هم ينظرون إلى قبائل الطوارق بالشمال على أنهم بربر غير متحضرين، الأمر الذي ولد صراع مزمن منذ إستقلال دولة مالي الحديثة.

بسقوط شمال مالي بأيدي الطوارق شهد الوضع تدفق غير مسبوق لمختلف أنواع الأسلحة، الخفيفة والثقيلة منها مضادات الطائرات والدروع، وكذا إستيطان مختلف الجماعات الجهادية المنطقة متخذة منها منطلقا لأعمالها الإرهابية ضد العاصمة باماكو وضد دول المنطقة على رأسها الجزائر، التي تمتلك حدودا برية مع مالي تقدر بحوالي 1359 كلم وهي من بين أطول الحدود البرية بين دولتين، حيث أصبحت مفتوحة على تهديد تلك الجماعات كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، (AQMI) وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO) وتنظيم أنصار الدين (AD)، وتنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل الأفريقي (Daesh)، ومختلف الأنشطة الإجرامية من تهريب وتجارة الأسلحة والمخدرات بمختلف أنواعها.

بفقدان مالي لأجزائها الشمالية التي أصبحت خاضعة للجماعات الجهادية، وبعد إنحصار القوة القتالية للمقاتلين الطوارق بسبب الإنشقاقات التي حدثت داخل الحركة الوطنية لتحرير أزواد، نظرا لخضوع بعض أجزائها للضغوط الدبلوماسية الرامية للتفاوض، التي تبنتها الوساطة الجزائرية وكذا تدخل النفوذ الفرنسي في المنطقة، لم يعد هناك أي مظهر لمظاهر سيادة الدولة المالية في الشمال، ما يعني غياب أي طرف رسمي يمكن التنسيق الأمني معه سواء مع الجزائر أو مع دول الجوار الأخرى، أدى ذلك بالجزائر إلى تحمل أعباء تأمين حدودها الجنوبية من جانب واحد دون أي تنسيق، فكثرة المساحات السائبة غير الخاضعة لسلطان الدولة سواء في ليبيا أو في مالي، جعلها مناطق آمنة لعبور مختلف الأسلحة من ليبيا إلى مالي ثم إلى مختلف دول الساحل الأفريقي، كما جعلها مناطق آمنة للجماعات الجهادية التكفيرية وهي كلها تهديدات تضع على المحك أمون دول الجوار على رأسها الجزائر.

المطلب الرابع: التدخلات العسكرية الأجنبية وإنعكاساتها على المنطقة

شكلت التدخلات العسكرية الأجنبية في القارة الأفريقية عاملا أساسيا في لاإستقرار المنطقة منذ نيل الدول الأفريقية إستقلالها، فعلى الأرجح أن السمفونية التي دأب قادة الغرب ترديدها ويعملون على فرض لحنها على باقي دول العالم، تقول أن التدخلات العسكرية (Military Intervntions) هي

دائما لفائدة أغراض إنسانية (For Humanitarian Purposes) وتعود ثمارها بالفائدة على القارة، فمن غير المعقول تبجح هؤلاء القادة بالقول أن مصالحنا الإستراتيجية (Strategic Interests) والحيوية (Vital) أهم وأسمى من قادة وشعوب أفريقيا بصفة مجملة، فلسان حالهم معتاد على قول فلتذهبوا إلى الجحيم قادة أو شعوبا، ما دام شلال ثرواتكم متذفق على إقتصادياتنا وهي شريان حياة لنا وليس لكم، بذلك كُتب تاريخ أسود من التدخلات العسكرية الأجنبية في أفريقيا، تحت درائع مختلفة جعلت من الأفارقة مجرد بيادق في لعبة شطرنج وأرواحهم فيها مجرد أرقام.

الفرع الأول: مضمون مصطلح التدخل العسكري

ليس الهدف من التطرق إلى ما يحمله مصطلح التدخل العسكري (Military Intervention) من معنى في هذه الدراسة، هو الدخول في تجادبات حول مدى مشرعية التدخل من عدمه، بإعتبار أن ذلك من النقاط الخلافية بين المختصين في هذا المجال سواء باحثين أو مراكز علمية بحثية، فعلى الرغم من وضع شروط يجب توفرها لجواز عملية التدخل ومدى تحقيقه لأهدافه المرجوة، تبقى الدرائعية المحرك الأساسي للتدخل العسكري الأجنبي في دولة ما ومبتغاها الأساسي هو المصالح الحيوية والإستراتيجية، بالحسابات الدقيقة في بعض من حالات التدخل تحدث خسائر فادحة في الأرواح من المدنيين، فالأصل من التدخل العسكري هو أن تكون نتائجه أقل وطأة على الدولة المتدخل ضمنها، إذ لا يمكن أن تكون خلفية التدخل حماية الأفراد من خلال إنتهاك أرواح أفراد آخرين.

شهد مصطلح التدخل العسكري الإنساني تطورا في المفهوم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالرغم مما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، على تحريم ومنع إستخدام القوة ضد أي دولة مستقلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من مبدأ المساواة وحق التمتع بالسيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، فمصطلح التدخل العسكري برز إلى الواجهة بصفة مُلفتة بعد نهاية الحرب الباردة وظهور القطبية الأُحادية بزعامة الو م أ، بعدما إنتقل الصراع مابين الدول إلى الصراع داخل الدولة الواحدة بين أجزائها، حيث حدث تغير في مفهوم التدخل العسكري الإنساني؛ نتج عنه ضرورة تقليص مفهوم السيادة الوطنية ووجوب التدخل لوقف تدهور الوضع الإنساني[1].

[1] تقرير نشرية مسارات، **"تطوّر مفهوم التدخل العسكري الإنساني إلى مسؤولية الحماية"**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (KFCRIS)، عدد مايو 2013، ص 06.

غير أن ذلك واجه صعوبات بالغة لغياب معايير محددة تضبط عمليات التدخل ومقدار إستخدام القوة، مع مطلع 2005 ظهر مفهوم آخر وضعه غارث إيفانز (Gareth Evans) تحت مسمى مبدأ مسؤولية الحماية (Responsibility to Protect)، المصطلح الذي تبنته بالإجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2005[1]، ومضمونه هو تحمل المجتمع الدولي مسؤولية الحماية الدولية، حينما تنتهك الحقوق الإنسانية الأساسية في بقعة ما من العالم.

التدخل في اللغة العربية من الدُخل والدخل ضد الخرج وهو من تدخل وتدخل في الأمور بمعنى أقحم نفسه فيها، وتداخل الشيء أي دخل قليلا[2]، أما التدخل في اللغة الإنجليزية (Intervention) فجاء بمعنى يتدخل لتسوية نزاع، أو التدخل بالقوة أو التهديد بالقوة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[3].

يعرف جوزيف ناي (Josef Nye) مسؤولية الحماية بمفهومه الموسع على أنها عبارة عن ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدول أخرى ذات سيادة، وبالمعنى الضيق هو التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدول أخرى[4]، ويعرفها جيرهارد فان جلا (Gherhard Van Glaha) على أنها عمل عدائي دكتاتوري من طرف دولة ما في شؤون دولة أخرى، بهدف الإبقاء على أو تغيير نظامها السياسي، قد يكون ذلك التدخل مشروعا أو غير مشروع، غير أنه إذا تعلق الأمر بإستقلال أراضي وسيادة الدولة المعنية، لا يمكن أن يكون شك في ان مثل هذا التدخل ممنوعا بموجب القانون الدولي، بإعتبار هذا الأخير وضع جزئي للحماية الدولية لمختلف دول العالم.

عرف فينست (Vincent) التدخل في كتابة "عدم التدخل والنظام الدولي" (No Intervention And International Order)، على أنه مجموع الأعمال التي تقوم بها دولة ما، أو مجموعة في إطار دولة ما أو مجموعة من الدول، أو أي منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهو عمل منفرد له بداية ونهاية موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل، وليس بالضرورة أن يكون هذا العمل قانونيا أو غير قانوني غير أنه ينتهك النموذج التقليدي للعلاقات الدولية. أما بيكوباريك (B.Parekh) دو الإتجاه الواقعي يرى أن التدخل العسكري عملية تمليها أولا أو كليا

---

[1] نفس المرجع.

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **"النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي المعاصر"**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2009)، ص 13.

[3] عبد الله محمود، "**التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد**" المعهد المصري للدراسات (EIS)، 26 مارس 2019، ص 05.

[4] محمد يعقوب عبد الرحمان، **"التدخل الإنساني في العلاقات الدولية"**، الطبعة الأولى، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص 16.

إعتبارات المشاعر الإنسانية أو التعاطف أو الإخاء، غير أنه من المستبعد وجود مثل هذه المقاصد، حيث أن المحرك الأوحد للحكومات يكمن فيما ترى أنه في المصلحة القومية لدولها[1]، لأنه من غير المعقول تعريض أرواح جنودهم للخطر تحت دريعة حماية المبادئ والحقوق الإنسانية.

إستخدم البعض مصطلح مسؤولية الحماية التي يجب أن يخضع لها التدخل العسكري الإنساني (The Humanitarian Intervention)، كنهج جديد ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام 2005، بخصوص حماية السكان من الخروقات في مجال مبادئ حقوق الإنسان، ، حيث تم التأكيد على أن مبدأ التدخل الإنساني يجب أن يخضع لمسؤولية الحماية الدولية، عندما تكون الدولة غير راغبة في حماية مواطنيها، او غير قادرة على حمايتهم من خسائر فعلية أو مرتقبة في الأرواح على نطاق واسع (مع نية إبادة جماعية أو بدونها أو تطهير عرقي واسع النطاق)، فذلك يستوجب التدخل كمسؤولية لحماية السكان[2].

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة عدة نماذج للتدخل العسكري بدوافع إنسانية، غير أن العديد منها كان دو منطلقات مصلحية بإعتبار أن النقاط أو المبادئ المحددة لعملية التدخل غير واضحة، بمعنى ما هو الفعل الذي يستوجب التدخل من عدمه، فما يراه البعض إنتهاك للسيادة قد يراه البعض الآخر دفاع عنها أو دفاع عن أمن الدولة ومصالحها، كما أن إصطفائية الرد (Selectivity of Response) والإستجابة لخروقات القيم الإنسانية لا يتم التعامل معها بنفس التقييم والقراءة، فالإصطفائية تنشأ عندما تتعرض المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها للخطر في أكثر من ظرف، لكن إعتبارات المصلحة تفرض تباينا في الإستجابة، ومثال ذلك التدخل القسري في العراق تحت دريعة إرتكاب النظام العراقي مجازر الأنفال وحلبجة أدى إلى إسقاط النظام العراقي بالكامل، في حين عدم الإستجابة لمجازر الروهينغا في مينمار جنوب شرق آسيا ومجازر البوسنة شرق أروبا، بذلك التدخل العسكري يخضع لمنطق ما هو مصلحة قومية وما هو غير ذلك من طرف الدول المتدخلة.

---

[1] نيكولاس ج. ويلر، **"التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية"**، في: جون بليس وستيف سميث، مؤلفان **"عولمة السياسة العالمية"**، الطبعة الأولى، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 863.

[2] إيف ماسينغهام، **"التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية إستخدام القوة لأغراض إنسانية"**، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مجلد 91، العدد 876، ديسمبر/كانون الأول 2009، ص 158.

الفرع الثاني: التواجد العسكري الأجنبي في شمال غرب أفريقيا

لم يقتصر التواجد العسكري الأجنبي في منطقة شمال غرب أفريقيا على التدخلات العسكرية المباشرة، بل تعداه إلى التواجد الدائم من خلال قواعد عسكرية (Military Bases)، الغاية منها هي حماية المصالح الإستراتيجية المختلفة للدول التى تمتلك تلك القواعد، كما أن المنطلقات التبريرية تتمحور دائما حول محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه، والعمل على فرض الأمن في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، لمجابهة الجماعات الراديكالية وأنشطتها العدائية ضد الشركات الدولية العاملة في المنطقة، في مجال التنقيب والإستخراج وكدا عمليات الإختطافات وطلب الفدية، فهي بذلك المنحى تؤكد غاية تواجدها كما تعطي صورة واضحة على التنافس الدولي على المناطق الإستراتيجية ومناطق النفوذ داخل القارة، بذلك نحاول التطرق إلى أهم القواعد العسكرية المتواجدة في غرب أفريقيا والدول التابعة لها.

القواعد العسكرية الفرنسية

يعود التواجد الفرنسي في أفريقيا إلى القرن التاسع عشر بإعتبار أن فرنسا تمثل أحد أكبر القوى الإستعمارية في المنطقة من حيث عدد المستعمرات أو من حيث الإنتشار، وبعد نهاية الحقبة الكولونيالية (Colonialism) تواصل ذلك التواجد من خلال الدور الذي تلعبه قاعدتي تولون (Toulon) جنوب فرنسا وكذا قاعدة بريست لوريون (Brest-Lorient)، من خلال تدعيم النشاط العسكري للهيمنة والإنتشار الفرنسي خارج الحدود، كما عملت فرنسا جاهدة على خلق قواعد عسكرية على الأراضي الأفريقية، لضمان التواجد والمتابعة الدقيقة ورعاية مصالحها في أفريقيا؛ ومن تلك القواعد نذكر:

قاعدة جيبوتي

إحتفظت فرنسا منذ خروجها من جيبوتي ونيل هذه الأخيرة اِستقلالها عام 1977، بقاعدة عسكرية تعتبر من اقدم الوحدات العسكرية دائمة الوجود في أفريقيا، حيث بلغ عدد الجنود الفرنسيين في هذه القاعدة بعد الإستقلال حوالي 4300 جندي، تناقص ذلك العدد إلى 2400 جندي مطلع 1978 ليستقر في بدايات القرن الحادي والعشرين في حوالي 1450 جندي، ينتشرون في العديد من المواقع كمطار أمبولي الدولي ومطار شابيلاي، بالإضافة إلى القاعدة البحرية التي تلعب دورا لوجيستيا في عمل

القوات الفرنسية في المنطقة[1]، كما تضم سرايا من الدبابات والمركبات المدرعة وسرب جوي من الطائرات للنقل والمروحيات، تتقاسم فيما بينها مهام الإستطلاع والبحث والإنقاذ والتدخل.

قاعدة انجامينا بالتشاد

أقامت فرنسا قاعدتها العسكرية في التشاد (انجامينا) بموجب إتفاقيات مشتركة سياسية إقتصادية وعسكرية، أُقيمت بين تشاد وفرنسا منذ إستقلال تشاد عام 1960، حيث كانت في البداية ثمانية قواعد عسكرية إبان حكم الرئيس السابق إدريس ديبي، تتمتع بحق الحرية والتصرف شبه الكامل داخل الأراضي التشادية، في سنة 2013 أصبحت قاعدة نجامينا مقر للقوات المشتركة متعددة الجنسيات من النيجر والكاميرون ونيجيريا، تضم تعداد دائم بحوالي 950 جندي إلى جانب مجموعة من العربات المدرعة وسرب من الطائرات للإستطلاع والنقل والطائرات العمودية، وتعتبر هذه القاعدة ذات أهمية قصوى بالنسبة لفرنسا في تصريحاتها العلنية المتمحورة حول محاربة الجماعات المتشددة في المنطقة.

قاعدة ليبرفيل بالغابون

معسكر ديغول هو الإسم الذي تشتهر به القاعدة العسكرية الفرنسية في ليبرفيل بالغابون، حيث تعتبر من بين قواعد العمليات المتقدمة التي تحظى بدعم العديد من المرافق، كالقاعدة الجوية جوي بيدو داخل مطار ليبرفيل ومركز تعزيز القوى لما وراء البحار الذي يتم فيه التدريب في مناطق الأدغال، ويستخدمه الجيش الفرنسي والدول الأفريقية الحليفة لها، وتضم القاعدة حوالي 900 عسكري[2]، بالإضافة إلى العربات القتالية المدرعة وطائرات للنقل والإستطلاع والحوامات القتالية.

قاعدة داكار بالسنيغال

نتجت عن الإتفاقيات الدفاعية الموقعة بين فرنسا والسنغال منذ عام 1974 لتواجد دائم للجنود الفرنسيين على الأراضي السينيغالية، وقد ترجم ذلك التعاون في الوقت الحالي أيضا بمعاهدة بين الطرفين شكلت بموجبها قاعدة عسكرية فرنسية بالعاصمة داكار في أوت 2011، وتعتبر مركزا عملياتيا للتعاون (Pole Opérationnel de Coopération) ذات بعد إقليمي، كما تتمتع بقدرات متاحة للدعم اللوجيستي والقيادة العملياتية لقوات مشتركة محتملة تضم حوالي 1200 عنصر من الجيش الفرنسي،

---

[1] محمود زكرياء، **"القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب"**، مركز فارس للإستشارات والدراسات الإستراتيجية (PCCSS)، 2020/10/28.

[2] غييرمو كولم بييلا، **"الأهمية الجيوستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حوال العالم"**، ترجمة: مركز إدراك للدراسات والإستشارات، المركز الإسباني للدراسات الإستراتيجية، القسم الثاني، الجزء الرابع، (ب.س.ن)، ص 19.

كما تحتوي على مطار للهبوط العسكري والرسو البحري للقطع الفرنسية الحربية، بالإضافة إلى عربات قتالية وأسراب من طائرات الإستطلاع والنقل والإمداد والطائرات المروحية.

قاعدة أبيدجان بساحل العاج

تقع بمنطقة بوربون في ساحل العاج تضم كتيبة للمشاة مجهزة بالعربات القتالية وطائرات الإستطلاع والنقل والإمداد وطائرات مروحية، كما تضم حوالي 450 عنصر من الجيش الفرنسي وتعتبر قاعدة للعمليات المتقدمة تقوم بمهام مختلفة في المنطقة، بالتنسيق العملياتي مع الوحدات المنتشرة عبر منطقة الساحل.

قاعدة ماداما بالنيجر

شيدت هذه القاعدة من طرف فرنسا في شمال النيجر سنة 2014 بصفة مؤقتة، حيث تقع بالقرب من الحدود المشتركة بين النيجر والتشاد وليبيا، يقدر تعداد الجنود الفرنسيين فيها حوالي 200 عنصر، كما انها مدعمة بسرب من طائرات الإستطلاع دون طيار، وكان الهدف من تأسيسها هو مواجهة ضغط الجماعات المسلحة في ليبيا والنيجر ومالي.

قاعدتي غاو وتيساليت في مالي

أقيمت هاتين القاعدتين تزامنا مع بدأ العملية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي، المعروفة تحت اسم عملية برخان (Operation Barkhan) التي بدأت سنة 2014، حيث ضمت القاعدتين حوالي 110 عنصر من القوات الفرنسية يتمركز معظمهم في مدينة غاو شمال مالي، بالإضافة إلى مختلف العتاد التابع لها من عربات قتالية وطائرات الإستطلاع والإمداد والطائرات المروحية. أضيفت قاعدة ثالثة في شمال مالي مطلع عام 2018 بمدينة ميناكا، والغرض من تلك القواعد الثلاثة هو بسبب قربها من الحدود المشتركة بين مالي والجزائر والنيجر وبوركينافاسو، حيث أن الغرض الظاهر من عملية برخان وتلك القواعد، هو محاربة إنتشار الجماعات الجهادية المسلحة في المنطقة، بعد إنهيار النظام الليبي وكذا الإنقلاب العسكري في مالي عام 2012.

2) الأفريكوم القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا

برزت الإهتمامات الأمريكية بالقارة الأفريقية عبر العديد من البرامج والشراكات منذ مطلع الألفية الجديدة، شملت كل من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى كمبادرة بان ساحل (Pan sahel) مطلع 2002، بهدف تعزيز التعاون العسكري والأمني مع مالي والتشاد والنيجر وموريتانيا في

البداية، لتتوسع المبادرة فيما بعد لتشمل الجزائر وبوركينافاسو والمغرب ونيجيريا والسنغال وتونس، في إطار الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب. في الجهة المقابلة أطلقت الو م أ ما أسمته "عملية الحرية الدائمة" (Operation Eenduring Freedom)، عبر إنشاء قوة العمل المشتركة الموحدة في منطقة القرن الأفريقي وشمال أفريقيا المرتبطة بحربها العالمية على الإرهاب، التي أُسندت مسؤوليتها فيما بعد إلى القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا في الفاتح من نوفمبر 2008[1].

القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (United States Africa Command –USAFRICOM-)، بدأت نشاطها بصفة رسمية في الأول من أكتوبر 2008، غير أن ظهورها لأول مرة كان في 06 فيفري 2007 من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bush)، لتكون بمثابة جهاز أمني مسؤول عن جميع الدول الأفريقية بإستثناء مصر[2]. يعمل بهذه القاعدة حوالي ألف عنصر من بينهم 300 عنصر من القوات الخاصة الأمريكية و250 من الإستخبارات المركزية، تقدر ميزانيتها بحوالي 350 مليون دولار، وتدعم قيادة الأفريكوم قوات المهام المشتركة الأمريكية في القرن الأفريقي، التي يبلغ عددها حوالي ألفين عنصر المتواجدة بجيبوتي، وهي تمثل قاعدة أخرى لنشاط الأفريكوم، تضم قوات للتدخل والردع وقوات جوية متخصصة[3].

يقع مقر قيادة الأفريكوم في مدينة شتوتغارت الألمانية نظرا لرفض الدول الأفريقية التي إرتأت الو م أ أنها مناسبة لإستقبال القاعدة على أراضيهم، وتسعى الو م أ من خلال الأفريكوم إلى مجابهة التواجد العسكري للقوى الأوروبية على رأسها فرنسا وإيطاليا في إطار الصراع على مناطق النفوذ، خصوصا بعد الإمتداد الصيني إلى المنطقة وإنشائها لقاعدة عسكرية في جيبوتي سنة 2017، زيادة على إمتدادها الإقتصادي الناعم لمعظم القارة الأفريقية، وكذلك القاعدة اليابانية في جيبوتي التي أنشأت سنة 2011.

بذلك نرى أن الاهتمام بالتواجد العسكري الدائم وليس الظرفي من طرف القوى الكبرى في المنطقة، يعكس مدى الموقع والأهمية الجيوستراتيجية لشمال غرب أفريقا في سياساتها القائمة.

---

[1] محمود زكرياء، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] إبراهيم شابير الدين، **"الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"**، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 23 يونيو 2013.

الفرع الثالث: التدخلات العسكرية المباشرة في المنطقة

توالت التدخلات العسكرية المباشرة في غرب أفريقيا من طرف القوى الكبرى، كلما إرتأت أن مصالحها المباشرة قيد التهديد سواء من طرف نظام مارق حسب توصيفهم المعتاد، أو من طرف الجماعات المسلحة المتطرفة التي إستوطنت المنطقة بسبب الفراغ الأمني المصاحب لسقوط العديد من الأنظمة نتيجة لأحداث الربيع العربي، كل ذلك فتح الباب أمام الدول الأوروبية لإستخدام الذرائعية لإستصدار قرارات من مجلس الأمن، تبيح التدخلات العسكرية الأحادية أو المتعددة على رأسهم فرنسا المستعمر القديم لدول المنطقة، ولعل أبرز تلك التدخلات هو التدخل في أزمة روندا سنة 1994 أثناء الحرب الأهلية بين فصائل التوتسي (Tutsi) والهوتو (Hutu)، التي أسقطت النظام الملكي وأسست لنظام جمهوري، كل ذلك أدى بفرنسا إلى التدخل تحت ذريعة إرساء السلام، غير أن إسائتها للتدخل أحدث مجازر مروعة ضد الإنسانية راح ضحيتها أكثر من مليون شخص. نجد أيضا التدخل الأمريكي في الصومال بعد مقتل عدد من جنود البحرية سنة 1993 في عهد الرئيس بيل كلينتون (Bill Clinton)، تابعين لفرقة نخبة العمليات الخاصة الأمريكية التي كانت متمركزة في مطار مقديشو الدولي التي كلفت بتصفية بعض قادة العشائر اليمنية.

نحاول بذلك التطرق إلى بعض حالات التدخل العسكري المباشر كعينة في منطقة شمال غرب أفريقيا، من خلال التدخل البريطاني في سيراليون وتدخل حلف شمال الأطلسي (NATO) في ليبيا في مارس 2011، والتدخل الفرنسي في مالي في أفريل 2012 وكذا العملية العسكرية برخان في غرب أفريقيا.

1) التدخل العسكري البريطاني في سيراليون

باليسر (Palliser) هو إسم عملية التدخل العسكري في سيراليون في بداية شهر ماي عام 2000، إحدى المستعمرات البريطانية القديمة منذ بدايات القرن التاسع عشر، حيث كان التدخل في بداية الأمر محدود النطاق بغرض إجلاء الرعايا البريطانيين العالقين بين معارك الحرب الأهلية في سيراليون. وقد تم ذلك من خلال إرسال فرق إستطلاع للعمليات العسكرية لتأمين مطار لونجي (Lungi Airport)، بعد وصول الجبهة الثورية المتحدة (Revolutionnary United Front) المعارضة إلى العاصمة فري تاون (Freetown)، وقد تم إتخاذ قرار بتحويل تلك البعثة إلى عملية تهدف إلى تعزيز مهام الأمم المتحدة،

المقترح الذي قدمه الجنرال ريتشاردز (Richards) قائد القوات البريطانية في العاصمة فري تاون في سيراليون[1].

بعد إجلاء الرعايا البريطانيين عمدت القوات البريطانية على المساعدة لتحرير وإجلاء قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات المحاصرة من طرف الجبهة الثورية المتحدة، وكان ذلك عبر تدعيم القوات البريطانية للجيش السيراليوني وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث دارت معارك ضارية في العاصمة فري تاون ومطار لونجي، رجحت فيها الكفة في الأخير للقوات المتحالفة، وتراجع الجبهة الثورية خصوصا بعد إلقاء القبض على قائدها فوداي سنكوه (Foday Sankoh)، الأمر الذي أثر على تماسك الجبهة ودخولها في فوضى، أدت بها إلى الرضوخ وتسليم سلاحها وتوقيع إتفاق السلام مع الحكومة السيراليونية، إنسحبت القوات البريطانية بعدها في سبتمبر سنة 2000، كما إكتملت عملية نزع سلاح الجبهة وكذا تسريح مقاتليها، وإعادة إدماجهم ضمن القوات المسلحة السيراليونية بحلول سبتمبر عام 2001[2].

2) التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا

كغيرها من الدول العربية شهدت ليبيا تغيرات جيوسياسية جراء إحتجاجات ما سمي بالربيع العربي التي إندلعت مطلع شهر فبراير سنة 2011، وهي الإحتجاجات التي تم مواجهتها من طرف نظام القذافي بقمع عسكري شديد إستخدمت فيه الأسلحة والذخائر الحية، الوضعية التي خلفت إنقساما بين قيادات الجيش وكذا النخب السياسية وبين شرائح المجتمع، أدى ذلك بقوات النظام إلى إرتكاب مجازر ضد المحتجين، تم خلالها فتح خزائن السلاح للمؤيدين لنظام القذافي الذين بدورهم إرتكبوا مجازر في صفوف المحتجين ضد نظام القذافي.

نظرا لذلك الوضع وتردي الوضع الإنساني قدم مجلس التعاون الخليجي طلبا لجامعة الدول العربية للبحث عن سبل لوضع حد لتجاوزات نظام القذافي ضد المدنيين، كما أصدر قرار دعى فيه مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته إتجاه الوضع في ليبيا، وإتخاذ إجراءات كفيلة لفرض حظر جوي على الطيران العسكري الليبي بصفة عاجلة لإقامة مناطق آمنة لحماية الشعب الليبي[3].

---

[1] Aline Leboeuf, **"L'intervention Britannique en Sierra Leone (2000-2002)"**, Centre de Doctrine d'Emploi des Forces, Lettre du Retex-Recherche, N°= 10, 27 Janvier 2014.

[2] Ibid.

[3] خالد حساني، "**بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 425، 2014، ص 54.

في السابع عشر من مارس 2011 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973، يقضي بإتخاذ كل السبل التي من شأنها حماية المدنيين الليبيين، معتبرا أعمال العنف التي يقوم بها نظام القذافي يمكن ترقيتها إلى صنف الجرائم ضد الإنسانية، بذلك تم إحالة الوضع في ليبيا على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في فبراير 2011[1]، لعبت فرنسا دورها الإعتيادي في إتخاد ذلك القرار الذي يقضي بتدخل حلف الناتو (NATO) لإزاحة نظام القذافي، حيث إقترح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (N. Sarkozy) ثلاث خيارات أولها إقامة منطقة حظر جوي، والثاني ضربة جوية كفيلة بالقضاء على الإمكانيات العسكرية لنظام القذافي، والإقتراح الثالث هو عملية عسكرية برية جوية، الإقتراح الذي رفضه المعارضين الحاملين للسلاح ضد نظام القذافي سعيا للتحرر بأنفسهم من قبضته[2].

بذلك تم وفقا لقرار مجلس الأمن حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا، ومنع القذافي وعائلته والعديد من المسؤولين في نظامه من السفر خارج ليبيا مع تجميد أرصصدتهم المالية، ليبدأ التدخل بمشاركة العديد من الدول الأروبية من حلف الناتو، إلى جانبهم بعض من الدول العربية على رأسهم قطر والإمارات إنتهى الأمر بسقوط نظام القذافي.

3) التدخل العسكري الفرنسي في مالي

سيرفال (Serval) ومضمونها القط الوحشي (فصيلة من السنوريات)، هو إسم التدخل العسكري الفرنسي في مالي منتصف جانفي سنة 2013، تدخل جاء بعد مشاهد من أحداث متسلسلة كانت خلفياتها الظاهرة هي الإنعكاسات السلبية للتدخل العسكري في ليبيا، وعودة المقاتلين الطوارق إلى شمال مالي بعدما كانوا مجندين في فصائل القذافي في ليبيا، وكذا الإنقلاب العسكري في مالي ضد الرئيس أمادو توماني توري (A.T. Touri)، الذي قاده مجموعة من الضباط على رأسهم أمادو سانغو (A.Sango) في أواخر مارس 2012. أما الخلفيات العميقة تتمحور حول شكل الدولة الهش القائم على سياسات عدم المساواة والتفقير الممنهج لمناطق الشمال التي يسكنها الطوارق، وكدا فساد البرجوازية الحاكمة من قبيلة البمبارا (Bambara)، حيث إمتد ذلك الفساد والتفرقة واللامساواة إلى الجيش وقياداته ما أدى إلى تأزم الوضع وإنفجاره[3].

---

[1] نفس المرجع، ص 54.

[2] عبد النور بن عنتر، "**الأزمة الليبية: معطى جيوبوليتيكي جديد**"، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 27 يناير 2013.

[3] Camille Gantier,**"Galy, Michel, La guerre au Mali, Comprendre La crise au Sahel et au Sahara Enjoux et Zones d'Ombre"**, Cahiers d'Etudes Africaines, N°= 219, 2015.

بعد سقوط شمال مالي في أيادي مقاتلي الطوارق المدعومين بالحركات الجهادية، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) إستقلال دولة أزواد (Azwad) في بداية أفريل 2012[1]، بعد سيطرة الجماعات الجهادية على شمال مالي، خصوصا بعدما تبين ضعف مقاتلي الطوارق وتراجعهم أمام ضغط تلك الجماعات، أحدث الأمر قلق دولي نظرا لِاحتمالات إنفجار الوضع في الساحل، أمام ذلك إتخذ مجلس الأمن القرار رقم 2056 الذي عملت فرنسا على صياغته، يقضي بتدخل عسكري في شمال مالي لوضع حد لتقدم الجماعات المتطرفة جنوبا بإتجاه العاصمة باماكو في غضون 45 يوما. تدخلت القوات الفرنسية في مالي مدعومة بالقوات الأفريقية لمجموعة الإيكواس، تكلل ذلك بوقف تقدم الجماعات الإرهابية وتراجعها، كما تم إتخاذ قرارات أخرى كالقرار رقم 2085 الذي يقضي بتشكيل بعثة دعم دولي إلى مالي (MISMA)، وكذا القرار رقم 2100 الذي يقضي بتحويل إسم ومهام بعثة (MISMA)، إلى بعثة الأمم المتحدة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) لضمان السير الحسن للعملية السياسية في مالي.

4) من عملية سيرفال إلى عملية برخان

نظرا لتعاظم نشاط الجماعات المسلحة وتزايد الهجمات التي إستهدفت عدة دول في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، كالهجوم على فندق (Splendid Hôtel) بواغادوغو عاصمة بوركينافاسو في 15 يناير 2016 الذي أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنه، والهجوم على فندق (Rdisson blu) بالعاصمة باماكو في مالي في نوفمبر 2015[2]، وكدا الهجوم المسلح الذي نفذته جماعة الموقعون بالدماء أحد أفرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، على المجمع الغازي تيقنتورين جنوب الجزائر، وغيرها من الأعمال العدائية ضد دول المنطقة، عملت فرنسا على تحويل عملية سيرفال محدودة التوقيت إلى عملية برخان (Barkhan) غير محددة الزمن، حيث يعتبرها البعض أكبر عملية للجيش الفرنسي خارج حدوده منذ نهاية سياسته الإستعمارية في أفريقيا.

إنطلقت عملية برخان المفتوحة في الفاتح من أوت سنة 2014 لتشمل عملياتها منطقة الساحل ككل من تشاد إلى موريتانيا، وقد بلغت عدد القوات المستخدمة في العملية في البداية 3500 جندي

[1] Luis Simon et Autres, Op.cit., p 20.

[2] سيدي أحمد ولد الأمير، **"عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق"**، مركز الجزيرة للدراسات (jcs)، 04 فبراير 2016.

إرتفع ذلك العدد إلى 5100 جندي بحلول سنة 2020[1]، زيادة على العتاد الحربي من طائرات مقاتلة ومدرعات ومروحيات قتالية ومسيرات الدرون القتالية، وقد تلقت فرنسا الدعم من العديد من الدول الأروبية، مثل التشيك والمجر وهولندا والبرتغال والسويد وإستونيا وإيطاليا وغيرهم، من خلال عناصر مجموعة تاكوبا (Takoba) من القوات الأروبية المقاتلة، التي إستعانت بها فرنسا محاولة منها لتدويل عمليتها العسكرية في الساحل الأفريقي، كما إستعانت بدعم جميع قواتها وقواعدها المنتشرة في المنطقة.

وقد أُسند لعملية برخان المهام القتالية ضد الجماعات المسلحة عبر ثلاث مهام رئيسية[2]:

- العمليات القتالية التي تأخذ غالبا شكل التطويق والمحاصرة والبحث والإستكشاف، وكذا عمليات التحييد للجماعات المسلحة وعمليات الضبط للأسلحة والذخائر.
- الإندماج المدني مع السكان المحليين من خلال إبداء حسن النية، عبر حفر الآبار وتوزيع المؤن والخدمات الطبية.
- تدريب القوات المحلية والتأكد من جاهزيتها لمواجهة مختلف التحديات الأمنية.

على الصعيد الدبلوماسي عملت فرنسا بجانب بعثة الأمم المتحدة مينوسما (MINOSMA)، وكذا الوساطة الدبلوماسية التي تقودها الجزائر وبوركينافاسو وموريتانيا والنيجر[3].

المعروف أن التدخل الفرنسي يصب دائما في خانة الحفاظ على مصالحها الخارجية ومناطق نفوذها الحيوية، ففي عام 2008 أشار الكتاب الأبيض (Le livre Blanc) حول الدفاع والأمن القومي الفرنسي؛ إلى أن أفريقيا عموما وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تحديدا، تشهد تطورات أساسية لها تأثير مباشر على المصالح الفرنسية، كما أشار أيضا إلى الرغبة الملحة لبقاء فرنسا حاضرة في أفريقيا، وهو ما يتطلب إصلاح جذري لعلاقاتها القديمة مع دول المنطقة المبنية على إتفاقيات ثنائية غير متوازنة، لتصبح إتفاقيات تعاون على جميع الأصعدة لإعطاء صورة أكثر إنصافا عبر علاقات متساوية[4]، ولا تقتصر على التدخلات فحسب بل تشمل مختلف سبل التعاون مع إستخدام مصطلح الشركاء عوض المستعمرات.

---

[1] مايكل شوركين، **"تقييم العقيدة الفرنسية لمكافحة التمرد في الساحل الأفريقي"**، ترجمة محمد محمود السيد، مركز المستقبل للبحث المتقدم والدراسات (FARSC)، 16 ديسمبر 2020.

[2] نفس المرجع.

[3] سيد أحمد ولد الأمير، مرجع سابق.

[4] Emmanuel R. Goffi, **"Opération Barkhane: Entre Victoires Tactique et Echec Stratégique"**, Centre Francopaix en Resolution des Confilts et Missions de Paix, Rapport N°=03, Juin 2017, p 20

المبحث الثاني

مظاهر التهديد الإرهابي للأمن الوطني الجزائري

- **المطلب الأول:** كرونولوجيا ظاهرة الإرهاب في شمال غرب أفريقيا
- **المطلب الثاني:** مظاهر التهديد الأمني
- **المطلب الثالث:** مظاهر التهديد الاقتصادي
- **المطلب الرابع:** مظاهر التهديد الاجتماعي

نظرا للفراغ الأمني المصاحب لإنهيار أنظمة العديد من دول الجوار الجزائري وعدم الاستقرار الذي يميز بعضها جراء الإنقلابات العسكرية المتكررة، خلق ذلك حيزا واسعا من الجغرافيا يفتقد إلى سلطان الدولة، التي تقع تحت وطأة المعارك بين مختلف الفواعل الدولاتية وتحت الدولاتية، من إثنيات ومجموعات مسلحة وجماعات متطرفة، هذه الأخيرة وجدت موطئ قدم آمن لها في المناطق الشاسعة الأمر الذي جعلها ذات تأثير دولي، كتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية ومختلف الفروع التابعة للتنظيمين، بالإضافة إلى التنظيمات المحلية أخرى التي كان لنشاطها الأثر السلبي على الأمن الوطني الجزائري بمفهومه الموسع.

المطلب الأول: كرونولوجيا ظاهرة الإرهاب في شمال غرب أفريقيا

يرجح مختلف الأكاديميين المختصين في قضايا الجماعات المسلحة النشطة في مجال قضايا الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي وشمال أفريقيا، أن النواة الأولى لإنتشار ظاهرة الإرهاب في هذه المناطق يعود إلى مُفرزَات العشرية السوداء في الجزائر بعد إلغاء المسار الإنتخابي في الثاني عشر من يناير 1992، وفقا لقرار المجلس الأعلى للأمن القاضي بإلغاء مسار الانتخابات التشريعية، التي أسفرت عن الفوز بالأغلبية للجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS (Front Islamique du Salut) وحلها كحزب معتمد، كانت نتيجة ذلك إشتعال إحتجاجات عنيفة لأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ قوبلت بالعنف من طرف النظام الجزائري، حيث أدى ذلك بأنصارها إلى تبني العنف المسلح ضد النظام من خلال تشكيل جناح مسلح سنة 1993 تحت إسم الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) (Armée Islamique du Salut)، ولم يكن الجيش الإسلامي للإنقاذ الطرف الوحيد المسلح بل ظهرت قبله الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، كتنظيم إرهابي أكثر تنظيما وإستقطابا للأفراد الناقمين على النظام، جراء الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد نتيجة لإنخفاض مداخيل النفط، غير أن الجيش الإسلامي للإنقاذ تنازل عن العمل المسلح سنة 1997، ضمن مسار مفاوضات سرية مع النظام الجزائري توج بإتفاق هدنة والتخلي عن السلاح، لتكتمل صور ذلك الاتفاق بعفو شامل لعناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ مطلع سنة 2000.

الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)

ظهرت في بداية الأمر باسم الجماعة الإسلامية المسلحة (Groupe Islamique Armé) بدايات سنة 1993، حيث إعتبرت من أبرز التنظيمات الإرهابية المتشددة ذات البعد الفكري التكفيري في الجزائر، إذ تعتبر أحد الفروع المنشقة عن الحركة الإسلامية المسلحة (Movement Islamique Armé) التي أسسها مصطفى بويعلي (Mustapha Bouyali) سنوات الثمانينات، ويُعتبر منصوري ملياني

(Mansouri Meliani) المؤسس الأول للجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، في أفريل 1992 بأعالي جبال ولاية المدية في الجزائر، ليتعاقب على قيادتها أكثر من إثنى عشرة أميرا تم تصفيتهم جميعا، خلال عملهم المسلح ضد قوات الأمن والجيش الجزائري، من بينهم أمراء كانوا مقاتلين بارزين سابقين في أفغانستان، وهم بعيدين في معظمهم عن توجهات الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، وقد كانت الجماعة تضم توجيهن داخل سلفيتها الجهادية؛ الأول يعتبر نظام الحكم في الجزائر منحرف عن الإسلام، أما الثاني فيعتبر أن المجتمع بأسرِهِ يجب أن يخضع لعقوبة المرتد عن الإسلام إن لم ينتهج نَهجَهُم[1]، كان نتيجة ذلك مجازر إرتكبت في حق المدنيين العزل في تلك الفترة.

مع مطلع عام 1998 تحولت الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) إلى ما عرف فيما بعد، باسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال (The Salafist Group for Preaching and Combat) المعروفة إختصارا بـ (GSPC)، حيث كان ذلك التحول أكثر هيكلة وتنظيما من خلال تشكيل مجلس للأعيان (Council of Notables) بغية قيادة التنظيم، يضم في هيكله القادة الأمراء لمختلف نواحي النشاط المسلح، كما تم تأسيس مجلس للشورى (The Advisory Council) يضم في هيكله الأمراء رؤساء اللجان المختلفة (الإتصال، العسكرية، الإقتصادية...إلخ)[2]، مع تقسيم الرقعة الجغرافية للجزائر إلى تسعة (09) نواحي حددت ثلاثة منها للعاصمة الجزائر، وناحيتين لمنطقة القبائل وثلاث نواحي بالجنوب الغربي إلى الحدود مع المغرب، والناحية الأخيرة ضمت منطقة الجنوب الشرقي بقيادة أحد الأمراء الملقب بكنية (الأعور) وهو مختار بلمختار[3]، وهي الناحية التي كانت نواة لأحد أفرع تنظيم القاعدة الأم الذي عرف فيما بعد بإسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بذلك يصبح التنظيم الوحيد الذي أخذ الطابع العالمي بعدما إنحصرت نشاطاته في البداية داخل الجزائر فقط.

الفرع الأول: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)

في خطاب مُتلفز يوم الحادي عشر من سبتمبر 2006 للقيادي الثاني في تنظيم القاعدة الأم أيمن الظواهري (Ayman E-zawahiri)، أُعلن عن إنضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم

---

[1] تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، **"الإسلامية، العنف والإصلاح في الجزائر: قلب الصفحة"**، المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) (ICG)، القاهرة، رقم 29، 30 تموز 2004، ص 14.

[2] Mohmed Fall Ould Bah, **"Economic Politique des Conflits au Nord-Mali"**, Institut d'études de Sécurité (IES), Rapport sur la Paix et La sécurité dans L'espace CEDEAO, N°= 02.

[3] Ibid.

القاعدة الأم الذي يتزعمه أسامة عوض بن لادن[1]، ليصبح تحت إسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (Al Qaïda au Maghreb Islamique) رسميا في مطلع جانفي 2007، حيث أدرجت بذلك على القائمة الرسمية للتنظيمات الإرهابية للولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وروسيا، بسبب إنضمامها المباشر لتنظيم القاعدة الأم. كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تحت قيادة عبد المالك دروكدال (A.E Droukdal) الملقب بأبو مصعب عبد الودود، أحد أمراء الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ عام 2004، بذلك شكل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الجناح المسلح الرابع لتنظيم القاعدة، بعد تنظيم أفغانستان الجناح الأول، وتنظيم العراق الجناح الثاني، وتنظيم السعودية الجناح الثالث وهي الأجنحة الرئيسية للتنظيم التي أكسبته طابع العالمية[2].

حافظ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على هيكل الجماعة السلفية للدعوة والقتال، من خلال تقسيم الجزائر إلى أربعة إمارات كل إمارة تضم مجموعة من الكتائب، كما حافظت على مجلس الشورى الذي ترأسه عبد المالك دروكدال، وكذا مجلس الأعيان الذي أُسند إلى الحسن رشيد البليدي (Alhassan R.El Bolaidi)، كما تم إعادة تنظيم هيئة الجند من خلال دمج السرايا والإمارات الأربعة التي أحدثها التنظيم داخل الجزائر وهي:

- إمارة الوسط وتضم جند الأهوال وجند الأنصار وجند الإعتصام، وكلها تنشط في الوسط والعاصمة.
- إمارة الشرق تضم العديد من السرايا في ولايات جيجل وسكيكدة وقسنطينة.
- إمارة الغرب تضم العديد من السرايا والكتائب، منها كتيبة حُماة الدعوة السلفية بزعامة سليم الأفغاني (S. Alafghani).
- إمارة الصحراء التي كانت بقيادة يحي جوادي (Y. Djouadi) إلى غاية سنة 2007، خلفه بعدها موسى أبو داود (Moussa A.Daud)، ثم جمال عكاشة (Dj.Akacha) المدعو يحي أبو الهمام[3]؛ ومعظمهم من أبرز القادة في تنظيم القاعدة، كما تضم هذه الإمارة أبرز خمسة كتائب التي إعتبرت نواة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهم كتيبة الملثمون بقيادة مختار بلمختار

[1] Clémence Pernin et Houari Sayad, **"Le Sahel: Terrain de Jeu d'Al-Qaïda au Maghreb Islamique (AQMI)"** , Les Cahiers d'outre-mer, 2011 ; N°=255, p 445.

[2] Mehdi Taje, **"La Réalité de La Menace d'AQMI à L'aune des Révolutions Démocratique au Maghreb"**, Géostratégiques, N°= 32, 3eme trimestre, 2011, P 281.

[3] Djallil Lounnas, **"Al-Qaïda au Maghreb Islamique et La Crise Malienne "**, Sécurité Globale, N°= 22, été 2012, p 45.

(M. Belmokhtar)، وكتيبة طارق بن زياد بقيادة محمد غدير (M. Ghadir)، وكتيبة الفرقان بقيادة جمال عكاشة فيما بعد، وكتيبة الأنصار التي كان يقودها الأمير الطارقي أحمد آغ أَمَامْ (A. Agh Amam)، وكتيبة مالك عبد الكريم ذو الجنسية المالية، وكتيبة الموقعون بالدماء وهي كتيبة شكلها مختار بلمختار بعد إنشقاقه عن كتيبة الملثمون في أكتوبر 2012، حيث تعد أولى عملياتها الإرهابية الهجوم على قاعدة الحياة والقاعدة الغازية تقنتورين منتصف يناير 2013.

يعود سبب تغلغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى الصعيد الإقليمي بمنطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى، إلى الضربات المفصلية التي تلقاها التنظيم من طرف قوات الجيش والأمن الجزائري، من خلال إستراتيجية عسكرية مدروسة وناجعة ناتجة عن تجربة العشرية السوداء سنوات التسعينات، كما أن إقليمة التنظيم تجلت في إنضمام ومبايعة تنظيمات إرهابية محلية من ليبيا وتونس والمغرب لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، منها الجماعة المغربية المقاتلة (Le Groupe Islamique Combattant Marocain)، والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة (Le Groupe Islamique Combattant Libyen)، والجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة (Le Groupe Islamique Combattant Tunisien)، وكان ذلك وفق وثيقة إنضمام صادرة سنة 2006، كما ضمت أيضا بعض الجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل الأفريقي[1]، بذلك قادت القاعدة أعمال عدائية مكثفة في معظم بلدان المغرب العربي ومنطقة الساحل منذ سنة 2007.

الفرع الثاني: التنظيمات الإرهابية الأخرى في المنطقة

حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO)

تُعتبر حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (Le mouvement pour L'unicité et Le djihad en Afrique de L'ouest) تنظيم حديث التأسيس، ظهر إلى الوجود في العمل المسلح كتنظيم إرهابي مطلع أكتوبر 2011، ويشير العديد من الباحثين إلى أن الحركة ظهرت من خلال إنشقاقها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من قبل أعضاء غير جزائريين، وهذه الأخيرة تعد من بين أسباب الإنشقاق نظرا لسيطرة الإرهابيين دوو الجنسية الجزائرية على قيادة التنظيم، كما يتهم قادة حركة التوحيد قادة تنظيم القاعدة بعدم القيادة الواضحة وتضارب الرؤى الجيوسياسية، حيث رسم قادة الحركة خريطة

[1] Sonia Le gouriellec, **"Les Organisations Combattantes Irrégulières du Maghreb"**, Institut de Stratégie Comparée (ISC), N°= 103, 2013/2, p 165.

عمل تنظيمهم لتشمل مختلف المناطق الإقليمية، على إعتبار منطقة شمال مالي قاعدة للإنطلاق في عملهم المسلح[1]، ويعتبر العنصر السابق في تنظيم القاعدة سلطان ولد بادي (Soltan O.Badi) القائد الفعلي للحركة إلى جانب أحمد ولد عامر (A.O Amer) الملقب بأحمد التلمسي، كما يتولى مسؤولية الإفتاء في الحركة المدعو حمادة ولد محمد خيري (H.O-Mohamed Khayri) الملقب بأبي القعقاع، والمدعو عدنان أبو وليد (A. A-walid) ناطق رسمي للحركة[2]. تُعتبر الحركة الأكثر نفوذا في المنطقة بتوجهها السلفي الجهادي، حيث إعتمدت في عملها المسلح أسلوب التفجيرات الإنتحارية، وإستراتيجية إختطاف الأجانب من غير المسلمين وحتى المسلمين، الذين تعتبرهم مرتدين أو منتمين إلى دول مرتدة حسب تفكيرهم.

إتبعت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا أسلوب قائم على لمسة محلية ورموز إقليمية قائمة على مظاهر التدين، من خلال العمل على الإتصال المباشر مع المجتمعات المحلية والدينية في منطقة شمال مالي ومناطق مجال نشاطها، لا سيما قبائل الفولاني والسونغاي الذين طلبوا مساعدة الحركة في فرض الشريعة داخل المجتمع، كما عملت الحركة على فتح أبواب التجنيد "تجنيد بلا حدود"، الذي يقوم على عدم إعطاء أهمية لأصول المقاتلين الراغبين في التجنيد ضمن صفوفها، حيث يعتبروا أن ذلك يزيد من مصداقيتهم الجهادية[3]، مستغلة في ذلك حوافز مالية تمنحها للمجندين والراغبين في التجنيد من خلال الأموال المحصلة من الفدية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الحركة حصلت على ما يقارب 15مليون أورو من أموال الفدية مقابل تحريرها للرهائن الذين إختطفتهم في المنطقة. بذلك ونظير تلك الأعمال أدرجت كتابة الدولة الأمريكية حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وقادتها أحمد التلمسي وحمادة خيري وسلطان ولد بادي، ضمن القائمة السوداء للمنظمات الإرهابية التي ينطبق عليها المرسوم الأمريكي رقم 13224، الذي يجمد ممتلكات ويحظر التعامل مع الأشخاص الذين يرتكبون أعمال إرهابية او يهددون بإرتكابها أو يدعمونها.

[1] **"Le Terrorisme en Afrique du Nord et au Sahel: La Menace Régionale se Répand-Elle ?"**, Service Candien du Renseignement de Sécurité (SCRS), Décembre 2016, p 20.
[2] Mohamed Fall ould bah, Op.cit.
[3] Rikke Hagegaard, "**La Charia, -Business du Désert-: Comprendre Les Liens Entre Les Réseaux Criminels et Le djihadisme dans Le nord du Mali"**, Air and Space Power Journal, 27 September 2018, p 62.

جماعة أنصار الدين (AD)

ظهرت جماعة أنصار الدين (Ansar Dine) إلى الوجود مطلع نوفمبر 2012 بشمال مالي، بزعامة الطارقي إياد آغ غالي (Iyad Agh Ghali) السلفي المتشدد، ذلك ما طبع توجه الحركة في الإتجاه السلفي الجهادي ذو الطابع الإستقلالي، ويعتبر إياد غالي من القادة الذين قادوا تمرد الطوارق سنوات التسعينات، حيث كان يتميز بأفكاره القومية في بداية نشاطه المسلح قبل أن يتحول إلى شيخ سلفي ذو فكر جهادي[1]، الأمر الذي يبرر سبب إنهاء مهامه من منصب قنصل دولة مالي في السعودية سنة 1992، كما كان له الدور الفعال في عملية تحرير بيار كماث (Pierre Camatte) الذي إختطفته القاعدة في مالي في نوفمبر 2009[2].

تتشكل جماعة أنصار الدين من مزيج من أبناء قبائل الإيفوغاس وقبائل الفولاني من رعاة المواشي، حيث كانت الدعوة للإنضمام إلى الجماعة قائمة على مبدأ الدفاع عن مجتمعات الفولاني، ضد الأعمال الإنتقامية وسرقة المواشي التي يرتكبها عناصر القوات العسكرية والأمنية المالية النظامية[3]، وقد فرضت الحركة الشريعة الإسلامية على نطاق واسع في المناطق التي سيطرت عليها، كما أسست مراكز لمجالس محلية لتسيير القرى والبلدات تحت سيطرتها في منافسة واضحة لسلطة الدولة في مالي، بذلك خاضت معارك ضارية ضد الحكومة المالية بعد إنقلاب 2012، وكانت تلتقي مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد في مطلب الإستقلال الكلي لإقليم أزواد، غير أن هذا المطلب لم يعد أساسي بسبب نشوب خلافات بينهما، حيث إتهمت أنصار الدين الحركة الوطنية لتحرير أزواد بانها علمانية، ذلك ما أدى بها إلى تخفيض مطلبها إلى الحكم الذاتي الموسع، يسمح بإقامة حكم قائم على الشريعة الإسلامية بحكم أن 95% من الشعب المالي مسلم.

تنظيم المرابطون (Al-mourabitoune)

نشأ تنظيم المرابطون في شهر أوت 2013 من خلال إندماج فصيلين من أهم الفصائل الإرهابية النشطة في منطقة الساحل الأفريقي، وهما تنظيم جماعة الملثمون بقيادة مختار بلمختار وتنظيم (حركة) التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا بقيادة أحمد ولد العامر، ظهر بذلك إلى الجود تنظيم المرابطون بقيادة أبو بكر المصري (A. Al-massri)، ثم أحمد ولد العامر (A.W.Al-ameur) ثم عدنان أبو الوليد

[1] محمد محمود أبو المعالي، "**إمارة أزواد السلفية... هل أزفت ساعة الميلاد؟**"، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، مارس 2012.

[2] Mohamed Fall Ould Bah, Op.cit.

[3] **"Le Terrorisme en Afrique du Nord et au Sahel: La Menace Régionale se Répand-Elle ?"**, Op.cit., p 24.

الصحراوي (A.A.El-sahraoui)، بعدها نصب مختار بلمختار أميرا للتنظيم مطلع 2015، وقد تبنى التنظيم العديد من العمليات الإرهابية داخل مالي وخارجها في الجزائر وموريتانيا ومصر والنيجر.

جماعة نُصرة الإسلام والمسلمين

نشأ تنظيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (Group for the Support of Islam and Muslims) مطلع شهر مارس 2017، نتيجة لإندماج ثلاثة تنظيمات إرهابية هي تنظيم انصار الدين بقيادة إياد آغ غالي، وتنظيم إمارة منطقة الصحراء الكبرى بقيادة يحي أبو الهمام، وتنظيم كتائب ماسينا (Macina) بقيادة أمادو كوفا (Amadou Koufa)، حيث تم إعلان إتفاق الإندماج على أحد القنوات التلفزيونية الموريتانية للأخبار من طرف المدعو أبو عبد الرحمان الصنهاجي، الذي يشغل منصب القاضي في تنظيم القاعدة وإسمه الحقيقي علي مايشو مغربي الجنسية، وقد كان لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين أعمال إرهابية في مالي والجزائر وموريتانيا والتشاد، خصوصا الإعدامات لما يسمونهم بالمرتدين أو الخونة المتعاملين مع الأجهزة الأمنية الرسمية، أو مع القوات الأجنبية المتواجدة في المنطقة على رأسها القوات الفرنسية.

تنظيم بوكوحرام (Bokoharam)

تأسس تنظيم بوكوحرام أو ما يسمى بجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، في قرية مايدوجوري (Maiduguri) في ولاية بورنو شمال نيجيريا سنة 2002، وهي إحدى الحركات ذات الطابع الديني التي تسعى إلى إقامة مجتمع قائم على أصول وأحكام الشريعة الإسلامية، وكلمة بوكوحرام باللغة الهاوسية تعني "تحريم التعليم الغربي"[1] (التعاليم الغربية حرام)، وتشير بعض الدراسات إلى أن بوكوحرام يعود أول ظهور لها سنة 1995، في جامعة مايدوجوري من طرف أبوبكر لوان (A.b Louane) تحت مسمى أهل السنة والهجرة، وقد أصبحت ذات سمعة وشهرة واسعة من خلال الإشتباكات العنيفة لعناصرها مع قوات الأمن والجيش النيجيريين سنة 2009، إشتباكات إندلعت بسبب إعدام مؤسسها محمد يوسف (Mohamed Youcef) خارج دوائر القضاء، وتصفيته أمام المسجد الذي يحاضر فيه أمام أتباعه، حيث أعدم وهو مكتوف الأيدي مع عدد كبير من أتباعه، إندلعت بذلك شرارة الجهاد ضد الحكومة النيجيرية بعدما خلفه أبوبكر شكاو (A.b. Shekau) على رأس التنظيم.

[1] هشام بشير، "**الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة جماعة بوكوحرام**"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العد د الثالث، يوليو 2019، ص 06.

قامت بوكوحرام بأعمال إرهابية تخريبية وجرائم وإعدامات مروعة شمال نيجيريا، كإستهدافها للأجهزة الأمنية والمدنيين وإستهداف المدارس والطلاب والمدرسين بالإغتيالات والتفجيرات، نظرا لرؤيتها التحريمية للتعليم الحكومي بإعتباره تقليد غربي محض وتشبه بتقاليد الكفار، فلا يوجد تعليم غير التعليم الشرعي القائم على تعاليم الإسلام والشريعة، كما أشارت بعض التقارير إلى أن حوالي 550 شخصا كانوا ضحايا أعمال بوكوحرام الإرهابية، خلال عام 2011 في قرابة 115 هجوما عبر ثلاثة حملات كبرى شنها التنظيم في ذلك العام[1]، كان أولها ضد مبنى الأمم المتحدة بأبوجا في أغسطس 2011؛ سقط خلاله 25 شخص ومائة شخص آخر مصاب، ثانيها كان ضد المركز الأعلى للشرطة مستهدفين رئيس الشرطة النيجيرية الحاج حافد رنغيم (H.H Ringhim)، بواسطة سيارة إنتحارية لقي الكثير مصرعهم في هذا التفجير، وثالثها كان الهجوم على الكنيسة الكاثوليكية (Catholic Church) يوم أعياد الميلاد للمسيحيين، أدى إلى مقتل أربعين شخصا وإصابات أخرى مختلفة[2]، بالإضافة إلى الهجمات والأعمال العدائية ضد مؤسسات الدولة والإدارات المدنية وعامة الشعب من المدنيين وغير المسلمين.

إتخذت بوكوحرام خطوة إتجاه البعد الإقليمي والدولي من خلال إعلانها الإنضمام لتنظيم الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام (داعش)، ومبايعتها لما أسمته بالخليفة أبو بكر البغدادي أمير التنظيم الإرهابي داعش مطلع شهر مارس 2015، حيث أطلق تنظيم بوكوحرام على نفسه بعد المبايعة إسم تنظيم الدولة الإسلامية ولاية غرب أفريقيا (Islamic State in West Africa -ISWAP-) ذلك ما أضفى عليها مزيدا من الشرعية. أُسندت قيادة ولاية غرب أفريقيا من تنظيم الدولة إلى أبو مصعب البرناوي (Abu Musab Al-barnawi) الذي كان يشغل صفة المتحدث باسم تنظيم بوكوحرام، وهو التعيين الذي رفضه شيكاو ونتج عنه إتجاهين، إتجاه شيكاو باسم بوكوحرام وإتجاه البرناوي باسم تنظيم الدولة ولاية غرب أفريقيا، حيث أن السواد الأعظم من أعضاء التنظيم إتبعوا البرناوي إختيارا لتنظيم الدولة[3]، وتهدف تلك المبايعة إلى توسيع نشاط التنظيم إلى الدائرة الإقليمية والدولية وإستهداف دول المنطقة ككل.

[1] أحمد مرتضى، "**جماعة (بوكوحرام)...نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا**"، مجلة قراءات أفريقية، العدد 12، أبريل-يونيو 2012، ص 17.

[2] نفس المرجع، ص 18.

[3] Abdelhak Bassou et Ihssane Guennoun, **"Le sahel Face Aux Tendences Al-Qaeda et Deach: Quel Dénouement Possible? "**, OCP Policy Center, Policy Brief, Janvier 2017, p 03.

الفرع الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل والصحراء

تنظيم الدولة الإسلامية أو ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (The islamic State of Iraq and al-sham)، المعروف إختصارا بداعش (DAESH) الذي ظهر في بلاد العراق وسوريا، ويُعتبر تنظيم دولة العراق الإسلامية نواة تنظيم الدولة الإسلامية الذي كان تحت قيادة أبو عمر البغدادي (Abu O. Al-baghdadi)[1]، أحد الفصائل التي كانت منضوية تحت راية تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين تحت قيادة أبو مصعب الزرقاوي (Abu M.Al-zarqaoui)، إلى غاية وفاته في يونيو عام 2006 أين خلفه القيادي المصري عبد المنعم عزالدين علي البدوي (A.Al-mounaim Ali Al-badaoui)، بعد وفاة الزرقاوي حدث تشتت لمختلف التنظيمات التي كانت تنشط تحت بيعة تنظيم القاعدة، على راسها تنظيم دولة العراق الإسلامية بقيادة أبو عمر البغدادي؛ الذي قُتل هو الآخر مع وزير حربه المدعو أبو حمزة المهاجر (Abu H. Almouhajer) في 19 أبريل 2010، ليخلفه بعد ذلك القيادي أبو بكر البغدادي (Abu B. Al-baghdadi) على رأس تنظيم دولة العراق الإسلامية[2].

بعد إندلاع الإحتجاجات السورية ضد نظام بشار الأسد ودخول تلك الإحتجاجات طابعها المسلح، أصبحت سوريا قبلة للجهاديين القادمين من مختلف بقاع العالم، حيث ظهر ما يُعرف بتنظيم جبهة النصرة (Al-Nusra Front) مطلع ديسمبر 2011 بقيادة أبو محمد الجولاني (Abu M. Al-joulani) وإسمه الحقيقي أحمد حسين الشرع، حيث أكد أبوبكر البغدادي قائد تنظيم دولة العراق الإسلامية أن جبهة النصرة هي إمتداد لها في سوريا[3]، على الرغم من حدوث تراشقات بين النفي والتأكيد بين القائدين حول تبعية الجبهة إلى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين أو إلى تنظيم دولة العراق الإسلامية، قرر أبو بكر البغدادي بعدها إلغاء إسم دولة العراق الإسلامية وإسم جبهة النصرة، ودمجها تحت إسم واحد هو الدولة الإسلامية في العراق والشام، وفي 29 يونيو 2014 تم الإعلان عن قيام الخلافة الإسلامية وتنصيب أبو بكر البغدادي إماما وخليفة للمسلمين في كل مكان، كما أُعلن أن إسم التنظيم سيقتصر على إسم الدولة الإسلامية نتيجة لقرار أهل الحل والعقد من الأعيان والقادة في

---

[1] محمد محمود أبو المعالي، **"التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء"**، الطبعة الأولى، (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 24.

[2] نفس المرجع، ص 28.

[3] نفس المرجع، ص 29.

التنظيم[1]، وقد قُتل أبو بكر البغدادي سنة 2019 وخلفه أبو إبراهيم القرشي وإسمه الحقيقي أمير محمد عبد الرحمان المولى الصلبي على رأس التنظيم.

تنظيم الدولة؛ إمارة غرب أفريقيا

نظرا لحالة اللاإستقرار التي تسود منطقة شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى، والإنهيار المؤسساتي والسيادي للعديد من دول المنطقة، لم تجد التنظيمات الجهادية كتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، صعوبة في التغلغل والتمدد الجغرافي وكسب نفوذ جديد، من خلال مبايعات متعددة لتنظيم الدولة من طرف الجماعات الجهادية المتواجدة في ليبيا والجزائر ونيجيريا وغيرها، بذلك نحاول بالتدقيق التطرق إلى أفرُع إمارة غرب أفريقيا من تنظيم الدولة ومختلف الأفرع المتشعبة عنه في المنطقة.

تنظيم الدولة في ليبيا: بعد إنهيار نظام القذافي ظهرت المئات من الفصائل والكتائب المقاتلة من شرق ليبيا إلى غربها، من بينها الفصائل الجهادية السلفية كتنظيم أنصار الشريعة الذي بايع تنظيم القاعدة، وتنظيم مجلس شورى شباب الإسلام (Conseil Consultatif de La Jeunesse Islamique) الجهادي في درنة شرق ليبيا، الذي أعلن بيعته لتنظيم الدولة الإسلامية وإعلان ولائه لقائدها أبو بكر البغدادي في الثالث من أكتوبر 2014[2]، ونظرا لطول عمر الأزمة السورية والتضييق من طرف التحالف الدولي على تنظيم الدولة، تم تحويل وجهة المقاتلين الأجانب من الأصول المغاربية صوب ليبيا كبوابة للتمدد نحو جوارها العربي والأفريقي، كما وصل إلى ليبيا وفد من قادة تنظيم الدولة أمثال اليمني أبو البراء الأزدي (A.A Al-azdi)، والسعودي حبيب الجزراوي (H.Aljazraoui) ليعلنوا بذلك عن ولاية تابعة للتنظيم تحت إسم ولاية برقة[3].

تنظيم الدولة في نيجيريا: تُعتبر إمارة غرب أفريقيا من تنظيم الدولة في نيجيريا الإمارة الثالثة الأكثر أهمية نظرا لبعدها عن مركز القيادة، وكذا من حيث الإنتشار وتوسيع نطاق النشاط على الرغم من التمدد في ليبيا من قبل، فإمارة غرب أفريقيا ظهرت من خلال مبايعة تنظيم بوكوحرام لتنظيم الدولة الأم

[1] نفس المرجع، ص ص 29-30.

[2] Le rapport de L'OFRPA, **"L'organisation Etat Islamique (OEI : Daech) en Libye"**, Office Français de Protection des Réfugiés et Apatrides (OFPRA), 16 Novembre 2020, p 06.

[3] كمال القصير، **"تنظيم الدولة في ليبيا: تمدد عبر خيوط الأزمة السياسية"**، في: كتاب جماعي لمجموعة من الباحثين بعنوان، **"تنظيم الدولة الإسلامية" النشأة، والتأثير، والمستقبل"**، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص ص 134-135.

وإظهار الولاء لقائدها أبو بكر البغدادي، حيث أن تنظيم بوكوحرام في نيجيريا إنقسم إلى تيارين رئيسيين التيار الأول بقيادة أبو بكر شيكاو، الذي لم يبايع تنظيم الدولة وبقي محافظا على منصبه كقائد لبوكوحرام والتيار الثاني بقيادة أبو مصعب البرناوي الذي بايع وأعلن ولائه لتنظيم الدولة، حيث دارت بين الفيصلين معارك متكررة لفرض النفوذ والسيطرة، ومحاولة إمارة غرب أفريقيا إخضاع تنظيم بوكوحرام وقائدها أبو بكر شيكاو، أدى في الأخير الإقتتال بينهما إلى إنتحار أبو بكر شيكاو بحزام ناسف في مجلس مفاوضات الإستسلام مع إمارة غرب أفريقيا من تنظيم الدولة، ولا يزال الصراع قائما بين قادة التنظيمين المنشقين عن بعضهما بهدف الإخضاع والحفاظ على المكانة، بالإضافة إلى صراعهما مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حول مناطق النفوذ ومن يحمل راية الجهاد في المنطقة.

تنظيم الدولة في الجزائر: يُعتبر تنظيم جند الخلافة (Jund Al-khilafa) أحد فصائل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1]، ينشط تحت قيادة المدعو عبد المالك قوري (Abd E.Gouri) الملقب بخالد أبو سليمان (K.abou Solaiman)، أحد المستشارين المقربين من زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عبد المالك دروكدال، في الرابع عشر من سبتمبر سنة 2014 أعلن خالد أبو سليمان وأتباعه كسر البيعة والولاء لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وإعلان البيعة لتنظيم الدولة الإسلامية وزعيمها أبو بكر البغدادي، ليُعلن هذا الأخير في الثالث عشر من نوفمبر 2014 عن تغيير إسم تنظيم الدولة في الجزائر إلى إسم ولاية الجزائر، ولإثبات وجودها قام التنظيم تحت إسمه الجديد بإختطاف السائح الفرنسي (Hervé Gourdel) في الجزائر وإعدامه[2]، غير أن قوات الجيش والأمن الجزائري تمكنت من القضاء على قائد التنظيم عبد المالك قوري مطلع ديسمبر 2014 مع العديد من عناصر تنظيمه، مما أضعف التنظيم أمام ضربات الجيش الجزائري ضد مختلف التنظيمات الإرهابية.

تنظيم الدولة في تونس: تغلغل تنظيم الدولة الإسلامية إلى تونس من خلال مبايعته من طرف تنظيم عقبة بن نافع (Okba Ibn Nafiaa Groupe)، المنشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2014 داخل الحدود التونسية، يضم في صفوفه المئات من العناصر العائدة من الجهاد في العراق وسوريا حسب وصفهم، وينشط التنظيم تحت قيادة لقمان أبو صخر (L. Abou Sakher) جزائري الجنسية وإسمه الحقيقي خالد الشايب، الذي لقي مصرعه فيما بعد وخلفه مراد الغرسلي الملقب

[1] الحسين الشيخ العلوي، "**صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في أفريقيا**"، مركز الجزيرة للدراسات (jcs)، فبراير/شباط 2016.

[2] Marc Hecker et Elite Tenenbaum, "**Quel Avenir pour le Djihadisme?: Al-Qaïda et Daech Après Le califat "**, Focus Stratégique, Ifri, N°= 87, Janvier 2019, p 29.

بأبو البراء (A.Al-baraa)، وقد نفذ التنظيم العديد من الأعمال الإرهابية داخل تونس كأحداث جبل الشعابني، والهجوم على متحف باردو وفندق أمبيريال (Imperial Hotel) بسوسة وغيرها من الأعمال الإرهابية[1].

المطلب الثاني: مظاهر التهديد الأمني

إجتمعت مجموعة من المتغيرات الجيوسياسية في شمال غرب القارة الأفريقية، متغيرات معقدة ومتشابكة جعلت الجزائر أمام إنكشافات أمنية مختلفة على طول حدودها الجغرافية، كما وضعتها أمام تحديات واقعية صعبة لعدة لمعطيات المختلفة، على رأسها إقتصاد منهك و وإمكانيات محدودة من مخلفات العشرية السوداء، وكذا تقلبات النظام الدولي والإقتصاد العالمي بسبب الأزمات العالمية المختلفة، بذلك يمكن تحديد بعض من أهم تلك المتغيرات التي جعلت من الجزائر مجال للتأثّر؛ يستوجب المواجهة والمعالجة الدقيقة للحفاظ على منطق الأمن والبقاء في بيئة غير مستقرة:

- التحول الهيكلي الذي مس تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، الذي وسع من دائرة نشاطه من الداخل الجزائري إلى الدائرة الإقليمية في شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى، ما أكسبه دفع جديد نحو الأعمال الإرهابية ضد الجزائر ودول المنطقة، نظرا لتلقيه الدعم المالي والمقاتلين والأسلحة من طرف تنظيم القاعدة الأم، جعله يكسب نوع من التحرر جراء التضييق الذي كان مفروض عليه داخل الجزائر من طرف قوات الأمن والجيش الجزائري، كما إستطاع التمدد إلى أماكن مختلفة كمالي وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا وتشاد والنيجر، عبر قيادات وكتائب متعدد أكسبته الإفلات من الحصار والتضييق عبر فضاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى، ولم يقتصر هذا التمدد على تنظيم القاعدة بل تعداه إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بحثا عن جغرافيا شاسعة غير خاضعة لسلطان الدول وعن توسيع النشاط الجهادي حسب منطلقاتهم.
- أحداث الربيع العربي وما أحدثه من فراغ أمني في المنطقة من إنهيار النظامين التونسي سنة 2011 تبعه إنهيار تام للدولة ومؤسساتها في ليبيا، الأحداث التي أدت إلى حدوث ثورة الطوارق الرابعة في شمال مالي وحدوث إنقلاب عسكري أطاح بالرئيس المالي تومانى توري، كل ذلك

[1] الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق.

أوجد فراغ أمني عبر أراضي شاسعة غير خاضع لسيادة دول الجوار الجزائري، جعلها ذلك مرتع لمختلف التنظيمات الإرهابية سواءا المحلية منها أو الممتدة إلى المنطقة.

- الحدود الجغرافية المترامية للجزائر الممتدة مع سبعة دول أفريقية على مسافة تقدر بحوالي 6427 كلم، مع تونس 965 كلم وليبيا 982 كلم والنيجر 956 كلم ومالي 1376 كلم وموريتانيا 463 كلم والصحراء الغربية 42 كلم ومع المغرب 1643 كلم وهي دول شبه منهارة لا تضمن حتى أمنها الداخلي، بالإضافة إلى الحدود مع المغرب التي تعبر بوابة تهريب المخدرات إتجاه الجزائر، حيث يعتبر هذا الأخير من أوائل الدول في العالم المنتجة للقنب الهندي حسب مختلف الإحصائيات.
- صعوبة التنسيق الأمني (Security Coordination) بين الجزائر ودول الجوار، وهنا بالتدقيق يمكن إستخدام مصطلح الصعوبة (Difficulty) وليس الغياب (Absence)، فالصعوبة في التنسيق الأمني بين الجزائر ودول الجوار نابع من غياب الطرف الآخر الذي يمكن التنسيق معه ومحدودية الإمكانيات المتاحة، وتورط العديد من كبار المسؤولين من تلك الدول في أنشطة لها علاقة بالإرهاب، وذلك راجع إما لإنهيار الدولة ومؤسساتها مثل ما حدث في ليبيا ومالي، أو ضعف مؤسسات الدولة الأمنية والإستخباراتية والعسكرية، مثل ما هو عليه النيجر والصحراء الغربية وموريتانيا وتونس، أو الإنقطاع التام مع المغرب الذي يعتبر من بين أكبر الدول المنتجة والمروجة للمخدرات الصلبة، التي تخضع إلى تنظيم محكم موازي في مجال الترويج إلى دول الجوار ثم إلى مختلف أسواق العالم. التنسيق الأمني يقوم أساسا على عملية جمع وتبادل المعلومات الإستخباراتية، حول الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة وأنشطتها الإجرامية المنظمة، بغية الإستباق الوقائي وتسهيل عملية المطاردة عبر الحدود، لأن عملية تحييدها تلك الجماعات يتطلب تعقبها عبر الحدود الوطنية المحكومة بمبدأ السيادة، حيث أن تبادل المعلومات يمكن التضييق والقضاء عليها لعدم وجود لمناطق أمنة تلجأ إليها.

أدت المحددات التي ذكرناها إلى زيادة النشاط الإرهابي ضد الجزائر، خصوصا بعد إكتسابها الطابع الإقليمي عبر إنضمامها إلى تنظيم القاعدة الأم، إذ عمدت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى تكثيف نشاطها الإرهابي بشكل ملحوظ.

الفرع الأول: الإعتداءات المسلحة والتفجيرات الإنتحارية

حافظ تنظيم القاعدة بمختلف أفرعه على إستراتيجيته المبنية على الإغتيالات والتصفية الجسدية (Assassinassions) للمدنيين وقوات الأمن والجيش، كما وسع تلك الإستراتيجية إلى التفجيرات (Exploitations) بواسطة الآليات المفخخة (Vehicle Bombs) وكذا الهجمات الإنتحارية (Suicide Attacks)، حيث هدفت التنظيمات الإرهابية إلى إلى إثبات وجودها وإظهار التغيير في طبيعة العمل بعد الإنضمام إلى القاعدة، بذلك يمكن تمييز أهم الأعمال الدموية التي قامت بها بداية من تاريخ المبايعة:

- تفيجر إنتحاري يوم 11 أفريل إستهدف مواقع حساسة بالعاصمة الجزائر مست قصر الحكومة ومركز المديرية العامة للشرطة، بالإضافة إلى تفجير ثالث بشاحنة إنتحارية ضد ثكنة عسكرية بمدينة الأخضرية ولاية البويرة (حوالي 110 كلم شرق العاصمة)، خلفت الإعتداءات حوالي 30 قتيل أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنها [1].
- إستهداف موكب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة أثناء زيارته إلى ولاية باتنة بتاريخ 06 سبتمبر 2007، بواسطة إنتحاري يُدعى "أبو مقداد" حسب بيان تنظيم القاعدة الذي أعلن مسؤوليته عن التفجير[2].
- تفجير إنتحاري يوم الثامن مارس 2007 إستهدف ثكنة عسكرية لحراس السواحل الجزائرية بمدينة دلس ولاية بومرداس خلف 26 قتيل وأكثر من 60 جريح.
- تفجير إنتحاري إستهدف مقر مصالح الأمم المتحدة في العاصمة الجزائر يوم 11 ديسمبر 2007، خلف مقتل 41 شخص من بينهم 17 من موظفي الأمم المتحدة من جنسيات دنماركية فليبينية وسنغالية[3].
- إعتداء إنتحاري على مدرسة التجنيد في صفوف الدرك الوطني بتاريخ 19 أوت 2008 بمدينة يسر ولاية بومرداس، وكان هدفه حسب إعلان تبني الهجوم هو الإنتقام لتصفية قوات الأمن

[1] Jean-Pierre Filiv, **"Algerian Challenge or Global Threat ? "**, Carnegie Enfowment for International Peace (CEIP), N°= 14, October 2009.
[2] Jean François Daguzan, **"Sécurité au Désert: Les trafics Illicites, Le crime Organise et Lles activités Terroristes"**, Instituto Espanom de Estudios Estratégicos (IEEE), Seguridady Defensa en el Mediterraneo (SEDMED), Octobre 2010.
[3] Jean-pierre filiv, op.cit.

والجيش الجزائري لقيادات من التنظيم في عملياته العسكرية، حيث خلف الاعتداء مقتل 45 شخص وأكثر من 38 جريح[1].

- إعتداءات بواسطة سيارات مفخخة بولاية البويرة شرق العاصمة الجزائر بتاريخ 20 أوت 2008، كان الإعتداء الأول ضد القطاع العملياتي العسكري (Operational Military Sector)، والثاني في نفس اليوم ضد حافلة نقل العمال لشركة (SNC - LAVALIN) الكندية العاملة بالجزائر، حيث خلفت هذه الإعتداءات 12 قتيل وأكثر من 46 جريح.
- إعتداء مسلح بمنطقة تلوغات (Tloughat) بالقرب من تينزاواطين (Tenzaouatin) على الحدود الجزائرية المالية بتاريخ 30 جوان 2010، ضد فرقة للدرك الوطني من حراس الحدود نتج عنها إغتيال 11 من أفرادها، وإختطاف المرشد الطارقي واغي يدع (Ouaghi Yadaa)، والإستلاء على السيارات والأسلحة التابعة للفرقة[2].

مع بداية أحداث الربيع العربي شهدت المنطقة إنتشار غير مسبوق لمختلف الأسلحة الحربية القادمة من ليبيا، استراتيجية العقيد معمر القدافي التي قضت بفتح مخازن الأسلحة لتسليح المدنيين الليبين، الأمر الذي أدى إلى وصول تلك الأسلحة كما ونوعا إلى مختلف الجماعات الجهادية النشطة في المنطقة، كما سهلت من تحرك تلك الجماعات عبر الحدود ودخولها عبر الخط ضد الجزائر.

نفذت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO) بتاريخ 03 مارس 2012، هجوم إنتحاري بواسطة السيارات المفخخة على مقر الدرك الوطني بولاية تامنراست جنوب الجزائر، خلف حوالي 23 قتيل في صفوف الدرك و05 قتلى من الحماية المدنية بالإضافة إلى العديدد من الجرحى[3].

كشف تقرير تقييم المخاطر (Risk Assessment Report) لعام 2014، ان نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية الأخرى، قد تضاعف ما نسبته 25% عن الرقم القياسي لسنة 2013، بذلك يمثل ما نسبته 08% من العمليات الإرهابية للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتنظيمات الإرهابية الأخرى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الو م أ، حيث كانت الدول الأكثر تضررا هي ليبيا بـ 201 إعتداء ومالي بـ 35 إعتداء وتونس بـ 27 إعتداء والجزائر بـ 22

[1] Ibid.
[2] R.N, **"Onze Gendarmes Assassinés prés de Tamanrasset"**, Le journal de Quotidien d'Oran, N°= 4736, Jeudi 1er Juillet 2010.
[3] Yazid Alilat, **"Attentat Suicide à Tamanrasset"**, Le journal de Quotidien d'Oran, N°= 5247, Dimanche 04 Mars 2012.

إعتداء[1]، ولم تسلم المنشآت البترولية وأنابيب نقل الغاز من تلك الإعتداءات، كالتفجير الذي إستهدف قاعدة ضخ الغاز من حاسي الرمل إلى شمال البلاد بتاريخ 29 جانفي 2013، حيث تم إستهداف مركز الحراسة بغية تفجير أنبوب الغاز الرئيسي بولاية البويرة[2].

بالتمعن في الهجمات التي ذكرناها نرى أن إعتداء البويرة ضد خط نقل الغاز من مواقع الإستخراج والمعالجة، أصبح ذو تخطيط وتنفيذ إقليميين من طرف جماعات إرهابية خارج القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما يوضح أيضا مدى التحول التاكتيكي (Tactical Change) في عمل تلك الجماعات في حربها المعلنة ضد الجزائر، فبعدما كانت تعتمد على الإستهداف المباشر للمواطنين وقوات الأمن والجيش الجزائري، إعتُمدت تاكتيك آخر يقوم على إستهداف المواقع الحساسة القلب النابض للإقتصاد الجزائري من محطات ومصانع النفط والغاز، ويرجعه بعض دارسي الشأن الأمني الجزائري إلى سببين رئيسيين؛ الأول هو العجز الذي أصاب الجماعات الإرهابية النشطة في الداخل نتيجة للضربات الحاسمة التي تلقتها من طرف الجيش الجزائري، وفق إستراتيجية مبنية على الخبرة المكتسبة من طرف الجزائر خلال حربها ضد الجماعات المتطرفة خلال العشرية السوداء، أما الثاني فيتمثل في قانون العفو والمصالحة الذي تبنته القيادة الجزائرية الذي أدى إلى إستسلام المئات من الإرهابيين، الشيء الذي أفقد تلك التنظيمات قوة التعداد والصعوبة في التجنيد.

شهدت الجزائر أعنف هجوم على أحد مصانعها لإستخراج ومعالجة وضخ الغاز الطبيعي، الذي يُعد من أهم المواقع وأكبرها مساهمة في الإنتاج والتصدير، وهو مصنع تيقنتورين (Tiguentourine) بعين أميناس جنوب الجزائر، حيث قامت مجموعة إرهابية منضوية تحت إسم الموقعون بالدماء (Brigade of Those Who Sign With Blood) المنشقة عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتاريخ 16 جانفي 2013، ذات الصلة الوثيقة بحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، إتجهت من شمال مالي إلى ليبيا للحصول على السيارات والأسلحة لتنفيذ الهجوم، بعدها تسللوا عبر الحدود الجزائرية الليبية إلى داخل مدينة عين إميناس بإستخدام (09) تسعة سيارات رباعية الدفع، تحمل 29 عنصرا من الإرهابيين من ثمانية جنسيات، بمساعدة دليل عارف بشؤون المنطقة من الإرهابيين المخضرمين يدعى لمين بوشنب (Lamine Boucheneb)، زعيم حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة الإسلامية (Fils du Sahara

[1] Yanoh Alexander**,"Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015"**, Inter-University Center for Terrorism studies (IUCTS), 7th Annual report, March 2016, p 06.
[2] Lourence Aida ammour, **"Algeria's role in the sahelien security crisis"**, International Journal of Security & Development, N°= 02, JAUNE 2013, P 06.

Pour la Justice Islamique)، وبمساعدة الإرهابي الموريتاني عبد الله ولد حميدة (A.ould Humeida)[1].

تم الهجوم الإرهابي من خلال إنقسام عناصر التنظيم إلى ثلاثة وحدات إتجهت الأولى لإقتحام المصنع، وإتجهت الثانية لإقتحام قاعدة الحياة غير البعيدة عن المصنع وبقيت الثالثة كقوة للدعم والإسناد، حيث تم إحتجاز أزيد من 650 رهينة من بينهم 570 جزائري و 130 من جنسيات مختلفة من عمال وموظفي المصنع وقاعدة الحياة. إنتهى الهجوم بعملية عسكرية للوحدات الخاصة للجيش الجزائري في اليوم الموالي وُصفت بالناجحة لتحريرها معظم الرهائن تقريبا، مع تصفية أفراد المجموعة الإرهابية والقبض على ثلاثة منهم أحياء كما قضى 38 أجنبيا حياتهم جراء ذلك، أما مطالب الخاطفين تمحورت حول ثلاثة مطالب رئيسية، الأول هو الإفراج عن مائة 100 إسلامي من عناصر وقيادات التنظيم من السجون الجزائرية، وسجينين من السجون الأمريكية المدعوان عافية صديقي (Afia Siddiqui) وعمر عبد الرحمان (O. Abd-Elrahman) المحكومين في قضايا الإرهاب، والمطلب الثاني تمثل في المطالبة الفورية لوقف العمليات العسكرية الفرنسية ضد الجهاديين شمال مالي، أما الثالث فكان حول مطالبة الجزائر غلق مجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية الفرنسية المشاركة في العدوان ضد شمال مالي حسب وصفهم[2]، كما أن الهجوم ضد القاعدة الغازية جاء كرد فعل من فصيلهم بسبب فتح الجزائر أجوائها أمام الطيران العسكري الأروبي.

تكشفت بوضوح معالم التكتيك الجديد الذي تبنته القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ضد الجزائر بعد هجوم تيقنتورين، ففي تقرير لمؤسسة الإبتكار السياسي حول أكثر البلدان تضررا بالعنف والتطرف الإرهابي، للفترة الممتدة من 2001 إلى 2012 سجلت الجزائر 749 هجوما وتفجيرا خلف 2007 قتيل[3]، من مختلف شرائح المجتمع وقوات الأمن والجيش، كما سجلت نيجيريا 581 هجوما نتج عنه 2044 قتيل وكذا مالي 16 هجوما والنيجر 10 هجمات؛ نتج عنها المئات من القتلى والجرحى، كما نفذ تنظيم بوكوحرام ما بين عام 2009 و 2019 حوالي 2649 عمل إرهابي في نيجيريا نتج عنه حوالي 22.287 قتيل[4]. زادت حدة التفجيرات الإرهابية في عموم شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

[1] Updated Initial Accident Analysis Report, **"The In-Aminas Terrorist Attack, in Algeria"**, African Union, 16-19 January 2013.
[2] Ibid.
[3] Rapport de La fondation pour L'innovation Politique, **"Les attentats Islamiques dans Le monde 1979-2019"**, La fondation pour L'innovation Politique (FIP), Novembre 2019, p 25.
[4] Ibid, p 35.

والصحراء، حيث قدم نفس التقرير مستوى الهجمات المتضاعف للفترة الممتدة ما بين 2013 و 2019، سجلت الجزائر حوالي 37 إعتداء خلف ما يقارب 138 قتيل، كما سجلت ليبيا 696 إعتداء إرهابي خلف 1466 قتيل، وسجلت تونس حوالي 54 إعتداء خلف 227 قتيل[1]، أما مالي فسجلت 299 إعتداء خلفت 1129 قتيل، كما سجل النيجر 107 إعتداءات إرهابية خلفت 1238 قتيل، ونفس المنحى في بعض دول غرب أفريقيا كنيجيريا التي سجلت 1678 إعتداء خلف حوالي 16481 قتيل وبوركينافاسو 82 إعتداء خلف 446 قتيل.

ما هو ملاحظ هو تناقص حدة الإعتداءات الإرهابية ضد الجزائر إبتداءا من سنة 2017، ويرجع الأمر لعدة مُعطيات في مقدمتها إستراتيجية الجيش الجزائري في توجيه الضربات ضد الجماعات الإرهابية وجماعات التمويل والدعم، غير أن ذلك لا يعني القضاء النهائي على تلك الجماعات، حيث تعود إلى الظهور لتنفيذ هجمات مسلحة أخرى، مثل الهجوم الإنتحاري ضد مركز الشرطة في مدينة تيارت الجزائرية أدى إلى مقتل شرطيين وعدد من الجرحى، بالإضافة إلى الإشتباكات المختلفة مع قوات الأمن والجيش الجزائري، خصوصا في المناطق الجنوبية للبلاد عبر الحدود الشاسعة مع دول الساحل والصحراء، وكلها تتمحور حول الإرهاب والتهريب عبر الحدود نحو الداخل الجزائري أو إلى خارجه.

الفرع الثاني: إستراتيجية الإختطاف مقابل الفدية

بالموازات مع إستراتيجية الإعتداءات والتفجيرات المسلحة ضد المدنيين وقوات الأمن والجيش والأماكن الحيوية الحساسة، إستخدم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومختلف التنظيمات المنتشرة في المنطقة إستراتيجية أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، فإذا كانت الأولى تعبر عن نهج ومعتقدات تلك الجماعات، وهي الصفات التي تميزها عن باقي الأعمال غير المشروعة، فإن الإستراتيجية الثانية تعتبر مصدرا للتمويل لممارسة النشاط الإرهابي، بذلك تتداخل مع النشاطات الإجرامية (Criminal Activities) التي تحترفها عصابات الجريمة المنظمة، تقوم على الإختطاف (Kidnpping) مقابل الحصول على الفدية (Ransom)، فالإختطاف من أجل الفدية (Kidnapping for Ransom) يعتبر إستراتيجية ناجعة وفعالة مذرة لعائدات ضخمة، مكنت تلك الجماعات من الحصول على أسلحة كمية ونوعية، وما ساعدها في ذلك هو إستجابة العديد من الدول الأروبية مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا

[1] Idem, p 38.

لتلك المطالب قصد تحرير رعاياها المختطفين، كما ساعدها على عمليات التجنيد والإغراء للحصول على المعلومات من المخبرين، خصوصا فيما تُعانيه المنطقة من بطالة وغياب مناصب الشغل.

حدثت أول عملية إختطاف للأجانب في الجزائر مطلع 2003 في الصحراء بالجنوب بمنطقة الطاسيلي (Tassili)، بإختطاف مجموعة من السياح الألمان بالغ عددهم 32 سائحا، من طرف كتيبة الصحراء للجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، التي كانت تنشط تحت قيادة عمار صايفي الملقب بعبد الرزاق البارا (A.E Al-Para)، تمكنت قوات الجيش الجزائري بعدها من تحرير سبعة عشرة (17) من الرهائن (Hostages) داخل الأراضي الجزائرية، فيما نقل الخاطفون بقية الرهائن إلى شمال مالي[1]، أين تم إطلاق صراحهم هناك بعد ستة أشهر مقابل فدية بلغت 05 ملايين دولار، وقد إختلفت التقارير بشأن مبالغ الفدية مقابل تحرير الرهينة الواحدة، غير أنها تراوحت ما بين 1.5 و 04 مليون دولار للرهينة الواحدة، لترتفع خلال سنة 2009 إلى حوالي خمسة ملايين دولار للرهينة الواحدة، حسب ما كشفته تقارير سرية حول ما دفعته سويسرا لتحرير ثلاثة من مواطنيها من قبضة الخاطفين[2].

إذا كانت عملية خطف الرهائن الألمان جنوب الجزائر بداية لإستراتيجية جديدة، فإن ذلك عبر عن بداية حقيقية لدى تلك التنظيمات، حيث أن السنوات اللاحقة شهدت عمليات إختطاف واسعة للسياح الأجانب ولموظفي الإغاثة الدولية والصليب الأحمر، وكذا السياسيين والدبلوماسيين من موظفي وممثلي سفارات وقنصليات الدول في المنطقة، وهو أمر لا يقتصر على تنظيم القاعدة فرع الساحل بل هو نهج التنظيم الأم ككل.

في شهر أفريل 2005 إختطف التنظيم من خلال فرعه في بلاد الرافدين، دبلوماسيين جزائريين علي بلعروسي (A. Belaaroussi) وعزالدين بلقاضي (A.Belkadi)، حيث تم إعدامهما بعد ستة أيام من الإختطاف[3]، من خلال بيان تلاه المكلف بالإعلام في التنظيم أبو ميسرة العراقي (Abu Maissara) الذي أكد أن قرار الإعدام صدر عن المحكمة الشرعية للتنظيم.

---

[1] Wolfram Lacher, **"Organized Crime and Conflict in the Sahel-Sahara Region"**, Carnegie Middle East Center (CMEC), 13 September 2012.

[2] Ibid.

[3] تقرير منظمة هيومن رايت ووتش، "**وجه وإسم: الضحايا المدنيون لحركة التمرد في العراق**"، منظمة هيومن رايت ووتش (Human Rights Watch)، المجلد 17، رقم 09 (E)، ص 28.

تواصلت عمليات الإختطاف بشكل ملحوظ داخل الجزائر وخارجها، خصوصا في دول المنطقة ليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية، وهي كلها صبت في جانب واحد هو طلب الفدية.

إختطف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مطلع أكتوبر 2011 ثلاثة سياح من جنسيات إسبانية وإيطالية، يعملون في منظمات إنسانية غير حكومية في مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف، بواسطة سيارات رباعية الدفع تم نقلهم إلى شمال مالي معقل التنظيم.

نظرا لإستراتيجية التنظيمات في المنطقة المبنية على إستهداف الجزائر ومصالحها في الداخل والخارج، تم إستهداف مقر القنصلية الجزائرية بمدينة غاو (Gao) شمال مالي مطلع أفريل 2012، وإختطاف سبعة (07) دبلوماسيين من بينهم القنصل العام بوعلام سايس (B. Saisse) الذي توفي فيما بعد، حيث أعلن تنظيم حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (Mujao) مسؤوليته عن العملية[1]، مطاليا بالفدية مقابل تحرير الدبلوماسيين وإطلاق سراح الإرهابي إسحاق السوفي المحكوم داخل السجون الجزائرية بتهم الإرهاب، ونظرا للعقيدة الواضحة للجزائر الرافضة لمبدأ مفاوضة الإرهابيين وعدم دفع الفدية تحت أي طائلة؛ بإعتبارها مصدر تمويل لتلك التنظيمات، قام التنظيم بإعدام نائب القنصل طاهر تواتي (T. Touati)، والإحتفاظ بالأخرين إلى غاية سنة 2014 أين تم إطلاق سراح كل من مراد قساس (M. kessas) وقدور ميلودي (K. Miloudi)، من خلال مفاوضات مراطونية ووساطة قادتها شخصيات طارقية من طوارق الجزائر.

ونظرا لمعرفة الأمن الجزائري بخبايا عمل التنظيمات الإرهابية من خلال أجهزتها الإستخباراتية، وورود معلومات دقيقة عن وجود هجوم إرهابي وشيك على السفارة الجزائرية في ليبيا بتاريخ 16 أفريل 2014، قامت الجزائر بعمل إستباقي عبر إجلاء السفير عبد الحميد بوزاهر (A.E-Bouzaher) وحوالي خمسون أخرين من الموظفين الدبلوماسيين وعائلاتهم، عبر طائرة عسكرية من ليبيا إى الجزائر، تفاديا لتكرار سيناريو القنصلية في مالي وتفادي مفاوضة الإرهابيين أو الخضوع لمطالبهم.

تبنى تنظيم جند الخلافة فرع تنظيم الدولة في الجزائر عملية إختطاف السائح الفرنسي هارفي غورديل (H. Gourdel) مطلع سبتمبر 2014، التنظيم الذي كان يترأسه عبد المالك قوري الملقب بخالد أبو سليمان (K.abou solaiman)، الذي قضت عليه قوات الأمن الجزائري بعد شهرين من عملية

[1] Carlos Echeverria Jesus, **"Kidnappings as a Terrorist Instrument of AQIM and the MUJAO"**, Journal of International Law and International Relations, N°= 01, 2013, p 163.

الإختطاف بمدينة بومرداس الجزائرية، في المقابل قام التنظيم بإعدام الرعية الفرنسي لعدم قبول فرنسا دفع الفدية.

إذا كانت الجزائر محافظة على مبدأها القاضي بعدم دفع الفدية للإرهابيين الخاطفين، فإن العديد من الدول الغربية خضعت لمنطق الفدية بتسليمها للإرهابيين قصد تحرير رعاياها من الإختطاف، فبسبب إحجام حكومات تلك الدول عن التصريح العلني بقبول دفع الفدية تتضارب الآراء حول الأرقام الرسمية، حيث تشير التقديرات إلى أن الأموال التي جناها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، من عمليات الإختطاف في جنوب الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، تعادل ما قيمته 75 مليون دولار كقيمة إجمالية للفترة الممتدة ما بين 2010 إلى غاية 2014، وهو ما يمثل نسبة 90% من العائدات المالية التي يجنيها التنظيم من نشاطه الإرهابي[1].

في نوفمبر 2009 على سبيل المثال تم إختطاف ثلاثة (03) عمال إغاثة إسبانيين بنواكشط، تابعين لمنظمة غير حكومية إسبانية تحمل إسم (Barçelona Acciosolidaria)، من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث تم إطلاق سراحهما مقابلة فدية قدرت بثمانية (08) ملايين أورو[2]، كما ادى الهجوم الإرهابي لتنظيم القاعدة على مقر شركة أريفا (Areva) في النيجر، إلى إختطاف سبعة (07) موظفين فرنسيين وعائلاتهم مطالبين بالفدية لإطلاق سراحهم، كما تم إختطاف ميشال جيرمانو (M. Germano) الرعية الفرنسي في شمال النيجر، الذي اعدم بسبب محاولة وحدات من الجيش الفرنسي مدعومة بوحدات من الجيش الموريتاني تحريره، وهي أمثلة من مجموع حالات لا تحصى من عمليات الإختطاف التي طالت الأجانب، في مختلف المناطق عبر شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى[3].

نلاحظ مدى التهديد الذي إستهدف الجزائر وقوض أمنها وإستقرارها، حيث كان لتلك الإعتداءات خسائر معتبرة في الجانب البشري والمادي، زيادة على حالة اللّاإستقرار التي ولدتها؛ التي إنعكاست سلبا على الأمن الجزائري بمختلف الجوانب الأمنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية.

[1] Annelies Pavwels, **"Competing for Ransom: AQMI vs. Daesh"**, European Union Institue for Security Studies (EUISS), 23/2016, June 2016.
[2] Mohammed Fall ould bah, Op.cit.
[3] Ibid.

المطلب الثالث: مظاهر التهديد الاقتصادي

لم تتأثر الجزائر بالإنعكاسات السلبية للتهديدات الإرهابية في الجانب الأمني فحسب بل مست جانب آخر لا يقل أهمية عنه، فتلك التهديدات كان لها تأثير سلبي مباشر على الجانب الاقتصادي بإعتباره واقع فرضته معطيات ومؤشرات الاقتصاد الجزائري غير المستقر، الإقتصاد الذي يتميز بطابعه الريعي القائم على أكثر من 95% من مداخيل المحروقات، هذه الأخيرة إذا إعتبرناها سلعة بالمنطق التجاري يُحدد سعرها عبر حسابات العرض والطلب في السوق العالمية، كما أنها تتأثر بالتجادبات السياسية بين المنتجين والمستهلكين وفق لعبة المصالح إذا إعتبرناها سلعة إستراتيجية خارجة عن إطار حسابات العرض والطلب، وإنعكاساتها السلبية دائما ما تعود على الدول التي تعتمدها أساسا وحيدا للدخل القومي. التأثيرات كانت مباشرة من جانبين؛ الأول من خلال إستهداف المنشآت النفطية الحيوية، وهنا نستطرد حول حادثة تيقنتورين كمثال واضح على مدى الضرر والخسائر التي قد تلحقها الإعتداءات الإرهابية بالدخل الوطني، والثاني من خلال الأعباء التي يتحملها الاقتصاد الجزائري إزاء محاربته تلك الجماعات عبر رفع نفقات الدفاع والتسلح، بإعتبار أن مواجهة تهديد أمني لا تماثلي (Asymmetric Security Threat) أمر في غاية الكلفة، أدى إلى دخول الجزائر في حالة ما يسمى بحرب اليقظة (Vigilance Warfare) بغية تأمين الحدود البرية المترامية التي صاحبها الإنهيار الأمني والمؤسساتي لدول الجوار، الأمر الذي أقحمها في حرب إستنزاف (Attrition Warfare) لإمكانياتها المادية كان بالإمكان إستغلالها في التنمية بمختلف جوانبها.

الفرع الأول: إنعكاسات حادثة تيقنتورين على الاقتصاد الجزائري

يُعتبر المجمع الغازي تيقنتورين بعين أميناس جنوب الجزائر من بين أكبر المنشآت الغازية، التي تُساهم بنسب هامة في عملية الإنتاج والتصدير للغاز الطبيعي نحو الدول الأروبية، وفقا لإتفاقيات قصيرة وطويلة المدى تضمن مداخيل مستقرة في سوق عالمية متقلبة ومتأرجحة صعودا ونزولا لأسعار المحروقات لأسباب شتى، وقد دخل مجمع تيقنتورين حيز التشغيل مطلع عام 2006 في قطاع المحروقات في الجزائر، من خلال شراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك (Sonatrach) وشركتي الطاقة ستات ويل (Statoil) النرويجية، وبريتيش بتروليوم (British Petroleum) البريطانية، حيث يستوعب أزيد من 800 موظف من مختلف الجنسيات، كما تعمل أيضا في الجزائر العديد من كُبرى شركات النفط والغاز العالمية التي تحوز رخص التنقيب والإستخراج موزعة عبر الجنوب الجزائري في مختلف المواقع.

تُقدر طاقة إنتاج مجمع تيقنتورين للغاز قبل الهجوم الإرهابي مطلع 2013 حوالي تسعة (09) مليار م^3 في السنة، أي ما يمثل 12% من إنتاج الغاز الجزائري و18% من صادرات البلاد من الغاز، كما تقدر القيمة السوقية للإنتاج السنوي بنحو 3.9 مليار دولار بالأسعار الجارية[1]، وقد توقف الإنتاج بالمجمع منذ الهجوم الإرهابي في 2013 إلى غاية 2017 بمدة قدرت بأربعة (04) سنوات، فبإحتساب خسائر سنة 2013 لوحدها المقدرة بـ 3.9 مليار دولار، حسب تصريح الخبير الاقتصادي بمؤسسة سوسيتي جنيرال (Société Générale) تيري بروس (Theiry Bross)، وبإحتساب مدة التوقف إلى غاية 2017 السنة التي تم فيها إستعادة المجمع طاقته الإنتاجية الأولية، فإن حجم الخسائر بلغت بحسابات تقديرية واضحة حوالي 15.6 مليار دولار، كما إنخفض إنتاج الغاز الجزائري المسوق بنحو 11%، أي من 89 مليار م^3 قبل 2013 إلى حوالي 80 مليار م3 بعد 2013[2]. ورد في تقرير لبنك باركليز (Barclays Bank) أن الظروف المحيطة بنشاط الشركات العاملة في مجال المحروقات والطاقة في جميع أنحاء العالم، تتأثر وتتحسس بصورة مباشرة بالأوضاع الأمنية غير المستقرة[3]، الأمر الذي يفسر إعلان العديد من الشركات النفطية مغادرة الجزائر بدعوى أن بيئة النشاط لم تعد آمنة للعمل، كما أعلنت العديد من الدول عن عمليات إجلاء لموظفيها وعائلاتهم من الجزائر، على رأسها بريتيش بتروليوم وستات أويل وسابسا (CEPSA) الأمريكية.

تُعتبر الجزائر المصدر الثالث لإمدادات الغاز نحو الإتحاد الأروبي بعد روسيا التي تُغطي ما يقرب من ربع الإحتياجات الأروبية تليها النرويج في المرتبة الثانية، بذلك أكد تريفور سيكورسكي (Trevor Sikorski) المحلل في باركليز كابيتال (Barclays Capital)، أن الجزائر مصدر مهم خاصة لإسبانيا وإيطاليا وتعتبر شريك مهم لضمان تزويد جنوب أروبا بالغاز، وأي تذبذب سينعكس سلبا على أمن أروبا الطاقوي[4]، حيث ترتبط الجزائر بأروبا في عمليات نقل الغاز بثلاثة أنابيب رئيسية، الأول يربط الجزائر (حقل حاسي الرمل) بإيطاليا عبر تونس ثم جزيرة صقلية بطول يقدر بـ 1075 كلم، تم تدشينه عام 1984 تحت إسم الأنبوب العابر للبحر الأبيض المتوسط (Trans Mediterranean Pipeline)، أو كما يُعرف أيضا باسم (Enrico Mattei Pipeline)، بقدرة ضخ سنوية تقدر بحوالي 30 مليار م^3،

---

[1] **"Algerie-Tiguentourine, un site gazier stratégique"**, Tribune de Genève, 17 Janvier 2013. **Disponible sur**: https://www.tdg.ch/tiguentourine-un-site-gazier-strategique-907428632624

[2] Mostefa Ouki,**"Algerian Gas in Transition Domestic Transformation and Changing Gas Export Potential"**, The Oxford Institute for Energy Studies (OIES), N= 151, October 2019, p 02.

[3] Ibid

[4] Idem.

الأنبوب الثاني يربط الجزائر (حاسي الرمل) بإسبانيا (قرطبة) مرورا عبر المغرب على مسافة 1350 كلم، دخل حيز الخدمة سنة 1996 تحت إسم أنبوب الغاز المغاربي الأروبي (Gazoduc Magreb Europe)، أو كما يُعرف أيضا باسم (Pedro Duran Farell Pipeline)، بقدرة ضخ سنوية تقدر بحوالي 14 مليار م^3، الأنبوب الثالث يربط الجزائر (بني صاف) بإسبانيا (ألميريا)، دخل حيز الخدمة سنة 2011، تحت إسم ميدغاز (Medgaz)، بقدرة ضخ سنوية تقدر بحوالي 08 مليار م^3 قابلة للزيادة حسب إتفاق الطرفين الجزائري والإسباني.

الفرع الثاني: إرتفاع نفقات الدفاع والتسلح

أدي التهديد الإرهابي المستمر للجماعات الإرهابية النشطة عبر طول الحدود البرية، بصناع القرار في الجزائر إلى إتخاذ إجراءات مدروسة تصب ضمن إستراتيجية أمنية للحفاظ على الأمن الوطني، خصوصا عبر الحدود الجنوبية الشاسعة المطلة على دول منهارة على جميع الأصعدة، بذلك كانت أولى السياسات المنتهجة في هذا الصدد هي رفع ميزانية الدفاع والتسلح في الموازنة العامة السنوية، وإنعكس ذلك في حجم الإنفاق العسكري الجزائري الذي ظهر بشكل واضح على مدار العقدين الماضيين، فمنذ سنة 2004 وللعام الثالث عشر على التوالي بلغ أعلى مستوى له في عام 2016، تلاه بعد ذلك إنخفاض بين 2017 و2018، والسبب في ذلك هو إنخفاض أسعار النفط التي أثرت على مداخيل الدولة، حيث بلغ متوسط العبء العسكري من مجمل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 06 %، ليكون بذلك العبء الأثقل في قارة أفريقيا[1]، كما وصل أوجه خلال 2015 بـ 10% و 2016 بـ 11%، وهي أعلى نسبة سجلها تاريخ الإنفاق العسكري الجزائري، وحتى على المستوى الدولي كانت ضمن أكبر ميزانيات الدفاع في العالم، بحلولها في المرتبة 20 عالميا والثالثة عربيا سنة 2016، لتجاوزها حاجز الإنفاق من مقتنيات الأسلحة والتجهيزات الإلكترونية عشرة (10) مليار دولار.

بدأ الإنفاق العسكري في الجزائر يأخذ منحاه التصاعدي منذ عام 2004، بسبب دخول الجيش الجزائري مرحلة الإحترافية، وهي المرحلة التي تتماشى مع المتطلبات الإقليمية والدولية التي أصبحت ضرورة تفرض تشكيل وحدات قتالية محترفة، عالية التدريب والتجهيز والعمل الميداني ذو النوعية والمستوى العاليين، وكذا تطوير المؤسسة العسكرية ككل بغية تكيفها لمواجهة التهديدات غير التقليدية، التي ظهرت

[1] نان تيان وآخرون، "**التطورات العالمية في الإنفاق العسكري 2019** "، في: الكتاب السنوي 2020، "**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**"، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، ص 289.

بعد إنحصار التهديدات التقليدية في المنطقة. بذلك نفهم جليا الأسباب الكامنة المختلفة التي أدت إلى رفع نفقات الدفاع والتسلح بالشكل اللافت، الإرتفاع الذي كان على حساب قطاعات حساسة أخرى تدخل ضمن إطار التنمية الموسعة في شتى المجالات خصوصا الجانب الاجتماعي، نظرا لما يعانيه من شح مناصب الشغل وضعف القدرة الشرائية وإرتفاع معدلات التضخم والعجز في الموازنة الذي بدأ في الإرتفاع منذ سنة 2008، ليبلغ حوالي 20 مليار دولار سنة 2020 و22 مليار دولار سنة 2021، وحوالي 30 مليار دولار سنة 2022، لذلك نحاول التوضيح من خلال الجدول التالي تطور ميزانية الدفاع والتسلح للجزائر منذ 2011 إلى غاية 2021 .

جدول بياني رقم (06): جدول بياني يوضح ميزانية الدفاع والتسلح للجزائر منذ سنة 2011

السنة	بالمليار دينار	بالمليار دولار	السنة	بالمليار دينار	بالمليار دولار
2011	516	07.4	2017	1.118	09.9
2012	723	09.7	2018	1.118	09.5
2013	825	10.5	2019	1.230	10.3
2014	955	11.8	2020	1.230	09.7
2015	1.047	13.1	2021	1.230	09
2016	1.118	10.46	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وتقرير مركز غلوبال فايرباور (Firepower) للشؤون العسكرية لسنة 2022.

نلاحظ من خلال الجدول المنحى التصاعدي لميزانية الدفاع والتسلح للجزائر منذ سنة 2011، وقد برزت تلك الزيادة منذ سنة 2012 السنة التي واكبت أحداث الربيع العربي وإنهيار دول الجوار، ودخول منطقة الساحل في دوامة اللاإستقرار وتصاعد نشاطات الإرهاب وجريمة منظمة وغيرها، إستمر الإرتفاع في ميزانية الدفاع بالشكل اللافت إلى غاية سنة 2015، لتتراجع بنسبة 5.2 %، أي ما بين 09 إلى 10 مليار دولار كل سنة بداية من مطلع 2017[1]، تراجع نتيجة لمتغيرات متعلقة بتقلبات أسعار النفط

[1] ألكسندرا كوبموفا وآخرون، **"التطورات العالمية في الإنفاق العسكري"**، في: الكتاب السنوي 2018، **"التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي"**، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 202.

وتراجعها في تلك الفترة، الأمر الذي أبقى عجز الموازنة مرتفعا إستنزف الإحتياطات الوطنية التي إنخفضت من 43 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 إلى 4.6 % في عام 2016، ما أدى إلى زيادة الإقتراض المحلي الذي دفع إلى تقليص الإنفاق العام وتدنيه إلى 5.8 % عام 2016، وبالرغم من ذلك فقد شكل الإنفاق العسكري للجزائر نحو نصف الإنفاق العسكري لشمال أفريقيا، ونحو ربع الإنفاق العسكري الأفريقي ككل[1].

خُصصت الميزانيات المرتفعة لوزارة الدفاع الجزائرية عبر سنوات بهدف دعم جاهزية الجيش ورفع تعداده في مختلف قوات أركان الجيش، وتمويل صفقات التسلح والعمل على إقامة قاعدة تصنيع عسكرية محلية للتخفيف من الإستيراد العسكري والتبعية للخارج، خصوصا في مجال الذخيرة والأسلحة الخفيفة والعربات العسكرية والمدرعات القتالية المختلفة، وحتى في مجال تكنولوجيا المسيرات (Drons) الإستطلاعية والقتالية.

يبلغ تعداد الجيش الجزائري حوالي 465 ألف جندي منها 130 ألف جندي في حالة نشاط، و135 ألف من جنود الإحتياط المدربين والمؤهلين لخوض مختلف العمليات القتالية، بالإضافة إلى 200 ألف من الأفراد شبه العسكريين[2]، تُعتبر القوات البرية أكبر فروع الجيش الوطني الجزائري إذ تحتل المرتبة 14 عالميا من بين 142 قوة برية في العالم، بتعداد يقدر بحوالي 137 ألف عنصر مدعم بمختلف الأسلحة الثقيلة والخفيفة، في مقدمتها فرقة الدبابات (Tanks) بتعداد يقدر بحوالي 2196 دبابة من مختلف الأصناف، بالإضافة إلى المدفعية ذاتية الدفع (Self- Propelled Artillery) بحوالي 545 عربة مدفعية، إلى جانب 450 مدفعية مجرورة (Towed Artillery)، و 334 قاذفة صواريخ (Rocket Projectors)[3]، وهي كلها تجهيزات مصنفة ضمن الأسلحة التقنية المتطورة حسب المقتنيات التي عقدتها وزارة الدفاع الجزائرية، هذه الأخيرة اكدت على أن مختلف صفقات الأسلحة التي تعاقدت عليها، هي أسلحة ترقى إلى إحترافية الجيش من حيث التقنية والقدرات القتالية.

تُعتبر القوات الجوية ثاني فروع الجيش الوطني الجزائري بتعداد يصل إلى حوالي 70 ألف عنصر من مختلف المناصب والرتب، حيث تصنف في المرتبة 21 من بين 142 قوة جوية في العالم، وهي مدعمة

[1] نفس المرجع.

[2] Global Firepower Report 2022, **"Algeria Military Strengh", Global Firepower Report (GFP)" . Available at**: http://www.globalfirpower.com/country-military-strenght-detail.php?country-id=algeria.

[3] Ibid.

بمختلف الأسلحة التقنية المتطورة ما بين طائرات إعتراضية مقاتلة (Fighter Interceptors) بعدد 103 طائرات، و 22 طائرة هجومية متخصصة (Dedicated Attack Aircraft) ، و58 طائرة للنقل والإمداد الجوي (Transports Aircraft)، كما تمتلك 87 طائرة للتدريب القتالي (Trainer Aircraft)، و09 طائرات رادارية للمهام الخاصة (Special-Mission)، و05 متخصصة في التزويد الجوي بالوقود (Airial Refueling)، وكذا أسطول من طائرات الهيليكوبتر، بمختلف أصنافها لمختلف المهام بتعداد 268 طائرة، بالإضافة إلى المروحيات القتالية (Attack Helicopters) بتعداد 45 طائرة[1]، إلى جانب سرب من الطائرات المسيرة ذات القدرات القتالية والإستطلاعية.

من كل ما سبق يتشكل الأسطول الجوي للجيش الوطني الجزائري، من مختلف الطائرات ذات التقنية المتطورة والقدرات القتالية العالية التي ساهمت في تأمين السيادة الوطنية والمهام القتالية، خصوصا في حربها ضد الجماعات الإرهابية المتطرفة عبر الحدود الجنوبية مع الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى.

الفرع الثالث: نفقات الدفاع والتسلح؛ جدلية اِستنزاف الموارد

يعتبر تعاظم الإنفاق العسكري سمة ظاهرة في مختلف الموازنات السنوية للدول، حيث تختلف المبررات والتفسيرات لذلك الإنفاق الأمر الذي يؤثر لا محالة على جوانب التنمية المحلية، ما يطرح عدة تساؤلات حول أولوية الإنفاق وأي الجوانب يحظى بالأسبقية، الدفاع والتسلح والأمن أم التنمية بمختلف مداخلها لإرتباطها بالجانب الاجتماعي من حياة الأفراد والمجتمعات.

فكما أوردنا سلفا في إطار ارتفاع نفقات الدفاع والتسلح لإرتباطهما بعصرنة وإحترافية الجيش الجزائري من جهة، ومواجهة مختلف التهديدات التقليدية وغير التقليدية المتعاظمة في دول الجوار من جهة أخرى، جعلها تأخذ حصة الأسد في الموازنات السنوية لأزيد من خمسة عشرة سنة على التوالي إن لم نقل أصبحت عبئا على النفقات العامة للدولة، كما أضحت أمرا معطلا لعجلة التنمية الاقتصادية بمختلف جوانبها. في هذا الصدد يرى العديد من المختصين بالشؤون العسكرية أن هناك عوامل مختلفة تتحكم في مستوى الإنفاق العسكري الذي يعتبر ذو طابع سياسي إستراتيجي إقتصادي[2]، فالعوامل السياسية تعود إلى طبيعة النظام السياسي للدولة ودرجة الاستقرار السياسي فيها، وكذا إطار التحالفات

---

[1] Idem.

[2] محمد دياب، "**جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية**"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني (شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات، لبنان، العدد 75، كانون الثاني/يناير 2011، ص ص 74-75.

العسكرية المتربطة بها التي قد تجعل من إنفاق الدولة بمستويات عالمية، أما العوامل الإستراتيجية تتمثل في خطر نشوب الحرب وكذا الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية المسلحة، التي قد تفرض سباقا للتسلح لدى دول المنطقة، أما العوامل الإقتصادية تتمثل أساسا في وفرة الموارد الاقتصادية خصوصا المتأتية من ريع الموارد، وكذا ارتفاع مستويات التنمية الإقتصادية ونسبة الدخل الفردي وإرتفاع مؤشرات النمو، بالإضافة إلى توافر حجم الصرف الأجنبي الذي يساعد الدولة على تلبية حاجياتها العسكرية من المعدات المتطورة[1].

إرتفاع مستويات النفقات العسكرية المختلفة للجزائر يؤثر لا محالة على مداخل تمويل التنمية المحلية بأبعادها المختلفة، سيما القطاعات الحساسة التي بالإمكان أن تخلق مصدرا جديدا للدخل القومي بالعملة الصعبة، منها قطاع الصناعة والفلاحة وقطاع الإستثمار وكذا القطاعات الأخرى التي لا تقل عنها أهمية، كقطاع التربية وقطاع التعليم العالي وقطاعات الصحة والتشغيل التي تتأثر سلبا بقلة مصادر التمويل، الشيء الذي ينعكس سلبا على حياة الفراد والمجتمع بذلك نحاول وفق الجدول التالي تبيان المخصصات السنوية لبعض القطاعات الحساسة، مقارنة بماخُصص لمزانية الدفاع والتسلح على مدار السنوات التالية:

[1] نفس المرجع.

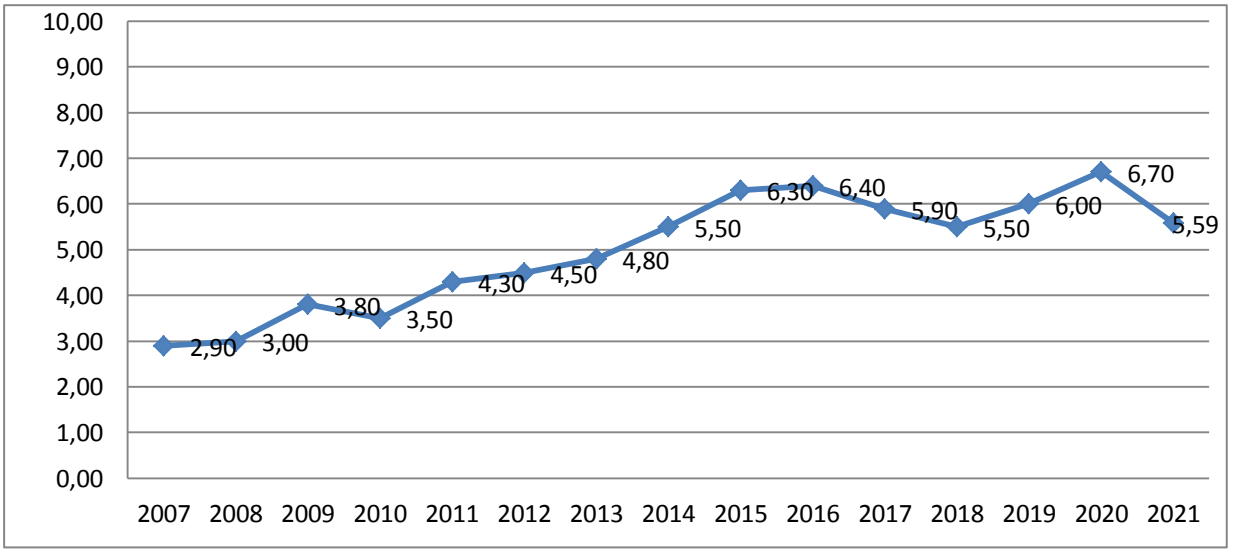
جدول بياني رقم (07): جدول بياني يوضح نفقات القطاعات الحساسة في بعض الموازنات السنوية للجزائر

السنوات / القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم النفقات بالمليار دينار جزائري											
وزارة الدفاع الوطني	516 638,0	723 123,0	825 860,0	955 926,0	1 047 926,0	1 118 297,0	1 118 297,0	1 118 297,0	1 230 000,0	1 230 330,0	1 230 000,0
وزارة التربية الوطنية	569 317,0	544 383,0	628 664,0	696 810,0	746 643,0	764 052,0	746 261,0	709 558,0	709 558,0	724 681,0	771 349,0
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	212 830,0	277 173,0	215 686,0	270 742,0	300 333,0	312 145,0	310 791,0	313 336,0	317 336,0	364 283,0	370 596,0
وزراة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	227 859,0	404 945,0	306 925,0	365 946,0	381 972,0	379 407,0	389 073,0	392 163,0	398 970,0	408 282,0	410 672,0
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	76 058,0	186 100,0	276 503,0	274 291,0	234 882,0	226 484,0	151 442,0	154 011,0	153 595,0	197 595,0	163 123,0
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	115 907,0	242 383,0	215 686,0	233 232,0	255 101,0	254 253,0	212 797,0	211 814,0	235 295,0	225 179,0	224 454,0
وزارة الصناعة	4 135,0	4 395,0	4 149,0	4 452,0	5 314,0	5 349,0	4 617,0	4 612,0	4 727,0	4 685,0	4 536,0
وزارة التجارة	12 361,0	22 189,0	23 114,0	23 801,0	24 276,0	20 527,0	19 511,0	19 979,0	18 378,0	17 527,0	16 224,0

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية للسنوات المبينة في الجدول.

نلاحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول مدى التباين في المخصصات المالية لكل وزارة، فلو أحصينا نفقات وزارة الدفاع الوطني منذ سنة 2011 إلى غاية 2021، بلغت حوالي 11.114.694,00 (إحدى عشرة مليون ومائة وأربعة عشرة ألف وستمائة وأربعة وتسعون مليار دينار)، أي ما يعادل حوالي 118 مليار دولار خلال عشرة سنوات على التوالي، فلو أجرينا قياس مع حجم مخصصات قطاع لا يقل أهمية في الاقتصاد الوطني هو قطاع الصناعة لنفس الفترة من السنوات، نجد أنها بلغت حوالي 50.971,00 (خمسون ألف وتسعمائة وواحد وسبعون مليار دينار)، أي ما يعادل نسبة 0.04 % من نسبة ميزانية الدفاع لنفس الفترة، ونفس المنحى ينطبق على قطاع الفلاحة الذي بلغت مخصصاته في الموازنة السنوية لنفس الفترة من السنوات، حوالي 2.827.627,00 (مليونين وثمانمائة وسبعة وعشرون وستمائة وسبعة وعشرون مليار دينار)، أي ما يعادل نسبة 10.1 % من نسبة ميزانية الدفاع لنفس الفترة، وكذلك وزارة التعليم العالي بـ 2.426.101,00 (مليونين وأربعمائة وستة وعشرون ألف ومائة وواحد مليار دينار)، أي ما يعادل حوالي 23 % من موازنة الدفاع والتسلح، والأمر ينطبق على جل القطاعات الوزارية عبر السنوات الموضحة، بذلك نحاول توضيح حجم الإنفاق العسكري للجزائر من مجموع الناتج المحلي العام من خلال المنحنى التالي:

مخطط بياني رقم (03): منحنى بياني يوضح حجم الإنفاق العسكري للجزائر من مجموع الناتج المحلي العام



المصدر:بيانات الإجتماعات السنوية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير لعام 2020. **متوفر على**:

https://data.albankdawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?and=2020&locations=DZ&start=1963view=chart

لاحظنا من خلال المنحنى النسبة المئوية لحجم الإنفاق العسكري من مجموع الناتج المحلي، الذي أخذ المنحى الصاعد منذ سنة 2007 يقابله في ذلك إنخفاض حجم الإنفاق في باقي القطاعات، التي تُعتبر ذات أهمية لدعم الاقتصاد ورفع مستوى التعليم والبحث العلمي التقني والتكنولوجي، والقطاعات ذات الصلة بالتنمية المجتمعية والرفاه الاجتماعي.

في نفس السياق في مجال التأثيرات السلبية المترتبة عن ارتفاع نفقات الدفاع والتسلح لضمان الأمن وتأمين البُنى التحتية للطاقة، قدمت قاعدة هجمات البنية التحتية للطاقة (The Energy Infrastructure Attack Database)، التي طورها مركز الدراسات الأمنية التابع للمعهد الفدرالي السويسري للتكنولوجيا (Swiss Federal Institute of Technology) الكائن مقره بزيورخ في سويسرا؛ بالتعاون مع معهد (Paul Scherrer)، دراسة متمحورة حول الهجمات السنوية على البنى التحتية للطاقة، حيث أكدت على إرتفاع متوسط الهجمات السنوية على البنى التحتية للطاقة إلى أزيد من 380 هجوما في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2011 [1]، كما ركزت الدراسة على مصطلح الأمن النسبي (Relative Security) في المنطقة المغاربية ذات الإقتصاديات الهشة، حيث أن ضمان الأمن للبنية التحتية للطاقة يتطلب فهم عميق للجهات الفاعلة وسلوكياتها وأنماطها المستهدفة المحيطة بالبنية التحتية للطاقة، حيث أن التهميش والإقصاء من مخططات التنمية والحرمان من العائدات الاقتصادية، المترتبة عن ريع الموارد يولد شعورا بعدم الرضى لدى شرائح واسعة في هذه المناطق، خصوصا إذا كانت تلك المناطق هي مصدر إستخراج الموارد؛ التي ترى فيها أنها مصدرا للدخل والمكانة والنفوذ والسلطة، فتكون بذلك نقطة خلاف ومصدر للصراع وقد تصبح مستهدفة بأعمال العنف (خطوط الأنابيب، المنشآت البترولية، الشبكات الكهربائية، موظفوا قطاع الطاقة، شبكات الطاقة المعلوماتية والإفتراضية...)[2]، فالبنسبة للمعتدين على البنى التحتية للطاقة من جماعات وأفراد وعصابات وغيرها، يعتبرون هذه الأخيرة منصة تواصل للتأثير على المصالح الاقتصادية لحكومات الدول، بغية الإستماع إلى مطالبها المتعلقة بالتمكين وكذا المتعلقة بالتنمية في مختلف جوانبها وإستدامتها خصوصا.

نظير ذلك تشكل نفقات الدفاع والتسلح المرتفعة في الموازنات السنوية للدول، عائقا أمام تحقيق مداخل التنمية الاقتصادية والإجتماعية والرفاه الإجتماعي، وهي عادة ما تتجسد لدى الدول الريعية ذات الدخل الوحيد المتأتي من أحد الثروات الطبيعية أو بعضها، التي تبقى رهينة تقلبات أسعارها في

[1] Raymond Gilpin and Others, "**Regional Security Lessons From The attack on Algeria's in Amenas Gas plant**", United States Institue of Peace (USIP), 23 January 2013.
[2] Ibid.

الأسواق العالمية، وهو أمر ينطبق أيضا على الدول المتقدمة التي تمتلك قاعدة تصنيع واسعة، فغالبا ما تكون نفقات الدفاع والتسلح عبء على الموازنة العامة لتلك الدول، حيث تتجاوز ميزانية الدفاع للو م أ مثلا أكثر من 750 مليار دولار سنويا.

المطلب الرابع: مظاهر التهديد الاجتماعي

لم تكن تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة أقل وطئة وتأثيرا على المجتمع الجزائري منذ أحداث الخامس من أكتوبر عام 1989، حيث دخلت الدولة الجزائرية في دائرة العنف والعنف المضاد؛ أدى في الأخير إلى ظهور ظاهرة الإرهاب والإنتشار الواسع للأعمال الإرهابية، وكما هو معروف في مناطق إنتشار الصراع تطفوا ظاهرة الإجرام المنظم، ويحدث غالبا بسبب اِنشغال الدول بقضايا إدارة الصراع ومحاولة إنهاء حالة الاحتقان الداخلي بغرض إعادة استتباب الأمن والاستقرار، بذلك كان التأثير واضح على الجانب الإجتماعي، بإعتبار أن المجتمع هو اللبنة الأساسية التي تقوم عليها الدولة ويتأثر بمختلف أشكال العنف.

الفرع الأول: تأثير العنف الإرهابي على المجتمع

منذ اِرتفاع وتيرة العنف الإرهابي في الجزائر ارتفعت معها قائمة الضحايا من المدنيين من مختلف الفئات نساء ورجال وأطفال، حيث طال القتل والتصفية مئات الآلاف من المواطنين دون إستثناء، إستُخدمت فيها مختلف الوسائل وأبشع الصور في القتل والتنكيل عبر القطر الجزائري، كما خلف الآلاف من المعطوبين من مختلف العاهات والإعاقات الجسدية والنفسية، وكذا الخسائر المادية من الممتلكات العامة والخاصة، بذلك وحسب دراسات علم الصدمات النفسية (Psychotraumatology)، في تصنيف أنواع الضحايا نتيجة للأذى الذي يلحق بها، وكذا الصدمات النفسية والجسدية التي تتعرض لها أثناء فترات العنف أو الكوارث أو الصدمات العنيفة، يمكن تصنيف ثلاثة أنواع من الضحايا حسب درجة تلقي الأذى أثناء التعرض إلى العنف[1]:

- **الضحايا المباشرين:** هم الضحايا الذين يُرتكب في حقهم الجرم وينتهي بهم الأمر إلى الوفاة أو الإعاقة أو الضرب والتنكيل، أو مختلف الأفعال التي تُلحِق صدمات نفسية وجسدية في حالات عدم الوفاة، كما قد يكونوا أشخاص من الذين صُدموا من مشهد إرتكاب فعل العنف ضد الضحية المباشرة حيث يعتبروا ضحايا مباشرين في حد ذاتهم.

[1] Marianne Kedia et Aurore Sabouraud-Séguin, **"Psychotraumatologie: En 51 Notions"**, 3e Edition, (Paris: DUNOD, Juillet 2020), pp 22 - 23.

- **الضحايا غير المباشرين**: هم الأفراد المحيطين بالضحايا المباشرين الذين تربطهم بهم علاقات عائلية، أو علاقات الصداقة أو الجوار وكذا الزمالة في الوظيفة مدنية كانت أم عسكرية وحتى الدراسية منها، أو في مختلف أطر الإنتماء والتواجد مهما كان نوعه، الذين لديهم حياة مباشرة أو احتكاك مباشر بالضحايا المباشرين .
- **الضحايا المحتملين**: هم الأفراد الذين قد يتأثروا من فعل صادم من العنف أو الأذى الذي حدث لغيرهم من الضحايا الأولين، خصوصا إن كانت لهم قواسم مجتمعية مشتركة، كالعادات والتقاليد والإقليم الجغرافي والانتماء والدين وغيرها، وتستخدم دراسات علم الصدمات مصطلح **الحدث** الصدمي (L'événement Traumatique)، وهو الحدث الذي يتعرض فيه الفرد للموت الفعلي أو التهديد بالموت، أو التعرض لإصابة خطيرة أو إلى شكل من أشكال العنف المختلفة، كالعنف بين الأشخاص والحوادث والكوارث الطبيعية وغيرها من الأحداث المؤلمة[1].

مقاربة الصدمة النفسية في الجزائر كانت جزءا من تقاطع عدة جوانب، اجتماعية وسياسية واقتصادية وتاريخية وأنثروبولوجية، نظرا لتداخل الروابط الذاتية والاجتماعية لدى المجتمع الجزائري، حيث في هذا الجانب لا يمكن التحدث عن الإسلاموية التي تصاعدت حدتها مطلع تسعينات القرن العشرين، بإعتبار أن الإسلام هو جزء لا يتجزأ من هوية الدولة الجزائرية؛ لم تستطع قوى الاستعمار التي مرت على الجزائر طمس هويتها الدينية، كما أن الإختلالات الاقتصادية وانتشار الجوع والفقر بعد الإستقلال، لم تولد العنف والإرهاب والاضطرابات الاجتماعية، فالأعمال الإرهابية العشوائية التي إرتكبتها الجماعات الإرهابية في الجزائر، صُنفت في خانة أعمال العنف العشوائي (Random Violence) العنف الذي يستهدف مختلف الفئات من المواطنين ومختلف الهيئات والمصالح التابعة للدولة، دون التمييز بين الضحايا والأهداف المرجوة من العنف، حيث لَمْ تُبْنَى هذه الأخيرة على إستراتيجية **الصديق/العدو** (Friends/Enemies)، بل على ضرب الأفراد حيث ما كانوا دون التفريق بين المدنيين والعسكريين بمختلف الوسائل والأسلحة، ما ولد مرضا نفسيا جماعيا لدى أفراد المجتمع نظرا للشعور الدائم بالخوف من الموت وكذا عدم الإحساس بالأمن، نتج عنه بصفة مباشرة تدمير الروابط المجتمعية وتضرر الأسر التي هي نواة المجتمع[2].

---

[1] **"C'est Quoi Un Evénement Traumatique"**, Centre d'étude Sur Le Trauma, 04 Avril 2019. **Disponible sur**: https://trauma.criusmm.net/conseils/cest-quoi-un-evenement-traumatique.

[2] Latéfa Belarouci, **"Le Terrorisme en Algérie: Entre Honte et Trauma"**, Revue-Dialogu N°= 190, 04eme Trimestre 2010, pp 109-110.

خلف العنف الإرهابي ضد المجتمع الجزائري ما لا يقل عن مائتي (200) ألف قتيل، وأزيد من عشرون (20) ألف مفقود، بالإضافة إلى حوالي 1.5 مليون شخص من النازحين من القرى والمداشر المنتشرة أعالي الجبال والأرياف اتجاه المدن هروبا من عنف الجماعات الإرهابية[1]، والنزوح نحو المدن لا يعني أن هذه الأخيرة كانت أكثر امنا من القرى والمداشر، بل عانى قاطنيها هي الأخرى من أعمال العنف والقتل والتدمير للمنازل والممتلكات، وأكثر من ذلك تعرضت لمجازر جماعية على أيدي الجماعات الإرهابية المسلحة، كمجزرة بن طلحة في ولاية الجزائر التي راح ضحيتها أزيد من أربعمائة (400) قتيل، ومجازر الرمكة وحد الشكالة بولاية غليزان، التي راح ضحيتها أزيد من ألف (1000) قتيل من المدنيين، ومجزرة المرسى بالتنس ولاية الشلف التي خلفت أزيد من مائة وثلاثة وسبعون (173) قتيل من المدنيين، وغيرها من المجازر في مختلف ولايات الوطن، كالبويرة وبومرداس والبليدة وتيبازة وجيجل وتبسة والمدية وغيرها، ولم يسلم النساء والأطفال من الاستهداف والتصفية من طرف الجماعة الإرهابية، لِاعتبارهم أن النساء هم من سيلدن أعداء المستقبل والأطفال هم أعداء المستقبل، لذلك يجب اتخاذ خطوات استباقية لتصفيتهم، باعتبارهم مشاريع عدو مستقبلي حسب تفكيرهم، في الجهة المقابلة لم تسلم النساء أيضا من الاختطاف والاختفاء القسري من طرف الإرهابيين، وإستباحتهم كوسائل للمتعة من مدخل جهاد النكاح وإستغلالهم في تقديم الخدمات للإرهابيين في معاقلهم.

نتيجة لذلك أصبح أفراد المجتمع الجزائري عاجزين عن ممارسة حياتهم اليومية نظرا للخلل الذي أصاب نظام القيم للسكان والمجتمع، حيث تأسس نظام من الخوف والفجيعة وإنكسار الروابط التي كانت قائمة على تلاحم المجتمع وتكافله، وإندثار مظاهر الرحمة والتضامن والمساعدة المتبادلة، في المقابل إنصراف أفراد المجتمع للاهتمام بالحماية الشخصية والبحث عن الأمن الفردي، خصوصا بعد تدمير قاعدة الأمن الداخلي (Internal Security Base)[2]، أين أصبح الأفراد يبحثون عن تحقيق الأمن الفردي بالوسائل والطرق التي يرونها مناسبة بصفة ذاتية فردية، بمعنى بروز مبدأ الأنا الفردية عوض النحن الجماعية.

لم يكن العنف موجه ضد أفراد المجتمع من المدنيين والعسكريين فحسب بل تعداه إلى إلحاق الأذى بالممتلكات العامة والخاصة، حيث أحرقت القرى والمداشر المنتشرة عبر الجبال التي تضم كل ممتلكات المواطنين من منازل وحقول وحظائر الحيوانات، كما تم تخريب مختلف مؤسسات وهياكل الدولة من مدارس ومستشفيات ومقار البلديات ومصالح الغابات، ومؤسسات البريد والمواصلات ومختلف

[1] François Géze et Salima mellah, "**Algérie: l'impossible Justice pour Les Victimes des Années de Sang"**, Revue Mouvements, N°= 53, Janvier 2008, p 150.
[2] Latéfa Belarouci, Op.Cit., P 110

المؤسسات ذات الطابع العمومي، حيث أصبحت القرى والمداشر مناطق منكوبة محرمة على قاطنيها ما اضطرهم إلى النزوح القسري نحو المدن، وفقدانهم لمصادر رزقهم التي كانت تعتمد على تربية الحيوانات والزراعات المعاشية وحقول الأشجار المثمرة، أدت كل تلك المعطيات إلى إرتفاع نسبة البطالة لدى هؤلاء من النازحين، كما برزت ظاهرة الأحياء القصديرية على حواف المدن كمظهر من مظاهر النزوح وعدم توفر الأمن داخل المجتمع.

أدت الأعمال الإرهابية إلى تدهور الاقتصاد الجزائري نظرا لسقوطها في حرب إستنزاف الموارد في مواجهة الجماعات الإرهابية، ذلك ما ولد ما يعرف بظاهرة النذرة الاقتصادية (Economic Shortages)، وهي الحالة التي تكون فيها الطلبات على المنتجات والخدمات أكبر من الكميات المعروضة في الأسواق[1]، مما يولد اضطرابات اجتماعية مختلفة لنقص تلك الاحتياجات التي تعتبر ضرورية لحياة المواطنين، وفي الغالب تعرضت المؤسسات الإنتاجية والمصانع إلى التخريب، وخروجها عن العمل نتج عنه تسريح العمال ودخولهم في دائرة البطالة.

نتيجة لما سبق يمكن القول أن الإرهاب في الجزائر ولد أزمة متعددة الأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية لدى المجتمع الجزائري، لا تزال تبعاتها إلى يومنا هذا على الذاكرة الجماعية للمجتمع، حيث لا يزال الآلاف من الضحايا في عداد المفقودين، والآف من الأرامل واليتامى ومعاناتهم من تعقيدات وإضطرابات نفسية واجتماعية متعددة، كما تعرضت بعض العائلات إلى الإبادة الجماعية والتصفية بصفة نهائية، إلى جانب معاناة الضحايا من أصحاب الإعاقات الجسدية الدائمة، جراء التفجيرات الإرهابية في الأسواق والأماكن العمومية والمقرات الإدارية الحكومية، حيث لم تختلف أعمال العنف الإرهابي المرتكبة في حق المجتمع الجزائري، عن الأعمال الإجرامية المرتكبة في حقه إبان حقبة الإستعمار الفرنسي، من ناحية الإستراتيجية الوحشية في القتل والتصفية وإبادة القرى والمداشر.

[1] James Chen, **"Shortage: Definition, Causes, Types, and Examples"**, Investopedia, February 08-2014. **Available at**: http://www.investopedia.com/terms/s/shortage.asp.

المبحث الثالث

مظاهر تهديد الجريمة المنظمة للأمن الوطني الجزائري

- **المطلب الأول:** التهريب عبر الوطني للمخدرات عبر منطقة شمال غرب أفريقيا
- **المطلب الثاني:** الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر
- **المطلب الثالث:** تهريب وتجارة السلاح عبر منطقة شمال غرب أفريقيا
- **المطلب الرابع:** الإرهاب والجريمة المنظمة؛ تكامل الأدوار ضمن إستراتيجيه اقتصاد الحرب

تعتبر طرق التهريب التقليدية السبيل الوحيد الشائع في منطقة شمال غرب أفريقيا قبل بدايات الألفية الجديدة، حيث إقتصرت عمليات التهريب على السلع والبضائع ذات الطابع القانوني، نظرا لندرتها في دولة ووفرتها أو لفارق سعرها في دولة أخرى ذات حدود مباشرة بين الدولتين، كل ذلك لتفادي الجمركة والضرائب المفروضة على حرية إنتقال السلع، لكسب فوائد ربحية في الدولة الأخرى حيث كانت السجائر أبرز السلع المهربة، إذ تشير إحصائيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (Unitednations Office on Drugs and Crime)، أن ما نسبته 60 % من سوق التبغ الليبية التي تذر حوالي 240 مليون دولار، وكذا ما نسبته 18 % من سوق التبغ الجزائرية التي تذر حوالي 228 مليون دولار، مصدرها التهريب عبر دول الساحل على رأسها النيجر وبوركينافاسو[1].

تُعتبر المخدرات الصلبة بمختلف أنواعها النشاط المفضل لجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لإذرارها أموال طائلة على مروجيها من ضمنها مخذر صمغ الحشيش والهيروين والكوكايين القادمة من أمريكيا اللاتينية، بالإضافة إلى المخدرات ذات التركيبة الكيميائية مثل البيثدين والمورفين والبروبردين والميثامفيتامين، بذلك أصبحت منطقة شمال غرب أفريقيا منطقة إستهلاك للمخدرات ومنطقة عبور لتسويقها إتجاه الشرق الأوسط وآسيا شرقا أو شمالا نحو أروبا مرورا بالجزائر ودول شمال القارة، ما يمثل تهديدا واضحا لأمن هذه الدول في مفهومه الموسع.

المطلب الأول: التهريب عبر الوطني للمخدرات عبر منطقة شمال غرب أفريقيا

نظرا للرواج الواسع لمختلف أنواع المخدرات الصلبة في أفريقيا وأروبا وآسيا، ولد حافزا لدى عصابات الجريمة المنظمة لزيادة نشاطها بغية تعظيم الأرباح، حيث قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) أن ما نسبته 14% أي ما يعادل حوالي 20 طن من الكوكايين بقيمة 01 مليار دولار، قد تم تهريبها عبر منطقة الساحل الأفريقي خلال عام 2008[2]، ويعود سبب ارتفاع وتيرة التهريب عبر منطقة الساحل الأفريقي؛ إلى الرقابة المحكمة التي فرضتها السلطات الأوروبية على سواحلها ومطاراتها، للحد من نشاط جماعات التهريب النشطة عبر الطريق التقليدي الذي يمتد من أمريكا الجنوبية إلى أروبا عبر جزر الكناري، كما يعتبر صمغ الحشيش المغربي من المخدرات التي تهرب عبر منطقة الساحل الأفريقي، بإعتبار أن دولة المغرب من بين أكبر الدول في العالم إنتاجا وترويجا لهذا

[1] ولفرام لاشر، "**الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 13 أيلول/سبتمبر 2012.
[2] نفس المرجع.

المخدر، ويعود سبب لجوء عصابات المخدرات إلى ترويج صمغ الحشيش عبر الساحل الأفريقي؛ إلى الحدود البرية المغلقة بين الجزائر والمغرب منذ تسعينات القرن العشرين.

تعتبر دول الساحل الأفريقي التي تُعاني من مختلف مظاهر الفشل وعدم الإستقرار والصراعات الداخلية، بوابة الدخول لمختلف المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية في مقدمتها غينيا بيساو وسيراليون وليبيريا والسنغال وموريتانيا، حيث تم ضبط العديد من شحنات المخدرات في هذه الدول؛ ففي ماي 2007 تم ضبط شحنتين من الكوكايين في مطاري نواديبو ونواكشط، قدرت الشحنة الأولى بحوالي 360 كلغ والثانية بحوالي 830 كلغ، كما تم إكتشاف هيكل لطائرة بوينغ 727 تحطمت في مدينة غاو (Gao) المالية، محملة بشحنة من الكوكايين تم تقديرها ما بين 07 إلى 11 طن قدِمت من فنزويلا إلى شمال مالي[1]، كما أن وفاة الرئيس الغيني لانسانا كونتي (Lansana Conté) أواخر 2008، كشفت عن تورط مباشر لأفراد عائلته وبعض من القيادات العسكرية في قضايا تهريب المخدرات، عبر إستغلالهم جوازات السفر والحقائب الدبلوماسية لتهريب الكوكايين إلى أوروبا[2]؛ كشفت علاقاتهم السرية بعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما أدين ضابط شرطة رفيع المستوى في موريتانيا في 2010 بتهم تتعلق بالإتجار بالكوكايين وعلاقات مشبوهة مع عصابات الجريمة المنظمة[3].

وجد مخدر الهيروين طريقه إلى منطقة غرب أفريقيا قادما من آسيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرون، حيث تم تسجيل ما بين 40 إلى 45 طن من الهيروين الأفغاني تم تهريبه إلى القارة الأفريقية مطلع 2009، عبر موانئ ومطارات شرق أفريقيا تصل بعدها إلى عموم القارة الأفريقية بما في ذلك غرب أفريقيا، حسب ما أكدته التقارير المقدمة من طرف الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (L'organe Interntional de Contrôle des Stupéfiants)، تلعب نيجيريا دورا محوريا في إعادة توجيه الهيروين إلى دول المنطقة حيث تم ضبط شحنة في دولة بنين مرت عبر نيجيريا في 2011 قدرت بحوالي 200 كلغ[4].

---

[1] نفس المرجع.

[2] Rapport d'office des Nation Unies Contre La drogue et Le crime, **"Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de L'Ouest: Une Evaluation des Menaces "**, Office Des Nations Unies Contre La Drogue et Le Crime (UNODC), Février 2013, p 09.

[3] Ibid.

[4] Michel Luntumbue, **"Criminalité Transfortière en Afrique de L'ouest : Cadre et Limites des Stratégies Régionales de Lutte"**, Groupe de Recherche et d'information sur La Paix et La Securité (GRIP), 09 Octobre 2012, p 05.

في الجانب الآخر يفرض القنب الهندي وجوده في منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نظرا لإعتبارات إنتاجه داخل المنطقة حيث تُعتبر دولة المغرب حسب تقارير المنظمة العالمية للجمارك (World Customs Organization)، أكبر دولة مصدرة للقنب الهندي في العالم إلى جانب أفغانستان، بإعتبار أن ما نسبته 65% من المضبوطات العالمية من القنب الهندي كان مصدرها دولة المغرب، كما أشار تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن المغرب يحتل الصدارة الأفريقية في مجال زراعة وترويج القنب الهندي إلى أروبا وباقي دول أفريقيا.

إختلفت مسالك ومعابر وطرق تهريب المخدرات عبر منطقة الساحل وغرب أفريقيا وشمالها، بإتجاه الشرق الأوسط وآسيا وشرق أروبا وغربها، ويكون ذلك عبر دول المغرب العربي ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا من خلال مسالك متعددة، بحيث إذا حدث وأن تم التضييق على إحداها يتم اللجوء إلى المسالك الأخرى، كما تم إستخدم كل الطرق المتاحة للتهريب عبر البر بإستخدام مختلف وسائل النقل، وعبر البحر بإستخدام البواخر والقوارب بمختلف أنواعها، وعبر الجو بإستخدام الطائرات عبر الرحلات الدولية العادية أو عبر الطائرات الخاصة، بذلك نحاول التطرق إلى أهم مسالك تهريب المخدرات، بإعتبار أن بعضها يتدفق من أمريكا اللاتينية وآسيا وأخرى تنتج وتروج في المنطقة.

الفرع الأول: القنب الهندي (صمغ الحشيش)

يطلق على مخدر القنب الهندي (Cannabis) عدة مسميات عبر مختلف مناطق العالم، ففي الشرق الأوسط وآسيا يُعرف تحت إسم القنب الهندي، وفي أفريقيا وبعض الدول من أروبا يعرف باسم صمغ الحشيش (Haschisch/The weed) المغربي، كما يُعرف في الأمريكيتين باسم الماريغوانا (The Marijuana)، ويُعتبر من بين المخدرات التي يتم زراعتها وإنتاجها في أفريقيا خصوصا في شمال القارة وغربها ومنطقة الساحل، إذ تعتبر دولة المغرب الأولى في إنتاج وترويج المخدرات (L'état Narcotrafic) إلى جانب نيجيريا ومصر وتنزانيا ومالاوي وكينيا وغيرهم، خلال عام 2010 على سبيل المثال تم حجز ما مقداره 118 طن داخل المغرب كانت متجهة نحو دول الجوار، بالإضافة إلى 74.6 طن تم حجزها في الجزائر سنة 2009 و 175طن في نيجيريا، كما تم إتلاف الألآف من الهكتارات من مزارع نبتة الحشيش خصوصا في المغرب ونيجيريا[1].

[1] José Maria Blanco Navarro et Luis de La Corte Lbanez, **"Le Trafic de Drogue en Afrique Sub-saharienne: son Role dans Le Trafic de Drogue International et Les Influences Internes"**, Institut Espagnol d'études Startégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de L'evaluation et Prospective (IMDEP), p 08.

يشير التقرير الصادر عن البرلمان الأروبي حول إستراتيجية الإتحاد الأوروبي إتجاه منطقة الساحل الأفريقي، أن دولة المغرب تُعتبر الأولى إنتاجا لمخدر القنب بما نسبتة 21% من الإنتاج العالمي، حيث ينطلق مسار الترويج والمتاجرة في السابق في إتجاهين؛ الأول من المغرب نحو إسبانيا ثم إلى باقي دول الإتحاد الأروبي، والثاني من المغرب عبر الجزائر نحو الشرق الوسط عبر ليبيا ومصر، ومع منتصف العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرون، سلك الترويج المغربي لصمغ الحشيش طرق أخرى جديدة تنطلق من المغرب إلى شمال موريتانيا وشمال كل من مالي النيجر بعدها تأخد إتجاهين، الأول عبر ليبيا بإتجاه الشرق الأوسط وآسيا، والثاني يمر عبر ليبيا بإتجاه دول البلقان والإتحاد الأروبي عبر إيطاليا[1].

تتم عملية التهريب بالتنسيق مع العديد من قبائل الطوارق المنتشرة في المنطقة في كل من موريتانيا ومالي والنيجر التي تنشط في مجال التهريب، المسلك الذي يطلق عليه المهربين "طريق الأمل" (The hope Road)، الطريق الذي اعطى الأمل لعصابات التهريب نظرا للتضييق الذي شهده مسلك المغرب إسبانيا بسبب المراقبة الشديدة عبر المطارات والموانئ، وتؤكد عملية الحجز التي حدثت في النيجر سنة 2011 أهمية هذا المسلك لدي عصابات التهريب، حيث تم حجز شحنة من القنب الهندي شمال البلاد قدر وزنها 3289 كلغ، بالإضافة إلى مجموعة من الأسلحة الخفيفة كانت موجهة نحو أروبا عبر ليبيا[2].

تعتبر الجزائر وجهة مباشرة لمخدر القنب الهندي كسوق للترويج أو كنقطة للعبور إتجاه أروبا أو نحو الشرق الأوسط وآسيا، سواء للكميات القادمة من المغرب أو القادمة من دول غرب أفريقيا، وما يؤكد ذلك هو الكميات الضخمة المحجوزة من طرف قوات الأمن والجمارك الجزائرية، حيث بلغت 3.4 طن سنة 2010 وحوالي 5.5 طن سنة 2011 لترتفع بعدها إلى 157 طن سنة 2012، في التقرير المقدم من طرف المكتب الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها (ONLCDT)، التابع لوزارة العدل الجزائرية الذي إنعقد في أكتوبر 2018 بفيينا بالنمسا، تم عرض الكميات المحجوزة من مختلف المواد المخدرة التي بلغت سنة 2013 حوالي 211.5 طن من صمغ الحشيش، بالإضافة إلى 181.9 طن سنة 2014

[1] Luis Simon et Autres, Op.cit., p 18.
[2] José Maria Blanco Navarro et Luis de La corte Lbanez, Op.cit, p 08.

و126.6 طن سنة 2015، كما إنخفضت بعدها إلى 109 أطنان خلال سنة 2016 و52.6 سنة 2017.[1]

غالبا ما تسلك عصابات التهريب ممرات مختلفة في عبورها للجزائر إتجاه أروبا أو المشرق، حيث تم إطلاق إسم معين على كل مسلك من طرف المهربين، فحسب تصريحات قوات الأمن الجزائرية يمتد مسلك قرطاج (Carthage Road) للتهريب، من منطقة الرمشي بمدينة تلمسان غربا إلى منطقة بن مهيدي بمدينة الطارف شرقا عبورا إلى تونس، المسلك الثاني هو مسلك غدامس الذي ينطلق من مغنية غربا إلى منطقة الرويسات بمدينة ورقلة شرقا وصولا إلى غدامس بليبيا، أما المسلك الثالث الذي يطلق عليه إسم طريق طرابلس (Tripolitania Road)، ينطلق من منطقة الكرمة بمدينة وهران غربا إلى مدينة إليزي بالجنوب الشرقي على الحدود مع ليبيا، كما ينطلق المسلك الرابع المعروف بإسم طريق فزان (Fezzan Road) من ولاية النعامة الحدودية غربا إلى مدينة إليزي شرقا، أما المسلك الأخير المعروف باسم طريق تيبستي (Tebsti Road)، ينطلق من مدينة تلمسان غربا إلى مدينة إليزي بالجنوب الشرقي إتجاة ليبيا، وأسماء المسالك الثلاثة الأخيرة هي أسماء لمناطق تقع داخل الجنوب الليبي[2].

الفرع الثاني: الكوكايين

يُعتبر الكوكايين (Cocaine) من المخدرات الدخيلة على قارة أفريقيا لإعتبار أن إنتاجه يتم خارج القارة، بل هذه الأخيرة تُعتبر مجرد سوق ترويج ومنطقة عبور إتجاه الأسواق العالمية، وتُعتبر منطقة غرب أفريقيا والساحل الأفريقي واحدة من إحدى الطرق التي تسلكها عملية تجارة وتهريب الكوكايين، فالمسلك التقليدي المعتاد لدى العصابات الدولية ينطلق من أمريكا اللاتينية عبر بحر الكاريبي (Caribean Sea) والمحيط الأطلسي وصولا إلى سواحل البرتغال وإسبانيا، أو من خلال مسلك أمريكا اللاتينية عبر جزر الرأس الأخضر (Capeverde) وصولا إلى جزر الكناري (Canary Islands) بعدها إلى سواحل إسبانيا والبرتغال[3]، كما ظهر بعد ذلك مسلك آخر نتيجة لتشديد الرقابة على المسالك الأخرى هو مسلك أمريكا اللاتينية غرب أفريقيا عبر المحيط الأطلسي، وقد قدر مكتب الأمم المتحدة

[1] M.A Benhalla, **"Efforts de l'Algérie pour La réduction de L'offre de La drougue"**, Rapport de L'office National de Lutte Contre La drogue et La toxicomanie (ONLCDT), dans le 4eme Réunion Inter-sessions – CND, Vienne, le 22 Octobre 2018.
[2] The Regional Report on North Africa, **"Algeria "**, Council of The European Union (CEU), Brussels, 19 April 2015, p 02.
[3] José Maria Blanco Navarro et Luis de La corte Lbanez, Op.cit., pp 08-09.

المعني بالمخدرات والجريمة أن ما نسبته 15% من شحنات الكوكايين، التي دخلت أوروبا كانت عبر هذا المسلك أي ما يُعادل ما بين 80 إلى 100 طن سنويا[1].

تُعتبر دول أمريكا اللاتينية معقل زراعة وإنتاج وترويج الكوكايين على مستوى العالمي، حيث ياتي بشكل أساسي من ثلاث دول هي كولومبيا (Colombie) والبيرو (Pérou) وبوليفيا (Bolivie)[2]، إنطلاقا عبر الحدود بين فنزويلا والبرازيل وصولا إلى غرب أفريقيا، في نقاط هبوط رئيسية بغينيا بيساو وغينيا كونكاري والسنغال وموريتانيا بالإضافة إلى دول خليج غينيا، وبوصول شحنات الكوكايين لهذه الدول وتزويدها بحصصها للترويج والإستهلاك المحلي، يتم نقل الشحنات الأخرى شمالا عبر المغرب والجزائر نحو إسبانيا وفرنسا، أو عبر تونس بإتجاه إيطاليا والإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، عبر مختلف الطرق البرية والبحرية والجوية، إذ تُعتبر موريتانيا نقطة العبور الرئيسية للكوكايين في منطقة الساحل[3]، وحسب تقديرات الأمم المتحدة أن عملية الإتجار بالكوكايين عبر غرب أفريقيا، تدر حوالي 900 مليون دولار للسنة الواحدة، وقد شكلت الشحنة المصادرة في الرأس الأخضر سنة 2011 التي قدرت بحوالي 1529 كلغ في عملية واحدة[4]، دليل على مدى حركية العصابات عبر الوطنية والعائدات التي تجنيها.

شهدت الجزائر حجزات مختلفة لمخدر الكوكايين بمقاسات منخفضة إلى غاية نهاية العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرون، غير أن تلك النسبة أخذت في الإرتفاع بشكل ملحوظ خصوصا مع بداية حالة اللّاأمن التي شهدتها مناطق شمال أفريقيا، بعد أحداث الثورات العربية وإنعكاساتها على دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. بلغت محجوزات الكوكايين من طرف قوات الأمن والجمارك وحرس الحدود الجزائرية نسب متفاوتة عبر كل سنة، حيث بلغت سنة 2015 مثلا 88.2 كلغ و 59 كلغ سنة 2016، انخفضت تلك النسبة سنة 2017 إلى 6.2 كلغ، لتشهد الجزائر بعدها في 2018 حجز أكبر شحنة كوكايين عبر تاريخ محاربة المخدرات في الجزائر، حيث بلغت كمية الشحنة حوالي 670.2 كلغ في ميناء وهران غرب الجزائر[5]، ضمن باخرة لنقل اللحوم قادمة من البرازيل عبر إسبانيا حسب ما صرح به المركز الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان الجزائري، بذلك نتطرق إلى كمية المحجوزات من الكوكايين في الجزائر عبر بعض السنوات من خلال الجدول المبين:

---

[1] Luis Simon et Autres, Op.cit., p 18.
[2] Michel Luntumbue, Op.cit., p 05.
[3] Luis Simon et Autres, Op.cit., p 18.
[4] José Maria Blanco Navarro et Luis de La corte Lbanez, Op.cit., p 10.
[5] ولفرام لاشر، مرجع سابق.

جدول بياني رقم (08): جدول بياني يوضح كمية الكوكايين المحجوزة في الجزائر سنويا

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الكمية بالغرام	10.901	182.856	3.790	1.245	88.287	59.099	6.279	671.887	315.799	32.353	512.965

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات ومحاربتها، للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية.

الفرع الثالث: الهيروين

يُعتبر مخدر الهيروين (Heroine) أحد المنتجات الأفيونية إلى جانب الأفيون (Opuim) والمورفين (Morphine) المستخلصة من نبتة الخشخاش (The Poppy)، تُعتبر أفغانستان أول دولة في العالم من حيث زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة، حيث بلغت المساحة المزروعة حوالي 201.000 هكتار سنة 2016، أي نحو ثُلثي المساحة العالمية التقديرية المزروعة بخشخاش الأفيون لنفس العام، تليها مينمار بمساحة تقديرية تقارب 55.000 هكتار حسب إحصائيات سنة 2015، أي مانسبة 20% من المساحة العالمية المزروعة بخشخاش الأفيون[1]، تليهم في ذلك دول الأنذير المكسيك وكلومبيا وبوليفيا وبيرو، بنسب متفاوتة من حيث الزراعة أو من حيث الإنتاج تتقدمهم المكسيك بحوالي 30.200 هكتار خلال سنة 2016[2].

يُعتبر "درب البلقان" المسلك الرئيسي لترويج وتسويق الهيروين إتجاه أروبا عبر تركيا واليونان[3]، بحيث يسلك إتجاهين رئيسيين؛ الأول شمالا نحو أوروبا الشرقية عبر مقدونيا وألبانيا وكوسوفو والجبل الأسود وسلوفينيا وصولا إلى غرب أروبا، والثاني جنوبا نحو الشرق الأوسط وشمال افريقيا وصولا إلى غرب أفريقا ومنطقة الساحل، في الجهة المقابلة يأخد الهيروين ومشتقات المنتجات الأفيونية القادمة من دول الأنديز نفس مسار تهريب الكوكايين عبر الأطلسي.

---

[1] تقرير المخدرات العالمي 2017، "**تحليل أسواق المخدرات النباتية: الأفيونات والكوكايين والقنب**"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، الأمم المتحدة، مايو 2017، ص 12.

[2] تقرير المخدرات العالمي 2019، "**لمحة عامة عن الطلب على المخدرات وعرضها على الصعيد العالمي**"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، الأمم المتحدة، يونيو 2019، ص 56.

[3] تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2019، "**إحترام حقوق الإنسان عند تنفيذ سياسات مراقبة المخدرات**"، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (INCB)، الأمم المتحدة، 27 فبراير 2020، ص 13.

تدل مضبوطات الهيروين في غرب أفريقيا على نشاط العصابات المنظمة وتجارتها العابرة للحدود الوطنية، إذ تشير العديد من التقارير إلى أن منطقة غرب أفريقيا وصلها ما بين 40 إلى 45 طن من الهيروين الأفغاني خلال سنة 2009 لوحدها، حيث تصل تلك الشحنات إلى موانئ ومطارات شرق أفريقيا قبل توجيهها إلى أجزاء أخرى من القارة، بما فيها منطقة غرب أفريقيا أين يتم إعادة توجيه شحنات الهيروين إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية، وقد تم تسجيل العديد من المضبوطات في تنزانيا قدرت بحوالي 50 كلغ سنة 2010 وحوالي 179 كلغ في مارس 2011 وغيرها من الدول على رأسها كينيا[1]، وتُعتبر نيجيريا محور الإنعطاف للوجهات المرغوبة من طرف المهربين، ويتضح ذلك من خلال الإبلاغ عن شحنة مقدرة بـ 200 كلغ من الهيروين سنة 2010 تم حجزها داخل نيجيريا، وشحنة أخرى مقدرة بحوالي 200 كلغ في البنين مطلع أفريل 2011 في حاوية كانت قادمة من باكستان[2].

شهدت الجزائر عدة مضبوطات من الهيروين عبر سنوات بكميات ضئيلة، غير أنها تدل على أن الجزائر أصبحت سوق إستهلاك لمخدر الهيروين ونقطة عبور لمافيا تهريبه، وقد تم حجز كميات متفاوتة في المطارات والموانئ في شكل كميات ضئيلة لدى الأفراد، موجهة للإستهلاك الشخصي منها 2.5 كلغ خلال سنة 2015، بقيت تلك النسبة تتأرجح في حدود 02 كلغ ما بين 2016 إلى 2017، والملاحظ أنه لم تكن هناك محجوزات بكميات كبيرة مثل مخدر القنب (صمغ الحشيش) أو الكوكايين، بذلك نحاول توضيح الكميات المحجوزة خلال بعض السنوات عبر الجدول التالي:

جدول بياني رقم (09): جدول بياني يوضح كميات الهيروين المحجوزة في الجزائر سنويا

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الكمية بالكغ	2.4	6.07	0.8	0.3	2.5	1.4	2.1	4.3	0.3	2.3	1.8

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات التقارير السنوية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات ومحاربتها للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة.

[1] José Maria Blanco Navarro et Luis de La corte Lbanez, Op.cit., p 08.
[2] Michel Luntumbue, Op.cit, p 05.

الفرع الرابع: المؤثرات العقلية

تُعتبر المؤثرات العقلية (The Psychotropics) من المواد المخدرة ذات الطابع الكيميائي التصنيعي، التي تدخل ضمن إطار نشاطات عصابات التهريب عبر الوطني، لما لها من عائدات مالية ضخمة على صانعيها ومروجيها، فكما كانت منطقة غرب أفريقيا والساحل الأفريقي سوقا لتهريب وتجارة القنب الهندي والكوكايين والمواد الأفيونية، فهي أيضا سوقا لتهريب وتجارة المؤثرات العقلية بمختلف أنواعها، التي أُوجدت في مقصد الأمر للأغراض الطبية والعلاجية لدى الأفراد. يمكن التمييز بين صنفين من المؤثرات الأكثر رواجا وإستهلاكا من جانب إستخدامها كمخدر لدى الأفراد، الصنف الأول هو صنف الأفيونيات أو أشباه الأفيونات (Opioids) أي المواد المستخرجة من نبات خشخاش الأفيون ونجد منها[1]؛ الكوادين (Codeine) ويُطلق عليه أيضا الميثيلومورفين (Methylmorphine)، والفنتانيل (Fentanyl)، والميثادون (Methadone) والترامادول (Tramadol)، والكارفينتانيل (Carfentanil)، والديامورفين هيدروكلوريد (Diamorphine Hydrochloride)، وغيرها من المؤثرات الأفيونية التي لا يمكن حصر نوعها وعددها، أما الصنف الثاني هو صنف المهلوسات (Hallucinogens) المتمثلة في الأدوية الطبية ذات الطابع الكيميائي الصيدلاني (Pharmaceutical)، ونجد منها الكبتاغون (Captagon) المعروف تجاريا باسم الفينيثيلين (Fenethyline)، والإكستازي (Ecstasy) والميثاكوالون (Methaqualone)، والميثامفيتامين (Methamphetamine)، وثنائي ميثيل تربتامين (Dimethyltryptamine)، وثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (Lysergic Acid Diethylamide)، وغيرهم من الأدوية المهلوسة التي تستخدم في العلاج الطبي، كمسكنات للألم ومنشطات لمرضى الخمول الذهني وغيرها من الأمراض.

تشكل غرب أفريقيا نقطة عبور وترويج للمؤثرات العقلية إتجاه شمال أفريقيا ثم أوروبا، أو بإتجاه شرق أفريقيا نحو الشرق الأوسط ثم إلى شرق وجنوب شرق آسيا، ففي سنة 2009 أعلنت الجمارك اليابانية عن ضبط نسبة من منشطات الميثامفيتامين، مع رعايا قادمين من العديد من الدول الأفريقية من ضمنها نيجيريا، كما صرحت أن ما نسبته 7.4% من منشط الميثامفيتامين المحجوز في 2009 قادم من أفريقيا، إرتفعت تلك النسبة إلى 36% في النصف الأول من عام 2010، ثم إنخفضت إلى 17.2% سنة 2011 من جميع حالات الإتجار بالمنشط القادم من أفريقيا ومعظمها من نيجيريا[2]، في هذه الأخيرة

[1] تقرير المخدرات العالمي 2019، مرجع سابق، ص ص 59-60.

[2] Report From The Global Smart Programme, **"West Africa: 2012 ATS Situation Report"**, United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), June 2012, p 20.

تم ضبط شحنتين من الأمفيتامينات قدرت الأولى بحوالي 75 كلغ والثانية بـ 45 كلغ سنة 2011 في مطار لاغوس، كما تم حجز كميات أخرى في دولة غانا مطلع 2010 قدرت بـ 24.4 كلغ، ومُصادرة شُحنات أخرى من نفس المنشط ما بين شهر يناير إلى شهر نوفمبر سنة 2011 في مالي[1].

تعتبر دول غرب أفريقيا من الدول المصنعة والموزعة للعقاقير الإصطناعية الأمفيتامينية، وليس كدول للعبور في إطار التهريب فقط؛ من ضمنها نيجيريا وبنين وكوت ديفوار وغانا والسنغال[2]، ففي عام 2014 تم ضبط حوالي 17 طن من الأفيونيات من نوع ترامادول عبر كامل المنطقة، إرتفعت المحجوزات بعد ذلك إلى حوالي 170 طن سنة 2017، لتصل في مجموعها ما بين 2014 إلى 2017 إلى نحو 433 طن من مختلف العقاقير المهلوسة والأمفيثامينية[3]، مثل الـ Methadne و Ephedrine و Codeine و Pentazocine و Morphine و Benzodiazepines وغيرهم[4].

شكلت الجزائر نقطة عبور لتهريب وتجارة المؤثرات العقلية نحو أروبا والشرق الأوسط وآسيا، في رحلتها من الأمريكيتين عبر غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، كما تُشكل أيضا سوق إستهلاك واسعة لمختلف أشكال تلك المؤثرات، في شكل أقراص أو كبسولات أو مساحيق مثل الكيتامين (Ketamine) والبيوبرينورفين (Buprenorphine)، أو سوائل مثل حمض الكلوريدريك (Acid Hydrochloric) والريفوتريل (Rivotril) المعروف بالإسم العلمي (Clonazepam) وغيرها من العقاقير والمهلوسات التي لا تمنح في الغالب إلا بوصفات طبية، لإستخدامها في مقصدها الطبي العلاجي، بذلك ومن خلال عمل مختلف الأجهزة الأمنية الجزائرية في محاربة الإتجار غير المشروع بمختلف المهلوسات والأمفيتامينيات، يتم سنويا حجز شحنات متفاوتة من مختلف المؤثرات؛ نحاول من خلال الجدول التالي توضيح كمية المحجوزات عبر بعض السنوات داخل القطر الجزائري.

[1] Ibid., P 24.
[2] José Maria Blanco Navarro et Luis de La corte Lbanèz, p10.
[3] **"Statistics and Trands on Illicit Drug use and Supply 2014-2017"**, West African Epidemiology Network on Drug Use (WENDU), April 2019, p 19.
[4] Ibid., p 10.

جدول بياني رقم (10): جدول بياني يوضح كمية المؤثرات العقلية المحجوزة في الجزائر سنويا

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأقراص المهلوسة (بالقرص)	262.074	937.660	1.175.974	1.050.612	637.961	1.072.394	2.120.965	1.807.843	2.085.923	6.045.289	5.267.694
السوائل المهلوسة (قارورة / مل)	10	36	127	13	328	741	284	895	311	385	304

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات التقارير السنوية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات ومحاربتها للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة.

إذا كانت هذه الإحصائيات تمثل حجم المضبوطات التي وقعت في الحجز فإن الكميات التي أفلتت من الرقابة الأمنية أضعاف تلك الكميات، حيث أن المحجوزات في المطارات والموانئ الأوروبية الآسيوية القادمة من أفريقيا عموما وغرب أفريقيا خصوصا، يثبت أن الكميات المحجوزة في هذه المنطقة لا تمثل حسب الإحصائيات سوى 20% من الكميات التي تعبر إلى الوجهات المختلفة.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وتهريب بالبشر

من خلال موقعها المطل على حوض البحر الأبيض المتوسط تُعتبر الجزائر قبلة مقصودة من طرف المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول غرب أفريقيا، القاصدين في هجرتهم الوجهة الأوروبية عبر دول شمال أفريقيا، لعبور حوض البحر الأبيض المتوسط عبر القوارب التي تمتهن التهريب غير الشرعي للبشر. تشكل الأوضاع المزرية التي تعيشها دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من حالات المجاعة والجفاف والصراعات الإثنية والإنقلابات العسكرية والصراعات المزمنة على السلطة، الأسباب الرئيسية لموجات النزوح الجماعي للسكان والهجرة السرية للأفراد نحو الحلم الأوروبي سعيا لحياة معيشية ورفاه أفضل، ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من رحلات الهجرة غير الشرعية في شمال أفريقيا إتجاه أروبا، الأول يشمل الهجرة الجماعية والفردية للأشخاص بسبب الظروف المعيشية الصعبة، أما الثاني فيتمثل في عمليات تهريب البشر (نساء، رجال، أطفال) من قبل عصابات الجريمة المنظمة، وهي غالبا تكون عبر عمليات الإختطاف القسري أو الترغيب الزائف في الهجرة مستغلين الظروف الصعبة للأفراد، وفي كلتا الحالتين تعتبر الجزائر منطقة عبور أو إستقرار بما فيها من إنعكاسات سلبية على أمنها الوطني.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية

إجتمعت مجموعة من العوامل ما بين إقتصادية وإجتماعية وبيئية أدت إلى هجرة الأفراد والجماعات من دول غرب أفريقيا، كما أن النزاعات والفرار من منطاق الصراع تُعتبر من بين إحدى العوامل التي لا تقل شأنا في حدوث الهجرات غير القانونية، بحثا عن أماكن تحوي متطلبات العيش الكريم وتوفر الأمن بعيدا عن المعارك خارج دولهم، بذلك يمكن حصر تلك الأسباب والعوامل في النقاط التالية:

1) العامل الاجتماعي

يتميز الجانب الاجتماعي لدى دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالهشاشته وعدم التجانس بين أفراد المجتمع، حيث تنتشر مظاهر الفقر والحرمان ونقص الغذاء وتنوعه حسب الإحتياج اليومي للفرد، فالفقر والحرمان في هذه الدول يعبر عن ظاهرة إجتماعية مثلما يعبر عن ظاهرة إقتصادية، أدى إلى إنتشار ظاهرة عمل الأطفال دون السن القانونية وكذا النساء في مختلف الأنشطة المعاشية، فضلا عن إنتشار بيئة عمل غير مناسبة وغير مستقرة، تفتقر لأدنى شروط العمل من سوء الإدارة والعدالة الاجتماعية، بيئة تطبعها مختلف مظاهر العنف وعدم إحترام حقوق العمال وتدابير الأمن والسلامة[1].

زيادة على ذلك إنتشار الأمراض والأوبئة الملازمة لنقص الغذاء والمياه الصالحة للشرب وإنتشار الأوبئة المنقولة عبرها، حيث يأخذ مرض نقص المناعة المكتسبة الأيدز (HIV) حصته مع باقي الأمراض التي تفتك بالمجتمعات الأفريقية، رافق ذلك إنهيار شبه تام في المنظومة الصحية والشح في الأدوية والمعدات الطبية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع نسبة الوفيات خاصة لدى النساء والأطفال حديثي الولادة.

2) العامل الاقتصادي

يظهر الجانب الاقتصادي بتأثيراته وتقلباته وعدم إستقراره بنتائجه السلبية على دول شمال غرب أفريقيا، من خلال تدهور معدلات النمو الاقتصادي والكدح تحت وطئة المديونية، وإنتشار مظاهر الفساد وسوء التسيير والتخطيط وإرتفاع معدلات البطالة إلى نسب قياسية، ففي دولة مالي على سبيل المثال حسب تقرير البنك العالمي لسنة 2013، يعيش حوالي 43.6 % من السكان تحت خط الفقر، وترتفع هذه النسبة كلما إتجهنا شمالا نحو المناطق الريفية الصحراوية، التي يمثل سكانها النسبة العليا من النازحين إتجاه الجزائر ودول الجوار خلال أزمة الجفاف لسنة 2011، كما بلغت نسبة البطالة حوالي

---

[1] تقرير الاجتماع الأفريقي العاشر لمكتب العمل الدولي، **"العمل اللاّئق من أجل تنمية أفريقيا"**، منظمة العمل الدولية (ILO)، أديس أبابا، كانون الأول/ ديسمبر 2003، ص27.

9.6% أي ما يعادل نسبة 15.4%، من الشباب المحصورة أعمارهم ما بين 15 سنة إلى 39 سنة[1]، وهي نسب متقاربة تارة ومتفاوتة تارة أخرى في مختلف دول غرب أفريقيا، وما عقد من الأزمات الاقتصادية لتلك الدول هو تقلبات الاقتصاد العالمي، خصوصا أسعار الموارد الريعية التي تقوم عليها إقتصاديات تلك الدول، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء في الأسوق العالمية مع تقلبات أسعار النفط.

3) العامل البيئي

يُعتبر العامل البيئي من الأسباب الرئيسية لهجرة الأفراد والجماعات فالموقع الجغرافي لشمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، هو عبارة عن صحاري شاسعة وإمتدادات واسعة من أراضي السفانا القاحلة، بذلك هي عبارة عن مناخ صحراوي وشبه صحراوي قليل التساقط على مدار السنة، الشيء الذي يُعتبر عائقا أمام نشاطات السكان الزراعية المعيشية والرعوية، بسبب نقص مياه الري أو بسبب الفياضانات الموسمية، وتعتبر الفترة الممتدة ما بين 2010 و2012 فترة جفاف ألمت بالمنطقة، أدت إلى إرتفاع حاد في أسعار الغذاء ما أدى إلى تقويض الأمن الغذائي لدى دول المنطقة[2]، وما زاد من تأزيم الوضع هو ظاهرة الإحتباس الحراري (Global Warming) والإنبعاثات الكاربونية التي أدت إلى تذبذب المناخ والتساقط بشكل عام، عانت دول مثل النيجر من تلك الإنعكاسات إذ مست حوالي 5.458.871 نسمة، وفي موريتانيا حوالي 700 ألف نسمة والتشاد حوالي 210.000 نسمة، أي بما يعادل حوالي 11.688.115 مليون نسمة[3]، من المتضررين الذين إضطروا إلى الهجرة خارج الحدود إلى دول الجوار، أو إلى دول شمال القارة للإستقرار أو للعبور إلى الفضاء الأروبي عبر المتوسط.

4) عامل الإختلافات والصراعات

عانت منطقة غرب القارة الأفريقية ومنطقة الساحل منذ إستقلالها عن الإستعمار الأوروبي من إختلالات بنيوية متشعبة، فزيادة على إنقسامها بين قطبي الحرب الباردة شهدت نزاعات بينية متعددة، كانت الحدود الجغرافية الدافع الأكبر في ذلك في غالب الأحيان، كما شهدت نزاعات داخلية وحروب أهلية ذات خلفية إثنية، كحرب البيافرا الأهلية في نيجيريا وكازامانص في السنغال، والحرب الأهلية في ليبيريا وكذا مالي مع قضية الأزواد، والحرب الأهلية في الكونغو وغينيا بيساو وسيراليون وساحل العاج

[1] Diana Cartier, **"La crise au Mali sous L'angle de La migration"**, L'Oreganisation International pour Les migration (OIM), Juin 2013, p 06.
[2] Luis Simon et Autres, Op.cit., p 24.
[3] Ibid, p 24.

وغيرها، وتعمل الصراعات على تدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية والإقتصادية الحيوية والأصول الإنتاجية، كما تؤدي إلى الخسائر في الأوراح وتلغي أثر مكاسب التنمية، وتمنع السكان من كسب قوت معيشتهم[1]، ذلك ما يدفع بهم إلى الفرار نحو وجهات هجرة مختلفة في موجات فردية وجماعية نحو دول الجوار أو بإتجاه أوروبا، ففي أفريقيا بلغت الهجرة غير الشرعية داخل القارة حوالي 21 مليون شخص، كما بلغت خارج القارة إتجاه الإتحاد الأوروبي نحو 11 مليون شخص[2]، حسب إحصائيات مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية.

بِخلاف تلك العوامل كان لبعض النزاعات التأثير البارز في اِرتفاع نسبة المهاجرين، داخل أفريقيا وخارجها كالحرب الأهلية في سيراليون وليبيا ومالي، فبعد تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية تحولت إلى حرب أهلية بين مختلف العشائر والقبائل الليبية منذ 2011، ونفس الشيء مع تجدد فصل أخر من فصول الصراع في مالي، حيث ابانت الأزمتين عن حجم المهاجرين من بلدان غرب أفريقيا، نحو بلدان شمال القارة تونس وليبيا والجزائر والمغرب. بعد إنفجار الأزمة الليبية شهدت عودة ضخمة للمهاجرين إلى دولهم الأصلية أو إلى دول أخرى من غير دولهم، فمع نهاية عام 2011 غادر حوالي 209.030 مهاجر بإتجاه دول أخرى، منها 95.760 نحو النيجر وحوالي 82.433 نحو تشاد، و 11.230 نحو مالي و780 مهاجر نحو موريتانيا[3]، وتجدد الأمر بعد إنفجار الصراع في شمال مالي مطلع 2012، حيث أدى تمرد الطوارق إلى هجرة أكثر من 150 ألف من الشمال نحو العاصمة جنوب البلاد كما هاجر أزيد من 160 ألف نحو دول الجوار.

تختلف نسب وأعداد المهاجرين من دول غرب أفريقيا نحو دول شمال القارة، إما للإستقرار في هذه الأخيرة أو لإتخاذها نقطة عبور إتجاه أوروبا، حيث تشير الإحصائيات إلى أن منطقة غرب أفريقيا تُعتبر من بين أكبر المناطق التي تنطلق منها هجرة الأفراد، حيث قدر عددهم سنة 2010 حسب مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية حوالي 08.4 مليون مهاجر، إرتفع العدد سنة 2015 إلى حوالي 09.5

[1] تقرير الإجتماع الأفريقي العاشر لمكتب العمل الدولي، مرجع سابق، ص 30.

[2] تقرير لمركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية، "**إتجاهات الهجرة الأفريقية التي يجب مراقبتها في عام 2022**"، مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية (ACSS)، 21 يناير 2022.

[3] Luis Simon et Autres, Op.cit, p 21.

مليون مهاجر في مختلف الإتجاهات نحو أوروبا وأمريكا وآسيا [1]، تأتي في مقدمتها نيجيريا وبوركينافاسو ومالي وساحل العاج وغانا والسنغال وغيرهم.

الفرع الثاني: تهريب البشر

تدخل عمليات تهريب البشر ضمن النشاطات الإجرامية لعصابات الجريمة المنظمة نظرا لإذرارها عائدات ضخمة، يدفعها الأفراد أو الجماعات بغية الوصول إلى الوجهات التي يسعون الوصول إليها أملا في الحصول على نمط حياة أفضل. يُعرف القانون الدولي ظاهرة تهريب المهاجرين بذلك التدبير الذي يسعى إلى إدخال شخص بطرق غير قانونية إلى دولة ما، حيث لا يكون هذا الشخص من رعاياها أو مقيما فيها بصفة دائمة، من أجل الحصول بصفة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[2]، ويتعرض هؤلاء المهاجرين للإستغلال من طرف المهربين كونهم في وضعية ضعف بعيدا عن اهاليهم وأوطانهم، دون إيصالهم إلى وجهاتهم المقصودة في غالب الأحيان، كما قد يكون من مصلحة المهربين إيصال المهاجرين إلى وجهاتهم المقصودة، بغية كسب المزيد من المال والمزيد من المهاجرين لتهريبهم في رحلات أخرى[3].

تتم عمليات تهريب المهاجرين من منطقة غرب أفريقيا عبر عدة مسالك وطرق مختلفة إتجاه دول شمال القارة، كمقصد للإستقرار أو كنقاط عبور للوصول إلى الضفة الأخرى من المتوسط، بذلك يمكن تمييز ثلاثة مسالك رئيسية لتهريب البشر، الأول هو مسلك غرب أفريقيا من السنغال وموريتانيا ثم المغرب نحو جزر الكناري الإسبانية، والثاني هو مسلك غرب البحر الأبيض المتوسط ويسلكه المهاجرون الذين وصلوا إلى المغرب والجزائر وتونس، أما المسلك الثالث هو مسلك وسط وشرق المتوسط الذي تشكل فيه إيطاليا بلد الوجهة الأساسي، حيث تُعتبر ليبيا نقطة الإنطلاق الرئيسية وتونس ومصر نقطتي إنطلاق ثانويتين بإتجاه إيطاليا واليونان وتركيا [4].

يعتبر المغرب نقطة الإنطلاق لمسار غرب المتوسط المفضلة لدى المهربين والمهاجرين نظرا للقرب الجغرافي بين ضفتي المتوسط، حيث تستفيد هنا جماعات التهريب من الطرقات البحرية التي تنطلق من

---

[1] تقرير مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق.

[2] تقرير الإتحاد الأفريقي، **"مشروع سياسة منع تهريب المهاجرين في أفريقيا"**، الإتحاد الفريقي (UN)، سبتمبر 2021، ص 10.

[3] نفس المرجع.

[4] التقرير التحليلي للشرطة الدولية، **"تقييم إستراتيجي لمشروع ENACT: لمحة عامة عن الجريمة المنظمة والحظيرة في أفريقيا"**، السكرتارية العامة للشرطة الدولية (INTERPOL)، 2018، ص 23.

طنجة عبر مضيق جبل طارق، وكذا المعابر البرية عبر السياج لكل من سبتة ومليلية الإسبانيتين، كما تعتبر الجزائر نقطة الإنطلاق الثانية لمسار غرب المتوسط لدى المهربين والمهاجرين على حد السواء، حيث يُشغل المهربين قوارب خاصة سريعة تنطلق من المناطق الساحلية الواقعة غرب الجزائر، كالغزوات ووهران ومستغانم وتلمسان وعين تموشنت نحو سواحل ألميريا في إسبانيا[1].

يُعتبر تهريب البشر نشاط غير مشروع يتخذه المهربون كنوع من أنواع الأعمال التجارية، التي تتحقق من خلال طلب الخدمة من طرف المهاجرين كزبائن، وتقديم هذه الخدمة من طرف المهربين مقابل مبالغ مالية معتبرة، وغالبا ما تكون سوق خدمات تهريب البشر ذات تعقيدات متشعبة نظرا لما فيها من خدمات وعروض مختلفة، كما يمكن للمهربين عقد مفاوضات وتسخير وسطاء للقيام ببعض المراحل من عمليات التهريب، على غرار الأعمال التجارية الأخرى لأن من شأنه أن يديع صيت القائمين على عمليات التهريب بين المهاجرين ويعزيز من تنافسيتهم مع باقي المهربين[2].

ينخرط في عمليات تهريب البشر أشخاص من مختلف الفئات من الرجال والنساء والشباب، كما يشغلون مناصب مختلفة منها رفيعة المستوى من أطباء ومهندسين ورجال أعمال ورجال الشرطة وحرس الحدود وأمن المطارات وغيرهم، كما تنتظم تلك الشبكات في شكل هرمي في تقسيم المسؤوليات، بحيث يكون في المستوى الأدنى من الهرم فئة تكون مشاركتها في التهريب والإتجار مؤقتة أو عرضية فقط، بما فيها عدد معين من المهاجرين الذين يكسبون رزقهم من عمليات الإتجار، كما يشغل أعلى الهرم رجال أعمال محترفين في الميدان بحيث لا يكون لديهم أي إتصال عملي بالمهاجرين، فدورهم يقتصر على التفاوض بشأن وسائل نقل المهاجرين وكذا تأمين مسالك التهريب وجعلها سالكة، من خلال الرشاوي اللازمة للمسؤولين الذين إرتأو أنهم سيكونوا ضمن مخطط عمليات التهريب[3].

بموجب بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو يعتبر كل شخص ضالع في تسهيل عملية التهريب تاجرا للبشر، بذلك يمكن إعتبار الأشخاص المتدخلين في العملية بشكل أو بآخر على مدى طول العملية متواطئون في تهريب المهاجرين، من سائقي مختلف وسائل النقل والأشخاص الذين

---

[1] جياكومو بيرسي وجاكوبو بيلازيو، "**عكس التيار الصاعد: لمحة تاريخية حول التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط**"، تقرير مؤسسة راند (RAND)، 2017، ص 05.

[2] تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "**مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين: فهم ظاهرة تهريب المهاجرين**"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، أيار/ مايو 2013، ص 45.

[3] Rapport d'office des Nation Unies Contre La drogue et Le crime, Op.cit., P 32.

يديرون أو يزودون مراكز الإقامة، الذين يشكلون رابطا أساسيا في إنجاح عملية التهريب[1]. وغالبا ما يقع المهاجرون ضحية عصابات المتاجرة بالأعضاء البشرية والإتجار بالنساء للإستغلال الجنسي والدعارة، كما يتم إستغلالهم قسريا في ممارسة الأنشطة غير القانونية، مثل السرقة والعمل في حقول زراعة المخدرات والتسول القسري وفي أعمال الزراعة ومصانع التعدين ومختلف أعمال البناء.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر حسب ما أوردته الأطر القانونية الدولية، فكِلى العمليتين تعتبران جريمة في نظر مختلف القوانين الدولية كما يمكن التمييز بينهما من خلال طبيعة أرباحهما، ففي حالة تهريب المهاجرين تتحقق الأرباح من خلال عملية نقل وتسهيل الدخول أو الإقامة غير القانونية للأشخاص في دولة أخرى، أما الإتجار بالبشر تكون العائدات والأرباح مجناة من إستغلال الضحايا، حيث تشير الإحصائيات أنه يتم تهريب حوالي 55.000 مهاجر من قارة أفريقيا إتجاه أوروبا كل سنة يجني المهربين خلالها حوالي 150 مليون دولار سنويا، كما يفقد ما لا يقل عن 1600 شخص حياتهم، خلال رحلة الهجرة أثناء عبور الصحراء الكبرى أو خلال عبور البحر المتوسط[2].

الفرع الثالث: الجزائر نقطة إستقرار وعبور للمهاجرين وتهريب البشر

تعتبر الجزائر قبلة للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة كوجهة للإستقرار أو كنقطة للعبور نحو أوروبا، من ذلك المنطلق قدمت المفوضية العليا للاجئين أرقاما تتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين من مختلف الجنسيات الأفريقية، حيث أحصت 21.500 مهاجر 40% منهم يعتبرون الجزائر بلد عبور للضفة الأخرى إتجاه الإتحاد الأوروبي، و20% منهم ممن تقطعت بهم السبل في التقدم أو العودة إلى أوطانهم، إستقروا في الجزائر في مختلف مدنها الجنوبية والشمالية، إضافة إلى اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون داخل الجزائر في مخيمات بولاية تندوف، منذ إنفجار قضيتهم في النصف الثاني من القرن العشرون بالقرب من حدود دولتهم المحتلة، المصنفة في الأمم المتحدة كقضية تصفية إستعمار، إذ يقدر عددهم حسب بيانات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ودراسة لإتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية بحوالي

[1] Michel Luntumbue, Op.cit, PP 07-08.

[2] عبد القادر خليفة، "**مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور إلى فضاء إستقرار (مدينة ورقلة والجزائر)**"، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنثربولوجيا الإجتماعية والثقافية، مجلد 19، عدد 69-70، كانون الأول/ديسمبر، 2015، ص ص 39-60.

90.000 لاجئ في يناير/كانون الثاني 2010[1]. تشير الدراسات والإحصائيات إلى أن الهجرة من جنوب الصحراء وغرب أفريقيا ظاهرة برزت منذ السبعينات، غير أنها إستفحلت بشكل ملحوظ منذ مطلع عام 2000، حيث كان لأزمات مالي وسيراليون وليبيريا والكونغو ونيجيريا وساحل العاج، دور في تعطيل الهجرة الإقليمية وتوجيهها نحو دول شمال أفريقيا من ضمنها الجزائر، حيث تُعتبر المدن الجنوبية للجزائر تامنراست وإليزي وتندوف القبلة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين، إذ تشير إحصائيات اللجنة الدولية لتنمية الشعوب، أن عام 2008 تم إحصاء ما بين 60 إلى 80 ألف شخص يعيشون في الجزائر، من بينهم 26 ألف مهاجر غير شرعي نالت ولاية تامنراست القسط الأكبر منهم[2].

نتج عن الهجرة غير الشرعية للأفراد والجماعات من غرب أفريقيا وجنوب الصحراء، تداعيات سلبية على الجزائر يمكن تلخيصها في ثلاثة نقاط رئيسية:

التداعيات الاقتصادية

تكمن في الضرر الذي يلحق بوتيرة الإنتاج الاقتصادي وكذا تضرر جهود التنمية بسبب إهدار المقدرات المالية، نتيجة لزيادة أعباء النفقات على المهاجرين غير الشرعيين من عمليات التكفل بهم في مراكز الإيواء اللائقة وكذا إعادتهم إلى بلدانهم وفق ما تنص عليه قوانين الهجرة الدولية، كما يؤدي إنتشار المهاجرين غير الشرعيين إلى ظهور تهديدات مجتمعية مختلفة متعلقة بالحصول على الأموال، كالسرقة والتهديد والتهريب والتزوير وغسيل الأموال والأسواق السوداء وغيرها، كما تؤدي إلى ظهور العمالة الرخيصة على حساب اليد العاملة المحلية ما يزيد من فرص إنتشار البطالة بين المواطنين الجزائريين.

التداعيات الاجتماعية

تنحصر التداعيات الإجتماعية في غالب الأحيان في الأفعال والممارسات التي ينتهجها المهاجرين غير الشرعيين، التي تمس في مجملها البنية الاجتماعية للمجتمع مثل تفشي السرقة والمتاجرة بالمخدرات، وإنتشار المظاهر اللاأخلاقية كالدعارة المكسبة؛ الأفعال التي تمس فئة الشباب في المجتمع الجزائري، كما أن المهاجرين الأفارقة يعتبرون وسائط ناقلة لمختلف الأمراض والأوبئة المنتشرة بكثرة في عموم أفريقيا، مثل

---

[1] فيرونيك بلانس- بواساك وبخرون، **"دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللّاجئين وطالبي اللجوء"**، الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN)، كوبنهاغن، كانون الأول/ديسمبر 2010، ص 16.

[2] ديفيد غنيس، **"عبور حدود لا تعبر – تقرير بعثة بشأن الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللّاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عند الحدود الجزائرية المغربية"**، الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN)، كوبنهاغن، كانون الأول/ديسمبر 2013، ص 18.

الأيدر (Aids) والإيبولا (Ibola) والملاريا (Malaria) وغيرها، هذه الأخيرة تنتشر بأرقام قياسية في نيجيريا، حيث سجلت بها حوالي 32% من مجموع الحالات من هذا الوباء في الجزائر، زد على ذلك ظهور العديد من الصفات والعادات الدخيلة على المجتمع الجزائري، حملها معهم هؤلاء المهاجرين تعتبر ممارسات محلية داخل بلدانهم.

التداعيات السياسية والأمنية

غالبا ما تخلق الهجرة غير الشرعية العديد من المشاكل السياسية والأمنية، خصوصا إذا كانت خلفيات الهجرة هي الفرار من مناطق النزاع في غرب أفريقيا، فغالبا ما ترتبط موجات النزوح بمافيا المخدرات وتهريب البشر والجماعات الإرهابية، من خلال إستغلالهم وتجنيدهم عن طريق الإغراء، الأمر الذي يولد عدم الاستقرار بإعتبار أن المهاجرين غير الشرعيين تهديد وجودي للأمن الجزائري، كما أن حدود الجزائر مع الدول الأفريقية حدود طويلة ممتدة الشيء الذي يصعب من مهام مراقبتها، حيث يتطلب تأمينها تسخير مختلف الإمكانيات العسكرية، والرفع من قدرات التسليح والمراقبة بواسطة الكاميرات المتطورة، وكذا الإعتماد على المراقبة الجوية بإستخدام الطائرات المقاتلة والطائرات دون طيار، والمتعارف عليه أن حرب المراقبة أو بتعبير أدق حرب اليقظة من اصعب الحروب ضد عدو هلامي، وهي عبارة عن حرب إستنزاف المقدرات بالنسبة للجزائر.

يمكن تمييز ثلاثة أصناف من المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر هم:[1]

1- المهاجرين الذين دخلوا الجزائر بطريقة نظامية غير أن إقامتهم تجاوزت الفترة المسموح بها قانونا، بذلك لم يعد التصريح القانوني الذي دخلوا به إلى الجزائر للزيارة أو العمل ساري المفعول، فأصبحوا عبارة عن مهاجرين غير شرعيين.

2- المهاجرين الذين دخلوا التراب الجزائري بوثائق مزورة، وتجدر الإشارة هنا إلى الدافع الإنساني الذي فتحت من خلاله الجزائر حدودها مع مالي، خلال إنقلاب 2012 من أجل إستقبال الفارين من المعارك في الشمال، وهي الوضعية التي إستغلها المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات أخرى بإستخدام وثائق مزورة (جواز سفر مالي)، بالتواطؤ من طرف المسؤولين الفاسدين في مالي الذين سلموا لهم

[1] Nacer –Eddine Hammouda, **"La migration Irrégulière vers et à Travers l'Algérie"**, Centre for Research in Applied Economics for Development (CRAED), January 2008.

جوازات سفر مالية، بغية دخول التراب الجزائري للإستقرار فيها أو لمواصلة الهجرة إلى أوروبا، بذلك أحصت الجزائر ما يزيد عن عشرون ألف مهاجر من الصنفين.

3- المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا التراب الجزائري متسللين أي لم يمرو عبر أي نقطة عبور حدودية للعبور النظامي للأشخاص، وهم في الغالب لا يحملون أية وثائق ثبوتية أو رخص المرور للدخول إلى الجزائر منهم فئة المطرودين من دول أخرى، وتعتبر عمليات الترحيل التي تقوم بها السلطات الجزائرية للمهاجرين غير الشرعيين، إلى بلدانهم الأصلية خير دليل على تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، حيث أكدت السطات الجزائرية في عام 2017 على ترحيل ما يزيد عن سبعة وعشرون ألف 27.000 مهاجر غير شرعي نحو بلدانهم الأصلية[1].

المطلب الثالث: تهريب وتجارة السلاح عبر شمال غرب أفريقيا

لا تقتصر الأعمال الإجرامية لعصابات الجريمة في منطقة شمال غرب أفريقيا على التهريب والمتاجرة غير المشروعة بالمخدرات والبشر فحسب، بل يُعتبر مجال تهريب الأسلحة بمختلف أنواعها وأحجامها سوقا مربحا لتلك العصابات لما يذر عليهم من عائدات ضخمة، بإعتبار أن قارة افريقيا من بين أسخن المناطق وإشتعالها من حيث عدد النزاعات المسلحة، سواءا بينية حدودية أو داخلية إثنية بين مكونات الدولة الواحدة، بذلك يعتبر السلاح السلعة المطلوبة الأولى بغض النظر عن مصدره وطرق الحصول عليه، حيث إستهوت تجارته المسؤولين ورجال السلطة والعسكريين الفاسدين وحتى رؤساء الدول.

الفرع الأول: تهريب وتجارة السلاح

بالنظر إلى قدرات دول غرب أفريقيا الضعيفة في مجال تصنيع الأسلحة وإقتصارها على بعض الأسلحة الخفيفة، فإن عمليات تهريب الأسلحة عبر هذه المنطقة مرتبط بشبكات التهريب الدولي للسلاح من أسواق اروبا وأمريكا وآسيا، فعلى سبيل المثال في سبتمبر 2017 تم إكتشاف شحنة ضخمة من الأسلحة في ميناء لاغوس بنيجيريا، كانت مخبأة في حاويات مصرح بها على أنها تحمل أنابيب السباكة (Tuyaux de Plomberie)، تم شحنها من تركيا إلى نيجيريا في إطار المبادلات التجارية، حيث تم تفكيك شبكة من مهربي السلاح بين أوروبا وغرب أفريقيا تتكون من عدة مستوردين نيجيريين[2]، الميناء نفسه عرف سنة 2010 عملية حجز لثلاثة عشرة حاوية معبأة بالسلاح إيراني الصنع

[1] Leila Boussaid, **"Politique Migratoire en Algérie"**, Quaderns de La mediterrania 28-29, 2019, p 127.
[2] Georges Berghezan, **"Esquisse du Trafic d'armes en Afrique"**, Dans : Laurent Guillaume et Autres, **"Africa Connection- La criminalité Organisée en Afrique"**, (France: La manufacture de Livres, 2019), p 114.

من قذائف الهاون (Mortiers) وقاذفات الصواريخ (Lance-Roquettes)، من طرف مهربين نيجيريين دون التمكن من تحديد وجهتها[1]، وتشير التقارير المختلفة إلى أنه توجد حوالي مائة 100 مليون قطعة سلاح في أفريقيا جنوب الصحراء، أكثرها في غرب أفريقيا ما بين 08 إلى 10 ملايين قطعة[2]، كما تنتشر العديد من المصانع الأجنبية المعنية بالإتجار غير المشروع بالسلاح في القارة الأفريقية، في دول كأوغندا والكاميرون وكينيا وزيمبابوي ونيجيريا[3]، هذه الأخيرة تُعتبر محور الزاوية في عبور مختلف السلع والأنشطة غير المشروعة عبر غرب أفريقيا.

نجد في الغالب أن المتورطين في عمليات التهريب والمتاجرة بالأسلحة هم ممن كانوا منتسبين إلى مختلف الأجهزة الأمنية وأفراد الجيش، من المتقاعدين أو من الذين هم قيد الخدمة في دولهم[4]، وكذا المرتزقة الذين يكسبون عيشهم من تجارة الممنوعات والمشاركة في الأعمال القتالية بمقابل مادي، وقد ساعد في عملية المتاجرة بالأسلحة وتهريبها، اللوائح والقوانين الوطنية المختلفة الناظمة لكيفيات بيع وإستخدام السلاح، حيث نجد في بعض الدول أن أسعار السلاح شأنها شأن السلع الإستهلاكية وتنتشر بشكل فوضوي، منها البنادق الحربية (Fusil d'Assaut AK-47) أو ما يُطلق عليها إسم رشاش كلاشنيكوف (Kalachnikov).

تنتشر صناعة الأسلحة التقليدية في جانب آخر في إحدى عشرة دولة أفريقية من أصل 54 دولة، حيث تمثل صناعة الدخيرة والأسلحة الخفيفة أهم ما ينتج تقليديا لإذرارها عائدات تقدر بحوالي 16 مليون دولار سنويا[5]، وهي لا تعكس الرقم الفعلي سواءا للكميات المصنوعة من الأسلحة أو من العائدات المجناة منها لحالة السرية التي تكتنف العملية، فعلى سبيل المثال ينتشر حوالي 75 ألف سلاح تقليدي الصنع في غانا إلى جانب 125 ألف آخر غير مسجل داخل الدولة[6].

يتورط رجال السلطة وإطارات الدولة في غرب أفريقيا في عمليات تهريب وتجارة السلحة بمختلف أنواعها، نذكر هنا حالة الرئيس السابق لبوركينافاسو بليز كومباوري (Blaise Compaoré) وتورطه طيلة

---

[1] Ibid.

[2] Michel Luntumbue, Op.cit, p 06.

[3] دنيا عبد الواحد، **"تأثير تجارة الأسلحة غير المشروعة على الأمن الإقليمي في أفريقيا"**، مجلة السياسة الدولية، 2021/09/07، **متوفر على**: www.siyassa.org.eg/news/18110.aspx .

[4] Rapport d'office Des ations Unies Contre La drogue et Le crime, Op.cit., p 38.

[5] دنيا عبد الواحد، مرجع سابق.

[6] Francis Lanhumbo keili, **"Le problème Des transferts d'armes et de calibre en Afrique de L'ouest"**, dans: **"La dynamique Complexe des armes Légères en Afrique de l'ouest"**, Rapport de L'institut Des nations Unies pour La recherche sur Le désarmement, 2008, p 07.

20 سنة من فترة حكمه في تهريب وتجارة السلاح، وخرقه لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الأطراف المتنازعة في بعض دول غرب أفريقيا وحتى في مناطق أخرى من أفريقيا، من خلال تدعيمة بالسلاح المهرب المتمردين كحركة الإتحاد الوطني من أجل الإستقلال الكامل لأنغولا (UNITA) في أنغولا، والجبهة المتحدة الثورية (RUF) في سيراليون وحركة المتمردين في ليبيريا وغيرها، كل ذلك قام به كومباوري بالتنسيق مع المهرب وتاجر السلاح في غرب أفريقيا تشارلز تايلور (Charles Taylor)، الذي حكم عليه سنة 2012 بالسجن لمدة 50 عاما نظير ذلك، كما كان كومباوري في آخر سنوات حكمه المورد الأساسي لمختلف الأسلحة والدخيرة للمتمريدن الإيفواريين بقيادة الحسن واتارا (Alassane Ouattara)، كما لم يكتفِ بتهريب وتجارة السلاح بل تُشير أطراف تدعو إلى محاكمته كمجرم حرب وتاجر سلاح، على أنه تاجر ومهرب غير شرعي للالماس الدموي (Blood Diamonds) الذي تنفرد بإنتاجه كل من أنغولا وليبيريا وسيراليون، ونفس المنحى في تورط حكومة إدريس ديبي (Idriss Déby) التشادية في عمليات تسريب وتسليم الأسلحة، إلى المتمردين في البلدان المجاورة حتى مطلع عام 2014، كحركة بوكوحرام (PH) في نيجيريا وحركة (Séléka) في أفريقيا الوسطى[1].

تتضح حالة أخرى لتورط مسؤولين في الدولة في تهريب الأسلحة القانونية والإتجار غير المشروع بها، ففي سنة 2013 قام أحد المسؤولين الضباط في الجيش النيجري، بتسريب عدد من البنادق الهجومية ذات الطراز الجديد بعد التخلص من أرقامها التسلسلية (Serial Numbers) بغية تصعيب عملية تتبعها، ورجحت السلطات النيجرية أن هذه البنادق تم نقلها إلى تنظيم بوكوحرام داخل نيجيريا[2]، في نفس المنحى سنة 2015 قامت شبكة من رجال الأمن النيجيري بتسريب دخيرة حية عيار 7.62 x 39 ملم وقاموا ببيعها محليا لصالح عصابات مسلحة حسب ما أوردته المصالح النيجرية[3].

تُشير العديد من الدراسات أن جزء من الأسلحة الخفيفة التي يتم تهريبها وتداولها في افريقيا، هي أسلحة قديمة منذ عهد الحرب الباردة، كانت عبارة عن مخزونات رسمية لدول المنطقة تم شراؤها بطرق قانونية رسمية، قبل أن يتم تحويلها بمرور الوقت إلى الأسواق غير المشروعة من قبل رجال الأمن والجيش، الذين يمتلكون علاقات وطيدة مع المجرمين المحليين ومهربي الأسلحة، بل تعدوا أبعد من ذلك من خلال

---

[1] Georges Berghezan, Op.cit., p 118.

[2] سافانا دي تسيبرس، **"قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة: النيجر"** مركز مسح الأسلحة الصغيرة، تقرير مشروع التقييم الأمني لمسح الأسلحة الصغيرة في شمال أفريقيا، ديسمبر 2013.

[3] نفس المرجع.

إستئجار أسلحتهم النظامية التي يؤدون عملهم بواسطتها، إلى عصابات الجريمة لإستخدامها في القتل والسطو المسلح[1]، وهي طريقة إستخدمها نظام العقيد القذافي في ليبيا طيلة فترة حكمه، حيث كان يزود مختلف الإنفصاليين والإنقلابيين في غرب أفريقيا بالأسلحة والأموال بُغية بسط نفوذه في المنطقة، وتجلى ذلك في أرض الواقع من خلال فيلق القدس الذي شكله من المرتزقة الأفارقة، الذي يضم في صفوفه جنسيات أفريقية مختلفة.

لا يقتصر تهريب وتجارة الأسلحة على الشبكات الدولية والمسؤولين الفاسدين فحسب بل تنخرط في العملية جماعات أخرى مختلفة، كالجماعات المسلحة والعصابات والحرفيين المحليين داخل الورشات التقليدية المصنعة للأسلحة، ورجال الأمن والحماية وحتى أفراد حفظ السلام الدولي أو الإقليمي، وكذا تجار المخدرات والجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة، حيث صرحت السلطات في زيمبابوي على أن شبكات الصيد اللامشروع متورطة في عمليات تهريب وتجارة السلاح بين الدول الأفريقية، كما أن الروابط العرقية وصلات القرابة بين المجتمعات الحدودية تسهل من الإتجار بالسلحة وتهريبها، مثل ما هو قائم على الحدود بين توركانا (Turkana) في كينيا ودودوت (Dodoth) في أوغندا، والحدود بين كينيا والصومال وغيرهم[2].

نجد في جانب آخر أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى إنتشار الأسلحة وتهريبها بطرق غير مشروعة، وهو الضعف الأمني لغالبية دول غرب أفريقيا وعدم قدرتها على التأمين الجيد لترسانتها من الأسلحة، على الخصوص الأسلحة النارية كالبنادق والمسدسات والرشاشات وكذا مدافع الهاون ومختلف القذائف الصاروخية، التي يكثر تهريبها عالميا وإقليميا لسهولة حملها ونقلها، ويتم تسريب أو سرقة ترسانات الدول من خلال ضلوع رجال الأمن أو الجيش الفاسدين، في تسريب الأسلحة إلى الجماعات المسلحة والعصابات أو لبيعها في الأسواق السوداء، أو من خلال تسهيل عمليات سرقتها نظرا لضعف تأمينها أو عدم القدرة على تأمينها بطرق ملائمة، ذلك ما يجعلها مورد مهم للمهربين وتجار الأسلحة غير الشرعيين.

نذكر حالة الكونغو التي تم ضبط جنود كونغوليين برتب عليا ينتمون للقوات المسلحة الكونغولية، يقومون بتسريب الأسلحة من مخزونات ترسانة الجيش الكونغولي، إلى الجماعات الكونغولية المسلحة

[1] Rapport d'office Des nations Unies Contre La drogue et Le crime, Op.cit., p 35.
[2] Nicolas Florquin et Autres, **"L'Atlas des armes: Une cartographie des flux Illicites d'armes Légères en Afrique"**, Rapport de La commision de L'union Africaine et Le small Arms Survey, Janvier 2019, P 46.

المتمردة وحتى إلى الحركات المسلحة المتمردة داخل دول أخرى، حيث ثبت تورط رئيس أركان الجيش الكونغولي في العملية[1]. في حالة أخرى في القرن الأفريقي هي حالة دولة الصومال، نظرا للضعف الشديد في البنية الأمنية للدولة والجيش، يتم تسريب وبيع الأسلحة من ترسانة الجيش الصومالي في السوق السوداء محليا لتصل إلى مختلف الجماعات المتناحرة داخليا[2]، كما تصل إلى باقي الجماعات المسلحة في دول الجوار وحتى إلى منطقة غرب أفريقيا، وهي حالة متكررة في العديد من الدول كالنيجر ومالي وبوركينافاسو وسيراليون وموريتانيا وغيرهم.

الفرع الثاني: النزاعات المسلحة وفوضى إنتشار السلاح

لعبت النزاعات المسلحة في شمال غرب أفريقيا والساحل الأفريقي دورا بارزا في ظاهرة تهريب وتجارة السلاح في المنطقة أو عبر أفريقيا ومناطق أخرى من العالم، حيث تكون في شكل تدفقات من مختلف أنواع الأسلحة القديمة أو الجديدة تقليدية أو متطورة، موروثة عن نزاعات وحروب سابقة او حتى نزاعات لا تزال قائمة، بإعتبار أنه لا يمكن مراقبة وتتبع سير الأسلحة في أراضي الصراعات والحروب، ما يؤدي بعصابات تهريب وتجارة السلاح لإستغلال الفرص، لسهولة الحصول عليها وتهريبها وإعادة بيعها في مناطق نزاع أو حروب أخرى بحاجة إلى الأسلحة، بذلك تُعتبر الدول الخاضعة للعقوبات الدولية والميليشيات غير النظامية والتنظيمات الإجرامية، من بين الجهات الفاعلة التي تغذي الطلب على الأسلحة غير المشروعة، وتسعى إلى تطوير شبكات للتهريب والإتجار اللّامشروع بالأسلحة[3].

التداول غير المشروع للأسلحة في غرب أفريقيا مرتبط أساسا بحركية هيكلة الأنظمة في المنطقة، حيث يطلق على تلك الأنظمة مصطلح أنظمة الصراع (Conflict Systems)، التي تتغذى من أجل الحفاظ على بقائها وإستمراريتها على حالات اللاإستقرار، عن طريق إذكاء الصراعات وتأجيج أنشطة عصابات الجريمة المنظمة وتدعيم الثورات المحلية الخامدة وكذا المشتعلة، وتتعداها حتى إلى تأجيج أنشطة الجماعات الإرهابية المنتشرة بهدف إعادة تدوير الأسلحة من صراع إلى آخر[4].

بمطلع 2011 إنفجر الوضع في ليبيا وسرعان ما تحول إلى نزاع مسلح بين الجيش النظامي الليبي وعموم الشعب، قام القذافي على إثرها بفتح مخازن السلاح لأنصاره للتسلح ضد المعارضة، دخلت ليبيا بذلك في حرب أهلية أسقطت النظام كما أسقطت مؤسسات الدولة ككل، خصوصا بعد تدخل حلف

[1] George Berghezan, Op.cit, p 121.
[2] Ibid.
[3] Michel Luntumbue, Op.cit, p 06.
[4] Ibid.

شمال الأطلسي (NATO) الذي قضى على المؤسسات الأمنية والجيش الليبي بصفة نهائية، سقطت بعدها ترسانة الأسلحة الليبية ومخازن السلاح بما فيها الأسلحة المتطورة بأيادي الجماعات المسلحة ومهربي السلاح، حيث تدفقت الأسلحة الصغيرة بمختلف أنواعها والصواريخ المتطورة المضادة للدبابات والطائرات، وسرعان ما وصلت إلى مختلف الجماعات المسلحة المنتشرة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فكان أول إنعكاس لذلك إندلا ع أزمة الطوارق شمال مالي نتيجة حصولها على أسلحة كافية ومتطورة، جعلتها تبادر بالهجوم على قوات الجيش المالي الذي لم يصمد أمام هجمات الطوارق.

تدفقت الأسلحة الليبية إلى مناطق أبعد من مالي على يد المهربين وتجار السلاح إلى شمال نيجيريا لجماعة بوكوحرام، ولأيادي لصوص الماشية وقطاع الطرق وحتى إلى الرعاة والمزارعين الذين غالبا ما تندلع بينهم صراعات ساخنة حول مناطق رعي الماشية[1]، وتشير التقديرات إلى أن السلاح الليبي من ترسانة الجيش الليبي قبل الأزمة، وتدفقات الأسلحة التي وصلت ليبيا أثناء الأزمة من مصادر مختلفة، قد جرى تهريبها إلى حوالي أربعة عشرة دولة أفريقية على الأقل، حسب تقرير أعده مجموعة من خبراء الأمم المتحدة بالتنسيق مع الخبير الإقليمي خليل مسن[2].

تورطت العديد من الجهات في عملية نقل وتهريب الأسلحة نحو الجماعات المسلحة والدول في أفريقيا وخارجها، منها الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي هربت شحنات أسلحة متطورة إلى شمال مالي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وتنظيم المرابطون وجماعة أنصار الدين المتطرفة، وكذا مختلف أفرع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكانت عمليات تهريب السلاح الليبي خارج ليبيا تتم برعاية الدولة عبر الجو للجماعات المسلحة في سوريا، وعبر البحر نحو مصر وشبه جزيرة سيناء وصولا إلى قطاع غزة، كما إستفادت مختلف الحركات المسلحة من السلاح الليبي في الجزائر وتونس والصومال ونيجيريا والنيجر والتشاد وأفريقيا الوسطى، ويُرجح أن عمليات التهريب والإتجار بالسلاح الليبي وصلت إلى حدود خمسة وأربعون مليون قطعة سلاح كانت بيد النظام الليبي السابق[3].

ما زاد من إتساع رقعة تهريب وتجارة السلاح في ليبيا بعد إنهيار نظام القذافي، هو السيل الغزير من تدفقات الأسلحة من دول مساندة لكل من نظام القذافي من جهة، ودول أخرى مساندة للمعارضة المسلحة على رأسهم قطر وفرنسا وتركيا من جهة أخرى، فقطر زودت المعارضة بحوالي عشرون ألف طن

---

[1] Georges Berghezan, Op.cit., pp 121-122.

[2] عبيد إيمجن، "**إنتشار السلاح الليبي والتعقيدات المنية في أفريقيا**"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

[3] نفس المرجع.

من الأسلحة، بما فيها البنادق الهجومية والقاذفات الصاروخية عديمة الإرتداد (آربيجي/R.B.G)، كما زودت فرنسا المعارضة بصواريخ متطورة مضادة للدروع من نوع ميلان (Milan)[1]، والأخطر من ذلك هو إمتلاك نظام القذافي المنهار ترسانة مخزنة قدرت بحوالي 6400 برميل من اليورانيوم المعالج جزئيا (المعروفة بإسم الكعكة الصفراء (Yellow Cake)، كانت مخزنة داخل ليبيا في منشأة سَبْها بالجنوب تحت حراسة كتيبة من الجيش الليبي بشكل غير مضبوط، بالإضافة إلى الأسلحة الكيماوية التي إمتلكها نظام القذافي، كغاز الخردل الذي بلغت كميته حوالي 24.7 طن متري تم تدمير نصف كميته قبل إنهيار النظام والنصف الأخر تم تدميره بالكامل عام 2014[2].

لا ينحصر تواجد الأسلحة والمتاجرة بها في ليبيا فحسب بل يوجد مستودعات رئيسية أخرى لتهريب وتجارة الأسلحة غير المشروعة في السودان والتشاد وإريتيريا، فالسودان يُعتبر من بين الدول المصنعة للأسلحة الخفيفة والذخيرة، إذ تشير التقارير إلى أن معظم الأسلحة المستخدمة في صراع دارفور هي أسلحة من صنع سوادني، كما ثبت ضلوع السودان في عمليات تهريب أسلحة غير مشروعة إلى الجماعات المسلحة شمال مالي ومختلف الميليشيات المسلحة المنتشرة في وسط أفريقيا، كما تورطت حكومة الخرطوم من خلال سياستها المتعمدة الهادفة إلى تسليح الجماعات الإرهابية، في العديد من البلدان المجاورة لا سيما التشاد وإريتيريا وإثيوبيا والصومال وأوغندا[3].

أما إريتيريا التي تُعاني من حظر الأسلحة بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة، بسبب دعمها الواضح والصريح لحركة الشباب المجاهدين الصومالية (HCM) متورطة أيضا بعمليات تهريب الأسلحة، ففي 2012 ثبت تزويدها بدو سيناء في مصر بالأسلحة كما قدمت الدعم العسكري لمسلحي دارفور وجنوب السودان قبل إستقلاله، وتُعتبر حلقة وصل في تهريب وتجارة السلاح بين غرب ووسط أفريقيا وشبه جزيرة العرب، في عام 2013 وصل ما لا يقل عن ثمانية آلاف مسدس من إنتاج شركة (Forjas Taurus) البرازيلية للأسلحة الصغيرة، إلى الحوثيون في اليمن عبر إريتيريا كانت موجهة في الأصل إلى القوات المسلحة الجيبوتية[4]. بذلك كان للنزاعات المسلحة حصة الأسد في عمليات تهريب وتجارة الأسلحة عبر عموم أفريقيا، حيث أن النزاعات والحروب تؤدي إلى التواجد الكثيف لها من مختلف الأنواع والأحجام، ويمكن الحصول عليها بأقل تكلفة ويصعب مراقبتها أو تتبعها.

---

[1] كريستوفرس شيفيس وجيفري مارتيني، **"ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل"**، مؤسسة راند (RAND) للأبحاث، 2014، ص 08.

[2] نفس المرجع، ص 09.

[3] Georges Berghezan, Op.cit., p 133.

[4] Ibid, p 134.

الفرع الثالث: الجزائر محطة عبور لتهريب وتجارة السلاح

طالما أُعتبرت الجزائر نقطة محورية في مختلف النشاطات اللامشروعة كما وضحنا سلفا، بِاعتبارها سوق واسعة للترويج ومنطقة عبور نحو وجهات مختلفة، فعمليات التهريب والمتاجرة بالأسلحة بمختلف أنواعها نشاط محوري لدى عصابات التهريب والجماعات المسلحة الإرهابية على وجه الخصوص، فحدودها المترامية وجنوبها الشاسع ذو الطبيعة الصحراوية، جعلها مسالك واسعة وآمنة لتهريب السلاح ومختلف الذخائر الحربية، إذ تُعتبر تمنراست وإليزي على الحدود مع النيجر وبرج باجي المختار على الحدود مع مالي وعين أميناس على الحدود مع ليبيا، اهم المناطق التي تتخللها المسالك الرئيسية لتهريب السلاح أثناء وبعد الأزمة الليبية، نحو دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل حسب ما ورد في مجلة الجيش الجزائرية في أعدادها التي تصدر كل شهر، حيث أكدت ذلك مضبوطات السلاح من طرف المصالح الأمنية الجزائرية في ولايات عين الدفلى وتيبازة والبويرة ومناطق أخرى[1]. أقرت السلطات الجزائرية بأن مهربي وتجار السلاح عبر الجزائر ينقسمون ما بين مهربين أو مجرمين صغار ومجموعات إرهابية وشبكات إجرامية، وغالبا ما يكون صغار التجار وأعضاء الشبكات الإجرامية من المهربين مجهولي الهوية لدى مصالح الأمن، أما ما يتعلق بالجماعات الإرهابية ثبت تورط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم جند الخلافة وجماعات إرهابية أخرى، في أعمال عدائية عنيفة بلغت ذروتها ما بين 2010 و2013[2] مكنتهم الأسلحة التي تحصلوا عليها من ليبيا، من المبادرة في تنفيذ أعمال عدائية وهجمات مسلحة داخل الجزائر.

أشار تقرير الأمم المتحدة الذي تم نشره في الثامن عشر من جانفي سنة 2012، إلى أن كميات ضخمة من الأسلحة بمختلف أحجامها، قد تم تهريبها إلى شمال مالي عبر مسالك بشمال النيجر وجنوب الجزائر، حيث وقعت تلك الكميات في أيادي الجماعات الإرهابية المنتشرة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من بينها البنادق الأتوماتيكية (Automatics Rifles) والقنابل اليدوية (Grenades) والمتفجرات (Explosives)، ومضادات الطائرات (Anti-Aircraft) وقاذفات القنابل (Bamb Launcher) والرشاشات (Machine Guns)، زيادة على الرشاشات المضادة للمدرعات والعربات

[1] Francesco Stazzari and Francesca Zampagni, **"Illicit Firearms Circulation and The politics of Upheaval in North Africa"**, Flemish Peac Institute (FPI), 2016, p 446.
[2] Ibid, p 448.

الخفيفة المحمولة على الآليات[1]، كما تشير التقارير إلى وجود ما يقارب من 800 ألف إلى مليون قطعة سلاح غير شرعي في المنطقة منها حوالي 80 ألف رشاش كلاشنيكوف (Kalashinkov)، حيث يبلغ سعر هذه الأخيرة في أسواق غرب أفريقيا والساحل حوالي 200 دولار للقطعة[2].

حسب بيانات وزارة الدفاع الجزائرية التي صرحت بها شهر نوفمبر عام 2011 حول العملية النوعية التي قام بها الجيش الجزائري بولاية إليزي، مكنت من حجز عشرة سيارات دفع رباعي قادمة من ليبيا إتجاه شمال مالي محملة ببنادق آلية رشاشة، وقاذفات الصواريخ (RPG -7) مع ذخائر مضادة للعربات المدرعة. أكد السيد أحمد ميزاب رئيس اللجنة الجزائرية الأفريقية للسلم والمصالحة، بأن الأسلحة المنتشرة في ليبيا ما بعد القذافي بإختلاف أنواعها وأحجامها قد تحصلت عليها التنظيمات المسلحة في المنطقة، منها صواريخ (GRAD) والصواريخ المضادة للطائرات وصواريخ (G-5) و (M-9) وأجهزة إطلاق الصواريخ، وأجهزة تحديد الأهداف ومدافع الهاون (Mortier) والرشاشات الآلية من مختلف الأنواع، وهي نفس أنواع الأسلحة التي حجزتها قوات الجيش الجزائري منتصف أفريل 2015 بمنطقة عين قزام بولاية إليزي[3]، وقد إستمر تدفق الأسلحة من ليبيا إلى داخل الحدود الجزائرية، سواء كانت وجهتها للداخل الجزائري أو للعبور إلى شمال مالي وموريتانيا أو إلى دول أخرى في غرب أفريقيا.

في مطلع 2016 وحسب تقارير مصالح الأمن الجزائرية فإن عمليات تهريب السلاح من ليبيا إلى الجزائر يتم غالبا عبر ولايات وادي سوف وورقلة وإليزي وتمنراست، حيث تنقل كميات ضخمة من الأسلحة داخل هذه الولايات، تخبئ بمخابئ خاصة بالإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة بحراسة دائمة دون لفت الإنتباه، لنقلها وبيعها فيما بعد إلى مختلف المناطق داخل الجزائر، وهو ما تؤكده عمليات المصادرة التي قامت بها مختلف مصالح الأمن والجيش الجزائري، من خلال حجز ما لا يقل عن أربعة آلاف قطعة سلاح من مختلف الأحجام ما بين 2012 و 2016، كما تم تفكيك عدة عصابات متخصصة في تهريب الأسلحة في كل من تبسة ووادي سوف والمسيلة وباتنة، وتقوم عصابات الجريمة المنظمة بالحصول على الأسلحة بغرض إستغلالها في نشاطها الإجرامي، أما الأسلحة الأخرى الثقيلة ونصف الثقيلة منها، تهرب لغرض المتاجرة والربح من خلال نقلها وبيعها في الأسواق السوداء داخل

---

[1] Yassine Boukhedouni, **"Les effets de La crise en Liby sur Le trafic d'armes Légères et Lourdes dans la Région du Maghreb-Sahel"**, Equipe de Recherche sur Le terrorisme et L'antitrrorisme (ERTA), 2012.

[2] Ibid.

[3] **"الجيش يجهض تهريب أسلحة حربية ومتفجرات بعين قزام"**، موقع الشروق أونلاين، بتاريخ: 2015/04/14. **متوفر على**:
https://www.echoroukonline.com/الجيش-يجهض-تهريب-أسلحة-ومتفجرات

الجزائر في سرية تامة[1]، وقد أشار تقرير الأمم المتحدة الصادر في 20 يوليو 2016 إلى تمكن تنظيم القاعدة وتنظيم المرابطون وجماعة أنصار الدين، من إقامة علاقات وثيقة مع جماعات ليبية لتهريب السلاح لتسهيل وتأمين تحركات مختار بلمختار للتنقل بحرية داخل مناطق البلاد[2].

أصبحت عملية حجز الأسلحة بمختلف أنواعها داخل الأراضي الجزائرية خصوصا في منطقة الجنوب والولايات الشرقية، أمرا روتينيا حسب الإحصائيات السنوية التي تقدمها مجلة الجيش، فلا تخلو النشرة السنوية للأسلحة المحجوزة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة ونصف الثقيلة، ومختلف الدخائر والمتفجرات والصواريخ المضادة للمدرعات والطائرات المروحية، التي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري وإستقراره.

نحاول بذلك إستعراض كمية الأسلحة المحجوزة خلال سنة 2016 كمثال عبر الجدول التالي:

[1] عبد الرحمان أميني، "**الجزائر ترصد خط سير الأسلحة المهربة من ليبيا**"، جريدة بوابة الوسط، العدد 39، الجمعة 19 أغسطس 2016.

[2] نفس المرجع.

مخطط رقم (04): مخطط يوضح حجم الأسلحة النارية المحجوزة في الجزائر سنة 2016

Table 1: Seizures in Algeria, 2016

Firearms	
Kalashnikov automatic rifles	668
FMPK machine guns	48
Mortars	37
Hunting rifles	82
Semi-automatic rifles with telescopic sight	35
Shotguns	26
Simonov semi-automatic rifles	64
RPG-7 rocket propelled grenade	18
RPK machine guns	16
Machine guns 12.7 mm	13
Machine guns 14.5 mm	7
Repeating rifle	36
PKT machine guns	9
PSH machine guns	2
Dictariov machine guns	5
M16 machine guns	1
MAT44 machine guns	4
3-cannons rocket launcher	1
Strela rocket launcher	1
RPG-5 rocket propelled grenade	5
RPG-2 rocket launcher	2
Anti-aircraft missile	6
Artisanal hand-crafted rifles	56
Automatic pistols of various types	35
RPD machine gun	1
MAT-49 machine gun	1
MAS-36 rifles	3
Grenades	792

Source: UNSC Panel of Experts (2017, annex 47)

Source: Fancesco Strazzari and Francesca Zampagni, op.cit, p 447.

المطلب الرابع: الإرهاب والجريمة المنظمة؛ تكامل الأدوار ضمن إستراتيجية إقتصاد الحرب

لم يعد مدخل التفاهم والتعاون وفق أُطر إتفاقية حكرا على الدول الوحدات الأساسية المشكلة للنظام الدولي فحسب، بل تعداه إلى الوحدات تحت الدولاتية التي لا تعترف بمنطق الحدود، فإذا كان مبدأ التفاهم والتعاون بين الدول مقصده تحقيق المصالح في ظل عالم تحكمه التجاذبات السياسية، فإن الفواعل تحت الدولاتية التي نقصدها هنا جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية؛ مقاصد تفاهمها هي مادية محضة لا أكثر، لأن المتتبع لكيان تلك التنظيمات ومرجعية نشاطاتها يدرك جيدا أنها لا تمث لبعضها بصلة، فالمنطق يقول أن المرجع العقائدي الروحي الذي تتبناه التنظيمات الإرهابية تحت مسمى

الجهاد (Jihad) حسب تعبيرها، ليس هو منطق عصابات الجريمة المنظمة القائم على مبدأ الربحية (Porofitability)، فالعائدات المالية هي ما يجر الأفراد إلى ولوج عالم العصابات والجريمة.

أدت حسابات المصالح إلى تقاطع مبتغى عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، الأولى بحاجة إلى الحماية المسلحة والمسالك الآمنة التي تحوزها الجماعات الإرهابية، وهذه الأخيرة بحاجة إلى تمويل نشاطها المسلح من أية مصادر متاحة، أذى ذلك على الرغم من الإختلاف في المبدأ والمنطلق إلى حدوث تحالفات بين تلك الجماعات، جعلها أكثر قوة وصعوبة في المواجهة لمحاولة القضاء عليها، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن الجماعات الإرهابية تبنت إلى جانب نشاطها المسلح؛ نشاطات الجريمة المنظمة من النهب والسرقة والإختطاف والمتاجرة بالمخدرات والمهلوسات الصناعية.

الفرع الأول: مرجعية إباحة النشاط الإجرامي لتمويل النشاط الجهادي لدى الجماعات الإرهابية

من أجل تنوير أكثر في هذه النقطة من الدراسة في طبيعة حدود العلاقة، أو نقاط التماس بين مفاهيم الجريمة المنظمة والإرهاب وإظهار نقاط الإرتباط بينهما، وجب علينا التطرق إلى مفهوم كلا المصطلحين مرة أخرى، على الرغم من كثرة التعاريف التي عالجت مضامين كل من الجريمة المنظمة والإرهاب التي فاقت حوالي 150 تعريفا لكل منهما، نحاول وضع تعريفين إرتأينا أنهما الأشمل والأوضح، بذلك فالجريمة المنظمة حسب بليواكزوسكي (Plywaczewski)[1] هي أنشطة لجماعات إجرامية تمارسها لتحقيق مكاسب معينة، تستخدم لهذا الغرض مختلف أنواع الجرائم الجنائية أو الاقتصادية التي من شأنها أن تستدعي إستخدام القوة أو الإبتزاز أو الفساد، وتكون محصلتها النهائية كما ينشدها المنفذون لها، تحقيق مكاسب مادية غير مشروعة ودمجها في النشاط الاقتصادي المشروع قانونيا. أما مصطلح الإرهاب يمكن تعريفه على أنه حالة من إستخدام العنف أو التهديد بإستخدامه، مع سبق الإصرار من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، بغرض بث الرعب أو التسبب في الدمار أو الموت، ضد أهداف غير مسلحة أو ممتلكات أو بنى تحتية داخل دولة ما، بغية إجبار من في السلطة على الإستجابة لمطالبهم، قد تستهدف تلك المطالب تغيير وضع قائم سواء كان سياسي أو إقتصادي أو إديولوجي أو ديني أو إجتماعي داخل الدولة المتضررة، أو قد تكون بغية إجراء تغييرات في سياسات تنتهجها الدولة أو ترفض تبنيها فيما يتعلق بتفاعلها مع مجموعات أو دول أخرى[2].

---

[1] تقرير مركز الجزيرة للدراسات، "**غرب أفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود**"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 24 جويلية / يوليو 2013.

[2] نفس المرجع.

يمكن من خلال التعريفين إدراك أوجه التداخل بين الجريمة المنظمة والإرهاب، فحسب شميد (Schemid)[1] كل من عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية يخضعان لمبدأ العقلانية (Rotionality)، وكلاهما جهات فاعلة تسعى إلى تعظيم المكاسب بأقل التكاليف، سواءا كانت مادية لدى عصابات الجريمة أو سياسية ملموسة لدى الجماعات الإرهابية، أو حتى روحية مرتبطة بالعمل الجهادي، كما ان كلاهما يترتب عليها شرط سقوط ضحايا من الأشخاص المدنيين أو التابعين لمصالح الأمن والجيش، وكلاهما يرتكز في نشاطهما على تكتيكات (Tactics) متماثلة أولها الإغتيالات (Assassinations) والتصفيات الجسدية (Killing) وعمليات الإختطاف (Kidnaping)، لمختلف الشرائح التي قد ترى أنها تحقق لها عائد مادي او مطالب معينة، كما أن كل من النشاط الإجرامي والنشاط الإرهابي يستخدمان طابع السرية (Secrecy)، في ممارسة النشاط من التفكير والتخطيط والتنفيذ، بالإضافة إلى أن كلاهما يقف ضد سلطة الدولة ومصالحها.

على خلاف نقاط التماس التي ذكرناها توجد نقاط إختلاف مختلفة ومتعددة، خصوصا في الدوافع الفعلية من النشاط وفي إستهداف الضحايا بصفة منتقاة، أو عدم التمييز في إستهدافهم لهم وغيرها من النقاط.

إذا كان ما تطرقنا إليه يمثل الحدود المعرفية المتداخلة بين المفهومين فإن حدود نشاط كل من الجريمة المنظمة والإرهاب على أرض الواقع، يخضع لمتغيرات مختلفة تفرضها البيئة المحيطة التي يُمارس ضمنها كل نشاط، فإذا كانت الجريمة المنظمة تقوم بنشاطات التهريب والنصب والإعتداء والفساد والرشوة وتبييض الأموال وغيرها، ينتج عنها عائدات مالية وأرباح ضخمة يُستخدم جزء منها كوسيلة أو كتمويل لممارسة النشاط الإجرامي، من رشوة المسئولين ودفع حقوق الطريق والعبور عبر الطرق والمطارات والموانئ، ودفع حقوق كل المشاركين في العمل الإجرامي منذ التفكير في القيام به حتى تنفيذه وجني عائداته، فإن الجماعات الإرهابية عكس ذلك من حيث مصادر تمويل نشاطها المسلح، فهي في الغالب تعتمد على دعم المتعاطفين (Sympathetics) وجماعات الدعم والإسناد (Support Groups)، التي تُعتبر المصدر التمويلي الأساسي لنشاطها المسلح، غير أن إدراك الدول المصطفة ضمن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، أن محاربة الإرهاب تستوجب في الأساس كخطوة أساسية توقيف وتجفيف مصادر تمويله، لأنه

[1] نفس المرجع.

من خلال تلك الأموال يتم شراء مختلف الأسلحة المستخدمة في النشاط الإرهابي وتجنيد العناصر الإرهابية الجديدة من المخبرين والمتواطئين وغيرهم.

نظرا للتعقيدات التمويلية لدى الجماعات الإرهابية التي صعبت من عملية ممارسة نشاطهم الإرهابي، ظهرت شعلة أمل لدى الإرهابيين مبنية على أساس فتوى صدرت سنة 2001، من أحد رجال الدين المتشددين الذين يتبنون الفكر الجهادي، وهو أبو بصير الطرطوسي (Abubasir Al-Tartusi) وإسمه الحقيقي عبد المنعم مصطفى حليمة (A.M-Halima) سوري الجنسية، يُعتبر من صناع الفكر السلفي المبني على حتمية الجهاد، وهو المفتي الرسمي للمعارضة السورية بعد إندلاع أحداث العنف الأهلية في سوريا مطلع 2011، تم إتخاذ تلك الفتوى مرجعية فكرية لدى الجماعات الإرهابية التي تنص على إجازة إستخدام الأعمال والنشاطات اللصوصية الإجرامية (Banditry Acts)، من الإبتزاز والتهريب والسطو المسلح وتهريب المخدارات والسجائر وتهريب البشر، وفرض الرسوم على عبور المناطق التي تسيطر عليها كمصادر تمويلية للعمل الجهادي، كما أجاز عمليات السطو على الممتلكات العمومية (Public Funds) بإعتبارها أملاك تابعة لدول أنظمتها كافرة عميلة[1].

إتجهت الجماعات الإرهابية المتشددة التي تتبنى الفكر الجهادي إلى البحث عن مصادر تمويلية خارج التعاطف والدعم والإسناد التي كانت تُعتبر المصدر الأساسي للتمويل، فكان ذلك من خلال إنخراط تلك الجماعات في أعمال الجريمة المنظمة والبحث عن طرق تمكنها من إقامة علاقات تعاون مع المنظمات والعصابات الإجرامية، التي تمارس نشاطات تهريب المخدرات والسلاح عبر منطقة غرب أفريقيا وشريط الساحل الأفريقي، بذلك أكد مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية من خلال تقرير له أنه حدث إجتماع سري سنة 2010 في أحد الجزر الواقعة على شواطئ غينيا بيساو، بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومنظمة كارتل كالي (Calicartel) الإجرامية، التي تنشط في مدينة كالي (Cali City) جنوب كولومبيا في أمريكا اللاتينية الرائدة في تهريب وتجارة المخدرات دوليا، تمخض عنه إتفاق تمت بموجبه صفقة تفيد بتوفير المنظمة الكولومبية مخدر الكوكايين، وضمان عملية نقله بحريا عبر المحيط الأطلسي إلى شواطئ غينيا بيساو ودول غرب أفريقيا الساحلية، ليصل دور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لنقله عبر الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا، من منطلق درايتها الجيدة بالمسالك الصحراوية الآمنة عبر المناطق الصحراوية الشاسعة، مع توفير الحماية للمهربين مقابل إقتسام الأرباح ودفع

[1] Mohamed Fall Ouled Bah, **"Economie Politique des conflits au nord-mali"**, Rapport sur La paix et La Sécurité dans L'espace CEDEAO, Institut d'études de securité (IES), N°= 02, Avril 2013.

حقوق العبور (Rights Way)[1]، لتهريب المخدرات نحو الإتحاد الأروبي عبر الجزائر وليبيا وتونس والمغرب أو نحو الشرق الأوسط عبر مصر والسودان وصولا إلى آسيا.

الفرع الثاني: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ونشاطات الجريمة المنظمة

تشير العديد من التقارير إلى أن تنظيم القاعدة وعلاقاته بالعصابات عبر الدولية لتهريب المخدرات، تعود إلى بداية الألفية الجديدة من خلال الشراكات التي أنشأها مع عصابات الجريمة المنظمة النشطة في دول أمريكا اللاتينية، التي تملك دراية واسعة بمجال إدارة الأعمال اللامشروعة وغسيل الأموال، حيث أشار مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (CFR) في أحد تقاريره، إلى كل من الإرهابيين مختار بلمختار وعبد الحميد أبو زيد الذي أُغتيل في فبراير 2013 شمال مالي، من قادة تنظيم القاعدة المتورطين في عمليات تهريب المخدرات عبر غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث نال مختار بلمختار إسم ميستر مارلبورو (Mister Marlboro)، نظرا لسمعته الرائدة في تهريب السجائر الأصلية من نوع (Marlboro) إتجاه أسواق غرب أفريقيا[2]، كما نال ألقاب أخرى على غرار أمير الساحل (L'émir du Sahel) وبن لادن الصحراء (Benladen du Sahara)، كما إنخرط منذ أن كان أمير لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ثم لكتيبة الموقعون بالدماء ثم لكتيبة المرابطون، في مختلف الأعمال الإجرامية من تهريب الأسلحة والسطو المسلح في الطرقات والمعابر، وسرقة المحروقات والمواد الغذائية والسيارات التابعة لقوات الأمن لإعادة بيعها في أسواق أفريقيا السوداء ما أكسبه أموالا طائلة[3].

يقوم تنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى بممارسة نشاطات الجريمة المنظمة، من خلال الإندماج والتعاون مع الجماعات القبلية المنتشرة في المنطقة، التي تُعاني من الفقر وإنتشار مظاهر البطالة داخل فئات مجتمع القبائل الصحراوية، وقبائل الطوارق الذين يُعتبرون خزان أفراد لنشاط الجريمة المنظمة، فهم من يتولى نقل وتهريب المخدرات ومختلف السلع المهربة عبر الساحل وغرب أفريقيا، حيث تُعتبر هذه المناطق ملتقى طرق مختلف الأعمال اللامشروعة، تمر عبرها كارتلات الكوكايين (أمريكا اللاتينية)

---

[1] عبد المالك العلوي، "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ... أسرار نموذج فعّال في إدارة الأعمال**"، موقع هسبريس، **متوفر على**: .http://www.m.hespress.com/writers/96664.html

[2] Andrew Wojtanik, **"Mokhtar Belmokhtar: One-Eyed firebrand of North Africa and The sahel"**, Combating Terrorism Center (CTC), MARCH 01, 2015.

[3] Jean- Charles Antoine, **"Les reseaux Criminels en Afrique: Création et Enjoux Géopolitique"**, Géopolitique de L'europe: de Atlantique à L'oural, Mardi 15 mars 2016, p 09.

وكارتلات الهيروين (آسيا)، والمافيا المحلية والوكلاء الفاسدين التابعين للإدارات المحلية، فالإقتصاد الإجرامي ليس عمل الجهات الأجنبية وحدها، بدون التواطؤ المحلي على جميع المستويات لا يمكن له أن يزدهر[1].

يُعتبر المثال الأكثر وضوحا حول الشراكة في مجال تهريب المخدرات بين شبكات الجريمة المنظمة الدولية والمحلية والتنظيمات الإرهابية، هي ما أُطلق عليها بقضية الكوكايين الجوي (Air Cocaïne) سنة 2009، لطائرة (Boeing 727) قَدمت من فنزويلا محملة بحوالي عشرة أطنان من الكوكايين، قُدر سعرها في السوق أنذاك بحوالي 300 مليون دولار هبطت في منطقة غاو شمال مالي، قام المهربين المحليين في غرب أفريقيا بنقلها عبر أربع طرق مختلفة نحو الشمال، حيث أشار بعض المحللين إلى دور تنظيم القاعدة الحاسم في نقل جزء من الشحنة إلى أوروبا عبر فروعها المنتشرة في موريتانيا والجزائر والمغرب، ويرجح أن تلك الشحنة من الكوكايين وصلت إلى أوروبا عبر مهربين كولومبيين وأفارقة وإسبان[2].

تعتبر حقوق العبور والمسالك التي تسلكها عصابات الجريمة الخاضعة لسيطرة تنظيم القاعدة وباقي التنظيمات الإرهابية التي توفر لهم الحماية، الأكثر إدرارا للأموال على الإرهابيين حيث تحصل على حوالي 100 مليون دولار كرسوم للعبور[3]، وقد أدت الوفرة المالية لدى التنظيمات الإرهابية إلى كسب ود سكان القبائل المحليين، نظرا للإعانات والمساعدات التي يتلقونها لإعالة حياتهم البدوية اليومية، لأن التنظيمات الإرهابية تعتبرهم ملجا للإحتماء من المطاردة من مختلف قوات الأمن والجيش المحلية والقوات الدولية المتواجدة في المنطقة، في إطار عمليات مكافحة الإرهاب والجماعات الجهادية التي تنشط في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

إتبعت التنظيمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة إحدى الإستراتيجيات المعروفة لدى عصابات الجريمة المنظمة، هي إستراتيجية الإختطاف مقابل الفدية (Kidnapping for Ransom)، إستهدفت من خلالها السياح الأوروبيين القادمين إلى دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وما شجع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم أنصار الدين على تبني تلك الإستراتيجية، هو إستجابة الدول الأوروبية كفرنسا وسويسرا وإيطاليا وإسبانيا لطلبات الإرهابيين، ومنحهم مبالغ ضخمة لغرض تحرير مواطنيهم المحتجزين لدى تلك التنظيمات، وتُشير مختلف الإحصائيات إلى أن ظاهرة الإختطاف مقابل الفدية في منطقة الساحل الأفريقي كانت منتشرة منذ سبعينات القرن العشرين، فما بين عام 1970 و 1999 تم

[1] Serigne Bamba gay, **"Connexions Entre Groupes Djihadistes et Réseaux de Contre Bande et de Trafics Illicites au Sahel"**, Peace and Security Series, 2017, p 14.
[2] Ibid, p 15.
[3] Mohamed Fall Ould bah, op.cit.

تسجيل حوالي 1100 رهينة مختطفة أي على مدار 29 عام، مقابل حوالي 3500 رهينة ما بين عام 2000 و2012 أي إرتفعت بحوالي الضعفين ما بين الفترتين[1]، كما بلغت عائدات الإختطاف مطلع 2007 معدل 02 مليون دولار مقابل تحرير الرهينة الواحدة إرتفعت عام 2012 إلى حوالي 08 ملايين دولار، حيث جنت تلك التنظيمات ما مقداره مائتي 200 مليون دولار جراء عمليات الإختطاف[2].

بالعودة إلى قضية إختطاف السياح الأوروبيين سنة 2003 جنوب الجزائر بمنطقة الطاسيلي من طرف الإرهابي عبد الرزاق البارا (A–Errzak El para)، تمكن الإرهابيون من نقل البعض منهم إلى شمال مالي ومطالبتهم الحصول على فدية، وهو ما تم بعد دفع الدول الأوروبية التي ينتمي إليها الرهائن فدية قدرت بحوالي 05 مليون دولار، بالإعتماد على وسطاء من زعماء الطوارق كانوا من قبل زعماء متمردين وأصبحوا قادة جماعات إرهابية، مثل الطارقي إياد آغ غالي (I.A.Ghali) زعيم تنظيم أنصار الدين المرتبطة بتنظيم القاعدة والطارقي الآخر بابا ولد الشيخ (B.O. Echikh)، تم إعتمادهم كوسطاء في المفاوضات الخاصة بدفع الفدية، كما ظهر على الساحة وسطاء آخرون إبتداءا من 2008 منهم مصطفى ولد الإمام شافي (M.O.Ichafi) وغيرهم ممن يمتهنون دور الوساطة مقابل مكاسب مادية[3].

تصاعدت نظير ذلك عمليات إختطاف الأجانب من السياح أو من العاملين ضمن حقول النفط والمواقع الإستخراجية المختلفة، في فيفري 2008 تم إختطاف سائحين نمساويين جنوب تونس وتم نقلهم إلى شمال مالي مطالبين بالفدية مقابل إطلاق سراحهم، وهو ما تم من خلال دفع الحكومة النمساوية فدية قدرها 02 مليون دولار لتحريرهم في شهر أكتوبر من نفس السنة، كما تم إختطاف ثلاثة عمال من جنسية إسبانية بالعاصمة الموريتانية نواكشط، تابعين لمنظمة إغاثة غير حكومية إسبانية تحمل إسم برشلونة أكسيوسوليداريا، من طرف الإرهابي عمر صحراوي (Omar Sahraoui)، تم تحريرهم بعد ذلك مقابل فدية دفعتها الحكومة الإسبانية قدرت بثمانية 08 ملايين يورو[4].

---

[1] Rapport de La compagnie Méditerranéenne d'analyse et d'intelligence Startégique, **"Les sources du financement des bandes Armées au Sahel"**, Compagnie Méditerranéenne d'analyse et d'intelligence Stratégique (CMAIS), 2013, p 08.

[2] عبد المالك العلوي، مرجع سابق.

[3] ولفرام لاشر، مرجع سابق.

[4] Mohamed Fall Ould Bah, Op.cit .

تنظيم القاعدة وباقي التنظيمات الأخرى التي تتبنى إستراتيجية الإختطاف مقابل الفدية، تستخدم الشركاء المحليين (Local Accomplices) للحصول على المعلومات وتتبع الضحايا قبل القبض عليهم، أي ما يُعرف بالتعاقد من الباطن (Subcontract) مع جماعات محلية لتنفيذ الإختطاف مقابل الدفع المادي لهم، وبمجرد أسر الرهائن يتم نقلهم إلى ملاجئ تابعة للتنظيمات الإرهابية شمال مالي، لبدأ عملية المساومة الطويلة للإفراج عنهم. أدت عائدات الإختطاف مشاركة بعض الحكومات الأفريقية مثل حكومة بوركينافاسو ومالي والنيجر وبعض الوجهاء المحليين وحتى قادة المتمردين، حيث أصبح هناك نوع من التجمع حول عملية صناعة الإختطاف (Kidnapping Industry) في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل[1].، إذ تسمح الأموال الضخمة المتأتية من الإختطاف للجماعات الإرهابية بالحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل نشاطها المسلح، وشراء مختلف الأسلحة والأطعمة والأدوية والسيارات والهواتف الخلوية الشغالة على الأقمار الصناعية، حيث يتم الحصول على المقتنيات اللوجيستية من خلال المهربين المنتشرين عبر غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فبدون عصابات الجريمة المنظمة والمهربين والمتعاونين المحليين، لن تجد الجماعات الإرهابية الدعم اللوجستي الكافي لممارسة نشاطها.

الفرع الثالث: تداخل نشاط الإرهاب والجريمة وإنعكاساته على الجزائر

عانت الجزائر من الجماعات الإرهابية المسلحة وأنشطتها الإجرامية المتعددة خلال بحثها عن مصادر مذرة للعائدات المالية التي تمكنها من مواصلة نشاطها الإرهابي الذي تعتبره جهادا ونشاطا دعويا، فمنذ تسعينات القرن العشرون مع ظهور الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، إعتمدت في عملها المسلح على إستراتيجية التمويل الذاتي (Self-Financing) لممارسة أنشطتها المسلحة، حيث إعتمدت أساسا على الإعتداء والسلب ضد المواطنين ورجال الأعمال، من خلال مداهمة المنازل والسرقة تحت تهديد السلاح والسطو بواسطة الحواجز المزيفة (Faux-Barrages)، كما إعتمدت على إستراتيجية الإختطاف ضد المواطنين ومطالبة عائلاتهم بدفع الفدية مقابل تحريرهم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن عمليات إختطاف المواطنين من طرف الجماعات الإرهابية، بلغت حوالي 80 عملية إختطاف مطلع 2014 معظمها في منطقة القبائل، تم تحرير معظمهم من خلال دفع الفدية للإرهابيين الخاطفين وتم إغتيال العديد منهم ممن تعذر عليهم دفع الفدية، كما طالت عملية الإختطاف أيضا الرعايا الأوروبيين المتواجدين في الجزائر، أشهرها ما حدثت في شهر مارس 1996 بمنطقة تيبحيرين (Tibhirine) بولاية

[1] Serigne Bamba Gaye, Op.cit, p 16.

المدية، إختطاف سبعة رهبان (Monks) فرنسيين مقيمين في دير تيبحيرين (Tibhirine Monstery) وتصفيتهم بعد ذلك من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

شهدت الجزائر أيضا عدة حالات إختطاف للأجانب مطلع الألفية بلغ عددهم 32 سائحا أوروبيا أغلبيتهم من الألمان كما سلف وأن ذكرنا، وتوالت العمليات من خلال إختطاف سائحة إيطالية في صحراء الجزائر سنة 2011 بمدينة جانت بالقرب من الحدود النيجرية الليبية، وإختطاف السائح الفرنسي هيرفي قوردال (Hervé Gourdel) سنة 2014 بمنطقة تيكجدة ولاية تيزي وزو، من طرف تنظيم جند الخلافة الذي بايع تنظيم داعش وإعتبر نفسه أحد فروعها في منطقة المغرب العربي. كما تعرضت الجزائر إلى عمليات إختطاف لدبلوماسييها في الخارج من خلال إختطاف تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين للدبلوماسيين الجزائريين بالعراق سنة 2005، وإختطاف القنصل العام ومعاونيه في مالي في أفريل 2012 من طرف حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا والمطالبة بالفدية مع إطلاق سراح بعض الإرهابيين المعتقلين في الجزائر في قضايا الإرهاب، إنتهت العملية بموت القنصل وإطلاق سراح باقي الدبلوماسيين.

لم يتوقف الأمر على إختطاف المواطنين الجزائريين والأجانب من السياح والعاملين في الشركات الأجنبية والدبلوماسيين الجزائريين خارج الجزائر، بل إنخرطت الجماعات الإرهابية في أعمال تهريب السلاح بمختلف أنواعه والدخائر بعد الأزمة الليبية وإنهيار نظام القذافي، أثبتت المحجوزات من الأسلحة والمخدرات عملية التداخل بين النشاطات الإجرامية والأعمال الإرهابية، حيث تم حجز كميات معتبرة من الأسلحة لدى المهربين من أجل المتاجرة بها في منطقة الساحل عبر الأراضي الجزائرية، كما تم ضبط شحنات من المخدرات من القنب الهندي والأقراص المهلوسة والكوكايين، مرت عبر منطقة الساحل وغرب أفريقيا تحت حماية الجماعات الإرهابية، التي تقبض في مقابل ذلك مبالغ ضخمة نظير توفير الحماية والمسالك الآمنة، وهي شحنات غالبا ما تقع في أيادي قوات الأمن والجيش الجزائري، سواء على طول إمتداد الحدود البرية الجنوبية أو في الداخل لدى عصابات الترويج الصغيرة، أو عبر الموانئ والمطارات في محاولات لإدخال أو إخراج تلك المخدرات.

تُعتبر عملية تهريب البشر عبر غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من النشطة الأكثر إذرارا للأموال، لذى عصابات التهريب والجماعات الإرهابية، حيث تقوم بتهريب المهاجرين إتجاه دول القارة عبر مسالك

آمنة، شأنهم شأن الأسلحة والمخدرات ومختلف السلع المهربة مقابل أموال طائلة تجنيها الجماعات الإرهابية.

محصلة تلك التحالفات والتداخل في الأنشطة والمصالح المتبادلة بين عصابات الجريمة والجماعات الإرهابية، واجهت الجزائر تأثيرات سلبية وتهديدات أمنية من خلال أعداد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة ، الذين إكتسحوا مدن الجزائر وإنخرطوا في مختلف الأعمال غير المشروعة، كل ذلك أدخل الجزائر في حالة من حرب اليقظة وما يترتب عنها من إستنزاف لمواردها المالية ومقدرتها الاقتصادية، لما يتطلبه الأمر من تكثيف المراقبة على طول الحدود وتأمينها للحد من تأثير تلك التهديدات.

خلاصة الفصل

من خلال ماسبق يمكن القول أنه إجتمعت العديد من المتغيرات داخلية وخارجية، أدت إلى تحول منطقة شمال غرب أفريقيا إلى حاضنة لإنتشار ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، فالمتغيرات الداخلية شملت الأزمات التي تعاني منها دول المنطقة، من ضعف الأنظمة السياسية والإختلالات الهيكلية في الجانب السياسي والإقتصادي والإجتماعي والهوياتي، جعلتها عاجزة عن فرض سيادتها وتواجدها على أراضيها الشاسعة، في حين تجسدت المتغيرات الخارجية في طابعها الإقليمي في حالة الاّإستقرار التي شهدتها المنطقة جراء أحداث الربيع العربي التي أسقطت العديد من الأنظمة العربية، هذه الأخيرة كانت سبب في إسقاط أنظمة أخرى من دول غرب أفريقيا، أدى ذلك إلى الإنتشار الواسع للجماعات الإرهابية المسلحة التي تتبنى الأصولية والفكر المتطرف من جهة، وإنتعاش أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من جهة أخرى.

إنعكست تلك المتغيرات بصفة جلية على إستقرار الجزائر نظرا لحدودها الجغرافية الممتدة على طول ستة الآف كيلومتر، قابلها في ذلك جوار أمني مأزوم أثر على مضامين الأمن الوطني الجزائري بمفهومه الموسع، ففي الجانب الأمني عانت الجزائر من تهديد الجماعات الإرهابية المنتشرة عبر المنطقة، من خلال الإعتداءات والتفجيرات والإغتيالات ومن مختلف الأنشطة الإجرامية المنظمة لعصابات الجريمة، حيث إنعكست كل تلك التهديدات سلبا على الجانب الإقتصادي نظرا لإستهدافها الهياكل القاعدية للإقتصاد الوطني الجزائري، كما شكلت أعباء إضافية تحملها الإقتصاد الجزائري جعلته عرضه لإستنزاف موارده المالية تجسد ذلك في الميزانية الفلكية للدفاع والتسلح لعدة سنوات، وهي إنعكاسات طالت الجانب الإجتماعي أيضا حيث عانى المجتمع الجزائري من مظاهر العنف والإضطهاد من طرف الجماعات الإرهابية، وكذا من الإنعكاسات السلبية المترتبة عن المخدرات بمختلف أنواعها، التي أصبحت مصدر كسب لشريحة واسعة من مختلف الأعمار من أفراد المجتمع الجزائري.

نشير على سبيل التوضيح هنا إلى أن الإحصائيات والمتغيرات المستخدمة في هذا الفصل هي مرتبطة بالحدود الزمنية لهذه الدراسة، وهي عرضة للتتحين والتغير بشكل مستمر بتغير الفترات الزمنية ومختلف المستجدات المرتبطة بها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

الفصـــــل الرابع

إستراتيجيات مواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا

تمهيد

نتطرق بالبحث والتحليل في هذا الجزء من الدراسة إلى الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة وأنشطتها المتداخلة، حيث نتطرق في البداية إلى الإستراتيجية الجزائرية المحددة بمرجعيتها وعقيدتها الأمنية، هذه الأخيرة محكومة وفق مرجعية تاريخية نابعة من مسارها النضالي الطويل ضد الإستعمار، وكذا أفكارها الأيديولوجية التي تتبناها وتؤمن بها وفق قناعاتها الوطنية الراسخة.

كما نركز على الإستراتيجيات الإقليمية التي تُعتبر سعيا حثيثا من دول المنطقة لمواجهة وإحتواء نشاطات الإرهاب والجريمة المنظمة، بإعتبارها وعاء تعاوني للإستجابة السريعة لمواجهة تلك التهديدات، إنطلاقا من تكتل دول الميدان كما تصطلح على تسميته الجزائر صاحبة المبادرة، المبادرة المعروفة تحت اسم لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة، وكذا التكتل الخماسي لدول الساحل كما أطلقت عليه فرنسا صاحبة المبادرة، التكتل الذي يضم خمسة دول من الساحل بالإضافة إلى إستراتيجية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، المنظمة التي يقع معظم دولها ضمن منطقة مأزومة تضم مختلف الأنشطة الإرهابية والإجرامية على أراضيها وعبر حدودها المشتركة.

نتطرق في المقابل إلى الإستراتيجيات الدولية إتجاه المنطقة المتعلقة أساسا بمصالح ونفوذ القوى الكُبرى، إنطلاقا من إستراتيجية الإتحاد الأوروبي المحكومة بتوجهات فرنسا صاحبة النفوذ الأقوى نظرا لخلفياتها التاريخية الإستعمارية في المنطقة، بالإضافة إلى إستراتيجية الأمم المتحدة كمنظمة عالمية أُوجِدَت لهدف حماية الأمن والسلم الدوليين والدور الذي تلعبه في المنطقة، وجهودها في مكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والتحالفات القائمة بينها، خصوصا في جوانب تجفيف مصادر تمويل الإرهاب ومختلف الأعمال العدائية في المنطقة.

المبحث الأول

الإستراتيجية الجزائرية

- **المطلب الأول:** محددات ومرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية
- **المطلب الثاني:** السياسة الأمنية الداخلية لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة
- **المطلب الثالث:** السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تهديدات الجوار
- **المطلب الرابع:** سياسة اللاّحِوَار مع الجماعات الإرهابية ومبدأ تجريم دفع الفدية

بالنظر إلى الإستراتيجية الجزائرية المتبعة في مواجهة مختلف التهديدات اللاتماثلية نجد أنها مستمدة من مجموعة من الأسس والمبادئ والقناعات التي ترسمت عبر تاريخها الطويل، الذي تخللته فترات مديدة من الكفاح المسلح والنضال ضد براثن الإستعمار الفرنسي عبر 130 سنة، تلتها حقبة ما بعد الإستقلال التي طبعتها سمات الحرب الباردة التي ما فتئت أن تنتهي؛ حتى دخلت الجزائر في دائرة العنف الداخلي والحرب المباشرة ضد ظاهرة الإرهاب على مدى عشرية كاملة، حيث تظافرت تلك العوامل عبر الزمن وشكلت لدى صُناع القرار الجزائري عقيدة أمنية (Security Doctrine) متوارثة، قائمة على مجموعة من المحددات تُعتبر أسسا لسياستها الخارجية في التعامل مع دول الجوار والدول الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي، وهي قائمة على حسن الجوار وإحترام سيادات الدول والعمل وفق المنظمات الإقليمية والقارية والدولية.

المطلب الأول: محددات ومرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية

حتى يتسنى لنا إبراز وتوضيح معاني العقيدة الأمنية الجزائرية، فإنه من الضروري توضيح معنى العقيدة الأمنية لدى الدول بصفة عامة، حيث تعني مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، تتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة، عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والأخطار والتحديات التي تواجهها، وعليه فإن الإختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الإختلاف وطبيعة الأخطار والتهديدات التي تواجهها[1].

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يُحدد أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار، يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[2].

---

[1] صالح زياني، **"تحوّلت العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"**، مجلة المفكر، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، عدد 05، 2012، ص 290.

[2] نفس المرجع.

بنت الجزائر من خلال ذلك عقيدتها الأمنية وفقا لتصورات وإعتقادات وآراء رؤيتها لمسألة أمنها القومي، وحسب الطريقة التي سوف تتعاطى بها مع الأخطار والتهديدات والقضايا التي تواجهها، وهي مبنية وفق مزيج من المحددات التاريخية والإديولوجية والجغرافية نوضحها فيما يلي:

الفرع الأول: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية

1- المحددات التاريخية

عاشت الجزائر حقبة إستعمارية لما يزيد عن 132 سنة عانت خلالها شتى أنواع الإستغلال والإضطهاد والتعديب، ومظاهر التفرقة وطمس للهوية ومحاولة القضاء على كل ما يدل على قيم المجتمع الجزائري من لغة ودين وعادات وتقاليد، فالمستعمر الفرنسي لم يكتفي بذلك بل سخر كل ما تزخر به الجزائر من خيرات وثروات سطحية وباطنية لصالح بلده الأم، حيث كانت خزانها للموارد طيلة فترة الإستعمار، مكنتها من إدارة عجلة إقتصادها وآلتها الحربية التي خاضت بها حربين عالميتين خرجت منهما منتصرة، نالت الجزائر بعد تلك الفترة إستقلالها سنة 1962 عبر ثورة تحريرية ضارية تذوقت من خلالها طعم الحرية التي عانت لأجل إسترجاعها.

خرجت الجزائر بعد الإستقلال بشعور مليء بالإحباط ولد لها ذاكرة تاريخية مؤلمة، كانت لها الأرضية القاعدية التي بنت عليها مستقبلها وتوجهاتها ومبادئها وقناعاتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية، فكثيرا ما يُقال ان السياسة تنشأ من إلتقاء الذاكرة والرغبة، فعندما تحدد الدول سياساتها فإنها تبني قراراتها على تجاربها السابقة، أو على ذكرى هذه التجارب وعلى تطلعاتها للمستقبل، وفي هذا الإقتران بالتحديد تتأصل مبادئ وتوجهات الجزائر ورؤيتها للأمور في سياستها الداخلية والخارجية وعلاقاتها الدبلوماسية [1]، فركيزة الهوية الجزائرية التي يمجد تاريخها القديم والحديث كل أشكال المقاومة ومحاربة الظلم والقمع، والإعتزاز بالأصل الأمازيغي (Amazigh Identity) الذي يعني في مضمونه كمصطلح "الرجل الحر" (Free Man) الذي يمجد ويتعلق بالحرية في الحياة، كما أن الحرب ضد المستعمر كانت تحت إسم "ثورة التحرير" (Liberation Revolition)، كإشارة ضمنية إلى نموذج يبدأ بنهاية الاحتلال الفرنسي الإستعماري، وينتهي بإقامة نظام حر أساسه العدل والمساواة على الصعيدين الوطني والدولي، وهو ما تجلى في سياسة التأميمات الوطنية لثروات البلاد، كإشارة لضرورة سيادة الدول الدائمة على ثرواتها

[1] Geoff D.Porter, **"Le Non-Interventionnisme de l'Algérie en Question"**, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), 2015/03 Automne, P 44.

ومواردها الطبيعية[1]، وكذا مناصرة الشعوب المستضعفة التي لا تزال تحت وطأة الإستعمار والأمبريالية الغربية الغاشمة، والتأكيد على ضرورة إحترام الشعوب وإحترام حقوقها وسيادتها على أراضيها.

كانت الجزائر بذلك حساسة في القضايا المتعلقة بسيادتها وإستقلالها سواء إستقلال أراضيها أو إستقلال قراراتها داخليا، وإسناد قراراتها خارجيا إلى الشرعية الدولية وفق ميثاق الأمم المتحدة، في القضايا التي تمس سيادة الدول وشأنها الداخلي، وحساسيتها إتجاه التواجد العسكري الأجنبي على أراضيها بأي شكل من الأشكال، بإعتبار أنها عانت من أجل طرد القواعد العسكرية للمستعمر من أراضيها لسنوات ما بعد الإستقلال 1967 و1970، كقاعدة كولومب (Colomb) ببشار والقاعدة العسكرية البحرية بالمرسى الكبير بوهران، والقاعدة الجوية العسكرية بمنطقة بوسفر بوهران التي بقيت بعد الإستقلال كنتاج لإتفاقيات إيفيان، ذلك السبب جعل الجزائر في نهاية ستينات القرن العشرين ترفض طلب الإتحاد السوفياتي (USSR)، من أجل منحه تسهيلات عسكرية بحرية على أراضيها، كما جددت رفضها لطلب روسيا الإتحادية مطلع 2013، المتمثل في منح تسهيلات عسكرية بحرية لروسيا مقابل مزايا عسكرية، الأمر الذي رأت فيه أنه تهديدا لجيرانها في غرب المتوسط، الأمر الذي يتنافى وسياسة حسن الجوار كما يعتبر إخلال بسيادتها الوطنية[2].

سخّرت الجزائر جيشها المعروف بإسم الجيش الوطني الشعبي (ANP) وهو سليل جيش التحرير (AL)، للدفاع والدود عن الوطن والسهر على أمنه وإستقراره، حيث لا يمكن بأي شكل من الأشكال تسخيره للإعتداء وإنتهاك سيادات الدول خصوصا دول الجوار، فالحفاظ على مهمته النبيلة التي بدأت بتحرير الجزائر من الإستعمار، تواصلت من خلال العمل على حماية هذا الإستقلال، على الرغم من إستثناء المشاركة في التحالف العربي ضد الكيان الصهيوني، في حربي 1967 و1973 في إطار القضايا العادلة إتجاه الأمة العربية من منطلق مبدأ القومية العربية ومناصرة قضاياها العادلة [3].

لعل ما جعل الجزائر تبقى ثابتة على مبادئها المبنية على ذاكرتها التاريخية، هم صناع القرار الذين تعاقبوا على رأس هرم السلطة في الجزائر، حيث أن معظمهم ممن عايش فترة الإستعمار وكانوا ضمن

---

[1] Luoisa Dris-Ait Hamadouche, **" L'Algérie et La sécurité au Sahel: Lecture Critique d'une approche Paradoxale"**, Revue Confluences-Méditerranée, N°= 90, 03/2014, p107.

[2] عبد النور بن عنتر، **"عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"**، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 02 مايو/أيار 2018.

[3] نفس المرجع.

صفوف المقاومة كأعضاء في جبهة التحرير الوطني (FLN)، أو ضمن جيش التحرير الوطني بدايات شبابهم ثم تدرجوا في مختلف المسؤوليات والمناصب السياسية في نظام ما بعد الإستقلال.

وقد تطرقنا لهذا الجانب نظرا للأصوات التي نادت بضرورة تكييف المقاربة الأمنية الجزائرية، بما يتماشى والتطورات الإقليمية والدولية خصوصا في زمن العولمة، والانتقال من منطق المخاطر (Risks) إلى منطق التهديدات (Threats) والأرجح هم الجيل الذي عاصر فترة الإستقلال.

2- المحددات الإيديولوجية والجغرافية

عملت الجزائر بعد نيلها إستقلالها مباشرة على تحديد توجهها الإيديولوجي القيمي، من خلال تحديد الأفكار والقيم التي ستتبناها سياسيا وإقتصاديا وثقافيا وأمنيا، حيث كان النهج الإشتراكي التوجه الذي استقرت عليه الجزائر بما يحمله من مبادئ مضادة للاستعمار والاستغلال، بإعتباره مصدر ذا قيمة يتماشى وعقيدتها الأمنية التي تتبناها، حيث إتجهت نحو إيديولوجية الحزب الواحد من خلال حزب جبهة التحرير الوطني النموذج الذي إتبعته العديد من الدول ذات التوجه الإشتراكي، حيث رأت فيه الإطار الجامع لكل فئات الشعب الجزائري بإعتبار أن الإشتراكية كنظام تمثل النهج الوحيد الكفيل بتحقيق الإستقلال التام، والقضاء على كل أشكال الإستغلال الذي بقي راسخ في الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري[1]، كما عملت على تبني الإقتصاد الإشتراكي من خلال الاقتصاد الموجه عوض إقتصاد السوق، لعب التخطيط الحكومي خلاله دور ضابط الإنتاج ووسائل الإنتاج وفق مخططات إقتصادية متعاقبة، كما رأت أن النموذج التوزيعي هو الأكثر عدالة وتمكينا لمختلف شرائح المجتمع للحصول على مختلف المزايا بصورة عادلة.

إذا كان التوجه الإيديولوجي قد ترسم نحو الإشتراكية فهذا لأن الجزائر كانت من أشد المناهضين للأمبريالية الغربية المبنية على الهيمنة والإستغلال، لذلك كان توجهها في مجال سياستها الخارجية نحو عدم الإنحياز (Non-Aligned) إلى أحد المعسكرين إبان الحرب الباردة، وتوجهها نحو مناصرة قضايا العالم الثالث من قضايا التحرر، ومناصرة القضايا العادلة كالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، كما نسقت الجزائر جهودها نحو إنشاء نظام إقتصادي دولي جديد، يقوم على علاقات ندية بين الشمال والجنوب[2]، يهدف إلى تنمية دول الجنوب الفقيرة المتخلفة التي تتعرض إلى سطوة النظام الأمبريالي القائم،

---

[1] صالح زياني، مرجع سابق، ص 291.

[2] مهيب الرفاعي، **"عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"**، جريدة العربي الجديد، عدد 2305، ديسمبر/كانون الأول 2020.

كما كانت الجزائر عضو فعال في حركة عدم الإنحياز تناضل على حرية الشعوب وسيادتها على أراضيها، والسير في طريق عدم الإنحياز لأحد المعسكرين؛ مرده إلى مبدأ الحياد العسكري ومبدأ الحل السلمي للنزاعات الداخلية والإقليمية والدولية.

كما لعب المحدد الجغرافي دورا هاما في رسم معالم العقيدة الأمنية الجزائرية إنطلاقا من موقعها الجغرافي ذو البعد الجيوستراتيجي، فالجزائر مطلة على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر ملتقى لثلاثة قارات هي أفريقيا وأوروبا وآسيا، كما تُعتبر الجزائر بوابة القارة الأفريقية وعمقها الإستراتيجي، زيادة على سيادتها على جزء من أحد أهم الممرات البحرية ضمن مياهها الإقليمية؛ الذي يضم مضيقين بحريين هما قناة السوسيس (Suez Canal) ومضيق جبل طارق (Strait of Gibralter)، كما أن موقعها الإستراتيجي يجعلها ضمن مخططات نفوذ القوى الطامعة في المنطقة في مختلف الأنشطة المشروعة وغير المشروعة، على رأسها الإرهاب والمافيا وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها والهجرة غير الشرعية وتهريب البشر، خصوصا في ظل ترابط هذه الأنشطة بالشبكات الدولية لعصابات الجريمة المنظمة في إطار عولمة التهديدات في زمن العولمة.

الفرع الثاني: المرتكزات الأساسية للعقيدة الأمنية الجزائرية

طبعت العقيدة الأمنية الجزائرية عدة مرتكزات تعدتها بمرور الزمن لتصبح مبادئ راسخة، رسمت السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه مختلف القضايا التي تواجهها، حيث تعتبرها مبادئ ثابتة لا يمكن الحياد عنها ما جعلها تلتزم الحذر والتأني في معالجة مختلف القضايا على المستوى الإقليمي والدولي، ويمكن تلخيص تلك المرتكزات في:

1) مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

تعود خلفيات تعامل الجزائر بمبدأ عدم التدخل (Non-Intervention Principale)، إلى الحالة المعقدة والتجربة التاريخية التي عاشتها في ظل الإستعمار الأجنبي، وما عاشته من ظلم وقهر وقتل وتهجير وطمس للهوية والدين، بعد نيل الإستقلال عمد قادة الجزائر إلى تبني مبدأ الإعتماد على النفس (Self Help) في بناء دولة ما بعد الإستقلال، كما تبنوا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في أي شكل من أشكال التدخل السياسي أو العسكري في أوقات السلم أو الأزمات وإحترام سيادتها الداخلية، وهو الأمر المفسر لعدم إبرام الجزائر لأي معاهدات أو إتفاقيات أمنية دفاعية مع القوى

الأجنبية، بإعتبارها لا تتناسب وخطابها وتوجهها الرسمي الإستقلالي للبلاد، هذا ما يوضح رفضها منح التسهيلات العسكرية للقوى الأجنبية أو قبول وجود قواعد عسكرية أجنبية ضمن إقليمها الجغرافي[1].

يظل مبدأ عدم التدخل عنصرا مركزيا في وضع الجزائر العسكري؛ فهي تحظر على جيشها المشاركة في أي عمل عسكري خارج حدود إقليمها الجغرافي، حتى بعد إشتداد التهديدات بجوارها الإقليمي بعد إنهيار نظام القذافي وما أحدثه من تبعات أدت إلى إندلاع أزمة الطوارق في شمال مالي[2]. كما لا تُخفي الجزائر إلتزامها بمبدأ عدم التدخل حماية لسيادتها وسيادات الدول الأخرى، ما جعلها تنضم إلى صفوف حركة عدم الإنحياز (Non-Aligned Movement) وظلت عضوا فعالا في توجيه نشاط الحركة وفق مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والإمتناع عن تبني الأعمال العدائية أو التهديد بها، أو اللجوء إلى القوة ضد السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لبلد ما، بالإضافة إلى تسوية جميع النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولا تزال متمسكة بتلك المبادئ حد الساعة[3].

2) الحل السلمي للنزاعات الإقليمية والدولية

منذ إستقلالها مطلع الستينات ومن منطلق الحرب الضارية التي إسترجعت من خلالها سيادتها ووحدتها الجغرافية، عمدت الجزائر إبان رسمها عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية، إلى تدعيم الحل السلمي لمختلف النزاعات الإقليمية والدولية، من خلال تدعيم جهود المفاوضات المباشرة (Direct Negotiations)، بغية إيقاف النزاعات والأعمال العدائية بين الأطراف المتنازعة، أو بين طرفي الأزمات السياسية والدبلوماسية، كما تدعم مبدأ الوساطة (Mediation) والنوايا الحسنة (Good Intention) في النزاعات التي يتعذر القيام بمفاوضات مباشرة بينها.

على مر تاريخ الجزائر لما بعد الإستقلال لعبت الدبلوماسية الجزائرية دور الوساطة في العديد من النزاعات والأزمات الإقليمية والدولية، كحرب الحدود الإيرانية العراقية التي إنتهت بوساطة الجزائر بقيادة الرئيس هواري بومدين وتوقيع إعلان الجزائر في مارس 1975، كما قامت بدور الوساطة بين إيران

---

[1] عبد النور بن عنتر، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري... الجزائر– أوروبا والحلف الأطلسي**"، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 120.

[2] Laurence Aida Ammour, **"Stratégie Algérienne de lutte Anti-terroriste: Entre Impératifs de sécurité Intérieure et Recherche de stabilité Régionale"**, Centre Français de Recherche sur Le renseignement (CFRR), N°= 22, Octobre 2019.

[3] Geoff D. Porter, Op.cit., P 44.

والولايات المتحدة المريكية في أزمة الرهائن الأمريكيين، الذين تم إحتجازهم في طهران عقب قيام الثورة الإيرانية لمدة 444 يوم[1]، إنتهت بتحرير الرهائن والتوقيع على إتفاق الجزائر في 19 يناير 1981 حيث جنبت الطرفين قيام حرب بينهما، كما لعبت دور الوسيط في إنهاء النزاع الحدودي الإثيوبي الإيريثيري الذي أنتهى بتوقيع الطرفين إتفاق الجزائر في 12 ديسمبر 2000، وهو نفس المنحى الذي تبنته الجزائر مع التحولات التي مست البيئة الإقليمية جراء الأزمة الليبية وما نتج عنها من تدخلات أجنبية، حيث أعلنت الجزائر رفضها التام لتلك التدخلات مؤكدة أن الحل يأتي وفق أطر دبلوماسية بين فرقاء الأزمة، ونفس المبدأ أيضا مع النزاع في شمال مالي وقيامها بدور الوساطة لإطفاء فتيل النزاع بين الحكومة وقبائل الطوارق في الشمال، عبر أطوار الصراع سنوات 1964 و1990 و2006 و2012 من خلال إتفاقيات متعددة وقعها الطرفين.

3) العمل الدبلوماسي في الإطار الإقليمي والدولي لفض النزاعات والأزمات

دأبت الجزائر في تعاطيها مع أزمات الجوار الإقليمي أو على المستوى الدولي، على المدخل الدبلوماسي الذي يطبع عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية، ففي النزاعات المسلحة أو الأزمات السياسية المندلعة دائما ما تطرح الجزائر رؤيتها الخاصة الهادفة إلى الإعتماد على العمل الدبلوماسي والوساطة، تحت مظلة المنظمات الإقليمية كالإتحاد الإفريقي بالنسبة للنزاعات والأزمات الأفريقية، ومنظمة الأمم المتحدة بالنسبة للنزاعات الدولية والأزمات السياسية في إطار مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة.

إتجهت الجزائر إلى تقديس العمل الجماعي في إطار حركة عدم الإنحياز، في القضايا التي تمس دول العالم الثالث خصوصا الدول السائرة في طور التحرر من الإستعمار، كما كانت عضو فعال في جامعة الدول العربية (League of Arab States) في معالجة النزاعات والقضايا المختلفة ضمن إطارها العربي، كمشاركتها في التحالف العربي ضد الكيان الإسرائيلي من منطلق نصرة القضايا العربية، وهو نفس المنحى ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي (Organization of Islamic Cooperation) والقضايا التي تمس الأمة الإسلامية والثوابت والمقدسات الإسلامية، حيث تعطي الأولوية القصوى لميثاق الأمم المتحدة والتحرك ضمن بنوده وإحترام الدول الأخرى في أوقات السلم، والفصل بينها في أوقات النزاع وفقا لبنوده، كما كانت السباقة إلى محاربة ظاهرة الإرهاب ومصادر تمويله، وكذا مكافحة الجريمة بمختلف أنواعها وأشكالها في محيطها الإقليمي والقاري والدولي، حيث تعتبر من الدول المنخرطة ضمن مختلف

[1] Ibid, p 45.

الإتفاقيات التي تحارب الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، كل ذلك بالإعتماد على قدراتها وإمكانياتها الأمنية والعسكرية والمادية.

الفرع الثالث: تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية

مرت العقيدة الأمنية الجزائرية عبر عدة مراحل تاريخية منذ الإستقلال، حيث لعبت كل محطة من تلك المراحل دورا بارزا في ترسيخ القناعات والمبادئ لدى صانع القرار الجزائري، نظير ذلك لعبت الجزائر أدوارا محورية في العديد من القضايا والأحداث التي شهدتها بيئتها الإقليمية والدولية، فبعد الإستقلال صُمِّمت العقيدة الأمنية وفق تصورات ومعتقدات تقليدية، مبنية على الصراعات والحروب بين الجيوش النظامية، لعب واقع ما بعد الإستقلال الدور المحوري في التركيز على التهديدات دولاتية المصدر، على غرار التوتر الحدودي القائم مع دولة المغرب[1]، وهي الصراعات التي إنتشرت بكثرة عقب موجات التحرر أين كانت حدود الدول المستقلة غير مضبوطة، خصوصا بعد سعي الدول المستقلة الحفاظ على الحدود الموروثة عن الإستعمار، فتأكيد الجزائر على إحترام مبدأ الحدود الموروثة عن الإستعمار، يؤكد قدسية أراضيها التي حررتها وكذا إحترام سيادة الدول على أراضيها المحررة.

تجلت مبادئ ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية أيضا في سياستها الخارجية وعلاقاتها بمحيطها الإقليمي والدولي، من خلال العمل الدؤوب من أجل تجنب مشاكل الحدود، حيث وقعت بذلك على العديد من الإتفاقيات لضبط الحدود، التي تمثل توجهها الواضح وتركيزها على العمل الدبلوماسي في حل المشاكل والأزمات مع جيرانها، من بينها إتفاقية إفران (Ifrane) مع المغرب عام 1969 وإتفاقية تلمسان عام 1970، وبعدها إتفاقية الرباط عام 1972، بالإضافة إلى إتفاقيتين أخريين مع موريتانيا عام 1983 ومع مالي والنيجر عام 1983[2]، كما توجهت إلى العمل كعضو فعال في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، كمنظمة الوحدة الإفريقية (Organization of African Unity) التي تأسست أواخر ماي 1963، وحركة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة، أين دافعت الجزائر عبر هذه المنظمات من خلال المبادئ التي تؤمن بها، على حق تقرير المصير للدول التي لا تزال تحت وطئة الإستعمار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم الإنحياز للقوى المتصارعة خلال

---

[1] عبد النور بن عنتر، "**عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**"، مرجع سابق.

[2] Muhhamed Tandogan and Omar Bouacha, **"The algerian Security Approach Towards the sahel Rgion: Case of Mali"**, Turkiyat Mecmuasi, C.27/1, 2017, P 311.

الحرب الباردة وتقديس سيادة الدول وإستقلالها، والعمل الجاد عبر القنوات الدبلوماسية لحل النزاعات مهما كانت طبيعتها، وهي كلها مبادئ تقوم عليها عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية.

دخلت الجزائر مطلع تسعينات القرن العشرون مرحلة مُظلمة من العنف والعنف المضاد، مع بروز ظاهرة الإرهاب والجماعات الإرهابية المسلحة، حيث عملت جاهدة على محاربة هذه الظاهرة بإمكانياتها الذاتية إعتمادا على مبدأ العون الذاتي، ورفضها لأي عون خارجي أو تدخل في شأنها الداخلي وإن كان بهدف القضاء على الجماعات الإرهابية، على ذلك الأساس عمدت الجزائر إلى تحديد الوضعية الإستراتيجية لجيشها، حيث يحكم تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية عاملان أساسيان؛ الأول هو تصميمها الذي أوجِد لدرء الإعتداء ضد سيادتها وأراضيها، وليس للإعتداء على الغير أو للتدخل خارج الحدود، والثاني لإستقلالية القرار الإستراتيجي الذي يعني عدم الإعتماد على التحالفات الخارجية أو الإتفاقيات الدفاعية لضمان أمنها القومي[1]، بذلك واجهت أزمة سياسية وإقتصادية حادة إعتبرت تهديدا حقيقيا للأمنها الوطني، إستلزمت عملية تكييف لعقيدتها الأمنية بالأخذ في الحسبان شقي الأمن الصلب والأمن الناعم للتعاطي مع الأزمة المعقدة[2].

مزجت الجزائر بعد نهاية الحرب الباردة بين إستراتيجية العمل العسكري الصلب والإستراتيجية الدبلوماسية اللينة، بغية وضع حد لظاهرة الإرهاب ومواجهة جحافل الجماعات الإرهابية المسلحة، وكذا التهديدات العسكرية الصلبة التي لا تزال قائمة، فسياسة التسلح من الخارج عبر إقتناء الأسلحة من شركائها الدوليين وتطوير الصناعات العسكرية المحلية، يهدف إلى تعظيم القدرات القتالية والجاهزية للجيش الوطني الشعبي، لمواجهة المخاطر الصلبة والتهديدات الجديدة على حد السواء.

كما أن الإستراتيجية الناعمة التي تعتمدها الجزائر قائمة على العمل الدبلوماسي، والمدخل التنموي في معالجة قضايا النزاعات التي تميز منطقة الساحل وغرب أفريقيا، التي تنحصر حول القضايا الإثنية والتوزيعية وسياسات الإقصاء والتهميش، الأمر الذي تركز عليه الجزائر عبر مقاربتها التنموية في كل المحافل الدولية، إذ ترى بأن التوزيع العادل وبرامج التنمية المناطقية من شأنه أن يحجم الصراعات المسلحة والأزمات السياسية، حيث تجلى مبدأ العمل الدبلوماسي السلمي لحل النزاعات المسلحة الداخلية أو

[1] عبد النور بن عنتر، **"عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح المنية"**، مرجع سابق.
[2] صالح زياني، مرجع سابق، ص 292.

البينية، في سياسة المصالحة والعفو على أفراد الجماعات الإرهابية، مقابل العدول عن العمل المسلح فكان بذلك مدخلا لإستتباب الأمن.

بمطلع الألفية وبروز التهديدات الأمنية الجديدة على جميع المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية في جوارها الإقليمي، إتجهت بوصلة العقيدة الأمنية الجزائرية نحو الاهتمام بتلك التهديدات، حيث شكلت منطقة شمال غرب أفريقيا بؤرة مأزومة مصدرة لتلك التهديدات، الأمر الذي أدركه صناع القرار الجزائري الذي إنعكس في شكل تعديلات مست المادتين 31 و91 من الدستور الجزائري سنة 2020، رخصت من خلالها للجيش الجزائري بالمهام خارج الحدود الوطنية للدفاع عن مصالحها الحيوية والإستراتيجية في المنطقة، بإعتبار أن معظم دول المنطقة تعاني الفشل السياسي والضعف الاقتصادي والهشاشة الأمنية، حيث أصبحت ملاذا آمنا لمختلف الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، حيث يمر ما بين 30 إلى 40% من المخدرات المهربة عبر هذه المنطقة[1]، بذلك وبحسب تصورات العقيدة الأمنية الجزائرية هناك خمسة تهديدات أمنية رئيسية في المنطقة تقوض أمنها الوطني وتتجسد في[2]:

- قضية الطوارق التي تُعتبر مصدر قلق خصوصا بعد ظهور جماعات طارقية إنفصالية من صلب قبائل الطوارق وإرتباطها بجهات أجنبية.
- تصاعد حدة الجريمة المنظمة من تهريب المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية وتهريب البشر.
- التدخلات الأجنبية في المنطقة تحت ذرائعية الدوافع الإنسانية.
- التنافس الدولي للقوى الكبرى على الموارد الطبيعية، التي تزخر بها منطقة الساحل وغرب أفريقيا.
- المشاريع العسكرية للقوى الكبرى المقترحة في القارة الأفريقية لبناء قواعد عسكرية مثل الأفريكوم (AFRICOM)، التي إقترحتها الو م أ على العديد من الدول الأفريقية، وتم رفضها من طرف هذه الدول من ضمنها دول في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

[1] Muhhamed Tandogan and Omar Bouacha, Op.cit., p 313.
[2] Ibid., p 113.

من خلال ما سبق حاولت الجزائر المزج بين الخيارات العسكرية الصلبة والوسائل الدبلوماسية الناعمة، من خلال تعزيز سياسات الحوار والمفاوضات والمقاربات التنموية، وحتى عملية إعادة بناء الدول وإخراجها من دائرة الفشل والإنهيار الذاتي لتتمكن من مواجهة تلك التهديدات.

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الداخلية لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة

فرضت التحولات الهيكلية التي مست العديد من الأنظمة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي، على الجزائر إتباع ترتيبات أمنية في سياستها الداخلية، بغية مواجهة تبعات تلك التحولات ومواجهة التهديدات المتنامية للإرهاب والجريمة المنظمة، إعتمدت بذلك على إمكانياتها الذاتية وقدراتها العسكرية للحفاظ على أمنها الداخلي وعلى بنية مؤسساتها القائمة، وبالتالي الحفاظ على أمن مجتمعها بعيدا عن أي تحالفات عسكرية أو مضلة الحماية التي توفرها القوى الكبرى مقابل المساومات والتنازلات، هذه الأخيرة تعتبرها الجزائر مساس بسيادتها وهي ترفضها بمبدأ ثابت. نحاول بذلك التطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى ما إرتأينا أنها أبرز إتجاهات السياسة الأمنية الداخلية للجزائر، حيال التهديدات الجديدة عبر الحدود والتهديدات الصلبة القائمة عبر الفترات التي لحقت إستقلالها.

الفرع الأول: مبدأ العون الذاتي وأولوية الأمن في الداخل

رتبت الجزائر أولوياتها الأمنية منذ الإستقلال حيث كانت ثورة الفاتح من نوفمبر المرجع الأساسي الذي بنت عليه تصوراتها الأمنية، وولدت لديها قناعة أن حماية أمنها يتطلب بناء جيشها وقوتها العسكرية لتحقيق ذلك، وهي التي أدركت جيدا دور جيش التحرير الوطني في إسترجاع سيادة الدولة ودحر المستعمر الفرنسي، وما أكد من قناعاتها ببناء قوتها العسكرية هي حرب الرمال التي خاضتها مطلع عام 1963 ضد المغرب، بسبب أطماعه التوسعية على حساب الأراضي الجزائرية، حرب خاضها الجيش الوطني الشعبي في بدايات تشكله وبناء قدراته العسكرية والقتالية لمرحلة ما بعد الإستقلال.

أدى الأمر بصناع القرار في الجزائر إلى تبني عقيدة دفاعية تقوم أساسا على العمل على تعظيم القدرات العسكرية للجيش، وحصر مهامه الدستورية في حماية أمن الجزائر داخل التراب الوطني، وتبني مبادئ قائمة على رفض الخيارات العسكرية خارج الحدود، وعدم التهديد بإستخدام القوة أو اللجوء إليها ضد الدول الأخرى، والحق في أمن غير منقوص لأي دولة ونظام أمني خاص بها، وإستقلال أمني بعيد عن كل مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها، وهي سياسة أقرب إلى سياسة الدفاع غير

الهجومي (Non-Offensive Défense)، السياسة التي تتبنى الدفاع الذي يستبعد خيار الهجوم المسلح على الدول الأخرى[1].

كما أن إدراك الجزائر لإستمرار حالة اللاّإستقرار في جوارها الإقليمي والطبيعة التهديدت المتواجدة، يفرض عليها تركيز كل جهودها على تدريب القوات والرفع من مستوى جاهزيتها، وموائمة قدراتها العملياتية مع إستخدام مختلف المعدات المتطورة، خصوصا تعزيز المرونة في الإنتشار السريع سواء في الداخل أو عبر الحدود، الأمر الذي إنعكس في رفع نفقات الدفاع والتسلح لإضفاء طابع الإحترافية (Professionalism) على أفراد الجيش ونوعية أسلحته[2].

سعت الجزائر إلى تحقيق إستقلالها الأمني إعتمادا على قدراتها وإمكانياتها الذاتية، ويمكن هنا تمييز ثلاثة نماذج مختلفة لتحقيق الأمن الوطني معتمدة لدى العالم العربي، حيث يقوم النموذج الأمني الأول على التحالف الإستراتيجي مع القوى الكبرى، نهج تتبناه مختلف دول الخليج مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وغيرهم، التي تضمن أمنها القومي بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، النموذج الأمني الثاني يقوم على إزدواجية تعظيم القدرات العسكرية للدولة من جهة؛ والتحالفات الإستراتيجية مع القوى الكبرى من جهة أخرى، الصورة التي تنطبق على دولة المغرب بعد عام 2004، أين أضحت حليف إستراتيجي للو م أ كما تعمل على إتباع سياسة التسلح عبر شراء الأسلحة وتصنيعها، والنموذج الأمني الثالث هو النموذج القائم على الإستقلال الأمني في مجال ضمان الأمن القومي، بعيدا عن التحالفات الإستراتيجية أو الإتفاقيات الدفاعية أو إستقبال القواعد العسكرية الأجنبية، وهذا الأخير الذي تتبناه الجزائر إعتمادا على مقاربة العون الذاتي[3].

عملت الجزائر على الدخول في مرحلة إحترافية الجيش من خلال نوعية التكوين والتدريب على مختلف المهام العسكرية والقتالية، عبر مختلف القوات البرية والجوية والبحرية، خصوصا على مختلف التقنيات الحديثة المتوصل إليها في مجال بناء الجيوش المحترفة، بالإضافة إلى العمل على تجديد الترسانة العسكرية من مختلف الأسلحة وأنظمة الدفاع الجوي عن الإقليم، بإقتناء أسراب من الطائرات المقاتلة الحديثة والمسيرات (Drons)، التي بإمكانها تأدية المهام القتالية وتسهيل مهام المراقبة والإستطلاع عبر

---

[1] عبد النور بن عنتر، **"سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميا والحراك داخليا"**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 55، المجلد 10، آذار/مارس 2022، ص 24.

[2] Laurence Aida Ammour, **"Stratégie Algérienne de lutte Anti-Terroriste: Entre Impératifs de sécurité Intérieure et Recherche de Stabilité Régionale"**, Op.cit.

[3] عبد النور بن عنتر، **"سياسة الجزائر الأمنية: تحوّلات ومُعضلات في سياق القلاقل إقليمياً والحراك داخلياً"**، مرجع سابق، ص 25.

الحدود المترامية، نظرا لطبيعة المناطق الجنوبية غير المأهولة ذات الطابع الصحراوي، التي تعتبر ملاذا آمنا لمختلف الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، كما عملت الجزائر من جهة أخرى على توسيع قاعدة الصناعات العسكرية المحلية، التي تُعتبر خطوة مهمة لتزويد الجيش الوطني الشعبي بمختلف الآليات والمعدات العسكرية، تتماشى وطبيعة المهام القتالية ومهام الرقابة والإستطلاع عبر الحدود وعبر الصحراء ذات الظروف الصعبة والتضاريس الوعرة، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقا عبر هذه الدراسة.

الفرع الثاني: رفع درجة التأهب العسكري على الحدود

لعبت المتغيرات الهيكلية التي تعاني منها الأنظمة السياسية بجوار الجزائر دورا هاما في إدراك صناع القرار الجزائري مدى حجم التهديدات الأمنية وتعددها، مقابل رقعة جغرافية شاسعة ذات طبيعة صحراوية رملية قاحلة غير مأهولة، وحدود يزيد طولها على ستة آلاف كيلومتر مع سبع دول مطلة على منطقة الساحل ، الأمر الذي يتطلب تكثيف المراقبة على الحدود بتسخير مختلف الوسائل البشرية والمادية المتاحة، مع خلق إستراتيجية ناجعة تحول دون وصول تلك التهديدات إلى الداخل الجزائري، وتحويله إلى مسرح للأعمال الإرهابية والإجرامية التي عانت منها منذ مطلع تسعينات القرن العشرين.

تنقسم الرقعة الجغرافية للجزائر من الناحية العسكرية والأمنية إلى ستة نواحي عسكرية (Military Regions)، حيث أتى هذا التقسيم وفق المرسوم رقم 84-358 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 1984 الذي تضمن إعادة التنظيم الإقليمي للنواحي العسكرية، تضم كل ناحية عسكرية عدة قطاعات عسكرية (Military Sectors) يشرف كل قطاع على مناطق ذات حدود معينة. بعد تدهور الأوضاع السياسية في تونس وليبيا وسقوط نظاميهما، أدى ذلك إلى إنهيار أطراف التنسيق الأمني التي تعتمد عليها الجزائر، وظهر في خضم ذلك العديد من الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة التي شكلت تهديدا واضحا للأمن الوطني الجزائري.

نظرا لإتساع الرقعة الجغرافية للناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة، عمدت القيادة السياسية والعسكرية الجزائرية إلى خلق قطاعين عسكريين عملياتيين جديدين، الأول يقع مقره في الناحية العسكرية الرابعة ومقرها ولاية ورقلة، والثاني يقع مقره بمنطقة برج باجي المختار بالناحية العسكرية السادسة ومقرها ولاية تامنراست، التي تضم مقر قيادة لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)[1]، حيث يقع مقر القطاعين الجديدين على الحدود مع ليبيا ومالي، ويعود السبب الحقيقي لخلق هذين القطاعين إلى

[1] Laurence Aida Ammour, "**Stratégie Algérienne de lutte Anti-Terroriste: Entre Impératifs de Sécurité Intérieure et Recherche de Stabilité Régionale**", Op.cit.

الصعوبات التي واجهت قيادة الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة، في قيادة وإدارة وحداتها العسكرية العاملة على الحدود، حيث كشفت الإضطرابات الأمنية على طول الحدود الجنوبية عن مشكلات عملية وتقنية في التغطية الأمنية وإدارة شؤون القوات العسكرية المرابطة على الحدود، الأمر الذي يراه البعض خلل ناتج عن عدم مطابقة مساحة الأقاليم العسكرية للضرورة الأمنية التي تتماشى مع التهديدات القادمة عبر الحدود[1].

هدفت تلك الإجراءات إلى محاولة خلق ناحية عسكرية سابعة يكون مقرها ولاية إليزي جنوب شرق الجزائر، أُنجزت على إثر ذلك العشرات من مراكز المراقبة والإستطلاع والثكنات العسكرية من الجيش الشعبي الوطني والدرك الوطني وحرس الحدود وتهيئة مهابط للطائرات العمودية، وهو أمر يندرج ضمن إطار إستراتيجية أمنية دفاعية، على المحور الرابط بين برج باجي المختار وتينزاواتين وتينالكوم بمنطقة جانت على الحدود مع ليبيا، وبهدف ضمان تواجد عسكري مكثف على طول الحدود البرية، تم تدعيم مختلف الوحدات المرابطة في المناطق الحدودية، بوحدات من مختلف قوات الجيش الوطني الشعبي ووحدات الدرك الوطني، والقوات الجوية من المقاتلات والطائرات المروحية المقاتلة والطائرات بدون طيار، فبمطلع عام 2011 تم نشر حوالي سبعة آلاف من فرق حرس الحدود للدرك الوطني (GGF) على الحدود مع ليبيا، كما تم تدعيم الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة بما يزيد عن عشرون ألف، من قوات الجيش الوطني الشعبي من مختلف الأسلحة ونشرها على النقاط الحدودية المختلفة[2].

عملت الجزائر على الحصول على أنظمة مراقبة إلكترونية تقنية (Electronic Monitaring Systems) تحوي منظومة رادارات وأنظمة إنذار، بغية كشف وضبط اي محاولات لإختراق الحدود بواسطة العربات أو الأشخاص، حيث يتم ذلك من خلال المراقبة الجوية المكثفة وعمليات التمشيط على طول الحدود البرية، من طرف الفرق المختصة في محاربة وملاحقة الجماعات الإرهابية المسلحة، حيث كانت فرق الدرك الوطني في الواجهة من خلال تثبيت أزيد من ثلاثون قاعدة جديدة، لعناصر الدرك حراس الحدود مطلع 2012 وتدعيمهم بقاعدة جوية (Air-Base) كغطاء جوي، حيث وصل عدد قوات التدخل السريع المحمولة جوا أزيد من 3000 عنصر في هذه القاعدة.

---

[1] بهاء الدين.م و إيمان.ع، **"قطاعات عملياتية جديدة لمواجهة الإضطرابات الأمنية على الحدود"**، موقع جريدة البلاد، **متوفر على**: www.elbilad.net/arcticle/detail?id=16425

[2] Laurence Aida Ammour, **"Evaluation de La politique de défense Algérienne"**, Centre Français de Recherche sur le Renseignement (CF2R), N°= 7/Aout 2013.

عملت الجزائر بغية تضييق دائرة التهديدات على خلق غرف عملياتية للتنسيق، في إطار العمليات الإستخباراتية وتبادل المعلومات بين المؤسسات العسكرية وكبار الضباط الجزائريين، ونظرائهم في دول الجوار ودول الساحل، حيث كان ذلك جليا مطلع ماي 2013 في منطقة الشعانبي التونسية على الحدود الجزائرية، أين كان التنسيق الأمني بين القيادتين الجزائرية والتونسية وتبادل المعلومات الإستخباراتية، حول الجماعة الإرهابية المتحصنة في جبل الشعانبي داخل الأراضي التونسية، التي قامت بإستهداف الجيش التونسي وإغتيال ثمانية جنود، أقيمت بعد ذلك ما يزيد عن ثمانون منطقة عسكرية مغلقة مشتركة (Closed Military Areas) بين البلدين، وتدعيم القوات العسكرية المرابطة على الحدود من كلا الطرفين، حيث وصل التعداد إلى ستون ألف عسكري من الجيشين الجزائري والتونسي، لتكثيف التنسيق العملياتي والتضييق الأمني على الجماعات الإرهابية وتحركاتها.

بُغية تحقيق تلك الإجراءات تم الرفع من ميزانية الدفاع والتسلح لسنة 2013، حيث بلغت حوالي 10.5 مليار دولار أي بزيادة تقدر بـ 14.2% مقارنة بميزانية العام الذي سبقها، الهدف من ذلك هو ما تضمنه القرار الوزاري الصادر في يوليو 2013، الذي أصبحت بموجبه عملية مكافحة الإتجار بالمخدرات، أولوية وطنية تخضع للرقابة الحصرية لإدارة وزارة الدفاع الوطني، من خلال العمل بالتنسيق مع الهيئات المسؤولة عن هذا الجانب تقليديا، من فرق الجمارك والدرك الوطني وحراس الحدود وفرق الأمن الوطني[1]، ذلك في إطار تكييف مهام الجيش الوطني الشعبي بمختلف قواته مع التهديدات الجديدة، وعدم إقتصارها على حماية حدود الوطن من العدو التقليدي الدولاتي.

الفرع الثالث: سياسة التسلح

تندرج سياسة التسلح (Armament) ضمن الإستراتيجية الدفاعية التي تبنتها القيادة السياسية والعسكرية للجزائر، كإحدى السبل لضمان أمنها الوطني خصوصا في محيطها الإقليمي المضطرب، فالعمل على تطوير القدرات العسكرية للجيش الوطني الشعبي وتحديث أجهزته العسكرية، من شأنه إعطاء قدرات عالية لمواجهة مختلف المخاطر والتهديدات في جوارها الإقليمي، كما تعطي طابع الإحترافية للجيش الوطني الشعبي والمؤسسة العسكرية ككل. بُغية تحقيق سياسة تسلح تتماشى وإحتياجات الجيش في زمن التقنية العسكرية، عمدت الجزائر إلى التركيز على سياسة ذات إتجاهين، الإتجاه الأول يرتكز على السعي لتطوير قاعدة للصناعات العسكرية (Military Industry)، والإتجاه

[1] Ibid.

الثاني يرتكز على إقتناء الأسلحة (Purchase Arms) من مختلف شركائها الدوليين المصنعين للأسلحة، على رأسهم روسيا الحليف الإستراتيجي والصين التي إتجهت إليها الجزائر في الآونة الأخيرة في مجال الأنظمة الإلكترونية والطائرات بدون طيار، بذلك نحاول التطرق إلى سياسة التسلح في الجزائر بشقيها الصناعة العسكرية الداخلية وكذا صفقات التسلح.

1) تطوير قاعدة للصناعات العسكرية

لعبت الصناعة العسكرية المحلية دورا هاما في الجزائر في مجال تزويد الجيش الجزائري والمؤسسة العسكرية ككل، بالتجهيزات والعتاد العسكري والأسلحة الخفيفة ومختلف الدخائر، خصوصا في تسعينات القرن الماضي أين لعبت هذه الصناعات دورا مفصليا في حربها ضد الإرهاب والجماعات المسلحة، في وقت عانت فيه من الحظر الدولي في مجال شراء الأسلحة. على الرغم من تصنيع الجزائر لعدة أصناف من الأسلحة الخفيفة (Light Weapons) والأسلحة ذات الأعيرة الصغيرة (Small Caliber Weapons) والعربات العسكرية والعربات المدرعة، إلا أنها توصف بالتجربة المغمورة ولا تزال غير قادرة على تغطية إحتياجاتها الداخلية من الأسلحة، حيث بلغت قيمة الصناعات العسكرية مطلع 2012، حوالي 9.4 مليار دولار بمتوسط نمو سنوي قدر بـ 6.2% للفترة الممتدة ما بين 2013 و2018، كما إرتفعت قيمتها إلى 13.6 مليار دولار مطلع 2018 بزيادة قدرت بـ 4.2 مليار دولار[1].

تعد مديرية الصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني الفاعل الرئيس في هذا الجانب، حيث تضم حوالي 15 مؤسسة للصناعات العسكرية موزعة عبر مختلف القطاعات الإنتاجية (صناعات ميكانيكية وإلكترونية وكيميائية ونسيجية والمواد المتفجرة والدخيرة...)، وتعزز هذا النسيج منتصف عام 2019 بإنشاء مؤسسة لتطوير المنظومات التقنية "المكلفة بضمان الدراسات والتصميم وهندسة المشاريع وصناعة أنظمة الأسلحة الخاصة والدخائر الخاصة"، وكذلك بمراقبة نوعية المنتجات والمشاركة في البحوث والتطوير[2]، وتهدف الصناعة العسكرية إلى تزويد الجيش وتجهيزه وتحقيقه للإكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى تلبية حاجيات مختلف الأجهزة الأمنية، خصوصا بعد ارتفاع نفقات الدفاع والتسلح إلى مستويات قياسية[3].

---

[1] Ibid.

[2] عبد النور بن عنتر، **"الدور الإقتصادي لجيش الجزائري"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 8 مارس/آذار 2021.

[3] نفس المرجع.

إعتمدت الجزائر في خِضَمْ تطويرها لقاعدة الصناعات العسكرية على الشراكات الأجنبية مع العديد من شركات الأسلحة الدولية، التي تتميز بالصناعات العسكرية المتطورة والفعالة أملا في نقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة، حيث يُعتبر المجال العسكري قطاع تنافسي في الأسواق الدولية كما يُعتبر دعامة أساسية للإقتصاد الوطني، بذلك دخلت الجزائر في شراكات عسكرية من خلال التوقيع على العديد من الإتفاقيات نذكر منها[1]:

- إتفاقية مشروع مشترك وقعت مطلع شهر مارس 2011 مع الشركة الإماراتية (Abar Investement Fund)، والشركات الألمانية (Daimler) و (Deutsch- AG) و (MTU-Friedrischshafen)، لإقامة ثلاث مصانع للعربات الصناعية بالوحدة العسكرية بالرويبة.
- توقيع إتفاقية مشروع مشترك مطلع شهر نوفمبر 2011، مع الشركة الصربية (Yugoimport) لإقامة ثلاث مصانع لإنتاج الأسلحة الصغيرة والدخيرة بمبلغ تعدى 400 مليون دولار.
- إتفاقية مشروع مشترك مطلع جويلية 2012 بين وزارة الدفاع الجزائرية ومجموعة (EPIC-GPIM) الألمانية ومجموعة توازن (Tawazun) الإمراتية، لإنشاء شركة مختلطة (Nimr-Algérie SPA) بمصنع الجيش بولاية خنشلة لتصنيع الآليات المدرعة والبنادق الآلية.
- إقامة مشروع مشترك بين الشركة الوطنية للعربات الصناعية (SNVI) والشركة الألمانية (Mercedes-benz)، لتصنيع عربات النقل بكل من مصنعي الرويبة وتيارت، التابعين للشركة الوطنية للعربات الصناعية.
- إتفاقية مع الشركة الصينية (Norinco) لتركيب العربات المدرعة المضادة للألغام بمصنع الصناعات العسكرية بخميس مليانة، حيث كانت عربة (WZ-551) المدرعة نتاج تلك الشراكة وهي حيز الخدمة لدى الجيش الوطني الشعبي.

ساهمت الصناعات العسكرية التي تبنتها الجزائر بشكل منفرد أو بشراكات أجنبية مختصة، بشكل هام وفعال في إعادة هيكلة وتجهيز الجيش الجزائري في مرحلته الإحترافية، كما أعطت دفع جديد للإقتصاد الوطني بشكل عام.

[1] Laurence Aida Ammour, **"Evaluation de la politique de défense Algérienne"**, op.cit.

2) صفقات التسلح (شراء الأسلحة)

بُغية تغطية إحتياجاتها في مجال الدفاع والتسلح لعدم كفاية الصناعات العسكرية القائمة في الداخل، خصوصا في جانب التكنولوجيا العسكرية المتطورة، وفي مجال الأنظمة المعلوماتية والرادارات وأنظمة الدفاع الجوي والطيران الحربي وأنظمة الملاحة، إتجهت الجزائر إلى سياسة شراء الأسلحة كإستراتيجية لتجديد وتطوير عتاد الجيش الوطني الشعبي، تماشيا مع ما وصلت إليه التقنية العسكرية الحديثة من جهة، ومواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة من جهة أخرى، حيث تشير إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) للدول الأكثر تسلحا في العالم، إلى حلول الجزائر في المركز الحادي عشر عالميا للدول الأكثر شراءا للأسلحة في العالم مطلع عام 2014، بإنفرادها في شراء ما مقداره 03% من مبيعات السلاح العالمية، وما يقدر بـ 36% من مشتريات الأسلحة في القارة الأفريقية، خصوصا في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014[1]، بعد تصاعد وتيرة الفوضى والعنف جراء أحداث الربيع العربي وإنعكاساتها على الوضع الأمني الإقليمي.

إستحوذت روسيا وفق الإحصائيات الممتدة بين عامي 2015 و2019، على المرتبة الأولى كأكبر مورد للأسلحة إلى لجزائر بما نسبته 67%، تلتها الصين بما نسبته 13% من واردات الجزائر من الأسلحة ثم ألمانيا بنسبة 11%، حيث بلغت نفقات شراء الأسلحة خلال العشرة سنوات الأخيرة، ميزانية قدرها 99.97 مليار دولار أمريكي[2]، ذلك ما يفسر ارتفاع ميزانية الدفاع في قوانين المالية منذ بداية 2012 حيث بلغت 9.7 مليار دولار لنفس السنة، و 10.5 مليار دولار سنة 2013 ثم 12.4 مليار دولار سنة 2014 و 13.1 مليار دولار سنة 2015، من أجل تغطية متطلبات وتكاليف صفقات التسلح.

نحاول بذلك التطرق إلى بعض الصفقات التي أبرمتها الجزائر، بهدف تزويدها بأسلحة ذات نوعية حسب إحتياجاتها الإستراتيجية نذكر منها[3]:

- صفقة إقتناء 44 طائرة مقاتلة من نوع سوخوي 30 (Su-30 MKA) وغواصتان من طراز Project-636 من روسيا، بالإضافة إلى أنظمة صواريخ أرض–جو للدفاع الجوي عن الإقليم

---

[1] أحمد عدلي، "**إتجاهات ومؤشرات صفقات السلاح العالمية**"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (NCMES)، 01 أبريل 2014.

[2] مصطفى جالي، "**التسلح الجزائري المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة**"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 07 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

[3] Laurence Aida Ammour, "**Evaluation de la politique de défense Algérienne**", op.cit.

بعيدة المدى من طراز ((S-300 PMU-2 (SA-20B) و (S-400 Trioumf)، بالإضافة إلى 185 دبابة طراز (T-90 s).

- صفقة إقتناء طرادين (Corvettes) من طراز (Tiger)، مع شركة (United Shipbuilding Corporation) و(Rosobronexport) مطلع 2011.
- صفقة إقتناء 36 طائرة مقاتلة من طراز (Strike Yak-130)، التي بإمكانها القيام بمختلف المهام القتالية ومهام التدريب.

تتبع الجزائر سياسة تنويع الشركاء في مجال إقتناء الأسلحة خارج الشراكة العسكرية الجزائرية الروسية، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال صفقة شراء تحصل الجزائر بموجبها على عربات عسكرية لكل التصاريس (All-Terrain Vehicles) ونظام رادار لمراقبة الحدود من طراز (Northrop Grumman)، وثمانية طائرات نقل من طراز (Lockheed C-130)، بالإضافة إلى أنظمة لمراقبة الحركة الجوية كنظام (Harris) وغيرها.

صفقة مع ألمانيا لإقتناء فرقاطتين (Frigates) من طراز (Thussenkrupp Marine Systems)، وستة طائرات مروحية مضادة للغواصات من طراز (Agusta Westland)، و54 عربة عسكرية من طراز (Fuchs) ومعدات إلكترونية أخرى لخفر السواحل الجزائرية.

صفقة مع إيطاليا تحصل بموجبها الجزائر على منصة إنزال بحرية (Naval Landing Platform) مع الشركة المصنعة (Horizon Naval Systemi Navali)، لإستخدامها في نقل القوات والمركبات ومجال الدعم المدني.

كما توجد العديد من الصفقات في شكل عقود توريد خاصة بأربعة عشرة (14) طائرة مقاتلة من طراز سوخوي 57 (Soukhoi SU-57 Fighter)، وأربعة عشرة (14) قاذفة سوخوي 34 (Soukhoi SU-34 bomber)، وكذلك أربعة عشرة (14) مقاتلة من طراز سوخوي 35 (SU-35 Fighter)[1]، بالإضافة إلى غواصتين من طراز (Varshavyanka 636)، وهي عقود تنتظر التسليم لتدعيم الجيش الوطني الجزائري.

[1] مصطفى جالي، **"التسلح الجزائري المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة"**، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 07 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه أزمات الجوار

رسمت الجزائر محددات وأبعاد لسياستها الخارجية (Foreing Policy) منذ الوهلة الأولى للإستقلال، حيث تم رسمها إنطلاقا من تجربتها المريرة في مكافحة الإستعمار التقليدي الذي إحتل أراضيها، وإنطلاقا من المتغيرات الدولية التي طبعت العالم آنذاك في ظل تجاذبات الحرب الباردة، أخذت السياسة الخارجية الجزائرية بُعدا إقليميا ودوليا قائم على إحترام الغير، والتعامل وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية على المستوى الإقليمي والقاري أو على المستوى الدولي، مع الحفاظ على دور متوازن مع المعطيات التي يفرضها النظام الدولي وتفاعلاته بشقيها التعاوني أو الصراعي.

الفرع الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

حُددت المعالم الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية بعد الإستقلال سنة 1962، حيث يُعتبر برنامج طرابلس (Tripoli Programme) بخلفيته التاريخية والعقائدية، القاعدة الأساسية بما تضمنه من مبادئ لا رجعة عنها وَجهت السياسة الخارجية الجزائرية لعقود، وهو البرنامج الذي إقترحه المجلس الوطني للثورة عشية الإستقلال في يونيو/ جوان 1962، الذي يكرس النضال ضد الإستعمار ويدعم حركات التحرر التي تهدف إلى نيل الحرية أيا كانت طبيعتها وتوقيتها[1]، وقد إتجهت السياسة الخارجية للجزائر بعد الإستقلال نحو ثلاثة فضاءات بشكل أساسي، هي الفضاء الشمال أفريقي والفضاء العربي والفضاء القاري الأفريقي حسب ما نص عليه دستور 1963، الذي أكد بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من هذه الفضاءات ،كما أضاف دستور 1996 فضاء آخر هو فضاء البحر الأبيض المتوسط[2].

تضمن برنامج طرابلس أربعة مبادئ رئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية، تهدف في الأساس إلى تدعيم وتعزيز مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[3]:

1) مبدأ تقرير المصير للدول الكادحة تحت وطاة الإستعمار؛ المبدأ الذي رسخت الجزائر عليه نفوذها وشرعيتها بين المنظمات الإقليمية والدولية، وتوجهها العلني في دعم وتأييد حركات التحرر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ودعم كل ما يتعلق بقضايا إنهاء الإستعمار والدفاع عن مبدأ إستقلال الدول وإحترام

[1] Arslan Chikaoui, **"Les paradigmes de La politique Etrangère de l'Algérie"**, Friedrich-Ebert-Stiflung, 2015, p 05.
[2] Ibid.
[3] Laurence Thieux, **"The dilemmas of Algeria foreign policy since 2011: between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges"**, Journal of North African studies (JNAS), volume 24, issue 3, 22 March 2018, p 03.

سيادتها، وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية على رأسها ميثاق الأمم المتحدة الداعي إلى تصفية قضايا الإستعمار في العالم، وهو ضمنيا دليل على رفض الإمبريالية الغربية وإقتناعها بمظالم النظام الرأسمالي الغربي، الأمر الذي يفسر توجهها نحو الإيديولوجية الإشتراكية التي إرتأت أنها الأصلح للشعوب التي عانت قهر الإستعمار.

2) مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حسب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة بهذا المبدأ والحريصة على تطبيقه، من منطلق أن التقيد بهذا المبدأ يفرض الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية بين الدول المتجاورة، ومؤسس لعلاقات حسن الجوار الضرورية لحفظ السلم وخلق الإستقرار الدائم[1]، وبقيت محافظة على هذا المبدأ إلى يومنا هذا بل ومن أشد المدافعين عنه، حيث ترى أن للدول السلطة التقريرية الكاملة داخل أراضيها بإعتبارها أمر سيادي لا يحق لأي دولة التدخل في ذلك، وكذلك دفاعها المستميت ضد مبدأ التدخل العسكري الذي ينتهك سيادات الدول مهما كان نوعه وتحت أي مسمى كان.

3) مبدأ الحل السلمي للنزاعات وعدم إستخدام القوة[2]، أحد المبادئ التي تتمسك بها الجزائر في سياستها الخارجية، مستندة في ذلك للمواثيق الدولية التي تنص على ضرورة الحل السلمي للنزاعات بين الدول أو للنزاعات الداخلية، حيث تدعم اللجوء إلى المفاوضات (Negotiation) المباشرة بين الأطراف المتصارعة، وإستخدام سبل الوساطة (Mediation) والقضاء الدولي (International Judiciary) والتحكيم الدولي (International Arbitration)، ومختلف الآليات والسبل التي تنص عليها المواثيق الإقليمية والدولية ورفض كل التدخلات التي قد تؤجج الصراعات البينية، سواء كانت تدخلات سياسية غير محايدة أو تدخلات عسكرية لجانب أحد أطراف النزاع على حساب الطرف الآخر، كل ذلك يهدف لمسعى تدعيم الأمن والسلم الإقليميين أو الدوليين.

4) دعم التعاون الدولي والتحرك ضمن الإطار الجماعي، دأبت الجزائر منذ إستقلالها على دعم التعاون بين الدول في حالات السلم من خلال العلاقات الثنائية والمتعددة، وفي حالات الحروب والنزاعات من خلال العمل الدبلوماسي كوسيلة لفض النزاع، عبر مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات القارية الأخرى، ومن خلال آليات الوساطة الفردية أو الجماعية سواء كانت دولا أو منظمات، بذلك كانت

---

[1] رابح زغوني، "**أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ: وحسابات المصالح: دراسة حالة – الربيع العربي –** "، مجلة سياسات عربية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، عدد 23، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص 89.

[2] Arslan Chikaoui, Op.cit, p 05.

الجزائر من الأعضاء البارزين في حركة عدم الإنحياز، الذين دعوا لقيام علاقات أساسها السلام بين مختلف الدول، والعمل على تخفيف حدة التوتر بين المعسكرين إبان الحرب الباردة، بإعتبار أن سباق التسلح بينهما تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين.

المبدأ الذي حافظت عليه الجزائر في علاقاتها مع دول الجوار في جانب النزاعات والحروب الداخلية، حيث تعتبرها شأنا داخليا بين أطراف النزاع وإن تطلب الأمر ذلك يكون من مدخل الوساطة والعمل الدبلوماسي، لإنهاء النزاع وإيجاد سبل للسلام بين الأطراف المتنازعة، رافضة في ذلك الحل عسكري الذي ترى أنه عامل مؤجج وليس وسيلة لفض النزاع.

من خلال النقاط التي تضمنها برنامج طرابلس رسمت الجزائر الخطوط العريضة لسياستها الخارجية، وبقيت محافظة عليها رغم كل المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي على مدى نصف قرن من الزمن، غير أن إنجلاء ظاهرة الإستعمار وإنهيار نظام الثنائية القطبية[1]، وإنفراد الو م أ بزعامة العالم ضمن نظام دولي جديد، والإنتقال من عصر المخاطر (Risks) إلى عصر التهديدات (Threats)، وضع الجزائر أمام حتمية مراجعة تلك المبادئ خصوصا أمام حدود مشتعلة بجوارها الإقليمي.

وضعت تلك المتغيرات السياسة الخارجية للجزائر أمام جدلية الحفاظ على المبادئ الراسخة التي تتباناها، وحتمية التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية خصوصا بتزايد نشاطات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، وضرورة لعب أدوارها كفاعل إقليمي في النزاعات القائمة في ظل التدخلات العسكرية الأجنبية التي تُعتبر تهديدا مباشرا للأمن الجزائري، لإنعكاساتها السلبية التي أدت إلى إنتشار واسع للأسلحة وخطر وصولها إلى أيادي الجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة في المنطقة.

كل ذلك لم يُثني الجزائر على تغيير مبادئ سياستها الخارجية وبقيت تدعوا بحكم معرفتها لطبيعة النزاعات في المنطقة، إلى ضرورة تبني الحلول الدبلوماسية والوساطة على الحلول العسكرية، وإكتفائها بإستراتيجية دفاعية (Defensive Strategy) قائمة على حماية حدودها الجغرافية؛ إستراتيجية قائمة على شقين، فمن جهة عملت على ضمان أمن الحدود لمنع تسلل الجماعات الإرهابية المسلحة، من خلال إنتشار عسكري قدر بحوالي 75 ألف جندي لتأمين حوالي 6 آلاف كلم من الحدود، ومن جهة أخرى العمل على تعزيز سياسة الحوار مع دول الساحل وجعل العاصمة الجزائر عاصمة دبلوماسية (Diplomatic Capital)، تعبر عن إلتزام الجزائر منذ الإستقلال بدعم حركات التحرر وعدم الإنحياز،

[1] رابح زغوني، مرجع سابق، ص 88.

وكذا كقبلة للإلتزام الدبلوماسي لفض النزاعات بالطرق السلمية الدبلوماسية، وقد إقترن ذلك بتبني إجراءات إقتصادية مختلفة مثل إلغاء ديون عدة دول في الساحل تقدر بحوالي 03 مليار دولار عام 2012 و 0.9 مليار دولار مطلع 2013، بُغية مساعدة تلك الدول على الخروج من أزمة المديونية والحفاظ على مركزية هذه الدول وإحتواء حركات الإنفصال في المنطقة[1].

غير أن هناك من يرى أن الجزائر عملت على أن تكون أكثر ليونة مع مبدأ عدم التدخل من موقف براغماتي بسبب تردي الوضع في منطقة الساحل، لذلك سمحت بإستخدام أجوائها من طرف الطيران الفرنسي أثناء التدخل العسكري الفرنسي في مالي في عملية بارخان، والمشاركة في العمليات العسكرية في تونس بجبل الشعابني وفي النيجر وفي شمال مالي ضد الجماعات الإرهابية[2]، وكذا ضمن فرق التدريب الخاصة لجيوش المنطقة في سبيل محاربة الإرهاب.

الفرع الثاني: الدبلوماسية أولا إتجاه أزمات الجوار

تتبنى الجزائر الدبلوماسية كمبدأ في مختلف تفاعلاتها مع محيطها الإقليمي والدولي، فمنذ إستقلالها ترفض رفضا قاطعا الحلول العسكرية للأزمات القائمة، وتقديسها سيادتها وسيادة الدول الأخرى وإحترام إقليمها ووحدة أراضيها، فسياسة الجزائر في محيطها الإقليمي تقوم على مبدأ حسن الجوار (Good Neighborliness) وحسن التعامل، مع إتباع مبدأ سياسة الفعل (Action Policy) عبر الإنخراط في العمل الدبلوماسي لإيجاد حلول للنزاعات والأزمات المشتعلة بجوارها الإقليمي في إطار الشرعية الدولية بالوساطة والنوايا الحسنة، وتعدى ذلك إلى المجال القاري في العديد من الأزمات كالنزاع الإثيوبي الإرثيري على سبيل المثال لا الحصر.

1) الدبلوماسية الجزائرية وأزمة الطوارق المتعاقبة

لعبت الجزائر دورا مفصليا في النزاع القديم المتجدد الدائر رحاه في شمال مالي، النزاع الذي إندلع منذ الوهلة الأولى لإستقلال هذه الأخيرة، بين قبائل الطوارق في مدن الشمال للمطالبة بالإستقلال وحكومات مالي المتعاقبة إلى يومنا هذا، صراع لم يُدخل مالي في دوامة اللاّإستقرار فحسب بل أدخل المنطقة بأسرها ضمن دائرة اللاّأمن، بذلك ومن منطلق الجوار أدت الجزائر منذ إندلا ع النزاع في ستينات القرن العشرون دور الوسيط بين أطراف النزاع، حيث في كل فصل من فصول الصراع تؤكد الجزائر رفضها

[1] Laurence Thieux, Op.cit, p 08.
[2] Ibid.

للتدخلات الأجنبية إعتباراً لسياسة الجوار التي تسلكها في حالات السلم والأزمات، قائمة على رؤية أن جميع المشاكل المطروحة في أفريقيا تلتزم التحرك الجماعي ضمن المجموعة الأفريقية كحل أكثر كفاءة وأقوى فاعلية[1].

عملت الجزائر من أجل قطع كل التدخلات الأجنبية في أزمة الطوارق على دور الوسيط بعد تمرد الطوارق الثاني عام 1990، الذي قاده فصيلين مسلحين هما الحركة الشعبية لتحرير أزواد (MPLA) تحت قيادة إياد آغ غالي (I.A.Ghali)[2] والجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد (FAILA)، من خلال إعلانهم الهجوم على السكان الماليين من غير الطوارق في مناطق شمال نهر النيجر، أدى ذلك إلى إشتباكات مع الجيش المالي وإندلاع أزمة لم تنتهي إلا بوساطة الجزائر عبر العديد من اللقاءات على مدار أربعة سنوات من ديسمبر 1991 إلى جانفي 1994، خاضت خلالها الجزائر جهود حثيثة تكللت بإعلان توقيع إتفاق السلام في 26 مارس 1996[3].

نفس المنحى قامت به في التمرد الثالث سنة 2006 عندما شن الطوارق هجوما على قواعد الجيش المالي شمال البلاد، مطالبين بالحكم الذاتي والضغط على حكومة باماكو من أجل المزيد من مشاريع التنمية في مناطق الشمال التي يقطنها الطوارق، وقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دور الوساطة لإنهاء النزاع، من خلال توقيع إتفاق للسلام بالجزائر في جويلة 2006 عرف بإسم "تحالف 23 مايو من أجل التغيير" (May 23 Alliance for Change)[4].

إنفجر الوضع مطلع عام 2012 مرة أخرى بتمرد رابع قاده الطوارق (الحركة الوطنية لتحرير أزواد) ضد الجيش المالي، بالدوافع نفسها التي أدت إلى التمردات السابقة إضافة إلى ما أسموه بالإنتظار طويل الأمد للمشاريع التنموية لمناطق الطوارق في الشمال، غير أن هذه المرة كان التمرد مدفوع أيضا بمتغيرات إقليمية مست المنطقة هي إنتفاضات الربيع العربي. أمام زحف الطوارق المدعومين بالجماعات الإرهابية المسلحة، أدى هذا الوضع المتسارع إلى إعلان فرنسا تدخل عسكري إلى جانب الجيش المالي، غير أن الجزائر ووفقا لمبادئها عارضت التدخل العسكري مفضلة الحلول الدبلوماسية، بحكم معرفتها ودرايتها الجيدة بطبيعة أطراف النزاع وخبايا المنطقة.

---

[1] بوحنية قوي، **"الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي"**، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 3 يونيو 2012.

[2] عبد الله مادو باه، **"آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"**، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 29 أغسطس 2012.

[3] بوحنية قوي، مرجع سابق.

[4] نفس المرجع.

باشرت الجزائر وساطتها الدبلوماسية لإيجاد حل سلمي وإخماد الصراع عبر العمل على إعادة الشرعية الدستورية بعد الإنقلاب العسكري الذي صاحبَ تمرد الطوارق، كما أكدت الجزائر على ضرورة الفصل بين الطوارق كفاعل سياسي دو مطالب سياسية واضحة، الذي يجب التفاوض معه بغية إيجاد حلول للأزمة، والعنصر الإرهابي المتمثل في الجماعات الإرهابية المسلحة على رأسهم تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا،كما سعت لفصل حركة أنصار الدين وقائدها إياد آغ غالي عن الحركات الإرهابية، وإقحامها في المفاوضات القائمة تحت إشرافها بغية إيجاد حل سلمي للأزمة[1]، حيث واصلت الدبلوماسية الجزائرية وساطتها بعد التدخل الفرنسي، عبر خوض محادثات ولقاءات حثيثة طيلة ثلاثة سنوات إنتهت بتوقيع إتفاق للسلام بين أطراف النزاع.

2) دور الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية

حرصت الجزائر في خطابها إتجاه أعمال العنف في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، على ضرورة نبذ العنف بين أطياف المجتمع الليبي والجنوح نحو الدبلوماسية للخروج من الأزمة، من خلال حوار شامل بين مختلف الفاعلين المحليين في الأزمة دون الأطراف الخارجية المتدخلة، كما رفضت بصفة قطعية لأي تدخل عسكري مهما كانت طبيعته، لدرايتها الكافية بالنتائج العكسية للتدخلات العسكرية في المنطقة، فالعنصر الأساسي للموقف الجزائري إتجاه الأزمة في ليبيا هو الدفاع عن وحدة أراضيها، وإعطاء الأولوية لإعادة سير الهياكل الدستورية للدولة ومؤسساتها، وهنا في هذه النقطة صرح وزير الخارجية الجزائري عن دعم الجزائر لتشكيل حكومة وفاق وطني ليبية، لأنها تُعتبر خطوة أساسية للحفاظ على وحدة الأراضي الليبية[2]، كما رفضت الجزائر في البداية الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي في مارس 2011 معتبرة إياه لا يمثل الشرعية في ليبيا، وبقي ذلك الإعتراض إلى غاية إعتراف الإتحاد الأفريقي بالمجلس، وكذا الجمعية العامة للأمم المتحدة التي منحت مقعد ليبيا في الجمعية العامة لممثل المجلس الإنتقالي، نال المجلس بعد ذلك إعتراف الجزائر وفقا لما أملته الشرعية الدولية.

لعبت الجزائر دور الوساطة لإيجاد حل سياسي من خلال محاولة إيجاد أرضية تفاهم بين أطراف النزاع، خصوصا محاولة توحيد القبائل المختلفة وإعادة إلتفافها حول الدستور، حيث صرح نائب الوزير للشؤون المغاربية والأفريقية عبد القادر مساهل سنة 2015، أن السلطات الجزائرية إلتقت مع حوالي

---

[1] عبد النور بن عنتر، "**الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، فيفري 2013.

[2] Laurence Thieux, Op.cit, p 11.

200 عنصر من قيادات القبائل الليبية والشخصيات البارزة، من بينهم الزعيم الليبي عبد الحكيم بلحاج (A.Blhadj) لمحاولة التقليل من حدة التوترات بين تلك القبائل[1].

تجسدت الوساطة الجزائرية من خلال العديد من الإجتماعات غير المتقطعة مع مختلف الأطراف الليبية المتنازعة، حيث عُقدت دورتين من المفاوضات في مارس وجوان 2015، كما إنعقد اجتماع ليبي ثالث في الجزائر العاصمة في جوان من نفس السنة، حظيت الجهود الجزائرية للوساطة في ليبيا بالإيجابية من طرف الأمم المتحدة، وهو ما عبر عنه مارتن كوبلر (M.Kobler) رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سنة 2016 عند زيارته للجزائر، حيث أشاد بالدور الذي تلعبه الجزائر في محاولاتها إيجاد حلول لإعادة بناء الدولة الليبية، وهو ما صرح به أيضا نائب وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكينلسو (Antony Blinkenalso)، عن دور الجزائر في المنطقة ومحاولاتها حل النزاعات بناءا على تجربتها في تحييد الجماعات المسلحة، وحربها ضد التطرف ومحاولاتها نقل تجربتها في المصالحة الوطنية في الجزائر كحل ممكن في ليبيا[2].

إتبعت الجزائر نفس المنحى مع الأزمة في تونس بعد سقوط النظام التونسي، حيث إعتمدت على دبلوماسية الإعانات إتجاه تونس لإخراجها من الأزمة بعد سقوط نظام بن علي، ودخولها في مرحلة إعادة بناء مؤسسات الدولة على رأسها دستور جامع ضامن لحقوق جميع أطياف المجتمع التونسي، وقد تجسد الدعم منذ 2011 من خلال تقديم الجزائر مساعدة مالية قدرها 100 مليون دولار، على إثر زيارة رئيس وزراء الحكومة التونسية المؤقتة إلى الجزائر، 50 مليون دولار منها للبنك المركزي التونسي لسد العجز و40 مليون دولار في شكل قرض بسعر مدعوم بـ 01 % و10ميلون دولار كهبة، كما تم توقيع ثلاثة إتفاقيات تعاون مالي في ماي 2014، الأولى إتفاقية إيداع البنك الجزائري في البنك التونسي ملبغ 100 مليون دولار، وبروتوكول لمنح الجزائر قرضا إلى تونس وبروتوكول آخر لمنح مساعدة مالية غير قابلة للإسترداد[3]، ولم تتوقف الجزائر عن دعم عملية بناء الدولة في تونس بعد إنهيار نظام بن علي وكذا المساعدات المالية والمادية المختلفة.

[1] Ibid, p 10.
[2] Idem.
[3] Arslan Chikhhaoui, Op.cit, p 09.

الفرع الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية

نظرا للإنعكاسات السلبية للأزمة المالية على الأمن الجزائري وما خلفته من تهديدات على الحدود، إصطدمت الجزائر بالتناقض في الموقف في جانبين، الأول تمحور حول مبدأ عدم التدخل الأجنبي في المنطقة الذي تؤمن به وتتبناه، كان من شأنه أن يُقَابَل بعمل دبلوماسي دؤوب لإنهاء الأزمة، غير أن تسارع الأحداث شمال مالي وإنهيار قدرات جيشها أدى إلى وضع الدبلوماسية الجزائرية في موقف المتفرج، أما الثاني تمحور حول مبدأ عدم التدخل العسكري للجيش الجزائري خارج حدود الدولة، سواء بعمل إنفرادي أو بتدخل مشترك مع قوى أجنبية؛ المبدأ الذي حافظت عليه منذ الإستقلال، غير انها سمحت لطائرات التحالف المقاتلة إستخدام أجوائها في الجنوب، كما كانت طرفا في العمل الإستخباراتي مع قوى التحالف المتدخلة شمال مالي، الأمر الذي إستهجنته الجبهة الداخلية الرافضة لأي تدخل أو تنسيق في العملية العسكرية لدول التحالف، بإعتبار دولة مالي دولة جارة ويجب إحترام سيادتها الوطنية.

بعد تراجع ضغط الطوارق المدعومين بالجماعات الإرهابية المسلحة أمام قوات التحالف الدولي تحت القيادة الأفريقية، تلقت الجزائر طلبا رسميا من الرئاسة المالية يهدف إلى العمل المشترك بين الطرفين بغية إيجاد حل سلمي للأزمة، بذلك قام الطرفين بتشكيل إطار للعمل والتعاون المشترك أخذ إسم اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية المالية، التي شُكلت بالجزائر بحضور العديد من الأطراف كوسطاء من أجل بدأ عملية التفاوض بين أطراف النزاع.

اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية المالية

ظهرت إلى الوجود اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية–المالية (Algerian-Mlian Bilateral Stratégic Committee) مطلع عام 2014، حيث خُصصت الإجتماعات الأولى لهذه اللجنة كجلسات لتقريب وجهات النظر المتنافرة لقبائل الطوارق في الشمال أحد طرفي النزاع، بهدف التوصل إلى نقاط تفاهم موحدة بينهم تمكن من بدأ عملية المفاوضات مع الحكومة المالية الطرف الآخر في النزاع، بمطلع شهر جوان 2014 إجتمعت اللجنة بالجزائر العاصمة في دورتها الخامسة، حيث ضمت المحادثات أطراف النزاع بالإضافة إلى مجموعة دول جوار مالي موريتانيا وتشاد وبوركينافاسو والنيجر بالإضافة إلى الو م أ، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية كالإتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، حيث إنطلقت محادثات متواصلة في محاوله إيجاد حل للأزمة تحت رئاسة كل من وزيري خارجية الجزائر ومالي.

بعد محادثات مكثفة بين طرفي النزاع تحت وساطة الجزائر والأطراف الحاضرة، تم التوقيع على ما سُمي بإعلان الجزائر (Algiers declaration) من طرف كل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) والحركة العربية للأزواد (MAA) والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد (HCUA)، كما تم التوقيع على وثيقة أخرى سُميت وثيقة تلاحم شعب مالي وسلامة وحدته الوطنية (document of Cohesion of The malian People and Safeguard of its National Unity)، من طرف كل من الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من أجل شعب أزواد (CPA)، الأمر الذي ثمنه مجلس الأمن الدولي في القرار رقم 1264 الصادر عن جلسته المنعقدة في 25 جوان 2014، "...وإذ يرحب المجلس في هذا الصدد بالجهود التي تسهم بها الجزائر في السعي إلى بدء عملية تفاوضية تتوافر فيها المصداقية..."[1].

إنعقدت جلسة محادثات اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية المالية في الفاتح من مارس 2015 بالجزائر، إنتهت بالتوقيع الرسمي لإتفاق السلام بين الحكومة المالية وتنسيقية الجبهات القومية للمقاومة (CM-FPR)، في حين رفضت التنسيقية من أجل شعب أزواد التوقيع تحت ذريعة إتخاذ الوقت الكافي للتفكير والمشاورات؛ لتوقع بعد ذلك في 20 مارس 2015، بذلك تم وضع حد لفصل من الصراع الدامي الذي تُعاني منه مالي في مناطق الشمال، كما بقيت اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية المالية قائمة كآلية لمراقبة ومتابعة بنود إتفاق السلام من جهة، وكآلية للتعاون في مختلف المجالات بين الجزائر ومالي بصفتهم دول جوار من جهة أخرى تجتمع في لقاءات دورية إلى يومنا هذا.

أكدت بذلك الدبلوماسية الجزائرية دورها الفعال في المنطقة حيث عملت على إطفاء النزاعات بالطرق السلمية، التي بنت علهيا مبادئ سياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية، نظرا لدرايتها الواسعة بطبيعة النزاعات وأسبابها في المنطقة وطرق إدارتها وحلها بطرق سلمية سلسة بعيدا عن التدخلات العسكرية وإستخدام القوة، لأن مسببات النزوع إلى العنف في القارة الأفريقية ككل مرتبطة بالشروخ الهيكلية التى تتسبب فيها الأنظمة السياسية لدول القارة في حد ذاتها.

المطلب الرابع: سياسة اللاحوار مع الجماعات الإرهابية ومبدأ تجريم دفع الفدية

في سبيل محاربة ظاهرة الإرهاب التي عانت منها منذ مطلع تسعينات القرن العشرون، إتخذت الجزائر مجموعة من القناعات والمبادئ قائمة على عدم الردوخ لمطالب الجماعات الإرهابية، سواء كانت مادية

[1] الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2164، الجلسة رقم 7210 بتاريخ 25 حزيران/يونيه 2014، ، المتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد المتكاملة لتحقيق الإستقرار في مالي (مينوسما)، ص 02.

أو سياسية من شأنها أن تصب في صالح تقوية شوكتها، وحصولها على مكاسب مختلفة تستخدم ضدها وضد مصالحها الوطنية، فالبنظر إلى تجربة المصالحة الوطنية (La charte Pour La paix et La réconciliation Nationale) التي أطلقها الرئيس السابق اليامين زروال (E.Zeroual) وطبق معالمها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عبرت عن جهود الجزائر وصناع القرار فيها لإحتواء الأزمة السياسية في الداخل، من خلال الإعفاء الشامل عن المتورطين في أعمال العنف من المنخرطين في الجماعات الإرهابية، التجربة التي أتت ثمارها من خلال إنحصار أعمال العنف وإعادة إدماج الأشخاص المستفيدين من ميثاق السلم والمصالحة في الحياة الطبيعية للمجتمع وإستتباب الأمن والسكينة، قابلها في ذلك إستراتيجية أخرى قائمة على ضرب المنخرطين ضمن الجماعات الإرهابية، الذين لم يستجيبوا لميثاق السلم والمصالحة متمسكين بالعمل الإرهابي، خصوصا بعد إمتداد تلك الأعمال إلى خارج الحدود الجزائرية إلى منطقة الساحل، بعد إنضمام تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة الأم.

من خلال رؤية الجزائر القائمة على أن الإختطاف الذي تتبناه الجماعات الإرهابية، هو أحد أهم مصادر التمويل لتلك الجماعات، خاصة بعد رضوخ العديد من الدول الأوروبية إلى مطالب دفع الفدية لتحرير مواطنيهم الرهائن، أمر جعل الجزائر تنادي بعدم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، كما نادت بذلك في مختلف المحافل القارية والدولية على رأسها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة، من منطلق أن كسب رهان الحرب على الإرهاب يتجلى أساسا في تجفيف مصادر تمويله (L'assèchement des sources de financement du terrorisme).

الفرع الأول: سياسة اللاحوار مع الجماعات الإرهابية

ظهرت البوادر الأولى لظاهرة الإختطاف مقابل الفدية من طرف الجماعات الإرهابية في الجزائر في فترة تسعينات القرن العشرون، حيث كانت وسيلة تتخدها الجماعات الإرهابية من أجل الكسب المادي والمالي، من خلال السطو على المنازل وإقامة الحواجز المزيفة في المناطق الجبلية المعزولة في شكل من أشكال اللصوصية (Banditry)، وحتى إستهداف رجال الأعمال والفنانين والصحفيين والمواطنين العاديين، تطورت الظاهرة بعد ذلك مع إتساع نشاط الجماعات الإرهابية إلى صحراء الجزائر بعدما كان مقتصرا على شمالها، وكذا إكتسابها طابع الإقليمية والعالمية بعد إنضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة الأم، حيث تعدى الأمر إلى إستهداف الأجانب من السياح وموظفي الشركات الأجنبية بالجنوب الجزائري ومنطقة الساحل ككل.

حدثت أول عملية إختطاف مقابل الفدية داخل الأراضي الجزائرية في الصحراء بمنطقة الطاسيلي عام 2003، قام خلالها تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال بقيادة عبد الرزاق البارة بإختطاف 32 سائحا ألمانيا مطالبين بالفدية مقابل تحريرهم[1]، أعلنت الجزائر حينها أنها متمسكة بمبدأ عدم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وعدم التفاوض معهم مهما كانت النتائج التي ستؤول إليها عملية الإختطاف، وقامت بعدها بعميلة تدخل بقواتها الخاصة لتحرير الرهائن، وهو ما تم من خلال تحريرها لأغلبية المحتجزين داخل الحدود الجزائرية دون تسجيل أية خسائر في الأرواح، وتمكن المجموعة الخاطفة من الفرار مع بقية الرهائن إلى شمال مالي أين حصلوا على فدية قدرت بخمسة (05) ملايين يورو، دفعتها الدول التي ينتمي إليها الرهائن ليطلق سراحهم سالمين بعد ذلك[2].

تعتبر الجزائر ضمن الإتجاه المعارض لعملية التفاوض مع الجماعات الإرهابية، حيث يستند أصحاب هذا الإتجاه على حجج مختلفة، منها أن الإرهابيين أفراد غير عقلانيين وأعضاء في جماعات معزولة ومتشددة ترى الآخرين كفارا يجب إبادتهم، ومن ثم فإن التفاوض مع العناصر الإرهابية يعتبر مكافأة لهم على قتلهم الأبرياء، وينطوي على خطر إضفاء الشرعية عليهم وعلى أعمالهم الإرهابية ومنحهم فرصة لتحقيق أهدافهم[3]. زيادة على ذلك ترى الجزائر أن التفاوض مع الجماعات الإرهابية يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الإختطاف مقابل الفدية لما تذره من أرباح على تلك الجماعات خصوصاً في حالة كسبها للمفاوضات وحصولها على مطالبها كاملة غير منقوصة، بإعتبار أن مكاسبها المالية هي شريان الحياة بالنسبة لها الذي يمكنها من مواصلة عنفها ضد الدول والأفراد، وكذا ضمان التجنيد لعناصر إرهابية جديدة من وسط الشباب في المناطق التي تعاني التهميش والبطالة.

مع مطلع شهر جويلية عام 2005 شهدت الجزائر أول عملية إختطاف لدبلوماسييها، على يد تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين في العراق تحت قيادة أبو مصعب الزرقاوي أثناء خروجهم من السفارة الجزائرية في بغداد، حيث كانت تبريرات التنظيم ودوافع الإختطاف التي أديعت في شريط مصور، هي

---

[1] Franklin Charles Grahamiv, "**Abducations, Kidnappings and Killings in the sahel and Sahara"**, Review of African Political Economy, Vol 38, N°= 130, December 2011, p 587.

[2] Ibid.

[3] حمدي بشير، **"إشكالية التفاوض مع التنظيمات الإرهابية: قراءة في تجربة منطقة الساحل الأفريقي"**، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، **متوفر على**: https://imctc.org/ar/elibrary/articles/pages/article23052023.aspx.

إعتبار الدبلوماسيين ممثلين لدولة الجزائر التي لا تطبق حكم الشريعة الإسلامية المتحالفة مع اليهود والمسيحيين[1]، رفضت الجزائر بصفة قطعية الخوض في أي حوار أو مفاوضات مع تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، إلتزاما بمبادئها القاضية بعدم مفاوضة الإرهابيين ما أدى إلى إعدام الدبلوماسيين، وهو الفعل الذي إعتبرته منظمة العفو الدولية (AMNESTY) جريمة ضد الإنسانية، وحثت في تقريرها جميع الجماعات المسلحة في العراق على التوقف عن إستهداف المدنيين والإمتثال للقانون الدولي.

تكرر نفس السناريو مع الدبلوماسيين الجزائريين العاملين بمقر القنصلية الجزائر، بمدية غاو شمال مالي من طرف تنظيم حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا[2]، وقد كانت مطالب الخاطفين الحصول على فدية من السلطات الجزائرية، مع إطلاق سراح الإرهابي المدعو إسحاق السوفي الذي كان معتقلا لدى مصالح الأمن الجزائرية مقابل تحرير الدبلوماسيين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر ثابتة في مبادئها في قضية سياسة اللاحوار وعدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية، ليس فقط فيما يخص دفع الفدية بل اتجاه المطالب السياسية للإرهابين أيضا، التي عادة ما تكون من أجل إتباع سياسات معينة تحبدها تلك الجماعات أو المساومة للقيام بفعل مقابل فعل أخر، وكان نتيجة ذلك إعدام نائب القنصل وتحرير الدبلوماسيين المتبقيين في جويلية 2014.

مع منتصف جانفي 2013 تعرضت منشأة الغاز (Gas Plant) بمنطقة تيقنتورين بمقاطعة عين أمناس جنوب الجزائر، إلى هجوم إرهابي عنيف من طرف تنظيم الموقعون بالدماء الذي يقوده الإرهابي الجزائري مختار بالمختار، المنشأة التي كانت تديرها الشركة النرويجية (Statoil) من خلال مشروع مشترك مع الشركة الجزائرية سونطراك[3]، حيث بدأ الهجوم على حافلة خرجت من منشأة الغاز، ثم توجه الخاطفين نحو قاعدة الحياة ليحتجزوا العاملين في المنشأة منهم 132 من جنسيات مختلفة.

تجسدت أسباب الهجوم على قاعدة الحياة في أنها جاءت رد على قرار الجزائر، الذي قضى بالسماح للطائرات الفرنسية بإستخدام الأجواء الجزائرية لضرب شعب مالي المسلم داخل الأراضي المالية، وكان من بين مطالب الخاطفين المطالبة من السلطات الجزائرية إطلاق مجموعة من العناصر الإرهابية المحكوم عليهم

---

[1] Amnesty International Report, **"Iraq: Amnesty International Condemns the killing of Two Diplomats"**, Amnesty International, N°= 203, 28 July 2005.

[2] Laurence Aida Ammour, **"Algeria's role in the saharian security crisis"**, Stability International Journal of Security & Development, Volume: 02, Issue: 02, 24 Jun 2013, p 02.

[3] Michael A. Sheehan and Geoff D. Porter, **"The future Role of US Counterterrorism Operations in Africa"**, Compating Terrorism Center (CTC Sentinel), Special Issue vol 07, Issu N° = 02, February 2014, p 14.

في السجون الجزائرية، وتجدر الإشارة هنا أن عناصر الجماعة الإرهابية أثناء إقتحامهم لمنشاة الغاز وقاعدة الحياة، حاول البعض منهم إستخدام عربات ذات الدفع الرباعي لنقل مجموعة من الرهائن الغربين إلى شمال مالي الأمر الذي أحبطه الطيران الجزائري، وبعد تلقي السلطات الجزائرية طلبات الخاطفين صرحت على لسان وزير داخليتها دحو ولد قابلية (Dahou Ould Kablia)، الذي قال أن بلاده لا تستطيع أن تلبي مطالب الإرهابيين، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تفتح قنوات للمفاوضات مع الخاطفين تحت أي ظرف كان، لتقوم بعدها القوات الخاصة الجزائرية بإقتحام مواقع إحتجاز الرهائن وتصفية عناصر المجموعة الإرهابية الخاطفة، بذلك تكون الجزائر قد أكدت على إلتزامها بمبادئها القائمة على سياسة اللاحوار وعدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية.

الفرع الثاني: مبدأ تجريم دفع الفدية للإرهابين

نظرا للإستراتيجية الجزائرية المزدوجة الدبلوماسية والعسكرية التي تبنتها لمحاربة ظاهرة الإرهاب، نجحت في تحجيم وتقزيم هذه الظاهرة في الداخل ما إضطر تلك الجماعات للإنسحاب ما وراء الحدود الجزائرية بإتجاه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث وجدت موطئ قدم لها ساعدها على تبني الأعمال الإجرامية واللصوصية والإختطاف كوسيلة تمويلية لنشاطاتها الإرهابية.

عملت الجزائر نظير تلك التطورات على توجيه وتكريس دبلوماسيتها الخارجية داخل المنظمات القارية والدولية والمنتديات العالمية الكبرى، من أجل إيجاد إطار قانوني لمجابهة أحد أكبر المصادر التمويلية للجماعات الإرهابية وهو الحصول على الفدية، خصوصا بعد الإستجابة الواسعة للدول الأوروبية لإبتزازات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، الأمر الذي نجحت فيه من خلال مصادقة مجلس الأمن الدولي على القرار رقم 1904 المتعلق بتجريم دفع الفدية في شهر ديسمبر عام 2009، ويُعتبر مكمل للقرار رقم 1373 لسنة 2001 المتعلق بتمويل الإرهاب ومكافحته[1]، الذي يمنع تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الأشخاص أو الكيانات الضالعين في الأعمال الإرهابية، كما صدر بعدها في 27 جانفي 2014 القرار رقم 2133، الذي إعتَبر بصفة مباشرة صريحة أن عملية دفع الفدية للإرهابيين عمل محرم وغير مشروع دوليا، يجرم كل من يدفع الفدية من أفراد أو جماعات أو منظمات او مؤسسات أو كيانات، خصوصا للأشخاص الواردة أسماؤهم في قوائم الإجراءات الجزائية المفروضة على التنظيمات الإرهابية على رأسهم تنظيم القاعدة.

[1] Hakim Gherieb, **"From security Solutions to Politcal Resolution: the innotive Algerian Counterterrorism Approach"**, The Washington Institute for Near EST Policy (WINEP), Nov 30, 2016.

عملت الجزائر على حشد المجتمع الدولي حول الأخطار المترتبة عن عملية دفع الفدية للجماعات الإرهابية، حيث عملت جاهدة داخل جامعة الدول العربية من أجل جدولة القضية ضمن برنامج عمل الجماعة، نتج عن ذلك تبني وزراء الخارجية العرب في جلستهم العادية القرار رقم 134 بالعاصمة المصرية القاهرة ضمن بنذ محاربة الإرهاب الدولي وسبل مكافحته، مقاربة الجزائر القائمة على رفض كل أشكال الإبتزاز المتبعة من طرف الجماعات الإرهابية المسلحة، القائمة على التهديد أو التهديد بالقتل للرهائن المختطفين من طرفهم بهدف الحصول على الفدية، شكل من أشكال التمويل الذاتي الذي تتبعه تلك الجماعات.

كما إتجه الإتحاد الأوروبي أيضا تبني مقترح الجزائر القاضي بضرورة وضع أُطر قانونية، تهدف إلى تجريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن التي تتبناها الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، وهو ما تم من خلال إصدار لائحة تدين عملية إختطاف الأشخاص من طرف الجماعات الإرهابية بهدف الحصول على الفدية، خلال إجتماع وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي في لكسمبورغ، كما عبر الإتحاد عن دعمه لمبادرة الجزائر وإلتزامه بتعزيز مختلف اللوائح الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الجانب، كما حث أعضائه على منع الإرهابيين من الحصول على الفدية مهما كان شكلها ونوعها، بالطرق المباشرة أو غير المباشرة وفق ما تنص عليه لوائح وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

أعد مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورته العاشرة منتصف فبراير عام 2013، تقريرا حول المسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين ومطالبتهم بالفدية، والإجراءات المتخذة حيال ذلك وتأثيرها على حقوق الإنسان والمجتمعات[1]، حيث تطرق التقرير في مضمونه إلى مدى قابلية الأطراف الدولية سواءا منظمات كانت أم دول، التقيد بمبدأ عدم دفع الفدية لتحرير الرهائن في ظل إنعدام القدرات التحريرية، سواء إمكانية الوصول إلى مكان إحتجاز الرهائن أو المخاطرة بأرواحهم أثناء محاولة تحريرهم.

تضمن التقرير بخصوص الإستفسارات التي قام بإرسالها لمختلف البلدان حول ممارستها المحلية، في جانب كيفية التعامل مع قضايا أخذ الرهائن على يد الإرهابيين طلبا للفدية، حيث أكد بمحدودية عدد الدول التي ردت على إستفسار مجلس حقوق الإنسان، في مقدمتها كندا وكلومبيا التي قدمت قائمة

[1] تقرير مجلس حقوق الإنسان، "**حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإهابيين**"، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مكتب حقوق الإنسان (الدورة العاشرة)، 18-22 شباط/فراير 2013، ص 03.

بالتدابير والتشريعات والسياسات المتخذة، منها تحسين جهاز الأمن والتعاون الدولي الذي يستخدم في مكافحة آفة الإختطاف وإحتجاز الرهائن، كما أكد التقرير أن مجلس حقوق الإنسان تلقى عن قارة أفريقيا، إستجابة كل من الجزائر والسنغال مع إمتناع دول مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، تحت دعوى أنه ليس بإمكانهم تدعيم أي بيان أو إستنتاج أو توصية لصالح تجريم دفع الفدية[1]، إذ تعتبر هذه الأخيرة أكثر الدول التي تخضع لمطالب الإرهابيين في جانب دفع الفدية، الأمر الذي عبرت عنه الجزائر من خلال عثورها على مبالغ معتبرة من العملة الصعبة، في مخابئ الجماعات الإرهابية المقبض عليهم سنة 2020، ترجح أنهم حصلوا عليها جراء فدية دفعتها فرنسا بغية تحرير رهائن من مواطنيها كانوا محتجزين لدى الجماعات الإرهابية شمال مالي.

من خلال ذلك نرى أنه الجزائر كسبت الرهان في محاولاتها إصدار إطار قانوني دولي عبر الأمم المتحدة، يهدف إلى تجريم عملية دفع الفدية للإرهابيين مقابل تحرير الرهائن وإعتباره عملا محرما على كل الفواعل الدولية، وتبقى جهود الجزائر متواصلة مع الأطراف الدولية من الدول والمنظمات، بهدف وضع إطار قانوني دولي من العقوبات تُفرض على كل من يدفع الفدية للإرهابيين.

[1] نفس المرجع، ص 18.

المبحث الثاني

الإستراتيجيات الإقليمية والقارية

- **المطلب الأول:** آليات التعاون الأمني الإقليمي
- **المطلب الثاني:** المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا- إيكواس- **(ECOWAS)**
- **المطلب الثالث:** الإتحاد الأفريقي**(UA)**

المطلب الأول: آليات التعاون الأمني الإقليمي

شكلت التهديدات اللاتماثلية التي ظهرت بشكل متسارع منذ بداية العشرية الأولى من القرن الحادي العشرون، تحديا حقيقيا لدول شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ككل، نظرا لطبيعتها الهلامية وطريقة ظهورها وإختفائها وصعوبة التكهن بمخططاتها ومناطق إستهدافها، حتم ذلك على قادة دول المنطقة إلى البحث عن آليات ومبادرات أمنية وتنموية بغية مواجهة تلك التهديدات، بحكم فهمهم ودرايتهم الجيدة بالتعقيدات المختلفة التي تعاني منها دولهم ومعرفتهم بمتطلبات شعوبهم وإحتياجاتها.

نظير ذلك ظهرت عدة مبادرات أمنية (Security Initiatives) تحت الضرورة الملحة خصوصا بعد أحداث الربيع العربي، ظهرت بذلك مبادرة الجزائر تحت مسمى لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) أو ما تعرف بمبادرة دول الميدان (Pays du Champs)، التي تضم كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، التي تهدف إلى مجابهة كل القضايا الأمنية في جوارها الإقليمي عبر حدودها الشاسعة، كما ظهرت مبادرة أخرى لدول المنطقة هي وحدة الإندماج والإتصال (UFL) في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، وهي عبارة عن وحدة للتنسيق بين أجهزة مخابرات تلك الدول لتبادل وتحليل المعلومات الإستخباراتية حول التحركات والأنشطة الإرهابية في المنطقة.

تم إنشاء مبادرة أخرى أطلق عليها إسم مبادرة الخمسة دول ساحل (G5sahel)، منتصف فيفري 2014، ضمت كل من موريتانيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر وتشاد مبادرة دعت إليها فرنسا وسهرت على تشكيلها، كما إتجهت دول المنطقة إلى إعتماد مبادرات ذات البعد والمدى الطويل في الجانب التنموي، لمجابهة مظاهر الفقر والتخلف والبطالة وهشاشة الإقتصاديات في المنطقة، فكانت بذلك مبادرة أفريقيا النيباد (NEPAD) أو ما يعرف بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وكل المبادرات سالفة الذكر كانت الجزائر أحد الأعضاء المؤسسين أو الرئيسين فيها.

الفرع الأول: لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة –CEMOC–

تُعتبر مبادرة لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (Comité d'état-Major Operational Conjoint)، أحد المبادرات التي طرحتها الجزائر كآلية لمواجهة مد الإرهاب والجريمة المنظمة عبر غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث تم الإعلان الرسمي عن تشكيلها خلال اجتماع قادة أركان كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر المجتمعين تحت إسم دول الميدان، التي إرتأت أن أراضيها أصبحت مسرح لنشاط

تنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى، ليتم الإعلان الرسمي عن تشكلها في 21 أفريل 2021 وحُدد مقرها بولاية تمنراست الجزائرية[1].

تهدف الخلفية الجزائرية من هذه المبادرة إلى محاولة تحجيم التدخلات الأجنبية في المنطقة على رأسها التدخلات الفرنسية، وكذا محاولتها معالجة القضايا الأمنية المتعلقة بالمنطقة في إطارها الإقليمي من طرف الدول المعنية بصفة مباشرة، وتضم قيادة الأركان العملياتية المشتركة أربعة خلايا رئيسية، هي خلية العمليات (Operations Cell) وخلية الدعم والإسناد (Support Cell) وخلية الاتصالات (Comunication Cell) المتجسدة في شبكة "TENERE" المشتركة، وخلية الإستخبارات (Intelligence Cell)، الهدف الرئيسي من خلق المبادرة هو إنشاء قوة تدخل إقليمية مشتركة تضم آلاف الجنود من الدول الأعضاء بحلول عام 2013[2]، حيث حُدد عددهم مطلع 2011 ما بين خمسة وعشرون ألف وخمسة وسبعون ألف جندي، يتضاعف ذلك العدد إلى مائة وخمسون ألف مع المقاتلين الطوارق من مالي والنيجر والجزائر، لدرايتهم الواسعة بمناطقهم الصحراوية ومعرفتهم الجيدة بمجتمعات المنطقة[3].

حافظ أعضاء المبادرة إلى جانب النشاط العسكري على التعاون السياسي من خلال الإجتماعات الدورية للجنة، التي تم إقرارها اثناء التأسيس في دورتها العادية نصف السنوية عبر وزراء خارجية الدول الأعضاء، حيث قرروا مطلع 2012 إنشاء لجنتين لتعزيز التعاون بين الأعضاء تعنى الأولى بالأمور السياسية والثانية بالأمور التقنية (الفنية)[4]، وقد كان للجزائر خلفية وبُعد دوليين من المبادرة في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (Forum Global Contreterrorism)، الذي تم إنشاؤه بصفة رسمية في 22 سبتمبر 2011 في نيويورك بالو م أ، حيث إستضافت الجزائر الاجتماع الأول للمنتدى في 17 نوفمبر 2011، الذي تمحور مضمونه حول بناء قدرات دول منطقة الساحل، حيث تم خلالها إجراء

[1] Martina Lagatta et Autres, **"L'Algérie: Un potontial sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du sahel "**, European Parliament, Derection Générale des Politiques Externes, 2013-71, Juin 2013, p 07.
[2] Séraphin Moundounga, **"L'Unio Européenne et La Paix en Afrique Subsaharienne"**, (France: université de grenoble, 2012), p 700.
[3] Laurence Aida Ammour, **"L'Algérie et les Crises Régionales: Entre Velléités Hégémoniques et Repli sur Soi"**, Groupe de Recherche et d'information sur La paix et la Sécurité (GRIP), Bruxelles. **Disponible sur**: www.jfconseilmed.fr/files/13-04-ammour-l-algerie-et-les-crises-regionales.
[4] Séraphin Moundounga, Op.cit. p 700.

إتصالات مباشرة بين دول الميدان الأربعة إلى جانب بوركينافاسو ونيجيريا والسنغال والتشاد، لمحاولة توسيع نطاق دائرة التعاون لمحاربة ظاهرة الإرهاب في المنطقة[1].

كان مضمون العمل المشترك لدول الميدان أجندة من الترتيبات العسكرية والتقنية، من تدريبات وتنسيق بين الدوريات العسكرية على الحدود المشتركة، ومراقبة التحركات الروتينية المشبوهة عبر طول الحدود والمعابر، بالتركيز على العمل الجوي للقوات الجوية المشتركة وتوجيه ضربات مباشرة مركزة وحاسمة، تحد من حركة وخطورة الإرهابيين في المنطقة من منطلق الإستباقية (Proactive)، كما تتضمن الأجندة خطة لتكثيف العمل الإستخباراتي والإستعلاماتي حول أنشطة الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، خصوصا المتعلقة بالإعتداءات وتهريب السلاح والمخدرات وإختطاف السياح في المنطقة، ويتطلب ذلك ضرورة تجاوز الخلافات البينية وحالات الفتور في العلاقات، حتى يكون التنسيق والتعاون على أعلى مستوى.

إنعقد الاجتماع الأول للجنة قيادة الأركان بباماكو عاصمة مالي يوم 29 أفريل 2011، بهدف وضع الخطة الإستراتيجية للأجندة الأمنية الإقليمية، وتواصل ذلك في اجتماع الجزائر في شهر ماي من نفس السنة، حيث أعرب الأعضاء عن قلقهم من تطورات الأوضاع في ليبيا وخطر إنتشار الإرهاب والسلاح، كما تم على مستوى الواقع القيام بتدريبات مشتركة في المناطق الحدودية الثلاثة المشتركة، عبر فرق من القوات الخاصة لكل من الجزائر والنيجر ومالي مطلع شهر جوان 2011، بهدف محاكاة المخاطر التي قد تؤول إليها الأزمة الليبية. مع مطلع شهر جويلية من نفس العام نفذت القوات المالية والموريتانية هجوما بريا مدعوم بغطاء جوي على غابة واغادو غرب مالي، أسفر الهجوم على القضاء على معسكر إمداد لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، كما قامت الجزائر بإرسال خبراء عسكريين لكل من موريتانيا ومالي والنيجر، للإشراف على تدريب فرق مختصة لمحاربة الإرهاب في شكل من أشكال التنسيق والتعاون الذي تضمنه اللجنة[2].

عُقدت العديد من الإجتماعات للجنة الأركان في دوراتها العادية والإستثنائية عبر عواصم أعضائها، تضمنت في مجملها دراسة وتقييم الجانب الأمني في المنطقة وتبادل الآراء والدروس المستخلصة، كما يتم

---

[1] Ibid.

[2] Laurence Aida Ammour, **"La coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel: L'ambivalence de L'Algérie "**, Centre d'études Stratégiques de l'Afrique (CESA), Bulletin de la Sécurité Africaine, N°= 18, Février 2012.

تسلم الرئاسة الدورية بين أعضاء اللجنة بصفة منتظمة، وتاكيد قيادات أركان الدول الأعضاء على ضرورة الحفاظ على اللجنة كإطار تعاوني لتظافر الجهود وتبادل المعلومات، والتنسيق على أوسع نطاق على طول الحدود بين الأعضاء لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة المستفحلة في المنطقة.

مدى تحقيق مبادرة لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة لأهدافها

بتتبع مراحل تشكل وسير عمل لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة والأهداف التي سُطرت لبلوغها من طرف أعضائها، بصفتها آلية للتعاون والتنسيق المشترك لمحاربة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، إتضح البون الشاسع بين ما هو موثق على الورق والواقع الذي يضم متغيرات متسارعة، لم تنعكس أهداف اللجنة ضمنه سواء في مجال التعاون أو في مجال التنسيق، أو حتى في إعداد القوة العسكرية المشتركة التي كان من المفترض أن تكون في الميدان، في المواجهة المباشرة مع الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة، فالحسابات السياسية والمصلحية أبقتها هيكل بدون روح أو فعالية، فكل عضو من أعضاء اللجنة يميل إلى الدفاع عن مصالحه الوطنية على ضوء توجهاته وإهتماماته الخاصة، إتهمت الجزائر مالي في هذا الصدد بضلوعها في عملية السماح لتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى، بإستخدام أراضيها كمنطلق للعمليات العدائية في المنطقة، وتعداه الأمر إلى ضلوع المسؤولين الماليين في بعض العمليات التي نفذتها تلك التنظيمات[1].

يرى القائمين على مسائل الأمن في دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما فيها مالي والنجير وموريتانيا أن الإرهاب هو إرث وتصدير جزائري، معتبرين أن جل قادة تنظيم القاعدة في المنطقة هم من الجزائريين، الأمر الذي ولد الشكوك وعدم الثقة حول الدور الذي تلعبته المخابرات الجزائرية، في تسلل الجماعات الإرهابية التي كانت تنشط داخل الجزائر في التسعينات إلى أراضيهم، حيث إرتأوا أنها عملية تصدير نحو بلدانهم التي لم تعرف تلك الظاهرة من قبل[2].

كما يرى العديد من المختصين في الشأن الأمني الإقليمي حول المنطقة، أن التباين في المستوى العسكري بين الجزائر وباقي أعضاء اللجنة، أدى إلى غياب الطرف القوي الموثوق فيه الذي يمكن التنسيق معه في القضايا الأمنية، نظرا لما تُعانيه مالي والنيجر وموريتانيا من ضعف في المجال العسكري واللوجيستي والإستخباراتي، أدى إلى صعوبة تبادل المعلومات التي تُعتبر ذات أهمية في رصد الجماعات

[1] Martina Lagatta et autres, op.cit., p 13.

[2] Laurence Aida Ammour, **"La coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel: L'ambivalence de l'Algérie"**, Op.cit.

الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، كما تعرضت الجزائر بدورها في هذا الجانب لإنتقادات مختلفة، بسبب إستراتيجيتها الغامضة حول إحجامها عن تبادل المعلومات الإستخباراتية مع أعضاء اللجنة،[1] وهو ما تراه هذه الدول أمر يفقد المعلومات أهميتها وبالتالي فقدان عامل الأسبقية، والحقيقة التي تراها الجزائر هي أن هذه الدول غير جديرة بالثقة في هذه النقطة، نظرا لعمالتها وتسريبها للمعلومات الإستخباراتية للدول الغربية، وإختراق هذه الأخيرة لأنظمتها السياسية والأمنية، كل ذلك جعل المبادرة عبارة عن هيكل بدون روح.

وحدة الإندماج والإتصالات (ULF)

تُعتبر وحدة الإندماج والإتصالات (L'unité de Fusion et de Liaison) التي ظهرت في 06 أفريل 2010 بإقتراح من الجزائر، مبادرة إئتلاف لأجهزة مخابرات سبع دول هي الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر وليبيا وبوركينافاسو وتشاد مع إنضمام نيجيريا في نهاية 2011، وقد تم إعلان إنشائها بالجزائر العاصمة لتكون مسؤولة عن تبادل وتحليل المعلومات الإستخباراتية والأمنية في إجتماعات محددة ومنتظمة[2]، ويرجع البعض سبب إنضمام نيجيريا إلى الوحدة إلى صلات الروابط بين تنظيم بوكوحرام الإرهابي، الذي ينشط شمال أراضيها وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[3]، فبالإضافة إلى مهام جمع وتبادل المعلومات الإستخباراتية وتحليلها حول الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، إستهدفت الوحدة تطوير العمليات الإعلامية والدعاية الإسلامية المضادة لما تدعو إليه الجماعات الإرهابية، التي تطلق على نفسها إسم السلفية الجهادية تستهدف بها المجتمعات المدنية المحلية، وكذا تنسيق عمل الوحدة لصالح لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة.

غير أن العديد من المحللين يروا أن وحدة الإندماج والإتصال يكتنفها الضعف، كما إكتنف مبادرة لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة، فالبنظر للغاية التي شُكلت لأجلها الوحدة مثل ما وضحناه سابقا، أثبتت عكس ذلك في أرض الواقع، فالغرض من عملية تكثيف العمل الإستخباراتي من شأنه تجنب الأعمال العدائية التي تنفذها الجماعات الإرهابية ضد دول الوحدة، بالإضافة إلى كسب عامل الأسبقية ضد تلك الجماعات، غير أن الخلافات بين الأعضاء أدى إلى عدم الثقة التي نتَج عنها ضعف التعاون

[1] Martina Lagatta et Autres, op.cit., p 13.

[2] Jean-pierre Chevènement et Gérard Lacher, **"Sahel: pour Une Aproache Globale"**, Sénat (Luxembourg Parliament), Rapport d'information, N°= 720, 03 Juillet 2013.

[3] Philippe Gros et Autres, **"Serval: Bilan Perspectives"**, Fondation pour la Recherche Stratégique (FRS), N°= 16/13, Juin 2013, p 20.

الأمني، فموريتانيا على سبيل المثال إتهمت مالي سنة 2011 بتسريب معلومات إستخباراتية، حول الحملة العسكرية التي نظمتها سرا بالتنسيق مع الجيش المالي، لضرب معاقل القاعدة في الشمال على الحدود المالية الموريتانية، ما أدى إلى تكبد موريتانيا خسائر فادحة في قواتها العسكرية، كما أن التنسيق الإستخباراتي بين أعضاء الوحدة لم يمنع من إستهداف المنشآت الحيوية، كالهجوم على مركب الغاز بتيقتورين جنوب الجزائر، أين كان التخطيط له والحصول على العتاد والأسلحة على أراضي مالي وليبيا والنيجر والمستهدف هو الجزائر أحد الأعضاء، ونفس المنحى من خلال إستهداف الشركات الأجنبية في مناجم اليورانيوم بالنيجر وإختطاف الأجانب في المنطقة، كل ذلك جعل من وحدة الإندماج والإتصال مجرد منتدى للقاءات بين أجهزة مخابرات الدول الأعضاء داخل أسوار قاعات الإجتماعات فحسب.

الفرع الثاني: مبادرة خمسة (05) دول الساحل

ظهرت مبادرة مجموعة الخمسة دول ساحل (G5 Sahel) في 16 فيفري 2014، في العاصمة الموريتانية نواكشط بمبادرة من الرئاسة الموريتانية بمناسبة توليها الرئاسة الدورية للاتحاد الأفريقي، وضمت المبادرة مجموعة من خمسة دول هي مالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد وموريتانيا، حيث كان لفرنسا والإتحاد الأوروبي الدعم الكامل لقيام المبادرة لجعلها آلية منافسة للمبادرات والهياكل الأخرى القائمة في المنطقة، على غرار المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (ECOWAS)، ولجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة ووحدة الإندماج والإتصال[1]، وقد ظهرت ضمن سياقات وظروف وردت في البيان الختامي للقمة الأولى في نواكشط، أين قرر رؤساء الدول الأعضاء الخمسة إعداد برنامج ذو أولويات للإستثمار والمشاريع الهيكلية التنموية، تعطي الأولية للأمن والبنى التحتية الأساسية (النقل الطاقة الاتصالات المياه الأمن الغذائي والإقتصاد...)، إيمانا من قادة الدول الأعضاء أن هاجس التنمية يشكل الأولوية والتحدي الأكبر، نظرا لتقاطع ظروف دولهم الداخلية من فقر وتخلف ومشاكل تنموية وأمنية تتجاوز قدراتهم المنفردة خارج التجمع[2]، حيث كان مقرر أن يشمل مكون التنمية العمل على النهوض بعملية التكامل الإقتصادي بين دول المبادرة، والعمل على تأسيس شركة طيران مشتركة تحت مسمى "طيران الساحل" (Airsahel)[3]، لتسهيل عملية تنقل الأشخاص والسلع عبر رحلات تجارية لتسهيل مسار

---

[1] Sergei Boeki et Grégory Chauzel, **"Le G5 sahel: Une avancée de la Coopération Régionale, pour la Paix et la Sécurité?"**, Centre Thucydide, Annuaire Français de Relations Internationales 2017, volumee XVIII, p 569.

[2] الحسين الشيخ العلوي، **"تجمع الساحل الخماسي... تنسيق في ظلّ التعقيدات"**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 21 سبتمبر/أيلول 2014.

[3] Olawale (Wale) Ismail et Alagaw Ababu Kifle, **"Nouveaux Arrangements de Sécurité Collective au Sahel: Etude Comparative de la MNJTF et du G-5 Sahel"**, Friedrich -Ebert- Stiftung, Paix et Sécurité, 2018, p 23.

التنمية المستهدفة، وفي الجانب الأمني تسعى إلى التصدي ومكافحة الجماعات الإرهابية في المنطقة، وكذا عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والعمل على فض النزاعات داخل دول المبادرة تمهيدا لعودة النازحين وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية في المنطقة.

بالتركيز على ديباجة مضمون الإتفاقية خصوصا المادة الرابعة التي تمحورت حول الأهداف والخلفيات التي من أجلها أُوجدَت الإتفاقية، يمكن تحديد خمسة أهداف رئيسية هي الأمن والسلام والتكامل والإزدهار والتضامن بين الدول الأعضاء في المبادرة، ويتم ذلك من خلال إرساء مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد[1]، كما يعتبر عامل الأمن على رأس الأهداف نظرا لما تعيشه المنطقة من صراعات داخلية وبينية، الأمر الذي أشار إليه مجلس الأمن الدولي في العديد من التقارير التي أصدرها، كما نصت ديباجة الإتفاقية على تصميم دول المجموعة على التضامن لتوحيد جهودها لتحقيق التنمية، لجعل منطقة الساحل تنعم بالسلام والإزدهار، حيث نصت المواد من 05 إلى 09 على الأسباب التي جعلت الجماعة مقتنعة بالترابط الوثيق بين تحديات الأمن والتنمية.

وردت في الفقرة السابعة من الديباجة الوسائل والآليات التي يمكن عبرها تحقيق التنمية والإزدهار والتطور داخل المجموعة، حيث تكون من خلال إرساء مبادئ وآليات الديمقراطية (Democracy) والإلتزام بحماية حقوق الإنسان (Human Rights) وتفعيل آليات الحكم الراشد (Good governance)[2]، كما سعى أعضاء المبادرة لجعلها إطار مؤسسي للتنسيق ورصد التعاون الإقليمي، لإرساء التنمية والحوكمة ومحاربة الإرهاب داخل حدودهم وفي منطقة الساحل والصحراء الكبرى ككل، كما تأمل في التنسيق الإقليمي بين مختلف المبادرات في منطقة الساحل، وبين مختلف الشركاء على غرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، فأعضاء المبادرة إستهدفوا لجعلها قناة تلقي المساعدات الدولية في إطار محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي[3].

---

[1] Abdelhak Bassou, **"L'état, les Frontières et le Territoire au Sahel: cas du G5 sahel"**, OCP Policy Center (OCPPC), PB -17/33, Octobre 2017, p 03.

[2] Ibid.

[3] Nicolas Desgrais, **"La force du G5 Sahel au L'émergence d'une Architecture de défense Collective Propre au Sahel"**, Les Champs de Mars, N°= 30/ supplément, 2018, p 213. **Disponible sur**: https://shs.cairn.info/revue-les-champs-de-mars-2018-1-page-211?lang=fr&tab=texte-integral

تتألف القوة العسكرية لمجموعة الخمسة دول ساحل من حوالي خمسة 05 آلاف جندي، قُسمت إلى ثلاث دوريات كل دورية تضم العديد من الكتائب عبر حدود الدول الأعضاء بين مالي وبوركينافاسو والحدود بين النيجر وتشاد، وكمرحلة ثانية قامت القوات العسكرية بالإنتشار عبر مناطق مختلفة حتى تتمكن من العمل على أرض الميدان عبر أراضي الدول الأعضاء، حيث تتم العمليات الميدانية بالتنسيق مع قوات بارخان الفرنسية المتكونة من 04 آلاف جندي، تم نشرهم عام 2013 بعد الأزمة الليبية وأزمة شمال مالي، وبالتنسيق أيضا مع قوات الأمم المتحدة المكلفة بحفظ السلام في مالي مينوسما (MINUSMA)، ويقود قوات الخمسة دول ساحل قائد عام من موقع القيادة العامة المتواجد مقرها في مالي، كما أن كل قطاع لديه موقع قيادة تكتيكي خاص به، بالإضافة إلى إنشاء كلية عسكرية في موريتانيا، من مهامها التسيير والتنسيق بين القوات المشتركة للمجموعة[1]، بغية تحقيق أهدافها في المجال الأمني على رأسها محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما تم تشكيل لجنة الدفاع والأمن (Defense and Security Committee) لوضع إستراتيجية مشتركة بين أعضاء الجماعة، والعمل على وضع وتطوير شراكات إستراتيجية ثنائية ومتعددة الأطراف، بغية تنسيق الجهود الوطنية في إطار ما يسمى بالدفاع المقيد (Restricted Defense)، من خلال الجمع بين قادة أركان الدول الأعضاء لتخطيط وتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة عبر الحدود[2].

تلقت قوات مجموعة الخمسة دول ساحل الدعم المطلق من فرنسا، لأنها ترى في المجموعة إطار ملائم للتعاون العسكري مع جيوش الساحل ضد مختلف التهديدات، التي تفرضها الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، حيث صرح في هذا الصدد قائد القوات الفرنسية في المنطقة الجنرال بيار فيليه (Pierre Villiers)، أن مجموعة الخمسة دول ساحل تعتبر أفضل إطار لتعزيز التعاون والأمن في المنطقة، أمام الجمعية الوطنية الفرنسية مطلع أكتوبر 2014[3]، حيث رأى العديد من المتتبعين أن تلك التصريحات تندرج تحت خلفية محاولة تقزيم جهود الجزائر في المنطقة ومبادراتها الأمنية التي شكلتها، وهي نفس الخلفية لدى موريتانيا التي سعت إلى تحقيق مكاسب عبر مجموعة الخمسة دول ساحل، لما لم تستطع تحققه من مبادرة لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة، لعدم إرتقاء الإستثمارات التي وعدت بها الجزائر في موريتانيا في نظرها في إطار لجنة قيادة الأركان، ما أدى إلى إبعاد الجزائر الدولة الأقوى إقليميا

[1] Olawale (Wale) Ismail et Alagaw Ababu Kifle, Op.cit, p 23.
[2] Nicolas Desgrais, Op.cit.
[3] Ibid.

محاولة منها الظفر بمكاسب سياسية ومادية أخرى، بإعتبارها من أفقر الدول في العالم إلى جانب معظم دول مبادرة الخمسة دول ساحل.

مدى تحقيق مجموعة الخمسة دول ساحل أهدافها

بالنظر إلى مضمون إتفاقية تشكيل مجموعة الخمسة دول ساحل وما تم تحقيقه في الواقع العملي، نرى أن قضية التنمية والتكامل الإقتصادي بين دول المبادرة كانت مجرد اهداف على الورق، حيث طغى الجانب الأمني والعسكري على المبادرة أكثر من أي جانب آخر، إذ يرى بعض المحللين أن طغيان الجانب الأمني والعسكري على دور المجموعة راجع إلى النفوذ الفرنسي، هذه الأخيرة عملت جاهدة على إستغلال الجانب الأمني بهدف حماية مصالحها وشركاتها البترولية والتعدينية في المنطقة، كما كانت تسعى إلى تسريع تشكيل القوة العسكرية للجماعة، بهدف التخفيف من مهام الحماية التي تقوم بها في المنطقة، وسحب جزء من قواتها عبر تسليم مهامها إلى قوات المجموعة[1].

كما أن المبادرة إصطدمت بواقع غياب الرؤساء المشكلين لها الذين كانت لهم أهداف مسطرة ورؤى متقاربة، حول كيفية بناء الأمن والحفاظ عليه من خلال ما تضمنه ميثاق المبادرة، حيث أُغتيل الرئيس التشادي إدريس ديبي (Idriss Déby) ومغادرة كل من الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز (M.O.Abdel Aziz) ورئيس النيجر محمد إيسوفو (M. Issoufou) الرئاسة، كما غادر الرئيس المالي إبراهيم أبو بكر كايتا (I.Boubacar Keita) ورئيس بوركينافاسو بليزكومباوري (B.Compaoré) الرئاسة بإنقلابات عسكرية، وهي كلها نخب لها رؤى وطموحات تختلف عن توجهات ورؤى الإنقلابيين الجدد.

أهداف المبادرة كانت من شأنها خلق إستراتيجية شاملة للتنمية والعمل، على وضع إستراتيجية أمنية لمحاربة ظاهرة الإرهاب والجريمة في المنطقة، غير أن ما تم السعي لأجله أثبت فشله في كلا الإستراتيجيتين، فواقع التنمية لازال يراوح مكانه حد الساعة، حيث تقع أربعة (04) دول من أعضاء المبادرة هم النيجر وتشاد ومالي وموريتانيا في قائمة أفقر خمسة عشرة (15) دولة في العالم، كما يصنف ثلاثة أرباع سكان دول المجموعة في خانة الفقراء، حيث تتراوح نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر ما بين 46 إلى 54 %[2].

[1] Olawale (Wale) Ismail et Alagaw Ababu Kifle, Op.cit, p 24.

[2] الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق.

كما أن معظم دول المجموعة تعيش حالة لاّإستقرار داخلي (Internal Instability) مزمن، لم تستطع القضاء عليه بعد سنوات من إنطلاق المبادرة، بإعتبار أن الاستقرار الداخلي عامل أساسي لإنطلاق التنمية بمختلف جوانبها، فالإنقلابات العسكرية المستمرة مزقت كل من مالي وبوركينافاسو والتشاد ولم تدع مجالا للحياة السياسية المستقرة، بل خلقت فشل مزمن جعلها عاجزة عن فرض سلطتها على أطرافها المترامية.

من جانب آخر لم تتمكن الجماعة من تحقيق أهدافها الأمنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، نظرا لإستمرار الهجمات الإرهابية التي تستهدف الأشخاص والأجهزة الأمنية والمصالح الحيوية لدول المجموعة، بالإضافة إلى حالات إختطاف الأجانب في مالي والنيجر وتشاد، فالعجز عن محاربة ظاهرة إختطاف الأجانب يعني فشل دول المجموعة في القضاء على أهم مصدر تمويل للإرهابيين المتعلق بالفدية، كما إزدادت وتيرة نشاطات عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بإعتبارها مناطق عبور (Transit Areas) لمختلف الأنشطة الإجرامية.

من أهم العوائق التي أدت إلى فشل المجموعة في تحقيق أهدافها المسطرة هو عائق التمويل الدائم الذي تفتقده، فمنذ تأسيس المبادرة عملت فرنسا على الضغط من أجل إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، لتبني مبادرة الخمسة دول ساحل وإصدار تفويض لها بإسم الأمم المتحدة، ما يتيح لها إستخدام جميع الوسائل الممكنة وكذا ضمان التمويل من مساهمات الأمم المتحدة، وإستطاعت فرنسا عبر مجلس الأمن إصدار القرار رقم 2359 سنة 2017، الذي رأى فيه البعض أنه مجرد تأييد لوجود المبادرة ككيان دون التصريح بالإلتزام بتمويلها، غير أنه تعهدت العديد من الدول تقديم الدعم للمجموعة، على رأسهم الو م أ وبريطانيا وعدد من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى السعودية التي تعهدت بتقديم 294 مليون يورو[1]، غير أن تلك التعهدات لم ترقى إلى إلتزامات دائمة ما جعل المبادرة فاقدة للتمويل وبالتالي عدم قدرتها على تأدية مهامها وتحقيق أهدافها المسطرة، زيادة على الخلافات بين قادة دول المجموعة على العديد من المسائل المفصلية، جعل بعض أعضائها يهددون في عديد المرات بمغادرة المجموعة على رأسهم مالي وبوركينافاسو.

[1] Ibid, p 25.

الفرع الثالث: النيباد؛ المبادرة التنموية لمعالجة قضايا الإرهاب والجريمة في أفريقيا

إرتبط ظهور مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (The New Partner Chip for Africa's Development) المعروفة إختصارا بالنيباد (NEPAD)، مع ظهور الإتحاد الأفريقي إلى الوجود في 09 جويلية 2002، خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست في 25 ماي 1963 غداة نيل جُل الدول الأفريقية إستقلالها عن الإستعمار الأوروبي، وتعود فكرة إحداث أُطر للتعاون السياسي والإقتصادي والإجتماعي في أفريقيا، إلى قمتي سرت (ليبيا) الأولى في سبتمبر 1994 والثانية في مارس 2001، حيث أدى ذلك إلى ظهور مبادرتين لخلق إطار للتعاون والتكامل الأفريقي بالغتا الأهمية، الأولى كانت من خلال إعتماد برنامج النهضة الأفريقية للألفية الذي يشار إليه بمختصر-MAP– (Millennium African Renaissance Program)، الذي وضع أُسسه رئيس دولة جنوب أفريقيا تابومبيكي (Thabo M'beki) في قمة سرت الثانية سنة 2001، والمبادرة الثانية كانت للرئيس السنغالي عبد الله واد (A.Wade) الذي إقترح برنامج أطلق عليه إسم برنامج أوميغا (Omega) خلال القمة الأفريقية الفرنسية الحادية والعشرون[1]، وقد تضمن مشروع النهضة الأفريقية للألفية عدة مرتكزات متعلقة بالنهضة والتنمية في أفريقيا، منها العمل على بناء الأمن والإستقرار وإقامة نظم ديمقراطية، النهوض بالجانب الإقتصادي والإستثمار، تنمية الموارد البشرية من خلال الصحة والتعليم، الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، تنويع الإنتاج الأفريقي من سلع وخدمات للقدرة على النفاذ للأسواق العالمية وغيرها من المرتكزات التي تصب في مصلحة القارة، كما تضمن مشروع أوميغا عدة مرتكزات أهمها العمل على تطوير البنى الأساسية والإهتمام بالتعليم والموارد البشرية وتطوير الزراعة بالأساليب الحديثة، والعمل على النهوض بقطاع الصحة وغيرها من المرتكزات[2].

برزت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) إلى الوجود، من خلال التفويض الذي منحته منظمة الوحدة الأفريقية في قمتها المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2001، لخمسة دول هم جنوب أفريقيا الجزائر مصر نيجيريا والسنغال[3]، بهدف توحيد جهود التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لأفريقيا، عبر دمج برنامج النهضة الأفريقية للألفية (MAP) وبرنامج أوميغا (OMEGA) في جويلية

---

[1] Rapport de L'haut Conseil de la Cooperation Internationale Français, **"Les Priorites de la Cooperation pour L'afrique Subsaharienne et le Nouveau Partenariat pour le Developpement de l'Afrique (NE-PAD)"**, Haut Conseil de la Cooperation Internationale Français (HCCIF), Avril 2002, p 05.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، **"مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 59، جانفي 2014، ص 26.

[3] Rapport de L'haut conseil de la Cooperation Internationale Français, Op.cit, p 05.

2001؛ تحت إسم المبادرة الأفريقية الجديدة (New African Initiative)، تم تغييره فيما بعد في أحد دورات الإتحاد الأفريقي إلى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[1]، المعروفة إختصارا بإسم النيباد (NEPAD).

خلال إنعقاد قمة دول مجموعة الثمانية (G8) ما بين 20 و21 جويلية 2001 بجنوى الإيطالية، قدم ممثلوا القارة الأفريقية الأربعة جنوب أفريقيا والجزائر ونيجيريا والسنغال، مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا (النيباد) لنظرائهم من مجموعة الثمانية[2]، وقد سبق ذلك تنظيم منتدى تنمية افريقيا (Africa Development Forum) بمساعدة اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، بهدف توحيد ومقاربة الرؤى لتحقيق مستقبل القارة، إستنادا إلى برنامج للتكامل الإقليمي مبني على أسلوب واسع موجه نحو الخارج، بذلك عقد المنتدى عدة إجتماعات أهمها قمة سرت في 09 سبتمبر 1999، خلص القادة الأفارقة خلاله إلى ضرورة التغلب على تخلف القارة وتعرضها للتهميش، خصوصا في جانب الإعانات الدولية المقدمة من طرف الدول الغربية خلال تسعينات القرن العشرون، الموجهة للدول المستقلة حديثا في شرق أوروبا وآسيا، بذلك تم تكليف كل من الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا بالتفاهم مع دائني القارة الأفريقية بهدف إلغاء ديونها[3]، وقد تعهد رؤساء مجموعة الثمانية (G8) في إجتماعهم بجنوى الإيطالية، بالرد على ممثلي الأفارقة في قمتهم التي ستعقد في كاناناسكيس (Kananaskis) بكندا ما بين 26 و 27 جوان 2002.

أولويات وأهداف مبادرة النيباد

جائت النيباد كمبادرة إستراتيجية ذات أبعاد متعددة ومختلفة إقتصادية وسياسية وتنموية، تنطلق من فكرة لم الشمل بين الأفارقة لخلق التكافل ونبذ الإنشقاقات وتشكيل إطار تعاوني مع المجتمع الدولي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبادرة النيباد هي طرح أفريقي محض، كان ورائه كل من جنوب افريقيا والجزائر ومصر ونيجيريا والسنغال كممثلين عن القارة الأفريقية، حيث أعربوا عن قناعاتهم بالنهوض وتخليص دولهم وقارتهم من براثن الفقر والتخلف والتبعية للدول المتقدمة، المظاهر التي جعلت القارة الأفريقية خارج الثورة المعلوماتية والتكنولوجية المصاحبة للعولمة، وكذا الإبتعاد عن مختلف المبادرات التنموية التي

---

[1] Ibid.

[2] Laurence Porgès, **"Le NEPAD: Présentation et Résumé du Texte de Référence"**, Revue Afrique Contemporaine, N°= 204, 4e trimestre 2002, p 53.

[3] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 26.

دأبت القارة على تلقيها من دول ومنظمات خارج أفريقيا، حتى يكون القادة الأفارقة وشعوب أفريقيا الفاعلين الرئيسيين في صنع تاريخ قارتهم التنموي.

طرحت النيباد العديد من الخطط والبرامج تتضمن مجموعة من الأولويات تعبر عن مجالات عملها، على رأسها العمل على إرساء دعائم الأمن والسلام عبر أبعاد القارة الأربعة، وتحسين نوعية الحكم من خلال الإستغلال الجيد والعقلاني للمقدرات المحلية، وتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في التوزيع وتدعيم القطاع الخاص، وكذا النهوض بالقطاع الفلاحي والزراعي بُغية إعلان الحرب على الجوع ونقص الغذاء في القارة، مع العمل دون هوادة على تحقيق الأمن الغذائي (Food Security) لما تملكه القارة من مقومات زراعية ضخمة، بالإضافة إلى العمل على تعظيم حجم التجارة الأفريقية، سواء البينية أو من خلال نفاذ الصادرات الأفريقية بمختلف أنواعها إلى الأسواق العالمية.

كما أولت المبادرة أهمية بالغة للعمل على الإستفادة من التقنيات الحديثة التي أتت بها ثورة تكنولوجيا المعلومات، بغية توظيفها في تطوير المنظومة الصحية ومكافحة الأمراض والأوبئة المنتشرة في القارة، التي تفتك بالفرد الأفريقي كالأيدز والملاريا وغيرها، من خلال الإعتماد على القدرات المحلية لتطوير مشاريع وبرامج تنفيذية لتحقيق ذلك[1].

بُغية تحقيق مبادرة النيباد أهدافها أكد رئيس جنوب أفريقيا ثابومبيكي خلال عرضه لنتائج المائدة المستديرة غير الرسمية، التي عُقدت بتاريخ 16 سبتمبر 2002 بشأن الشراكة مع الدول الغربية، حيث ربطها أساسا بالجهود المبذولة في مجالات تخفيض ديون الدول الأفريقية أو إلغائها، مع إلتزام قادة الدول الغربية زيادة حجم المساعدات الإنمائية الرسمية، في المقابل إلتزام القادة الأفارقة بتعزيز الحوكمة الرشيدة لجذب الإستثمارات الخارجية، حتى تكون المبادرة مثال للشراكة من أجل التنمية المستدامة، هذه الأخيرة تشترك فيها الحكومات الأفريقية والمجتمع المدني ورجال الأعمال والباحثين، وثنائية القطاع العام والقطاع الخاص[2].

أعرب قادة الدول الغربية تأييدهم للأولويات التي سطرتها مبادرة النيباد، خصوصا في مجال مُكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفرد الأفريقي، كما إلتزمت في مؤتمر الدوحة المنعقد في نوفمبر 2001

---

[1] نفس المرجع.

[2] Communiqué de Presse de l'Assemblée Général, **"L'assemblée Général Accueille Favorablement l'initiative du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique"**, Nations unies, AG/1317, 16 septembre 2002.

بتعبئة الإستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، وزيادة تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية لدولها، حيث إلتزموا بزيادتها إلى نسبة 0.7 % من الناتج القومي الإجمالي للدول الغربية الغنية، كما أكد ممثل اليابان في مؤتمر مونتيري (Monterrey) بالمكسيك في مارس 2002، أن بلاده قامت بحوار بين مؤتمر طوكيو للتنمية في أفريقيا (TICAD) ومبادرة النيباد، أعلنت اليابان خلاله عن تخصيص ملياري دولار كمساعدات لمكافحة الفقر في الدول الأكثر تخلفا في أفريقيا[1].

بُغية تحقيق أهدافها قامت النيباد بإستحداث عددا من الأجهزة الرئيسية واللجان نوجزها في[2]:

- *المحفل الرئاسي للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء*: ويتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد الأفريقي.
- *لجنة التنفيذ الرئاسية*: تضم رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة إلى جانب رؤساء 15 دولة أخرى، تمثل المناطق الجغرافية الخمسة للقارة، من مهامها العمل على كسب التأييد الدولي للمبادرة، وتحديد الأولويات والسياسات والبرامج ومتابعة تنفيذها، وتقديم تقارير دورية عن أنشطتها للإتحاد الأفريقي.
- *لجنة التسيير*: تتشكل من ممثلي رؤساء الدول الخمسة أعضاء لجنة التنفيذ، من مهامها إعداد الخطط وبرامج العمل وتنفيذ المبادرة بالإضافة إلى إدارة الحوار مع شركاء التنمية، لكسب الدعم والتأييد من مجموعة الثمانية (G8) من الدول المتقدمة.
- *السكرتارية*: يقع مقرها في مدينة بريتوريا بجنوب أفريقيا، وهي عبارة عن آلية فنية لمساعدة لجنتي التسيير والتنفيذ في إدارتهما لمهامهما.

الجزائر ومبادرة النيباد

لعبت مجموعة من الحوافز والأهداف الدافع الأساسي لدى الجزائر لأن تكون عضو مؤسس لمبادرة النيباد، حيث كانت عضو فعال سواء أثناء تأسيسها أو في إدارة شؤونها كهيكل قائم، بإعتبارها مبادرة ذات إنعكاس للرؤية الجزائرية حول مداخل معالجة ما تعانيه القارة الأفريقية من مشاكل وتعقيدات بنيوية وهيكلية، فالمدخل التنموي من المداخل التي آمنت بها الجزائر كحل لجميع مظاهر التخلف في أفريقيا، فالتخلف حسب رؤيتها متغير مستقل نتج عنه متغيرات تابعة على رأسها البطالة المؤدية إلى ظهور الجريمة

---

[1] Ibid.

[2] "**النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء**"، موسوعة الجزيرة نت. **متوفر على**:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/1/24/

المنظمة، كما ترى أن ضعف المنظومات التعليمية أدى إلى إنتشار الأفكار المتشددة والتطرف الديني (Religious Extremism) في غرب أفريقيا نظرا لضعف التفقه الديني.

سعت الجزائر من وراء مبادرة النيباد إلى بعث مختلف المقاربات والمشاريع التنموية، محاولة منها وضع حد لنشاطات الجريمة المنظمة والقضاء على ظاهرة الإرهاب في المنطقة، كما سعت إلى وضع الآليات الضرورية اللازمة للوقاية من مخاطر النزاعات، من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات، وكذا تدعيم أسس الحكم الراشد بمختلف جوانبه وأبعاده، بإعتباره مطلب محوري لضمان الأمن والسلام والإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي[1].

بتحويل مبادرة النيباد إلى وكالة للتنمية تابعة للإتحاد الأفريقي، وُضِع تحت مسؤوليتها مهام رصد وتنفيذ المشاريع القارية والإقليمية التي تهدف إلى التكامل القاري، كما تم جعلها بمثابة واجهة تقنية (Technical Interface) مع الشركاء الأجانب في سياق الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف، من خلال تعبئة مختلف الموارد اللازمة لتحقيق مشاريع التنمية المرجوة المدرجة ضمن رؤية 2063[2]، هذه الأخيرة هي رؤية أطلقها الإتحاد الأفريقي مجسدة في وثيقة من ستة (06) فصول، تطرقت إلى تاريخ أفريقيا الإستعماري ونضالها من أجل تقرير المصير، بالإضافة إلى الرؤية والتطلعات بحلول 2063، واصحاب المصلحة من الرؤية وأهدافها وديناميات التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والطبيعية للقارة، إلى جانب عرض رؤية ومجالاتها ذات الأولوية وأهدافها وإستراتيجياتها الإرشادية، كما تعرض العوامل المحركة وعناصر التكوين وإستراتيجيات المخاطر وطرق وكيفيات التجسيد على أرض الواقع[3]، بذلك تعتبر رؤية شاملة اتجاه التنمية بمختلف جوانبها لتطوير القارة الأفريقية والإرتقاء بها لمستوى الندية مع الشركاء خارج القارة.

---

[1] نداء كسير، **"دبلوماسية الجزائر الإنسانية في مواجهة تهديدات الساحل الأفريقي... المؤشرات والنتائج"**، مركز فاروس للإستشارات والدراسات الإستراتيجية (PCCSS)، 03 مارس 2022.

[2] **"الجزائر – الإتحاد الأفريقي"**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، **متوفر على**: https://www.mfa.dz/ar/foreing-policy/multatiral-relations/algeria-african-union

[3] **تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الأجندة الأفريقية 2063**، الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، **متوفر على**: https://au.int/sites/default/Files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-agenda-2063-ar-pdf

بدلت الجزائر مجهودات عملية ملوسة لتحقيق تطلعات رؤية 2063 التي تتماشى مع ما تصبو إليه مبادرة النيباد، من خلال إنجاز مشاريع كبرى ذات أهمية مع محيطها الإقليمي ومن تلك المشاريع نذكر:[1]

– مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر – لاغوس)، ومشروع أنبوب الغاز نجيريا– أوروبا مرورا بالجزائر.

– مشروع الألياف البصرية الرابط بين (الجزائر – أبوجا) الذي نفذت الجزائر الجزء الخاص بها، ويجري العمل على إنجاز خط آخر من العاصمة الجزائر إلى الحدود النيجرية، والعمل على توسيع شبكة الألياف البصرية إلى الحدود الجزائرية المالية وصولا إلى مدينة غاو شمال مالي، وغيرها من المشاريع التي تصب في صالح التنمية لمنطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل التي تعتبر عمق إستراتيجي للجزائر.

من خلال ما سبق كانت النيباد من الآليات التنموية التي تُجسِد التعاون القاري والإقليمي، تهدف إلى إحداث قفزة في مستوى تطور القارة على مختلف الأصعدة، ومحاولة القضاء على المظاهر المؤدية إلى إنتشار العنف والجريمة المنظمة، والتطرف الفكري والديني الذي خلق ظاهرة الإرهاب في قارة أفريقيا.

المطلب الثاني: المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا – إيكواس –

ظهرت المنظمة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا (Economic Community of West African Statas) المعروفة اختصارا بالايكواس (ECOWAS)، خلال مرحلة حساسة من تاريخ دول غرب أفريقيا، فبعد نيلها إستقلالها بحثت تلك الدول عن مداخل للأمن والسلام، وكذا للتنمية والتطوير لاقتصادياتها المنهكة جراء سنوات الإستعمار، حيث رافق تلك المرحلة متغيرات دولية وإقليمية أدت إلى التوجه نحو التكتلات الدولية والإقليمية لتحقيق التكامل (Integration)، خصوصا في ظل وجود نموذج ترسمه الدول الأروبية في عملية التكامل والإندماج ؛ نموذج أنهى حقب من الصراعات واللاإستقرار في قارة أوروبا، كما أدى إلى تأسيس إقتصاد تكاملي موحد وخَلق سياسة أمنية موحدة في مواجهة مختلف التهديدات والمخاطر، الأمر الذي حفز قادة دول غرب أفريقيا على إستنساخ التجربة، نظرا لما تمتلكه من موارد طبيعة ومقومات جغرافية تمكنها من تشكيل تكتل تنافسي إقليميا ودوليا.

[1] حفيظة مكي، **"النبيياد ومجلس السلم والأمن الأفريقي.. مدخل لتفعيل محور الجزائر – أفريقيا"** المركز العربي للبحوث والدراسات (ACRS)، 11 ديسمبر 2019.

الفرع الأول: الإيكواس آلية للتعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا

ظهرت الإيكواس إلى الوجود بموجب اتفاقية لاغوس (Lagos Treaty) بنيجيريا بتاريخ 25 ماي 1975 تضمنت خمسة عشرة (15)، دولة هي ساحل العاج بنين غينيا بوركينافاسو مالي النيجر السنغال توغو نيجيريا ليبيريا سيراليون غانا غامبيا غينيا بيساو الرأس الأخضر وموريتانيا، هذه الأخيرة خرجت من المجموعة سنة 2000، وقد عُدلت اِتفاقية لاغوس في كوتونو (Cotonou) بدولة بنين بهدف دعم التكامل بين الدول الأعضاء في المنظمة في مختلف المجالات، وتعتبر الإيكواس تكتل اقتصادي يضم بداخله معظم دول إقليم غرب أفريقيا، شُكِلَ كرد فعل على المتغيرات الإقتصادية والسياسية التى كان لها إنعكاسات سلبية على المنطقة التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

* الفشل الذي آلت إليه مختلف التجارب التكاملية الجزئية في المنطقة، على رأسها الإتحاد الجمركي لغرب أفريقيا (UDAO) الذى جاءت على أنقاضه منظمة الايكواس.

* تأثيرات البيئة الدولية المشجعة لفكرة التجمعات والتكتلات الإقليمة (ظهور فكرة الإقليمية –Regionalism)، حيث لعبت الأمم المتحدة دورا فعالا في فترة الستينات من القرن العشرين، في الدعوة لإنشاء تجمعات إقتصادية إقليمية في أفريقيا بغية تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى القارة، ذلك ما أدى إلى بداية ظهور تجمعات إقليمية في عموم أفريقيا في شتى المجالات.

* الأسباب السياسية التي لعبت دورا مهما في التقارب الإقتصادي لدول الجماعة، وتجسد ذلك في الرؤية التقاربية لقادة دول المجموعة على رأسها القيادة النيجيرية التي لعبت دورا فعالا في تأسيس الجماعة.

* الظروف الاقتصادية التي كانت تعيشها دول غرب أفريقيا بعد إستقلالها أقل ما يقال عنها أنها مزرية، خصوصا أن إقتصادياتها الهشة أو المنهارة مرتبطة بشكل وثيق بإقتصاد المستعمر الفرنسي السابق، حيث أن العديد من دول غرب أفريقيا ملزمة ببنود في اِتفاقيات إستقلالها، بإيداع إحتياطاتها النقدية في البنك المركزي الفرنسي وليس في بنوكها المركزية الوطنية، كما أن العديد منها منضوية تحت هيكل المجتمع المالي في أفريقيا (–CFA– Financial Community in Africa) الذي أنشأته فرنسا عام 1945، وهو عبارة عن عملة مشتركة تقوم على الفرنك الفرنسي، فُرِض على حوالى ثمانية دول في غرب أفريقيا تعتبر الأكثر غنى بالموارد الطبيعية، بهدف ربطها مباشرة بالإقتصاد الفرنسي والمصالح الحيوية الفرنسية في المنطقة، كل ذلك جعل إقتصاديات دول غرب أفريقيا وثرواتها الباطنية رهنية الإقتصاد الفرنسي، الأمر

[1] بدر حسن الشافعي، " **تسوية الصراعات في أفريقيا: نموذج الإيكواس**"، الطبعة الأولى (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009)، ص ص 66.

الذي أدى بقادتها إلى البحث عن أطر للخروج من الاحتكار الإقتصادي الفرنسي، ومحاولة النهوض باقتصادياتها الوطنية عبر الإندماج داخل تكتل اقتصادي إقليمي له وزن قاري ودولي.

مؤسسات ووكالات الإيكواس

تضم مجموعة الإيكواس حزمة من المؤسسات في بنائها الهيكلي، تدير مجموعة من الأدوار والاختصاصات تؤدي في مجملها مجموع المهام التي شُكلت لأجلها.

1- المؤسسات

مجلس رؤساء الدول والحكومات: (Authority of Heads of States and Governments) يعتبر بمثابة السلطة الأعلى داخل هيكل المجموعة وهو الهيئة العليا لصناعة القرار، مهمته الرئيسية هي الرقابة والتوجيه لسير عمل المجموعة نحو تحقيق أهدافها المسطرة، يجتمع في دورات عادية سنوية ودورات إستثنائية في الظروف الطارئة، بناءا على طلب مقدم من طرف أحد أعضاء المجموعة شرط أن يلقى الطلب تأييد الأغلبية البسيطة من مجموع الدول الأعضاء[1].

مجلس الوزراء:(Council of Ministers) يضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجموعة وترتكز مهامه، على تقديم التوصيات إلى هيئة رؤساء الدول والحكومات وإعتماد النظام الأساسي للموظفين، يجتمع في دورتين عاديتين في السنه كما يمكن أن يجتمع بناءا على طلب أحد الأعضاء في دورات إستثنائية.

البرلمان:(Parliament) نصت المعاهدة على تشكيل البرلمان الخاص بالجماعة، لكن لم يتم تحديد طريقة انتخاب أعضائه وتشكيله والسلطات والوظائف المخولة له، حيث نصت المادة الثالثة الفقرة الثانية على تحديد دوره ومهامه في بروتوكول ملحق بالمعاهدة[2].

محكمة الجماعة:(Tribunal of the Community) هي جهاز مستحدث داخل الجماعة تتميز بالإستقلالية عن مؤسسات الدول الأعضاء أثناء ممارستها لمهامها، هذه الأخيرة تعمل على الفصل في مختلف القضايا المعروضة عليها، كما تعمل على تقديم إستشارات قانونية للمؤسسات المختلفة التابعة

[1] أنس صقر أبو فخر، "**دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS في حل وتسوية النزاعات في إقليمها**"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 12، العدد 01، ص 132.

[2] بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص 89.

للدول الأعضاء وفق ما هو مخول لها، تتمتع قراراتها بصفة الإلزامية على الدول الأعضاء ومؤسسات وأفراد الجماعة، حسب المادة الخامسة عشرة الفقرة الرابعة من ميثاق تأسيس الجماعة[1].

السكرتارية التنفيذية: تعتبر الجهاز الإداري للجماعة تسهر على ضمان سير وتطبيق أحكام المعاهدات والبروتوكولات، وتعمل على التنسيق بين المشاريع والبرامج التابعة للجماعة، يرأسها السكرتير التنفيذي الذي يملك صلاحيات المبادرة بمختلف الأعمال، التي من شأنها أن تمنع النزاعات وإدارتها وحلها والسهر على حفظ الأمن والسلم داخل الجماعة، كما تخول له صلاحياته تقديم توصيات لمجلس الوساطة والأمن، في شأن تعيين قادة القوات ونشر فرق التحقيق وتنفيذ قرارات مجلس الوساطة والأمن[2].

المجلس الإقتصادي والاجتماعي: يمارس دور إستشاري داخل الجماعة ويضم ممثلي الدول الأعضاء، الممارسين لمختلف الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية حسب المادة الرابعة عشرة الفقرة الأولى[3].

بنك الإستثمار والتنمية: يعتبر المؤسسة المالية داخل الجماعة إستحدث سنة 2003، بغية تمويل خطط التنمية من البرامج في مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

لم يقتصر هيكل الإيكواس على المؤسسات الضرورية التي تمكنها من ممارسة نشاطها، كتكتل إقتصادي بيسعى إلى تحقيق أهداف رسمها مسبقا، بل أيضا على مجموعة من اللجان الفنية المختصة شملت جوانب مهمة داخل الجماعة:

2-اللجان الفنية المختصة[4] (Technical and Specialezed Commissions)

- لجنة الأغدية والزراعة.
- لجنة البيئة والموارد الطبيعية.
- لجنة العلوم وتكنولوجيا الصناعة والطاقة.
- لجنة النقل والإتصالات والسياحة.
- لجنة التجارة والجمارك والضرائب والإحصاءات والعملة والمدفوعات.

---

[1] نفس المرجع، ص 88.

[2] أنس صقر أبو فخر، مرجع سابق، ص 133.

[3] بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص 89.

[4] **Traite Revise de la Communaute Economique des Etats de l'afrique de l'ouest (CEDEAO)**, La Commission de (CEDEAO), Abuja Negeria, Imp 1993-reimp 2010,2015, PP. 14-15.

- لجنة الشؤون السياسية والقضائية والقانونية والأمن الإقليمي والهجرة.
- لجنة الموارد البشرية والمعلومات والشؤون الاجتماعية والثقافية.
- لجنة الإدارة والمالية.

يمكن إعادة تنظيم وهيكلة تلك اللجان من طرف المؤتمر بالطرق التي يرى أنها ناجعة لعمل كل لجنة، كما يمكنه خلق لجان جديدة في المجالات التي يرى أنها ذات أهمية للجماعة، ويمكن أيضا خلق لجان فرعية على مستوى كل لجنة بهدف مساعدتها في تأدية مهامها داخل هيكل الجماعة[1].

أهداف الإيكواس

شُكِلت مجموعة الإيكواس وفق نظرة متفحصة من طرف قادة الدول الأعضاء فيها، بغية تحقيق أهداف محددة ذكرت بالتفصيل في المادة الثانية الفقرة الأولى من الإتفاقية المنشئة للجماعة سنة 1975، على رأسها محاولة تهيئة الظروف لبناء وتطوير أداء إقتصادى جيد لدول الجماعة، والعمل على القضاء على مواطن الضعف الهيكلي والوظيفي، وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والإستثمار عبر الحدود وتشجيع التنمية والتعاون في كافة الأنشطة الاقتصادية[2]، تم إضافة أهداف أخرى في المعاهدة المعدلة لسنة 1993، كانت أكثر دقة من جهة ومتماشية مع التطورات المصاحبة للفترة الزمنية مطلع التسعينات من جهة أخرى.

يمكن تلخيص بعض من تلك الأهداف:

- العمل على تنسيق المجالات الصناعية والزراعية للدول الأعضاء في الجماعة.
- إنشاء صندوق خاص بالتنمية والتعاون الاقتصادي داخل الجماعة.
- العمل على تحسين ظروف التنمية بين مختلف مناطق دول الجماعة الداخلية والساحلية منها.
- ضبط وصياغة قوانين لدفع عجلة الاستثمار داخل الجماعة.
- العمل على إقامة سياسات إقتصادية ومالية مشتركة لبلوغ وحدة اقتصادية لدول الجماعة.

كما أضيفت أهداف أخرى عند تنقيح معاهدة الإنشاء، منها العمل على تسجيع تدفق المعلومات المتعلقة بسكان الأرياف والمرأة ومنظمات الشباب، بالإضافة إلى المنظمات الاجتماعية المتخصصة مثل

[1] Ibid, P 15.

[2] بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص 76.

منظمات الإعلام ومنظمات رجال الأعمال وتنظيمات العمل وغيرها، ممن تبني سياسة سكانية خاصة بالجماعة تأخذ في الحسبان مختلف الجوانب التنموية[1].

الفرع الثاني: الإيكواس آلية لفض النزاعات وحفظ الأمن لدول غرب أفريقيا

لم تكتفي جماعة الايكواس فى ميثاق تأسيسها بالأهداف الإقتصادية التنموية فحسب، بل كان من بين أهم أهدافها العمل على خلق معطيات الإستقرار والحفاظ على الأمن داخل الجماعة، إيمانا منها أن الخوض في غمار التنمية والبناء الاقتصادي يتطلب متغيرات مختلفة من الاستقرار والأمن، لأن البيئة الآمنة تُعتبر الأرضية الخصبة لكل دولة أو كيان يبنى إستراتيجية البناء والتطوير الذاتي، والعمل على تحقيق مهام معالجة النزاعات بالطرق الدبلوماسية، وحتى بإستخدام القوة العسكرية في مختلف النقاط الساخنة داخل الجماعة، سواء تعلق الأمر بالنزاعات البينية أو بالنزاعات الداخلية، المترتبة عن الإنقلابات العسكرية والصراعات على السلطة، ولتحقيق ذلك إتجهت الجماعة إلى خلق آلية لفض النزاعات وإدارتها وحفظ السلم والأمن داخل المجموعة.

1) آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن:

ظهرت آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن (The Mechanism For Conflict Prevention, Management and Resolution, Peacekeeping and Security) إلى الوجود في ديسمبر سنة 1999، بعد توقيع البروتوكول الخاص بها من طرف قادة دول المجموعة، بغية تحقيق مجموعة من الأهداق نذكر منها:

- منع الصراعات الداخلية وإدارتها وحلها وفقا لما نصت عليه المادة السادسة والأربعون (46) من البروتوكول المؤسس للآلية.
- التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بدعم الدبلوماسية الوقائية (Preventive Diplomacy) وحفظ السلام (Peacekeeping) حسب الفقرة السادسة من المادة الثالثة.
- تنفيذ التدابير الملائمة التي نص عليها كل من البروتوكول المؤسس للجماعة والبروتوكول المؤسس للآلية، في جانب عدم الاعتداء والمساعدة الجماعية في مجال الأمن بين دول الجماعة[2].
- دعم أسس السلام والأمن ومظاهر الإستقرار داخل الجماعة.

---

[1] أنس صقر أبو فخر، مرجع سابق، ص 131.

[2] بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص 124.

- وضع خطط وإستراتيجيات لمكافحة مظاهر الجريمة من فساد وتبييض الأموال والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة وتهريب البشر، وبُغية تحقيق تلك الأهداف عمدت الجماعة إلى خلق مجموعة من المؤسسات ضمن الآلية، تمكنها من ممارسة سلطتها على أرض الواقع ضمن إطار الجماعة وتضم:

السلطة/Authority: تتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإيكواس، حسب ما نص عليه بروتوكول الجماعة المنقح الموقع في كوتونو في 24 جويلية 1993[1]، تمتلك صلاحية صنع القرار في المسائل المتعلقة بحفظ السلام والأمن، والعمل دون وقوع الصراعات والعمل على حلها حالة وقوعها، والسعي بشتى الطرق لمحاربة الجريمة بمختلف أنواعها والإهتمام بقضايا الدعم الإنساني، وتحديد التوجهات الكبرى لسير الآلية وممارستها لمهامها المسطرة.

مجلس الوساطة والأمن/Mediation and Security Council: يتشكل من تسعة (09) دول من الأعضاء يتولى مهام إتخاد القرارات في المسائل التي تخص قضايا الأمن والسلم داخل الجماعة، كما يتولى إصدار وممارسة مختلف السياسات التي من شأنها أن تحول دون إندلا ع الصراعات، والتوسط فيها وحلها في حال وقوعها، كما يملك سلطة إصدار قرارات التدخلات العسكرية وسلطة تفويض البعثات، حسب ما نصت عليه المادة السابعة (07) من البرتوكول المؤسس للآلية[2].

السكرتارية التنفيذية/Executive Secretary: تكون برئاسة السكرتير التنفيذي الذي تخول له صلاحيات واسعة، تصب في إتجاه منع وقوع الصراعات سواء البينية أو الداخلية، والعمل على حلها في حال وقوعها من خلال الوساطة والمساعي الحميدة والتفاوض بين الأطراف المتصارعة، كما يمكن للسكرتير التنفيذي القيام بالتوصيات لمجلس الحكماء (العقلاء) ومجلس الوساطة والأمن بالتشاور مع رئيس السلطة، كما يقوم برفع تقارير عن أنشطة الآلية إلى المجلس حسب الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة[3].

لجنة الدفاع والأمن/Defence and Security Commission: تتكون من وزراء الدفاع للدول الأعضاء ووزراء الداخلية والخبراء من وزارات الخارجية، كما يمكنها الإستعانة بالخبراء من مختلف الأجهزة

---

[1] ECOWAS Protocol on Security, **"Protocol Relating to the Mechanism For Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security"**, Journal of Conflict and Security Law, Vol 5, N° 02, 2000, p 233.

[2] Ibid, p 233.

[3] بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص 132.

الأمنية للدول الأعضاء، تنحصر مهامها في هيكلة قوات حفظ السلام وتحديد مهامها و نطاق صلاحياتها، والعمل على تحديد الإمدادات اللوجستية للقوات التي تشرف على عمليات حفظ السلام، فضلا عن تعين قائد تلك القوات وكذا قادتها الفرعيين، حسب ما تنص عليه المادة الثامنة عشرة (18) من البروتوكول المؤسس للجماعة[1].

مجلس الحكماء (العقلاء)/CouncilElders: يتشكل من الشخصيات ذات مكانة داخل فئات المجتمع، من مختلف النخب المثقفة ورجال الدين والشخصيات العامة من الفئتين (نساء ورجال)، للقيام بمهام الوساطة والصلح أثناء حدوث النزاعات البينية أو الداخلية، ويقوم المجلس بإعداد تقارير بطلب من السكرتير التنفيذى أو من مجلس الوساطة والأمن عن الحالات المراد التدخل فيها[2]، تحسبا للقيام بمهام الوساطة والمساعي الحميدة لتسوية النزاعات داخل الجماعة.

مجموعة مراقبة إطلاق النار إيكوموج/(ECOMOG): تتكون مجموعة مراقبة إطلاق النار إيكوموج The ECOWAS Ceasefire Monitoring Group) من وحدات عسكرية ذات مهام متعددة، منها فرض العقوبات على أطراف الصراع، التدخل العسكري، مراقبة مهام وقف إطلاق النار في النزاعات التي تم تسويتها دبلوماسيا، الإنتشار الوقائي لتجنب وقوع الصراعات، القيام بمهام حفظ السلام، التدخلات أثناء حدوث الكوارث الإنسانية، الإنذار المبكر قبل حدوث الصراعات والكوارث الإنسانية، وقد حدد البروتوكول المنشأ للجماعة الحالات التي تتحرك ضمنها مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار حسب المادة 21 منه، التي حددت كيفية تشكيل القوات ومهامها وطرق تدريبها وحالات تدخلها، من تلك المهام نجد[3]:

- مهام الرصد والمراقبة.
- حفظ السلام وإعادة إسترجاع السلام.
- التدخل الإنساني أوقات الكوارث الإنسانية.
- انفاذ العقوبات المفروضة بما في ذلك عمليات الحظر.
- عمليات الإنتشار الوقائي.
- بناء السلام و نزع السلاح وعمليات التسريح (Demobilisation).
- مكافحة الفساد والغش ومختلف أنشطة الجريمة المنظمة.

---

[1] Ecowas Protocol on Security, Op.Cit p 233.

[2] بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص

[3] ECOWAS Protocol on Security, Op.Cit, p 242.

- بالإضافة إلى مختلف المهام التى قد يقرها مجلس الوساطة والأمن.

تكون الإيكواس بذلك قد وضعت إطار مؤسساتى لحل النزاعات المندلعة أو الحيلولة دون وقوعها، حيث عالجت بذلك النقائص والسلبيات التي عانى منها بروتوكول 1981 للمساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع، على رأسها خلق مجلس الوساطة والأمن ومجلس الحكماء (العقلاء)، وهما هيكلين ذو فعالية في عملية حل النزاعات المشتعلة أو في العمل على إنهائها، من خلال القنوات الدبلوماسية كالوساطة والمساعي الحميدة، نظرا لإمتلاكه سلطة تنفيذ القرارات والخطط العسكرية بالنسبة لمجلس الوساطة، وعبر إشراك المجتمع المدني من خلال مجلس العقلاء، نظرا للدور الذي يلعبه وجهاء المنطقة وأعيانها داخل المجتمع والترابط القبلي والمجتمعي لمجتمعات دول الإيكواس.

2) بروتوكول الحكم الراشد والديمقراطي للإيكواس:

نظرا لإيمان قادة وزعماء الإيكواس بأن حالات الإضطراب واللاأمن في المنطقة نتج عنها الفشل الدولاتى، اتجه هؤولاء القادة من خلال مجلس رؤساء الدول والحكومات إلى وضع بروتوكول تكميلي لبروتوكول الجماعة، بُغية إرساء أسس الحكم الراشد والديمقراطي (Supplementary Protocol on Democracy and Governance) أواخر شهر جانفى سنة 2001، أملا منهم في تحسين أداء العملية السياسية والزج بها داخل إطار الممارسة التداولية النزيهة والشفافة، من خلال تمكين مختلف أفراد المجتمع من حق ممارسة السياسية والمشاركة فيها، سواء حق الترشح أو حق الإنتخاب كآلية من آليات الديمقراطية، والعمل على مراقبة العملية الانتخابية داخل الدول الأعضاء لتجنب عنف ما بعد الانتخابات، بإعتبار أن الاستقرار السياسي والأمني لدول الجماعة، من شأنه خلق الأمن ومسبباته ويسهل من إدارة العملية السياسية وفق أسس الرشادة، التي تقوم على تمكين الفرد واحترام حقوق الإنسان، وإتباع أسس التنمية المستدامة التي يكون فيها الفرد محور أساسي لتحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي.

بغية تحقيق ذلك أقر البروتوكول المكمل مجموعة من المبادئ والأسس، التي يجب إحترامها وتطبيقها عند ممارسة وإدارة اللعبة السياسية داخل دول الجماعة، في مقدمتها مسألة السيطرة الديمقراطية على

القوات المسلحة في إطار إدارة قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون، من أجل الحفاظ على الشرعية الدستورية داخل دول الجماعة، هذه الأخيرة تقوم على مجموعة من الأسس والمبادى منها[1]:

- مبدأ تتبعية الجيش للحكومة المدينة والقانونية.
- عدم تسيس الجيش وتحييده عن العمل السياسي دون الإخلال بمبدأ حقوق أفراد الجيش والأمن المدنية.
- الحكم الديمقراطي لقطاع الأمن يعزز ويحترم حقوق الإنسان وشخصيته.

كما نص صراحة البروتوكول المكمل على مفاهيم عدم تسييس الجيش (Depoliticisation of The Army) وإستبعاده عن السلطة، حيث ورد في النص "يجب أن تكون القوات المسلحة غير سياسية، وتحت قيادة سلطة سياسية مشكلة قانونا، كما لا يجوز لأي فرد منخرط من أفراد الجيش أو مختلف القوات المسلحة الترشح لمنصب سياسي بالإنتخابات"[2].

من خلال آلية فض النزاعات وحلها والبروتوكول المكمل الخاص بالحكم الراشد والديمقراطي، نرى أن المجموعة الإقتصادية أدركت بأن الأمن والسلام يمكن بنائه على المستوى السياسي الممارساتي، بإحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بمختلف جوانبها، والعمل على ترشيد القرارات والإمكانيات وجعل مجتمعات دول الجماعة، محور كل السياسات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتنموية وغيرها.

3) تدخلات الإيكواس لفض النزاعات وفرض الأمن – مالي نموذجاً –

كان لجماعة الإيكواس دورا فعالا إتجاه الأزمات المتكررة في مالي، حيث سعت في كل مرة إلى إنهاء حالة الصراع القائم بين قبائل الطوارق في الشمال وحكومات مالى المتعاقبة في الجبوب، عبر القنوات الدبلوماسية التي إتخذتها آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن، بالتنسيق مع مجلس الوساطة والأمن ومجلس الحكماء (العقلاء)، كما كانت بالمرصاد للانقلابات العسكرية ضد السلطة في كل مرة، من خلال فرض العقوبات على الإنقلابيين والضغط عليهم للعودة إلى الحالة الدستورية وتسليم السلطة إلى المدنيين، كما كانت في العديد من المرات على أهبة التدخل العسكري بواسطة قوات الايكوموج، لإعادة فرض حالة الأمن والسلم وإعادة الحكم المدني في مالي في حال فشل القنوات الدبلوماسية،

[1] **"The ECOWAS Supplementary Protocol and Defence and Security Forces Relationships to Political Power"**, West African Network on Security and Democratic Governance (WANSED), 16-18 November 2005, p 08.
[2] Ibid.

بالإضافة إلى قيامها بغلق الحدود المباشرة لدول جوار مالي بهدف عزلها إقليميا ودوليا، في شكل من أشكال العقوبات الميدانية داخل الجماعة.

دور الايكواس في إنهاء صراع 2012

كانت أزمة مالي في جانفي سنة 2012 متعددة الجوانب حيث أن الصراع إندلع عندما أعلن الطوارق في الشمال التمرد ضد حكومة الرئيس أمادوتوماني توري، حيث أذى إلى إندلا ع صراع آخر في أعلى هرم السلطة في مالي، من خلال إنقلاب عسكري نفذه مجموعة من الضباط تحت قيادة أمادو هيا سانوغو، متهمين الرئيس المخلوع بالتساهل مع المتمردين الطوارق وسوء إدارة وتسليح الجيش.

بعد إشتداد الأزمة عمدت الحكومة المالية المؤقتة إلى تقديم طلب المساعدة من مجموعة الإيكواس في سبتمبر 2012، لمواجهة زحف الطوارق نحو العاصمة المدعومين بالعديد من الجماعات الإرهابية، حيث إستجابت الإيكواس لطلب الحكومة المالية عبر إتخاد عدة إجراءات لإيقاف الصراع من جهة، وإعادة الشرعيه الدستورية من جهة أخرى تجلت في:

- تكليف رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري (Blaise Compare) بالتفاوض مع قادة تنظيم أنصار الدين، أحد تنظيمات الطوارق المطالبة بإستقلال إقليم أزواد شمال مالي عن حكومة مالي بالجنوب، بهدف فك ارتباطه مع تنظيم القاعدة بإعتباره فصيل ذو مطالب انفصالية وليس له علاقات أو ميولات إرهابية، تحضيرا لمحادثات السلام التي جرت وقائعها في شهر نوفمبر 2012 بواقادوقو عاصمة بوركينا فاسو.
- قيام الإيكواس بضغط دبلوماسى من أجل التدخل العسكري في حال فشل المسعى الدبلوماسي وتعثر المفاوضات بين أطراف الأزمة، في نفس الوقت إحالة الإيكواس طلب المساعدة المقدم من طرف الحكومة المالية إلى مجلس الأمن الدولي، بهدف مساعدتها على مواجهة تمرد الطوارق المدعوم من طرف الجماعات الإرهابية.

كإستجابة لمطلب الحكومة المالية أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071 في الثاني عشر أكتوبر سنة 2012، فوض فيه مجموعة الإيكوانس بالتدخل العسكري شمال مالي منطقة تمرد الطوارق، في مدة لا تتجاوز خمسة وأربعون (45) يوما كحد أقصى[1]، وهو ما نفذته مجموعة الإيكواس من خلال وضع مخطط أولي، مضمونه نشر قوة عسكرية بحوالي أربعة آلاف (4000) جندي من قوات إيكوموج، في خطوة

[1] الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 2071، الجلسة رقم 6846 المنعقدة في 12 أكتوبر 2012، المتعلق بالنزاع والأزمة السياسية والعسكرية في شمال مالي عام 2012، ص 04.

لإستعادة شمال مالي من قبضة قبائل الطوارق والجماعات الإرهابية، حيث كان بعد ذلك إجتماع لممثلي مجموعة إيكواس في عاصمة نيجيريا أبوجا في 11 نوفمبر 2012، خلصوا إلى الاتفاق على تشكيل قوة عسكرية تحت إسم "أفيسما –AFISMA –" بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى مالى، وقد سمح مجلس الأمن الدولي من خلال قراره رقم 2085 بتاريخ 20 ديسمبر 2012 بنشر قوات أفيسما لفترة مدتها عام واحد، نجحت قوات الأفيسما بعد ذلك في إيقاف زحف الطوارق والجماعات الإرهابية المساعدة لها، بدعم من القوات الفرنسية التشادية المتواجدة في المنطقة ضمن العملية العسكرية سيرفال (SERVAL).

بعد أن إستوفت قوات أفيسما المدة المخولة لها من طرف مجلس الأمن، تحولت إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مينوسما لحفظ السلام والأمن، وترتكز مهامها على تدريب القوات المسلحة المالية بدلا من الإنخراط في العمليات القتالية، حيث بلغ تعداد قواتها اليوم حوالي 13.289 عسكري وحوالي 1.920 من قوات الشرطة، وهي تعمل على تحقيق السلام وتنفيذ إتفاقيات السلام الموقعة بين أطراف الأزمة في مالي، كما تمحورت أهدافها البعيدة حول العمل على إستتباب الأوضاع داخل المراكز السكانية الرئيسية، ودعم ومساعدة الدولة في استعادة سلطاتها في جميع أنحائها الجغرافية، عبر إعادة بناء قطاع الأمن المالي من جيش وشرطة ودرك والعمل على منع عودة العناصر الإرهابية المسلحة، بالإضافة إلى العمل على إعادة بعث قطاع العدالة وسمو القانون، ومتابعة تطبيق برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين في صفوف الطوارق والجماعات الأخرى، والعمل على إعادة إدماجهم داخل المجتمع[1].

على الرغم من جهود المينوسما لإعادة بناء السلام والأمن والجهود الدولية، إلا أن تلك الجهود لم تتمكن من كبح جماح التمردات العسكرية في مالي، حيث شهدت تمرد آخر مطلع شهر أوت 2020 أين تم الإطاحة بالرئيس أبو بكر كايتا (A.B.Kata)، من طرف مجموعة من الضباط على رأسهم أسيمي غويتا (Assimi Goita)، هذا الأخير نفسه قاد انقلاب عسكري في ماي سنة 2001 والإطاحة بالرئيس باه نداو (Bah Ndew)، ولا تزال مالي تقبع تحت إدارة الحكم العسكري إلى يومنا هذا.

[1] كريستوف ماريشكا، "**بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والعمليات العسكرية في منطقة الساحل (MINUSMA)**"، تقرير شبكة مراقبة الهجرة (MCI)، 21 ماي 2021.

الفرع الثالث: الايكواس آليه لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا

بعد التحولات التى شهدتها منطقة غرب أفريقيا أصبحت التهديدات التقليدية ليست الوحيدة التي تهدد أمن وإستقرار دول المنطقة، حيث تجلت تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة للعلن من خلال إقامة قواعد لنشاطها القائم على الترهيب والاختطاف والسرقة، وإستهداف مصالح دول المنطقة ومصالح الدول الغربية هناك، بذلك أدركت الإيكواس أنها أمام نوع آخر من مهددات الأمن والإستقرار، غير تلك التي كانت تقتصر على الصراعات الداخلية والبينية والإنقلابات العسكرية معلومة المصادر والأطراف الفاعلة فيها، حيث وجدت نفسها أمام تهديدات غير معلومة من حيث التوقيت ومن حيث الفواعل، بذلك إنتهجت إستراتيجية خاصة في محاولة منها التكيف مع تلك المتغيرات، والعمل على التحول في مقاصد تواجدها وعدم إقتصارها على الجانب الاقتصادي فحسب، بل إتجهت إلى خلق آليات أخرى تمكنها من مجابهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة داخل حيزها الجغرافي.

الإعلان السياسي والموقف المشترك ضد الإرهاب

يُعتبر الإعلان السياسي والموقف المشترك ضد الإرهاب الذى تَبنتهُ مجموعة الايكواس في فيفري 2013، بمثابة إتفاق بين دول المجموعة حول إستراتيجية خاصة للتصدي والوقوف في وجه ظاهرة الإرهاب وطرق محاربته، تقوم تلك الإستراتيجية على تسهيل وتنفيذ الآليات الإقليمية والقارية والدولية في جوانب مكافحة الإرهاب، وتوفير إطار عملي مشترك للعمل على مستوى المجتمعات لإجتثاث الإرهاب وما يصحبه من أنشطة، كما تسعى إلى تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء بغية الكشف والردع ومنع الإرهاب والتطرف الديني ومكافحته[1]، ومن أجل الوصول إلى تلك الغاية اتجهت الايكواس إلى تأسيس وحدة تنسيق ومكافحة الإرهاب لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى مركز إقليمى لتدريب القوات لمكافحة الإرهاب وغيرها من الأنشطة التى تصب في إطار مكافحة الظاهرة[2].

تستند إستراتيجية محاربة الإرهاب على ثلاثة ركائز رئيسة هي:

– **المنع**: تمثل في عملية القضاء على مختلف الظروف والأسباب المؤدية إلى ظاهرة الإرهاب.

– **المتابعة**: تتمثل في عملية التوقيع والتصديق والانضمام إلى مختلف المواثيق الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، والعمل على تنفيذ بنودها بما فيها تجريم عمليات تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

---

[1] "**غرب أفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الثاني)** "، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 24 يوليو/ جويلية 2013.

[2] نشوى مختار حسين، "**دور المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقى**"، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد 50، الجزء 02، 2021، ص 123.

– **الإصلاح:** تتمثل في حماية حقوق الضحايا ودعم المجتمعات والتوفيق بينها وإعادة بناء كل ما خلفته ظاهرة الإرهاب[1].

مجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في غرب أفريقيا

تعتبر مجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في غرب أفريقيا (The Inter-Governmental Action Group Against mony Laundering and - Terrorist Financing in West African – GIABA-)، من المؤسسات المختصة داخل مجموعة الإيكواس التي تأسست سنة 2000، تتمحوز مهامها في وضع سبل وتدابير داخل الجماعة لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (Financing of Terrorism)، تتشكل من جميع الدول الأعضاء في الجماعة، حيث تدعم جهود الأمم المتحدة في مجال تطوير تدابير مكافحة غسيل الأموال، وتنسيق الجهود الإقليمة في مجال الكشف عن الإرهاب وردعه خصوصا في مجال مصادر تمويله، نظرا لما يترتب عن عمليات غسيل الأموال على الإقتصاد وتقويض التنمية والتقدم من خلال تآكل رأس المال الإجتماعي والبشري، وما ينعكس عنه من آثار سلبية على الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[2].

تتعدى مهامها أيضا إلى مساعدة دول الجماعة في تنفيذ أنظمة وطنية محددة تتماشى وتوصيات مجموعة العمل المالي (Financial Action - Task Force – FATF)، زيادة على مساعدتها على بناء أطر مؤسساتية قائمة على آليات الحوكمة والرشادة، بغية تعزيز فعاليتها وإمتثالها للمعايير الدولية التي أقرتها المؤسسات الدولية[3]، في جوانب إنفاذ القوانين والتقييم المستمر للدول الأعضاء حول مدى تقيدهم بمختلف القوانين في هذا المجال، ومدى تطبيقها في قضايا غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب.

إتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحد من الأسلحة الصغيرة

برزت إتفاقية الايكواس للحد من انتشار الأسلحة الخفيفة (Convention on Small Arms and Light Weapons) إلى الوجود شهر جوان 2006، نظرا لإدراك قادة مجموعة الإيكواس للدور الذي لعبته وتلعبه الأسلحة الصغيرة، في إذكاء نار الصراعات الداخلية والبينية داخل الجماعة، إذ تشير الإحصائيات إلى وجود ما بين 08 إلى 10 ملايين قطعة سلاح منتشرة عبر دول غرب أفريقيا، وتعتبر

---

[1] نفس المرجع، ص 124.

[2] Mohammed Yahaya,**"The Role of Inter-Governmental Action Group Against Mony Laundering and Terrorist Financing in West Africa (GIABA) in Combating Mony Laundering and Terrorist Financing Under the ECOWAS Community"**, Ahmadu Bello University, Faculty of Law, 401 December 2015. P 09.

[3] نشوى مختار حسين، مرجع سابق، ص 125.

أحد العواقب في عدم الإستقرار في المنطقة وإحتكار العنف فى بعض البلدان[1]، ويمثل الانتشار الكثيف لتلك الأسلحة السبب الرئيسي لسقوط الضحايا من مختلف فئات المجتمع منهم النساء والأطفال، وتعرضهم للاغتصاب والاختفاء القسري والتعديب والتهجير القسري والتجنيد القسري للأطفال[2]، كما يمثل عاملا في إزدياد حدة النزاعات نظرا لسهولة الحصول عليها، وإستخدامها فى الإعتداءات والسرقة والكسب غير المشروع، كما تؤدى وفرتها وسهولة الحصول عليها إلى سقوطها في أيادي الجماعات الإرهابية في المنطقة، وإستغلالها في نشاطها المسلح ضد دول المنطقة ومجتمعاتها.

من الأسباب التي أدت إلى وفرة الأسلحة الخفيفة والصغيرة في المنطقة، هو وقوع الترسانات النظامية لجيوش دول المجموعة فى أيادي المتمردين وعصابات الجريمة والجماعات المسلحة، نظرا لضعف تأمين مخزوناتها من الأسلحة وسقوط العديد من الأنظمة في شمال غرب أفريقيا، كما تلعب عملية تهريب وتجارة الأسلحة بمختلف أحجامها وأعيرتها دورا في وفرتها، بإعتبار أن غرب أفريقيا من بين المناطق التي سُجلت فيها أعلى نسبة للتجارة غير المشروعة بالأسلحة، لذلك عملت دول المجموعة على المصادقة على الإتفاقية والسهر على التنفيذ الشامل لبنودها، على رأسها تخفيض إستيراد وتصنيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة في دول غرب أفريقيا، بإعتبارها أكبر سبب مؤدي إلى وجود أسلحة خارجة عن السيطرة والمراقبة الدولاتية[3].

خطة عمل الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة المخدرات

نظرا للإتجار المتزايد بالمخدرات بمختلف أنواعها في غرب أفريقيا وتحولها إلى مركز رئيسي لتصريف المخدرات ومنطقة عبور رئيسية، عمل قادة الإيكواس على إعطاء أهمية بالغة لهذا المتغير، خصوصا بعد التقرير الذى أعده قسم الدراسات وتحليل التهديدات، والمكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا التابع للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي أقر بأن منطقة غرب أفريقيا أصبحت منطقة عبور رئيسية للإتجار بالمخدرات، معتبرا ذلك بالتهديد الخطير للأمن في المنطقة، حيث تُفسد أموال تلك المخدرات إقتصاديات دول الجماعة، كما تعتبر مواد سامة تفتك بشباب ومجتمعات المنطقة[4]. في شهر جوان سنة 2007 تم تكليف مفوضية الجماعة فى دورتها العادية الثانية والثلاثون، بإتخاذ إجراءات عاجلة ضد

[1] Michel Luntum Bue, Op. Cit., p 06.
[2] Dinshak Luka Dajahar and Danfulani Alheri WaLanshak, **"ECOWAS and Human Security in West Africa: A Review of the Literature"**, IOSR Journal of Humanities and Social Science (IOSR-JHSS), VOL 23, Issue 12, Ver 2, december 2018, p 77.
[3] Ibid, p 77.
[4] Idem, pp 77-78.

الإنتشار الملفت للمخدرات والإتجار بها، تلاها بعد ذلك إجتماع منظمات المجتمع المدني في شهر أكتوبر سنة 2008 بالعاصمة أبوجا للتدارس حول الموضوع، حيث تمخض عن ذلك عقد مؤتمر وزاري إقليمي للإيكواس تحت عنوان "الإتجار بالمخدرات كتهديد أمني في غرب أفريقيا" (Drug Trafficking as a Treat in West Africa)" بمدينة برايا (Praia) بجزر الرأس الأخضر، حيث كان ذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الإتحاد الأوروبي[1].

تمخض عن المسودة الختامية للمؤتمر منح عملية مكافحة المخدرات الأولوية القصوى على مستوى الحكومات، حيث إنبثق عن ذلك إنشاء "شعبة مكافحة المخدرات ومنع الجريمة" (The Establishment of a Drug Control and Crime Prevention Divison)، التي ألقت مسؤولية أكثر على عاتق كل دولة على حدى في عملية مكافحة المخدرات، بإعتبار أن الجهود الإقليمية تبدأ من خلال الجهود المبدولة على المستوى الوطني لكل دولة[2]، وهو ما أثمر من خلال التمكن من ضبط كميات ضخمة في العديد من دول المجموعة، حيث تم حجز ما مقداره 200 كلغ من الهيروين في شهر أفريل سنة 2014 بدولة بنين كانت قادمة من دولة باكستان[3]، بالإضافة إلى حجز كميات ضخمة من مادة الحشيش (القنب الهندي) فى العديد من الدول الأعضاء في الإيكواس.

عمدت الإيكواس بعد ذلك إلى تبني وثيقتين إسراتيجيتين لجهود دول غرب أفريقيا المتجددة في مجال مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، حيث خلصوا إلى فكرة أن النهج الشامل في بعده العالمي يعتبر الأنجع في عملية المكافحة، من خلال التعاون الوثيق بين دول المنشأ ودول العبور والدول المقصد، بغية المواجهة الفعالة لهذه الآفة وإنعكاساتها السلبية[4].

المطلب الثالث: الاتحاد الأفريقي(AU)

إنبثق الإتحاد الأفريقي كمنظمة قارية تُعنى بشؤون القارة في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، على أنقاض هيكل منظمة الوحدة الأفريقية التي أقر القادة الأفارقة أنها لم تعد تواكب التطورات القارية والدولية، من منطلق أن المبادئ التي تأسست عليها قد تجاوزها الزمن خُصوصا بعد نيل كل الدول الأفريقية إستقلالها. ظهر الإتحاد الأفريقي إلى الوجود خلال قمة لوزاكا عاصمة زامبيا

[1] **" Organized Crime in West Africa: Options for EU Engagement"**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IIDEA), Sweden, 2009, p 08.
[2] Ibid.
[3] Michel Luntumbue.Op.Cit. p 05.
[4] **" Organized Crime in West Africa: Options for EU Engagement"** Op.Cit., p 09.

التي إنعقدت في شهر جويلية سنة 2001[1]، حيث تأسس وفق أسس ومبادئ وأهداف جديدة تعكس تطلعات القادة الأفارقة حسب رؤيتهم المستقبلية لشعوبهم وقارتهم، ويتكون ميثاقه التأسيسي من ديباجة وثلاثة وثلاثون مادة، ذات صلة مباشرة بالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية والأمنية.

الفرع الأول: أهداف ومبادئ الإتحاد وإطاره المؤسساتي

وردت الأهداف المرجوة من تأسيس الاتحاد الأفريقي ومبادئه التي يرتكز عليها، في الميثاق المؤسس له في المادتين الثالثة والرابعة، حيث صيغت بدقة ووضوح لتكون الأرضية المتفق عليها بين معظم القادة الأفارقة، سعيا منهم لتحقيق طموحات مستقبلية لشعوب أفريقيا وضمان إستمرارية الاتحاد كوعاء يمثل إرادة الأفارقة.

1- الأهداف المسطرة للإتحاد الأفريقي

تضمنت المادة الثانية من الميثاق المؤسس للإتحاد الأفريقى الأهداف العريضة المراد تحقيقها، التي أسس الاتحاد لأجلها ومن تلك الأهداف نذكر[2]:

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين البلدان والشعوب الأفريقية.
- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها وإستقلالها.
- التعجيل بتكامل القارة السياسي والإجتماعي والإقتصادي.
- تشجيع التعاون الدولي مع الأخد في الإعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهمية للقارة وشعوبها والدفاع عنها.
- تعزيز السلام والأمن والإستقرار في القارة.
- تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.
- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الراشد.
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، **"التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة"**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006)، ص 307.

[2] الاتحاد الأفريقي، **القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي**، المجلد 2158، ماي 2001، ص 09.

- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية.
- تنسيق وموائمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية، من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الإتحاد .
- التعجيل بتنمية القارة من خلال تعزيز البحث في كافة المجالات منها المجال العلمي والتكنولوجي.

تختلف بذلك الأهداف المذكورة عن تلك التي تضمنها ميثاق منظمة الوحدةالأفريقية، التي كانت على رأسها أولويات محاربة ما تبقى من الاستعمار، والعمل من خلال الأهداف الجديدة على إشراك شعوب أفريقيا في قيادة دولها، من خلال الديمقراطية والحكم الراشد والعمل على تنمية القارة وتكاملها، وغيرها من الأهداف التي لم تعد تتماشى مع المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة.

2- مبادئ الإتحاد الأفريقي

يعمل الإتحاد الأفريقى وفق مبادئ وردت في المادة الرابعة من القانون التأسيسي، وهي في مجملها لاتختلف مع المبادئ التي تضمنتها منظمات إقليمية أو دولية في تجارب أخرى وتتمثل في[1]:

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الإتحاد.
- إحترام الحدود القائمة عند نيل الإستقلال.
- مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الإتحاد.
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية.
- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.
- منع إستخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
- عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.
- حق الإتحاد التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر، في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.
- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن .
- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن .
- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد .

[1] نفس المرجع، ص 10.

- تعزيز المساواة بين الجنسين
- إحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.
- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية إقتصادية متوازنة.
- إحترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة، والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.
- إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

نلاحظ أن المبادئ التي قام عليها الإتحاد الأفريقي لا تختلف كثيرا عن المبادئ التي قامت عليها منظمة الوحدة الأفريقية، حيث مثلث مبادئ الإتحاد رؤية جديدة لقادة القارة حسب المتغيرات الإقليمية والدولية، خصوصا في مجال ترقية الممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرمة الحياة البشرية، وكذا سمو القانون في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأهم من ذلك ترقية العمل المشترك بين دول القارة، في إطار من الإحترام المتبادل لسيادات الدول الأعضاء وتوجهاتهم الداخلية.

3- الإطار المؤسساتي للإتحاد الأفريقي

حُددت الأجهزة المؤسساتية للإتحاد الأفريقي في المادة الخامسة من ميثاقه التأسيسي، في الفقرتين الأولى والثانية وهي محددة كالتالي:

- **مؤتمر الاتحاد (الجمعية)/Assembly of The Union**

يعتبر بمثابة الجهاز الأعلى للإتحاد يتكون من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول، يجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل في دورة عادية أو في دورات إستثنائية، بطلب من أحد الأعضاء بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، يترأسه رئيس دولة أو حكومة لمدة سنة واحدة عن طريق الانتخاب بعد المشاورات بين الدول الأعضاء[1]، أسندت له عدة مهام منها تحديد السياسات المشتركة للإتحاد، ومراقبة وتنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الإلتزام بها، البث في طلبات الحصول على عضوية الاتحاد وإعداد ميزانية الإتحاد والإشراف على جميع المسائل المالية، وكذا النظر في إنشاء أجهزة جديدة أو وكالات أو اللجان ومجموعات العمل، كما يقوم بمهام إتخاذ القرارات بشأن التدخل في أي دولة عضو في الاتحاد، أثناء توفر الظروف الخطيرة كالجرائم الإنسانية أو بناءا على طلب أحد الأعضاء لإستعادة الأمن والسلم[2].

---

[1] نفس المرجع، ص 11.

[2] مهند النداوي، **"الإتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات"**، الطبعة الأولى، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015)، ص 27.

- **المجلس التنفيذي/Executive council**

يتشكل المجلس التنفيدي أساسا من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو أي سلطات تُعينها حكومات تلك الدول، أسندت إليه مهام محددة على رأسها تنفيذ القرارات في المسائل المشتركة داخل الاتحاد، وقضايا التجارة الخارجية والطاقة والموارد الطبيعية والغذاء والزراعة، والموارد المائية والنقل والمواصلات والتكنولوجيا والصحة، يجتمع مرتين في السنة في دورتين عاديتين أو في دورات غير عادية بطلب من أحد الأعضاء بموافقة ثلثي الأعضاء[1]، ويتخد قراراته بالتوافق بين آراء الدول الأعضاء وإن لم يتحقق ذلك، فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في المسائل الموضوعية، أما المسائل الإجرائية فتتم بموافقة الأغلبية البسيطة.[2]

- **برلمان عموم أفريقيا/Pan-African Parliament**

يُعتبر برلمان عموم أفريقيا الهيئة الضامنة لمشاركة جميع شعوب دول القارة الأفريقية، في عملية تنمية وتطوير القارة في مختلف الجوانب، تضمنته المادة السابعة عشرة من القانون التأسيسي للإتحاد، ويتشكل من ممثلي الدول الأعضاء تمثيل متساوي (05 أعضاء لكل دولة ضمنهم إمرأة واحدة)، حيث من المرجح أن يتم التحول من التمثيل المتساوي إلى التمثيل النسبي حسب عدد سكان كل دولة عضو، وترتكز مهامه على عملية التنفيذ الفعال للسياسات المشتركة داخل الاتحاد، والدفع بأسس الحكم الراشد والشفافية داخل الدول الأعضاء، والعمل على تنوير شعوب أفريقيا بمسعى سياسات الاتحاد المشتركة، الرامية إلى إزدهار القارة ومجتمعاتها وإقتصادياتها لتدعيم الشعور والإنتماء المشترك بين شعوب القارة، ويحتوي برلمان عموم أفريقيا على عشرة لجان في شتى المجالات، منها الاقتصاد والبيئة والتجارة والجمارك والطاقة والتعليم والصحة[3].

- **محكمة العدل/Court of Justice**

تضمنت المادة الثامنة عشرة من الميثاق المؤسس للإتحاد إنشاء محكمة العدل الخاصة بالإتحاد، يحدد لاحقا هيكلها ومهامها والبروتوكول الذى تقوم عليه، وهو ما تم في شهر جويلية من عام 2003 بالعاصمة مابوتو بدولة موزمبيق أين تم الموافقة على البروتوكول المنشئ لها. بمطلع عام 2008 قرر الاتحاد دمج محكمة العدل التابعة له ضمن المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ليصبحا محكمة واحدة

---

[1] الاتحاد الأفريقي، القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، ص 13.

[2] مهند النداوى، مرجع سابق، ص 29.

[3] حمدي عبد الرحمان حسن، **"الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد فى أفريقيا"**، الطبعة الأولى (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص ص 29- 30.

تحت مسمى المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان (African Court of Justice and Human Rights)، يتم إنتخاب القضاة فيها حسب نص البروتوكول من طرف المجلس التنفيذي ويُعينون من طرف الجمعية العامة، ويمارسون نشاطهم وفق أسس العدالة والشفافية والنزاهة، بحيث لا يخضعون لأي شكل من أشكال الرقابة من طرف الأشخاص أو الهيئات[1].

- **اللجنة (المفوضية)/The commission**

تعتبر اللجنة عبارة عن الأمانة العامة للإتحاد حسب ما أشارت إليه المادة العشرون من القانون التأسيسي، تتكون من رئيس اللجنة ونائبه وأعضاء اللجنة وتلعب دور الإدارة المركزية للإتحاد الأفريقي، حيث تقوم بمهام الدفاع عن مصالحه وإعداد الخطط الإستراتيجية، وكذا الدراسات والتنسيق بين البرامج والسياسات العامة للإتحاد والمجموعات الإقتصادية، بالإضافة إلى تقديم تقارير سنوية عن أنشطة الإتحاد، كما لها دور في عملية تسوية النزاعات عبر إتخاد الإجراءات التي يفرضها المؤتمر والمجلس التنفيذى، منها مكافحة الجريمة الدولية والإرهاب[2].

- **لجنة الممثلين الدائمين/ Permanent Representatives Committee**

تتشكل لجنة الممثلين الدائمين من ممثلي ومفوضي الدول الأعضاء لدى الإتحاد الأفريقي، حسب المادة الحادية والعشرون من الميثاق المؤسس للإتحاد، تنحصر مهامها عموما في التحضير لدورات أعمال المجلس التنفيذي.

- **اللجان الفنية المختصة/ Specialized Technical Committee**

تتكون اللجان الفنية المختصة حسب المادة الرابعة عشرة من القانون التأسيسي للإتحاد، من سبعة لجان هي لجنة الاقتصاد الريفي ولجنة التجارة ولجنة الشؤون المالية والنقدية، ولجنة النقل والمواصلات ولجنة التجارة والجمارك ولجنة الصناعة ولجنة الطاقة والموارد الطبيعية، وتضم تلك اللجان وزراء وإطارات مسؤولة عن القطاع أو اللجنة المعنية[3].

---

[1] نفس المرجع، ص ص 30 -31.

[2] مهند النداوي، مرجع سابق، ص 37.

[3] جمال عبد الناصر مانع، ص 316.

- **المجلس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي/ Economic Social and Cultural Council**

يعتبر المجلس الإجتماعي والاقتصادي والثقافي هيئة إستشارية حسب المادة الثانية والعشرون من القانون التأسيسي للإتحاد، يضم في إطاره مجموعات مهنية وإجتماعية تابعة للدول الأعضاء تحدد مهامه وسلطاته وهيكله التنظيمي[1]، تم إعتماد النظام الأساسي للمجلس في شهر جويلية سنة 2004 بأديس أبابا، ومن مهامه إجراء الدراسات وتقديم التوصيات لأجهزة الإتحاد، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وغيرها[2].

- **المؤسسات المالية/Financial Institutions**

نصت المادة التاسعة عشرة من القانون التأسيسي للإتحاد على المؤسسات المالية التي يتضمنها الإتحاد الأفريقي وهي:

- المصرف المركزي الأفريقي African Central Bank
- صندوق النقد الأفريقي .African Monetary Fund
- المصرف الأفريقي للإستثمار .African Investment Bank

يهدف البنك المركزي الأفريقي إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء ،كما يمكن أن يخلق بمرور الوقت عملة أفريقية موحدة، وهي خطوة قد تفتح خطط التنمية الأفريقية المشتركة إن تمت، لأنها قد تؤدي إلى إلغاء الحواجز أمام حركة إنتقال الأفراد والبضائع بين الدول الأعضاء[3].

الفرع الثاني: مجلس السلم والأمن الأفريقي؛ آلية حل النزاعات وحفظ السلام والأمن

يعتبر مجلس السلم والأمن الأفريقي (African Peace and Security Council) أحد أجهزة الإتحاد الأفريقى المستحدثة سنة 2002، حسب ما نص عليه القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، الذي يُخول لمؤتمر الإتحاد إنشاء أية مؤسسات أخرى حسب ما تقتضيه الضرورة، حيث لعبت الأوضاع والتطورات داخل القارة من كثرة الصراعات الداخلية والبينية وإنتشار مسببات النزوع إلى العنف، دورا في إتخاذ القادة الأفارقة قرار إستحداث مجلس السلم والأمن، وهو ما أشارت له الفقرة الأولى من المادة الثانية من البروتوكول عن دوره الذي أسس لأجله، حيث إعتبر جهاز دائم فيما يتعلق بمنع الصراعات

---

[1] نفس المرجع ص 316.

[2] مهند النداوي، مرجع سابق، ص 39.

[3] حمدي عبد الرحمان حسن، **"الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا"**، مرجع سابق، ص ص 33-34.

وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الأفريقي[1]، بذلك يعتبر ترتيب نحو تحقيق الأمن الجماعي والإنذار المبكر ضد النزاعات داخل الاتحاد، بغية تحقيق الاستجابة الفعالة المناسبة أثناء النزاعات والأزمات داخل قارة أفريقيا. ووفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من البروتوكول المؤسس للمجلس، يتكون مجلس السلم والأمن الأفريقي من خمسة عشرة (15) عضوا يتم إنتخابهم بحقوق متساوية، عشرة (10) أعضاء منهم يتم انتخابهم لمدة سنتين، وخمسة (05) أعضاء يتم انتخابهم لمدة ثلاثة سنوات كإستمرارية لآداء المجلس لمهامة المنوطة به[2].

1- الأهداف من تأسيس المجلس

نصت المادة الثالثة من القانون التأسيسي لمجلس السلم والأمن الأفريقي بوضوح، حول الأهداف المرجوة من تأسيسه وتمحورت عموما حول[3]:

- العمل على تعزيز السلم والأمن في قارة أفريقيا لضمان، حماية حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الأفريقية، والعمل على خلق مسببات تحقيق التنمية بمختلف جوانبها.
- توقع ومنع الصراعات وتحمل المسؤولية في حالة إندلاعها، في تولي مهام استتباب الأمن وبناء السلام والتسوية النهائية لها.
- تدعيم نشاطات بناء السلام وإعادة التعمير لما بعد النزاعات للحيلولة دون تجددها.
- تنسيق الجهود القارية الساعيه لمكافحة الإرهاب الدولي بمختلف أنواعه وجوانبه.
- رسم إستراتيجية للدفاع المشترك داخل الاتحاد، حسب نصت عليه المادة الرابعة (04) من البروتوكول.
- العمل من أجل تشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذا إحترام حياة الأفراد والقانون الإنساني الدولي، بصفتها تصب في خانة الجهود الرامية لمنع مسببات النزاعات.

---

[1] محمد هيبة على أحطية، **"دور مجلس السلم والأمنى الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 03، 2011، ص 632.

[2] جمال عبد الناصر، مانع مرجع سابق، ص 317.

[3] **Le Protocole Relatif a La Creation du Conseil de Paix et de Securite de L'Unio Afrcaine**, Article N° 04, pp 04 – 05.

2- المبادئ التي يستند إليها المجلس

أُسس مجلس السلم والأمن الأفريقي على مبادئ محددة تضمنتها المادة الرابعة، من الميثاق المؤسس له بالاعتماد على ما تضمنته المواثيق الدولية، كميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948؛ وترتكز أساسا على[1]:

- التسوية السلمية للخلافات والنزاعات الداخلية والبينية داخل الاتحاد.
- الإستجابة في الأوقات المبكرة فى أوضاع الأزمات والنزاعات، للعمل دون تفاقمها وتطورها إلى حروب مباشرة.
- إحترام علو القانون وسيادته وإحترام حقوق وحريات الإنسان، وقداسة حياته وفق ما يقتضيه القانون الإنساني الدولي.
- الربط بين متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقتضيات أمن الشعوب والدول.
- اِحترام السيادة والوحدة الترابية للدول الأعضاء في الاتحاد.
- الالتزام بمبدأ عدم تدخل دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى عضو في الاتحاد.
- مبدأ التساوي المطلق بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
- مبدأ اِحترام الحدود المتوارثة بعد نيل الاستقلال.
- إحترام حق الوجود المستقل للدول الأعضاء .
- حق الاتحاد الأفريقي في التدخل في أي دولة عضو بقرار من المؤتمر، في حال تعلق الأمر بظروف خطيرة كجرائم الحرب والإبادة الجماعية ضد الإنسانية، وفق ما تنص عليه المادة الرابعة الفقرة الثامنة من الميثاق التأسيسي للإتحاد.
- كل دولة عضو في الإتحاد لها الحق في طلب التدخل من الإتحاد بغية إستعادة السلم والأمن، وفق ما تنص عليه المادة الرابعة الفقرة العاشرة من الميثاق التأسيسي الإتحاد.

3- الهيكل المؤسساتي للمجلس

تبلور الهيكل المؤسساتي لمجلس السلم والأمن الأفريقي من خلال قانونه التأسيسي عبر المواد11 و 12 و 13 والمادة 21، كما يخول للمجلس إنشاء هياكل فرعية له كلما رأى ضرورة لذلك، خصوصا اذا تعلق الأمر بتأدية مهامه في مجال الوساطة في النزاعات أو المصالحة بين أطراف النزاع، أو في مجال

[1] Ibid, p 05-06.

التحقيقات في حال تعلق الأمر بقضايا الإبادة وجرائم الحرب، وحتى في مجال الاستشارات والخبرات القانونية والعسكرية وغيرها ويتشكل من الأجهزة التالية:

- **هيئة الحكماء/ (Group of Llders)**

بغية تسيير جهود مجلس السلم والأمن الأفريقي ورئيس المفوضية ودعمها، تم إنشاء هيئة الحكماء التي تتكون من خمسة (05) شخصيات أفريقية تتمتع بقدر من الإحترام والتقدير، حسب الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من الميثاق المؤسس للمجلس، يعينون لفترة محددة بثلاثة سنوات من طرف المؤتمر، غير أن إختيارهم يكون من طرف رئيس مفوضية المجلس بالتشاور مع الدول الأعضاء، على أساس التمثيل النسبي حسب كل دولة؛ وتقوم بعدة أدوار منها[1]:

- تقديم الخدمات الإستشارية لمجلس السلم والأمن ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي، في جميع المسائل ذات الصلة بتعزيز وحماية وصون السلام والأمن والإستقرار في أفريقيا.
- إتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم مختلف الجهود المتعلقة بالسلام والأمن، خاصة تلك التي يبذلها رئيس المفوضية التي تحول دون إندلا ع الصراعات.
- النطق في القضايا المتعلقة بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

كما يمكن لهيئة الحكماء التصرف بناءا على طلب مجلس السلم والأمن أو رئيس اللجنة أو بمبادرة منها، وقد إجتمعت منذ تأسيسها في ديسمبر عام 2007 في العديد من الدورات، حول قضايا ذات العلاقة بالنزاعات وتسويتها.

- **النظام القاري للإنذار المبكر/ (Continental Early Warning System)**

تم إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر بموجب المادة الثانية عشرة من ميثاق المجلس، ودوره هو تسهيل عمليات مراقبة النزاعات ومنعها مثل ما نصت عليه المادة الثالثة الفقرة الثانية، والمادة الرابعة الفقرة الثانية والمادة السادسة الفقرة الثانية والمادة السابعة الفقرة الأولى[2]، ويتكون النظام القاري للإنذار المبكر من جهازين:

أ- **مركز المراقبة والرصد:** يقع ضمن دائرة إدارة وحل النزاعات التابعة للإتحاد، مهامه الأساسية هي جمع المعلومات والبيانات وتحليلها وفقا لسلم قياس مؤشرات الإنذار المبكر قبل إندلا ع النزاعات.

---

[1] Manuel du Conseil de Paix et de Sécurité de L'union Africaine, **"Guide des Procédures, Pratiques et Tradition du Conseil"**, Amani Africa Media and Research Services (AAMRS), 2020, P 87.
[2] Ibid, p 81.

ب- **وحدات المراقبة والرصد:** هي وحدات تابعة للآليات الإقليمية تكون في اتصال مباشر ودائم بما يسمى غرفة العمليات، تقوم بمهام جمع المعلومات والبيانات وإرسالها لتلك الغرفة، ويتكون هيكل النظام القاري من واحد وعشرون (21) عضو بالإضافة إلى رئيس الجهاز، نجد إثنان من الأعضاء من النواب وإثنان من السكرتارية وإثنان من المسجلين، وخمسة عشرة عضو من المحللين خمسة منهم محللون سياسيون يعملون كرؤساء لأفرع النظام في أقاليم القارة الخمسة.

- **القوة الأفريقية الجاهزة/ (African Prepositioned Force)**

تعتبر القوة الأفريقية الجاهزة الآلية الضرورية التي تمكن المجلس من أداء مهامه، في حفظ السلام والأمن وفض النزاعات حسب ما نصت عليه المادة الثالثة عشرة من ميثاق المجلس، وهي تتكون من أفراد مدنيين وعسكريين تابعين للدول الأعضاء في الاتحاد، تكون على أهبة الاستعداد للإنتشار السريع لمنع الصراعات الداخلية والبينية والحيلولة دون تفاقمها أثناء وقوعها، زيادة على تصديها وردعها للعدوان الخارجي عن القارة لتفادي تدويل الصراعات الأفريقية، بالإضافة إلى المشاركة في بعثات حفظ السلم والأمن التي يقررها مجلس السلم والأمن أو التدخل الذي يجيزه المؤتمر[1]، وبغية وضع القوة الأفريقية قيد التشغيل وتنفيذ أحكام بروتوكول المجلس، اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إطار سياسي لتوجيه تلك القوة من ضمنها لجنة الأركان، حيث يوفر ذلك الإطار المبادئ التوجيهية بشأن التنظيم والقوة والتكوين والتدريب والقيادة والسيطرة، وطرق التمويل والسيناريوهات والمؤسسات التشغيلية لعناصر التخطيط القاري والإقليمي[2]، بذلك كان للقوة الأفريقية دورا فعالا في العديد من النزاعات وعمليات حفظ السلام في القارة خصوصا في العديد من دول غرب أفريقيا.

- **صندوق السلام/(Peace Fund)**

تم إنشاء صندوق السلام حسب المادة الحادية والعشرون من بروتوكول المجلس، بهدف ضمان التمويل الذي يعتبر جانب ذو أهمية لضمان سير عمل المجلس وإستقلاليته المالية، تفاديا لضغوط قد تصدر من الممولين الرئيسيين، حيث تعتبر الموارد المالية ضرورية لتدعيم مهام حفظ السلام والأمن وحل النزاعات داخل الاتحاد، وتأتي الإعتمادات المالية للمجلس من الإسهامات الطوعية للدول الأعضاء، وكذا إسهامات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتبرعات من داخل القارة أو من خارجها، ويضم صندوق

[1] مهند النداوي، مرجع سابق، ص 55.

[2] Manuel du Conseil de Paix et de Sécurité de L'Union African, Op. Cit., p 93.

السلام صندوق إئتماني متجدد؛ يتم تحديد المبالغ اللازمة له من طرف أجهزة توجيه السياسات ذات الصلة للإتحاد بناءا على توصيات المجلس[1].

4- دور الإتحاد الأفريقى فى حل النزاعات – نموذج مالي–

إندلع الصراع في مالي سنة 2012 بعد التمرد الذي قادته الحركة الوطنية لتحرير أزواد، من خلال شنها هجوم خاطف على ثكنات قوات الأمن والجيش المالي في مدن الشمال تبعه تمرد عسكري أطاح بالرئيس المالي، بعد إشتداد الصراع وزحف الحركة الوطنية لتحرير أزواد نحو العاصمة باماكو لم يبقى القادة الأفارقة مكتوفي الأيدي إزاء ذلك، حيث كانت ردة فعل الاتحاد الأفريقي سريعة بإتخاذه إجراءات ردعية ضد الانقلابيين العسكريين، وتعليق عضوية مالي في مؤسسات الاتحاد الأفريقي وتشديد قادة دول الإتحاد على إحترام الوحدة الترابية لدولة مالي، في ظل سعي الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى الإنفصال بأقاليم الشمال وتشكيل دولة أزواد المستقلة.

حَث الإتحاد بعد ذلك أطراف الصراع في مالي على الدخول في مفاوضات جدية، لإيجاد حل سلمي للأزمة والتخلي عن مطالب الإنفصال، كما طالب من الحركة الوطنية لتحرير أزواد بضرورة فك إرتباطها بمختلف الجماعات الإرهابية المسلحة، التي تدعمت بها في زحفها المسلح إتجاه العاصمة باماكو، والعمل على تبني مطالب سياسية واضحة لتمكين الحكومة المالية من التعامل مع تلك المطالب، بهدف إيجاد أرضية تفاهم داخلية تسمح بإجراء إنتخابات في أقرب الآجال، من أجل إعادة المؤسسات الدستورية للدولة، لتتمكن هذه الأخيرة من إعادة بسط سلطتها وشرعيتها على كامل أراضي الدولة.

إقترح الاتحاد بذلك خارطة طريق ذات إتجاهين للخروج من الأزمة، تمحور الأول حول الخيار العسكري لمواجهة التنظيمات الإرهابية المسلحة من تنظيم القاعدة وجماعة التوحيد والجهاد وغيرهم، الإتجاه الثاني تمحور حول الحل الدبلوماسي للأزمة بين الطوارق والحكومة المالية، حيث سعت القمة العشرين للإتحاد التي إنعقدت في جانفي 2013 بأديس أبابا؛ حول عملية جمع الدعم الدولي لمالي تحت القيادة الأفريقية — أفيسما–، من خلال تعبئة الموارد والجهود لإعادة بعث الجيش المالي وقوات الأمن والشرطة، صدر بعد ذلك بناءا على طلب الاتحاد الأفريقي قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 القاضي إلى إنشاء بعثة الأفيسما لدعم دولة مالي[2].

---

[1] Ibid, p 26.

[2] مهاري تادلي مارو، "**بعثة الدعم لمالي... التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً**"، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 04 مارس 2013.

تشكلت القوات الأفريقية لبعثة أفيسما بتعداد وصل الى 8000 آلاف جندي، بالإضافة إلى 280 عنصر من القوات الجوية وأربعة فرق للدعم اللوجستي وطائرات الإستطلاع، كما تم جمع ما مقداره 455 مليون دولار بالإضافة إلى مساعدات من الدعم اللوجستي بالأسلحة والتدريب والوقود وغيرها، كانت حصيلة الدول الأفريقية منها 23 مليون دولار مقسمة بين إثيوبيا ونيجيريا وغانا[1]، في أواخر شهر أفريل سنة 2013 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2100، الذي تم تحويل بموجبه بعثة الأفيسما إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار فى مالى، انحصرت مهمتها في تنفيذ مهام ذات الصلة بضمان الأمن والإستقرار والحماية للمواطنين وتدعيم قنوات الحوار والمصالحة، لإعادة بعث دولة مالي وبسط سلطتها ونفوذها لإسترجاع الأمن والاستقرار، كما رحب القرار بالمجهودات التي قام بها مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي، الذي شكل فريق الدعم والمتابعة المعني بحالة مالي، بالإشتراك مع الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وهي كلها جهود أدت إلى التوصل إلى اتفاق سلام بين الطوارق والحكومة المالية، والتصدي لزحف الجماعات الإرهابية المسلحة في الشمال، كما تم وضع إستراتيجية طويلة المدى تحت اشراف المينوسما، لتثبيت أواصر السلام والأمن والتقارب في الرؤى السياسية لإنهاء مسببات الصراع.

الفرع الثالث: آليات الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

نظرا لاتساع دائرة تواجد التنظيمات الإرهابية فى أفريقيا وتحركها ضمن إطار جغرافي شاسع، في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتصاعد نشاطات الجريمة العابرة للحدود، أدرك القادة الأفارقة في إطار الاتحاد الأفريقي مدى خطر الظاهرتين، لذلك عمد الاتحاد إلى خلق آليات متعددة لمكافحة الإرهاب ومختلف الأنشطة الإجرامية، محاولة لوضع حد لها بالتنسيق مع مختلف الأطراف والشركاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

1- آليات الإتحاد لمكافحة ظاهرة الإرهاب

لمواجهة ظاهرة الإرهاب في أفريقيا تطلب الأمر من القادة الأفارقة خلق مجموعة من الأطر القانونية، سواء في التشريعات الداخلية للدول الأعضاء أو على مستوى مؤسسات الإتحاد الأفريقي، كما تطلب الأمر أيضا خلق أطر مؤسساتية تنحصر مهامها في محاربة الجماعات الإرهابية المنتشرة داخل القارة.

[1] نفس المرجع.

أ) الأطر القانونية لمكافحة ظاهرة الإرهاب داخل القارة

كانت أول إستجابة أفريقية مشتركة لمنع ظاهرة الإرهاب ومكافحتها، من خلال القرار الذي تبنته منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1992 في داكار بالسنغال في جلستها العادية الثامنة والعشرون، حيث كان مضمون القرار هو العمل على الرفع من مداخل التعاون والتنسيق بين الدول الأفريقية، بشأن محاربة ظاهرة التطرف والإرهاب، وقد أكدت على ذلك في جلستها العادية الثلاثون المنعقدة بتونس في جوان 1994، من خلال إعلانها عن قواعد السلوك للعلاقات الأفريقية البينية، أين أكدت المنظمة على رفضها القاطع لكل أشكال التطرف والإرهاب، وإعتباره بمثابة أعمال إجرامية من الضروري تعزيز التعاون من أجل محاربتها والحد منها[1]، تبعها بعد ذلك عدة أطر قانونية سواءا عبر منظمة الوحدة الأفريقية أو الإتحاد الأفريقي؛ نذكر منها:

- **اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب**

تعتبر هذه الإتفاقية مرجع أساسي يعكس الإرادة المشتركة للأفارقة للوقوف في وجه ظاهرة التطرف والإرهاب عبر القارة، حيث تم الإعلان عنها وتبنيها في منتصف شهر جويلية سنة 2009 بالجزائر، ودخلت إطار التنفيذ مطلع ديسمبر سنة 2002، تم من خلالها توضيح معنى ظاهرة الإرهاب وأخطارها وسبل مكافحتها عبر التعاون المشترك بين دول القارة، وتم من خلال ذلك تحديد آليات مكافحة الإرهاب عبر القارة، المتمثلة في مجلس السلم والأمن الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمركز الأفريقي للبحوث والدراسات المتعلقة بالإرهاب[2].

نصت الإتفاقية في مضمونها على التفريق بين العمل الإرهابي والكفاح المسلح لاسترجاع السيادة والاستقلال، بإعتبار هذا الأخير عملا مشروعا وحق من حقوق الشعوب المستعمرة لإسترجاع كرامتها، كما نصت على ضرورة تبني الدول الأعضاء في المنظمة تعهدات والتزامات بتبني أطر قانونية تمنع أي أعمال متعلقة بالإرهاب أو مصادر تمويله، وكذا إستغلال جل الوسائل المتاحة بهدف المراقبة والتعقب، للقبض على المتورطين في الأعمال الإرهابية وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة.

---

[1] محمود زكريا محمود إبراهيم، "**مكافحة الإرهاب العابر للحدود في أفريقيا: دراسة في مبادرات الإستجابة الأفريقية المشتركة**"، مركز فاروس للإستشارات والدراسات الإستراتيجية، 05 ماي 2021. **متوفر على**: https://pharostudies.com/?p=6750

[2] نفس المرجع.

- **بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب**

تم إصدار هذا البروتوكول في 08 جويلية 2004 في الجلسة العادية الثانية للاتحاد الأفريقي المنعقدة بمابوتو عاصمة موزمبيق، حيث تضمن مجموعة من الالتزامات التي يجب أن تتقيد بها الدول الأعضاء، التي وقعت على إتفاقية المنظمة لمنع ومكافحة الإرهاب[1]، على رأسها توحيد وتنسيق الجهود القارية لمنع ومكافحة الإرهاب بجميع جوانبه وأشكاله، والإلتزام بتنفيذ مختلف المواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة بظاهرة الإرهاب، وقد نصت المادة الثالثة من البروتوكول بالتفصيل في الفقرة الأولى، بالتدابير التي يجب أن تتقيد بها كل دولة عضو مع ضرورة تبني البروتوكول في تشريعاتها الداخلية، وهو ما تم من طرف الجزائر من خلال تبنيها للبروتوكول في المرسوم الرئاسي رقم 07 – 181 المؤرخ في 06 جوان سنة 2007 في العدد 39 من جريدتها الرسمية، كما كانت من الأعضاء الذين ينفذون مختلف التدابير المتعلقة بمحاربة ظاهرة الإرهاب، بكل جدية وصرامة سواءا في الداخل أو الخارج.

- **خطة العمل القارية المنبثقة عن المجلس رفيع المستوى المتعلق بمنع ومكافحة الإرهاب – ميثاق الجزائر–**

إنعقد المجلس رفيع المستوى المتعلق بمنع ومكافحة الإرهاب بالجزائر في سبتمبر 2002، حضره مسؤولين رفيعي المستوى من الإتحاد الأفريقي لمناقشة المسائل المتعلقة بظاهرة الإرهاب ومكافحتها، حيث تمخض عنه ما عرف بميثاق الجزائر وضعت في إطاره مجموعة من الإلتزامات على عاتق دول الإتحاد، في شكل محاور رئيسية تشمل مجالات الشرطة والتشريع وتأمين الحدود وعملية تبادل المعلومات، زيادة عن التنسيق على المستويات الثلاثة الإقليمية والقارية والدولية[2]، كما تمخض عن المجلس هيكل جديد هو المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب كجزء من خطة العمل.

- **القانون الأفريقي النموذجي الشامل لمكافحة الإرهاب**

يُعتبر أحد أهم الأُطر القانونية المعنية بمكافحة الإرهاب في الاتحاد الأفريقي، صدر في شهر جويلية 2011 في الجلسة العادية السابعة عشرة للإتحاد الأفريقي، جاء كإطار كامل لمكافحة الإرهاب بُغية تمكين الدول الأفريقية من تطبيق البنود والتدابير الإقليمية والدولية الخاصة بذلك، حيث ضم سبعة أجزاء تضمنت التعريف بالظاهرة الإرهابية، والمخالفات والعقوبات المتصلة والمرتبطة بالأعمال الإرهابية، والإجراءات الخاصة بمنع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتدابير المتصلة بالتقارير والأوامر والمراقبة،

---

[1] محمود زكريا، **"مكافحة الإرهاب في أفريقيا دراسة في الأطر القانونية والمؤسساتية"**، مركز فاروس للإستشارات الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، **متوفر على**: https://pharostudies.com/?p=3384

[2] نفس المرجع.

بالإضافة إلى الولاية القضائية ومحاكمة الكيانات الإرهابية والتحقيقات والقبض على المتورطين وتبادل المعلومات، وكذا أوامر التجميد وإعلانات المصادرة بناءا على الإدانة، وآليات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، كما تم إنشاء الوحدة المخابراتية المالية كجهاز مركزي وطني، مخول له إستقبال وطلب وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بجرائم الإرهاب المختلفة وتمويلها، وكذا الإجراءات المتعلقة بأنظمة تقارير المراقبة وغيرها، من مسائل مشاركة المعلومات وتسليم المجرمين والمساعدات القانونية في المسائل الجنائية[1].

ب) الأطر المؤسساتية لمكافحة ظاهرة الإرهاب

ظهرت الحاجة الملحة لضرورة وجود أطر مؤسساتية تُعنى بمكافحة ظاهرة الإرهاب في قارة أفريقيا، خصوصا بعد ما تم خلق أطر قانونية ونظرية وضحت مضمون ومفهوم الإرهاب، وكذا تحديد طبيعة الأفعال الإجرامية المرتكبة التي تندرج ضمن خانة الإرهابية، بذلك عمد القادة الأفارقة إلى توكيل مهام مكافحة الإرهاب إلى بعض مؤسسات الإتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى خلق مؤسسات أخرى كجانب أكاديمي تعنى بالأبحاث والدراسات حول الظاهرة.

- **مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي**

يعتبر من أهم المؤسسات التي تعنى بمكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف في أفريقيا، حيث نصت المادة الرابعة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، على دور مجلس السلم والأمن الأفريقي فى تنسيق وتوحيد الجهود القارية الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، من خلال وضع نظم عملية لجمع المعلومات وتسهيل تبادلها بين الدول الأعضاء، مع تقديم تقارير سنوية حول وضع الإرهاب في القارة، وكذلك تقديم التوصيات بشأن تنفيذ خطط عمل وبرامج الإتحاد، إلى جانب جمع التقارير المقدمة من طرف الدول الأعضاء، وإنشاء شبكة معلومات محورية وطنية وإقليمية وقارية ودولية، تسهل من عملية تتبع الإرهابيين وإفشال مخططاتهم[2].

---

[1] نفس المرجع.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته**، المادة الرابعة، العدد 39، 13 جوان 2007، ص 17.

- **مفوضية الاتحاد الأفريقي**

تعتبر المؤسسة الأخرى للإتحاد التي تُعنى بمكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف، من خلال مفوض السلم والأمن وقسم السلم والأمن التابعين لها[1]، كما أقرت المادة العاشرة الفقرة الرابعة من بروتوكول مجلس الأمن والسلم؛ أن المفوض هو المكلف بمهام السلم والأمن كما يكون مسؤولا عن متابعة المسائل المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته، كما يتولى مهام توفير المساعدة القانونية حول مسائل الإرهاب ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس السلم والأمن، وتقديم التوصيات حول برامج الإتحاد لمنع الإرهاب ومكافحته، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة معلومات حول المسائل المتعلقة بالإرهاب، والحفاظ على قنوات الاتصال مع مختلف المنظمات والوحدات الإقليمية والقارية والدولية، وتقديم المشورة والتوصيات للدول الأعضاء في الإتحاد حول مسائل الإرهاب ومكافحته[2].

- **المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب**

ظهر إلى الوجود المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (African Center For Rent and Research on Terrorism -ACSR) في أكتوبر 2004 بالجزائر، في إطار الاجتماع الحكومي رفيع المستوى حول مكافحة ظاهرة الإرهاب في أفريقيا، وهو يعتبر جزء من إدارة السلم والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي، ويلعب دور مهم في توجيه الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وتنفيذ إتفاقية مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الأفريقي[3].

أُسندت للمركز مهام تقديم الإستشارات للأجهزة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب في مسائل التطرف والإرهاب، وتشجيع الدول الأعضاء على التقيد وتنفيذ المواثيق الداخلية والقارية والدولية المرتبطة بمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم في مجال المشورة والدعم الفني واللوجيستي، وتشجيع التعاون فيما بينهم للقضاء على الظاهرة عبر الحدود المشتركة، كما يقوم بمهمته الرئيسية المتمثلة في إعداد وتقديم البحوث والدراسات حول الإرهاب ومكافحته، وتطوير الإستراتيجيات وتقديم توصيات للقضاء على الظاهرة، كما يعمل على إنشاء قاعدة بيانية لجمع المعلومات وتبادلها وتحليلها حول الإرهاب،

---

[1] محمود زكرياء، **"مكافحة الإرهاب في أفريقيا: دراسة في الأطر القانونية والمؤسساتية"**، مرجع سابق.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بروتوكول منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، مرجع سابق، ص 18.

[3] أحمد مختار، **"الإرهاب وتغير المناخ في أفريقيا والعالم العربي"**، رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، مفوضية الاتحاد الأفريقي، **متوفر على**: https://www.assecaa.org/images/workpapers/Retreat/Arabic/Terrorism-and-climate-

والعناصر الإرهابية وتهديداتهم مما يسمح بالإنذار المبكر قبل وقوعها، وهو ما أدى إلى تأسيس إطار تعاوني بين المركز والنظام القاري للإنذار المبكر من أجل مجابهة خطر الإرهاب ومكافحته[1].

2- آليات الاتحاد الأفريقي لمكافحة الجريمة المنظمة:

أدرك القادة الأفارقة مدى خطورة ظاهرة الجريمة المنظمة على أمن القارة ومجتمعاتها، نظرا لارتباطها ببؤر التوتر والصراعات الداخلية والبيئية وكذا بالإرهاب ونشاطاته المختلفة، بذلك عمد هؤلاء القادة إلى وضع أطر قانونية تمكنهم من التصدي ومجابهة تلك الظاهرة.

- **إعلان داكار المنبثق عن المؤتمر الإقليمي لأفريقيا – جويلية 1997 لمكافحة الجريمة عبر الوطنية –**

إنبثق إعلان داكار عن المؤتمر الإقليمي لإفريقيا المنعقد بداكار عاصمة السنغال في 21 جويلية 1997، الذي أقر خلاله القادة الأفارقة ضرورة التقيد بإعلان نابولي المنعقد بإيطاليا في 21 نوفمبر 1994، وكذا خطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اللذاين إعتمدهما المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية[2]، بهدف مكافحة الجريمة المنظمة عبر أقاليم القارة وحث مختلف الدول الأفريقية؛ على تبني تلك الاتفاقيات والتوصيات في تشريعاتها ونظمها الداخلية، حيث نصت المادة الخامسة من الإعلان عن ضرورة وضع تعهدات وتجسيدها على أرض الواقع، للحد من إنتشار نشاطات الجريمة المنظمة والفساد من خلال مراعاة عدة إجراءات منها[3]:

- العمل على تطوير وتدعيم المؤسسات الوطنية على رأسها المؤسسات القضائية، من خلال خلق آليات لتسهيل ممارسة نشاطاتها والاتصال والتنسيق فيما بينها على المستوى الداخلي.
- العمل دون هوادة على خلق آليات وأطر قانونية وعملياتية لسد الفراغ القانوني في هذا الجانب.
- وضع القوانين واللوائح قيد التطوير والتحديث في مجال إجراءات التشريع أو التنفيذ، بغية تحقيق فاعلية قصوى لتتماشى المنظومة القانونية مع تطور أشكال الجريمة المنظمة وصور الفساد.

---

[1] نفس المرجع.

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، **"التعاون الدولي في مكافحة الجريمة عبر الوطنية، تنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: مسألة وضع إتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصكوك دولية أخرى"**، الأمم المتحد، 01 أفريل 1998، ص 03.

[3] Déclaration de Dakar, "**La Prévention et La Répression de la Criminalité Transnationale Organisée et de La Corruption**", Nations Unies, N° E/CN.15/1998/6/Add.

- العمل على تدريب وتكوين القوات العاملة في مختلف القطاعات الأمنية، والموظفين المختصين في المؤسسات القضائية، لضمان التعامل الفعال مع قضايا الفساد والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

حَث الإعلان في مجمله على تكثيف التعاون الوطني والإقليمي والقاري والدولي، ضد مختلف مظاهر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على رأسها غسيل الأموال، باعتباره حجر الزاوية في تطوير النشاطات الإجرامية الوطنية والعابرة للحدود الوطنية.

- **إتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته**

تم اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في 11 جويلية 2003، في الدورة العادية الثانية للمؤتمر المنعقدة في مابوتو بموزمبيق، ودخلت حيز التنفيذ في 05 أوت 2006 بمصادقة 38 دولة عليها، وتعتبر آلية لمنع الفساد ومحاربته في عموم القارة بإعتباره من عوائق التنمية؛ وتهدف الاتفاقية إلى[1]:

- تشجيع الدول الأعضاء في الإتحاد للقيام بخلق الآليات اللازمة لمنع الفساد وضبطه، والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة به في القطاعين العام والخاص.
- العمل على تعزيز التعاون بين الدول لضمان فاعلية التدابير الخاصة بمنع الفساد، والجرائم ذات الصلة به عبر القارة.
- تنسيق التشريعات والسياسات بين الدول الأعضاء، بغرض منع الفساد وضبطه والمعاقبة عليه في القارة.
- تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العمل على توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على الجرائم التي تنطبق عليها الاتفاقية في فقرتها الأولى، وتنحصر تحديدا في الارتشاء من خلال المطالبة بالرشوة والاستجابة لها، اختلاس الممتلكات العمومية وقضايا الفساد في القطاع الخاص، إستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع، إخفاء العائدات الناتجة عن الجرائم المذكورة أعلاه، المساهمة والوساطة والتحريض والمشاركة في الأفعال الإجرامية ولو كان ذلك بعد ارتكاب

[1] ميشال زيراري، **"اتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"**، ترانسبرانسي المغرب، نوفمبر 2018، ص09.

الجرائم المذكورة أعلاه، كما نصت المادة السادسة على تجريم عملية غسيل عائدات الفساد لإخفاء مصدرها، كما حرمت المادة الثامنة الإثراء غير المشروع وفقا لما عرفته المادة الأولى من الاتفاقية[1].

- **إستراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتداولها والإتجار بها بشكل غير مشروع**

ترتكز إستراتيجية الإتحاد الأفريقي لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفق المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد، وكذا القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في هذا الجانب، بالإضافة إلى التقيد بإعلان باماكو بشأن موقف القادة الأفارقة المشترك، بخصوص إنتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والإتجار بها بطريقة غير مشروعة[2]، وقد تبنى القادة الأفارقة هذه الإستراتيجية نظرا للقلق الذي ساورهم إزاء انتشار مختلف أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمتاجرة بها على أوسع نطاق خصوصا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، باعتباره جزء من ظاهرة عالمية لها صلة وثيقة بالإرهاب، ومختلف مظاهر العنف المسلح في أفريقيا ومظاهر الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وانتشار الفساد وما يقربه من السلوكيات الإجرامية.

صدر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي قرار إنشاء اللجنة التوجيهية المخصصة، لمناطق الاتحاد الأفريقي المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لتعزيز قدرة وتنسيق جهود الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات الإقليمية، وتنفيذ برامجهم وتعزيز التعاون والتآزر عبر المناطق في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها[3]، وتهدف الإستراتيجية التي تبناها القادة الأفارقة عموما إلى:

– تعزيز ثقافة السلام عبر التثقيف والتوعية حول خطر إنتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بشكل غير مشروع .

– المعالجة الشاملة لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها، من خلال تعميم المراقبة باعتبارها قضية شاملة متعددة الأبعاد، في تحقيق السلام والأمن والتنمية والاستقرار في القارة.

– تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد ومختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية، على تنفيذ تدابير مكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بشكل غير مشروع.

---

[1] نفس المرجع.

[2] **African Union Strategy on the Control of Illicit Proliferation Circulation and Trafficking of Small Arms and Light Weapons**, African Union. **Available at**: https://www.peaceau.org/uploads/av-strategy-en.pdf.

[3] Ibid.

– تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

– تعزيز التعاون الدولي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على المستوى الوطني والإقليمي والقاري .

- **خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات 2013 – 2017**

إنبثقت خطة الإتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات عبر القارة للفترة ما بين 2013 – 2017، عن الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات، وقد أتت هذه الخطة كإستمرارية لخطة الاتحاد لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة للفترة ما بين 2007 – 2012، التي سعت إلى رفع القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد على رصد ومتابعة وتعزيز وتنسيق الجهود، والتقدم على الصعيد القاري نحو مكافحة المخدرات وظاهرة الجريمة المنظمة بشكل عام، بذلك جاءت خطة عمل 2013– 2017 الخطة المنقحة الرابعة للاتحاد كإستجابة للتحديات المقترنة بمكافحة المخدرات، مُسترشدا في ذلك بالاتفاقيات الدولية الثلاثة لمكافحة المخدرات، والإعلانات الصادرة سابقا عن الدورات الأربع لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات، مع مراعاة مبدأ المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد[1]، وقد وضع القادة الأفارقة أربعة مجالات ذات أولوية أملا في بلوغها من خلال الخطة:

– تعزيز عمليات الإدارة والإشراف ورفع التقارير وتقييم خطة عمل الاتحاد، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية.

– رفع مستوى الخدمات القائمة لمواجهة الآثار السلبية الصحية والإجتماعية، المترتبة عن تعاطي المخدرات في دول الإتحاد.

– التصدي للإتجار بالمخدرات والتحديات ذات الصلة التي تؤثر على الأمن البشري، من قبل الإتحاد ومختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية، للحد من عمليات الاتجار والإمداد وفقا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

[1] **خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2013 – 2017)**، الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا – إثيوبيا – **متوفر على**:
https://au.int/sites/default/Files/documents/41157-doc-AUPA-on-DC - 2013 - 2017 - ˙ - Arabic.pdf

- تعزيز القدرات في مجال البحث وجمع البيانات لإستجابة المؤسسات بفعالية اتجاه الإتجار غير المشروع بالمخدرات، ومن جانب آخر تسهيل عمليات التداول المشروع للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية للإستعمال الطبي والعلمي[1].

بغية الحد من ظاهرة انتشار المخدرات ومواصلة مكافحتها، أقر الاتحاد خطة عمل أخرى لضمان استمرارية الجهود للفترة ما بين 2019 – 2023، بأولويات مكملة للخطة السابقة، حيث تتمحور حول العمل على الرفع من تدابير خفض الطلب على المخدرات والتركيز على الوقاية منها، تشديد الإجراءات في مجال التزود وإستخدام المواد المخدرة لأغراض طبية، العمل على مكافحة العوامل المساعدة على التعاطي والإتجار بالمخدرات، الرفع من تدابير إصلاح العدالة الجنائية والتعاون القضائى في مجال مكافحة المخدرات، العمل على تكثيف الرقابة على وسائل التواصل الحديثة التي تعتبر من الوسائل المستخدمة في المتاجرة بها، تدعيم سبل التنمية البديلة لكسب العيش والرفع من التعليم والتدريب المهني، تكثيف سبل التعاون الدولي المشترك بغية الحصول على الدعم الفني والمالي لمكافحة الظاهرة، الإدارة الإقليمية لخطة العمل لمكافحة المخدرات لتحقيق نتائج ذات فعالية.

[1] نفس المرجع.

المبحث الثالث

الإستراتيجيات الدولية

- **المطلب الأول:** إستراتيجية الإتحاد الأوروبي (UE)
- **المطلب الثاني:** إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية (USA)
- **المطلب الثالث:** إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة (ONU)

يهتم هذا الجزء من الدراسة بالإستراتيجيات الدولية إتجاه التهديدات الجديدة في منطقة شمال غرب أفريقيا، حيث حصرناها وفقا لما تتطلبه الدراسة في هذا الجانب في الإتحاد الأوروبي، كفاعل رئيسي شمال المتوسط مع غلبة الدور الفرنسي على الإستراتيجية الأوروبية لتاريخها الإستعماري في المنطقة، إلى جانب الإستراتيجية الأمريكية المرتبطة بتواجدها في المنطقة بدعوى حربها الكونية على الإرهاب، من خلال إنتشارها العسكري عبر قواعدها العسكرية وشراكاتها الأمنية مع دول المنطقة، بالإضافة إلى إستراتيجية الأمم المتحدة حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الأفريقية على وجه العموم والمنطقة قيد الدراسة على وجه الخصوص.

المطلب الأول: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي

نظرا للمتغيرات الجيوسياسية التي تعيشها منطقة غرب أفريقيا منذ بداية الألفية، من إنتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف ومختلف أنشطة الجريمة المنظمة، أدرك قادة الاتحاد الأوروبي حجم ما قد يلحقهم جراء ذلك، خصوصا بعد ما أصبحت أوروبا ملاذا آمنا للفارين من جحيم ما تعيشه دول جنوب المتوسط، قوافل من النازحين تحمل ضمنها إرهابيين ومتطرفين وتُجار ومدمني مخدرات، ذلك ما أدى بهم لأمر إلى التحرك على مستوى الإتحاد ومؤسساته لصياغة رؤية موحدة واستراتيجية جامعة، لمواجهة تلك التهديدات بإعتبارها خطر داهم لأمنهم واستقرارهم في الضفة الشمالية من المتوسط.

الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي وتهديدات شمال أفريقيا

إتجهت الدول الأوروبية منذ بداية موجة استقلال دول شمال أفريقيا نحو إقامة علاقات متعددة الجوانب مع هذه الأخيرة، فبعد أن كانت علاقات إستغلالية سائدة إبان الإستعمار، تحولت إلى علاقات تعاونية وشراكات ثنائية ومتعددة الأطراف بعد الإستقلال، والغاية من العلاقات التعاونية لدى الطرف الأوروبي هي ضمان مصالحه الحيوية في المنطقة، بل تعدت تلك العلاقات إلى عمليات تقديم مساعدات مختلفة وإمتيازات متعددة، حظت من خلالها الدول الأوروبية بعقود إستغلال لمختلف الثروات التي تزخر بها دول شمال أفريقيا وغربها، مع نهاية الحرب الباردة وبزوغ معالم النظام الدولي الجديد أحادي القطبية، إتجه الإتحاد الأوروبي إلى تبني إستراتيجية جديدة غير تلك القائمة على المساعدات المالية والامتيازات وغيرها، بل إستراتيجية ترتكز على علاقات الشراكة (Partnership) بين دول شمال المتوسط ودول جنوبه، قائمة على سياسات مشتركة إختلفت فيها الأهداف بين الطرفين، تمحورت أهداف الطرف الأوروبي حول حماية مصالحه في المنطقة، وضمان أمن القارة الأوروبية من التهديدات المتأتية من الضفة الجنوبية للمتوسط، بينما تمحورت أهداف دول جنوب المتوسط حول التنمية بمختلف جوانبها، فكانت

بذلك مبادرة 5+5 (5+5 Initiative)، ثم الشراكة الأورومتوسطية (Euro-Mediterranean Partnership) وصولا إلى الإتحاد من أجل المتوسط (Union For the Mediterranean).

تنطلق الرؤية الجوهرية للإتحاد الأوروبي التي تم من خلالها بناء إستراتيجيته أمنية إتجاه تهديدات الساحل وغرب أفريقيا، من البحث في المسببات العميقة التي أدت إلى ظهور وتصاعد ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، كما تجزم تلك الرؤية على أن مواجهة الدول الأوروبية لتهديد الظاهرتين، يتطلب معالجة الاختلالات الهيكلية داخل الأنظمة السياسية الأفريقية، التي تعاني من ضعف البناء السياسي والاجتماعي وسوء إدارة العملية السياسية، ما نتج عنه تهميش دور المعارضة وكثرة الانقلابات العسكرية والاستبداد بالحكم والإنفراد الشخصي بإدارة دواليب السلطة، بذلك تم تحديد أربعة مشاكل هيكلية يجب معالجتها ضمن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي، لمعالجة التهديدات الأمنية القادمة من شمال أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتتمحور حول:

- **مشاكل الحكم والتنمية وحل النزاعات**

تبلورت مشاكل الحكم والتنمية في منطقة شمال غرب أفريقيا وشريط الساحل الإفريقي من شِسَعْ مساحات دولها، نظرا للصعوبات التي واجهتها في توفير الحماية والمساعدة، وانعدام مختلف التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية المحلية وتوفير الخدمات العامة على رأسها التعليم والصحة وسيطرة نظام المركزية القصوى، أدى ذلك إلى بروز التوزيع غير العادل للدخل وعائدات الثروات بين فئات المجتمع من جهة وبين المناطق من جهة أخرى، كل تلك المظاهر كانت سبب في تفشي البطالة والنقص في عروض العمل لدى فئة الشباب، ما أسهم بصفة مباشرة في تفاقم التوترات والميول إلى الانخراط في دائرة التطرف والإرهاب ومختلف الأنشطة الإجرامية [1]، وما زاد من تعقيد تلك الظروف هو ضعف الحكم وإنتشار الفساد داخل مؤسسات الدولة، أدى ذلك إلى توافر أرضية خصبة لمختلف التهديدات والأعمال اللامشروعة على طول جغرافيا تلك المناطق.

- **مشاكل التنسيق الإقليمي على المستويين السياسي والدبلوماسي**

تُعتبر مشاكل التنسيق السياسي على المستوى الإقليمي من بين أكبر المشاكل المساهمة في إرتفاع حدة انتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا، وفشل مختلف الاستراتيجيات والتدابير الوطنية والإقليمية والدولية في مواجهة التهديدات المترتبة عن الظاهرتين، فالأنشطة الإرهابية

[1] "**Stratégie pour La sécurité et Le développement au Sahel**", Service Européen pour L'action Extérieure (EEAS), 27-09-2016. **Disponible sur**: http://eeas.europa.eu/index - Fr.html.

والإجرامية المنظمة هي ذات طبيعة عابرة للحدود الوطنية (Transnational)، مع إختلاف حدتها وشدة تأثيرها من دولة إلى أخرى من دول المنطقة، أدى ذلك إلى غياب تصور واحد جامع وظهور تصورات وطنية مختلفة وكذا الحلول المطروحة للمواجهة والاستباقية، ما يبرز مشكلة غياب تنظيم إقليمي جامع لكل دول شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي[1]، يسعى إلى إتخاد إجراءات جماعية وقرارات موحدة لضمان التنسيق المؤدي إلى التضييق على الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة، كما يزيد من فعالية المبادرات الإقليمية والدولية.

- **مشاكل الأمن وسيادة القانون**

ترتكز مشاكل الأمن وسيادة القانون في دول شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حول تدني قدراتها العملياتية والاستراتيجية في المجالات المختلفة للأمن، كالقدرة على الحفاظ على الأمن العمومي والحفاظ على النظام والنظام القضائي، والقدرة على السيطرة على مختلف القوات (القوات المسلحة والشرطة والعدالة وإدارة الحدود والجمارك) لتغطية أراضيها، وضمان أمن مواطنيها من مختلف التهديدات فضلا عن تطبيق القوانين (المتابعات والتحقيقات والمحاكمات وغيرها)، إلى جانب إحترام منظومة حقوق الإنسان ومواثيقها المختلفة، فمعظم دول المنطقة تعاني من فقر في الأطر القانونية وقدرات إنفاذ وتطبيق القانون على جميع المستويات، منها عدم فعالية إدارة الحدود والافتقار إلى تقنيات التحقيق، والطرق والتقنيات الحديثة في إستقاء المعلومات وتبادلها حول المطلوبين، كما لا تخضع مساحات شاسعة لسلطان الدولة في المناطق الصحراوية ومناطق السافانا والأحراش الشاسعة عبر المنطقة[2].

- **المشاكل المرتبطة بالتشدد المؤدي إلى العنف والتطرف**

التشدد المؤدي إلى العنف والتطرف الفكري والمذهبي وليد سوء التعليم وانهيار المنظومة التعليمية وتفشي الجهل بالتربية الدينية، وهي الظاهرة المنتشرة بكثرة داخل المجتمعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وما يزيد من خطورة التشدد الفكري والمذهبي والتطرف إتجاه الآخر، هو إنتشار الفقر والإقصاء في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمناطقية والفئوية، وغياب الفكر الديني الوسطي والوعظ ضد الأفكار والمذاهب الراديكالية المتشددة، في العديد من دول غرب أفريقيا كالنيجر وموريتانيا ومالي ونيجيريا وغيرهم، ساهم ذلك في سهولة تجنيد وإستخدام الشباب البطالين ضمن الجماعات الإرهابية

[1] Ibid.
[2] Idem.

وعصابات الجريمة المنظمة، حيث بعد استفادتهم من عائدات الإختطاف والإجرام يقومون بإستدراج أفراد آخرين من مختلف شرائح المجتمع لتجنيدهم في تلك الجماعات.

نلاحظ من خلال ذلك أن رؤية الإتحاد الأوروبي إلى التهديدات القادمة من شمال أفريقيا، هي ليست مجرد تهديدات عابرة مُحَددة المعالم، بل هي تهديدات ناتجة عن خلل هيكلي تعاني منه مختلف دول القارة الأفريقية، يستوجب الإهتمام والمعالجة العميقة على جميع الأصعدة.

الفرع الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

تقوم إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية إتجاه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على البعد التنموي الاقتصادي، والتركيز على نوعية الحكم وتحسين مستوى آداء الأنظمة السياسية، إتجاه مجتمعاتها المحلية خصوصا في مجال الإدارة والتسيير، وقد تبلورت هذه الإستراتيجية سنة 2000 كأحد مخرجات اتفاقية كوتونو للشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وقارة أفريقيا، التي ترتكز في مجملها على قضايا التنمية الإقتصادية والتنمية البشرية، وقضايا التحول الديمقراطي ومنظومة حقوق الإنسان وترقية دور المجتمع المدني الأفريقي، والأولوية لقضايا السلام والأمن ومختلف القضايا العالمية الناشئة المتعلقة بتطوير وترقية القارة.

تُعتبر غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الجزء الأكثر تضررا في القارة حسب الرؤية الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي، فكل ما ينطبق عن القارة الأفريقية بشكل شامل ينطبق بشكل أكبر على هذه المنطقة، بذلك اتجهت سياسة الإتحاد إلى رسم أهداف إنمائية للمنطقة، بغية التغلب عن المشاكل الهيكلية المنتشرة على رأسها الغذاء والموارد الطبيعية والتنمية البشرية والحكم والاقتصاد[1]، وقد عمل الإتحاد على تجسيد ذلك عبر أربعة خطوط عمل ضمن إستراتيجيته؛ تتمحور أساساً حول:

- **التنمية والحكم الراشد وحل النزاعات الداخلية والبينية**

تتمحور حول العمل على تقديم المساعدات لدول المنطقة بهدف تدعيم أسس التنمية بمختلف جوانبها ومداخلها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، على رأسها دعم مختلف القنوات السياسية والدبلوماسية التي من شأنها أن تدعم الحوار السياسي الداخلي والبيني، بإعتباره المدخل الأساسي لإيجاد الحلول التنموية المستدامة على المستوى المحلي، لأن التوترات الإجتماعية والسياسية والعرقية تعتبر العائق الأكبر أمام تحقيق ذلك، كما ترتكز على تعزيز وجود مؤسسات الدولة وقدراتها الإدارية بهدف تعزيز

[1] Luis Simon et Autres, Op. Cit., p 23.

مكافحة الفساد، وتدعيم أسس الشفافية والمساءلة على المستوى المحلي، وكذا المساعدة على خلق الفرص الاقتصادية والتعليمية للمجتمعات المحلية، والعمل على الولوج إلى المناطق التي ينعدم فيها الأمن والسلام من خلال بعث البنى التحتية الاجتماعية الأساسية، والعمل بشتى الوسائل على التخفيف من الانعكاسات السلبية الناتجة عن تقلبات المناخ والاحتباس الحراري[1].

- **تعزيز الرؤى السياسية والدبلوماسية**

تقوم إستراتيجية الاتحاد على العمل على تقريب وتعزيز الجوانب السياسية والدبلوماسية مع دول غرب أفريقيا والساحل، من خلال صياغة رؤية وإستراتيجية مشتركة تمكن هذه الأخيرة من مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المتنامية عبر الحدود، وصياغة خطط تنموية مختلفة من خلال الحوار المتواصل على جميع الأصعدة، كما راهن الإتحاد على دعم قدرات دول المنطقة في مجال سياسات الدفاع والأمن، وتعزيز آليات تحقيق السلام والإستقرار ومكافحة عدم المساواة والإرهاب والتطرف[2]، وتشير العديد من الدراسات حول إستراتيجية الأمن والتنمية للإتحاد الأوروبي، على أنها إجبار مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة على التعاون، وهي إستراتيجية تطبق نهج قائم على التنمية في مجال الأمن (Appliquer Une approche en Matière de Sécurité Fondée sur le Developpement)، بدلا من تطبيق نهج قائم على الأمن في مجال التنمية (Appliquer Une approche en Matière de Développement fondée sur la securite)[3]، ويتم ذلك حسب إستراتيجية الإتحاد من خلال تعزيز الحوار مع مختلف الشركاء من دول غرب أفريقيا ومن دول المغرب العربي، ومختلف المنظمات والتجمعات الإقليمية مهما كانت طبيعتها، وكذا منظمات المجتمع المدني لمجتمعات المنطقة بشكل عام.

- **الأمن وسيادة القانون**

تقوم إستراتيجية الإتحاد في هذا الجانب على العمل لتدعيم قدرات دول المنطقة، في مجال تطوير منظوماتها القانونية لتتكيف وطبيعة التهديدات الجديدة المتنامية، ما يدعم عمل فرق الشرطة والمصالح الأمنية والجمارك وشرطة الحدود ويسهل من ممارسة نشاطاتها بطرق ناجعة، خاصة في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتحالفاتها في المنطقة، كما تسعى إلى إرساء قواعد الحكم المدني داخل دول المنطقة والخضوع لمنطق القانون وسيادته، ومحاربة الانقلابات العسكرية ومختلف مظاهر الحكم العسكري،

---

[1] **"Stratégie pour La sécurité et Le développement au Sahel"**, op. cit.

[2] حكيم ألادي نجم الدين، **"الإتحاد الأوروبي وأفريقيا: إعادة ضبط العلاقات الأساسية أم تجديد المقاربات؟"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 16 فبراير/ شباط 2022.

[3] **"Stratégie pour La sécurité et Le développement au Sahel"**, op. Cit.

والعمل على خلق مختلف مظاهر الانتقال السلمي للسلطة عبر ما تمليه القوانين، من خلال الانتخابات الحرة النزيهة تُحترم فيها رغبة الناخبين، والتعدد الحزبي وحرية ممارسة النشاط السياسي من طرف الأشخاص أو الأحزاب، كما تسعى إستراتيجية الإتحاد إلى العمل على استقلالية القضاء ونزاهته، في تطبيق القوانين على حد السواء وضمان المحاكمات العادلة، بالإضافة إلى التعاون القضائي بين دول الإتحاد ودول شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في مجال متابعة المتورطين في الأعمال الإرهابية والإجرام المنظم، وتسليم المجرمين والمطلوبين لدى القضاء لمحاكمتهم محاكمة عادلة وفق ما تمليه القوانين.

- **الوقاية من التشدد المؤدي إلى العنف والتطرف**

يهدف الاتحاد من خلال إستراتيجيتة للأمن والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى العمل على الوقاية من مظاهر التشدد المؤدي إلى العنف والتطرف، بإعتبار أن التشدد والتزمت والتعصب في المعتقد يؤدي إلى التطرف الفكري والديني، ذلك ما يتطلب المساهمة في تعزيز قدرات دول ومجتمعات المنطقة، على مكافحة تلك الظاهرة من خلال تسطير برامج تعليمية متزنة هدفها التوعية، وكذا بناء أنظمة تعليمية للقضاء على الجهل والأمية داخل المجتمعات، العناية من جهة أخرى بمختلف شرائح المجتمع من خلال التوفير والتمكين، لمختلف الاحتياجات والخدمات الاجتماعية الأساسية والآفاق الاقتصادية ومناصب العمل، بالإضافة إلى مساعدة الدول ومختلف الجهات الفاعلة المشروعة من غير الدول، على تطوير وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات هدفها مكافحة مظاهر الإرهاب والجريمة المنظمة وإنتشارها عبر المنطقة[1].

[1] Ibid.

مخطط بياني رقم (05): مخطط يوضح إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا



Source: Luis Simon et Autres, Op.Cit., p 28.

لتحقيق الأهداف المسطرة المفصلة أعلاه بغية ضمان إستقرار دائم في المنطقة يؤدي إلى الحد من التهديدات إتجاه الاتحاد الأوروبي، قام هذا الأخير بتحديد منظور قائم على مراحل زمنية في تطبيق مداخل إستراتيجيته للتنمية والأمن، من أجل بداية معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها دول المنطقة ومجتمعاتها المحلية، بذلك يمكن تحديد مرحلتين ضمن ذلك المنظور:

منظور ثلاثة سنوات: يتم التركيز في هذه المرحلة على مختلف المناطق الأكثر تضررا، من مظاهر إنعدام الأمن وإنتشار مظاهر ضعف التنمية والتخلف، ويتمحور حول الإهتمام بشكل مستعجل بتوفير الفرص الاقتصادية والتعليمية ومختلف الخدمات والمتطلبات الأساسية، كالطرق والتعليم والخدمات الاجتماعية وتحسين سبل العيش الكريم للسكان الذين يقطنون تلك المناطق، بغية تحسين علاقاتهم مع دولهم وبعث الشعور بالإنتماء، والإحساس بأنهم محور سياسات دولهم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، ويتم ذلك من خلال العمل على إعادة إنتشار إرادة الدولة وفرض سلطاتها في تلك المناطق، وتوفير خدماتها إستنادا إلى أسس العدالة ومبادئ الحكم الراشد، ما من شأنه أن يؤدي إلى إبعاد أفراد المجتمع عن الفكر المتشدد والتطرف إتجاه الدولة والمجتمع وإتجاه الآخر بصفة عامة، وهي

خطوة تؤدي إلى فك الإرتباط بين السكان المحليين والجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، لأن رفع درجة الوعي المحلي والوطني حول مختلف التهديدات وحده كفيل بمواجهة تلك الظواهر.

منظور الخمسة إلى عشرة سنوات فأكثر: في هذه المرحلة يتم التركيز على تعزيز الإستقرار السياسي والأمن والسلم وتدعيم أسس الحكم الراشد، وتدعيم التماسك الإجتماعي وخلق الفرص الاقتصادية والتعليمية، بغية خلق أرضية مهيئة وظروف مواتية لإرساء تنمية مستدامة شاملة في دول المنطقة على المستويين المحلي والوطني، لدفع قاطرة الإزدهار والتطور على مختلف الأصعدة، باعتبار أن الاختلالات الهيكلية التي تُعاني منها مجتمعات المنطقة، تعود بالأساس إلى إنتشار مظاهر سوء التنمية والتخلف وسوء العدالة التوزيعية بين الأفراد وبين المناطق، سواء في جانب عائدات البلاد أو فى جانب منح المشاريع التنموية، فبتحقق تلك الأسس والمبادئ والخطط التنموية يؤدي ذلك إلى تخفيف التوترات الداخلية التي تفرضها سوء التنمية والتخلف وإنتشار مظاهر البطالة، كما تؤدي إلى الحيلولة دون وقوع أفراد تلك المجتمعات في بوتقة التشدد الفكري والتطرف الديني إتجاه الدولة وإتجاه الآخر، كما تؤدي إلى القضاء على الصلات التي قد تتم بين السكان والجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.

يهدف هذا المنظور إلى تعزيز وتشجيع تحمل زمام المسؤولية من طرف دول المنطقة ومختلف التنظيمات الإقليمية والقارية، كالاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإتحاد المغرب العربي، حيث يتعين على تلك الأطراف ترتيب أولوياتها في مراكز اهتماماتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية[1]، لإثبات وجودها في معالجة مختلف التهديدات الأمنية في إطار التعاون والتنسيق مع مختلف الأطراف القارية والدولية من دول ومنظمات وتكتلات وغيرها.

الفرع الثالث: العامل التاريخي وسيادة الدور الفرنسي على العلاقات الأورو– غرب أفريقية

المتتبع لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع القارة الأفريقية يدرك سريعا طُغيان الدور الفرنسي على تلك العلاقات، فالإهتمام الأوروبي بغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يصب أساسا في مجرى الحفاظ على مصالحه الحيوية في المنطقة، على رأسها مصادر الطاقة والمعادن التي تُعتبر المحرك الرئيسي لعجلة الصناعة الأوروبية، فبحث الإتحاد عن آليات واستراتيجيات الأمن والتنمية في تلك المناطق، ما هو إلا سعي منه لحماية مصالحه ومصادره من الثروات الطبيعية، وهو ما يصطدم بتوجه فرنسا صاحبة النفوذ الإستعماري في المنطقة، فلغة المصالح والنفوذ لا تعترف بالأولوية الجماعية ضمن الإتحاد، خصوصا بالنظر إلى سياسة

[1] Ibid.

التنافر الخفي بين أعداء الأمس فرنسا وألمانيا وبريطانيا، فهيمنة النفوذ الفرنسي على العلاقات الأورو-أفريقية جعلها تلعب دور دركي المنطقة عبر تدخلاتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية، حيث تستخدمها للحفاظ على الوضع القائم الذي يحقق مصالحها ونفوذها، واللجوء إلى التدخلات العسكرية في حال إدراكها حدوث تغيرات قد لا تكون في صالح بقاء نفوذها في المنطقة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الخلفيات المؤدية إلى هيمنة النفوذ الفرنسي في المنطقة، لا تقتصر على الخلفية التاريخية الإستعمارية فحسب، بل هناك أسباب جذرية يعاني منها الاتحاد الأوروبي ككل، فإذا كان شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يمثلان أحد الانشغالات الأمنية للإتحاد، فهذا الأخير لم يرقى إلى القدر الذي يُمكنه من صياغة سياسة أمنية أوروبية موحدة، كما برزت صعوبات في صياغة مبادئ متفق عليها حول سياسة خارجية أوروبية موحدة أيضا، نظرا لحدة التنافر في المصالح والرؤى بين الدول ذات الثقل في الإتحاد، وتنازعها حول دور القيادة وفرض رؤيتها واستراتيجيتها الخاصة، ذلك ما يفتح المجال أمام فرنسا للمبادرة السريعة عندما يتعلق الأمر بنفوذها ومصالحها في المنطقة، ولعل إعلان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند (François Holland) التدخل في مالي سنة 2013، بدعوى إيقاف زحف الجماعات الإرهابية في شمال مالي، خير دليل على غلبة الدور الفرنسي داخل الاتحاد إذا تعلق الأمر بمصالحها ونفوذها.

ما يدعم ذلك الأمر هو تصريح سكرتير الدولة الفرنسي المكلف بالشؤون الأوروبية في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي (N.Sarkari) بيار لولوش(Pierre Lellouche) ، بقوله "إن فرنسا تقوم دائما بحروب بدل الآخرين...ليست وجهتنا أن نكون مرتزقة أوروبا"[1]، كنوع من محاولات كسب دعم الإتحاد في تدخلها العسكري، الأمر الذي أدركته حكومة اليسار الفرنسية المعروف عنها الإلتزام لما تفرضه التقاليد الدبلوماسية، حيث رأت أن فرنسا تدخلت دون مراعاة مواقف شركائها الأوروبيين، الذين أبدوا إنزعاج من التسرع بالتدخل العسكري وإرسالها لقوات برية إلى مالي، دون انتظار ما يسفر عنه الإجماع الأوروبي حول التدخل من عدمه، باعتبار أن قرار مجلس الأمن يقضي إرسال قوة برية أفريقية فقط، فتدخل فرنسا وضع قادة الاتحاد أمام معضلة ذات اتجاهين؛ عدم التدخل يؤدي إلى إتهام الاتحاد بالتخادل، والتدخل قد يجره إلى حرب مفتوحة لا يُعلم نتائجها، كما يعني خضوع قراره الإستراتيجي إلى دولة واحدة[2].

---

[1] عبد النور بن عتر، "**التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي**"، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)،27 يناير /كانون الثاني 2013.

[2] نفس المرجع.

تعتبر ذريعة مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، المنطلق الأساسي لفرنسا في منح نفسها حق التدخلات السياسية والعسكرية الانفرادية، باعتبار أن ذلك يكسبها التأييد الدولي لأنه يتماشى والإستراتيجية الكونية لمكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وإعطائها صورة ذلك الجندي الذي يسهر على حماية الأمن الأوروبي، وتتجنب دائما إستخدام ذرائعية التدخل من أجل حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي الأسس والمبادئ التي تقوم عليها إستراتيجية الأمن والتنمية، التي يتبناها الاتحاد الأوروبي إتجاه المنطقة في شكل من أشكال التضارب في المنطلقات بين الإتحاد وفرنسا، فخلفية تحاشي اِستخدام مبررات الديمقراطية وحقوق الإنسان يرجع إلى التناقض في الموقف الفرنسي، وعملية التدخل في مالي جاءت أساسا لتدعيم قيادة مالي في إسترجاع الأمن ودحر المجموعات الإرهابية، القيادة نفسها التي وصلت الى السلطة بواسطة اِنقلاب عسكري كانت فرنسا الداعم الأساسي له، كما عملت جاهدة على توريث الحكم في تشاد بعد إغتيال الرئيس إدريس ديبي لنجله محمد إدريس ديبي في شكل من أشكال ضرب مبادئ الديمقراطية والتداول على السلطة.

إستغلال فرنسا وزن الإتحاد الأوروبي في صراعها على النفوذ في المنطقة

إذا كانت فرنسا الفاعل التقليدي في شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل كمستعمر سابق، فإن نفوذها في المنطقة لا يزال قائم وأكثر قوة من باقي الدول الأوروبية الأخرى، غير أن ذلك النفوذ بدأ في التضائل منذ نهاية القرن العشرون وبداية القرن الحادي والعشرون، حيث ظهر اِهتمام واسع بتلك المنطقة من طرف قوى كبرى غير الأوروبية، في مقدمتها الو م أ وروسيا والصين والهند وتركيا، أصبحت المنطقة بذلك نقطة تقاطع للنفوذ نظرا لأهميتها الإستراتيجية، كل ذلك اِعتبرته فرنسا تهديدا مباشرا لمصالحها وإحساسها بتقزم دورها أمام القوى الأخرى خصوصا الصاعدة منها، نظرا لعدم إمتلاكها الإمكانات والوسائل اللازمة لإحداث فرق ملحوظ في المنطقة أو في باقي مناطق القارة، ليس فقط لأنها تعاني من اختلالات وعدم اِستقرار سياسي واِقتصادي وأمني، لكن أيضا لوقوعها تحت تأثير نفوذ تلك القوى[1].

من ذلك المنطلق وحتى لا تفقد فرنسا نفوذها ومصالحها في المنطقة لصالح نفوذ وهيمنة قوى أخرى، لم يجد القادة الفرنسيون غطاء حامي وداعم لهم إلا مظلة الإتحاد الأوروبي، ولتحقيق ذلك لعبت فرنسا على أوتار التهديد الإرهابي للإنتقال من ممارسة النفوذ السياسي إلى التدخلات العسكرية لحماية مصالحها، مستخدمة في ذلك حسب تصريح وزير الدفاع الفرنسي جون أيف لودريان

[1] نبيل زكاوي، **"مآلات النفوذ الفرنسي في أفريقيا"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 25 أكتوبر/تشرين الأول، 2022.

(J.Y.Ledrian)، بعد التدخل في مالي "أن الأمر يتعلق بتهديد إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا، وأن بلاده لن تسمح بذلك وتترك المجال لتشكل أية جيوب إسلامية مقاومة"[1]، الأمر الذي أدى بها إلى إقحام الاتحاد الأوروبي في عملية التدخل العسكري في مالي، عبر تبنيها خطاب التهديد الأوروبي من طرف الإرهاب، بينما الخلفيات الحقيقية هي سعيها لغلق المجال أمام تدخل قوى أخرى تراه تهديد لمصالحها.

لم يقتصر الأمر عند حماية النفوذ والمصالح الفرنسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ، بل عملت فرنسا جاهدة على إعتبارات أن الاتحاد الأوروبي كتكتل مضاعف لقوة الدول الأعضاء فيه، على المراهنة على أُورَوْبنة (Europeanisation) سياستها الخارجية إتجاه قارة أفريقيا ككل، لرؤيتها أن ذلك سيزودها بدرع دبلوماسية ملائمة أمام نفوذ القوى الدولية المنافسة في المنطقة، ومعناه أن على فرنسا ضرورة التخلص من توجهاتها القومية القائمة على العقيدة الديغولية الملفوفة بشعار "فرنسا أولا"، التي نتج عنها سياسة خارجية أحادية النهج مقاومة للتوافق مع المؤسسات الأوروبية[2].

بالنظر المتفحص حول سعي فرنسا إلى تبني خيار أوروبنة سياستها الخارجية ودبلوماسيتها اتجاه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نجد أن المبتغى لا يصب في دائرة الامتثال لمبدأ القرار الأوروبي الجماعي، بل يصب في المصلحة الفرنسية الأحادية؛ فهو من جهة يقوي جبهة فرنسا ونفوذها في وجه النفوذ الروسي والصيني والأمريكي، ومن الجهة الأخرى يؤدي إلى عدم تحمل فرنسا لوحدها تكلفة تغطية التدخلات العسكرية في المنطقة، وكذا تكلفة عمليات حفظ السلام وإعادة إستتباب الأمن طويلة المدى التي تتطلب تكلفة باهظة، حيث تسعى إلى إقتطاعها من حسابات ميزانية الاتحاد الأوروبي لتضمن بذلك تخفيف الضغط على ميزانيتها، خصوصا وأن عملية تقليص مساعداتها إلى الدول الأفريقية يؤدي بصفة إلزامية إلى تقلص نفوذها في المنطقة[3].

ترفض فرنسا التعامل في إطار سياستها في أفريقيا مع الدول التي تتعامل بمنطق "مع من يدفع أكثر"، تلك التي تعتمد على المساعدات الخارجية في إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية، بذلك جعلت فرنسا من الإتحاد الأوروبي ومؤسساته غطاء لسياساتها وممارساتها إتجاه المنطقة للمحافظة على نفوذها ومصالحها

---

[1] عبد النور بن عنتر، "**التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي**"، مرجع سابق.

[2] نبيل زكاوي، مرجع سابق.

[3] نفس المرجع.

في مستعمراتها القديمة، الأمر الذي يفسر سرعة تدخلها في مالي وليبيا وجر الإتحاد الأوروبي، إلى حروب لم تلقى الموافقة بالإجماع داخل مؤسساته باعتبارها لا تعكس إرادة كل الدول الأوروبية.

الفرع الرابع: مبادرات الإتحاد الأوروبي لتعزيز قدرات دول غرب أفريقيا لحفظ السلم والأمن

عمد الإتحاد الأوروبي عبر إستراتيجيته للأمن والتنمية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، منذ عام 2011 إلى الإهتمام بالجانب الأمني لدول المنطقة، من خلال العمل على إعادة بعث القدرات الأمنية لتلك الدول، بالعمل على إعادة تأسيس قوات الجيش والشرطة والجمارك وتدريبها، بذلك قام بإرسال العديد من البعثات العسكرية إلى الدول التي إرتأى أنها أصبحت غير قادرة على إدارة شؤونها الأمنية، وأصبحت مهددة بالإنهيار أمام مختلف التهديدات على رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث كانت مالي والنيجر من بين الدول المستهدفة من تلك البعثات مثلما سنتطرق إليه بالتفصيل.

1/ بعثة التدريب التابعة للإتحاد الأوروبي في مالي (EUTM)

قام الإتحاد الأوروبي بإنشاء هذه البعثة بغرض إعادة هيكلة الجيش المالي، الذي إنهار عام 2012 أمام هجوم الطوارق المدعوم بالجماعات المسلحة، حيث سعى إلى العمل من أجل رفع جاهزية الجيش المالي وقدراته العملياتية، في دحر مختلف التهديدات المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة، كما عمل على توفير برامج لبناء القدرات لوكالات إنفاذ القانون، وإظهار الالتزام بتقديم الدعم اللوجيستي الذي أقره في إستراتيجيته للأمن والتنمية في المنطقة، حيث نتج عن ذلك تقديمه حوالي 147 مليون يورو لدعم دول مبادرة الخمسة دول ساحل[1]، لبناء قدرات قواتها الوطنية من الجيش والشرطة والدرك والجمارك والحرس الوطني، ومختلف القوات والأجهزة التي لها علاقة بالقطاع الأمني.

تعتبر بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي بعثة تدريبية متعددة الجنسيات، تتكون من حوالي 500 جندي من أكثر من عشرة دول أعضاء في الاتحاد، يوجد مقرها في العاصمة باماكو وكوليكورو أين تقوم بجميع مهامها، سبقت هذه البعثة في مالي عملية سرفال الفرنسية بعد تسارع الأحداث في شمال مالي وإنهيار جيشها في شهر جانفي 2013[2]، وقد برز الهدف العام للبعثة من خلال

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **"تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (CPSS)، أكتوبر 2022.

[2] Michael Shurkin and Others, **"Improving Counter Terrorism Capabilities"**, RAND Corporation, 2017, p 97.

تصريح اللواء فرانسوا لوكوانت (F.Lecointre) لمجلة جون أفريك (Jeune Afrique) القائد الأول لبعثة الاتحاد الأوروبي في مالي، بقوله "لدينا هدف طَموح إلى حد ما؛ يتمثل في تجديد جيش مالي وإعادة تشكيله وبنائه، ليصبح فعالا من الناحية العملياتية ويحترم سيادة القانون في آن واحد...وذلك من خلال ركيزتين، بعثة من أجل التدقيق وتقديم الخبرة والمشورة للسلطات العسكرية المالية، وبعثة تدريبية حتى يصبح الجيش أحد ركائز الدولة المالية الحديثة"[1].

الجدير بالذكر أن بعثة الاتحاد إلى مالي ركزت في عملها على تدريب أفراد الجيش من مختلف شرائح المجتمع المالي وإثنياته المتعددة، سعيا إلى تشكيل جيش وطني تسوده النزعة الوطنية أكثر منه للولاءات تحت الوطنية، حيث ضمت الكتيبة الأولى التي أشرفت عليها بعثة الاتحاد ما بين 130 إلى 150 فردا من الطوارق، كما أكدت البعثة أن هناك توزيعا متساويا نسبيا لهم في كل الأركان والمناصب لضمان عدم عزلهم أو إنعزالهم[2]، كما تم تمديد مدة بقاء بعثة تدريب الاتحاد الأوروبي في مالي لعدة مرات، بغية تحقيق أهداف مختلفة يتم رسمها وتحيينها من فترة إلى أخرى؛ ويمكن تحديد البعض من تلك الأهداف في[3]:

- تحسين الفعالية العملياتية لمختلف قوى الأمن الداخلي.

- إستعادة التسلسل الهرمي داخل مختلف قوى الأمن الداخلي، من خلال إدارة أكثر تماسكا لمختلف الموارد البشرية والمادية.

- تعزيز دور السلطات الإدارية والقضائية والمساهمة في منع الفساد والإفلات من العقاب.

- تسهيل إعادة إنتشار قوات الأمن الداخلي في كامل أراضي مالي خصوصا قوات الشرطة.

- دعم إنتشار السلطات الإدارية المدنية في مالي، على أساس مبادئ الحكم الراشد والشفافية والديموقراطية.

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف هذه البعثة إلا أنها لم تحقق بنسب ملموسة الأهداف التي سطرتها، حيث لا تزال هناك هُوة كبيرة بين درجة التهديد القصوى التي تشكلها الجماعات الإرهابية

---

[1] Ibid.

[2] Idem.

[3] **"Mission de Soutien aux Capacités de Sécurité Intérieure Maliennes (EUCAP Sahel MaLi)"** , Service Européen pour L'action Extérieure (SEAE). **Disponible sur**: https://www.eeas.europa.eu/eucap-sahel-mali/propos-d'eucap-sahel-mali_Fr?s=331.

وعصابات الجريمة المنظمة والأهداف المحققة، بالإضافة إلى إنتشار مظاهر الفساد في مختلف المؤسسات والإدارات، ناهيك عن استحالة القضاء على الحساسيات والتوجهات تحت الوطنية، وغياب الشعور الوطني في إطار الدولة الأمر الذي صعب من عملية التجانس داخل المجتمع أو بين أفراد القوات الأمنية، وما زاد من إحتمالية فشل أهداف البعثة هو النفوذ الأمني والتواجد العسكري المتزايد لقوى أخرى في المنطقة على رأسها روسيا والو م أ والصين وغيرها، التي يرى الاتحاد الأوروبي أنها من العوامل الخارجية التي تؤدي إلى تأجيج عدم الاستقرار في المنطقة.

2/ بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات فى النيجر (EUCAP)

قام الإتحاد الأوروبي بتأسيس بعثة بناء القدرات في النيجر سنة 2012، حيث تمحور هدفها الأساسي حول العمل على رفع وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية في النيجر، لتتمكن من مواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، وتتكون البعثة من حوالي 120 خبير دولي في المجال الأمني والقانوني من الموظفين المدنيين يعملون كمستشارين ومدربين[1]، وقد ظهرت هذه البعثة نتيجة لسياسة الأمن والدفاع المشترك للإتحاد الأوروبي، وتعتبر إستجابة لرغبة الحكومة النيجرية التي تقدمت بطلب صريح سنة 2012، وقد حُددت العاصمة نيامى مقرا رئيسيا للبعثة كما عين العقيد فرانسيسكو نافاس (Francisco Navas) على رأسها في مرحلتها الأولى، ويتمحور هدفها العام حول العمل على إنشاء نهج متكامل ومتماسك مستدام؛ قائم على حقوق الإنسان بين مختلف الجهات الأمنية النيجرية، في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الداخل أو بالتنسيق مع دول المنطقة[2].

تم بذلك تصميم هيكل ومضمون للبعثة قائم على إسداء المشورة والتدريب، لدعم مختلف قوات الأمن النيجرية من الجيش والشرطة وقوات حرس الحدود والجمارك، ومختلف المؤسسات والجهات القضائية القائمة على عملية إنفاذ القانون، كما حُددت أهداف مختلفة بعيدة المدى يؤمل تحقيقها من طرف هؤلاء الخبراء طيلة تواجد البعثة وأدائها لمهامها، ويمكن تحديد البعض من تلك الأهداف كما يلي[3]:

---

[1] تقرير الإتحاد الأوروبي حول الأمن الدولي، "**أوروبا: خيارات محدودة في دول الساحل الأفريقي**"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات – ألمانيا وهولاندا– (ECCI)، 06 سبتمبر 2003، ص 26

[2] European External Action Service Report, **"About EUCAP Sahel Niger"**, European External Action Service (EEAS), 20 Juillet 2016.

[3] Ibid.

- تقديم المساعدة لمختلف قوات الأمن النيجرية لتحقيق قابلية للعمل المشترك، وتطوير إستراتيجيات عمل خاصة بها.
- تعزيز خبرة قوات الأمن النيجرية في قضايا مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- العمل على تحسين سياسات وطرق إدارة الموارد البشرية والتدريب والخدمات اللوجيستية، لضمان عامل الاستدامة في الإنجازات والمكاسب التي تم تحقيقها في كل مرحلة.
- العمل على دعم وتطوير التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي، في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- دعم وتعزيز قدرات قوات الأمن النيجرية على بعث آليات التحكم في تدفقات الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، وكل ما يتعلق بالنشاطات الإجرامية عبر المنطقة بشكل أكثر تحكما وفعالية.

نرى بأن الاتحاد الأوروبي من خلال الأهداف المذكورة؛ يحاول الانخراط في أدوار ملفتة في عمليات حفظ السلام والأمن، والحيلولة دون وقوع النزاعات حفاظا على مصالحه وتعزيزا لمبادئ حفظ الأمن الإقليمي والدولي، فالأهداف المسطرة تعتمد على تعزيز القدرات على جمع وتبادل المعلومات، والعمل على تحسين مجال الطب الشرعي في مجال محاربة الجريمة، وتوفير برامج تدريبية للشرطة في الجانب التعليمي في أكاديميات التدريب، بهدف تشكيل قوات نظامية ذات مرجعية وطنية تتصرف وفق أسس قانونية، وقد تنتج عن ذلك تدريب حوالي 12 ألف عنصر من قوات الجيش والأمن المختلفة، وكذا تكوين قانوني يشمل السلطات القضائية في البلاد، ما أدى إلى جعل بعثة الإتحاد لبناء القدرات في النيجر كأمانة للتنسيق الدولي في مجال إيصال المساعدات الدولية للسلطات النيجرية.

مما سبق يمكن القول أن ما إنطبق على بعثة الاتحاد إلى مالي ينطبق على بعثه إلى النيجر، حيث أن إستمرار حالات اللاإستقرار والإنقلابات العسكرية، بين أن مساعي الإتحاد في المنطقة لا تزال بعيدة عن التحقيق، خصوصا في ظل إتساع رقعة نشاطات الإرهاب والجريمة المنظمة، كما أن قدرات النيجر لاتزال بعيدة عن القدرة عن ضمان أمنها الداخلي من مختلف جوانبه، فكيف هو الأمر بمنع تسرب تلك التهديدات نحو الاتحاد الأوروبي.

بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية (TAKUB)

تعبر قوة الإتحاد الأوروبي العسكرية تاكوبا عن عملية التضامن الأوروبي المشترك، في مواجهة تطور التهديدات الإرهابية والإجرامية في مالي، ففي أواخر شهر مارس سنة 2020 قامت حوالي إثنى عشرة

(12) دولة أوروبية بإعلان سياسي، كَمُخرج لأحد اِجتماعاتها حول تشكيل قوة عسكرية تحت مسمى قوات تاكوبا، وهي إستونيا والتشيك والدنمارك والمجر وفرنسا صاحبة المبادرة وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا والبرتغال وهولندا والنرويج والسويد، وتجدر الإشارة أن كلمة (TAKUB) تعني إسم أحد أنواع السيوف المستخدمة كأسلحة لدى قبائل الطوارق، تتكون من 800 إلى 1000 جندي موزعة ما بين الدول المذكورة أعلاه، وقد شُكِلت هذه القوة خصيصا لنشرها في منطقة الحدود الثلاثة المشتركة بين مالي والنيجر وبوركينافاسو، حيث تم نشرها مباشرة كقوة إسناد لقوات برخان في المنطقة، بعد توقيع بروتوكول إضافي للتعاون العسكري مع الحكومة المالية يسمح بنشر قوة تاكوبا في مالي في شهر مارس 2020 [1].

أعرب العديد من القادة الأوروبيين في العديد من المرات عن رغبتهم في تطوير دفاع أوروبي موحد ومتجانس، حيث إنعكس ذلك في تصريح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (E.Macron) الذي ألقاه في سبتمبر 2017 بجامعة السربون (Sorbonne)، أبرز فيه رغبته الشديدة في تطوير جيش أوروبي حقيقي؛ وهو ما ثمنته ودعمته المستشارة الألمانية أنجيلينا ميركل (A.Merkel) في خطابها أمام البرلمان الأوروبي في نوفمبر 2018[2]، وتعتبر خلفية فرنسا من بعث قوة تاكوبا هو تدعيم عمليتها العسكرية بارخان في المنطقة، بالإضافة إلى وجود تجمع أو مبادرة الخمسة دول ساحل(G5) ؛ المبادرة التي تشكلت بدعوة من فرنسا، فهي كلها مبادرات من إقتراح وتخطيط فرنسي، هدفها الأساسي الحفاظ على نفوذها في مالي وباقي المنطقة، حيث عملت على تنفيذ ذلك بإستغلال حجم ودور الإتحاد الأوروبي من منطلق النزعة الأوروبيانية والبعد الأوروبي الموحد.

لم تحقق قوة تاكوبا المبتغى الذي وضعت لأجله والأهداف التي سطرت لها، من خلال ظهور العديد من الصعوبات والاختلافات مع حكومات كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو، حيث إتهمت هذه الأخيرة قوات تاكوبا بِارتكاب تجاوزات خارج بنود الاتفاق العسكري الموقع بينهم، كما عجلت الإنقلابات التي حدثت في مالي ووصول عسكريين آخرين إلى الحكم، بإنهاء الوجود العسكري الفرنسي في مالي، فكان بذلك إنسحاب القوات الفرنسية المتواجدة هناك وفق مختلف المبادرات الأمنية والعسكرية المشتركة.

---

[1] تقرير تحليلي موجز لتقديرات المستقبل، **"صدام محتمل: إعلان مالي إلغاء اتفاقيات التعاون العسكري مع فرنسا"**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1542، 14 مايو 2022.

[2] Julian Dalman, **"Task Force Takuba: An Illustration of European Solidarity?"** European Army Interoperability Centre (EAIC), 23 April 2020.

المطلب الثاني: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية USA

إرتبط الإهتمام والتواجد الأمريكي بأفريقيا إبان الحرب الباردة، بديناميات الصراع والتجادب الإيديولوجي بين المعسكرين بزعامة الو م أ والإتحاد السوفياتي، حيث كان ذلك الإهتمام منصب حول نشر قيم الرأسمالية الغربية في القارة الأفريقية لبسط النفود أمام التمدد الشيوعي للإتحاد السوفياتي، وبعد إنهيار المعسكر الشرقي ودخول النظام الدولي مرحلة الأحادية القطبية، التي تمخض عنها تحول الأنظمة الأفريقية التي كانت تنتهج النهج الإشتراكي إلى أنظمة رأسمالية، إنكمش الإهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية وإقتصرت نظرة السياسة الخارجية الأمريكية إلى أفريقيا، على المداخل الإنسانية من المساعدات والخطط التنموية دون أي توجه إستراتيجي للمصالح الأمريكية نحو المنطقة، غير أنه بمطلع العشرية الأولى من الألفية الجديدة، بدأ التوجه والاهتمام الأمريكي بالمنطقة وتصنيفها ضمن نطاق توجهها الاستراتيجي لمصالحها الحيوية الحالية وبعيدة المدى.

الفرع الأول: بدايات الاهتمام الأمريكي في أفريقيا

لم تكن منطقة غرب أفريقيا وشريط الساحل والصحراء الكبرى ضمن الاهتمامات والمصالح الأمريكية، حيث شكلت محطات إنزال للو م أ لدعم حلفائها إبان الحرب العالمية الثانية، غير أن الأمر لم يعد كذلك في نهاية القرن الماضي وبدايات الألفية الجديدة، في مطلع شهر أوت من عام 1988 تعرضت سفارتي الو م أ بكل من نيروبي بكينيا ودار السلام بتنزانيا في وقت واحد، إلى تفجيرات إرهابية سقط خلالها حوالي 235 شخص قتيل، وإلحاق أضرار كبيرة بمبنى السفارتين وإصابة السفيرة الأمريكية برودنس بوشنيل (B.Bushnell)بكينيا، حيث ترتب عن ذلك غارات جوية عسكرية أمريكية بقرار من الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون (B.Clinton)، ضد السودان التي كانت تأوي زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

بالنظر إلى مرحلة ما قبل أحداث الحادي العاشر من سبتمبر في الو م أ، يؤكد العديد من الخبراء والقادة السياسيين بوجه عام، أن السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المرحلة لم تكن تنظر للقارة الأفريقية كرهان يدخل ضمن مصالحها الدولية، فما يحدث هناك لم يكن له تأثير حاسم على الو م أ ومصالحها الحيوية أو على القوة والأمن الدوليين، فحسب بيتر فام (Peter Pham) الخبير في المجلس الأطلسي؛ أن المصالح الأمريكية تم تقديمها تاريخيا بشكل حصري من الجوانب الإنسانية فحسب،

المتعلقة بقضايا الفقر والحروب والكوارث الطبيعية والإنسانية وغيرها[1]، غير أنه في فترة الرئيس السابق بيل كلينتون وتحت ضغط جماعات الضغط والمصالح، ثم وضع بعض الجوانب الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية وتشمل[2]:

– التصور الاقتصادي الذي تدعمه الو م أ القائم على دعم النمو الاقتصادي وليس على المساعدات، من خلال تعزيز أسس التجارة مع الدول الأفريقية والتي تمخض عنها إتفاقية سنة 2000، تحت مسمى "قانون النمو والفرص في أفريقيا" (African Growth and Opportunity Act) التي تتضمن فتح السوق الأمريكية أمام المنتجات الأفريقية.

– تقديم الدعم السياسي للقادة الأفارقة الجدد الذين يبدون إستعدادهم لتبني النظام الرأسمالي الليبرالي، عبر إقامة علاقات شراكة مع دولهم بعيدا عن نظام التبعية، الذي تتبناه القوى الاستعمارية السابقة في المنطقة.

– المشاركة في مجال حفظ الأمن عبر خلق آليات للتدريب والمساعدة بالتركز على عمليات حفظ السلام، من خلال آلية مبادرة الاستجابة للأزمات في أفريقيا (Africa Crisis Response Initiative)، حيث كانت مجازر رواندا سنة 1994 دافع لخلق هذه المبادرة.

بعد الرؤية الهامشية للو م أ إتجاه قارة أفريقيا وبعد التحولات الجيوستراتيجية في توجهات القوى الكبرى، وإهتماماتها المتزايدة إتجاه المنطقة على رأسها روسيا والصين، حولت الو م أ نظرتها إتجاه المنطقة معيدة حساباتها الجيوستراتيجية، خصوصا فيما يتعلق برهان موارد الطاقة، حيث حظيت غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالإهتمام الأوفر في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، لعب فيها الجانب الأمنى الدور البارز بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فكان بذلك ثالوث المصالح الأمريكية الذي يقوم على ثلاثة رهانات رئيسية، يتمحور الرهان الأول حول المصالح الأمنية والجيواستراتيجية في المنطقة، يتمحور الثاني حول مصادر الطاقة من المواد الهيدروكربونية (Hydrocarbure) ، ويتمحور الثالث حول المنافسة الشديدة على المنطقة في إطار صراع النفوذ القوى الكبرى والقوى الصاعدة.

[1] Nicole Vilboux, "**La stratégie de Sécurité Américaine en Afrique"**, Observatoire de La politique de Défense des Etats-Unis, Rapport N°= 09, Mai 2017, p09.
[2] Ibid, p 10.

إعتمدت الو م أ إستراتيجية إعادة التموضع (Positioning Strategy) التي رسمتها في أكتوبر 2002، لضمان تواجدها العسكري عبر شرق قارة أفريقيا، حيث أنشأت ما أطلقت عليه قوة المهام المشتركة في القرن الأفريقي (Combined Joint Task Force–Horn of Africa) بدولة جيبوتي شرق أفريقيا، بغية تحسين الأمن والحفاظ على استقراره في كل من إثيوبيا وإريتيريا والسودان وكينيا والصومال واليمن عبر البحر الأحمر وخليج عدن، كما عمدت إلى تشكيل مكتب وزارة الخارجية الذي يضم مبادرة تحمل برنامج تمويل يصل إلى 100 مليون دولار، يهدف إلى تدريب القوات المسلحة لدول شرق أفريقيا لضمان أمن الحدود والسواحل، وتعزيز السيطرة على حركة الأشخاص والبضائع وضمان أمن الطيران وغيرها من الجوانب[1]. أما في غرب أفريقيا اتجهت الو م أ إلى بسط إهتمامها بهذه المنطقة لما تمتلكه من إحتياطات نفطية، حيث تتمركز حوالي 30 % من إحتياطات الطاقة الأفريقية في غرب أفريقيا، الأمر الذي يفسر إهتمام الو م أ بدولة ساوتومي لإقامة قاعدة عسكرية فيها لمتابعة مصالحها في المنطقة، كما حظت دول أخرى بنفس الإهتمام كالرأس الأخضر وأرخبيل جزر الكناري، من أجل إستخدام موانئها ومطاراتها في مراقبة خليج غينيا بإعتباره أحد أهم الطرق البحرية لنقل الموارد[2].

أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب الكونية على الإرهاب

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إنعطافا واضحا في توجهات السياسية الخارجية الأمريكية، فمنذ إنهيار الاتحاد السوفياتي وبعدما كانت أهداف السياسة الخارجية منصبة على محاربة الشيوعية، والعمل على حصر تمددها حفاظا على مصالحها الإستراتيجية والإيديولوجية، لم تقم الو م أ بتحديد أهداف واضحة المعالم لتوجهات سياستها الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، غير تلك التي تصب في منحى القيادة العالمية والعمل على ترسيخ مبادئ الرأسمالية الليبرالية وأسس الديمقراطية عبر العالم، فالصدمة التي أحدثتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر ضد برجي التجارة العالميين ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون (The Pentagon)، أدى بالو م أ إلى إعلان حرب مفتوحة طويلة الأمد ضد الإرهاب والدول الداعمة له، حسب تصريح الرئيس السابق جورج ولكر بوش (G.W Bush)، من خلال تشكيل حلف دولي الإنضمام إليه قائم حسب مقولته الشهيرة "من ليس معنا فهو ضدنا"، وهي الحجة الواضحة التي أدت بمختلف دول العالم؛ مباركة هذه الحرب إما تضررا من الإرهاب أو توجسا من الو م أ.

---

[1] Tanguy Struye de Swielande, **"La grande Stratégie Américaine dans L'après 11 Septembre"**, Revue Stratégique, Institut de Stratégie Somparée, N°= 86-87, 2006/1, p 31.
[2] Ibid, pp 32-33.

وضعت الوم أ الحرب على الإرهاب كهدف من نفس المكانة والأهمية التي إحتلتها محاربة الشيوعية ومحاصرتها، أوجدت بذلك إيديولوجية جديدة بمسمى الحرب العالمية على الإرهاب (Global War on Terror)، سعت من خلالها جعل محاربة الإرهاب مهمة المجتمع الدولي وليس أمريكا فحسب[1]، وقد كان المستهدف الأول في هذه الحرب هو تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، مستندة في ذلك إلى الشريط المصور الذي تبنى من خلاله الهجوم على مبنى التجارة العالمية والبنتاغون، وكذا إستحضار هجوم تنظيم القاعدة ضد سفارتي الو م أ في كينيا وتانزانيا منتصف سنة 1998، فكان بذلك التدخل العسكري في أفغانستان التي تأوى قادة تنظيم القاعدة وتنظيم طالبان الموالي لها، ويمكن تلخيص الخطوط العريضة المسطرة للحرب العالمية على الإرهاب في النقاط التالية[2]:

- السعي للقضاء على ملاذات الإرهاب من أماكن تواجدها ومعسكرات تدريبها.
- السعي لقطع التدفقات المالية ومختلف الدعم المالي والمادي على التنظيمات الإرهابية.
- السعي للقضاء أو إلقاء القبض على المشتبه في إنتمائهم للتنظيمات الإرهابية.
- إستقاء المعلومات بالطرق المختلفة؛ الاستجواب والاستنطاق والتنصت والمراقبة والتفتيش وغيرها.
- العمل على تحسين أداء أجهزة المخابرات الخارجية والأمن الداخلي.
- العمل على قطع العلاقات بين المتعاطفين والداعمين للجماعات الإرهابية، من خلال تحسين المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل.
- العمل على إقامة علاقات دبلوماسية ذات أسس للتعاون، مع حكومات الدول التي تشكل جبهة للحرب على الإرهاب.
- إستخدام مختلف القدرات العسكرية وغير العسكرية لإستهداف الإرهاب المهدد للمصالح الأمريكية، والضغط المستمر لإحباط الشبكات الإرهابية وتعطيلها.
- إنشاء قاعدة بيانات لهويات الإرهابيين لدعم مكافحة الإرهاب وتوظيفها لاسيما البيانات البيولوجية، وتمكين المشاركة النشطة لهذه المعلومات وتعزيز القدرات في التحليل والفرز[3].

---

[1] محمد الخلوقي، **"الحرب على الإرهاب: من القاعدة إلى داعش"**، مركز برق للأبحاث والدراسات، 2016، ص ص 02-03.

[2] قادسية حسين جاسم الذهبي، **"دراسات متقدمة في الجغرافية السياسية (الحرب على الإرهاب)"**، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، 19 أفريل 2023.

[3] فالح بن فليحان الرويلي، **"الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب: فرصها وتحدياتها"**، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، 25 ماي 2020، ص 02

حظيت منطقة شمال غرب أفريقيا بالاهتمام الأمريكي في إطار حربها الكونية على الإرهاب، حيث إعتبرتها من ضمن المناطق الحاضنة للجماعات الإرهابية لضمها أكثر الدول فقرا هشاشة فى العالم، مثل مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا وغيرهم من الدول التي تصنف بالفاشلة، التي لا تستطيع حفظ وضمان أمنها القومي أصبحت بؤرة تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة.

أدى ذلك بالو م أ إلى التفكير بضرورة التواجد العسكري من خلال خلق مركز قيادة جديد في أفريقيا تحت مسمى الأفريكوم، والعمل بجد على إحتواء الدول المعادية للإرهاب في المنطقة ضمن إستراتيجيتها الكونية للحرب على الإرهاب، الأمر الذي يفسر الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي إلى دولة غانا سنة 2009، أين أشار هناك إلى أن الو م أ على إستعداد تام لتفعيل شراكة أمنية مع دول المنطقة[1]، غير أن التدقيق في خلفيات الزيارة نرى أنها عبارة عن غطاء للإهتمامات الإقتصادية الأمريكية، التي تصبوا إلى محاولة احتكار مصادر النفط والطاقة في غرب أفريقيا، وتأمين طرق ومعابر الإمدادات النفطية نحو أسواقها الداخلية بإستخدام آلتها العسكرية .

من خلال ما سبق نلمس أن الإهتمام الأمريكي بمنطقة غرب أفريقيا، يصب في مجمله ضمن توجهات إستراتيجيتها الجديدة نحو أفريقيا مطلع الألفية الجديدة، كما أن الحرب الكونية على الإرهاب التى تخوضها؛ هي حرب لحماية مصالحها الحيوية والإستراتيجية في كل اتجاهات القارة، لضمان عدم إستهدافها من طرف الجماعات الإرهابية من جهة، وكذا ضمان تواجدها في إطار صراع النفوذ مع القوى الكبرى الأخرى من جهة أخرى.

الفرع الثاني: مبادرة عموم الساحل (PSI)

ظهرت مبادرة عموم الساحل أو ما تعرف بمبادرة بان ساحل (Pan Sahel Initiative –PSI–)، إلى الوجود باقتراح من الو م أ كإطار خاص بمنطقة الساحل الأفريقي، وهي عبارة عن شراكة أمنية بين الو م أ وأربعة دول من غرب أفريقيا هي النيجر وتشاد ومالي وموريتانيا، تهدف إلى الحرص على تكثيف وتعزيز جهود صيانة الأمن والاستقرار على الحدود الوطنية للدول الأربعة، والعمل على زيادة قدراتهم القتالية في مجال محاربة الإرهاب ومختلف نشاطات الجريمة المنظمة. ظهرت الإرهاصات الأولى لمبادرة عموم الساحل في نوفمبر سنة 2002، من خلال البيان الصحفي الذى أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت فيه عن توجه مسؤولين من مكتب مكافحة الإرهاب، في زيارة لكل من مالي وتشاد والنيجر

[1] نفس المرجع، ص 04.

وموريتانيا لمناقشة قضايا متعلقة بمكافحة الإرهاب مع المسؤولين في الدول الأربعة، بالإضافة إلى قضايا مكافحة الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة للمخدرات وتعزيز الأمن الإقليمي، وقد تم الإعلان وبدأ تنفيذ مخطط مبادرة عموم الساحل في أفريقيا شهر نوفمبر عام 2003[1].

تجسد الواقع العملياتي لمبادرة عموم الساحل ما بين نوفمبر 2003 و مارس 2004، من خلال تخصيص ميزانية قدرها 7,75 مليون دولار، كما قامت الو م أ بتقديم الدعم لكل من تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا، في جانب تدريب الجيش وقوات الأمن وكذا المعدات لتحسين أمن حدودها، ومنع الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة من إقامة جيوب نشطة على الأراضي الخاضعة لسيادتها، وبإعتبارها مبادرة عسكرية تم إلحاق إدارتها بالقيادة الأمريكية الخاصة بأوروبا (EUCOM)[2]، وقد عملت المبادرة على تشكيل وحدات عسكرية من جيوش الدول الأربعة، وإسناد عمليات تدريبها إلى فرق من جنود القوات الخاصة الأمريكية، مع التعاقد من الباطن (Sub-Contracted) على بعض الأعمال اللوجستية مع شركة الأمن الخاصة (Pacific Architects -Engineers -PAE)، المعروفة بنشاطها في مجال عمليات حفظ السلام في مرحلة التسعينيات في أفريقيا في ليبيريا وسيراليون وغيرهم[3]، بذلك بدأت حقبة جديدة تضمن من خلالها الو م أ التواجد في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، من بوابة محاربة الجماعات الإرهابية ضمن حربها الكونية على الإرهاب، الممزوجة بخلفيات حماية المصالح الحيوية في المنطقة.

شكلت مجموعة من الاعتبارات دافعا رئيسيا للو م أ في بناء تقديراتها إتجاه منطقة الساحل وغرب أفريقيا، في مجال محاربة الإرهاب جعلتها تتبنى مبادرة عموم الساحل وتفعيلها على أرض الواقع، حيث إستحضرت حادثة إعتداءات تنظيم القاعدة على سفارتيها بتنزانيا وكينيا سنة 1998، وكذا عملية إختطاف السياح الأوروبيين البالغ عددهم 32 سائحا في شهر أفريل عام 2003 بالصحراء جنوب الجزائر، الأمر الذي توجست منه الو م أ وقدرت في ذلك الوقت أن حالة العنف الإرهابي الذي شهدته الجزائر، قد يجد موطئ قدم له في الساحل وغرب أفريقيا، كما أعربت عن مخاوفها من إحتمال لجوء الجماعات المتطرفة إلى بلدان الساحل، وخلق ملاذات آمنة لها تمكنها من تدريب المجندين الجدد، في نسخة شبيهة بما حدث في أفغانستان تحت حكم طالبان، خصوصا وأن بعض مواطني دول الساحل وغرب أفريقيا قد مروا بالفعل عبر معسكرات التدريب الأفغانية، خلال فترة ثمانييات وتسعينيات القرن

[1] Stephen Ellis, **"Briefing: the PAN - SAHEL Initiative"**, African Affairs, 103/412, 2004, p 459.
[2] Jessica R. Piombo, **"Terrorism and U.S. Counter-Terrorism Programs in Africa: An Overview"** Strategic Insights, Volume VI, ISSUE 1 (January 2007), p 08.
[3] Stephen Ellis, op. cit., p 459.

العشرين، ومن الممكن أن يعودوا إلى بلدانهم الأصلية حاملين رسالة سياسية متطرفة مع خبرة ميدانية في العمل الإرهابي[1]، نظرا لإنتشار الديانة الإسلامية بصفة واسعة في غرب أفريقيا، وما يصاحبها من إنتشار لمؤشرات الجهل والأمية ونقص برامج التعليم والتثقيف، الأمر الذي قد يؤدي إلى إيجاد بيئة ملائمة لهؤولاء لمتطرفين لنشر أفكارهم المتطرفة داخل مجتمعات المنطقة المسلمة.

بتوسع النشاطات الإرهابية في منطقة الساحل وظهور العديد من التنظيمات المحلية المتطرفة خارج تنظيم القاعدة وفروعه، وتوسع نشاطات الجريمة المنظمة على رأسها التهريب والإتجار بالأسلحة والمخدرات، وتداخل الأعمال الإرهابية مع نشاطات الجريمة المنظمة، أدركت الو م أ أن أي محاولة لمحاصرة أو القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة، لا يتطلب جهود الدول الأربعة المنخرطة في مبادرة عموم الساحل فحسب، بل بتكاثف مختلف دول شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نظرا للطبيعة الهلامية لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجاوزها الحدود الوطنية، سعت بذلك إلى توسيع المبادرة لتشمل العديد من دول المنطقة في شكل شراكة أمنية ضد مختلف التهديدات.

الفرع الثالث: مبادرة الشراكة العابرة للصحراء المكافحة الإرهاب (TSCTI)

تحولت مبادرة عموم الساحل بعد توسيع نطاقها إلى هيكل جديد تحت مسمى مبادرة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب (Trans-Sahara Counter Terrorism Initiative-TSCTI) سنة 2005، لتشمل دولا أخرى هي الجزائر والسنغال بالإضافة إلى نيجيريا وتونس والمغرب كمراقبين[2]، تقود المبادرة وزارة الخارجية الأمريكية بشكل رسمي بالإشتراك مع وزارات الخزانة والدفاع والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث تقوم وزارة الدفاع بوظائف ومهام المساعدة الأمنية عبر القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا (EUCOM) ، وقد أطلق على الجانب العسكري من مبادرة الشراكة "عملية الحرية الدائمة عبر الصحراء" (Operation Enduring Freedom Trans-Sahara -OEF.TS)، حيث بلغ تمويل الشراكة 16 مليون دولار عام 2005 و 30 مليون دولار في 2006، كما خصص مبلغ 100 مليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات إلى غاية سنة 2011[3].

بالنظر إلى المرتكزات التي تقوم عليها مبادرة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب، نجد أنها تتماشى والرؤية الأمريكية القائمة على الحرب الاستباقية (Preventive War) ضد الجماعات الإرهابية،

---

[1] Ibid, p 460.

[2] محمد زكرياء فضل، "**الساحل الأفريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع والمآلات**"، المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، 22 نوفمبر 2001.

[3] Jessica R. Piombo, Op. Cit 08.

وهي رؤية تم صياغتها عام 2003 بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإعلان الحرب الكونية على الإرهاب، جعلتها تلك الرؤية تؤمن بأن حماية أمن الو م أ من الإرهاب يجب أن ترتكز على ضرب منابعه في آسيا وأفريقيا. بتاريخ 07 فبراير 2007 إنعقد في داكار عاصمة السنغال مؤتمر ضم رؤساء أركان الجيوش الأمريكية والمغرب ودول الساحل التسعة، بهدف تعميق وتنسيق التعاون في الحرب على الإرهاب عبر الصحراء[1]، كما تمخض عن مبادرة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب تقليد سنوي بدأ منذ تشكيلها سنة 2005، وهو عبارة عن مناورات عسكرية أُطلق عليها إسم فلينتلوك(Flintlock) ، تجمع قوات عسكرية من 13 دولة أوروبية ودول المبادرة التسعة الأفريقية بقيادة أمريكية، بهدف تعزيز قدرات العمل المشترك وتوحيد أنظمة القيادة والتواصل المثالي المشترك، حيث تمخض عن ذلك إنشاء خلية تنسيق متعددة الجنسيات (Multinational Coordination Cell)، لتبادل المعلومات الاستخباراتية والتخطيط لمختلف العمليات الموجهة ضد التهديدات الإرهابية الإقليمية[2]، ويتم مجرى التعاون بين الو م أ والدول الأفريقية الأعضاء في المبادرة في المجالات العسكرية، عبر البرنامج الأمريكي العالمي الخاص بالتكوين والتدريب العسكريين، أين يتم تدريب قوات عسكرية خاصة تابعة للدول الأفريقية الأعضاء في المبادرة، داخل الكليات العسكرية الحربية للو م أ، بغرض بناء وتقوية القدرات العسكرية لتلك الدول.

أطلقت الو م أ على منطقة الساحل وغرب أفريقيا مصطلح المنطقة الرمادية (Gray Area)، وسوقت لهذا المصطلح عبر قنوات الإعلام وعلب التفكير؛ ومفاده أن المنطقة من المناطق التي يصعب مراقبتها ومراقبة الأشخاص الذين يمرون عبرها أو يقطنوها، والسبب يعود إلى فكرة وجود أراضي شاسعة لا تخضع إلى أية سيطرة، أو تخضع بالأحرى إلى سيطرة سيئة تحت كيان دول وصفتها بأوصاف مثل الهشة (Fragile) والفاشلة (Failing) والمفلسة (Bankrupt) وحتى المارقة (Rogue)[3]، وهي المصطلحات التي إستخدمتها لشرعنة تدخلاتها في آسيا وأفريقيا وأماكن أخرى من العالم.

إنطلاقا من ذلك قام الجيش الأمريكي بإعداد تقرير عام 2007 تحت عنوان "المناطق غير خاضعة للحكم: فهم مخاطر الإرهاب والحد منها" (Ungoverned Territories Understanding and Reducing Terrorism Risks)، تمحور مضمونه حول نشر مفاهيم "الفضاء غير الخاضع للسيطرة

[1] Mehdi Taje, **"L'importance Stratégique du Sahel"**, Centre d'étude et de Recherche de l'école Militaire, Cahier du CEREM, N°= 13, Décembre 2009, P 26.
[2] Ibid.
[3] Julien Brachet, **"Sahel et Sahara: ni Incontrôlables, ni Incontrôlés"**, Center for International Studies (CIS), 07/2013.

(Uncontrolled Space)، حيث ركز أحد فصوله على غرب أفريقيا معتبرا أن هذه المنطقة عبارة عن مركز رئيسي لتطور مختلف الأنشطة اللامشروعة نظرا لغياب سلطان الدولة، وقد تبع هذا التقرير عدة تقارير من مراكز سياسية وعسكرية واستخباراتية أمريكية، خلال النصف الثاني من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، قدمت كلها أوصاف لمنطقة الساحل وغرب أفريقيا على أنها أماكن خارجة عن السيطرة، ومناطق رمادية ومناطق سوداء وقوس الأزمات وغيرها من الأوصاف[1]، الأمر الذي يعكس نظرة خبراء الجغرافيا السياسية والقادة السياسيين والعسكريين وغيرهم.

عبّرت بذلك الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب عن رغبة الو م أ في دعمها لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لرفع قدراتها القتالية في مواجهة الحركات الإرهابية والعصابات الإجرامية وشل نشاطاتها وتحركاتها عبر المنطقة، كما عبرت عن إعادة التقييم الإستراتيجي للو م أ إتجاه منطقة الساحل وغرب أفريقيا من منظور أكثر موضوعية، نظرا للتشعب والترابط بين القضايا الأمنية والطاقوية في سياستها الخارجية إتجاه هذه المنطقة، ما يفسر في أحد الجوانب التضخيم الأمريكي للتهديد الإرهابي وإستغلاله كحجة للتواجد العسكري في بقاع مختلفة من العالم.

الفرع الرابع: القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (AFRICOM)

القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (United States Africa Command) أو ما يرمز لها بـ (USAFRICOM)، بدأت نشاطها بصفة رسمية في الأول من شهر أكتوبر سنة 2008، غير أن إنشائها بصفة فعلية كان في 06 فبراير 2007 من قبل الرئيس السابق جورج ولكر بوش (George. W Bush)، لتكون بمثابة جهاز عسكري وأمني مسؤول عن جميع دول القارة الأفريقية بإستثناء دولة مصر[2]، يعمل بالأفريكوم حوالي ألف عنصر من الجيش الأمريكي؛ من بينهم 300 عنصر من قوات البحرية الخاصة الأمريكية (Marines) و250 عنصر من الاستخبارات المركزية (CIA)، تقدر ميزانيتها بحوالي 350 مليون دولار وتقوم بمهام الدعم لمهام القوات المشتركة الأمريكية في القرن الأفريقي، التي يبلغ عددها حوالي 2000 عنصر متواجدة بالقاعدة العسكرية الأمريكية بدولة جيبوتي، وهي قاعدة أخرى لنشاط الأفريكوم تضم قوات للتدخل والردع وقوات جوية متخصصة[3].

---

[1] Ibid.

[2] محمود زكرياء، مرجع سابق.

[3] إبراهيم شابير الدين، "**الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة**"، (ترجمة: الحاج ولد إبراهيم)، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 23 يونيو 2013.

يقع مقر قيادة الأفريكوم في مدينة شتوتغارت (Stuttgart) الألمانية، نظرا لرفض معظم الدول الأفريقية على محور شمال وغرب ووسط القارة إستقبالها، وهي الدول التي إرتأت الو م أ أنها الأنسب لإستقبال مركز القيادة على أراضيها، وتتمحور أهداف الأفريكوم إلى جانب المهام العسكرية من مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛ أهداف تصب في منحى مجابهة نفوذ القوى الكبرى الأخرى وتواجدها العسكري عبر القارة، على رأسها فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وروسيا في إطار صراع النفوذ الدولي حول المناطق الإستراتيجية في أفريقيا، خصوصا بعد تمدد النفوذ الصيني وإقامة الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي سنة 2017 وتمددها الإقتصادي الناعم لقارة أفريقيا، إلى جانب نفوذ قوى أخرى كتركيا والهند واليابان الذي أنشأ قاعدة عسكرية في جيبوتي سنة 2011، الأمر الذي تتوجس منه الو م أ فيما يتعلق بأمنها الطاقوي.

لم تكن الأفريكوم وليدة العدم؛ بل تشكلت على إرث مبادرتين أمنيتين أمريكيين في منطقة الساحل والصحراء الكبرى إعتبرت من أهم المبادرات الأمنية، الأولى هي عملية الحرية الدائمة عبر الصحراء أما الثانية فهي قوة المهام المشتركة في القرن الأفريقي، وهما المبادرتين اللتين ارتبطتا بشكل مباشر بالحرب الكونية على الإرهاب، حيث وضعتا جهود الو م أ في إطار أكبر للتنمية ومحاربة التمردات العسكرية في المنطقة على المدى الطويل[1]، وتتمحور الأهداف المفترضة للأفريكوم حول العمل على إرساء السلام والأمن لشعوب القارة السمراء، ودفع الأهداف المشتركة بين الو م أ ودول أفريقيا في جوانب التنمية الصحية والتعليم والاقتصاد وغيرها، بذلك إرتكزت الحجة التي على إثرها تم إنشاء الأفريكوم؛ على إعتبار أن الدول الضعيفة التي لا تستطيع حماية نفسها، يمكن أن تشكل خطرا على الو م أ بوصفها دولة قوية[2]، بذلك سعت من خلال الأنشطة العسكرية المشتركة للأفريكوم، إلى تطوير القدرات العسكرية لدول المنطقة عبر التدريب العسكري والتعاون الإستخباراتي.

تخفي الأفريكوم الأهداف الحقيقية من تشكلها وتواجدها، بحيث تعبر عن الانتشار العسكري الأمريكي عبر نقاط العالم المختلفة، فبمطلع العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرون إتضحت أهمية منطقة غرب أفريقيا بشكل مطرد لدى صناع القرار الأمريكي، رغبة منهم في تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، بعدما إتضح مطلع الألفية حجم الاحتياطات النفطية التي ينام عليها غرب أفريقيا،

---

[1] Robert G. Berschinski, **"Africom's Dilemma: The Global War on Terrorism, Capacity Building, Humanitarianism, and the Future of US Security Policy in Africa"**, Defense Technical Information Center (DTIC), 01 November 2007, p 01.

[2] إبراهيم شابير الدين، مرجع سابق.

حيث تعتبر نيجيريا أكبر مُصدر للنفط في القارة لإحتلالها المرتبة الخامسة كأكبر مورد للو م أ، كما تحتل كل من أنغولا والجزائر المرتبتين السادسة والسابعة، بعدما أشارت التقديرات إلى إرتفاع إنتاج المنطقة من النفط سنويا، نظرا للإكتشافات المستمرة للنفط في دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كغانا وسيراليون وغيرهم[1]، الأمر الذي يعكس رغبة الو م أ بالتواجد السياسي والعسكري في هذه المنطقة، حسب ما صرح به الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن، على أن نفط أفريقيا يشكل مصلحة قومية استراتيجية لأمريكا، كما رجحت بعض التقارير أن خليج غينيا شكل ما نسبته 25 % من واردات النفط الأمريكية سنة 2015[2].

يشير أحد التقارير التي أعدها نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد بروس ديك تشيني (R.B.D Chene) في فترة حكم بوش الإبن، أنه بغية تحقيق إستراتيجية الطاقة القومية الأمريكية (American National Energy Policy)، يتطلب الأمر ضرورة إنشاء قواعد عسكرية فى جميع مناطق النفط في العالم، إنطلاقا من كازاخستان إلى أنغولا لضمان أمن الطاقة الأمريكي (American Nergy Security)، عبر إتباع إستراتيجية تقوم على إقصاء القوى الدولية المنافسة في المنطقة، على رأسها فرنسا والصين والهند وروسيا وغيرهم، بالإضافة إلى العمل على تطويع الدول الأفريقية بالمنحى الذي يصب في إتجاه المصالح الأمريكية ونفوذها على المدى القصير والبعيد[3].

من خلال ما سبق نلاحظ أن الإستراتيجية الأمريكية إتجاه قارة أفريقيا عموما وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل خصوصا، قامت على مداخل متنوعة في إطار كفاحها ضد الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث كان للمدخل التنموي حيزا ضمن هذه الإستراتيجية بإعتباره حلا أمثلا للقضاء على حالة اللاإستقرار، وهو ما سعت إليه عبر شراكتها العابرة للصحراء مع دول المنطقة، كما كان للمدخل العسكري دورا حاسما في تلك الإستراتيجية، لإرتباطه بالحرب الكونية على الإرهاب وضمان التواجد في المنطقة سواء عبر إتفاقيات أمنية للإشراف وتدريب جيوش المنطقة، أو عبر القواعد العسكرية المنتشرة في عموم قارة أفريقيا، وهي كلها مداخل تصب ضمن إستراتيجية حماية المصالح الأمريكية، القائمة على السعي الدائم للسيطرة على مناطق الاحتياطات النفطية، والمضائق البحرية، لضمان سير حركة التجارة العالمية وإمدادات الطاقة التي تعتبر محرك حيوي لإقتصادها وهيمنتها العالمية.

---

[1] Robert G. Buschinski, op.cit, p 04.

[2] إبراهيم شابير الدين، مرجع سابق.

[3] حسن عبد الحليم محمد و محمود أبو العينين، **"الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الأفريقي"**، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد 45، عدد 02، أبريل 2023، ص ص 526-527.

المطلب الثالث: منظمة الأمم المتحدة

تُعبر الأمم المتحدة عن الإرادة الجماعية للدول الأعضاء فيها في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، حيث أن طبيعة الظاهرتين والخصائص التي تميزها وبعدهما الدولي، يحتم ضرورة التعاون وتنسيق الجهود وتوحيدها لتصدي لهما والقضاء عليهما، على الرغم من تباين شدة تأثيرهما من دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى، ولا يخفى أن جهود الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، قد تبلورت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الو م أ، بل يرُد البعض تلك الجهود إلى الهيمنة والضغط الذي أحدثته الو م أ بعد انطلاقها في الحرب الكونية على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بذلك أخذت جهود منظمة الأمم المتحدة في التبلور في مجال مكافحة الإرهاب؛ ويمكن حصر تلك الجهود في ثلاثة مراحل أساسية[1]:

- العمل على وضع معايير تهدف إلى تطوير إستراتيجية عالمية لمحاربة الإرهاب والعمل على تعزيز الجهود ضد محاربة التطرف والتشدد المؤدي إلى العنف، بالإضافة إلى العمل على وضع اتفاقيات دولية لمحاربة الظاهرة، والعمل على استصدار قرارات لمجلس الأمن ذات المدى البعيد، يتم خلالها فرض التزامات بمكافحة الإرهاب من طرف الدول الأعضاء في المنظمة.
- توجيه الجهود نحو دعم أنشطة بناء قدرات المواجهة، لدى الدول الضعيفة والمتخلفة بهدف مساعدتها على الوفاء بتلك الالتزامات.
- العمل على فرض العقوبات على الدول الراعية والداعمة للإرهاب، وكذا الأفراد والكيانات المتورطة في الإرهاب ومختلف الأنشطة الإرهابية.

ترسمت بذلك معالم استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساعي الأمم المتحدة ضد ظاهرة الإرهاب، تجسدت حسب رؤية البعض في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1368 الصادر في أيلول/سبتمبر 2004، الذي رخص للتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة، القرار الذي حظي بإجماع أعضاء الأمم المتحدة ومثل جوانب تعزيز قدرات الدول في مكافحة الإرهاب حسب ما صرح به مجلس الأمن آنذاك.

الفرع الأول: إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تعتبر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (United Nation Global Counter-Terrorism Strategy)، الآلية والإرادة العالمية المنبثقة عن توحيد وتعزيز الجهود على المستوى الوطني

[1] Sebastian Von Einsiedel, **"Assessing the UN's Efforts to Counter Terrorism"**, United Nations University Center for Policy Research, Occasional Paper 8, October 2016, p 01.

والإقليمي والقاري والدولي ضد ظاهرة الإرهاب وتمددها عبر مناطق العالم، وقد إنبثقت إلى الوجود بالطرح الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان (Kofi Annan) سنة 2005، تضمن الطرح مخططا شاملا لاستراتيجية عالمية تهدف إلى مكافحة الإرهاب ومنابعه والعوامل المؤدية إليه، حيث تمحورت الانشغالات ضمن هذه الإستراتيجية حول معالجة المسببات العميقة للإرهاب في إطار إحترام منظومة حقوق الإنسان والمواطن، وقد نتج عن هذا الطرح تشكيل فريق عمل مشترك بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، لتنفيذ مخططات الإستراتيجية بغية تسخير قواتها المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب[1].

إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستون إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مع بعض التعديلات بعد عام من طرحها من طرف الأمين العام، من خلال التصويت بالإجماع على القرار رقم 288/20 في الثامن من سبتمبر 2006، الذي نادى جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى اتخاذ مختلف التدابير الوقائية، وبناء القدرات بموجب ما يمليه ميثاق الأمم المتحدة ومختلف المعاهدات الدولية الأخرى[2]، وفي هذا المنحى يؤكد كل من الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة، على دورهما في مجال مكافحة الإرهاب كظاهرة تواجه الدول، بعد الإقصاء الذي طال كل منهما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإنفراد مجلس الأمن الدولي وسيطرته على أجندة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من خلال إصدار قرارات للتدخلات العسكرية ضد الدول الراعية للإرهاب، أو إنزال العقوبات على الدول الداعمة له، بذلك تكون تلك الإستراتيجية قد أعطت الشرعية لجهود العديد من الدول، التي كانت في حرب على الإرهاب في السنوات الماضية.

إرتكزت إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي جاءت على شكل قرار يتضمن خطة عمل مرفقة مفصلة على أربعة مرتكزات أساسية؛ نوجزها في[3] :

- **التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى إنتشار ظاهرة الإرهاب**

تتمحور حول العمل على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار ظاهرة الإرهاب، كالصراعات طويلة الأمد وإنعكاساتها السلبية، والعمل على القضاء على ظاهرة غياب سيادة القانون وما تفرزه من إنتهاكات لحقوق الإنسان والمواطن، ومحاربة التمييز العرقي أو الديني أو التمييز في الإنتماء، ومظاهر

---

[1] Ibid.

[2] ملالا يوسفزي، **"المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب"**، منظمة حلف شمال الأطلسي: هيئة أركان الناتو الدولية، مايو/ أيار 2020، ص 99.

[3] الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/60، **"إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"**، 8 أيلول / سبتمبر 2006، ص 05.

الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغياب مظاهر الحكم الراشد وغيرها، بالإضافة إلى العمل على مواصلة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، ومواصلة إتخاذ كل الإجراءات والتدابير في سبيل تحقيق ذلك .

- **تدابير منع الإرهاب ومكافحته**

تشتمل على كل الإجراءات التي يجب اتخاذها التي من شأنها منع الإرهابيين من تنفيذ اعتداءاتهم، ومنعهم من الحصول أو إستخدام مختلف الوسائل التي تساعدهم على تنفيذها، ومحاربة كل الأنشطة التي قد تصب في إطار دعم الإرهاب وإسناده، والعمل على التنسيق وتبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب خصوصا فيما يتعلق بمصادر تمويله، بالإضافة إلى التدقيق في عمليات منح التأشيرات ومنع السفر على المشتبه فيهم في قضايا الإرهاب، كما هو ضروري إلزام المنظمات الإقليمية والقارية بتبني تشريعات قضائية لمحاربة الإرهاب، وإلزام التشريعات الوطنية على إنشاء آليات ومراكز لمكافحته، عبر إنشاء قاعدة بيانات شاملة وموحدة تتضمن معطيات حول الجماعات الإرهابية، ومختلف الأسلحة التي قد يلجؤون إليها على رأسها الأسلحة النووية والبيولوجية، نظرا للتطور التكنولوجي الرهيب في مجال برامج التحكم والإطلاق في الأسلحة الحديثة المتطورة وخطر وقوعها في أيادي التنظيمات الإرهابية.

- **تدابير بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور الأمم المتحدة**

تتمحور حول عملية بناء وتطوير قدرات الدول في مجال مكافحة الإرهاب ومنع حدوثه، والعمل على تعزيز وتنسيق إمكانيات الدول للوقوف في وجه الظاهرة تحت راية الأمم المتحدة، ويحدث ذلك من خلال تحفيز الدول على دعم وضمان التمويل، عبر التبرعات المنتظمة والمساعدات المالية والعمل على خلق مصادر تمويل دائمة مختلفة، والعمل على خلق إطار مؤسساتي تابع للأمانة العامة من خلال فرق عمل؛ من مهامها التنفيذ والتنسيق بين مختلف الجهود في مجال مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تشجيع كل من لجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وصندوق النقد الدولي، ومختلف وكالات المنظمة على تقديم المساعدات التقنية وتنفيذ مختلف الإتفاقيات والبروتوكولات المعنية بمكافحة الإرهاب.

- **تدابير ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون باعتبارها ركائز هامة لمكافحة الإرهاب**

تسعى الأمم المتحدة من خلال هذه التدابير إلى مكافحة الإرهاب في إطار من الحماية لحقوق الإنسان والمواطن، حيث يقع على عاتق الدول أثناء اتخاذها لتدابير مكافحة الإرهاب؛ مهام الالتزام بالقانون الدولي في جانب حماية حقوق الإنسان، من منطلق أنه قد تُنتهك حقوق الأفراد بدعوى مكافحة الإرهاب، كما يتوجب إتباع سبل العدالة لمحاكمة المتورطين بالأعمال الإرهابية أو في قضايا

الدعم والمساندة، بذلك يتوجب التأكيد على قرار الجمعية العامة رقم 158/60 المؤرخ في ديسمبر 2005، الذي يوفر الإطار الأساسي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب[1].

تحملت الأمم المتحدة بذلك عبر هذه الإستراتيجية مسؤوليتها الجماعية إتجاه ظاهرة الإرهاب، التي أصبحت تأثيراتها جلية على الدول والأفراد تستوجب العمل الجاد لمجابهتها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة تقوم بإستعراض إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب كل سنتين منذ تأسيسها، والغرض من ذلك هو مجاراة وملائمة المستجدات على الصعيد الدولي، وإعادة ترتيب الأولويات في مجال مكافحة الإرهاب ومحاولة التوفيق بين الآراء والاتجاهات بين الدول الأعضاء، وقد كانت بذلك مبادرات للأمم المتحدة لوضع آليات لمكافحة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تمخض عنها تأسيس لجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

- **لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن**

تأسست لجنة مكافحة الإرهاب (Counter-Terrorism Committee) في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر سنة 2001، عبر القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم 1373 وهي تابعة له، كرست مهامها في مجال مكافحة الإرهاب بشتى أنواعه حيث تساعدها في ذلك مديرية تنفيذية تضم خبراء تابعين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تتمحور مهام لجنة محاربة الإرهاب في العمل على إلزام الدول الأعضاء، بتجريم ومحاربة مختلف الأعمال الإرهابية وكل الأنشطة المساعدة في انتشار ظاهرة الإرهاب أو المؤدية إليه، بالإضافة إلى العمل على القضاء على مختلف مصادر التمويل لدى الإرهابيين، والملاذات المالية الآمنة التي تعتبر أهم مصدر لنشاطاتهم،كما تعمل من جهة على إرساء سبل التوعية داخل المجتمعات بخطر الإرهاب وتأثيراته السلبية على السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى السعي إلى توحيد الجهود والرؤى لدى الدول الأعضاء فيما يخص مكافحة الإرهاب والعمل على تقديم المساعدة لهم، ومحاولة خلق التواصل الدائم والتنسيق بين عمل مختلف المنظمات الإقليمية والقارية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب، وكذا التنسيق مع الدول الأعضاء في سياساتهم الداخلية فيما يخص محاربة الإرهاب ومصادر تمويله، والمساعدة في صياغة تشريعاتهم الداخلية وآليات تنفيذها.

[1] نفس المرجع، ص 12.

- **مركز/مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب**

قبل الخوض حول مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (Office of Counter-terrorism – OCT)، يجب الحديث عن مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (Counter-Terrorism Center– UNCCT)، تم إقتراح إنشاء هذا المركز في فيفري سنة 2005 من طرف ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز، عقب المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي إحتنضته السعودية، وبعد ستة سنوات من ذلك تم الإعلان عن تأسيس مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، عبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 10/66 المؤرخ في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، معربة عبره عن القرار الذي اتخذته السعودية بتمويل المركز لفترة ثلاثة سنوات[1]، وقد تمحورت مهام المركز في تعزيز مهام تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تحت توجيه الأمين العام للأمم المتحدة[2].

إنبثق عن العمل المستمر في مجال مكافحة الإرهاب هيكل جديد تحت إسم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بهدف تدعيم الجهود واستمرارها والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب، حيث ظهر إلى الوجود بناءا على قرار الجمعية العامة رقم 291/71 في 15 حزيران / يونيو 2017، الذي صدر تحت عنوان "تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء، في تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"، يترأسه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة الروسي فورونوف فلاديمير (F.Vladimir) منذ تأسيسه، وهو المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في نفس الوقت[3]. تمحورت أهداف كل من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حول تنسيق الجهود وتبادل الخبرات لمكافحة ظاهرة الإرهاب وتعزيز مختلف القدرات وتوجيهها للقيام بذلك، وتوجيه المساعدة للدول المتضررة منه للوقوف ومواجهة الظاهرة، حسب ما تم إقراره في إطار تنفيذ أركان إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والأعمال العدائية التي تنجر عنه.

---

[1] الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66/10، "**مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب**"، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، ص 01.

[2] نفس المرجع.

[3] الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 291/71، "**تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب**"، 15 حزيران / يونيو 2017، ص 02.

الفرع الثاني: إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

كان الطرح الأولي لِإستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (United Nation Integrated Strategy for the Sahel)، من طرف الأمين العام للأمم المتحدة كاستجابة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2056 المؤرخ في 03 يوليو/جويلية2012، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى الإهتمام بقضايا الأمن والتنمية والحوكمة السياسية والاقتصادية وقضايا الحكم، كالديمقراطية والانتخابات والتداول النزيه على السلطة وإرساء أسس الأنظمة الديمقراطية التشاركية، بالإضافة إلى قضايا النزاعات الداخلية والبينية والصراع على السلطة في منطقة الساحل الأفريقي، وتسعى الأمم المتحدة من خلال هذه الإستراتيجية إلى التركيز على المتغيرات التي تساعد على إنتشار وتمدد الجماعات المتطرفة، وتكييف أسسها وفق المجالات الواردة في برنامجها الاستراتيجي، التي تتمحور حول التعاون عبر الحدود والعمل المناخي، ومنع الأزمات وتمكين المرأة والشباب والتنشيط الاقتصادي والطاقات المتجددة، باعتبارها أهداف بعيدة المدى تدخل ضمن خطط التنمية المستدامة[1].

تجسدت إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، في شكل محددات تصبو إلى تحقيقها على المديين القريب والبعيد؛ يمكن تدقيقها في النقاط التالية[2]:

- **تعزيز الحوكمة الشاملة الفعالة في منطقة الساحل**

تتمحور حول إرساء حكم فعال قائم على الشرعية السياسية عبر الإدماج السياسي وسيادة القانون، ومدى قدرة دول المنطقة على ضمان توفير الخدمات الأساسية لمجتمعاتها، وضمان إرساء أسس المساءلة على أداء الأنظمة والحكومات، بالإضافة إلى تعزيز الممارسات الديمقراطية على رأسها المشاركة السياسية والنزاهة فى الانتخابات والتداول على السلطة، إلى جانب تمكين المرأة من جميع حقوقها السياسية والمدنية باعتبارها عنصر فعال داخل المجتمع.

- **تعزيز أليات الأمن الوطني والإقليمي**

بغية تعزيز آليات الأمن الوطني والإقليمي يلزم تفعيل سيادة القانون وإحترام حقوق الفرد والمواطن، بذلك اتخذت بلدان المنطقة من إستراتيجية الأمم المتحدة، أداة للِاستجابة الفورية لأزمات المنطقة السياسية والأمنية على رأسها أزمة شمال مالي، حيث تجسدت خطوات التعاون الإقليمي والدولي بما فيها المنظمات الإقليمية والقارية، كالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتجمع دول

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **"تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل"**، مرجع سابق، ص ص 03-04.

[2] **"Report of the Secretary General on the Situation in the Sahel Region"**, United Nations, Security Council, N°= S/2013/354, 14 June 2013, p 14.

الخمسة الساحل، بهدف تعزيز الثقة وتعزيز القدرات للتصدي للتهديدات الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود الوطنية، ومكافحتها بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعزيز قدرات دول المنطقة على الإدارة الفعالة للحدود المشتركة، وتحسين التنسيق بين المؤسسات الرسمية لمراقبة تهريب الأسلحة وتحركات الإرهابيين وأفراد العصابات الإجرامية.

- **تكامل الخطط والتدخلات الإنسانية والتنموية لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل**

يهدف إلى تبني نوع متعدد عبر مختلف القطاعات والجوانب، بهدف الرفع من قدرة مجتمعات دول الساحل ومساعدتها على الصمود والتصدي الجيد للتحديات المختلفة، بهدف العمل على معالجة الاختلالات القائمة بين البرامج الإنسانية والبرامج الإنمائية، سعيا لإيجاد الحلول الكامنة وراء أزمات الغذاء وما سببته من إنعدام للأمن الغذائي، ذلك ما يحتم التركيز على مداخل التنمية طويلة المدى وما يصحبها من تخطيط وتنفيذ في إطار من التنسيق والتماسك؛ ويمر ذلك عبر عدة مراحل[1]:

- تقديم الدعم المحلي والوطني والإقليمي من أجل تحديد وضعية الأُسر المعيشية الضعيفة لدعمها وتتبع حالتها.
- تقديم الدعم على المستوى المحلي لدول المنطقة، لمساعدتها على تقديم الخدمات الضرورية للمجتمعات وإقامة نظم اجتماعية فعالة.
- تعزيز قدرات الأسر على المستوى المحلي والوطني والإقليمي على التعامل مع المخاطر وإدارتها.
- العمل على تعزيز وتدعيم الطرق الفعالة المستدامة في تحصيل المداخيل لدى الأسر.
- تعزيز الإدارة المستديمة الوطنية والإقليمية في مجال إدارة الموارد الطبيعية التي تزخر بها دول المنطقة.

جُندت كل الجهود بذلك لتحقيق أهداف الإستراتيجية، بالتنسيق مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل والعديد من المؤسسات المالية بغية ضمان التمويل، بإعتبار أن مداخل التنمية كانت على رأس أهداف الإستراتيجية.

الفرع الثالث:إستراتيجية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة

لعبت الأمم المتحدة دورا فعالا في مجال محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، حيث تبلور هذا الدور منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين، في شكل دورات من اللقاءات والمؤتمرات والعديد من الاتفاقيات التي تصب في صلب مكافحة الظاهرة.

[1] Ibid, p 22.

1/المؤتمرات والإتفاقيات الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة

برزت إلى الوجود كأولى محاولات التصدي للجريمة المنظمة، اللجنة الدولية للعقوبة والإصلاح (International Penal and Penitentiary Commission) في منتصف الثلاثينيات على أنقاض لجنة السجون الدولية، كان الهدف من إيجادها هو البحث في أسباب الجريمة وسبل إنفاذ القانون، ومتابعة أنظمة المحاكم وطرق معاملة المجرمين وإدارة السجون وغيرها.

بمطلع شهر ديسمبر 1950 تم حل اللجنة الدولية للعقوبة والإصلاح، وحل محلها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders)، تنعقد مؤتمراته كل خمسة سنوات بصفة منتظمة تحت مضامين مختلفة، منها خطط التنمية وسيادة القانون وانخراط الأطفال والشباب في أعمال الجريمة المنظمة وتهريب البشر والمخدرات وغسيل الأموال، ومكافحة الإجرام المنظم بمختلف صوره والتعاون في المسائل الجنائية وطرق تسليم المجرمين وقواعد الإفراج المشروط، وغيرها من القضايا التي تصب في فلك محاربة الإجرام المنظم العابر للحدود، بحلول سنة 2005 تم تحويل مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين إلى مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justic)، يُعني بمختلف قضايا الجرائم ومنعها وقضايا العقوبات والعدالة الجنائية، من خلال العمل على سيادة القانون وإتخاذ مختلف التدابير الفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والصلات بين الإرهاب والأنشطة الإجرامية، بالإضافة إلى العمل على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرون على رأسها قضايا الإجرام السيبراني وغيرها[1].

أما في جانب الإتفاقيات وبعدما أدرك أعضاء منظمة الأمم المتحدة، خطورة الجريمة المنظمة وانعكاساتها السلبية على حدود الدول وأمنها، تم إبراز الإرادة الجماعية إتجاه مكافحة الظاهرة في شكل مجموعة من الاتفاقيات، في مقدمتها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances) التي إنعقدت سنة 1989، حيث هدفت من خلال بنودها إلى محاولة النهوض بالتعاون بين أعضاء الأمم المتحدة من أجل التصدي بفعالية، لظاهرة الإتجار غير المشروع

[1] **"United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justice Previous Congresses"**, United Nations. Available at: https://www.unodc.oralcongress/en/previous-congresses.html.

بالمخدرات ومختلف المؤثرات العقلية التي تلقى رواجا دوليا واسعا داخل المجتمعات، حيث يتطلب التعاون والالتزام بمُختلف التدابير التشريعية والإدارية وفقا للأحكام الأساسية لنظمها التشريعية الداخلية[1].

تضمنت الإتفاقية أربعة وثلاثون مادة شملت مختلف الجوانب من الجرائم، ونظام الجزاءات والاختصاص القضائي وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ومجالات التعاون، خصوصا مع دول العبور للنشاطات الإجرامية، وتصنيف المواد التي تستخدم في الإنتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والقضاء عليها على رأسها زراعة النباتات المخدرة والأفيونية، بالإضافة إلى جوانب الإتجار وتسويق المخدرات والمتاجرين بها، وغيرها من الجوانب التي تدخل في إطار اِنتشار الظاهرة.

اِعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرون في منتصف شهر نوفمبر سنة 2000، إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (United Nations Convention Against Transnational Organized Crime)، وهي الاتفاقية المعروفة تحت اسم اتفاقية باليرمو (Palermo Convention) التي عقدت بمدينة باليرمو الإيطالية، حيث كان الغرض من هذه الاتفاقية العمل على إرساء أسس التعاون الدولي، للوقوف ضد ظاهرة الإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية للدول، والعمل على مكافحتها بفعالية وجدية بمختلف الوسائل المادية والبشرية المتاحة، ويتم ذلك عبر اتخاذ عدة إجراءات منها تجريم عملية غسيل عائدات الإجرام والبحث عن سبل مكافحته، والعمل على تجريم ظاهرة الفساد والبحث عن تدابير مكافحته، وطرق وإجراءات ملاحقة المجرمين ومقاضاتهم والنظر في نظم الجزاءات، بالإضافة إلى البحث في مسائل التعاون الدولي ضد الجريمة ومصادرة عائداتها وإجراءات القبض وتسليم المجرمين.

عززت الأمم المتحدة منظومتها إتجاه مكافحة الإجرام باتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد (United Nations Convention Against Corruption)، التي تم اِعتمادها من طرف الدول عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 4/58 بتاريخ 31 أكتوبر 2003، حيث أعربت الدول في ديباجة الاتفاقية عن قلقها إزاء الخطورة التي يطرحها الفساد، من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، وتقويضه لمؤسسات الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة، وتعريضه التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، بالإضافة إلى القلق إزاء الصلات القائمة بين الفساد و مختلف صور الإجرام المنظم على رأسها الجرائم الإقتصادية وغسيل الأموال[2].

---

[1] الأمم المتحدة، "**الإتفاقيات لمراقبة المخدرات**"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2013، ص 87.

[2] الأمم المتحدة، "**إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك، 2004، ص 05

يتطلب الأمر بذلك ضرورة تكثيف التعاون والجهود للوقوف ضد الظاهرة حسب بنود الإتفاقية، من خلال إتخاذ مختلف التدابير الوقائية ضد الجريمة المنظمة، والعمل على تأسيس أنظمة التجريم وإنفاذ القانون ومختلف سبل التعاون الدولي في سبيل تحقيق ذلك، في مقدمتها تقديم المساعدات التقنية وتبادل المعلومات، ومختلف آليات التنفيذ والمتابعة في مجال غسيل الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة، كل ذلك بهدف القضاء على ممارسات الفساد داخل دواليب السلطة وداخل هياكل ومؤسسات الدول.

2/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ظهر إلى الوجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (United Nations office on Drugs and Crime –UNODC-) كأحد هيئات الأمم المتحدة سنة 1997، من خلال الجمع بين البرنامج الدولي للأمم المتحدة للسيطرة على المخدرات (United Nations International Drug Control Programme) الذى تم إنشاؤه سنة 1991، وقسم مكافحة المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة (United Nations Office on Drugs and Crime Division) ويقع مقره بالعاصمة السويسرية جنيف، تتمحور الغاية العامة من تأسيسه حول العمل على مكافحة مختلف أشكال الجريمة على رأسها مكافحة المخدرات بمختلف أنواعها، ومحاربة ترويجها واستهلاكها في أوساط المجتمعات عبر العالم.

تنحصر مهام مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في المساهمة في تحقيق أسس السلام والأمن، والتركيز على تعزيز حقوق الإنسان ومداخل التنمية بمختلف أنواعها في جميع أنحاء العالم، والوقوف في وجه مختلف الممارسات الإجرامية ومظاهر الفساد والإرهاب وتجارة المخدرات، من خلال تقديم المساعدة للدول الأعضاء والعمل معها، لأجل إرساء أسس العدالة وسيادة القانون والمحاكمة العادلة، وجعل المجتمعات قادرة على الصمود في وجه الظاهرة[1]، بذلك يعمل في جميع مناطق العالم من خلال أبحاث وبرامج إقليمية ودولية، وفق شبكات واسعة ومختلفة من المكاتب والمقار الميدانية، لتقديم المساعدة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مواجهة العديد من القضايا؛ نذكر منها[2]:

- معالجة مشكلة المخدرات العالمية؛ من خلال الإستجابة الفورية القائمة على الأدلة لمعالجة قضايا تعاطي المخدرات، وما ينتج عنها من إدمان وإضطرابات نفسية وجسدية، وكذا قضايا إنتاج المخدرات والمتاجرة بها على المستويين الإقليمي والدولي.

[1] United Nations Office on Drugs and Crime, **"Stratégie ONUDC 2021-2025"**, -UNODC-International Centre, Vienna, p 04.
[2] United Nations Office on Drugs and Crime, **" UNODC: Who we Are and What we Do"**, -UNODC-International Centre, Vienna, P 01.

- منع الفساد ومحاربته؛ عبر تدعيم مبادئ الرشادة والحوكمة داخل هياكل ومؤسسات الدول، والعمل على استعادة الأصول المسروقة ومعاقبة الفاسدين.
- مكافحة ظاهرة الإرهاب؛ من خلال إرساء تشريعات وتدابير قانونية ذات فعالية في مواجهة الظاهرة تكون شاملة وخاضعة للمساءلة، وتفعيل العدالة الجنائية وفقا للمعايير الدولية وبما يتماشى مع إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والأسباب المؤدية إليه.
- محاربة الجريمة المنظمة؛ عبر تقديم الدعم ومختلف المساعدات التقنية وتعزيز التعاون والعمل المشترك، للوقوف الجماعي في وجه ظاهرة الإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية، وجميع أشكال الإتجار بالمخدرات واستغلالها والترويج لها.
- تعزيز منع الجريمة؛ من خلال تفعيل سيادة القانون والوصول إلى العدالة وتفعيل العدالة الجنائية، في المقابل الالتزام بحماية حقوق الإنسان والمواطن.

لا يسعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى محاربة الأفعال الإجرامية فحسب، بل يسعى من خلال خططه وبرامجه إلى تدعيم أسس التنمية المستدامة في جميع جوانب الحياة، بهدف تحسين الظروف السائدة داخل المجتمعات عبر توفير مناصب الشغل، والعمل على الاستغلال الجيد للإمكانيات والثروات وحسن توزيعها عبر تفعيل أسس العدالة التوزيعية، بين شرائح المجتمع من جهة وبين المناطق الجغرافية داخل الدولة من جهة أخرى، بذلك يؤكد المكتب على التزامه بقضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ومحاربة إضطهاد المرأة واستغلالها وتمكينها من جميع حقوقها السياسية والمدنية، والعمل على حماية الأطفال من الإستغلال بمختلف جوانبه وحسن إستغلال الطاقات الشبانية في مختلف الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة[1]، بإعتبارهم طاقات بشرية يجب استغلالها أحسن استغلال، للحيلولة دون توجههم للإنخراط في مختلف الأنشطة الإجرامية في مقدمتها تجارة واستهلاك المخدرات.

الأمر الذي ساعد المكتب في تأدية مهامه هو العمل بالتنسيق مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال تقديم العمل المعياري والبحثي والمساعدة التقنية، لتحديد الإتجاهات والتهديدات الجديدة في أقصر وقت ممكن وتطوير استجابات فعالة لمواجهتها، ودعم الدول الأعضاء من أجل تمكينها من اتخاذ قرارات إستراتيجية حاسمة[2]، من منطلق توفر الخبرة الميدانية الواسعة لدى المكتب الذي

[1] United Nations Office on Drugs and Crime, **"strategie ONUDI 2021-2025"**, op.cit., p 06.
[2] United Nations Office on Drugs and Crime, **"UNODC: Who We are and What we Do"**, op.cit., p 02.

يُشغل أزيد من عشرون مكتبا ميدانيا ومكاتب للإتصال عبر العالم، تساهم كلها في جمع المعلومات والبيانات وعمل دراسات دقيقة مطابقة للمعطيات الميدانية وتحليل السياسات وتقييم المناهج المتبعة.

الفرع الرابع: مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يعتبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (United Nations Regional Office on Drugs and Crime for Middle East and North Africa) أحد أفرع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، تأسس سنة 1997 بالعاصمة المصرية القاهرة بغية تقديم الدعم التقني والمادي لدول المنطقة، من خلال البرامج والخبرات التي تصب في خانة التنمية المستدامة، لمساعدة تلك الدول على مجابهة قضايا الجريمة المنظمة ومحاربة المخدرات وقضايا الفساد داخل هياكل الدولة، وكذا مكافحة الإرهاب ومسبباته في المنطقة وآثاره على الدول والمجتمعات، الأمر الذي جعله يتبنى العديد من المشاريع التنموية في العديد من دول الشرق الأوسط، كالعراق ولبنان والأردن وفلسطين واليمن، ودول شمال أفريقيا كمصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والسودان وغيرهم، بالإضافة إلى العمل على إرساء وتعزيز التشريعات القانونية، وكذا تأسيس نظم للعدالة الجنائية لتعزيز قدرات دول المنطقة في مواجهة خطر تلك الظواهر، بذلك يتمحور عمل المكتب أساسا حول خمسة مجالات أساسية يمكن تلخيصها في:[1]

- تعزيز قدرات دول المنطقة للوقوف ضد تهديدات الجريمة عبر الوطنية المتزايدة.
- العمل على محاربة الفساد وإنعكاساته السلبية على دول ومجتمعات المنطقة.
- دعم الدول الأعضاء لِاتباع أسلوب شامل قائم على الأدلة، في مواجهة ظاهرة المخدرات وما نتج عنها من مسائل العرض والطلب على المستوى العالمي.
- تعزيز إجراءات منع الجريمة المنظمة والسهر على بناء أنظمة ذات فعالية للعدالة الجنائية.
- مكافحة ظاهرة الإرهاب وإنعكاساتها السلبية على الدول والمجتمعات، والعمل على معالجة مسبباته ومظاهر تفاقمه.

يسعى المكتب زيادة على ذلك إلى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، من خلال العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين ومنع التمييز القائم على نوع الجنس، بالإضافة إلى العمل على تحقيق المساواة في

[1] مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة الشرق الأوسط وشمال أفريقي، الأمم المتحدة، **متوفر على**: https://www.unodc.org/romena/ar/about-unodc-romena.html.

الحقوق والفرص، فيما يتعلق بجوانب العدالة التوزيعية والأحقية في الموارد على قدم المساواة، والمساواة في الحصول على فرص العمل داخل المجتمع وفي تقلد الوظائف والمناصب العليا في الدولة، خصوصا في المجتمعات التي تتميز بخاصية التنوع الإثني والهوياتي.

– خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بغية تحقيق أهدافه على المدى البعيد عمد مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى تبني رؤية إستراتيجية في مجال التنمية المستدامة لعام 2030 (The Agenda For Sustainable Development 2030)، تهدف في طياتها إلى العمل على تحقيق المزيد من الأمن والسلام لدول المنطقة، في إطار خالٍ من الجريمة والمخدرات والفساد والمال الفاسد والإرهاب والتطرف، فالخطة تتجه إلى معالجة الأسباب العميقة المؤدية إلى تلك الظواهر، يلتزم بموجبها المكتب تقديم المساعدة التقنية والمادية للدول من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر دعم سيادة القانون، وإصلاح نظم العدالة لجعلها أكثر عدلا وإنصافا في تطبيق القوانين، بالإضافة إلى الإهتمام ببعث الجانب الصحي لدى مجتمعات دول المنطقة، لمحاربة الإنعكاسات السلبية لتعاطي المخدرات والإدمان على الأشخاص المدمنين وإعادة إدماجهم في الحياة العادية، وعلى ذلك الأساس يمكن تلخيص الأهداف العريضة لرؤية المجلس الإستراتيجية لعام 2030 المسطرة لدول المنطقة؛ وتتمحور أساسا حول[1]:

- القضاء على الفقر في دول المنطقة باعتبار أن الفاقة، من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الانخراط في مختلف مظاهر الجريمة والإرهاب.
- القضاء التام على الجوع والنقص في الغذاء بغية الحفاظ على الأمن الصحي لدول المنطقة.
- العمل على القضاء على الأوبئة والوقاية منها كالإيدز والملاريا والسل والالتهاب الكبدي ومختلف الأوبئة المعدية، بالإضافة إلى الأمراض الناجمة عن إدمان الكحول والمخدرات، وضمان التغطية الصحية وتطوير البحث في هذا المجال.
- العمل على ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع وفق مبدأ إتاحة الفرص دون التفريق بين البشر.

[1] **"مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030"**، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **متوفر على**:
https://www.unodc.org/romeña/ar/romena-and-the-sdgs.html

– التطلع إلى حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وبين مختلف شرائح المجتمع، خصوصا في جوانب العدالة التوزيعية وتمكين المرأة من جميع حقوقها السياسية والمدنية.

– الإضطلاع إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية لضمان رفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام، والعمل على تكوين اليد العاملة ذات الكفاءة والإنتاجية العالية، وكذا توفير الشغل اللائق لمختلف فئات المجتمع.

– العمل على تطوير أسس الصناعة والابتكار، وإنشاء مختلف الهياكل الأساسية الكبرى داخل الدولة.

– وضع رؤى وخطط إستراتيجية مستدامة في مجال المدن والمجتمعات المحلية.

– العمل على تعميم التزود بالطاقة في دول المنطقة، والسعي إلى الانتقال لإستخدام الطاقات البديلة.

– السعي إلى ضمان المياه النظيفة للشرب للقضاء على مظاهر العطش وقلة مياه الشرب في المنطقة.

– العمل على حماية البيئة للحفاظ على التنوع المناخي، وحماية الحياة البرية والبحرية لضمان بيئة سليمة تتوفر على مقومات الحياة والعيش الكريم.

يسعى المكتب من خلال تلك الرؤية إلى بذل جهود متكاملة على مختلف المستويات، بالإشتراك مع دول المنطقة أصحاب المصلحة، بهدف الجمع بين مختلف العناصر والفئات في إطار شامل قائم على أسس واضحة، تقرب العلاقة الترابطية بين قضايا التنمية المستدامة وقضايا مكافحة تهديدات الجريمة المنظمة والمخدرات، وكذا قضايا الإرهاب والتطرف وإنعكاساتها السلبية على أمن دول المنطقة ومجتمعاتها المحلية.

خلاصة الفصل

بالعودة لما سبق تقديمه في هذا الفصل نخلص إلى أن الإستراتيجيات المتبعة في أحد الجوانب، كانت جدار صد لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب إفريقيا، حيث كبحت تمدد الجماعات الإرهابية وتهديداتها في مالي والنيجر ونيجيريا وغيرهم، ومكنت من ترجيح الكفة لسلطات هذه الدولة في استرجاع أمنها، كما كبحت أيضا عصابات الجريمة المنظمة من تجار المخدرات والسلاح وتهريب البشر، وساعدت بصفة واضحة في إنهاء حالات الإحتقان السياسي، وإفشال الانقلابات العسكرية في العديد من دول المنطقة.

غير أن تلك الإستراتيجيات لم ترقى إلى المستوى المطلوب في جوانب المواجهة الحقيقية لتلك التهديدات، أو في جوانب معالجتها للأسباب العميقة المؤدية إلى تفشي الظاهرتين في المنطقة كما أنها تختلف من حيث المنطلقات، حيث أن الإستراتيجيات الإقليمية والقارية المختلفة عملت من منطلق محاولة التخلص من ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة وأنشطتهما المختلفة، التي أرهقت دول ومجتمعات المنطقة في ظل سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإختلالات التنموية وغيرها، الأمر الذي ولد لدى صناع القرار لدول المنطقة جدلية قضايا التنمية أولا أم قضايا الدفاع والأمن، بذلك كان الأمل من تلك الإستراتيجيات هو تحقيق الأمن والإستقرار وتحسين الأوضاع نحو الأفضل.

في حين إنطلقت الإستراتيجيات الدولية من منطلقات مصلحية محضة في إطار الصراع حول مناطق النفوذ في إفريقيا، حيث ينظر الإتحاد الأوروبي إلى المنطقة على أنها مصدر تهديد وقلق دائم لدول الإتحاد، يجب التعامل معه وحصره في الضفة الجنوبية للمتوسط، بذلك عمل ضمن استراتيجيته المخصصة لدول غرب أفريقيا، على محاولة إعادة بناء الدولة وفق أسس الديمقراطية والتداول على السلطة في الجانب السياسي، والتركيز على مداخل التنمية المستدامة للخروج من دائرة الفشل وخلق أنظمة سياسية واقتصادية ناجعة، يمكن من خلالها توفير مناصب الشغل كبديل عن الإنخراط في نشاطات الإرهاب والجريمة المنظمة.

أما إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر إرتباطا بحربها الكونية على الإرهاب، من خلال تواجدها العسكري الدائم عبر قواعدها العسكرية في المنطقة، وهو تواجد ذو هدفين رئيسين يتمحور الأول حول السعي لضرب التهديد المتعلق بالإرهاب في أماكن تواجده كنوع من الحرب الاستباقية، ويتمحور الثاني حول تأمين مناطق إمدادات النفط القادمة من الشرق الأوسط وشمال غرب القارة، الأمر الذي فرض عليها التعاون والتنسيق الفني واللوجستي مع دول المنطقة في الجانب الأمني،

محاولة للتصدي للجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة للحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة.

بالنظر إلى إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، نجد أنها إعتمدت على مدخلين رئيسيين باعتبارها تمثل الإرادة الجماعية للدول، تمحور المدخل الأول حول سبل مكافحة مظاهر الإرهاب والجريمة المنظمة عبر عقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الجماعية، وكذا إتخاد العديد من القرارات عبر مجلس الأمن لإجازة التدخلات العسكرية، وإرسال بعثات حفظ السلام على غرار بعثة مينوسما لمحاربة أنشطة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة الحدود في مالي، المدخل الثاني تمحور حول البرامج الإنمائية وتدعيم أسس التنمية المستدامة، إيمانا من المنظمة بأن الحلول العميقة التي تمس البنى التحتية في مختلف القطاعات والإهتمام بها ودعمها، هي المفتاح لإستقرار المنطقة ودخولها في حيز التطور والتقدم نحو الأفضل. غير أن مساعي الأمم المتحدة غالبا ما تفقد نجاعتها بسبب نقص التمويل الذي تساهم به الدول خاصة الغربية منها، الأمر الذي جعلها رهينة مصالح هذه الأخيرة ووقوعها تحت إزدواجية المعايير، ما أدى إلى انحصار جهودها رغم المساعي المبذولة وعدم نجاعتها في العديد من القضايا عبر العالم.

الإستراتيجية الجزائرية كانت أكثر إتزانا وجدية من حيث تعاملها مع تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث عملت على مواجهتها بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية والعسكرية ضمن سياسة اللاحِوار مع الإرهابيين وعصابات الجريمة، وإعتماد لغة الدبلوماسية مع أزمات الجوار خصوصا ما تعلق منها بالنزاعات الإثنية والهوياتية، إيمانا منها أن الحلول الدبلوماسية هي الأكثر نجاعة الأمر الذي نجحت فيه على مر السنين في مالي والنيجر وغيرهم، عبر معالجة الأسباب العميقة المتعلقة بمداخل التنمية والأمن الإنساني في المنطقة.

خاتمـــــــــــة

خاتمة

بالتعمق بالدراسة والتحليل في موضوع تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا وإنعكاساته على الأمن الوطني الجزائري، كدراسة في التأثيرات وإستراتيجيات المواجهة 2021/2011، يمكننا القول أنه إجتمعت العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، جعلت من منطقة شمال غرب أفريقيا فضاء مفتوح على مختلف التهديدات الأمنية، حيث أن أغلب دول هذه المنطقة تقع ضمن دائرة الفشل متعدد الجوانب، ناتج عن الصراعات السياسية على السلطة والإستبداد بالحكم وكثرة الإنقلابات العسكرية، رافقها ذلك ضعف التنمية الإقتصادية وسوء العدالة التوزيعة بين أفراد المجتمع الواحد وبين المناطق الجغرافية للدولة الواحدة، وما زاد الأمر تعقيدا هو التمايز الإثني والهوياتي لتلك المجتمعات، ميزة تولدت عنها صراعات مسلحة مزمنة أضرت بهيكل الدولة القائم وسيادتها الوطنية، كل ذلك أوجد فضاء شاسع خارج إطار الرقابة الدولاتية عبر الصحراء الكبرى وشريط الساحل الأفريقي، شهد تنامي مطرد لظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وما زاد من خطر الظاهرتين هو بروز تحالفات وثيقة بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، تحالفات إندرجت تحت إطار تقاطع المصالح وتكامل الأدوار.

أحدثت البيئة غير المستقرة في منطقة شمال غرب أفريقيا تأثير واضح على الأمن الوطني الجزائري في أبعاده المختلفة، حيث عانت الجزائر من أعمال العنف الإرهابية من إغتيالات وتفجيرات والإختطافات لمواطنيها ودبلوماسييها، كما شكلت نقطة عبور محورية وسوق إستهلاك واعدة لدى عصابات الجريمة المنظمة، لتصريف أنشطتها اللامشروعة كتهريب المخدرات والأسلحة والذخيرة والبشر والمتاجرة بالأعضاء، كل ذلك كان له إنعكاس سلبي واضح على الجانبين الإقتصادي والإجتماعي للجزائر، عبر إستهداف هياكلها الحيوية التي تعتبر شريان الإقتصاد الجزائري، وإستهداف أفراد المجتمع من خلال إنخراطهم ضمن عصابات الجريمة المنظمة، كما أدت إلى إنتشار الأسلحة وما يتبعها من مظاهر القتل والإجرام، والمخدرات والادمان عليها بين مختلف شرائح المجتمع خصوصا لدى فئة الشباب.

أثرت تلك المتغيرات سلبا على الجزائر وأدخلتها في حرب يقظة عبر حدودها الشاسعة، إنعكس ذلك في إرتفاع نفقات الدفاع والتسلح في موازناتها العامة السنوية من أجل مواجهة تلك التحديات، أمر نتج عنه إستنزاف مواردها المالية التي كان بالإمكان تسخيرها في مجالات التنمية، ودعم القطاعات الحساسة كالتشغيل والصحة والتعليم والصناعة وغيرهم، قطاعات تعزز بصفة مباشرة حياة مواطنيها وترفع من مستوى رفاهيتهم، ضمن إطار حقوق الفرد والمواطن التي يقع على عاتق الدولة الجزائرية تحقيق متطلباتها.

نجحت الجزائر إلى حد كبير في مواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر أراضيها، حيث تجلى ذلك في تبني سياسة أمنية داخلية وأخرى خارجية، عكست عقيدتها الأمنية ومبادئها الراسخة إتجاه دول الجوار، حيث إتجهت إلى تطبيق مبدأ العون الذاتي والتركيز على إعادة إستتباب الأمن في الداخل، عبر رفع درجة التأهب العسكري وإعادة نشر قوات الأمن والجيش، ما مكنها من تحجيم وتقزيم تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر أراضيها، كما التزمت على الصعيد الخارجي بالمعالم الأساسية التي رسمت سياستها الخارجية منذ الإستقلال في التعامل مع مختلف قضايا الجوار الإقليمي، على رأسها دعم التعاون الدولي والتحرك الجماعي ضمن المؤسسات الإقليمية والقارية والدولية، في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ما جعلها تسلك المنحى الدبلوماسي في التعامل مع مختلف أزمات الجوار.

غير أن الأمر كان عكس ذلك في التعامل مع تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة ضمن بيئتها الأمنية الإقليمية، فعلى الرغم من خوضها جهود دبلوماسية حثيثة تكللت بإتخاذ مجلس الأمن الدولي قرار يجرم عملية دفع الفدية للإرهابيين، بصفتها أحد أهم مصادر التمويل للجماعات الإرهابية في ممارسة نشاطها، إلا أنها وجدت نفسها في موقف الملاحظ لما يعيشه محيطها الإقليمي من إتساع رقعة نشاطات الإرهاب والجريمة المنظمة، الأمر الذي جعلها تسعى إلى تدارك قصور مرتكزات عقيدتها الأمنية التي لم تعد تتلائم مع الطبيعة الهلامية لتلك التهديدات، عبر إجراءات تشريعية رخصت لجيشها الوطني بالمهام خارج الحدود الوطنية للدفاع عن مصالحها الحيوية والإستراتيجية في المنطقة، حيث لم تعد تكتفي بسياسة رد الفعل إتجاه ما يحدث على مرمى حجر من حدودها الجغرافية، بإعتبارها المستهدف الأول من الأنشطة الإرهابية وفقا للتصريحات المتلفزة لقادة الجماعات الإرهابية، التي تعقب كل إعتداء أو تفجير إرهابي ضد أراضيها ومصالحها الحيوية في المنطقة.

بتقييمنا للإستراتيجيات الإقليمية والقارية المجسدة؛ من ضمنها مبادرات التعاون الأمني الإقليمي التي كانت الجزائر طرفا فيها، نجد أنها لم تحقق أهدافها المرجوة في دحض تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة؛ للعديد من الأسباب الهيكلية والتنظيمية والتنسيقية، فعلى مستوى لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة ووحدة الإندماج والإتصالات، إختلفت الرؤى حسب المصالح الخاصة لكل دولة عضو، زيادة على ضعف التنسيق الأمني بسب كثرة الإنقلابات العسكرية، وغياب الشريك الأمني الموثوق بالنسبة للجزائر، في جانب العمل الإستخباراتي وتبادل المعلومات الميدانية مع الدول الأعضاء، نظرا للإرتباط الوثيق بين قادة الدول الأعضاء بجوار الجزائر وتبعيتهم للدول الغربية على رأسهم فرنسا، ذلك ما قَوضَ مختلف الجهود التي بدلتها الجزائر في مجال التنسيق لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

إنطبق نفس المنحى على المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا التي قامت بالأساس على هدف إقتصادي محض، حيث لم يرقى مجلس أمن الجماعة كآلية لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن؛ إلى مستوى يؤهله إلى القدرة على حفظ أمن دول الجماعة وفض النزاعات القائمة بين أعضائها، على الرغم من المجهودات المبدولة في إطار محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة التي أصبحت أراضيها مسرحا لها، كما لم تحقق مبادراتها الأمنية بالتنسيق مع الدول الغربية الأمن والإستقرار للمنطقة، أو الوقوف في وجه الإرهاب والجريمة المنظمة لتداخل نفوذ الدول الغربية في المنطقة على رأسها فرنسا و الو م أ. وهو نفس الأمر إنطبق على إستراتيجية الإتحاد الأفريقي؛ فعلى الرغم من المنظومة القانونية والمؤسساتية والجهود المبذولة من طرف مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقي، ومختلف الآليات الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر القارة، لم ينعكس أثرها على أرض الواقع لكثرة الخلافات والصراعات الداخلية والبينية وسيطرة الإنقلابات العسكرية على المشهد السياسي لدى أغلب دول القارة، جعل تلك الآليات والجهود عاجزة أمام التحديات التي تعانيها القارة؛ على رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة والتحالفات القائمة بينها، بل تعدت إلى فقدان العديد من دول غرب أفريقيا أجزاء واسعة من أراضيها لصالح الجماعات الإرهابية، وجعلها ممرات أمنة لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

تمايزت الإستراتيجيات الدولية بين النجاح والفشل في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا، ففي ظاهرها حققت النجاح في العديد من التدخلات؛ تمكنت خلالها من وضع حد لإتساع رقعة نشاط الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، على غرار التدخل الفرنسي سنة 2013 لوقف زحف الجماعات الإرهابية من شمال مالي بإتجاه العاصمة باماكو، ما أدى إلى كسر شوكتها وترجيح الكفة لصالح الجيش المالي، غير أنها ليست كذلك في واقعها العملي حيث كانت تجسد أكثر لمصالح القوى الكبرى ونفوذها في المنطقة. الإستراتيجية الأوروبية في بعدها ونظرتها إتجاه أزمات المنطقة كانت أكثر جدية وواقعية بالنسبة لأمن وإستقرار دول المنطقة، إذ قامت على ضرورة معالجة مشاكل التنمية والحكم الراشد وحل النزاعات الداخلية والبينية، والتنسيق الإقليمي بين الإتحاد ودول المنطقة على أعلى مستوى، خصوصا في الجانبين السياسي والأمني وتعزيز الرؤى السياسية والدبلوماسية بين دول المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز الأمن وسيادة القانون والوقاية من التشدد المؤدي إلى العنف والتطرف لدى مجتمعات غرب أفريقيا، وهي بالنظر المتمعن حلول جدرية قد تمكن دول المنطقة من مواجهة كل التهديدات، بصفة أكثر جدية في حال تجسيدها على أرض الواقع، وهي في بعدها تسعى إلى تأمين حدود الإتحاد في ما وراء البحار من التهديدات القادمة من شمال أفريقيا على رأسها الهجرة غير الشرعية.

تمحورت الإستراتيجية الأمريكية حول عامل المصلحة في المنطقة، تحت ذرائعية حربها الكونية على الإرهاب لعب الجانب الإقتصادي فيها دورا بارزا، حيث أن تأمين معابر إمدادات النفط عبر شمال غرب القارة الأفريقية يعتبر من صميم مرتكزات الأمن القومي الأمريكي، خصوصا في إطار صراعها حول مصادر النفط ومناطق النفوذ العالمية، ذلك ما يفسر عدم الإنخراط الواضح في معالجة الإختلالات الهيكلية والتجاذبات السياسية العميقة التي تعانيها دول المنطقة، والتعامل الإنتقائي والإقتصار على جانب الشراكات الإقتصادية والأمنية التي تضمن مصالحها الحيوية في المنطقة.

سعت إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة في عمومها إلى العمل على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على جميع الأصعدة، بداية بالتدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى إنتشار هاتين الظاهرتين وبناء قدرات الدول لمكافحتها، كما عملت على تعزيز دورها وفعاليتها كمنظمة دولية تسهر على صيانة الأمن الدولي، ضمن إطار القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان والمواطن، ويتم ذلك عبر مؤسساتها القائمة على رأسها مجلس الأمن الدولي، والمؤسسات التابعة له كلجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومختلف إستراتيجياتها الإقليمية والقارية والدولية لمكافحة الظاهرتين، كإستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل لمكافحة الإرهاب، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما عملت الأمم المتحدة على وضع منظومة من القوانين، واتخاذ ترسانة من القرارات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر عموم قارة أفريقيا.

على الرغم من تلك الجهود لم تستطع الأمم المتحدة وضع حد للأنشطة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر منطقة شمال غرب أفريقيا، لعدة إعتبارات منها كثرة متغيرات النزوع إلى العنف المؤدية إلى عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني، والنفوذ المتغلغل للقوى الكبرى والقوى الصاعدة في المنطقة صعد من حسابات المصالح، الأمر الذي حال دون تحقيق الأمم المتحدة لجهودها الإنمائية، وإستراتيجياتها الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، بالإضافة إلى إنتشار الفساد في دواليب السلطة والعمالة للخارج مقابل البقاء في السلطة، ساهم ذلك في إنتشار مختلف التهديدات على رأسها المتاجرة بالسلاح والمخدرات والبشر داخل دهاليز السلطة.

كخلاصة لما سبق يمكن القول؛ حتى تضمن الجزائر أمنها وإستقرارها لا يجب الإكتفاء بتكييف عقيدتها الأمنية لتتماشى وطبيعة التهديدات الأمنية ضمن بيئتها الإقليمية فحسب، والإقتصار على التعديل الدستوري الذي رخص لجيشها الوطني بالمهام خارج الحدود الوطنية للدفاع على مصالحها الحيوية

والإستراتيجية في المنطقة، بل يجب الإنخراط أكثر وفق مبدأ الإستباقية في الفعل وعدم الإكتفاء بإستجابة رد الفعل، الأمر الذي يتطلب إعادة تنظيم دور ومهام الجيش الوطني الشعبي لضرب التهديدات ومجابهتها، ضمن مصادرها وأماكن تواجدها في ما وراء الحدود الوطنية لتكون أولى الخطوات للدفاع عن الأمن الوطني الجزائري ضمن فضاءه الحيوي.

كما يتوجب من أجل حماية أمنها لما وراء الحدود؛ تدعيم أسس التعاون الأمني الإقليمي مع دول الجوار، خصوصا دول التماس التي تعاني من لاإستقرار دائم على جميع الأصعدة، ويفرض عليها ذلك الإنخراط أكثر في عملية مجابهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، على أرض الواقع إلى جانب جيوش دول المنطقة على المستوى الإقليمي، خصوصا وأنها تمتلك أحد أقوى الجيوش على مستوى قارة أفريقيا، يضم في صفوفه فرق مختصة في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وعدم الإكتفاء بالإنخراط التقني واللوجستي الذي يقتصر على مهام محدودة كالتدريب والنقل والتعاون الإستخباراتي، مثل ما كان الأمر على مستوى لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة ووحدة الإندماج والإتصال، الأمر الذي إرتأت الدول الأعضاء على أنه منطق قائم على نوع من الترفع من قبل الجزائر، وهو بذلك نوع من التقزيم أو التحجيم لها ولمكانتها ودورها كشريك أمني بنفس المكانة في المنطقة، أمر أذى في بعده إلى إتجاه تلك الدول قبول شراكات أمنية مع الدول الغربية على رأسها فرنسا، فتح بذلك باب نفوذ القوى الكبرى إلى المنطقة، الأمر الذي يقلق الجزائر وتعتبره أحد أكبر الأسباب المهددة لأمنها وإستقرارها في المنطقة.

قائمة المراجـــــع

قائمة المراجع

أوّلاً: الكتب

باللغة العربية

1- إبراهيم منصور إسحاق، "**موجز في علم الإجرام وعلم العقاب**" الطبعة الثانية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991).

2- أبو زهرة محمد، "**الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: الجريمة**"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998).

3- أديبة محمد صالح، "**الجريمة المنظمة: دراسة قانونية مقارنة**"، (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009).

4- بادي برثراند، "**الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**"، (ترجمة: شوقي الدّويهي)، الطبعة الأولى، (لبنان: دار الفرابي للنشر، 2006).

5- بغدادي عبد السلام إبراهيم، "**الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**"، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة الغربية، 1993).

6- بن العجمي بن عيسى محسن، "**الأمن والتنمية**"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).

7- بن عنتر عبد النور، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري... الجزائر– أوروبا والحلف الأطلسي**"، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

8- توفلر ألفين، "**حضارة الموجة الثالثة**"، (ترجمة: عصام الشيخ قاسم)، الطبعة الأولى، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990).

9- تيان نان وآخرون، "**التطورات العالمية في الإنفاق العسكري 2019** "، في: الكتاب السنوي 2020، "**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**"، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021).

10- ج. ويلر نيكولاس، "**التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية**"، في: جون بليس وستيف سميث، مؤلفان "**عولمة السياسة العالمية**"، الطبعة الأولى، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

11- جواد شبّر صلاح، **"ثورات الربيع العربي: نظرة من الداخل، وعامل ثقافة التشييع"**، ((ب.م.ن)، دار روافد، (ب.س.ن)).

12- الجوهري يسرى، **"شمال أفريقيا"**، الطبعة السادسة، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980).

13- حسن الشافعي بدر، **" تسوية الصراعات في أفريقيا: نموذج الإيكواس"**، الطبعة الأولى (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009).

14- حسين رمضان شريف عبد الحميد، **"الإرهاب الدولي – أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقه الإسلامي– دراسة مقارنة"**، رقم 31 (الجزء الثالث)، (السعودية: جامعة الطائف).

15- الخزرجي ثامر كامل محمد، **"النظم السياسية الحديثة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة"**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

16- رياض محمد وعبد الرسول كوثر، **"أفريقيا: دراسة لمقومات القارة"**، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012).

17- شعبان عبد الحسين، **" التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات علمية (مع إشارة خاصة إلى العراق)"**، (مصر: مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، 2017).

18- شلال حبيب محمد، **"أصول علم الإجرام"**، (القاهرة: العاتك لصناعة الكتب، 1985).

19- عاشور مهدي محمد، **"التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية"**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002).

20- عبد الرحمان حسن حمدي، **"الإتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الأفريقية نموذجًا"**، الطبعة الأولى، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008).

21- عبد الرحمان حسن حمدي، **"الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد فى أفريقيا"**، الطبعة الأولى (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

22- عبد الرزاق المشهداني أكرم، **"واقع الجريمة واتّجاهاتها في الوطن العربي: دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات"**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005).

23- عبد الرزاق محمود عبد الفتاح، **"النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي المعاصر"**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2009).

24- عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، "**الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر**"، ((ب.م.ن): كتب عربية للنشر، 2006).

25- عرفة محمد الأمين خديجة، "**الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**"، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).

26- عروض الترهوني فريحة، "**المؤامرة الكبرى: فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا**"، الطبعة الأولى، (مصر: نيولينك للنشر والتدريب، 2014).

27- عز العرب محمد، "**الدولة الريعية**"، الطبعة الأولى، (مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2010).

28- عوض محمد محي الدين، "**تعريف الإرهاب**" في كتاب أبحاث الندوة العلمية حول: "**تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي**"، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

29- عوض محمد محي الدين، "**الإتجاهات العالمية للإرهاب**" في: "**الإرهاب والقرصنة البحرية**"، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006).

30- عيد محمد فتحي، "**الإجرام المُعاصر**"، الطبعة الأولى، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

31- عيد محمد فتحي، "**الإرهاب والمخدرات**"، الطبعة الأولى، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005).

32- فرانسيس دايفيد ج، "**أفريقيا السلم والنزاع**"، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

33- فرغلي هارون، "**الإرهاب العولمي: وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**"، (دار الوافي للطباعة والنشر، 2006).

34- السيد فرج، "**في شمال أفريقيا: الحملة الإنجليزية الأمريكية والقتال الكبير في برقة وطرابلس وتونس أكتوبر 1942 – مايو 1943**"، (مصر: مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر، (ب.س.ن).

35- فليجة أحمد نجم الدين، "**أفريقيا دراسة عامة وإقليمية**"، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998).

36- فوكوياما فرانسيس، "**بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**"، (ترجمة: مجاب الإمام)، (السعودية: العبيكان، 2007).

37- القشاط محمد سعيد، "**الطوارق: عرب الصحراء الكبرى**"، الطبعة الثانية، (القاهرة: مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، 1989) .

38- القصير كمال، "**تنظيم الدولة في ليبيا: تمدد عبر خيوط الأزمة السياسية**"، في: كتاب جماعي لمجموعة من الباحثين بعنوان، "**تنظيم الدولة الإسلامية" النشأة، والتأثير، والمستقبل**"، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).

39- الكحيل نادين، "**نحو القارة السمراء...**"، في: مؤلف جماعي بعنوان، "**التوجهات الدولية تجاه القارة الأفريقية**"، الطبعة الأولى، (برلين–ألمانيا–: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2020).

40- كلير مايكل، "**الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**"، (ترجمة: عدنان حسن)، (بيروت–لبنان–: دار الفكر العربي، 2002).

41- لويد ب.س، "**أفريقيا في عصر التحول الإجتماعي**" (ترجمة: شوقي جلال)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980).

42- مانع جمال عبد الناصر، "**التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة**"، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006).

43- محمد الزين محسن، "**الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**"، الطبعة الأولى (بيروت، لبنان: دار القلم الجديد، 2013).

44- محمد شراقي عباس، "**اليورانيوم والطاقة النووية في أفريقيا**"، التقرير الإستراتيجي، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2007).

45- محمد مرسي فيصل، "**موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**"، (بنغازي: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997).

46- محمود أبو المعالي محمد، "**التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء**"، الطبعة الأولى، (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017).

47- المحيشي عبد القادر مصطفى وآخرون، "**جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**"، الطبعة الأولى، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000).

48- المري جمال محمد خليفة، "**الأمن القومي: الإرهاب– الجريمة المنظمة– التجسس– الإشاعة– التخريب**"، الطبعة الأولى، (دبي: أكاديمية شرطة دبي، كلية القانون وعلوم الشرطة، 2005).

49- مصطفى الصيفي عبد الفتاح وآخرون، **"الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات"**، الطبعة الأولى، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

50- مظلوم محمد جمال، **"الأمن غير التقليدي"**، الطبعة الأولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012)، ص 15.

51- ناصر الهاشمي، "**الإرهاب: الجذور، المظاهر وسبل المكافحة**"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016).

52- النداوي مهند، **"الإتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات"**، الطبعة الأولى، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015).

53- الهزايمة محمد عوض، "**قضايا دوليّة: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**"، (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، 2005).

54- يعقوب عبد الرحمان محمد، **"التدخل الإنساني في العلاقات الدولية"**، الطبعة الأولى، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004).

باللغة الفرنسية

55- Berghezan Georges, **"Esquisse du Trafic d'armes en Afrique"**, Dans : Laurent Guillaume et Autres, "**Africa Connection- La criminalité Organisée en Afrique"**, (France: La manufacture de Livres, 2019).

56- Correale Francesco, **"Les origines de la Questions du Sahara Occidental: Enjeux Historiques, Défis Politique"**, IN: Marco Balaboni and Givliana Laschi, ED: **"The European Union Approach Towards Western Sahara"**, (Peter Lang Publishing, 2016).

57- Delcourt Barbara, **"Théories de la sécurité"**, (Bruxelles: Institut d'Etudes Européenne, 2006).

58- Gazibo Mamoudou, **"Introduction à la Politique Africaine: L'instabilité en Afrique et ses Déterminants"**, (Montéréal: Presses de L'université de Montéréal, 2022).

59- Gonidec Pieer-François, **" Les Systèmes Politique Africaine : les Nouvelles Démocraties"**, 3eme édition, (Paris: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence (L.G.D.J), 1997).

60- J.Nicolaisen and E. Bernus, **"Etudes sur les Touaregs"**, (Niamey: Institut de Recherches en Sciences Humaines, 1982).

61- Kedia Marianne et Aurore Sabouraud-Séguin, **"Psychotraumatologie: En 51 Notions"**, 3e Edition, (Paris: DUNOD, Juillet 2020).

62- Madior Fall Ismaila, **"La Construction des Régimes Politiques en Afrique: Insuccés et Succés"**, (Sénégal: L'université Cheik Antadiop -Dakar- (S.A.P)).

63- Moundounga Séraphin, **"L'Unio Européenne et La Paix en Afrique Subsaharienne"**, (France: université de grenoble, 2012).

64- Roche Jean – Jacques, **"Théories des Relations Internationales"**, 5eme Edition (Paris: Montchrestien, 2004).

باللغة الإنجليزية

65- Albanese Jay S, **"Organized Crime: Form The Mob to Transnational Organized Crime"**, Seventh Edition, (USA: Anderson Publishing, 2015).

66- Baylis John, **"International and Global Security in The Post-Cold War Era "**, IN: John Baylis and Steve Smith –Ed-, **"The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations"**, 1st Published, (New York : Oxford University Press, 2001).

67- Borgeson Kevin and Valeri Robin, **"Terrorism in America"**, (Massachusetts: Jones and Bartlett Publishers, 2009).

68- Burchill Scott, Andrew Linklater and Others, **"Theories of International Relations"**, 3ed Edition, (New York: Palgrave Macmillan, 2001).

69- Buzan Barry and Waever Ole, **"Regions and Powers: The Structure of International Security"**, (United Kingdom: Cambridge University Press, 2003).

70- Buzan Barry, **"People States & Fear: An Agenda for International Security Studies in The Post-Cold War Era"**, 2ed Edition, (Great Britain: WHEATSHEAF BOOKS LTD, 1983).

71- D.Williams Paul, **"Security Studies: an Introduction"**, (New York and Canada: Routledge, 2008), p 27.

72- Darboe Foday, **"A critical Analysis of Presidential Term Limits in Africa: A mixed Methods Case Study of Causes of Political Violance in Burundi"**, (Florida : NOVA Southeastern University (NSU), 2018).

73- Donnelly Jack, **"Realism and International Relation"**, 1st Published (United Kingdom: Cambridge University, 2000).

74- Heine Bernd and Nurse Derek, **"African Languges: An Introduction"**, 1st Published, (United Kingdom: Cambridge University Press, 2000).

75- Hoffman Bruce, **"Inside terrorism"**, 2nd Edition, (New York: Colombia University Press, 2006).

76- Lutz James M and Lutz Brenda J, **"Global terrorism"**, 1st Edition, (New York and Canada: Routledge, 2004).

77- Macsweeney Bill, **"Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations"**, 1st published, (United Kingdom: Cambridge press, 1999), p 62.

78- N'diaye Boubacar, **"Conflicts and Crises in West Africa: Internal and International Dimensions"**, IN: Thomas Jaye and Others, (ED): **"Ecowas and the Dynamics of Conflict and Peace-Building"**, (Dakar: CODESRIA, 2011).

79- Schmid Alex P & Jongman Albert J, **"Political Terrorism: A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories & Literature"**, (Cambridge: Harvard University, 1988).

80- Smith Steve, **"New Approaches to International Theory"**, IN: John Baylis and Steve Smith -Ed- **"The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations"**, 1st Published, (New York: Oxford University Press, 2001).

81- Tang Shipping, **"A Theory of Security Strategy for Our Time: Defensive Realism"**, 1st Published, (U.S.A: Palgrave Macmillan, 2010).

82- Varese Federico, **"What is Organized Crime?"** , IN: Federico Verse (ED), **"Organized Crime: Critical Concepts in Criminology"**, (London: Rutledge, 2010).

83- W. Hughes Christopher and Lai Yew Meng, **"Security Studies: A reader"**, 1st published, (London and New York: Routledge, 2011), p 23.

84- Weber Cynthia, **"International Relations Theory: A Critical Introduction"**, 3rd Edition, (London and New York: Routledge, 2010).

85- Weinberg Leonard and Eubank William L, **"The Roots of Terrorism: What is Terrorism?"** , (New York: Chelsea House Publishers, 2006).

ثانيًا: الوثائق الرسمية

86- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، عدد 78، السنة 46، 30 ديسمبر 2009.

87- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 15-19 المتضمن تعديل قانون العقوبات، عدد 71، السنة 52، 30 ديسمبر 2015.

88- الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2164، الجلسة رقم 7210 بتاريخ 25 حزيران/يونيه 2014، المتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما).

89- الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 2071، الجلسة رقم 6846 المنعقدة بتاريخ 12 أكتوبر 2012، المتعلق بالنزاع والأزمة السياسية والعسكرية في شمال مالي عام 2012.

90- الاتحاد الأفريقي، القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، المجلد 2158، ماي 2001.

91- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، المادة الرابعة، العدد 39، 13 جوان 2007.

باللغة الفرنسية

92- Nations Unies, Déclaration de Dakar, **"La Prévention et La Répression de la Criminalité Transnationale Organisée et de La Corruption"**, N° E/CN.15/1998/6/Add.

93- Unio Afrcaine, **Le Protocole Relatif a La Creation du Conseil de Paix et de Securite de L'Unio Afrcaine**, Article N° 04, 09 juillet 2002.

94- Manuel du Conseil de Paix et de Sécurité de L'union Africaine, **"Guide des Procédures**, **Pratiques et Tradition du Conseil"**, Amani Africa Media and Research Services (AAMRS), 2020.

95- La Commission de (CEDEAO), **Traite Revise de la Communaute Economique des Etats de l'afrique de l'ouest (CEDEAO)**, Abuja Negeria, Imp 1993-Reimp 2010,2015.

ثالثا: المقالات

باللغة العربية

96- أبو حسين ريم، "**الحدود الهشة وإنتشار الإرهاب في أفريقيا: معضلة تبحث عن حل (مالي والنيجر نموذجًا)**"، مجلة متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد05، أغسطس 2020.

97- الأفندي عبد الوهاب، "**كتابة وقائع الثورة المتلفزة: حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي**"، مجلة سياسات عربية، العدد 18، كانون الثاني، يناير 2016.

98- المختار محمد، "**الاستثمار في أفريقيا: آمال وتحديات**"، مجلة قراءات أفريقية، العدد الرابع، سبتمبر 2009.

99- إمام حسنين خليل، "**التعاون القضائي الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة: دراسة مقارنة بين الإتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الإماراتي**"، رُؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، المجلد الثالث، عدد 09، يناير 2015.

100- أنس صقر أبو فخر، **"دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS في حل وتسوية النزاعات في إقليمها"**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 12، العدد 01، يونيو 2015.

101- البرازي مظفر، **"التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الأفريقية"**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول –أوابك–، المجلد 44، العدد 165، سنة 2018.

102- بشير هشام، **"الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة جماعة بوكوحرام"**، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العد د الثالث، يوليو 2019.

103- بن عنتر عبد النور، **"سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليمياً والحراك داخليا"**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 55، المجلد 10، آذار/مارس 2022.

104- حساني خالد، **"بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 425، 2014.

105- خليفة عبد القادر، **"مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور إلى فضاء إستقرار (مدينة ورقلة والجزائر)"**، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنثربولوجيا الإجتماعية والثقافية، مجلد 19، عدد 69-70، كانون الأول/ديسمبر، 2015.

106- دياب محمد، **"جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية"**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات، لبنان، العدد 75، كانون الثاني/يناير 2011.

107- زغوني رابح، **"أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ: وحسابات المصالح: دراسة حالة – الربيع العربي –"**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، قطر، عدد 23، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

108- زنغوبرزي إسماعيل، "لغات أفريقيا نحو تنمية مستدامة...مقاربة وصفية"، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد 29، يوليو- سبتمبر 2016.

109- زياني صالح، **"تحوّلت العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"**، مجلة المفكر، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، عدد 05، 2012.

110- شبانة أيمن، "**النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!!**"، مجلة أفريقيا قارتنا، (مصر: الهيئة العامة للإستعلامات)، العدد الثاني، فبراير 2013.

111- شعلان جاسم، "**مشكلة الصحراء الغربية وإنعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي: بحث في الجغرافية السياسية**"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد 19، العدد 04، 2011.

112- عبد الحليم محمد حسن و أبو العينين محمود، "**الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الأفريقي**"، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد 45، عدد 02، أبريل 2023.

113- عبد الرحمان حسن حمدي، "**الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في أفريقيا: مسارات متناقضة**"، مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، السعودية، عدد 37، يوليو 2018.

114- عبد الرحمان حسن حمدي، "**سياسات التنافس الدولي في أفريقيا**"، مجلة قراءات أفريقية، (السعودية: المنتدى الإسلامي)، العدد الثاني، سبتمبر 2005.

115- عبد الرحمان حسن حمدي، "**معضلة الإصلاح السياسي و(القدوم الثالث) لإفريقيا**"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، السعودية، عدد 44، إبريل 2020.

116- عبد الرزاق جاسم خيري ودريول محمدعلي، "**بناء الدولة في أفريقيا: دراسة في التحديات**"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية)، العدد 61، أفريل 2015.

117- عبد الرزاق جاسم خيري، "**مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا**"، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 59، جانفي 2014.

118- عبد الفتاح عمر، "**اللغات الأفريقية وتحديات العولمة**"، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، المجلد 03، العدد 07، ماي 2007.

119- عبد الواحد دنيا، "**تأثير تجارة الأسلحة غير المشروعة على الأمن الإقليمي في أفريقيا**"، مجلة السياسة الدولية، 2021/09/07، **متوفر على**: www.siyassa.org.eg/news/18110.aspx

120- عمر الخطيب جهاد، "**الوجه المظلم للإستثمارات الصينية في أفريقيا**"، مجلة قراءات أفريقية، (السعودية: المنتدى الإسلامي)، العدد 37، يوليو 2018.

121- عوني مالك، "**رهان الثورات... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية**"، في: مالك عوني وآخرون، "**الأمن غير التقليدي: إتجاهات تهديد غير موازية للأمن في المنطقة**

العربية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 186، أكتوبر 2011.

122- غالب محي أحمد، **"مستقبل السيادة الوطنية في أفريقيا: نماذج مختارة"**، مجلة تحولات، (العراق: كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد)، العدد الثاني، جوان 2018.

123- ماسينغهام إيف، **"التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية إستخدام القوة لأغراض إنسانية"**، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مجلد 91، العدد 876، ديسمبر/كانون الأول 2009.

124- محمد مرعي نجلاء، **"الثروة النفطية... والتنافس الدولي (الاستعماري) الجديد في أفريقيا"**، مجلة البيان (التقرير السابع)، الرياض: دار الكتب المصرية، 2010.

125- مختار حسين نشوى، **"دور المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي"**، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد 50، الجزء 02، 2021.

126- مرتضى أحمد، **"جماعة (بوكوحرام)...نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا"**، مجلة قراءات أفريقية، العدد 12، أبريل-يونيو 2012.

127- مراد الغيباني، **"أفريقيا من منظور القوى الكبرى ... ساحة للتنافس على مخزون إستراتيجي"**، مجلة آراء حول الخليج، عدد 125 ، 30 تشرين الثاني 2017.

128- النويني الحافظ، **"أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي) "**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 422، 30إبريل/نيسان 2014.

129- هيبة على أحطيبة محمد، **"دور مجلس السلم والأمنى الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 03، 2011.

باللغة الفرنسية

130- Balzacq Thierry, **"Qu'est-ce Que La Sécurité Nationale?"** , Revue Internationale et Stratégique, N° 52, hiver 2003-2004.

131- Belarouci Latéfa, **"Le Terrorisme en Algérie: Entre Honte et Trauma"**, Revue-Dialogu N°= 190, 04eme Trimestre 2010.

132- Chena Salim, **"L'Ecole de Copenhague en Relations Internationale et La Notion de Sécurité Sociétale: Une Théorie à La Manière d'Huntington"**, Revue Asylon, N° 04, Mai 2008.

133- Claudot Hawad Hélène, **"Exit et Résistance ou la Continuité Touarègue"**, Revue du Monde Musliman et de la Méditerranée, N°=57, 1990.

134- Djibo Mamoudou, **"Rébellion Touaregue et Question Saharienne au Niger"**, Revue Autrepart, Presses de Science po, N°= 23, 3/2002.

135- Dris-Ait Hamadouche Luoisa, **" L'Algérie et La sécurité au Sahel: Lecture Critique d'une approche Paradoxale"**, Revue Confluences-Méditerranée, N°= 90, 03/2014.

136- Gantier Camille,**"Galy, Michel, La guerre au Mali, Comprendre La crise au Sahel et au Sahara Enjoux et Zones d'Ombre"**, Cahiers d'Etudes Africaines, N°= 219, 2015.

137- Géze François et mellah Salima, "**Algérie: l'impossible Justice pour Les Victimes des Années de Sang"**, Revue Mouvements, N°= 53, Janvier 2008.

138- Hagegaard Rikke, "**La Charia, -Business du Désert-: Comprendre Les Liens Entre Les Réseaux Criminels et Le djihadisme dans Le nord du Mali"**, Air and Space Power Journal, 27 September 2018.

139- Hecker Marc et Tenenbaum Elite, "**Quel Avenir pour le Djihadisme?: Al-Qaïda et Daech Après Le califat "**, Focus Stratégique, Ifri, N°= 87, Janvier 2019.

140- Khader Bichara, **"Le printemps Arabe »: Un Premier Bilan"**, Alternatives Sud, Vol 19, 07/2012.

141- Lounnas Djallil, **"Al-Qaïda au Maghreb Islamique et La Crise Malienne "**, Sécurité Globale, N°= 22, été 2012.

142- Macleod Alex, **"Les Etudes de Sécurité: du Constructivisme Dominant au Constructivisme Critique"**, Cultures & Conflits, N°= 54, Eté 2004.

143- Meierding Emily, **"La Sécurité Energétique et l'Afrique Subsaharienne"**, Revue Internationale de Politique de Développement, Février 2011.

144- Pernin Clémence et Sayad Houari, **"Le Sahel: Terrain de Jeu d'Al-Qaïda au Maghreb Islamique (AQMI)"** , Les Cahiers d'outre-mer, N°= 255, 2011.

145- Pervillé Guy, **"Qu'est-ce Que Le Terrorisme?"** , Revue Guerre et Histoire, N°= 07, Septembre 2006.

146- Porgès Laurence, **"Le NEPAD: Présentation et Résumé du Texte de Référence"**, Revue Afrique Contemporaine, N°= 204, 4e trimestre 2002.

147- Taje Mehdi, **"La Réalité de La Menace d'AQMI à L'aune des Révolutions Démocratique au Maghreb"**, Géostratégiques, N°= 32, 3eme trimestre, 2011.

148- Tanguy Struye de Swielande, **"La grande Stratégie Américaine dans L'après 11 Septembre"**, Revue Stratégique, Institut de Stratégie Somparée, N°= 86-87, 2006/1.

149- Winde Frank and Others, **"Uranium From Africa –An Overview on Past and Current Mining Activities: Reappraising Associated and Chances in Global Context"**, Journal of African Erath Sciences (JAES), December 2016.

باللغة الإنجليزية

150- Aida ammour Lourence, **"Algeria's role in the sahelien security crisis"**, International Journal of Security & Development, N°= 02, JAUNE 2013.

151- Alesina Alberto and Perotti Roberto, **"Incom distribution, political instability, and investement"**, European Economic Review, Volume 40, ISSUE N°= 06, June 1996.

152- Amnesty International Report, **"Iraq: Amnesty International Condemns the killing of Two Diplomats"**, Amnesty International, N°= 203, 28 July 2005.

153- Benli Altuisik Meliha, "Rentier State Theory and The Arab Uprising: An Appraisal" , **Uluslararasi Iliskiler**, Vol 11, N°= 42, Summer 2014.

154- Charles Grahamiv Franklin, "**Abducations, Kidnappings and Killings in the sahel and Sahara"**, Review of African Political Economy, Vol 38, N°= 130, December 2011.

155- Cuzovic Djordje, **"Growth, Finance and Regulation"**, Economic &Business Review, Perspectives of Innovation, Vol 10, Issue 1, 2012.

156- Dinshak Luka Dajahar and Danfulani Alheri WaLanshak, **"ECOWAS and Human Security in West Africa: A Review of the Literature"**, IOSR Journal of Humanities and Social Science (IOSR-JHSS), VOL 23, Issue 12, Ver 2, december 2018.

157- Echeverria Jesus Carlos, **"Kidnappings as a Terrorist Instrument of AQIM and the MUJAO"**, Journal of International Law and International Relations, N°= 01, 2013.

158- ECOWAS Protocol on Security, **"Protocol Relating to the Mechanism For Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security"**, Journal of Conflict and Security Law, Vol 5, N° 02, 2000.

159- Ellis Stephen, **"Briefing: the PAN - SAHEL Initiative"**, African Affairs, 103/412, 2004.

160- Grinin Leonid, **"State and Socio-Political Crisses in The Process of Modernization"**, Social Evolution & History Review, Vol 12, N°= 02 September 2013.

161- Jenkins J. Craig and Kposowa Augustine J, **"The Political Origins of African Military Coups: Ethnic Competitions, Military Centrality, and the Struggle Over the Postcolonial Stat"**,International Studies Quarterly, Oxford Academic, volume 36, ISSUE 03, September 1992.

162- Laurence Aida Ammour, **"Algeria's role in the saharian security crisis"**, Stability International Journal of Security & Development, Volume: 02, Issue: 02, 24 Jun 2013.

163- Lebas Adrienne,**" Termlimits and Beyond: Africa's Democratic Hurdls "**, National Endowment for Democracy (NED), Volume 115, ISSUE 781, May 2016.

164- Matusevich Maxim, **"Russia in Africa: A Search for Continuity in A Post-Cold War Era"**, Insight Turkey, Vol 21, N°= 01, 2019.

165- Mushtaq Abdul Qadir and Afzal Muhammad, **"Arab Spring: its Causes and Consequences"**, Journal of The Punjab University Historical Society, vol 30, N°=01, January - june 2017.

166- Newman Edward, **"Critical Human Security Studies"**, Revue on International Studies, N°= 36, 2010.

167- Pajpai Kanti, **"The Idea of Human Security"**, SAGE Journal, N°= 40, February 2003.

168- Perrin Ayodri k, **"Introduction to The Special Issue on The Arab Spring"**, University of Pennsylvania, Journal of International Law, vol 34, 2013.

169- Piombo Jessica R, **"Terrorism and U.S. Counter-Terrorism Programs in Africa: An Overview"** Strategic Insights, Volume VI, ISSUE 1 (January 2007).

170- Sandbakken Camilla, **"The Limts to Democracy Posed by Oil Rentier States: The Cases of Algeria, Nigeria and Libya"**, Democratization Journal, Vol 13, N°= 01, February 2006.

171- Stuparu Ludmila, **"An Empirical Application of Regional Security Complex Theory on Eastern Partnership Region"**, REVISTA DE STIINTE POLITICE, VOL III, N°= 4 (10), 11/2015.

172- Tandogan Muhhamed and Bouacha Omar, **"The algerian Security Approach Towards the sahel Rgion: Case of Mali"**, Turkiyat Mecmuasi, C.27/1, 2017.

173- The Middle East and North Africa Report, **"Algeria and Its Neighbours"**, International Crisis Group (ICG), N°= 164, 12 Octobre 2015.

174- Thieux Laurence, **"The dilemmas of Algeria foreign policy since 2011: between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges"**, Journal of North African studies (JNAS), volume 24, issue 3, 22 March 2018.

175- WaLt Stephen M, **"The Renaissance of Security Studies"**, International Studies Quarterly, Vol 35, N°= 02, Juin 1991.

رابعا: التقارير

باللغة العربية

176- **"أزمة مالي والتدخل الخارجي"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 فبراير 2013.

177- **"الحالة العالمية للديمقراطية 2019: معالجة العلل، إحياء الوعد"**، ترجمة: علي برازي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات (IDEA)، 2019.

178- **"غرب أفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الثاني) "**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 24 يوليو/ جويلية 2013.

179- آغ عدنان محفوظ، "**وقفة مع النضال الأزوادي من أجل إسترجاع حقوقه المسلوبة"**، الرابطة الأممية للعمال، الأممية الرابعة، نوفمبر 2021.

180- أكناته ولد النقرة، **"الطوارق...: من الهوية إلى القضية"**، نواكشط: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية (CMERS)، 2014.

181- أَلادي نجم الدين حكيم، **"الإتحاد الأوروبي وأفريقيا: إعادة ضبط العلاقات الأساسية أم تجديد المقاربات؟"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 16 فبراير/ شباط 2022.

182- ألادي نجم الدين حكيم، **"الرئاسة المهيمنة ومعضلة تغيير الدستور في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 21 سبتمبر/أيلول 2020.

183- إيمجن عبيد، **"إنتشار السلاح الليبي والتعقيدات المنية في أفريقيا"**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

184- بدرة قعلول، **"الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال أفريقيا والساحل والصحراء وصراع الأقطاب العالمية"**، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية الأمنية والعسكرية (ICSSMS)، 09 أكتوبر 2020.

185- بن عتر عبد النور، **"التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)،27 يناير /كانون الثاني 2013.

186- بن عنتر عبد النور، **"الأزمة الليبية: معطى جيوبوليتيكي جديد"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 27 يناير 2013.

187- بن عنتر عبد النور، **"الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"**، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، فيفري 2013.

188- بن عنتر عبد النور، **"عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"**، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 02 مايو/أيار 2018.

189- بن عنتر عبد النور، **"الدور الإقتصادي لجيش الجزائري"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 8 مارس/آذار 2021.

190- بن فليحان الرويلي فالح، **"الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب: فرصها وتحدياتها"**، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، 25 ماي 2020.

191- بواساك-فيرونيك وآخرون، **"دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللّاجئين وطالبي اللجوء"**، الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN)، كوبنهاغن، كانون الأول/ديسمبر 2010.

192- بولمي سيلين م، **"جذور الإستبداد في الشرق الأوسط- رؤية تركية"**، المعهد المصري للدراسات (EIS)، 11 أكتوبر 2019.

193- بيرسي جياكومو وبيلازيو جاكوبو، **"عكس التيار الصاعد: لمحة تاريخية حول التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط"**، تقرير مؤسسة راند (RAND)، 2017.

194- بيزارد سيفاني وشوركين مايكل، **"تحقيق السلام في شمال مالي: الإتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة"**، مؤسسة راند للبحث والتطوير (RAND)، 2015.

195- تادلي مارو مهاري، **"بعثة الدعم لمالي... التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 04 مارس 2013.

196- تقرير الإتحاد الأفريقي، **"مشروع سياسة منع تهريب المهاجرين في أفريقيا"**، الإتحاد الفريقي (UN)، سبتمبر 2021.

197- تقرير الإتحاد الأفريقي، **"التقرير عن التكامل الأفريقي 2023: وضع التكامل الإقليمي والعادي في أفريقيا "**، الإتحاد الأفريقي، نيروبي-كينيا، 16 يوليو 2023.

198- تقرير الإتحاد الأوروبي حول الأمن الدولي، **"أوروبا: خيارات محدودة في دول الساحل الأفريقي"**، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات - ألمانيا وهولاندا- (ECCI)، 06 سبتمبر 2003.

199- تقرير مفوضية الاتحاد الأوروبي، **"الاتحاد الأوروبي- أفريقيا: حزمة الاستثمارات"**، مكتب الاتحاد الأوروبي للنشر، البوابة العالمية (Global: Gateway)، لوكسمبورغ، نوفمبر 2022.

200- تقرير الاجتماع الأفريقي العاشر لمكتب العمل الدولي، **"العمل اللّائق من أجل تنمية أفريقيا"**، منظمة العمل الدولية (ILO)، أديس أبابا، كانون الأول/ ديسمبر 2003.

201- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، **"التعاون الدولي في مكافحة الجريمة عبر الوطنية، تنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: مسألة وضع إتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصكوك دولية أخرى"**، الأمم المتحد، 01 أفريل 1998.

202- التقرير التحليلي للشرطة الدولية، **"تقييم إستراتيجي لمشروع ENACT: لمحة عامة عن الجريمة المنظمة والحظيرة في أفريقيا"**، السكرتارية العامة للشرطة الدولية (INTERPOL)، 2018.

203- تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، **"الإسلامية، العنف والإصلاح في الجزائر: قلب الصفحة"**، المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) (ICG)، القاهرة، رقم 29، 30 تموز 2004.

204- تقرير المخدرات العالمي 2017، **"تحليل أسواق المخدرات النباتية: الأفيونات والكوكايين والقنب"**، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، الأمم المتحدة، مايو 2017، ص 12.

205- تقرير المخدرات العالمي 2019، **"لمحة عامة عن الطلب على المخدرات وعرضها على الصعيد العالمي"**، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، الأمم المتحدة، يونيو 2019، ص 56.

206- تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2019، **"إحترام حقوق الإنسان عند تنفيذ سياسات مراقبة المخدرات"**، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (INCB)، الأمم المتحدة، 27 فبراير 2020، ص 13.

207- تقرير تحليلي موجز لتقديرات المستقبل، **"صدام محتمل: إعلان مالي إلغاء اتفاقيات التعاون العسكري مع فرنسا"**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1542، 14 مايو 2022.

208- تقرير حول قارة أفريقيا، **"الأسواق العقارية في قارة من الازدهار والفرص"**، معهد نايت فرانك للبحوث)، 2017.

209- تقرير مجلس حقوق الإنسان، **"حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإهابيين"**، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مكتب حقوق الإنسان (الدورة العاشرة)، 18-22 شباط/فراير 2013.

210- تقرير محور المسار الإستراتيجي للناتو في الجنوب، **"انخراط الصين في أفريقيا والشرق الأوسط: نهج تحليلي منظم"**، محور المسار الإستراتيجي للناتو في الجنوب (NSD-S HUB)، يوليو 2021.

211- تقرير مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية، **"إتجاهات الهجرة الأفريقية التي يجب مراقبتها في عام 2022"**، مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية (ACSS)، 21 يناير 2022.

212- تقرير مركز الجزيرة للدراسات، **"غرب أفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"**، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 24 جويلية / يوليو 2013.

213- **تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الأجندة الأفريقية 2063**، الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، **متوفر على**:
https://au.int/sites/default/Files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-pdf

214- تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **"خلاصة قضايا الإرهاب"**، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، يناير 2010.

215- تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **"مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين: فهم ظاهرة تهريب المهاجرين"**، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، أيار/ مايو 2013.

216- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **"تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا؛ تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر"**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونتكاد-، جنيف، 2025.

217- تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي، **"المشاكل الإقتصادية للبلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، المجلد 26، العدد 01، 31 ديسمبر/كانون الأول 2005.

218- تقرير منظمة هيومن رايت ووتش، **"وجه وإسم: الضحايا المدنيون لحركة التمرد في العراق"**، منظمة هيومن رايت ووتش (Human Rights Watch)، المجلد 17، رقم 09 (E).

219- تقرير نشرية مسارات، **"تطوّر مفهوم التدخل العسكري الإنساني إلى مسؤولية الحماية"**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (KFCRIS)، عدد مايو 2013.

220- جالي مصطفى، **"التسلح الجزائري المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة"**، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 07 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

221- حسين باكير علي، **"التنافس الدولي في أفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، أغسطس 2009.

222- حسين جاسم الذهبي قادسية، **"دراسات متقدمة في الجغرافية السياسية (الحرب على الإرهاب)"**، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، 19 أفريل 2023.

223- الخلوقي محمد، **"الحرب على الإرهاب: من القاعدة إلى داعش"**، مركز برق للأبحاث والدراسات، 2016.

224- دي تسييرس سافانا، **"قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة: النيجر"** مركز مسح الأسلحة الصغيرة، تقرير مشروع التقييم الأمني لمسح الأسلحة الصغيرة في شمال أفريقيا، ديسمبر 2013.

225- الرنتيسي محمود سمير، **"الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب"**، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 15مارس 2015.

226- زكاوي نبيل، **"مآلات النفوذ الفرنسي في أفريقيا"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 25 أكتوبر/تشرين الأول، 2022.

227- زكريا محمود إبراهيم محمود، **"مكافحة الإرهاب العابر للحدود في أفريقيا: دراسة في مبادرات الإستجابة الأفريقية المشتركة"**، مركز فاروس للإستشارات والدراسات الإستراتيجية، 05 ماي 2021. **متوفر على**: https://pharostudies.com/?p=6750

228- زكريا محمود، **"مكافحة الإرهاب في أفريقيا دراسة في الأطر القانونية والمؤسساتية"**، مركز فاروس للإستشارات الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، **متوفرعلى**: https://pharostudies.com/?p=3384

229- زكرياء فضل محمد، **"الساحل الأفريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع والمآلات"**، المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، 22 نوفمبر 2001.

230- زكرياء محمود، **"القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب"**، مركز فارس للإستشارات والدراسات الإستراتيجية (PCCSS)، 2020/10/28.

231- زيراري ميشال، "**اتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**"، ترانسبرانسي المغرب، نوفمبر 2018.

232- شابير الدين إبراهيم، "**الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة**"، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 23 يونيو 2013.

233- شابير الدين إبراهيم، "**الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة**"، (ترجمة: الحاج ولد إبراهيم)، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 23 يونيو 2013.

234- الشحات الصباحي علي نسرين، "**نظرية الدومينو «الإختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**» "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية (DACSPES)، 09 يوليو 2016.

235- شوركين مايكل، "**تقييم العقيدة الفرنسية لمكافحة التمرد في الساحل الأفريقي**"، ترجمة محمد محمود السيد، مركز المستقبل للبحث المتقدم والدراسات (FARSC)، 16 ديسمبر 2020.

236- الشيخ العلوي الحسين، "**تجمع الساحل الخماسي... تنسيق في ظلّ التعقيدات**"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 21 سبتمبر/أيلول 2014.

237- الشيخ العلوي الحسين، "**صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في أفريقيا**"، مركز الجزيرة للدراسات (jcs)، فبراير/شباط 2016.

238- شيفيس كريستوفرس ومارتيني جيفري، "**ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل**"، مؤسسة راند (RAND) للأبحاث، 2014.

239- صلاح مصطفى، "**الدور التركي في أفريقيا... إقتصاد يحرك السياسة**"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2017.

240- عبد الرحمن حسن حمدي، "**تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (CPSS)، أكتوبر 2022.

241- عبد الشافي عصام، "بين المشروطية السياسية والحكم الراشد"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية (EIPSS)**، 03 ديسمبر 2013.

242- عدلي أحمد، "**إتجاهات ومؤشرات صفقات السلاح العالمية**"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (NCMES)، 01 أبريل 2014.

243- عماد شبع حسنين، **"ما لا تعرفه عن الثروات الأفريقية"**، مركز الدراسات الأفريقية (ASC)، أكتوبر، 2018.

244- غنيس ديفيد، **"عبور حدود لا تعبر – تقرير بعثة بشأن الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللّاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عند الحدود الجزائرية المغربية"**، الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN)، كوبنهاغن، كانون الأول/ديسمبر 2013.

245- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 291/71، **"تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"**، الأمم المتحدة، الجمعية العامة ، 15 حزيران / يونيو 2017.

246- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/60، **"إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"**، الأمم المتحدة: الجمعية العامة، 8 أيلول / سبتمبر 2006، ص 05.

247- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66/10، **"مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب"**، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

248- القرني أحمد، **"النفوذ التركي في الأزمة الليبية...التداعيات السياسية والأمنية"**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (IIIS)، 06 يناير 2021.

249- فاين ديفيد، **"من داخل ثورة الاستهلاك في أفريقيا "**، مركز الجزيرة للدراسات (jsc)، 08 نوفمبر 2012.

250- قوى بوحنية، **"الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في شمال مالي"**، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 03 يونيو 2012.

251- قوي بوحنية، **"الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي"**، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 3 يونيو 2012.

252- كسبر نداء، **"دبلوماسية الجزائر الإنسانية في مواجهة تهديدات الساحل الأفريقي... المؤشرات والنتائج"**، مركز فاروس للإستشارات والدراسات الإستراتيجية (PCCSS)، 03 مارس 2022.

253- كولم بييلا غييرمو، **"الأهمية الجيوستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حوال العالم"**، ترجمة: مركز إدراك للدراسات والإستشارات، المركز الإسباني للدراسات الإستراتيجية، القسم الثاني، الجزء الرابع، (ب.س.ن).

254- كرنسي إبراهيم، "**التوجه نحو أفريقيا: الفرص والتحديات**"، مركز دبي لبحوث السياسات العامة، 10 يناير 2021

255- لاشر ولفرام، "**الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 13 أيلول/سبتمبر 2012.

256- لاين كارل تيري، "**فهم لعنة الموارد**"، في: راندال دود وآخرون مؤلفين: "**الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية**"، معهد المجتمع المنفتح (OSI)، 2005.

257- ماريشكا كريستوف، "**بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والعمليات العسكرية في منطقة الساحل (MINUSMA)**"، تقرير شبكة مراقبة الهجرة (MCI)، 21 ماي 2021.

258- محمود أبو المعالي محمد، "**إمارة أزواد السلفية... هل أزفت ساعة الميلاد؟**"، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، مارس 2012.

259- محمود عبد الله، "**التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد**" المعهد المصري للدراسات (EIS)، 26 مارس 2019.

260- مختار أحمد، "**الإرهاب وتغير المناخ في أفريقيا والعالم العربي**"، رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، مفوضية الاتحاد الأفريقي، **متوفر على**: https://www.assecaa.org/images/workpapers/Retreat/Arabic/Terrorism-and-

261- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "**إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

262- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "**الإتفاقيات لمراقبة المخدرات**"، الأمم المتحدة، فيينا، 2013.

263- مكي حفيظة، "**النبيياد ومجلس السلم والأمن الأفريقي.. مدخل لتفعيل محور الجزائر – أفريقيا**"، المركز العربي للبحوث والدراسات (ACRS)، 11 ديسمبر 2019.

264- ممادو باه عبد الله، "**آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي**"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 29 أغسطس 2012.

265- مؤشر مدركات الفساد (CPI) في دول أفريقيا جنوب الصحراء التابع لمنظمة الشفافية الدولية، 2019.

266- ولد الأمير سيدي أحمد، "**الديمقراطية في أفريقيا: قراءة في المسار والمصير**"، مركز الجزيرة للدراسات (JSC)، 15 مارس 2017.

267- ولد الأمير سيدي أحمد، "**عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق**"، مركز الجزيرة للدراسات (jcs)، 04 فبراير 2016.

268- ياسر صالح، "**النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة –حالة العراق–**"، مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب الأردن والعراق)، تشرين الثاني 2013.

269- يوسف عبد السلام آية، "**أسباب قيام ثورات الربيع العربي**"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية (DACSPES)، 23 مايو 2014.

270- يوسفزي ملالا، "**المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب**"، منظمة حلف شمال الأطلسي: هيئة أركان الناتو الدولية، مايو/ أيار 2020.

باللغة الفرنسية

271- **"Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de L'Ouest: Une Evaluation des Menaces "**, Office Des Nations Unies Contre La Drogue et Le Crime (UNODC), Février 2013.

272- "**Stratégie pour La sécurité et Le développement au Sahel**", Service Européen pour L'action Extérieure (EEAS), 27-09-2016. **Disponible sur**: http://eeas.europa.eu/index - Fr.html.

273- Aida Ammour Laurence, **"Evaluation de La politique de défense Algérienne"**, Centre Français de Recherche sur le Renseignement (CF2R), N°= 7/Aout 2013.

274- Aida Ammour Laurence, **"L'Algérie et les Crises Régionales: Entre Velléités Hégémoniques et Repli sur Soi"**, Groupe de Recherche et d'information sur La paix et la Sécurité (GRIP), Bruxelles. **Disponible sur**: www.jfconseilmed.fr/files/13-04-ammour-l-algerie-et-les-crises-regionales.

275- Aida Ammour Laurence, **"La coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel: L'ambivalence de L'Algérie "**, Centre d'études Stratégiques de l'Afrique (CESA), Bulletin de la Sécurité Africaine, N°= 18, Février 2012.

276- Aida Ammour Laurence, **"Stratégie Algérienne de lutte Anti-terroriste: Entre Impératifs de sécurité Intérieure et Recherche de stabilité Régionale"**, Centre Français de Recherche sur Le renseignement (CFRR), N°= 22, Octobre 2019.

277- Antoine Jean-Charles, **"Les reseaux Criminels en Afrique: Création et Enjoux Géopolitique"**, Géopolitique de L'europe: de Atlantique à L'oural, Mardi 15 mars 2016.

278- Bamba gay Serigne, **"Connexions Entre Groupes Djihadistes et Réseaux de Contre Bande et de Trafics Illicites au Sahel"**, Peace and Security Series, 2017.

279- Bassou Abdelhak et Guennoun Ihssane, **"Le sahel Face Aux Tendences Al-Qaeda et Deach: Quel Dénouement Possible? "**, OCP Policy Center, Policy Brief, Janvier 2017.

280- Bassou Abdelhak, **"L'état, les Frontières et le Territoire au Sahel: cas du G5 sahel"**, OCP Policy Center (OCPPC), PB -17/33, Octobre 2017.

281- Beaulieu Isabelle, **"Etat Rentier, Gouvernance et Développement: Le cas de la Malaysia"**, Chaire de Recherche du Canada en Citoyenneté et Gouvernance (CCCG), Mars 2006.

282- Bedzigui Yann, **" Les Dynamiques Régionales en Zone Sahélienne"**, Centre Thucydide (CT) Annuaire Français de Relations Internationales (AFRI), vol XIV, 2013.

283- Benhalla M.A, **"Efforts de l'Algérie pour La réduction de L'offre de La drougue"**, Rapport de L'office National de Lutte Contre La drogue et La toxicomanie (ONLCDT), dans le 4eme Réunion Intersessions – CND, Vienne, le 22 Octobre 2018.

284- Blanco Navarro José Maria et de La Corte Lbanez Luis, **"Le Trafic de Drogue en Afrique Sub-saharienne: son Role dans Le Trafic de Drogue International et Les Influences Internes"**, Institut Espagnol d'études Startégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de L'evaluation et Prospective (IMDEP).

285- Boeki Sergei et Chauzel Grégory, **"Le G5 sahel: Une avancée de la Coopération Régionale, pour la Paix et la Sécurité?"**, Centre Thucydide, Annuaire Français de Relations Internationales 2017, volumee XVIII.

286- Bouhlet hardy Ferdaous et Autres,**"Crises Touarègues au Niger et au Mali"**, Institut Français des Relations International (Programme Afrique Subsaharienne), 27 Novembre 2007.

287- Boukhedouni Yassine, **"Les effets de La crise en Liby sur Le trafic d'armes Légères et Lourdes dans la Région du Maghreb-Sahel"**, Equipe de Recherche sur Le terrorisme et L'antitrrorisme (ERTA), 2012.

288- Boussaid Leila, **"Politique Migratoire en Algérie"**, Quaderns de La mediterrania 28-29, 2019.

289- Brachet Julien, **"Sahel et Sahara: ni Incontrôlables, ni Incontrôlés"**, Center for International Studies (CIS), 07/2013.

290- Calauzénes Jérome, **"Le Terrorism Depuis 1945"**, Institut Supérieur de Préparation Aux Grandes Ecoles (ISP), Annales 2012.

291- Cartier Diana, **"La crise au Mali sous L'angle de La migration"**, L'Oreganisation International pour Les migration (OIM), Juin 2013.

292- **C'est Quoi Un Evénement Traumatique"**, Centre d'étude Sur Le Trauma, 04 Avril 2019. **Disponible sur**: https://trauma.criusmm.net/conseils/cest-quoi-un-evenement-traumatique.

293- Chevènement Jean-pierre et Lacher Gérard, **"Sahel: pour Une Aproache Globale"**, Sénat (Luxembourg Parliament), Rapport d'information, N°= 720, 03 Juillet 2013.

294- Chikaoui Arslan, **"Les paradigmes de La politique Etrangère de l'Algérie"**, Friedrich-Ebert-Stiflung, 2015.

295- Daguzan Jean François, **"Sécurité au Désert: Les trafics Illicites, Le crime Organise et Lles activités Terroristes"**, Instituto Espanom de Estudios Estratégicos (IEEE), Seguridady Defensa en el Mediterraneo (SEDMED), Octobre 2010.

296- Desgrais Nicolas, **"La force du G5 Sahel au L'émergence d'une Architecture de défense Collective Propre au Sahel"**, Les Champs de Mars, N°= 30/ supplément, 2018, p 213. **Disponible sur**: https://shs.cairn.info/revue-les-champs-de-mars-2018-1-page-211?lang=fr&tab=texte-integral.

297- Dufés Eric, **"Théorie de Sécurité global : Rétrospective et Perspective"**, Ecole Nationale Supérieure des Officiers de Sapeurs-Pompiers (ENSOSP), 2014.

298- Fall Ould Bah Mohmed, **"Economic Politique des Conflits au Nord-Mali"**, Institut d'études de Sécurité (IES), Rapport sur la Paix et La sécurité dans L'espace CEDEAO, N°= 02.

299- Fall Ouled Bah Mohamed, **"Economie Politique des conflits au nord-mali"**, Rapport sur La paix et La Sécurité dans L'espace CEDEAO, Institut d'études de securité (IES), N°= 02, Avril 2013.

300- Florquin Nicolas et Autres, **"L'Atlas des armes: Une cartographie des flux Illicites d'armes Légères en Afrique"**, Rapport de La commision de L'union Africaine et Le small Arms Survey, Janvier 2019.

301- Goffi Emmanuel R, **"Opération Barkhane: Entre Victoires Tactique et Echec Stratégique"**, Centre Francopaix en Resolution des Confilts et Missions de Paix, Rapport N°=03, Juin 2017.

302- Gros Philippe et Autres, **"Serval: Bilan Perspectives"**, Fondation pour la Recherche Stratégique (FRS), N°= 16/13, Juin 2013.

303- Hammouda Nacer–Eddine, **"La migration Irrégulière vers et à Travers l'Algérie"**, Centre for Research in Applied Economics for Development (CRAED), January 2008.

304- Lagatta Martina et Autres, **"L'Algérie: Un potontial sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du sahel "**, European Parliament, Derection Générale des Politiques Externes, 2013-71, Juin 2013.

305- Lanhumbo keili Francis, **"Le problème Des transferts d'armes et de calibre en Afrique de L'ouest"**, dans: **"La dynamique Complexe des armes Légères en Afrique de l'ouest"**, Rapport de L'institut Des nations Unies pour La recherche sur Le désarmement, 2008.

306- Le gouriellec Sonia, **"Les Organisations Combattantes Irrégulières du Maghreb"**, Institut de Stratégie Comparée (ISC), N°= 103, 2013/2.

307- Le rapport de L'OFRPA, **"L'organisation Etat Islamique (OEI : Daech) en Libye"**, Office Français de Protection des Réfugiés et Apatrides (OFPRA), 16 Novembre 2020.

308- **Le Terrorisme en Afrique du Nord et au Sahel: La Menace Régionale se Répand-Elle ?"**, Service Candien du Renseignement de Sécurité (SCRS), Décembre 2016.

309- Leboeuf Aline, **"L'intervention Britannique en Sierra Leone (2000-2002)"**, Centre de Doctrine d'Emploi des Forces, Lettre du Retex-Recherche, N°= 10, 27 Janvier 2014.

310- Leguil-Bayart Jean-François,"L'historicité de l'état Importé "**Science Po Centre de recherches internationales**, , Cahiers du (CERI), N° = 15, 1996.

311- Luntumbue Michel, **"Criminalité Transfortière en Afrique de L'ouest : Cadre et Limites des Stratégies Régionales de Lutte"**, Groupe de Recherche et d'information sur La Paix et La Securité (GRIP), 09 Octobre 2012.

312- **Mission de Soutien aux Capacités de Sécurité Intérieure Maliennes (EUCAP Sahel MaLi)"** , Service Européen pour L'action Extérieure (SEAE). **Disponible sur**: https://www.eeas.europa.eu/eucap-sahel-mali/propos-d'eucap-mal.

313- Mohsen-Finan Khadidja, **"Trente ans de Conflit au Sahara Occidental"**, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), Janvier 2008.

314- Olawale (Wale) Ismail et Alagaw Ababu Kifle, **"Nouveaux Arrangements de Sécurité Collective au Sahel: Etude Comparative de la MNJTF et du G-5 Sahel"**, Friedrich -Ebert- Stiftung, Paix et Sécurité, 2018.

315- Porter Geoff D, **"Le Non-Interventionnisme de l'Algérie en Question"**, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), 2015/03 Automne.

316- Rapport de L'haut Conseil de la Cooperation Internationale Français, **"Les Priorites de la Cooperation pour L'afrique Subsaharienne et le Nouveau Partenariat pour le Developpement de l'Afrique (NEPAD)"**, Haut Conseil de la Cooperation Internationale Français (HCCIF), Avril 2002.

317- Rapport de La compagnie Méditerranéenne d'analyse et d'intelligence Startégique, **"Les sources du financement des bandes Armées au Sahel"**, Compagnie Méditerranéenne d'analyse et d'intelligence Stratégique (CMAIS), 2013.

318- Rapport de La fondation pour L'innovation Politique, **"Les attentats Islamiques dans Le monde 1979-2019"**, La fondation pour L'innovation Politique (FIP), Novembre 2019.

319- Rapport du Groupe des Sages de l'Union Africaine, **"Les Conflits et la Violence Politique Résultant des Elections"**, La Collection Union Africaine & International Peace Institute (IPINST), Décembre 2012.

320- Simon Luis et Autres, **"Une Stratégie Cohérente de L'UE pour le Sahel"**, Le Parlement Européen (PE), Mai 2012.

321- Taje Mehdi, **"L'importance Stratégique du Sahel"**, Centre d'étude et de Recherche de l'école Militaire, Cahier du CEREM , N°= 13, Décembre 2009

322- Talahite Fatiha, **"Le Concept de Rente Appliqué Aux Economies de La Région MENA Pertinence et Dérives"**, Centre National Français de La Recherche Scientifique (CNFRS), Février 2005.

323- Vilboux Nicole, "**La stratégie de Sécurité Américaine en Afrique"**, Observatoire de La politique de Défense des Etats-Unis, Rapport N°= 09, Mai 2017.

باللغة الإنجليزية

324- **" Les Paysages de l'Afrique de l'oust: Une Fenêtre Sur Un Monde en Pleine Evolution"**, La comité Permanent Inter-états de Lutte Contre la Séchresse dans le Sahel (CILSS), Ouagdougou. Burkina Faso, 2016.

325- **"Africa's Natural Resources: The Paradox of Plenty"**, The African Bank (AB), October 2007.

326- **"Organized Crime in West Africa: Options for EU Engagement"**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IIDEA), Sweden, 2009.

327- "The ECOWAS Supplementary Protocol and Defence and Security Forces Relationships to Political Power", West African Network on Security and Democratic Governance (WANSED), 16-18 November 2005.

328- "The Global State of Democracy 2019: Addressing the Ills, Reviving the Promise", International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IIDEA), Stockholm, 2019.

329- African Ministerial Conference on the Environment, United Nations environment programme (UNEP), November/December 2020.

330- Asfura-heim Patrico, **"The tuareg: A Nation Without Borders?"** , A CNA Startigic Studies Conference Raport, May 2013.

331- Augé Benjamin, **"Oil Exploration and Production in Africa Since 2014: Evolution of The Key Players and Their Strategies"**, French Institute of International Relations (IFRI) and OCP Policy Center, May 2018.

332- Berman Bruce J, **"Ethnicity and Democracy in Africa: Policies for Harmonious Development"**, Japan International Cooperation Agency Research Institute, JICA-RI Working Paper, N°= 22, November 2010.

333- Bernus Edmond, **"Les Touaregs Traditions Nomades et Réalités du Désert"**, Clio Voyage-Culturels, Juillet 2002.

334- Berschinski Robert G, **"Africom's Dilemma: The Global War on Terrorism, Capacity Building, Humanitarianism, and the Future of US Security Policy in Africa"**, Defense Technical Information Center (DTIC), 01 November 2007.

335- Bossard Laurent, **"An Atlas of the Sahara-Sahel: Geography, Economics and Security"**, Sahel and West Africa Club, Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 2014.

336- Chau Donovan C, **"Political Warefar in Sub-Saharan Africa: Us Capabilities and Chaninese Operations in Ethiopia, Kenya, and South Africa"**, Strategic Studies Institute (SSI), U.S Army Warcollege, March 2007.

337- Chibba Michael, **"Understanding Human Trafficking: Perspectives form Social Science, Security Matters, Business and Human Rights"**, International Centre for Development Effectiveness and Poverty Reeducation, Toronto, Ontario, Canada, October 2012.

338- Concepts of Terrorism: Analysis of The Rise, Decline, Trends and Risk", Institut for Transnational Terrorism, Security & The Rule of Law, European Union, Report N°= 05, December 2008.

339- Conflit barometer report,**"Disputs non-violent wars crises violent cises limited wars" ,** Heidlberg Institue for International Confilt Research, N°= 21, 2012.

340- Custers Raf and Mattysen Ken, **"Africa's Natural Resources in a Global Context**", International Peace Information Service (IPIS), August 2009.

341- Dalman Julian, **"Task Force Takuba: An Illustration of European Solidarity?"** European Army Interoperability Centre (EAIC), 23 April 2020.

342- Dimmendaal Gerrit J and Storch Anne, **"Niger-Congo: A Brief State of the Art"**, Oxford University Press, 2018.

343- Ducasse-Rogier Marianne, **"Resolving Intractable Conflicts in Afriva"**, Clingendael Institute, 2004.

344- Duri Jorum, **"Sub-Saharan Africa: Overview of Corruption and Anti-Corruption"**, **CMI/U4 Ant-corruption Resource Centre**, 20 March 2020.

345- European External Action Service Report, **"About EUCAP Sahel Niger"**, European External Action Service (EEAS), 20 Juillet 2016.

346- Filiv Jean-Pierre, **"Algerian Challenge or Global Threat ? "**, Carnegie Enfowment for International Peace (CEIP), N°= 14, October 2009.

347- Gajigo Ousman and Others, **"Gold Mining in Africa: Maximizing Economic Returns for Countries"**, African Development Bank Group (ADBG), N°= 147, March 2012.

348- Gavin Michelle D, **"Major Power Rivalry in Africa"**, The Council on Foreign Relations (CFR), Discussion Paper Series on Managing Global Disorder, N°= 5, May 2021.

349- Gherbi Elkali, **"La Résistance des Touaregs Face a La pénétration Française dans le Sahara Algérien (1881-1928)"**, Istanbul Medeniyet Universites, Siyasal Bilgiler Facültesi Dergisi (ISMUS),1/2, 2016.

350- Gherieb Hakim, **"From security Solutions to Politcal Resolution: the innotive Algerian Counterterrorism Approach"**, The Washington Institute for Near EST Policy (WINEP), Nov 30, 2016.

351- Giacomo Luciani, "**On the Economic Causes of The Arab Spring and Its Possible Devlopments**", Graduate Institue of International and Development Studies (GIIDS), January 2015.

352- Gilpin Raymond and Others, "**Regional Security Lessons From The attack on Algeria's in Amenas Gas plant**", United States Institue of Peace (USIP), 23 January 2013.

353- Global Firepower Report 2022, **"Algeria Military Strengh", Global Firepower Report (GFP)" . Available at**: http://www.globalfirpower.com/country-military-strenght-php?algeria.

354- Green Elliot D, "Ethnicity National Identity and State: Evidence from Sub-Saharan Africa", **the London School of Economics and Political Science (LSE)**, September 2017.

355- Green Elliot, "**Explaining African Ethnic Diversity"**, Development Studies Institute (DESTIN), London School of Economics and Political Science, N° 122, March 2011.

356- Hurley John and Others, **"Examining the Debt Implications of the Belt and Road Initiative from a Policy Perspective"**, Center for Global Development (CGD), March 2018.

357- Iffat Idris, **"Analysis of the Arab spring"**, Governance Social Development Humanitarian Conflict (GSDRC), Helpdesk Research Report, 08-04-2016.

358- Lacher Wolfram, **"Organized Crime and Conflict in the Sahel-Sahara Region"**, Carnegie Middle East Center (CMEC), 13 September 2012.

359- Lea Robinson Amanda, **"Ethnic Diversity, Segregation, and Ethnocentric Trust in Africa"** Afrobarometer Institute (AFRO), N° 166, June 2016.

360- Lynn-Jones Sean M, **"International Security Studies After the Cold War: an Agenda far The Future"**, Centre for Science and International Affairs (CSIA), Harvard University, December 1991.

361- Mccullough Aoife and others, **"Understanding Trajectories of Radicalisation in Agadez"**, Overseas Development Institute report (ODI), February 2017.

362- Omje Kenneth, "**Conflicts in West Africa, introduction: the conceptual issues"**, United States International University-Africa (USIS AFRICA), 2006.

363- Ouki Mostefa,**"Algerian Gas in Transition Domestic Transformation and Changing Gas Export Potential"**, The Oxford Institute for Energy Studies (OIES), N= 151, October 2019.

364- Paulauskas Kestutis, **"The Security Studies: The Status Quo and The Trends"**, Instut of International Relations and Political Science, University of Vilnius / katolik university Leuven, Brussels, September, 2006, p 223.

365- Pavwels Annelies, **"Competing for Ransom: AQMI vs. Daesh"**, European Union Institue for Security Studies (EUISS), 23/2016, June 2016.

366- Peace & security report, **"Niger conflict insights"**, Institute for peace and security studies (IPSS), Addis Ababa, April 2021.

367- Report From The Global Smart Programme, **"West Africa: 2012 ATS Situation Report"**, United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), June 2012.

368- **Report of the Secretary General on the Situation in the Sahel Region"**, United Nations, Security Council, N°= S/2013/354, 14 June 2013.

369- Salcedo- Albaran Eduardo and Santos Diana, **"Introduction to Fire arms Trafficking"**, **The Global Observatory of Transnational Criminal Networks (GOTCN),** N°= 15, 2017.

370- Sheehan Michael A and Porter Geoff D, **"The future Role of US Counterterrorism Operations in Africa"**, Compating Terrorism Center (CTC Sentinel), Special Issue vol 07, Issu N° = 02, February 2014.

371- Shurkin Michael and Others, **"Improving Counter Terrorism Capabilities"**, RAND Corporation, 2017.

372- Siegle Joseph, **"Russia's Strategic Goals in Africa"**, Africa Center for Strategic Studies (ACSS), May 2021.

373- **Statistics and Trands on Illicit Drug use and Supply 2014-2017"**, West African Epidemiology Network on Drug Use (WENDU), April 2019, p 19.

374- Stazzari Francesco and Zampagni Francesca, **"Illicit Firearms Circulation and The politics of Upheaval in North Africa"**, Flemish Peac Institute (FPI), 2016.

375- Stohl Rachel, **"The Tangled Web of Illicit Arms Trafficking"**, Centre for American Progress (CAP).

376- Signe Landry, **"Africa's consumer market potential**: **trends**, **drivers**, **opportunities**, **and strategies"**, the Global Economy and Development program at Brookings, December 2018.

377- Supplement African Development Report, **"Oil and Gas in Africa**", Africa Development Bank and The African Union, 29 July 2009.

378- Sustainable Development Report on Africa IV, **"Managing Africa's Natural Resource Base for Sustainable Growth and Development",** United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), December 2013.

379- The Regional Report on North Africa, **"Algeria "**, Council of The European Union (CEU), Brussels, 19 April 2015.

380- United Nations Office on Drugs and Crime, **" UNODC: Who we Are and What we Do"**, UNODC-International Centre, Vienna.

381- United Nations Office on Drugs and Crime, **"Stratégie ONUDC 2021-2025"**, -UNODC-International Centre, Vienna.

382- Updated Initial Accident Analysis Report, **"The In-Aminas Terrorist Attack, in Algeria"**, African Union, 16-19 January 2013.

383- Von Einsiedel Sebastian, **"Assessing the UN's Efforts to Counter Terrorism"**, United Nations University Center for Policy Research, Occasional Paper 8, October 2016.

384- Wojtanik Andrew, **"Mokhtar Belmokhtar: One-Eyed firebrand of North Africa and The sahel"**, Combating Terrorism Center (CTC), MARCH 01, 2015.

385- Yanoh Alexander,**"Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015"**, Inter-University Center for Terrorism studies (IUCTS), 7th Annual report, March 2016.

خامسا: المقالات من الصحف

باللغة العربية

386- أميني عبد الرحمان، **"الجزائر ترصد خط سير الأسلحة المهربة من ليبيا"**، جريدة بوابة الوسط، العدد 39، الجمعة 19 أغسطس 2016.

387- الرفاعي مهيب، **"عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"**، جريدة العربي الجديد، عدد 2305، ديسمبر/كانون الأول 2020.

باللغة الفرنسية

388- "Algerie-Tiguentourine, un site gazier stratégique", Tribune de Genève, 17 Janvier 2013. **Disponible sur**: https://www.tdg.ch/tiguentourine-un-site-gazier-strategique-907428632624

389- Alilat Yazid, **"Attentat Suicide à Tamanrasset"**, Le journal de Quotidien d'Oran, N°= 5247, Dimanche 04 Mars 2012.

390- R.N, **"Onze Gendarmes Assassinés prés de Tamanrasset"**, Le journal de Quotidien d'Oran, N°= 4736, Jeudi 1er Juillet 2010.

سادسًا: الموسوعات العلمية

باللغة الإنجليزية

391- Allman Gritzner Jeffrey, **"** Sahara: Desert, Africa**"**, **Britannica Encyclopedia**. **Avaible at**: https://www.britannica.com/place/sahara-desert-Africa.

392- Chen James,**"Shortage: Definition, Causes, Types, and Examples"**, Investopedia, February 08-2014. **Available at**:

http://www.investopedia.com/terms/s/shortage.asp

393- Legal Encyclopedia, **"Organized crime history: American Law and Legal Information"**, (Law Library). **Available At:** https://law.jrank.org/pages/1624/organized-crime-history.html

394- Political Encyclopedia , **"The Concept of Rent"**. **Available at**: https://political encyclopedia. Org/diction ary/.

سابعا: المنتديات والمؤتمرات

باللغة العربية

395- **"الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الأفريقية"**، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الإستثمار والتجارة، الجماهيرية الليبية، 26/25 سبتمبر 2010.

396- أحمد نخيمش الحمامي هاشم، **"ربيع الثورات في العالم العربي وأثره على مستقبل العلاقات العربية مع دول البحار الثلاث"**، ورقة بحثية مقدمة في الندوة الدولية حول إدارة الثقافة المشتركة ومشاكل إعادة الهيكلة في دول البحار الثلاث، بغداد – العراق، 13–16 تشرين الثاني 2011.

397- زاهر أحمد فاروق، **"الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها"**، في: الندوة العلمية بعنوان **"العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم"**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007).

باللغة الإنجليزية

398- Alhamyoni Ezzideen, **"Reality and Futur Prospects of Oil and Gas on the African Contnent "**, IN: High Level Forum on Arab-African Cooperation in Investment and Trade, Under the Theme **"For an Arab-African Economic Partnership"**, Tripoli, 25-26 October 2010.

ثامنا: الروابط الإلكترونية

باللغة العربية

399- خريطة الأقاليم المناخية في أفريقيا، موقع كوكب المنى. **متوفر على**:
https://www.merefa2000.com/2020/02/blog-post_22.html

400- خريطة الصحراء الكبرى، موقع معلومات الإلكتروني. **متوفر على:**
https://www.almalomat.com/282575/الصحراء الكبرى

401- بيانات الإجتماعات السنوية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير لعام 2020. **متوفر على:**
https://data.albankdawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?and=2020&locations=DZ&start=t

402- **"الجيش يجهض تهريب أسلحة حربية ومتفجرات بعين قزام"**، موقع الشروق أونلاين، بتاريخ: 2015/04/14. **متوفر على:**
https://www.echoroukonline.com/الجيش-يجهض-تهريب أسلحة-ومتفجرات

403- العلوي عبد المالك، **"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ... أسرار نموذج فعّال في إدارة الأعمال"**، موقع هسبريس. **متوفر على:** http://www.m.hespress.com/writers/96664.html

404- م.بهاء الدين و ع.إيمان، **"قطاعات عملياتية جديدة لمواجهة الإضطرابات الأمنية على الحدود"**، موقع جريدة البلاد. **متوفر على:** www.elbilad.net/arcticle/detail?id=16425

405- حمدي بشير، **"إشكالية التفاوض مع التنظيمات الإرهابية: قراءة في تجربة منطقة الساحل الأفريقي"**، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب. **متوفر على:**
https://imctc.org/ar/elibrary/articles/pages/article23052023.aspx.

406- **"النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء"**، موسوعة الجزيرة نت. **متوفر على:**
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/1/24/

407- **الإتحاد الأفريقي –"**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. **متوفر على:**
https://www.mfa.dz/ar/foreing-policy/multatiral-relations/algeria-african-union

408- الاتحاد الأفريقي، **"خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2013 – 2017)"**، أديس أبابا – إثيوبيا –. **متوفر على:**
https://au.int/sites/default/Files/documents/41157- -on- 2017Arabic.pdf

409- **"مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة الشرق الأوسط وشمال أفريقي"**، الأمم المتحدة. **متوفر على:**
https://www.unodc.org/romena/ar/about-unodc-romena.html.

410- **"مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030"**، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **متوفر على:**
https://www.unodc.org/romeña/ar/romena-and-the-sdgs.html

باللغة الإنجليزية

411- **"African Union Strategy on the Control of Illicit Proliferation Circulation and Trafficking of Small Arms and Light Weapons"**, African Union. **Available at**:
https://www.peaceau.org/uploads/av-strategy-en.pdf

412- **"United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justice Previous Congresses"**, United Nations. **Available at**:
https://www.unodc.oralcongress/en/previous-congresses.html.

فهرس المحتـــــويات

- فهرس الخرائط، الجداول والمخططات

الخرائـــط

الرقم	العنـــــــوان	الصفحـــة
01	خريطة توضح الأقاليم المناخية السائدة في منطقة شمال غرب أفريقيا	122
02	خريطة توضح نسب التساقط في منطقة شمال غرب أفريقيا	122
03	خريطة توضح توزيع الكثافة السكانية في منطقة شمال غرب أفريقيا	124
04	خريطة توضح حدود كل من منطقة الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي	128
05	خريطة توضح الدول المنتجة للنفط والغاز في شمال غرب أفريقيا	168
06	خريطة توضّح أهم المجموعات الطارقية وأماكن تواجدها	230

الجـــداول

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	جدول بياني يوضح عدد الإنقلابات العسكرية في بعض دول شمال غرب أفريقيا	136
02	جدول بياني يوضّح أطول فترات الحكم في بعض دول شمال غرب أفريقيا	137
03	جدول بياني يوضح إمتدادات اللغات الحدودية في شمال غرب أفريقيا	160
04	جدول بياني يوضح احتياطات النفط والغاز في بعض دول أفريقيا	167
05	جدول بياني يوضح أهم الموارد المعدنية في أفريقيا	172
06	جدول بياني يوضح ميزانية الدفاع والتسلح للجزائر منذ سنة 2004	286
07	جدول بياني يوضح نفقات القطاعات الحساسة في بعض الموازنات السنوية للجزائر	290

08	جدول بياني يوضح كمية الكوكايين المحجوزة في الجزائر سنويا	303
09	جدول بياني يوضّح كمية الهيروين المحجوزة في الجزائر سنوياً	304
10	جدول بياني يوضح كمية المؤثرات العقلية المحجوزة في الجزائر سنويا	307

المخططات

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	ترتيب بعض دول شمال غرب أفريقيا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 لمنظمة الشفافية الدولية	144
02	شكل بياني لمعايير قياس درجة الأداء الديمقراطي للدول	150
03	منحنى بياني يوضح حجم الإنفاق العسكري للجزائر من مجموع الناتج المحلي العام	291
04	مخطط يوضح حجم الأسلحة النارية المحجوزة في الجزائر سنة 2016	226
05	مخطط يوضح إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا	435

فهرس الموضوعات

العنـــــــوان **الصفحـــــــة**

ملخص الدراسة.....I

مـــــقدمـة.....II

الفصل الأول: أطر نظرية ومحددات مفاهيمية للدراســـة.....22-116

مدخل إلى الفصل.....23

المبحث الأول: المداخل والمقاربات النظرية للأمن.....24

المطلب الأول: تطور مفهوم مصطلح الأمن.....25

الفرع الأول: الدراسات الأمنية؛ الأصول والسياقات.....26

الفرع الثاني: مفهوم الأمن.....29

المطلب الثاني: المقاربات الوضعية للأمن.....39

الفرع الأول: المقاربة الواقعية للأمن.....39

الفرع الثاني: الواقعية ومعضلة الأمن.....41

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن واتساع مضمون الأمن.....43

الفرع الأول: التحليل عبر القطاعي للأمن.....44

الفرع الثاني: الأمنَنَة (Securitization).....46

الفرع الثالث: مركب الأمن الإقليمي.....47

المطلب الرابع: الدراسات النقدية وإعادة بناء مفهوم الأمن.....48

الفرع الأول: المقاربة البنائية وفعل الخطاب في بناء الأمن.....48

الفرع الثاني: المقاربة النقدية والمفهوم الإنعتاقي للأمن.....50

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب.....53

المطلب الأول: تطور مفهوم مصطلح الإرهاب.....54

الفرع الأول: البوادر الأولى لظاهرة الإرهاب.....54

الفرع الثاني: العنف والترهيب المرتبط بحركات التحرّر.....57

الفرع الثالث: العنف والترهيب المرتبط بالتطرّف الإسلاماوي.....58

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب وبعض المصطلحات ذات الصلة.....59

الفرع الأول: تعاريف مختلفة للإرهاب.....60

الفرع الثاني: تعريف بعض المؤسسات الرسمية لمصطلح الإرهاب.....63

الفرع الثالث: الإرهاب وبعض المصطلحات ذات الصلة.....67

المطلب الثالث: الإرهاب؛ المسبّبات والوسائل المستخدمة.....72

الفرع الأول: مسبّبات الإرهاب.....72

الفرع الثاني: الوسائل المستخدمة في الإرهاب.....76

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب.....80

الفرع الأول: المقاربة السياسية.....81

الفرع الثاني: المقاربة السوسيو-اقتصادية.....83

الفرع الثالث: المقاربة النفسية.....84

الفرع الرابع: المقاربة الدينية.....85

الفرع الخامس: المقاربة الفوضوية.....85

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لظاهرة الجريمة المنظمة.....86

المطلب الأول: أصول نشأة ظاهرة الإجرام المنظّم.....87

الفرع الأول: البوادر الأولى لظاهرة الإجرام.....87

الفرع الثاني: الإجرام في العصر الحديث.....89

الفرع الثالث: الإجرام في العصر المعاصر.....91

المطلب الثاني: مفهوم الجريمة المنظمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود.....93

الفرع الأول: تعاريف مختلفة للجريمة المنظمة.....94

الفرع الثاني: تعاريف قانونية للجريمة المنظمة.....97

الفرع الثالث: تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود.....101

المطلب الثالث: خصائص وأشكال الجريمة المنظمة.....103

الفرع الأول: خصائص الجريمة المنظمة.....103

الفرع الثاني: أشكال الجريمة المنظمة.....105

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الجريمة المنظمة.....110

الفرع الأول: المقاربة الفردية.....110

الفرع الثاني: المقاربة الإجتماعية.....111

الفرع الثالث: المقاربة الإقتصادية.....112

الفرع الرابع: المقاربة المتعددة.....113

الفرع الخامس: المقاربة الإسلامية.....114

خلاصة الفصل.....116

الفصل الثاني: دراسة جيوستراتيجية لمنطقة شمال غرب أفريقيا.....117-212

مدخل إلى الفصل.....118

المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية لمنطقة شمال غرب أفريقيا.....119

المطلب الأول: المعالم الجغرافية للمنطقة.....120

الفرع الأول: الطبيعة التضاريسية.....120

الفرع الثاني: التوزيع السكاني في المنطقة.....123

الفرع الثالث: الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الأفريقي.....125

المطلب الثاني: بنية الأنظمة السياسية ومقومات انتقال السلطة.....128

الفرع الأول: بنية الأنظمة السياسية لدول المنطقة.....128

الفرع الثاني: مقوّمات اِنتقال السلطة.....134

المطلب الثالث: بناء الدولة بين متغير الهوية والتأرجح في الأداء.....139

الفرع الأول: الدولة الأفريقية؛ التقليد التاريخي أم النمط المستورد.....140

الفرع الثاني: أزمة التّداول وبناء الدولة في أفريقيا.....142

الفرع الثالث: أزمة الهوية وبناء الدولة في أفريقيا.....145

الفرع الرابع: أزمة أداء الدولة في أفريقيا.....148

المبحث الثاني: المحددات السوسيو–اقتصادية لمنطقة شمال غرب أفريقيا.....154

المطلب الأول: الخصائص السوسيولوجية لمجتمعات شمال غرب أفريقيا.....155

الفرع الأول: التنوع العرقي والإثني لمجتمعات المنطقة.....155

الفرع الثاني: التعدد والتنوع اللغوي داخل مجتمعات المنطقة.....157

الفرع الثالث: إدارة التنوع الإثني واللغوي داخل المجتمع.....161

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية لدول المنطقة.....165

الفرع الأول: أفريقيا؛ النفط والغاز.....165

الفرع الثاني: أفريقيا؛ الثروات المعدنية.....170

المطلب الثالث: مداخل تمويل وإدارة شؤون الدولة في المنطقة.....173

الفرع الأول: الريع والاقتصاد الريعي..... 174

الفرع الثاني: إقتصاد الريع والدولة في أفريقيا.....176

الفرع الثالث: الرّيع والإِستبداد في أفريقيا.....179

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال غرب أفريقيا.....183

المطلب الأول: أهمية منطقة شمال غرب أفريقيا من منظور القوى الكبرى..... 184

الفرع الأول: بوابة القارة وجسر الوصل بين المتوسط والمحيط.....185

الفرع الثاني: منطقة نفوذ مباشر للثروات الطبيعية..... 187

الفرع الثالث: منطقة عبور ومواصلات للتجارة الدولية..... 189

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية ومتغيرات فرص الاستثمار وأسواق الاستهلاك.....191

الفرع الأول: متغيرات فرص الإستثمار في المنطقة.....192

الفرع الثاني: متغيرات أسواق الإستهلاك في المنطقة..... 195

المطلب الثالث: صراع النفوذ القوى الكبرى في شمال غرب أفريقيا.....198

الفرع الأول: خلفيات التنافس الدولي المتزايد على المنطقة.....198

الفرع الثاني: قوى التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة..... 203

خلاصة الفصل.....212

الفصل الثالث:مظاهر تهديد الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا للأمن الجزائري.....213- 336

مدخل إلى الفصل.....214

المبحث الأول: مظاهر اللاّإستقرار في البيئة الإقليمية للأمن الوطني الجزائري.....215

المطلب الأول: الصراعات الداخلية والبينية ومتغيرات النزوع إلى العنف.....216

الفرع الأول: الصراعات الداخلية والبينية.....216

الفرع الثاني: الصحراء الغربية وقضايا تصفية الإستعمار.....220

الفرع الثالث: متغيرات النزوع إلى العنف.....223

المطلب الثاني: أزمة الطوارق المزمنة في منطقة غرب أفريقيا.....226

الفرع الأول: الطوارق؛ الإسم والأصل والموطن.....226

الفرع الثاني: الطوارق من مقاومة الإستعمار إلى المقاومة من أجل الهوية والتمكين.....230

الفرع الثالث: أزمة الطوارق لما بعد الإستقلال.....232

المطلب الثالث: فوضى الربيع العربي والانهيار الأمني للجوار الجزائري.....236

الفرع الأول: مضمون مصطلح الربيع العربي.....236

الفرع الثاني: أسباب إندلا ع أحداث الربيع العربي.....239

الفرع الثالث: الإنهيار الأمني للجوار الجزائري.....243

المطلب الرابع: التدخلات العسكرية الأجنبية وإنعكاساتها على المنطقة.....247

الفرع الأول: مضمون مصطلح التدخل العسكري.....248

الفرع الثاني: التواجد العسكري الأجنبي في شمال غرب أفريقيا.....251

الفرع الثالث: التدخلات العسكرية المباشرة في المنطقة.....255

المبحث الثاني: مظاهر التهديد الإرهابي للأمن الوطني الجزائري.....260

المطلب الأول: كرونولوجيا ظاهرة الإرهاب في شمال غرب أفريقيا.....216

الفرع الأول: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI).....262

الفرع الثاني: التنظيمات الإرهابية الأخرى في المنطقة.....264

الفرع الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل والصحراء.....269

المطلب الثاني: مظاهر التهديد الأمني.....272

الفرع الأول: الإعتداءات المسلحة والتفجيرات الإنتحارية.....274

الفرع الثاني: إستراتيجية الإختطاف مقابل الفدية.....278

المطلب الثالث: مظاهر التهديد الاقتصادي.....282

الفرع الأول: إنعكاسات حادثة تيقنتورين على الاقتصاد الجزائري.....282

الفرع الثاني: إرتفاع نفقات الدفاع والتسلح.....284

الفرع الثالث: نفقات الدفاع والتسلح وجدلية اِستنزاف الموارد.....287

المطلب الرابع: مظاهر التهديد الاجتماعي.....292

الفرع الأول: تأثير العنف الإرهابي على المجتمع.....292

المبحث الثالث: مظاهر تهديد الجريمة المنظمة للأمن الوطني الجزائري.....296

المطلب الأول: التهريب عبر الدولي للمخدرات عبر منطقة شمال غرب أفريقيا.....297

الفرع الأول: القنب الهندي (صمغ الحشيش).....299

الفرع الثاني: الكوكايين.....301

الفرع الثالث: الهيروين.....303

الفرع الرابع: المؤثرات العقلية.....305

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر.....307

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية.....308

الفرع الثاني: تهريب البشر.....311

الفرع الثالث: الجزائر نقطة إستقرار وعبور للمهاجرين وتهريب البشر.....313

المطلب الثالث: تهريب وتجارة السلاح عبر منطقة شمال غرب أفريقيا.....316

الفرع الأول: تهريب وتجارة السلاح.....316

الفرع الثاني: النزاعات المسلحة وفوضى إنتشار السلاح.....320

الفرع الثالث: الجزائر محطة عبور لتهريب وتجارة السلاح.....323

المطلب الرابع: الإرهاب والجريمة المنظمة؛ تكامل الأدوار ضمن إستراتيجيه اقتصاد الحرب.....326

الفرع الأول: مرجعية إباحة النشاط الإجرامي لتمويل النشاط الجهادي لدى الجماعات الإرهابية...327

الفرع الثاني: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ونشاطات الجريمة المنظمة.....330

الفرع الثالث: تداخل نشاط الإرهاب والجريمة وإنعكاساته على الجزائر.....333

خلاصة الفصل.....336

الفصل الرابع: إستراتيجيات مواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال غرب أفريقيا.....337- 471

مدخل إلى الفصل.....338

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية.....339

المطلب الأول: محددات ومرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية.....340

الفرع الأول: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية.....341

الفرع الثاني: المرتكزات الأساسية للعقيدة الأمنية الجزائرية.....344

الفرع الثالث: تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية.....347

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الداخلية لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة.....350

الفرع الأول: مبدأ العون الذاتي وأولوية الأمن في الداخل.....350

الفرع الثاني: رفع درجة التأهب العسكري على الحدود.....352

الفرع الثالث: سياسة التسلح.....354

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تهديدات الجوار.....359

الفرع الأول: محدّدات السياسة الخارجية الجزائرية.....359

الفرع الثاني: الدبلوماسية أولا إتجاه أزمات الجوار.....363

الفرع الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة مالية.....366

المطلب الرابع: سياسة اللاّحِوارَ مع الجماعات الإرهابية ومبدأ تجريم دفع الفدية.....368

الفرع الأول: سياسة اللاّحوار مع الجماعات الإرهابية.....369

الفرع الثاني: مبدأ تجريم دفع الفدية للإرهابين.....372

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الإقليمية والقارية.....375

المطلب الأول: آليات التعاون الأمني الإقليمي.....376

الفرع الأول: لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة –تكتل دول الميدان (CEMOC).....376

الفرع الثاني: تكتل دول الساحل(G5-SAHEL).....381

الفرع الثالث: النيباد؛ المبادرة التنموية لمعالجة قضايا الإرهاب والجريمة في أفريقيا.....386

المطلب الثاني: المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا- إيكواس- (**ECOWAS**).....391

الفرع الأول: الإيكواس آلية للتعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا.....392

الفرع الثاني: الإيكواس آلية لفض النزاعات وحفظ الأمن لدول غرب أفريقيا.....396

الفرع الثالث: الإيكواس آلية لمجابهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا.....403

المطلب الثالث: الإتحاد الأفريقي(**UA**).....407

الفرع الأول: أهداف ومبادئ الإتحاد وإطاره المؤسساتي.....407

الفرع الثاني: مجلس السلم والأمن الأفريقي؛ آلية حل النزاعات وحفظ السلام والأمن.....413

الفرع الثالث: آليات الإتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.....419

المبحث الثالث: **الإستراتيجيات الدولية**.....428

المطلب الأول: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي (**UE**).....429

الفرع الأول: الإتحاد الأوربي وتهديدات شمال أفريقيا.....429

الفرع الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.....432

الفرع الثالث: العامل التاريخي وسيادة الدور الفرنسي على العلاقات الأورو-غرب أفريقية.....436

الفرع الرابع: مبادرات الإتحاد الأوربي لتعزيز قدرات دول غرب أفريقيا لحفظ السلم والأمن.....440

المطلب الثاني: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية (**USA**).....445

الفرع الأول: بدايات الاهتمام الأمريكي بأفريقيا.....445

الفرع الثاني: مبادرة بان ساحل (PSI).....449

الفرع الثالث: مبادرة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب (TSCTI).....451

الفرع الرابع: القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (AFRICOM).....453

المطلب الثالث: إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة (**ONU**).....456

الفرع الأول: إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.....457

الفرع الثاني: إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل لمكافحة الإرهاب.....461

الفرع الثالث: إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.....463

الفرع الرابع: مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.467

خلاصة الفصل.....471

خـــــاتمة.....472

قائمة المراجع.....478

فهرس المحتويات.....517

فهرس الخرائط.....518

فهرس الجداول.....518

فهرس المخططات.....519

فهرس الموضوعات.....520